Journal of Letters and Social Sciences (JLSS)

المجلد20
العدد01

السنة
2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

منشورات جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 الجزائر
Edition: Mohamed Lamine Debaghine, Setif2 University

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد 20 - العدد 01 (ماي - جوان) 2023

تعتبر مجلة " الآداب والعلوم الاجتماعية " مجلة علمية محكمة، تصدر كل ستة أشهر. تنشر البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصلية والمنهجية العلمية والتي يكون إعدادها حسب معايير المخطوطات العلمية الصالحة للنشر.

وتهدف مجلة " الآداب والعلوم الاجتماعية " إلى توسيع المعرفة العلمية وتعزيز الاتجاهات الدراسية الحديثة والمبتكرة حول سيكولوجية الإنسان ومجتمعه وآدابه وفنونه وفلسفته وتاريخه وآثاره ومستقبله.

ISSN 1112-4776

الإيداع القانوني
2004-650
ISSN: 1112-4776
e-ISSN: 2588-1906

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

ماذا عن مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2؟

URL: https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=15280
URL: https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=15802

- معلومات أولية
- قواعد النشر
- مدونة أخلاقيات النشر
- منصات التصنيف
- التعهد
- هيكلة المخطوط / المقال
- كيفية ارسال مقال الى مجلة

للاطلاع على هذه الملفات يمكن تنزيلها من الرابطين أعلاه

المراسلات

العنوان: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2، الجزائر
حي الهضاب سطيف 19000 الجزائر

الهاتف /فاكس: 036.66.11.81

الموقع الالكتروني

-https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4
-http://revues.univ-setif2.dz/

البريد الالكتروني: revue.setif2@gmail.com - revue@univ-setif2.dz

الايداع القانوني: 650-2004

ISSN: 1112-4777

eISSN: 2588-1906

©جميع الحقوق محفوظة لجامعة محمد لمين دباغين سطيف2، سطيف، الجزائر

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر

مدير المجلة

أ.د. الخير قشي مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. خير الدين دعيش

هيئة التحرير

أ.د. بن جدو بوطالبي
أ.د. نصر الدين غراف
أ.د. محمد بن أعراب
أ.د. أنور مقراني
أ.د. عبد الملك بومنجل
أ.د. محمود بوسنة
أ.د. صلاح الدين زرال
د. فاروق طباع
د. بشير الشريف شمس الدين
د. وهيب بوسعدية
د. أمينة طالبي
د. حسينة أحميد
أ.د. سمش الدين زواغي
أ.د. فريدة قماز
د. هميسي نور الدين
د. لبنى أشهب
د. بلحرش حسين
أ.د. بوادي محمد
د. اخلاص غرزولي
د. الشريف زروخي
أ.د. سفيان زدادقة
د. بوبكر قارس
د. سفيان لوصيف
أ.د. جمال كويحل
د. ابراهيم بودوخة

أمانة المجلة

لامية بوضياف
مفيدة شريفي
مبروك صبايحي

اللجنة العلمية

أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف2
أ.د. ميلود سفاري	جامعة سطيف2
أ.د. يوسف عيبش	ATRSSH قسنطينة
أ.د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف2
د. بشير فايد	جامعة سطيف2
د. عمار كوسة	جامعة سطيف2
د. مبني نور الدين	جامعة سطيف2
أ.د. بلقاسم نويصر	جامعة سطيف2
د. عبد الكريم عنيات	جامعة سطيف2
د. عبد الغاني عليوة	جامعة سطيف2
د. محمد بوجاجة	جامعة سطيف2
د. حميد اومليلي	جامعة سطيف2
أ.د. نور الدين بوعلي	جامعة سطيف2
أ.د. الطاهر سعود	جامعة سطيف2
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة3
أ.د. الطيب بودربالة	جامعة باتنة 1
أ.د. دحو فغرور	جامعة وهران
أ.د. حمزة محمد الشريف	جامعة الجزائر2
أ.د. عمار مانع	مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية
أ.د. احمد صاري	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
أ.د. عزالدين بن زغيبة	مركز جمعة الماجد دبي
أ.د. عواد كاظم لفتة الغزي	جامعة ذي قار العراق
أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن	جامعة بخت الرضا –السودان
أ.د. ساعد خميسي	جامعة قسنطينة 2
أ.د. حسين أمزيان	المدرسة العليا قسنطينة
أ.د. دانيال إستريا	CNRS فرنسا
أ.د. محمد سحنوني	CENIEH اسبانيا
أ.د. حمداوي إبراهيم	جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب
أ.د. آل ديكو بريما	جامعة باري 7 فرنسا

الفهرس

د. اليزيد بوعروري	تحولات المفاهيم في السوسيولوجيا المعاصرة: زيجمونت باومان وتجديد المفاهيم	09
د. نوري دريس	التفكير في الدولة في العالم العربي: مقاربة نقدية	27
أ.د. نورة عامر	درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي	45
د. عمر عماد الدين	المضامين البصرية على المنصات الذكية دراسة حول اتجاهات الآباء نحو مشاهدة الأبناء	60
د. حسينة أحميد د. نعيمة ستر الرحمان	تقديرات أساتذة التعليم العالي لدرجة فعالية التكوين لبرنامج التعليم عن بعد	75
د. حسين أحمد د. صابر بن صالحية	التوازن العقدي في التزامات أطراف عقد التأمين	89
د.أحمد لعياضي	بنية الزمن في رواية «أشباح المدينة المقتولة» للروائي بشير مفتي	98
د. منى حساني أ.د. عائشة بيه عبيد	اتجاهات أولياء تلاميذ ذوي الإعاقة السمعية نحو هؤلاء التلاميذ وطبيعة تأثيرها على التحصيل الدراسي	109
د. زهيرة بارش	التراث السردي العربي في المنظور الحداثي: قراءة في كتاب « قال الراوي البنيات الحكائية في السيرة الشعبية» لسعيد يقطين	124
د. محمود سمايلي	دور برامج الإدماج المهني في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر	139
د. عبد الحليم بوشكيوه أ.د. علال قاشي	الحماية القانونية الدولية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة	157
أ.د. حفيظ ملواني	مقاربة تأويلية في رواية «شطح المدينة لجمال الغيطاني»: أطروحة الناقد محمود أمين العالم	170
د. خالد خواني	نظرية العدوى وفق المنهج التجريبي عند الأطباء المسلمين القدامى	183
مكي سعد الله	الهوية بين التأصيل المعرفي والمثاقفة الحضارية	195
د. سهام بن عبيد	الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي على ضوء القانون 91/51 -بين المكاسب والتطلعات-	212

د. ياسين كرام	من فلسفة التاريخ إلى فلسفة الثقافة: بحث في التأسيس الفلسفي للتعددية الثقافية عند هردر	224
عائشة بن خليفة أ.د. سفيان زدادقة	السّرد والتّاريخ، تواطؤ الحقيقة والمتخيّل في الرّواية التاريخيّة	238
د. البشير بوقاعدة	المرأة والحرب بالمغرب الأوسط الزياني: دراسة في ألوان الضرر المعنوي «الخصاص الجنسي أنموذجا»	249
د. مريم بن خليفة	إشكالات تحديد الاختصاص القضائي الدولي بخصوص المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية	264
د. هجيرة قليل	صعوبات الدراسات الديموغرافية في الجزائر	281
د. سمية بن عمر أ.د. لامية مومن	اللّغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائريّ خلال جائحة كوفيد 19	294
د. سعاد بن ققة	صعوبات الاستعارات التي تواجه طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في تفسير النصوص الادبية {En}	306

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

تحولات المفاهيم في السوسيولوجيا المعاصرة: زيجمونت باومان وتجديد المفاهيم

Concepts transformations in contemporary sociology Zygmunt Bauman and the renwal of Concepts

د. اليزيد بوعروري
Dr. Lyazid Bouarouri
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
lyazidbouarouri@yahoo.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2022-06-28
تاريخ القبول 2023-01-24

الكلمات المفتاحية
أخلاق
حداثة
استهلاك
مجتمع
مفاهيم

ملخص

يتناول هذا المقال، المفاهيم الجديدة التي نحتها زيجمونت باومان بقوة قريحته، والتي استعارها من غيره من الباحثين في حقل السوسيولوجيا. مفاهيم من شأنها أن تستوعب شتات الوقائع الاجتماعية التي غدت تتسم بالتشظي والتعقيد والتسارع والسيولة. وهذه المفاهيم لا تضرب صفحا عن معانيها القاموسية والتاريخية وظروف نشأتها، إضافة إلى ظروف ولادتها الجديدة، وتلويناتها وأبعادها التي صبغها بها باومان. هذه المفاهيم هي محاولة جادة لتبديد الضبابية التي أحاطت بالسوسيولوجيا، لأن الفهم الجديد يحاول رصد الأفراد وأوضاعهم وشروط وجودهم ودواعي ومبررات تصرفاتهم ووجهات نظرهم ورؤاهم في العالم، باعتبارها تدخلا واعيا في تشكيل المجتمع. وقد نسلم بأن نمو وتطور السوسيولوجيا يعود إلى المعرفة التراكمية التي أنتجتها جهود الباحثين عبر القرون، ولكن الجهد الكبير والحاسم فيها، يعود إلى تكوّن جزر من الاتفاقات المفاهيمية، التي تشكل الأرخبيل الشاسع من الفهم الذي يواكب تطور الظواهر الاجتماعية.

مقدمة

إن العصر الذي نحياه الآن، عصر تحولات مثيرة، ومن رحمه ينبثق مجتمع جديد، لا يعرف عنه السوسيولوجيون سوى بعض العناصر التي تُظهر نطاقاته المتعارضة. تراهم يتساءلون عن أنفسهم ووجودهم، وحول معنى ذلك الوجود، وحول علمهم ومكانتهم في بناء المجتمع، حول خصوصياتهم ودورهم ومشاركتهم في المجتمع. وهم يقومون بذلك بواسطة مناهج وأدوات علمهم، وبذلك فإن تساؤلاتهم وتحليلاتهم تؤثر بعمق في تطور السوسيولوجيا.

إن المجتمع الذي يحللونه يفلت من بين أيديهم، ويجب أن يُفلت، لأنه غير مكتمل، لذلك ينبغي تحليله بتلك الصفة، أي على أنه غير مكتمل؛ فالسوسيولوجيا التي تريد فهم مجتمع غير مكتمل، هي أيضا مثل موضوعها، غير مكتملة.

ولفهم ما هو مثير وغير مكتمل وسائل، يتطلب خيالا سوسيولوجيا جديدا، ويتطلب مفاهيم جديدة، أكثر مرونة من المفاهيم الكلاسيكية، فالمعرفة الاجتماعية التي تمت بلورتها وتشييدها، رهينة بمدى قدرة العلماء على اكتشاف أنماط جديدة للتعبير عن تجليات الواقع وترجمة عناصره إلى لغته المكتوبة. لقد كان المفهوم هو نقطة إبداعه المحورية، فمن خلاله بدأت المعرفة بالتشكّل، وبه تصل إلى إنتاج أكثر تجسيداتها تجريدا وتكثيفا.

إن المفاهيم تؤدي دور منظومة الإسناد الرئيسية، والمحرك المحوري في كل عملية إنتاج للمعارف، عبر نظام اللغة، فثقافة السوسيولوجي وركام معارفه المختلفة وطبيعة رؤيته للواقع، هي التي تحدّد معنى المفاهيم أثناء استعمالها، والمفاهيم مثل الكائنات الحية لها عمر معرفي تتبلور من خلاله وتبرز وتتقوّى وتتكامل. والمفاهيم أيضا، تتخذ شكل النظام أو المجال المعرفي الذي تنتج فيه وتتلون، وتعيش بداخله حياة منسجمة ومتماسكة، قد لا تتوفر لها في حقل معرفي آخر.

والمفاهيم كذلك، تختلف من حيث أهميتها وإجرائيتها، ومن ثم من حيث قدرتها على إثارة أو إحداث الاكتشاف العلمي أو التعجيل به، أو حتى المساهمة الضمنية في ولادته. المفهوم عموما يساعدنا على التفكير، خاصة إذا كان حياً، فالمفهوم الحي يستوعب الواقع ويسايره، عكس المفهوم الميّت الذي يعيق الفكر ويحجب الرؤية، ولا يسمح بالتفسير القريب من

روح الظواهر الاجتماعية.

ومن السوسيولوجيين المعاصرين، الذين حاولوا إحداث حركية في المفاهيم، زيجمونت باومان، الذي انتبه إلى أن المفاهيم القديمة أعاقت الرؤية وبالتالي الفهم والتفسير للظواهر، ولكن هل المفاهيم الجديدة التي وضعها باومان هي من إبداعه أم هي مجرد استعارة وإعادة توظيف جديد لها؟ وهل عبّرت هذه المفاهيم بصدق عن روح الظواهر الاجتماعية التي تصدّى لدراستها؟

1–مدى استيعاب المفاهيم السوسيولوجية للواقع المعاصر

لعل أقرب وصف للقرن الحادي والعشرين هو «الجموح» كما يصفه عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غيدنز، أو كما قال جيمس مارتان: «القرن الحادي والعشرين عصر استثنائي، إنه قرن النهايات القصوى، فيه يمكن أن ننشئ حضارة أكثر عظمة أو نطلق عصورا وسطى جديدة.» (مارتن، 2011)

في هذا العصر، كل يوم تتبدل نظرتنا إلى ذواتنا وبيئتنا وتاريخنا، ويبدو العالم القديم في أعيننا مجرد أنقاض ولا عالم آخر متكامل يستطيع أن يحلّ محلّه. إن الحياة ماضية ليس على خط مستقيم، وإنما اتخذت تعرجات والتفافات، وبسرعة يتعذر للكثير منا اللحاق بها، ناهيك عن توقع ما ستصير إليه، أما التخطيط لمساراتها سواء على المدى القريب أو البعيد، فهي مسألة غاية في الخطورة. (باومان، 2016 أ)

ويقدّم زيجمونت باومان توصيفا قاسيا للحياة المعاصرة يقول: «فقدان الاستقرار، والضعف والهوان هي أبرز سمات الحياة المعاصرة وأشدّها عذابا.» (باومان، 2016 ب) هذا هو العنوان البارز للحياة المعاصرة، رغم أن المجتمعات على اختلافها تتفاوت في إطلاق التسميات في الجزئيات: «فالمنظرون الفرنسيون يتحدثون عن فقدان الاستقرار، والألمان عن عدم الأمان ومجتمع المخاطر، والإيطاليون عن اللايقين، والإنجليز عن عدم الأمن.» (باومان، 2016 ب) لكن جميع هؤلاء مدركون للمأزق الإنساني في كل بقاع الكرة الأرضية.

وفي المقابل، حدث تطور في علم الاجتماع المعاصر، فعلماء الاجتماع جدّدوا في التقنيات والطرائق، واستلهموا التقدم الحاصل في حقول معرفية أخرى، لأنهم مدركون بأن العلم المنكفئ على مكاسبه آيل لا محالة إلى التقهقر، أو قل إلى الاندثار. (بوغام، 2012)

ويتعلق البعض من علماء الاجتماع، بأمل إنشاء تصور جديد للحياة الاجتماعية، يتمكن من الإفلات من الشعور المقلق بفقدان كل معنى، ذلك هو إنشاء براديغما جديدة، من خلالها، ننشئ تصورا للحياة الجماعية والشخصية. وبها نتجاوز العصر الذي كان يتم فيه تفسير كل شيء والتعبير عنه بمفاهيم عتيقة تجاوزها الزمن. (تورين، 2011)

وفي ذات السياق، أدرك باومان أن تفسير ما يحدث من ظواهر مستجدة في المجتمعات المعاصرة، بشبكة مفاهيم قديمة، هو ما زاد الأمر تعقيدا، فإذا أردنا قراءة جديدة وواضحة للأحداث، علينا إبداع مفاهيم جديدة تواكب الراهن، يقول في هذا المعنى: «في مثل هذا الوضع تزداد المشكلة تعقيدا عندما ندرك أن شبكة المفاهيم الموروثة لدينا، لم تعد صالحة للتعبير عن أنفسنا وعن الآخرين وعن الحقائق. إننا نحتاج إلى إطار جديد يمكنه استيعاب تجربتنا وتنظيمها بطريقة تسمح لنا بإدراك المنطق الذي يحكم تلك التجربة، ونقرأ ما فيها من رسالة ظلت، حتى الآن مخفية، وغير مقروءة، أو عرضة لسوء القراءة.» (باومان، 2016 أ)

ويعتقد باومان كذلك، إن الخطأ جسيم، عندما نحاول الإحاطة بالشؤون الكوكبية، ومحاولة فهمها بمفاهيم ورثناها من القرون الماضية، وذهب إلى أن مثل هذه المفاهيم؛ المركز والأطراف، السلم الهرمي، الأولوية والثانوية... تعيق الفهم، وتحجب الرؤية، لذلك ينبغي استبعادها من قاموس علم الاجتماع، لما نتصدى لفهم ما يحدث في مجتمعاتنا المعاصرة. (باومان، 2016 أ)

خلاصة القول من موقف باومان، هو أن دراسة المجتمعات المعاصرة، والتغيرات الهائلة التي تمرّ بها، يقتضي رصد جهاز مفاهيمي جديد، يمكنه أن يستوعب التغيرات الحاصلة، لذلك فهو يبدع ويستعير من غيره من المشتغلين بحقل السوسيولوجيا المعاصرة، المفاهيم القريبة من روح الظواهر، يقول في هذه المسألة: «أقترح عددًا من المفاهيم التي آمل أن تساعد في استيعاب الظواهر والعمليات الجديدة أو الناشئة التي تتجاهل الشبكات المفاهيمية القديمة.» (Bauman, 24)

وقارئ باومان يلمس التجديد على مستوى المفاهيم، فماهي هذه المفاهيم، وكيف تم توظيفها؟

1–1–الجمال

يعرض هيغل (1770-1831) لتعريف جوته (1749-1832) للجمال Beauty، بعد أن وصفه بأوضح التعاريف وأجلاها، ويقول في حدّه: «الجمال هو الكمال الذي يمكن أن يدركه موضوع منظور أو مسموع أو متخيل.» ويقصد بالكمال ما يتطابق وهدف محدّد، توخته الطبيعة أو الفنّ، عند خلق الموضوع الذي يفترض أن يكون كاملا. (هيغل، 1988)

إن الجمال قيمة حقيقية كلية، تأسست في طبيعتنا، وأن للإحساس بالجمال دورا لا غنى عنه في صيانة عالم البشر. في الجمال مواساة وقداسة وقلقا؛ يكون الجمال مبهجا وجذابا وملهما ومنعشا. إنه قادر على أن يؤثر فينا بصور لا حصر لها. إن الجمال يفرض علينا أن نلحظه، ويتحدث معنا مباشرة كالصديق الحميم. وإذا كان هناك أناسا لا يلقون للجمال بالا، فذلك راجع لخلل في الإدراك الحسي لديهم. والجمال يراه الناس في جميع الأشياء، سواء كانت محسوسة، أو أفكار مجردة، إذ يراه في الطبيعة وإبداعاتها، أو في الأعمال الفنية، وفي صفات الأشخاص وأفعالهم، وتتسع القائمة لتشمل كل ما في الوجود. (سكروتون، 2014)

يعتقد زيجمونت باومان، أن معنى الجمال يمرّ بتغيّر مصيري، فرغم الاختلاف البارز بين الفلاسفة حول مفهوم الجمال، إلاّ أنهم متفقون حول سموّه على النزوات الشخصية المتغيرة، فذهب بعضهم إلى أنه؛ سعادة أبدية، ولكن اليوم في ثقافة ما بعد الحداثة، والتي يدعوها باومان بالحداثة السائلة، زالت الثقة في المصداقية الشاملة في المفاهيم، ومن ضمنها الأحكام الجمالية، لقد أطاحت «ثقافة نادي القمار» بحلول الحداثة السائلة، بالمفهوم المطلق للجمال. (باومان، 2016 أ)

أصبح الجمال يكمن في أرقام المبيعات العالية، وسجلات شباك التذاكر، وتقديرات التلفاز العالية جدا. إذا كان المطلق والثبات والبساطة والوضوح عناصر، تكمن بطريقة ما في مختلف التجارب الجمالية، فإنها اليوم تعدّ قلقا طائشا. فالقيم الآن، في مجتمع الحداثة السائلة، هي قيم مادامت مناسبة للاستهلاك الآني السريع، والقيم هي سمة التجارب العابرة، وكذلك هو الجمال. (باومان، 2016 أ)

إن المتاحف اليوم، أشبه بالمقابر، هي مواقع تُحفظ فيها المواد التي لم تعد حيّة وقوية. ترقد الجثث في المقابر، وتُزوّد بشواهد، تُذكّر الناس باليتم والفجيعة، في حين تُعلّق بعض الأعمال الفنية في أماكن مخصصة بالمتحف، حيث يُحنّط جمالها، ويُحفظ لعاشقي الآثار والتاريخ. تتماثل المقابر والمتاحف في انزوائها عن صخب الحياة اليومية، في مساحات مغلقة، وساعات الزيارة المقيّدة. (باومان، 2016 أ)

إلى هذا الحدّ، وصل الأمر بالجمال، الذي كان بالأمس قيمة ملهمة للنخبة وللعامة على حدّ سواء، لكنه اليوم أسلم نفسه لزوبعة التيار الاستهلاكي.

1–2–الفوردية

الفوردية (Fordism) مبدأ عمل، أو تنظيم للإنتاج ظهر عام 1908 على يد هنري فورد (1863-1947) مؤسس شركة فورد الأمريكية لصناعة السيارات، وقد نقل أكثر مبادئه عن نظرية الإدارة العلمية. يسود مؤسسة فورد هيكل إداري هرمي، والسلطة وفق الهرم الإداري تُخوّل للأفراد بحكم وظائفهم أو خبراتهم. وهذه الوظائف تُنظم هرميا، مع الإذعان للتعليمات الصادرة عن الجهات العليا، التي يُعبر عنها من منظور لوائح ثابتة عالمية. (كليج، 2002)

وللسيطرة على العمل وتحديده وضبط وتيرته، تدفع المؤسسة، أجورا عالية للعمال، مع الحفاظ على جني أرباح عالية، علما أن عملية التوظيف تتم بانتقائية من خلال فرض معايير أكثر صرامة على هؤلاء العمال. (Ritzer, 2007)

ولكن النموذج الفوردي بدأ في التوقف إثر أزمة السبعينيات، التي أصبحت أزمة النموذج نفسه؛ فنفس الظروف التي ساندت أصلا تمدّد النموذج، تحولت إلى قيود تحدّ من تطوره؛ فالبطء في نمو الإنتاجية والمنافسة العالمية الحادة والضغوط الدائمة حول الأجور، كلها اجتمعت لتحدّ من الأرباح وتراكم رأس المال. بقي النموذج الفوردي، ولكن في شكل راكد، اتسم بأزمة تضخم مصحوب بركود اقتصادي طويل، كما كان يحوي اتجاهات تعمل على حلّه. (كليج، 2002)

كان هذا مفهوم الفوردية التي تتداوله الكتب والموسوعات، ولكن عند باومان، هي بناء معرفي شُيّدت على أساسه رؤية إلى العالم، ونمط حياة بأسرها: «فالمصنع الفوردي كان بلا شكّ أعظم إنجاز إلى الآن حققته الهندسة الاجتماعية المستهدفة للنظام، وذلك بالفصل الدقيق بين التصميم والتنفيذ، والمبادرة واتباع الأمر، والحرية والطاعة، والابتكار والقرار الحاسم، وبالربط المحكم للأضداد بعضها ببعض داخل كل

ثنائية من هذه الثنائيات المتعارضة، والانتقال السلس للأمر من العنصر الأول من كل ثنائية إلى العنصر الثاني. فلا عجب أن المصنع الفوردي وضع الإطار المرجعي المجازي... لكل من يحاول أن يفهم كيف يعمل الواقع الإنساني على مستوياته كافة؛ العولمي والمجتمعي والفردي.» (باومان، 2016 ب) يتضح أن الفوردية ليست مجرد مؤسسة إنتاجية، ولكنها أداة سيطرة عقلانية وبيروقراطية، يقف وراءها إرث الحداثة العلمية والتقنية والفلسفية، وهي مرجعية لمن أراد أن يدرك سيرورة الحياة الغربية بكل مستوياتها وأبعادها.

إن الفوردية تمثل الوعي الذاتي للمجتمع الحديث، كانت تجسّد الثقل والضخامة والثبات، وأظهرت وحدة بين رأس المال والإدارة والعمل لأمد طويل، مشدودين إلى الأرض بالمصانع الضخمة والآلات واليد العاملة الكثيرة والأسوار العالية المسيّجة. إنها مهووسة بإحكام الأسوار والحدود التي لا يمكن اختراقها، وعبقريتها تكمن في إبقاء العمال داخل الجدران، مع تبديد فكرة الإخلال بالواجب أو تغيير الولاء، حتى وإن اضطر الأمر إلى دفع أجور عالية: «إذا بدأ المرء حياته المهنية في فورد ... فإن ذلك يعني ضمنا وجود شبه يقين بأن الحياة المهنية ستمضي في طريقها إلى النهاية في المكان نفسه.» (باومان، 2016 ب)

وتعتبر الفوردية بمثابة نموذج عالمي شامل للمقاصد والممارسات التي تمثل الحداثة الصلبة، ونظام عقلاني حدّد معيار النزعة العالمية الشاملة لعصره، ونموذجا مثاليا اجتهد رجال الأعمال من أجل تحقيقه؛ ذلك النموذج المثالي يتجسّد في تقوية الرابطة بين رأس المال والعمل، وتزيدهما لُحمة، جدران المصنع الضخمة، وتجمع بينهما في سجن مشترك. (باومان، 2016 ب)

لكن اليوم، الأمور تغيّرت كثيرا، سواء بالنسبة لارتباط رأس المال بالعمل والإدارة، أو بخصوص بقاء العامل في مؤسسة واحدة مدى الحياة. ويبدو أن وتيرة التغيّر ستتواصل في الارتفاع مستقبلا، فالمرونة وقصر الأمد هما شعارا الحداثة السائلة. وهذان الشعاران إذا ما طبقناهما على سوق العمل، فإنهما سيسفران عن نهاية الوظيفة ذات العقود طويلة الأمد. (باومان، 2016 ب)

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن مفهوم الفوردية، تجاوز مجرد كونه فلسفة في العمل والإنتاج، إلى كونه رؤية شاملة للحياة والعالم، ارتبطت تلك الرؤية بالتطور العلمي والتقني، ونمو الرأسمالية المتزايد.

1–3–معابد الاستهلاك

الاستهلاك في اللغة اللاتينية يعني الاستعمال أو الإزالة، وفي انجليزية القرن الرابع عشر، كان للفعل يستهلك (consume) دلالات سلبية منها: يُدمّر، يُهلك ... ومع بروز الاقتصاد السياسي البورجوازي في القرن الثامن عشر، اكتسبت لفظة «المستهلك» معنى حياديا، إذ تطلق اللفظة لوصف علاقات التسوق، وتقال في مقابل لفظة «المنتج». وفي بواكير القرن العشرين، غدى الاستهلاك إشباعا للحاجات الإنسانية، فصارت دلالته إيجابية. (بينيت، غروسبيرغ، موريس، 2010)

إن الاستهلاك من وجهة النظر العادية ليس مشكلة بحدّ ذاته، ولكنه حلّ يضمن الرفاهية بالقضاء على الألم وخلق منفعة. إن الاستهلاك هو «الطيّب» الذي يقضي على «الشرير»؛ الجوع، البرد، الفقر، فالملابس توفر للمرء الدفء ومن الناحية الجمالية تُشعر الإنسان بالسعادة؛ ويشبع الغذاء الجوع ويُرضي حاسة التذوق القادرة على التمييز بين المذاقات. (روزنبلات، 2011)

ولكن المشكلة تبدأ عندما يتم التحكم في المستهلك، ففي النصف الثاني من القرن العشرين، تآكلت القيود التقليدية على الإنفاق بغرض التفاخر والرفاهية، فضلا عن القيود الدينية والأخلاقية على الاستهلاك، وأصبحت جهود المنتجين والمعلنين والمسوقين لإنشاء بيئة إنفاق مغرية أكثر انتشارا وتطورا من أي وقت مضى. هذه الجهود أثمرت في تكوين ما يسمى بمجتمع المستهلكين، بل أصبح يُطلق على الاستهلاك في دوائر علم الاجتماع «الدين الجديد»؛ فيه يكون الإنفاق والإنفاق بلا حدود شيئا إيجابيا وعلاجيا وذا فائدة. هذه التطورات لها صلة بالاقتصاد العالمي الجديد، فالنفوذ المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، التي توزع المنتجات الاستهلاكية عبر العالم، وظهور وسائل إعلام شعبية، ونظم واتصالات الكترونية... كلها تشير إلى أن النزعة الاستهلاكية الجديدة انتشرت في العالم المتقدم والعالم الثالث على حدّ سواء. (روزنبلات، 2011)

وإذا كان الاستهلاك أصبح الدين الجديد، لما حلّ محل الدين الإلهي القديم، ولما كان للدين معابد تقام فيها الشعائر والطقوس، فإن للديانة الجديدة معابد بُنيت لذات الغرض؛

هي المحال التجارية والأسواق والمولات.

استعار باومان مفهوم معابد الاستهلاك، من عالم الاجتماع الأمريكي «جورج ريتزر» (1940-) ليشير به إلى سباق الاستهلاك الذي لا ينتهي بهدف تحقيق الوعد المضلل المتلاشي بحياة خالية من المتاعب.

إن الاستهلاك يؤجج حماسا قريبا من الشعائر التعبدية من خلال أساليبه ومسلكياته الدقيقة، فهو القدّاس الذي يشارك فيه حتى من يريد تقويضه. هذه العقيدة الاستهلاكية غذّت إيمانا لا ينفذ للعالم المتقدم والنامي على السواء، إذ تغوص في الفراغ القيمي، لا تنمو فقط على حطام المجال السياسي، بل أصبحت ترنو لإعادة بناء شامل للمجتمعات البشرية، إلى حدّ أن تسمو إلى مستوى المبدأ المطلق للفعل الإنساني. (بروكنر، 2006)

إن مجتمع المستهلكين يتميّز بإعادة صياغة العلاقات بين البشر، على نمط العلاقات بين المستهلكين وموضوعات استهلاكهم. وقد تحقق هذا الإنجاز الرائع من خلال الضمّ والاستعمار من قبل «معابد الاستهلاك» (الأسواق) للمساحة الممتدة بين الأفراد، تماما مثلما اكتسح الدين ورسم تلك المساحة في القرون الماضية، تلك المساحة التي يتم فيها مضفر الخيوط التي تربط البشر ببعضهم، ثم يتم بناء الأسوار التي تفصل بينهم. (Bauman, 2007)

يقارن باومان بين السباق الرياضي للعدائيين، وسباق التسوق للاستهلاك، فالأول ينتهي مهما طال زمنه، في حين أن الثاني لا يعرف النهاية، يقول في ذلك: «فإذا كان التسوق يعني تمرير النظر بسرعة على تشكيلة الإمكانات، وفحص البضائع المعروضة، ولمسها ومقارنة أسعارها بما لدى المرء من نقود، أو ما تبقى من نقود ... فهذا يعني أننا نتسوق في الشارع، وفي البيت، وفي العمل، وفي أوقات الفراغ، وفي يقظتنا، وفي منامنا. فمهما كان الشيء الذي نفعله، ومهما كان الاسم الذي نلصقه بنشاطنا، فإنه نوع من التسوق. فالشيفرة التي وضعت فيها سياسة حياتنا تصدر عن براغماتية التسوق.» (باومان، 2016 ب)

من خلال هذا النص، يمكن القول إن باومان يشير إلى مفارقة حياتنا المعاصرة، وهي أنه عوض أن يوزع الفرد وقته على نشاطات عدّة، بحكم ثراء الحياة المعاصرة وتنوعها، نجده يحصر مجمل حياته في نشاط الاستهلاك الذي يتجسّد في فعل التسوق، فالحياة كلها تسوق ولا شيء آخر يكسر هذا الروتين.

ويذهب باومان أبعد من ذلك، ففي مجتمع المستهلكين، لا يمكن لأحد أن يصبح ذاتا دون أن يتحول أولا إلى سلعة، ولا يمكن لأي شخص أن يحافظ على سلامته دون إحياء وتجديد القدرات المتوقعة والمطلوبة من سلعة قابلة للبيع على الدوام. تركّز ذاتية «الذات» ومعظم ما تمكّن الذاتية الفرد من تحقيقه، على جهد لا ينتهي ليصبح نفسه، ويبقى سلعة قابلة للبيع. إن السمة الأبرز لمجتمع المستهلكين، مهما كانت متخفية بعناية، هي تحويل المستهلكين إلى سلع، أو بالأحرى انحلالها في بحر من السلع. (Bauman, 2007)

ويعتقد باومان أن أساس النزعة الاستهلاكية في المجتمعات المعاصرة هو الرغبة، هذه الكينونة التي لا تشير بالأساس إلى شيء خارجها، وتفوق الحاجات في سرعة التقلب والتحول والزوال والروغان «إنها قوة دافعة تلد نفسها بنفسها، وتستمدّ حركتها من داخلها، بحيث لا تحتاج إلى تسويغ أو علة تبرّر وجودها.» إنها موضوع نفسها الدائم، ولذا فإنها تظل بلا ارتواء. (باومان، 2016 ب)

ولكن توصيف الرغبة كما جاء بقلم باومان، يجعلنا نتساءل: هل هي بهذا الجموح بالفطرة أم أن إثارتها إلى تلك الدرجة يخضع لعوامل بشرية خالصة؟

يرى باومان أن المستهلكين الذين تقودهم الرغبة الجموحة يتم إنتاجهم، وأن ذلك يستغرق وقتا وجهدا وأموالا ضخمة، ليتم إثارة الرغبة وإشعالها إلى الدرجة المطلوبة وتوجيهها إلى المسار المرغوب. هناك إنتاج «الإنتاج»، وإنتاج المستهلك، وإنتاج هذا الأخير يقضم تكاليف باهضة من تكاليف الإنتاج الإجمالية، وهذا الجزء تميل المنافسة إلى زيادته باستمرار. (باومان، 2016 ب)

إن الرغبة تدفع الفقراء إلى الاقتراض حتى الموت، فيكون هذا الدافع واسعا وممتعا ومؤلما ومدمرا في الوقت نفسه. أن تمتلك أو لا تمتلك، هذا هو جوهر الرغبة الاستهلاكية الذي أنتجته الرأسمالية الغربية. أن تمرّ بلحظة يوصلك فيها الحصول على «أشياء» إلى نوبة من البكاء، لأن هذا الشيء ومهمة الحصول عليه تذكرك بالأشياء التي ليست لديك، أو تلك التي لم تحصل عليها بعد. إن التشويق الذي تعيشه في الحاضر يجرّك إلى ما كنت ترغب فيه في الماضي، ثم يدفعك

بعد ذلك إلى الدعاء أن يتحقق ذلك في المستقبل. (روزنبلات، 2011)

نستنتج مما سبق، أن مفهوم الاستهلاك عند باومان، يتجاوز مجرد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، ليعبر عن منظومة رأسمالية، تتوسع في إنتاج «الإنتاج»، وإنتاج المستهلكين أنفسهم، والاستعاضة بمقولة الإنسان كائن عاقل بمقولة الإنسان كائن مستهلك، أو بالأحرى مقولة الإنسان كائن متدين يعبد كائنا متعاليا، بمقولة عابد الأشياء المادية لأنها محور حياته، ومعابده الجديدة هي الأسواق والمحلات.

1–4–الرأسمال الطيار

رأسمال (Capital) هو الأموال التي تُمكّن أصحابها، عن طريق استثمارها أو توظيفها بأشكال مختلفة، من الحصول على فوائد أو عائدات. سميت هذه الأموال بالرأسمال لأنها تمثل المبلغ الأصلي الذي يختلف عن المبالغ الناتجة عنه والتي هي دوما أصغر منه. وقد يكون الرأسمال نقدا معدنيا أو ورقيا أو خطيا، وقد يكون وسائل مادية للإنتاج كالأراضي والبنايات والآلات ووسائل النقل. (علية، 1985)

وهو غير ما يسمى في دوائر السوسيولوجيا «رأس المال البشري» الذي يتكون من قوة عمل الفرد؛ المهارات، التدريب والقدرات. وفي الممارسة يمكن للأفراد والحكومات امتلاك رأس المال، ففي حالة كهذه، يمكن الحديث عن «رأس المال الخاص»، و«رأس المال العام». وهناك أشكال وسيطة للملكية الجماعية التي يتم امتلاكها من طرف أشخاص معنويين، وهي كيانات مثل المؤسسات الخيرية سعيا لأهداف محددة. (بيكيتي، د ت)

ينطلق باومان، لبسط مفهوم الرأسمال الطيار، بمجيء ما يسميه بالرأسمالية الخفيفة العائمة، فيها يتم فكّ الارتباط بين رأس المال والعمل، ويشبّه ذلك، بانتقال عصر العلاقات بين الرجل والمرأة، من عصر الزواج إلى مرحلة المعاشرة، نظرا للطبيعة المؤقتة لهذه الأخيرة، أي إمكانية إنهاء العلاقة في أية لحظة، ما أن تنطفئ الرغبة. فنمو رأس المال، وإعادة إنتاجه والأرباح والعوائد ورضا المساهمين، كلها صارت مستقلة عن أي ارتباط محلي بالعمل. إن «رأس المال صار يتجاوز حدود الدولة القطرية، صار ينعم بالخفة والتحرر إلى حدّ غير مسبوق.» (باومان، 2016 ب)

فسهولة انتقال رأس المال من قارة إلى أخرى جعل باومان يصفه بالطيّار، يقول في ذلك: «إنه رأس مال طيّار يقلل من أهمية كل أشكال الارتباط، ولاسيما الارتباط المستقر، ويعدّه من الحماقة. فالارتباط يعوق الحركة، وينتقص من القدرة التنافسية المرغوبة، ويلغي قبليا الخيارات التي بها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.» (باومان، 2016 ب)

إن مستوى التجارة في الوقت الحاضر أعلى بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى، كما أنها باتت تشتمل على عدد أكبر من البضائع والخدمات، بيد أن الفرق الكبير يكمن في مستوى التمويل وانتقال رؤوس الأموال. إن الاقتصاد العالمي حاليا، إذ يتجه نحو التعامل بالأموال الالكترونية، في هيئة أرقام على شاشة الحاسوب، ليس له مثيل حتى في أدب الخيال العلمي. وفي ظل هذا الاقتصاد «المجنون» على حدّ تعبير «كريس هارمن»، يتمكن مديرو الأموال والمصارف والشركات، وكذا ملايين الأشخاص من إرسال مبالغ خيالية من أقصى العالم إلى أقصاه، بمجرد الضغط على زرّ الكومبيوتر، وهم يفعلون ذلك، بوسعهم أن يقوّضوا أركان اقتصاد دول بكاملها، كما حدث لاقتصاد آسيا في سنوات مضت. (جيدنز، 2003)

وفي سياق سهولة تقويض اقتصادات بكاملها بلمسة زر، يقول باومان: «المستوى الذي حققه [يقصد رأس المال] في سهولة الحركة والانتقال من مكان لآخر يكفي في أغلب الأحيان لابتزاز القوى السياسية المقيدة بحدود الدولة القطرية وامتثالها لما يريد. فالتهديد بقطع الروابط المحلية والانتقال إلى مكان آخر، إنما هو أمر لابد لأية حكومة مسؤولة... أن تتعامل معه بكل جدية، فتحاول أن تجعل سياساتها تابعة للغاية الكبرى التي تتمثل في درء التهديد الذي يمثله تناقص رؤوس الأموال المستثمرة.» (باومان، 2016 ج)

ذلك التهديد معناه انتهاك السيادة الوطنية للدول، فعولمة رأس المال يؤدي إلى ضياع السيادة الوطنية-كما قال الرئيس السابق للبنك الدولي وعالم الاقتصاد الحائز على نوبل جوزيف ستيغليتيز-حيث استولت الشركات الدولية التي تفرض الاتفاقيات الدولية على السلطة. ومن الناحية العملية، يتابع ستيغليتيز، تتلقى الدول تعليمات فحواها، إذا لم تتبع شروطا معينة، فإن أسواق رؤوس الأموال سيتم إيقاف حركيتها، بل وستسحب المبالغ التي تم نقلها، فتضطر الدول أساسا إلى التخلي عن جزء من سيادتها الوطنية، لتدع أسواق رؤوس الأموال المتقلبة، تعمل على تهذيبها بأن تملي

على الدول، ما يجب أن تفعله وما لا يجوز. (ستيل وهيندز، 2013)

والخلاصة هي أن باومان، بخصوص مفهوم الرأسمال الطيّار، يؤكّد على فعالية سلاح التحرّر من الالتزامات التي تحول دون حرية الحركة والمناورة، بهدف السيطرة، لأن العصر الذي نحيا فيه، هو عصر الخفة والسيولة.

1–5–التأجيل والإرجاء

أجّل الشيء أخّره. والتأجيل هو التأخير والإرجاء، إلى موعد لاحق أو غير معين. (نعمه، 2008)

يرى باومان أن الفعل يؤجّل (procrastinate) يعني وضع أمر حاضر، بين أمور تنتمي إلى المستقبل، علما أن الغد أو المستقبل ليس هو المكان الطبيعي لذلك الأمر، فمكانه الطبيعي هو الحاضر. (باومان، 2016 ب) أي كان ينبغي القيام بذلك الفعل في الحاضر، ولسبب أو لعدة أسباب، تمّ إرجاؤه إلى المستقبل.

والتأجيل، ليس هو التسويف، بداعي الكسل والتراخي وفتور العزيمة، لكنه موقف نشط، لأنه محاولة لضبط تعاقب الأحداث، فتأجيل أمر من الأمور لا يعني أبدا ضياع أو تفويت فرصة في أوانها، وإنما قد يكون العائد في المستقبل أوفر وأقوى.

يعتقد باومان، متأثرا في ذلك بماكس فيبر، أن أساس المجتمع الحديث هي قاعدة إرجاء الإشباع؛ إرجاء إشباع حاجة أو رغبة، إرجاء لحظة تمثل تجربة ممتعة ولذيذة، إرجاء التلذذ والاستمتاع. هذا المبدأ كان وراء الابتكارات الحديثة المذهلة كتراكم رأس المال، وانتشار أخلاقيات العمل. (باومان، 2016 ب)

والعمل بقاعدة «إرجاء الإشباع» يقتضي القيام بالحرث والبذر، قبل التفكير في الحصاد واستهلاك الغلال، والاستثمار قبل حصد المكاسب، والادخار قبل الإنفاق، وحرمان الذات من الانغماس في الملذات. ومبدأ الإرجاء لا يقلّل من أهمية إشباع الرغبات كدافع إلى الاجتهاد «بل إنه جعل من إشباع الرغبات، الغاية الأسمى للحياة. لقد دفع إرجاء الإشباع المنتج الذي يقبع داخل المستهلك إلى الكدّ والتعب، من خلال الإبقاء على المستهلك الذي يقبع داخل المنتج يقظا كل اليقظة، ونشيطا كل النشاط.» (باومان، 2016 ب)

وفي ظل المجتمع الاستهلاكي الراهن، يتواجد مبدأ الإرجاء وحيدا مقهورا، بعدما فقد درعه الأخلاقي الواقي. فلم يعد إرجاء الإشباع فضيلة أخلاقية، بل صار يعبّر عن خلل في النظام الاجتماعي، إذ لم يعد محلّ ترغيب، بل صار إقرارا لواقع أليم. فإذا كانت أخلاقيات العمل رغّبت في الإرجاء، فإن جماليات الاستهلاك تحثّ على إلغائه، إذ لابد للمكافأة أن تكون فورية، فإشباع الحاجة يكون سريعا خشية انطفاء الرغبة، لأن الرغبة معبودة عالم جماليات الاستهلاك. وفي هذا العالم تتقلص المسافة بين الرغبة والإشباع في لحظة النشوة؛ لحظات فورية، ملهية، مسلية، يطلبها المستهلك على الدوام وفي مناسبات متزايدة على الدوام، فلا وزن للأشياء والأفعال سوى الإشباع الذاتي اللحظي الدائم دون تحكيم للعقل. (باومان، 2016 ب)

نستنتج مما سبق، أن مبدأ إرجاء الإشباع ساد مجتمع الحداثة، وهو مبدأ أخلاقي يركّز على العمل، الانضباط والاجتهاد، ضبط النفس وكبح لجامها. كل هذه الفضائل، تُمكن الفرد أو مجموع الأفراد من إحداث تنمية في مجتمع تسوده مثل تلك الفضائل. وفي المقابل لا مكان لذلك المبدأ في المجتمع الاستهلاكي، الذي استسلم للّذة والمتعة، إنه مجتمع لا يصبر على اللذة، تظل فيه الرغبة مشتعلة، تطلب الإشباع المتزايد الذي لا ينتهي إلاّ بانتهاء الرغبة نفسها.

1–6–غسيل الدماغ

غسيل الدماغ (brainwashing) استخدام مجازي يشير إلى تعريض الفرد لضغوط نفسية وعصبية وجسمية ودعائية، بهدف تغيير معتقداته وأفكاره، وتحويله عن موقفه أو إفشائه لما يخفيه من أسرار، أو كسبه لاتجاه معين، أو تحميسه لعقيدة معينة. ويشير المعنى إلى تنظيف المخّ مما انطبع فيه من أفكار واتجاهات فاسدة، وغرس أخرى سليمة. وتُستخدم فيه صور متعددة من التعذيب كالحرمان من الطعام والنوم، والضغوط المعنوية كالدعاية وإطلاق الشائعات. (طه، 1993)

ظهر مفهوم غسيل الدماغ في أتون الحرب الكورية 1950، عندما غزت كوريا الشمالية، مدعومة بالنظام الصيني الشيوعي، كوريا الجنوبية. وسرعان ما لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية، المشاركة في هذه الحرب، أن جنودها الذين يقعون في الأسر قد تحولوا إلى الشيوعية ونبذوا موطنهم الذي عاشوا فيه. وبعد تقصّي الظاهرة، أعلن عميل المخابرات المركزية الأمريكية إدوارد هنتر (Edward Hunter) أن

هؤلاء الجنود تعرضوا إلى غسيل الدماغ. (كيلر، 2017)

واللفظ المركب «غسيل الدماغ» مشتق من اللغة الصينية «هسي ناو (Hsi Nao)، وهو طقس من طقوس متقنة من التلقين المنهجي، والتحويل والاتهام الذاتي المستخدم لتغيير الشيوعيين إلى أتباع مستسلمين للحزب. (ميرلو، 2018) ودلالة اللفظ في اللغة الصينية هي «إصلاح التفكير» وهو المصطلح الرسمي الذي يطلقه الشيوعيون الصينيون على عملياتهم، وهو غير «غسيل القلب» أو «تنظيف العقل» باستخدام التأمل، وهذا أقدم بكثير من الشيوعية. (كيلر، 2017)

يتضح أن مفهوم غسيل الدماغ ليس عرضيا وبسيطا، وإنما هو مفهوم مُرعب، إذ يعني فقدان السيطرة والإرادة الحرة وحتى الهوية. وقد وصفت العملية بأبشع النعوت نظرا لخطورتها؛ فهي اغتصاب للعقل، لأنه يُفرض على الضحية من قبل عدوّ يهدف إلى تدمير إيمانها بمعتقداتها السابقة، ومسح لوح الذاكرة مسحا كاملا، حتى يمكن تبنّي معتقدات جديدة، إنه أحد أكبر مواريث القرن العشرين شرا. (كيلر، 2017)

إنه أسلوب فظيع، يعتمد على وسائل لتفكيك ذهن الضحية بدهاء، فيه تشويه لإحساسها بالقيم، وتشويه للعقل، إنه جريمة قديمة ضدّ العقل والروح البشريين، يقول «فرانك شوابل»-العقيد في سلاح البحرية الأمريكية، والذي خضع لعملية غسيل دماغ-: «كانت الكلمات لي، ولكن الأفكار كانت لهم، وهذا أصعب ما حدث معي، ويجب أن أشرح هنا: كيف يمكن للرجل أن يجلس، ويكتب شيئا ما، يعرف بأنه خاطئ، ومع ذلك يستمرّ، بل ويشعر بأن ما يكتبه سيجعله يبدو حقيقيا.» (ميرلو، 2018)

إن جوهر استراتيجية تشويه العقل، هو سلب كل الممكنات، والقضاء على كل التوقعات، وكل اعتقاد في المستقبل. إنه تدمير للعناصر ذاتها التي تُبقي العقل على قيد الحياة، كيف لا ونهايته قبول الإدلاء باعترافات لا أساس لها، ثم تصديقها، بمعنى تلفيق شهادة زائفة ضدّ النفس أو الآخر ثم تصديقها، وأبعد من ذلك، يكون مستعدا للمحاكمة في جوّ من الندم على فعله. (ميرلو، 2018)

ينتقل زيجمونت باومان بمفهوم غسيل الدماغ، من الحقلين السياسي والعسكري، إلى ميدان السوسيولوجيا، إذ يرى بأن المجتمعات المعاصرة بأسرها تتعرض لغسيل دماغ، من خلال الدعاية والإعلانات التجارية، وإن كان ما يشاهده الناس مجرد ترويج للمنتجات وتقديم خدمة معلومات، ولكن بطريقة «القوة الناعمة»، فإذا كان المنفذون للغسيل في الماضي من المحققين المتمرسين، فاليوم يتكون من خبراء الدعاية والتجميل والتسويق. (باومان ودونسكيس، 2018)

إن أحد التغيرات الواضحة في بيئة المجتمعات المعاصرة، والذي له القدرة على التأثير في عدد كبير من الناس، هو نمو وسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون وشبكة المعلومات، إذ تعتقد سوزان غرينفيلد (Susan Greenfeild) في كتابها «أناس الغد» أن التطوير الأكثر لوسائل الإعلام العامة، إلى عالم من واقع افتراضي معقد، يمكن أن يكوّن مستهلكين طفوليين بصورة متزايدة، مدفوعين بالمثيرات، وغير اجتماعيين، كل حاجة من حاجاتهم متوقعة، ويوفرها لهم فنيو معلومات يراقبونهم دون هوادة، فمادام العالم تغيّر، فالذوات التي تعيش فيه لابدّ أن تتغيّر. (كيلر، 2017)

ولكن ألا يمكن تجنب محاولات التأثير هذه علينا؟

الجواب هو، حتى لو أردنا ذلك، فإننا لا نستطيع، لأننا لا نملك الموارد الذهنية للوقوف في وجه وابل الإعلانات والرسائل والمعلومات التي نتلقاها، فكيف لفرد أمريكي مثلا أن يصمد أمام مائتان وخمس وأربعين (245) رسالة تجارية كل يوم تأتيه عبر هاتفه؟ هذا فقط في الإعلانات التجارية، أضف إليها الأخبار، وشبكة المعلومات، والكتب والمجلات، الأصدقاء والعائلة، والرسائل الواضحة والمبطنة التي وضعت في ساعات من البرامج التلفزيونية. سندرك حجم المعلومات التي تُقصف بها أدمغتنا، معلومات موجهة إلينا بهدف غسل عقولنا. (كيلر، 2017)

ويعدّد باومان مجموعة من العوامل التي تقف وراء قوة عملية غسيل الدماغ التي نتعرّض لها، يقول في ذلك: «القدرة على الاختفاء والاختباء والمراوغة والسرية والتملص والالتباس، ومن ثم انعدام الرؤية الواضحة وانعدام المقاومة، واستحالة الانتصار، قد حققت قفزة فارقة جديدة للغاية في تاريخ تكنولوجيا غسل الدماغ.» (باومان ودونسكيس، 2018)

هذه العوامل، سواء تم الكشف عنها أم لا تزال سرية، يمكن تفسيرها في إطار الحقائق الأعمق للواقع الاجتماعي. والحقيقة أن العملية أكثر التباسا وأبعد تأثيرا، نظرا لأنها تجري دون

توجيه مركزي، إنها متأصلة في تدابير اجتماعية اقتصادية أساسية، وغير مطروحة للنقاش، تُحدّد في البداية، ثم تتعزّز بمرور الزمن، وتنطوي تلك الترتيبات التي أُسست، وأُضفي عليها طابع الشرعية خلال فترة طويلة، على دينامياتها الخاصة، كما تنتج أيضا حتمياتها الخاصة. (شيللر، 1999)

ولكي يؤدي غسل الدماغ دوره بفعالية أكبر، لابد من إخفاء شواهد وجوده، أي جعل الناس يشعرون بأن الأمور هي، ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية. إنه يقتضي واقعا زائفا، هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا. وعليه لابد من جعل الناس يؤمنون بحياد مؤسساته الاجتماعية؛ لابد أن يؤمنوا بأن الحكومة والإعلام والتعليم والعلم، بعيدة كلها عن معترك المصالح الاجتماعية المتصارعة. (شيللر، 1999)

إذن لا يمكن تجنب تأثير الوسائل التكنولوجية علينا لأننا: «واقعون بإحكام في شبكة عنكبوتية من المراقبة الالكترونية، ويجري إغواؤنا بأن نلعب دور العناكب التي تنسج خيوط تلك الشبكة أو خدمها الطيعين المتحمسين في الغالب الأعم، بعلم منا أو من دون علم، شئنا أم أبينا، وفي كل الحالات، من دون استئذاننا.» (باومان ودونسكيس، 2018)

وينظر باومان إلى التطور التكنولوجي المعاصر، أو قل، غسيل الدماغ المعاصر، على أنه نقمة في ثوب نعمة، فشبكة الأنترنت توفر لنا معلومات تفوق مليون مرة ما يستطيع أن يخزّنه العقل البشري، وتسمح لنا بانتقاء النتائج القابلة للتنفيذ؛ فالنعمة تكمن في الفيض الضخم من المعلومات، والنقمة هي أن من يسمح لهم بالإبحار في هذا الفيض المعلوماتي، هم السلطات المتحكمة فينا، والنتائج القابلة للتنفيذ هي تلك التي يستطيع رصدها البحارة، وبها يتمكنون من تحديدنا واستهدافنا لأغراضهم؛ إرغامنا أو إغواؤنا بإنفاق أموالنا، أو استمالتنا للانخراط في قضايا خارج عن خياراتنا. (باومان ودونسكيس، 2018)

ومن مظاهر غسل الدماغ التي نتعرض له كذلك-فيما يرى باومان-ظاهرة التفتيش المتكرّر في المطارات، يقول في ذات المعنى ومن وحي تجربته: «وفي بضع مئات من الأمتار التي تفصل البوابة التي نزلت عندها، عن البوابة التي ستقلع منها الطائرة الأخرى، تعرضت للتفتيش خمس مرات، في خمس نقاط تفتيش منفصلة، تُفاخر كل منها بأحدث التكنولوجيا وتمارس الامتهان والإذلال في الوقت نفسه، وكان ذلك يتضمن عددا كبيرا من اللقطات الفوتوغرافية، والتفتيش الذاتي، وخلع بعض الملابس، وخلع الحذاء، وحزام البنطلون ...» (باومان ودونسكيس، 2018)

والأدهى من ذلك، أن ذلك الإذلال صار مقبولا لدى الناس، وكأنه أمر لا مفرّ منه ولا سبيل إلى مقاومته. وهذا القبول الجمعي هو بمثابة مصادقة على تكنولوجيا المراقبة المتزايدة، التي تتخذ شعار المحافظة على الأمن، ولكن يبدو أن الشعار، موجود لذرّ الرماد في العيون فقط، وأن الأغراض الحقيقية تتجاوز ذلك الشعار.

إن التكنولوجيا المعاصرة، تؤثر بالفعل على الإنسان، ليصبح أكثر سلبية، وتُكيّف نفسه لإيصاله إلى حالة الخضوع المقولبة والجاهزة، وهو ما يحدث خلال أجهزة الثقافة والإعلام، فقوة تأثيرها تتضاعف من حيث إن الأفراد يظلون غير واعين بأنه قد تم تضليلهم. وفضلا عن ذلك، فإن عملية السيطرة تصبح أكثر فاعلية من خلال الشكل الخاص، الذي يجري نقل الأحداث من خلاله، ذلك أن تقنية النقل يمكن أن تضيف بذاتها بُعدا جديدا إلى عملية التلاعب بالعقول، وشكل الإعلام المعاصر في بعض القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، هو تجسيد فعلي للتحكم في الوعي من خلال تقنية التجزيء. (شيللر، 1999)

وهذا ما يبسطه باومان، من خلال بثّ قناة (CNN) في قوله: «وأيا كانت الأخبار، فإنها كانت تُقطع كل عشر دقائق تقريبا عبر الترويج الذاتي للشركة التي تطمئن المشاهدين بأن قناة (CNN) تربط العالم. وبين هذا القطع المتكرّر، تعرض صورة لكارثة هنا، وجريمة قتل هناك ومحاكمة هنالك، ورقص جماعي في بيئة غريبة... فكانت [القناة] لا تربط شيئا، فضلا عن ربطها للعالم، بل كانت تُقسّم صورة الكوكب وتُفتتها إلى عشرات الآلاف من الشذرات المنفصلة المبعثرة التي تُعرض بصورة خاطفة، يعجز المرء عن استيعابها، فضلا عن هضمها.» (باومان ودونسكيس، 2018)

من أبجديات المنهجية العلمية، العرض المتسم بالترابط الداخلي، وعندما يتم عرض البرامج بصيغة مبعثرة لا رابط بينها، فإن النتيجة المنطقية، هو العجز عن الفهم والجهل، وفتور الشعور، واللامبالاة بالنسبة للمشاهدين. والنتيجة أن أكبر وأهم شركة للبث في العالم وأكثرها مشاهدة: «قد دربت مشاهديها على المشاهدة بلا فهم، والاستماع بلا تدبّر،

واستهلاك المعلومات بلا بحث عن معناها ولا التوقع بالعثور عن معناها ولا أسبابها ولا عواقبها.» (باومان ودونسكيس، 2018)

وإذا كان غسيل الدماغ بالمفهوم القديم-فيما يرى باومان- يمسح الأفكار الموجودة، ويطرح فيه معاني جديدة، فإن المفهوم الجديد له، يبيد كل شيء فيه، سواء كان مفيدا أو ضارا، ولكنه لا يضيف شيئا إليه، بل يتركه قاحلا وفقيرا. وإذا كان الأول عملية تحدث مرة واحدة، فالثاني عملية مستمرة لا تعرف النهاية. (باومان ودونسكيس، 2018)

خلاصة القول في هذا المقام، هو أن باومان استثمر في خصوبة مفهوم غسيل الدماغ بمفهومه القديم، خاصة في خطورته، فنقله من معناه السياسي والعسكري، إلى معنى اجتماعي، وفي هذا النقل لم يفقد المفهوم الكثير من دلالاته الموحية، خاصة تلك المتعلقة بالخطورة، والمتجسّدة باغتصاب العقل.

1–7–علاقات الجيب العلوي

من بين جميع التغيرات المطردة في العالم، لا شيء يكتسي أهمية كبرى، مثل التغيّر الذي يحدث في حياتنا الشخصية؛ أي في العلاقات الجنسية، والعلاقات الاجتماعية، والزواج والعائلة. ثمة ثورة عولمية مطردة في طريقة التفكير في ذواتنا، وشكل الروابط التي تصلنا بالآخرين. إنها ثورة تتقدم بشكل متفاوت في ثقافات ومناطق متباينة، وتواجهها مقاومات لا حصر لها. فالتحولات في عالمنا الشخصي والعاطفي تتجاوز حدود أي بلد، ونجد اتجاهات متوازية تقريبا في كل مكان، واختلافها يكون في الدرجة، وطبقا للسياق الثقافي الذي تحدث فيه. (جيدنز، 2003)

يرى باومان أن عدم اليقين هو الموطن الطبيعي لحياة الإنسان، على الرغم من أن الأمل في الهروب من عدم اليقين هو محرّك مساعي الحياة البشرية. (Bauman, 2008) ففي اللغة الألمانية مثلا، كلمة «إثنين Zwei «وكلمة «الشكّ Zweifel» لهما نفس الجذر. وذلك يوحي بأن العلاقة بينهما تتجاوز مجرد الجناس اللفظي، فوجود اثنين يعني انعدام اليقين، وعندما يتم الاعتراف بالآخر باعتباره الشخص الثاني المتكامل، وليس مجرد امتداد ولا صدى ولا أداة، ولا مرتبة ثانية لأوليتي، عندئذ يتم الاعتراف باللايقين والقبول به، وعندئذ يشير الوجود الثاني إلى القبول بمستقبل غير محدّد. (باومان، 2016 د)

ففي الغرب تغيّر الناس كثيرا، ونبذ معظمهم، وإن لم نقل غالبيتهم حياة العائلة، وأصبحوا يعيشون علاقات مختلفة ومتعددة، يخافون من البقاء مع شريك واحد لفترة طويلة، يخافون من الالتزام. العائلة بالنسبة لمعظمهم شيء قبيح، لأنهم يعتقدون-بتأثير المحللين النفسانيين-أنها سبب كل أنواع الأمراض العقلية، وكل أنواع العصاب والذهان، إنها تخلق أناسا مرضى. (أوشو، 2013)

لم يعد الأفراد في الغرب يمتلكون الشجاعة الكافية للمضي في مغامرة تسمى حُبا، لذلك هم مهتمون أكثر بالجنس، لأن الجنس أقل خطورة، إنه أمر لحظي، أما الحب فارتباط والتزام وغير لحظي، وحينما يتجذّر يمكن أن يُصبح أبديا، ويحتاج إلى الحميمية والألفة والمودة. ولم تعد المسألة الجوهرية هي «اعشق حتى تفقد عقلك»، بل «استمتع دون أي قيود»، فأصبحت مصطلحات الحب مهمشة مقارنة بالتعبيرات البلاغية الشهوية، وأُعيد النظر في الخصوصية العاطفية والوفاء باعتبارها قيما بورجوازية، وأصبحت موضتها بالية، وصار مزعجا أن يبوح الإنسان بحبه، وأن يوفق بين الحب والديمومة. (ليبوفتسكي، 2012)

والمجتمع الغربي صار ينفر من مبدأ تأجيل الإشباع، فغدت مجتمعات ما بعد حداثية تتلهف إلى الهوية والاختلاف والتحفظ والاسترخاء، والتحقيق الفوري للذات. إن الثقة والإيمان بالمستقبل يذوبان، وما عاد أحد يؤمن بغد الثورة، والتقدم المُشرق، فالناس حاليا يريدون أن يعيشوا فورا وهنا والآن. (ليبوفتسكي، 2018)

إن الدخول في علاقة أمر محفوف بالمخاطر دائما، حيث تميل أشواك وفخاخ العمل الجماعي إلى الكشف عن نفسها تدريجيا، وبالكاد يمكن تكوين جردها بالكامل مسبقا. الدخول في علاقات مصحوبة بالتزام الحفاظ عليها في السرّاء والضرّاء، يشبه التوقيع على شيك على بياض. إنه ينذر باحتمالية مواجهة بعض المضايقات والمآسي لا تزال مجهولة، ولا يمكن تصورها مع عدم وجود شرط مهرب يمكن التذرع به. لذلك تقلل العلاقات الجديدة والمُحسّنة والالتزام الخفيف من مدتها المتوقعة إلى مدّة الرضا التي تجلبها؛ فالالتزام صالح حتى يتلاشى الرضا أو يقل عن مستوى مقبول، وليس لحظة أطول. (Bauman, 2008)

وفي هذه الملابسات التي عرضنا لها، ولد مفهوم «علاقات

الجيب العلوي»، وهي كذلك، لأن المرء يحتفظ بها بحيث يمكنه إخراجها بسهولة متى أراد. هي علاقات عذبة وعابرة، وعذوبتها تكمن تحديدا في ذلك الوعي المريح بأنك لست مضطرا إلى بذل الجهد وفعل كل ما في وسعك للإبقاء على عذوبتها وقتا أطول، بل إنك لست مضطرا إلى فعل أي شيء للاستمتاع بها. فعلاقات الجيب العلوي هي التجسيد الحقيقي للاستهلاك اللحظي، والتخلص الفوري من النفايات. (باومان، 2016 د)

إن العلاقات التي يريدها الناس في عصر الحداثة السائلة حسب باومان: «ينبغي أن تقع على الأكتاف مثل عباءة خفيفة حتى يمكن التخلص منها بسهولة في أي لحظة.» وعلى المرء أن يحذر تحولها خلسة، إلى غلاف فولاذي يحيط به. إنها علاقة تشير إلى لقاء عابر لا يستهدف إلاّ اللذة والمتعة. إنها سعادة حالمة بلا روابط، سعادة لا تخشى الآثار الجانبية، وتتناسى تبعاتها، سعادة تخاطب المستهلك قائلة: «إن لم يحقق لك المنتج الرضى الكامل، يمكنك ردّه واستعادة نقودك كاملة.» إنها أكمل تجسيد للحرية من منظور الحكمة والممارسة السائدة للمجتمع الاستهلاكي. (باومان، 2016 د)

وبخصوص أماكن ربط العلاقات، فقد كانت تتم فيما سبق، في مقرّ العمل، أو الدراسة أو الحفلات، أما في عصر الأنترنت، فالأمر أصبح أيسر، فهناك مواقع متخصصة للّقاء وهي كثيرة ومتنوعة، وتضمن لقاءات جنسية لحظية، دون تأجيل، وتتم اللقاءات في بعض المواقع على أساس أنشطة تمارس في وقت الفراغ، أو ميل لطعام معين، أو على أساس توجّه سياسي مشترك، أو أصل جغرافي، أو خاصية ثقافية أو مهنية أو فئة عمرية. (Neyrand, 2020)

ولو بحثنا عن السرّ في كل هذا السباق المحموم في العلاقات، لوجدنا أن غالبية الناس يبحثون عن الحب. ولقد قال سقراط قديما: إن الإنسان الذي يختبر ألغاز الحب سيصبح على تواصل مع الحقيقة نفسها. ولكن الحب الذي يقربنا من الحقيقة، هو بلا شكّ، الحب النابع من الوعي، وليس من الممارسة الجنسية التي تنصبّ على الجسد وحده. إن الحب ينشأ من أعماق كيان الإنسان، بينما الشهوة تنشأ من الجسد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قامت مجموعة من الباحثات، بإعداد رزمة من قواعد الحب، من خلال أعمال كوكبة من علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين، ومن أهم هذه القواعد: التلقائية (البعد عن التصنع)، أن تكون حياة الحب طويلة نسبيا مما يلغي كونه لحظيا، التواصل بين المحبين، الحب عمل ونشاط، استبعاد النفع، التبادلية، الثقة كأساس متين بين الطرفين، الإخلاص التام للمحبوب. (Belleau & Piazzesi & Seery, 2020)

وبالنظر إلى هذه القواعد، فالعلاقات في المجتمعات الغربية المعاصرة، بعيدة تماما عن الحب؛ فثمة تعارض ينشأ منذ البداية، فالعلاقة شيء منته، ناجز، مغلق، لكن الحب ليس علاقة، إنه تواصل، شيء متدفق كالنهر، شهر العسل يبدأ فيه ولا ينتهي. والتواصل يعني البداية من جديد دائما، هو محاولات مستمرة لرؤية الجوانب الجديدة في شخصية المحبوب، للدخول في أعماق دوائر الشعور الداخلية والفجوات العميقة، محاولة حلّ الألغاز، تلك هي متعة الحب، إنه اكتشاف لا ينتهي. (أوشو، 2013)

وفي المحصلة، من السباق نحو ما يسمى بالحب، والسعادة المنتظرة من ورائه، فقد تبخر كل شيء، ينقل باومان-عن فولكمار زيجوش-قولا بليغا يصور الوضع يقول فيه: «ترتدي أشكال العلاقات الحميمة السائدة هذه الأيام قناع السعادة الزائفة الذي كان الحب بين الأزواج والحب الحرّ فيما بعد يرتديانه... فعندما أمعنا النظر، ونزعنا القناع، ظهرت لنا رغبات مُحبطة، وأعصاب مُحطمة، وحب خائب، وجراح، ومخاوف، ووحدة، ونفاق، وأنانية، وقهر.» (باومان، 2016 د)

تعتبر هذه المخلفات، نتيجة لمقدمات الحرية والفردانية، التي قدّستها المجتمعات الغربية، والحقيقة أن هذه المجتمعات وصلت إلى حدّ النرجسية كما وصفها [الصحفي والكاتب والمؤرخ الأمريكي] «كريستوفر لاش» (1932-1994) وهي مرحلة جديدة من الفردانية. إن النرجسية مصحوبة بعلاقة جديدة مع الآخر، كما تستلزم علاقة جديدة مع الجسد ومع الوقت والعاطفة. إن الأفراد يتطلعون إلى استقلال عاطفي، بالنظر إلى مخاطر عدم الاستقرار التي تعرفها العلاقات الشخصية، ويبقى الحصول على علاقات دون تعلّق عميق بين الأفراد، وعدم الإحساس بالضعف، وتنمية الاستقلالية العاطفية الخاصة والعيش وحيدا هي التي تميّز الفرد النرجسي. (ليبوفتسكي، 2018)

إن الخوف من خيبات الأمل، والخوف من النزوات غير المُتحكم فيها، تعكس على المستوى الذاتي، ما يسميه

«كريستوفر لاش» «الفرار من الإحساس» وهي عملية تُقرأ جليا من خلال الحماية الحميمية، كما في الفصل الذي تروم جميع الإيديولوجيات التقدمية تحقيقه بين الجنس والمشاعر، عندما نرى تشجيع الجنس البارد والعلاقات الحرة، وإدانة الغيرة والتملك، فإن الأمر يتعلق في الحقيقة بجعل الجنس مُكيفا وبإفراغه من أي توتر عاطفي، والوصول بالتالي إلى حالة من اللامبالاة والتحرر. وليس ذلك من أجل حماية الذات من اندفاعاتها الخاصة التي يمكن أن تهدّد دائما التوازن الداخلي. هناك اتجاه نحو إقامة حواجز ضدّ العواطف، وإبقاء التوترات العاطفية بعيدة، إننا نشهد نهاية الثقافة العاطفية، ونهاية النهاية السعيدة، وظهور ثقافة باردة، حيث يعيش الجميع في قبو من اللامبالاة، في مأمن من الأهواء الخاصة وأهواء الآخرين. (ليبوفتسكي، 2018)

إن بطل «علاقات الجيب العلوي»، مثله كمثل «أولريش» بطل رواية «روبرت موزيل» (رجل بلا صفات)، إذ لم يكن لهذا البطل صفات خاصة محددة ودائمة، بل كان يُشكل الصفة التي يرغب فيها بمهارته وفطنته، من دون أن يضمن دوام تلك الصفات، في عالم شديد التقلب. إن بطل علاقات الجيب العلوي، هو إنسان بلا روابط، إنسان المجتمع الحديث السائل، وهو اليوم ومن يخلفونه بلا روابط قوية يستعصي قطعها، بل عليهم أن يشكلوا بأنفسهم ما يشاؤون من روابط، مستعينين ببراعتهم، فما داموا بلا روابط، فلابد أن يخلقوا بعض العلاقات، لكن من دون أن يضمنوا دوامها، لسدّ الفجوة التي تتركها الروابط المفقودة أو البالية. وعليه، فلابد أن تكون العلاقات الجديدة فضفاضة بحيث يمكن كسرها مرة أخرى بمرونة ودون تردّد عندما تتغير الظروف، ودائما ما تتغير الظروف في عصر الحداثة السائلة. (باومان، 2016 د)

نخلص إلى أن مفهوم علاقات الجيب العلوي، لا يعبر فقط عن العلاقات اللحظية العاطفية والجنسية بين اثنين، وإنما يمتدّ إلى طبيعة العلاقات وظروف نشأتها وأسبابها ونتائجها وتلويناتها، إنه تعبير عن عمق التطورات والارتباطات بالمجتمع الاستهلاكي المعاصر الذي خضع فيه كل شيء إلى اقتصاد سلعي، فالرجال والنساء صاروا مجرد سلعة متداولة لا رابط بينهما، إنهم كائنات مثالية لاقتصاد السوق.

1–8–البانوبتيكون

البانوبتيكون (Panopticon) تصميم معماري لسجن اقترحه الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام (1748-1832) في عام 1791. وتعني الكلمة حرفيا «السجن المرئي». (Parrillo, 2008) وتصميم هذا السجن، الذي لم ير النور في الواقع، يسمح للحارس بـ«رؤية كل شيء»، وهي احدى دلالات اللفظ، شكله يشبه العجلة، بحيث أن الزنازين مهندسة حول محيط الدائرة، مع وجود برج حراسة في المركز، يمكن للمشرف في البرج، رؤية النزلاء في كل زنزانة دون أن يروه. وهذا يشعرهم بأنهم مُراقبون طوال الوقت. (Manokha, 2018)

يتضمن بانوبتيكون بنتام ثلاثة افتراضات رئيسية هي: أولا الوجود المطلق للمفتش الذي يضمنه اختفاؤه التام، ثانيا الرؤية الشاملة للنزلاء؛ والثالث افتراض المراقبة المستمرة للنزلاء. وبهذا يتضمن سجن بنتام جانبين من القوة؛ من ناحية «السيطرة» أي القدرة على تنظيم فئات مختلفة من النزلاء مكانيا، ومراقبتهم ومعاقبتهم وتأديب من ينتهك القواعد التي يجب اتباعها، ومن ناحية أخرى، فإن السلطة التي تُمارس على الذات، أي السجناء الذين يعرفون أنهم خاضعون للمراقبة المستمرة، ينتهي بهم الأمر إلى ممارسة ضبط النفس والانضباط الذاتي. (Manokha, 2018)

وفيما بعد، اقترح بنتام، اعتماد نموذج «السجن المرئي» على جميع أنواع المؤسسات، يقول في ذلك: «... سيكون قابلا للتطبيق، على ما أعتقد، دون استثناء، على جميع المؤسسات، والتي من المفترض أن يبقى فيها عدد من الأشخاص تحت الفحص، بغض النظر عن مدى الاختلاف أو حتى عكس الغرض؛ سواء كان ذلك معاقبة الفاسد، أو حراسة المجنون، أو إصلاح الشرّ، أ حبس المشتبه به، أو توظيف العاطل، أو الحفاظ على العاجز، أو علاج المرضى، أو إرشاد الراغبين في أي فرع من الصناعة... بكلمة واحدة، سواء كان تطبيقا لأغراض السجون... أو دور الإصلاح، أو المصانع، أو المستشفيات، أو المدارس.» (Manokha, 2018)

ولتجسيد فكرته واقعيا، اتصل بنتام بالجمعية الوطنية الفرنسية، أملا أن تقيم هذا المشروع تحت رعايتها، وعرض خدماته المجانية كمشرف، لكن باعتباره من الأجانب، الذين منحتهم الجمعية لقب مواطن عام 1792، لم تأخذ بمشروعه. وقام بمحاولات مماثلة لحثّ الحكومة البريطانية على تنفيذ مشروع السجن النموذجي، ووعدته خيرا في بداية الأمر، غير أن المحاولات باءت بالفشل في النهاية. ومع ذلك خصص

البرلمان عام 1813، للفيلسوف مبلغا كبيرا من المال تعويضا له عن نفقاته على مشروعه «السجن المرئي». (كوبلستون، 2009)

ولكن الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (1926-1984)، أعاد تنشيط الاهتمام بالسجن المرئي عام 1975 بكتابه «المراقبة والمعاقبة»، واستخدم رمز البانوبتيكون كوسيلة لتوضيح نزعة المجتمعات التأديبية لإخضاع مواطنيها. ففي الكتاب المذكور يولي اهتماما كذلك للسلطة، كالانضباط والهيمنة، فجسم الإنسان يدخل في آلية السلطة [السجن] التي تستكشفها وتكسرها وتعيد ترتيبها. كما يحدّد التشريح السياسي، كيف يمكن للمرء أن يسيطر على أجساد الآخرين، ويخضعها كما يشاء بالسرعة والكفاءة المرغوبتان.

جسد الإنسان هو الموضع الوحيد الذي تتقاطع فيه وحوله، علومه وممارساته كلها. فمن مرحلة الجسد باعتباره قوة إنتاج، أو قوة عمل مادي، إلى ذلك الجسد المُسيّس الذي ينبغي ضبطه اقتصاديا واجتماعيا، يبرز على هامشه الجسد المعذب، والمريض، والمجنون، والمسجون... وإن تغيّر علوم ومعارف وأساليب التعامل مع هذه الأنواع الأخرى من الأجساد، يكشف ما يقابله تمفصلية مؤسسة الجسد المنضبط، وتاريخية مراحلها الحاملة لدلالات الضبط وأساليبه وممارساته. (فوكو، 1990)

ويذهب فوكو إلى دخول المجتمع بكامله في شبكية الانضباط المعقلن لكل مؤسساته ونشاطاته، أي انتشار الانضباط في كافة الفعاليات. ذلك الانضباط يعني السيطرة والرقابة على الفعالية، اعتبارا من الجسد الفردي إلى الجسد الاجتماعي. وهذه المؤسسة الانضباطية هي نموذج المشروع الثقافي الغربي، له آلياته وجاهزياته الخاصة، التي سبقت جاهزيات العلم والصناعة، والتي سايرتها فيما بعد. والتساوق الموجود بين تكنولوجيا الممارسة الانضباطية والاختراعات التقنية الحديثة، قد تعاظم، بسبب زيادة الحاجة إلى قولبة الإنسان حسب ضرورات الإنتاج الحديث وتسويقه واستهلاكه. (فوكو، 1990)

ومادامت المراقبة حاضرة في الحياة الاجتماعية، وازداد مداها بشكل خاص مع مجيء الحداثة والدولة البيروقراطية المركزية، وكما يرى أنتوني جيدنز، أن المراقبة من مكونات الحداثة وهي من الأقطاب المؤسسية الأربعة، إلى جانب المؤسسة الرأسمالية، والإنتاج الصناعي، والسيطرة المركزية على وسائل العنف. وفي الواقع، يمكن القول إن المراقبة تتقاطع مع جميع جوانب الحداثة هذه، إذ كانت ضرورية لعمل المؤسسات الرأسمالية، ولتحريك الصناعات واستخدام وسائل العنف. ومع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة حدث الحضور الحاسم في طبيعة ومدى ممارسة المراقبة. (Manokha, 2018)

انطلاقا من ظروف ولادة مفهوم البانوبتيكون، وتجذّر المراقبة في جسم المجتمع الحديث، تمت استعارة المفهوم وتطبيقه على المجتمعات المعاصرة، فغدى كل فرد فيها، كنزيل في «السجن المرئي» عين المفتش عليه، وصار مكشوفا في حياته الخاصة.

ويداول زيجمونت باومان هذا المفهوم، خاصة في كتابه «المراقبة السائلة» الذي وضعه بالتعاون مع ديفيد ليون، ففي نظر هذا الأخير، تبدو فكرة البانوبتيكون عبقرية، فهو مفهوم يحمل في أحشائه آليات المراقبة، ويموضعها داخل قصة الحداثة، وهو مفهوم مفتاح يساعد في فهم تطورات المجتمعات الحديثة والمعاصرة السائرة في خطّ الانضباط الذاتي. أما باومان، فإنه يستخدم مفهوم البانوبتيكون، لا لتفسير كل آليات المراقبة، وإنما يداوله لكشف تجاوز الحداثات المعاصرة لسماتها القديمة، أي يجعله فصلا واحدا من القصة القديمة، التي تليها القصة الجديدة، والتي يدعوها بالحداثة السائلة، حيث يؤول الثبات إلى سيولة، وتتبعثر أشكال الانضباط في فضاءات جديدة. يقول في ذات المعنى: «وأنا أرى أن البانوبتيكون مازال حيا وبصحة جيّدة، بل إنه مسلّح بعضلات بشرية (معززة إلكترونيا)، وهي عضلات قوية تماما إلى درجة لم يكن يتخيلها جيريمي بنتام ولا حتى ميشيل فوكو، وما كان بوسعهما أن يتخيلاه، ولكنها لم تعد النموذج العام ولا الاستراتيجية السائدة التي كان يعتقدها بنتام وفوكو في زمانهما.» (باومان وليون، 2017 ب)

ومن الصور الجديدة للبانوبتيكون، فيما يرى باومان، مخيم اللاجئين، والمعنى الوحيد للأمر بالبقاء في مكان يسمى المخيم، هو أن جميع الأماكن الأخرى التي يمكن تخيّلها، إنما هي أماكن ممنوعة، والمعنى البارز للوجود بداخل المخيم، هو أن المرء دخيل وغريب وأجنبي، فاللاجئ في المخيم يعني الطرد من العالم الذي تتشاركه بقية الإنسانية، أما خارج المخيم فهو

المكان المحظور (ban-opticon). ويضاف إلى مخيم اللاجئين، مخيمات المشردين، والجيتوات الحضرية، كلها أماكن للنفي، أو كما يسميها ميشيل أجير «دهاليز المنفى». تجمع بينهم صفة واحدة، ألا وهي، أنهم جميعا كائنات عديمة القيمة، إنهم مخلفات المجتمع، إنهم النفايات. والغاية الوحيدة للمكان المحظور، هو التأكّد من فصل النفايات عن المنتجات الجيدة. (باومان وليون، 2017 ب)

وقمة صعود تكنولوجيا البانوبتيكون (المراقبة) اليوم، الطائرات بدون طيار، فهي تقوم بعمليات تجسّس وقصف عن بُعد، ولا تزال في تطور مستمر في قوة الرصد وجمع المعلومات والقصف الدقيق. لهذا، لن يكون هناك واق يحمينا من التجسس، ولن ينجو منها أحد، ولا يمكن استثناء أي هدف من المراقبة. إن الجيل الجديد منها، سيتم برمجتها على الطيران بنفسها، وستطير في مسارات من اختيارها، في أوقات من اختيارها (إن كان لها اختيار)، والسماء التي تطير فيها هي السقف الذي يغطي المعلومات التي ستوفرها ما أن تعمل بالأعداد المطلوبة. هذه سمة تكنولوجيا التجسس والمراقبة الجديدة، فهي مسلحة بالقدرة على الفعل المستقل عن بعد، وهذا أكثر ما يزعج مصمميها، ويبعث على قلقهم من «تسونامي البيانات» الذي يذهل بالفعل العاملين بمراكز قيادة القوات الجوية، ويهدّد يتجاوز قدرتهم على التحكم. (باومان وليون، 2017 ب)

ثمة وسيلة أخرى تجسّد البانوبتيكون في مجتمعاتنا المعاصرة، وهي شبكة الأنترنت، من زاوية أنها تجميع للمعارف حول البروفيل الشخصي لكل مُستعمل، فكل أفعال التفحّص، تُحفظ من طرف الموزعات ومحركات البحث. وهكذا صارت حياتنا مفتوحة ومعروفة؛ أي المواقع نفضّل، وأي الأطعمة نشتهي، وأي ألبسة تستهوينا... وصرنا نتلقى سيلا من الإعلانات التي لا تتوقف حول كل التفاصيل المتعلقة بحياتنا، في المواقع التي سبق وإن تفحصناها، ولو بطريقة عرضية. إن شبكة الأنترنت بمثابة «الوشم الذكي» المُدرج في جسم المرضى والسجناء، فحيثما ذهبوا سيتم العثور عليهم. (Laval, 2012)

لقد وقع العالم بأسره، اليوم، في قبضة نظام المراقبة. وقد غدا هذا النظام شاملا؛ حيث لم يعد ثمة جدار يحيط به من الخارج، إذ لم يعد هناك خارج. إن محرك البحث جوجل، وشبكات التواصل الاجتماعي التي تقدم نفسها بوصفها مساحات مفتوحة للحرية، يوفرون أشكالا من هذا النظام. في عالمنا اليوم لا تعدّ المراقبة هجوما على الحرية، فبدلا من ذلك، يستسلم الناس طواعية لنظرة المراقبة. يتعاونون، عن قصد، داخل هذا النظام الرقمي للمراقبة عبر تعرية أنفسهم وعرضها. إن السجين في هذا النظام الرقمي هو الجاني والضحية في الوقت ذاته. ها هنا نجد تلك الشوائب التي لازالت تذكرنا بديالكتيك الحرية، ليتضح في النهاية أن الحرية هي شكل من أشكال السيطرة. (هان، 2019)

والمسألة الجوهرية، فيما يرى باومان، هو موت الخصوصية في عالم الأنترنت، فمستعملوها يقودون خصوصياتهم إلى المذبح بإرادتهم، ويبقون رهائن للقدر، فكل ما هو خاص يمكن أن يجري فعله فيما هو عام، ويكون متاحا للاستهلاك العام، ويبقى متاحا على الدوام، لأن الشبكة لا يمكن إرغامها على نسيان أمر ما تم تسجيله على ذاكرتها. إن تآكل الخصوصية هو نتاج الخدمات المنتشرة لمواقع التواصل الاجتماعي، وكاميرات الهواتف، ومواقع استضافة الصور والفيديوهات المجانية. (باومان وليون، 2017 ب)

والمعروف أن الناس يخافون من التعرض للمراقبة، لكن مع شبكة الأنترنت، أُعيد تصنيف التعرض للمراقبة من إنذار بالخطر والتهديد، إلى بشارة بالإغراء والإغواء، ذلك أن الوعد بظهور مكثّف والإغراء بظهور واضح أمام الجميع يتوافقان تماما مع الرغبة الشديدة في الحصول على دليل بالاعتراف الاجتماعي، وعلى دليل بوجود له معنى، وهذه فرصة لتسجيل الوجود الكامل، في سجلات متاحة للجمهور. وهذا يبدو أفضل علاج وقائي من إيذاء الإقصاء، وطريقة ناجعة لإبعاد خطر الطرد. إنها فرصة مُغوية لا يشعر بالقدرة الكافية على مقاومتها سوى فئة معدودة من مريدي الوجود الاجتماعي المعروف بعدم ثباته واستقراره. (باومان وليون، 2017 ب)

إن الخصوصية تعني السرية، وعدم إفشاء الأسرار أمر مهم لتشكيل التفاعل الاجتماعي. إن السرّ مثل كل المقومات المتعلقة بالممتلكات الشخصية، أما في ظل ما تعيشه المجتمعات المعاصرة، فيما يرى باومان، فليست إمكانية إفشاء الخصوصية هو ما يخيف أفرادها، ولكنه إغلاق المخارج التي يمكن من خلالها إفشاء الخصوصية، فتتحول مناطق الخصوصية إلى مواقع للحبس، حتى يُحكم على صاحب الفضاء الخاص، ويُكتب عليه أن يعاني عواقب

أفعاله من دون مساعدة من أحد، ويُجبر على حياة تتسم بغياب المنصتين الشغوفين بانتزاع الأسرار وإخراجها من وراء الأسوار الحصينة للخصوصية، من أجل إفشائها للجميع، وجعلها ملكية مشتركة. ويبدو أننا لا نستمتع بأسرارنا إلاّ إذا كانت تُضخّم الأنا وتجذب انتباه كم هائل من المعجبين، أما من يهتمون بعدم الظهور فلابد من رفضهم واستبعادهم، أو الاشتباه بارتكابهم للجرائم، فالعري الجسدي والاجتماعي والنفسي هو سمة العصر. (باومان وليون، 2017 ب)

نخلص إلى أن مفهوم البانوبتيكون، مع بنتام وفوكو، يعني الاحتجاز في مكان مغلق ومرئي، ينتهي إلى الإخضاع والسيطرة لفرض الانضباط الذاتي على المحتجزين في السجن، ولكن جرى تعميم المفهوم فيما بعد على كل القطاعات المتماثلة كالمدارس والمستشفيات. وعند باومان كان المفهوم حاضرا بكل ألقه، تمّت مداولته على ظواهر جديدة، جاءت بها الحداثة السائلة كالهجرة وشبكة الأنترنت، الأنترنت التي قلبت كل المفاهيم القديمة عن المراقبة. مع باومان حافظ مفهوم البانوبتيكون على بعض عناصره القديمة، ومنحه مرونة وحيوية لمّا أجراه على ظواهر جديدة. ولا يمكن إغفال استفادة باومان من البحوث السوسيولوجية التي أجراها علماء آخرون في ميدان المراقبة.

خاتمة

نخلص في خاتمة هذا البحث، الذي حاولت فيه الاقتراب من بعض مفاهيم السوسيولوجيا المعاصرة، التي نحتها زيجمونت باومان، إلى أن السوسيولوجيا بذاتها مجموعة قواعد معرفية متنوعة ومتعددة، وذلك يعود في الأساس لتنوع وتعدّد المنطلقات التي يستند إليها كل باحث بحد ذاته. لذلك فالمفاهيم والأفكار المتوصل إليها، قد لا تحصل على الإجماع، مما يجعل من هذا العلم، حقلا خلافيا. ورغم ذلك، فتنوع مذاهب هذا العلم يضفي عليه نوعا من الجاذبية المعرفية، والتي تكمن في إثارة مناقشات جديدة، تثمر مفاهيم جديدة، حتى وإن تعدّدت، يمكن إرجاعها إلى توجهات نظرية يمكن الإحاطة بها، ويمكن إيجاد التناغم فيما بينها، لأن مساهمة السوسيولوجيين ليست مستمدة من رؤى منعزلة ومنغلقة على نفسها، فهي تتقاطع في الكثير من الجوانب مع بعضها البعض.

يعتبر باومان صاحب السيادة في السوسيولوجيا المعاصرة، لأنه على اتصال بروح العصر، ويتمتع بموهبة نظرية ومعرفة واقعية، يبدو من خلال مفاهيمه، مفكرا بارعا وموهوبا، يتمتع بقدرة على التعميم، وتحليلاته مقنعة، لأنه استطاع وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية بالسرعة التي تحدث وتتطور في عالم الحداثة السائلة، جهده فيه حركية دائمة، عمله قيد التقدم دائما، عمل من أجزاء متشابكة وهذه الأجزاء في ديمومة.

ما فعله، كان استعادة النظريات والأفكار والمفاهيم، وإعادة التفكير فيها، لا لإعادة طرحها كما هي، وإنما لتوليد أفكار ومفاهيم جديدة، وبهذا، فهو يتكيّف ويتوسع، ولا يتصرّف كمُحسّن، ولكن بقدر ما هو شاعر، مُنح ترخيصا لتحويل ما أصبح مألوفا إلى تحفة رائعة. خلق طريقة تفكير اجتماعية خاصة به إلى حدّ بعيد. إن الأفكار والمفاهيم المألوفة تعلن عن نفسها جديدة بين يديه.

مساهمة باومان تبدو جديدة، بالنظر إلى أنه يسعى للتوفيق بين العمل العلمي الصارم، والطريقة التي يكون بها الواقع الموجود بالفعل، بلمسة مشبعة بدفء الحياة الإنسانية. عمله يمتلك قوة الحياة، وقراءته تعني أنه مهتم بالطرق التي يعيش بها الناس اليوم، ومهتم بالمخاوف الإنسانية اليومية. بالنسبة له، الوجود من أجل الآخرين هو الطريقة الأصيلة الوحيدة التي يمكن للسوسيولوجيا أن تعمل بها.

تأثر باومان في صناعة مفاهيمه، بعدد كبير من المفكرين والأدباء والسوسيولوجيين، لا يعتمد فقط على المنظرين الاجتماعيين لتطوير نوع خاص به من السوسيولوجيا، ونظرا لكونه قارئا غزيرا للأدب، فإنه يستمد الكثير من إلهامه من مجموعة واسعة من الروائيين والشعراء والفلاسفة.

مساهمة باومان في تجديد المفاهيم تكمن في أصالتها وثرائها؛ فالأصالة تبدو من خلال تمكينه من الغوص في أعماق الظواهر الاجتماعية التي حللها بدقة ورزانة، دون أن يغرق فيها، مع الحيطة من التيه والضلال في تعرجات والتفافات تلك الظواهر، أما الثراء فيبدو من خلال إبداعه لبعض المفاهيم واستعارته لأخرى سواء من مجالات معرفية أخرى، أو من باحثين أخرين من نفس التخصص والاهتمامات البحثية المتقاربة.

مفاهيم باومان واضحة، وبالتالي فهي مفهومة لدى القارئ، وهذا يوحي برغبته في فهم الظواهر وتبليغ ذلك الفهم إلى

القارئ، وهذا ما عبر عنه بيير بورديو عندما أشار إلى اختلاف السوسيولوجيا عن العلوم الأخرى في مسألة مهمة هي كونها مطالبة بأن تكون واضحة، في حين لا يُطلب ذلك من حقول علمية ومعرفية أخرى كالفيزياء والسيميولوجيا والفلسفة، فنبذ الغموض دليل على الرغبة في فهم مسائل يشعر المرء بأنها تستحق أن تُفهم، أو يكون متيقنا من فهمها.

ويبقى الجهد الأساسي في البحث السوسيولوجي، مرتبطا بعملية تشكيل مفاهيم قادرة على صياغة الإبداع في أشكال وصيغ متطورة وقابلة لأن تُستوعب، وهذا ما قصده باومان عندما آمن بأن السوسيولوجيا ستزدهر عندما يتمكن الباحثون فيها من الاستفادة من مفاهيمها.

المراجع

1. أوشو (2013). الحب والحرية والفردانية، ترجمة متيم الصايغ، ط2، دار الحوار، سوريا.
2. باومان، زيجمونت (2016 أ). الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، ترجمة سعد البازعي وبثينة الإبراهيم، ط1، منشورات كلمة، أبو ظبي.
3. باومان، زيجمونت (2016 ب). الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
4. باومان، زيجمونت (2016 ج). الحياة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف غزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
5. باومان، زيجمونت (2016 د). الحبّ السائل-عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت.
6. باومان، زيجمونت (2017 أ). الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
7. باومان، زيجمونت وليون، ديفيد (2017 ب). المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
8. باومان، زيجمونت ودونسكيس، ليونيداس (2018). الشرّ السائل-العيش مع اللابديل، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رؤوف عزت، ط1، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت.
9. Bauman, Zygmunt (2007). Consuming Life, Polity Press, UK-USA.
10. Bauman, Zygmunt (2008). The Art of Life, Polity Press, UK-USA.
11. بروكنر، باسكال (2006). بؤس الرفاهية-ديانة السوق وأعدائها، ترجمة عبد الله السيد ولد أباه، ط1، العبيكان، الرياض.
12. بوغام، سيرج (2012). ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
13. بيكيتي، توماس (د ت). رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، د ط، دار التنوير.
14. بينيت، طوني وغروسبيرغ، لورانس وموريس، ميغان (2010). مفاتيح اصطلاحية جديدة-معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
15. تورين، آلان (2011). براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
16. جيدنز، أنتوني (2003). عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم، وحسن ناظم، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت.
17. روزنبلات، روجر (2011). ثقافة الاستهلاك، ترجمة ليلى عبد الرزاق، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
18. ستيل، بن وهيندز، مانويل (2013). المال والأسواق والسيادة، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي.

19. سكروتون، روجر (2014). الجمال، ترجمة وتقديم بدر الدين مصطفى، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
20. شيللر، هربر. أ (1999). المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد 243، مارس.
21. طه، فرج عبد القادر (1993). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت.
22. علية، محمد بشير (1985). القاموس الاقتصادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
23. فوكو، ميشيل (1990). المراقبة والمعاقبة، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، د ط، مركز الإنماء القومي، بيروت.
24. كليج، ستيوارت. ر (2002). المنظمات الحديثة-دراسات في منظمات عالم ما بعد الحداثة، ترجمة حمزة سر الختم حمزة، د ط، مركز البحوث، الرياض.
25. كوبلستون، فردريك (2009). تاريخ الفلسفة، المجلد الثامن، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.
26. كيلر، كاثلين (2017). غسيل الدماغ، ترجمة سامر عبد المحسن الأيوبي، عبد القادر مصطفى عيسى، ط1، العبيكان، الرياض.
27. ليبوفتسكي، جيل (2012). المرأة الثالثة-ديمومة الأنثوي وثورته، ترجمة دينا مندور، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
28. ليبوفتسكي، جيل (2018). عصر الفراغ-الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة، ترجمة حافظ إدوخراز، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.
29. مارتن، جيمس (2011). معنى القرن الحادي والعشرين، ترجمة أحمد رمو، د ط، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق.
30. ميرلو، جوست إبراهام ماورتيز (2018). اغتصاب العقل-سيكولوجيا التحكم في الفكر، وتشويع العقل، وغسل الدماغ، ترجمة أدهم وهيب مطر، ط1، تموز ديموزي للطباعة، دمشق.
31. نعمه، أنطوان (2008). المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت.
32. هان، بيونغ تشول (2019). مجتمع الشفافية، ترجمة بدر الدين مصطفى، ط1، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط-بيروت.
33. هلال، وليام وتايلر، كينث ب (2009). اقتصاد القرن الحادي والعشرين، ترجمة حسن عبد الله بدر، ط 1، المنظم العربية للترجمة، بيروت.
34. هيغل (1988). المدخل إلى علم الجمال-فكرة الجمال، ترجمة جورج طرابيشي، ط3، دار الطليعة، بيروت.

35. Belleau, Hélène & Piazzesi, Chiara & Seery, Annabelle (2020). L'amour conjugal sous l'angle sociologique : des pratiques à la théorie, I. N. R. S, Montréal, Juin, p. 2346-.
36. Laval, Christian (2012). Surveiller et prévenir-la nouvelle société panoptique, La découverte, Revue du mauss, 2, N 40, p. 4772-.
37. Manokha, Ivan (2018). Surveillance, Panopticism, and Self-Discipline in the Digital Age. Surveillance & Society 16(2), p. 219-237.
38. Neyrand, Gérard (2020). Les paradoxes du couple contemporain, Revue santé mentale, 247, Avril, p. 3135-.
39. Parrillo, Vincent N (2008). Encyclopedia of social problems 1&2, SAGE publication, Los Angeles-London.
40. Ritzer, George (2007). The Blackwell Encyclopedia of Sociology, Blackwell Publishing, UK-USA.

Concepts transformations in contemporary sociology Zygmunt Bauman and the renwal of Concepts

Abstract

This article deals with the new concepts that Zygmunt Bauman sculpted by the power of his writing, and which he borrowed from other researchers in the field of sociology. Concepts that will accommodate the various social realities that have become characterized by fragmentation, complexity, acceleration and fluidity. These concepts do not overlook their lexical and historical meanings and the circumstances of their emergence, in addition to the circumstances of their new birth, and their coloring and dimensions that Bauman imbued them with. These concepts are a serious attempt to dispel the ambiguity that surrounded sociology, because the new understanding attempts to monitor individuals, their situations, the conditions of their existence, the reasons and justifications for their actions, their views and their visions in the world, as a conscious intervention in the formation of society. We may acknowledge that the growth and development of sociology is due to the cumulative knowledge produced by the efforts of researchers over the centuries, but the great and decisive effort in it is due to the formation of islands of conceptual agreements, which constitute the vast archipelago of understanding that accompanies the development of social phenomena.

Keywords
ethics
modernity
consumption
society
concepts

Changements conceptuels dans la sociologie contemporaine Zygmunt Bauman et le renouvellement des concepts

Résumé

Cet article traite des nouveaux concepts que Zygmunt Bauman a façonnés par la puissance de son écriture, et qu'il a empruntés à d'autres chercheurs dans le domaine de la sociologie. Des concepts qui s'adapteront aux diverses réalités sociales qui se sont caractérisées par la fragmentation, la complexité, l'accélération et la fluidité. Ces concepts ne négligent pas leurs significations lexicales et historiques et les circonstances de leur émergence, en plus des circonstances de leur nouvelle naissance, et leur coloration et leurs dimensions dont Bauman les a imprégnés. Ces concepts sont une tentative sérieuse de dissiper l'ambiguïté qui entourait la sociologie, car la nouvelle compréhension tente de suivre les individus, leurs situations, les conditions de leur existence, les raisons et les justifications de leurs actions, leurs opinions et leurs visions du monde, comme une intervention consciente dans la formation de la société. On peut admettre que la croissance et le développement de la sociologie sont dus aux connaissances cumulatives produites par les efforts des chercheurs au cours des siècles, mais l'effort important et décisif en elle est dû à la formation d'îlots d'accords conceptuels, qui constituent le vaste archipel de compréhension qui accompagne le développement des phénomènes sociaux.

Mots clés
éthique
modernité
consommation
société
concepts

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

التفكير في الدولة في العالم العربي: مقاربة نقدية

Thinking the state in the Arab world: a critical approach

د. دريس نوري
Dr. Dris Nouri
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
drisnouri@hotmail.fr

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2022-07-26
تاريخ القبول 2022-11-07

الكلمات المفتاحية
الدولة
السلطة
المجتمع المدني
صيرورة العلمنة
التمايز الاجتماعي

ملخص

موضوع هذه الدراسة هو الدولة في الفكر العربي. إذ تحاول أن تدرس الانعكاسات النظرية والمنهجية والتاريخية لاستخدام العلوم الاجتماعية أدوات منهجية ونظرية غير متوافقة مع درجة البناء الدولتي ومستوى تشكل الحقل السياسي في المنطقة العربية. ومن خلال دراسة نقدية لثلاثة نماذج عن التفكير في الدولة: عبد الله العروي، عبد الإله بلقزيز، برهان غليون، استنتجنا أن اشتقاق مفهوم الدولة من وضعها المتأخر جدا في الحداثة (من دولة القانون) أدى إلى تجاهل جوهرها: السلطة، وهذا ما أدى بالتحليل إلى إعادة إنتاج نفس الصورة التي تروجها الدولة عن نفسها، أو الانطلاق من نفس الصورة لمحاولة فهم مشكلاتها، وكلا النتيجتين لا تفتحان أفقا للتفكير في مستقبلها. لهذا السبب، تقترح هذه الدراسة العودة إلى الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا التاريخية لوضع إشكالية الدولة في العالم العربي ضمن الإشكالية العامة للسلطة، وهذا من أجل فهم تاريخي لوضعها الراهن، يتجاوز الوصف الشكلاني، والانفعالات الظرفية ويسمح بفتح أفق لاشتقاق بنية مُؤسساتية وقانونية إنطلاقا من تعريفا بأنها سلطة. نقترح ثلاثة عناصر لدراسة الدولة العربية: السلطة، المجتمع المدني، صيرورة العلمنة، ونعتقد أن هذه العناصر هي التي تسمح بفهم جوهر الدولة والنظر إليها كظاهرة تاريخية ديناميكية لا تزال قيد التشكل. من هذا المنظور، فإن تسلط العربية ليس معطا نهائيا، وتناقضاتها يمكن أن تتجاوزها بنفس الأدوات تقريبا التي تجاوزت بها المجتمعات الغربية تناقضات مرحلة الدولة التسلطية.

مقدمة

تعتبر العشر سنوات الماضية التي ثارت فيه الشعوب العربية ضد أنماط السلطة القائمة، فرصة لإعادة التفكير في الدّولة من كافة الجوانب؛ فالثورة في حدّ ذاتها، وبغض النظر عن مآلاتها ونتائجها، هي تعبير اجتماعي عن رفض نمط السلطة وأشكال ممارستها على أو في المجتمع، وتعبير عن تبلور تمثلات جديدة عن الدولة لا تتوافق وشكلها القائم. كما أن المطالبة بالمشاركة السياسية في السلطة، وإعطاء فعالية ومكانة أكبر للمؤسسات السياسية على حساب الأشخاص، ومحاربة الفساد والمحسوبية والزبونية... كلها عناصر مهمة لم يكن يُبنى عليها مفهوم الدولة في المنطقة العربية. اشتق الخطاب الأكاديمي العربي مفهوم الدّولة من الصورة التي كانت تروجها الدّولة حول نفسها: «هي إقليم جغرافي يتمتع بالسيّادة الداخلية والخارجية، يحتكر الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق ظروف الازدهار والرقي لأفرادها والحفاظ على أمنهم». وحتى المؤلفات النقدية للدولة العربية، تنطلق من نفس التصور للدولة ولوظائفها، وأقصى ما يمكن أن تنتهي إليه هو وصف مظاهر الفشل في تحقيق الوعود بالتنمية، أو إدانة أشخاص لم ينجحوا في أداء وظيفتهم، وهو بذلك (الخطاب النقدي)، لا يُكرّس فقط الصورة القائمة، بل يدفع بالتفكير في المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية نحو سَيكلجة الظاهرة السياسية عند تفسيره للفشل، أو إدانة البُنَى الثقافية واتهامها بالعجز عن استيعاب الحداثة، وفي هذه النقطة الثانية يتطابق مع الخطاب الإثنومركزي الغربي، مع خطاب السلطة التي تُحمّل الشعوب المسؤولية.

تنطلق هذه الدّراسة من مسلمة مفادها أن الدولة والبنية القانونية التي تنظمها وتنتظم فيها، تم اشتقاق مفهومها في الفكر الأكاديمي العربي من مراحل متأخرة جدّا من البناء الدولتي في الغرب حيث السلطة فيها مُمَأسسة والحقل السياسي مستقل وتُسيره مؤسسات قانونية تمثيلية ذات شرعية انتخابية، أي حيث موضوعها يتوافق مع العلوم السياسية كعلوم مُصمّمة لدراسة الدولة الحديثة الناجزة. في حين أن هذه الأخيرة لم تتطور في هذا الاتجاه، إلا لكونها مُشتقة من مفهوم السلطة، أي تم بناءها تدريجيا عبر التاريخ كشكل من أشكال انتظام السلطة.

هنالك فرق كبير بين أن يُشتقّ مفهوم الدولة من فكرة «أنها تجسيد للمصلحة العامة والعقل الجمعي» وبين أن يُشتق من مفهوم السّلطة والهيمنة. إن تعريف الدولة منذ لحظة نشأتها في المنطقة العربية على أنها «تنظيم سياسي لخدمة المصلحة العامة» يستلزم الطاعة والولاء والخضوع لها لكي تستطيع إنجاز مهمتها التاريخية، أما التعريف الذي يُشتق من فكرة أنها شكل من أشكال السلطة، فإنه يستلزم ضرورة تقييدها وتقنينها، وإخضاعها للرقابة الشعبية والتداول عليها كي لا تنحرف نحو التسلط. إن السياق الذي تمخضت عنه الدولة العربية جعلها فعلا تبدوا تجسيدا للمصلحة الوطنية، وهي فعلا كذلك، فالدولة الوطنية بحكم تعريفها هي نقيض الدولة الكولونيالية، ومن وجهة النظر هذه فلم يكن ممكنا النظر إليها منذ الوهلة الأولى أنها سلطة، أو على الأقل التفريق بين مؤسساتها وبين السلطة التي تسيرها. إن الربيع العربي هو وعي شعبي تاريخي بضرورة الفصل بين الدولة والسلطة، وأنهما لا يجب أن يتطابقان، وإلا تحول الخضوع للدولة إلى خضوع للسلطة، وهذا الفصل لا يمكن تحقيقه على المستوى القانوني والمؤسساتي إلا بإعادة تعريف الدولة على أنها شكل من أشكال السلطة، إذا لم يتم مراقبتها، وإخضاعها فقد تنحرف نحو الباتريمونيالية، أي نحو خوصصة الدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة مَوْضعة إشكالية الدولة ضمن الإشكالية العامة للسلطة وللسياسي. لقد بين الربيع العربي، والأحداث التي جرت قبله في بلدان أخرى، أنه ثمة طلب متزايد على دولة القانون، حتى ولو تم التعبير عن ذلك بمفردات متناقضة لا تتوفق أحيانا مع الشكل الحديث للدّولة. العلوم الاجتماعية هي علوم تاريخية، ويجب أن تنخرط في الديناميكيات التاريخية التي تعرفها المجتمعات التي تشتغل فيها، ولذلك، فإنها مدعوة لمرافقة هذه التحولات في تمثلات الجماعات الاجتماعية للدولة والحقل السياسي، ببناء إشكاليات تساعد النقاش العام على تجاوز ما يبدوا أنه انسداد تاريخي في عملية التحول الديمقراطي، أو ما يروج له أنه استثناء عربي، أو ما يتم الترويج له على أن كل شكل من أشكال الاحتجاج ضد السلطة هو إحتجاج ضد الدولة، ورفض لها وتهديد لوحدتها وتجانسها. وتطرح الدراسة التساؤلات التالية:

-كيف يتجلى مفهوم الدولة في الفكر العربي؟ وماهي الانعكاسات النظرية والمنهجية له على فهم الدولة، مشكلاتها وتصور أفقها؟

-كيف يمكن بناء إشكالية للدولة تسمح بتجاوز الانسداد المعرفي والتاريخي القائم حاليا؟ ويستجيب لتطلعات الشعوب العربية نحو دولة القانون؟

سوف نبدأ أولا بمراجعة نقدية للعلوم السياسية في المنطقة العربية، ثم بعدها نستعرض نقديا نماذج عن التفكير في الدولة تساعدنا على استخلاص خصائصه الكبر وبناء مجموعة من العناصر التحليلية التي تسمح بإعادة موضوعة إشكالية الدّولة ضمن الإطار العام لإشكالية السلطة، وضمن السياق التاريخي للمجتمعات العربية.

1-العلوم السياسية وإشكالية الدولة في العالم العربي

أول ملاحظة يمكن تسجيلها بخصوص مفهوم الدولة في الفكر العربي، هو اخضاعه لنفس المنطق الذي أخضعت له بقية المفاهيم الأخرى سواء من حيث المنهج، أو المقاربات النّظرية.

وقعت أدبيات الدولة في فخ الطقوسية المنهجية، حيث الباحث أو المؤلف كما يقول عزمي بشارة في وصفه لطريقة تعامل الباحث العربي مع مفهوم المجتمع المدني، ونعتقد أنه ينطبق كذلك على كل المفاهيم الأخرى: «لا يكلف نفسه عناء خوض النقاش حول نظرية وتاريخ المفهوم، بل يكتفي بسرد بعض التعريفات الغربية بالسرعة الممكنة واختيار ملا يلائمه منها بصيغة «المجتمع المدني هو... ثم يبدأ بمحاولة المزاوجة بين هذه الصيغة وبين الظواهر الاجتماعية التي يختارها»(بشارة، 2012). تعكس هذه الطقوسية استخفافا

منهجيا ونظريا كبيرين في التعامل مع موضوع الدولة، إلى درجة «أصبح فيها على حدّ وصف برتراند بادي (Bertrand Badie) وبيار بيرنبوم (Pierre Birnbaum) يتسم بالكثير من العمومية ويستخدم بنفس الشكل الموحد لوصف جميع الأنظمة السياسية لدرجة تم فيها افراغه من كل الدلالات ويفقد كل دلالاته الاستكشافية.»(B. Badie, P. Birnbhaum1982) ولا يكفي لتفحص العمق التاريخي لتجربة تشكل وبناء الدّولة العربية، ولا للتمييز بين دولة قانون (ناجزة تاريخيا)، وأخرى حديثة النشأة (في طور البناء)، أو بين جوهر الدولة (كصيرورة تاريخية، وبناء سياسي قانوني تحل فيه إشكالية السلطة في المجتمع)، وبين السلطة السياسية، النظام السياسي والجهاز البيروقراطي. والأخطر من كل هذا، هو غياب الحس بالمنظور التاريخي لتطور الدولة العربية، وسجن المجتمعات العربية داخل أنماط ثقافية وسياسية يرى أصحابها أنها لا تاريخية وغير قابلة للتطور ولا يمكن تجاوزها.

نفترض أن هذه الممارسة الأكاديمية- الفكرية تعود إلى هيمنة العلوم السياسية، بأدواتها النظرية والمنهجية، على دراسة الظاهرة السياسية بشكل عام، وموضوع الدّولة بشكل خاص، بدل المقاربات العابرة للتخصصات (علم الاجتماع السياسي، الاقتصاد السياسي، الأنثروبولوجيا) ويظهر ذلك جليا سواء من خلال المضامين التي شُحن بها مفهوم الدّولة (والمفاهيم المرتبطة بها: المواطنة، السلطة، المجتمع المدني، العلمنة ...) في الكثير من المؤلفات التي تناولته، أو من خلال التصورات السياسية/الفكرية (للتنمية السياسية والاقتصادية) والانتقال الديمقراطي التي اشتقت منها (أي من هذه المضامين).

يستند هذا الافتراض إلى حجتين:

1-1-طبيعة وتاريخ العلوم السياسية

تُعتبر العلوم السياسية الفرع المعرفي الأكثر حداثة من بين الفروع التي تهتم بدراسة الظواهر السياسية، إذا لم تأخذ استقلاليتها في الجامعات الغربية إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر.

إن ظهور العلوم السياسية، كفرع معرفي قائم بذاته له موضوعه وأدواته النظرية والمنهجية، يتوافق تاريخيا مع درجة متقدمة من بناء ونضج الدولة (دولة القانون)، حيث **الحقل السياسي** مستقل ومتمايز وعلى درجة عالية من المأسسة. إن هذه المأسسة هي التي فرضت مقاربات منهجية ونظرية جديدة لموضوع الدولة بصفة عامة، والنّظام السياسي والسلطة بصفة خاصة، تجعل من (فضاء الدولة) مجال الملاحظة والدراسة الوحيد للظاهرة السياسية بشكل عام، قبل هذه المرحلة، كانت الظاهرة الدولتية (والظاهرة السياسية عموما)، وضوعا لتخصصات معرفية متعددة: الفلسفة، الاقتصاد السياسي، والسوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا ... لأن «السياسي» كان مبعثرا في كل الأبنية الاجتماعية، والصراع على السلطة وممارستها لم يكن مُمأسسا بعد. إنّ العلوم الاجتماعية والإنسانية هي علوم تاريخية، تطورت نتيجة طلب اجتماعي عليها، وحاجة أبستمولوجية إليها. لم تظهر هذه العلوم دفعة واحدة في الجامعات الغربية، بل هي نتيجة التطور في حدّ ذاته، حيث كلما تمفصلت وحدات اجتماعية جديدة، وإلا وظهر فرع معرفي يختص بدراستها.

ولكن العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، تم استيرادها دفعة واحدة، بأدواتها المنهجية والنظرية، في سياق تاريخي معروف جدا، حيث شهدت الجامعات العربية بعد الاستقلال، «فتحا عشوائيا» لتخصصات كثيرة لا تمتلك حتى موضوع دراسة، أو على الأقل لا تتوافق أدواتها المنهجية والنظرية مع السياق التاريخي العربي؛ ليس لأسباب ثقافية، بل لأسباب تاريخية مُتعلّقة بدرجة مأسسة السياسي ودرجة العلمنة والتمايز الاجتماعي. العلوم السياسية أحد هذه الفروع التي عرفت انتشارا طُحلبيا في كل الجامعات العربية تقريبا رغم أن موضوعها لم يكن ناجزا آنذاك، وربما لغاية الآن.

1-2- يرتبط المبرّر الثاني بطبيعة الدولة كظاهرة تاريخية

الدولة الحديثة ظاهرة تاريخية غربية، تشكلت عبر صيرورة تاريخية من مأسسة واستقلالية السياسي، حيث نشأ مركز سلطة وعمل على امتصاص «السياسي» من الأبنية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية، وتحييدها بشكل تدريجي.

إن التقاليد الأكاديمية التي تنظر اليوم إلى الدولة في الغرب على أنها فضاء اللّعبة السياسية الوحيد والأساسي لها ما يبررها تاريخيا وابستمولوجيا، باعتبار الدولة هنالك، قد

عرفت نضج (نسبي) لهذه الصيرورة التي أدت إلى تمركز النسق السياسي système politique داخل الدّولة وتطابق معها من دون أن يهيمن عليها أو يحتويها، أي أن الدولة هي من أدمج كل النسق السياسي داخل مؤسساتها، وحولت الدولة من شكل للسلطة، إلى «كيان سياسي تحل فيه إشكالية السلطة بطريقة سلمية داخل المجتمع»، وتحولت بذلك إلى أداة اندماج الجماعة السياسية.

ولكن، هل ثمة ما يبرر هذا **الاستتباع** النظري والمنهجي في العالم العربي؟ وهل تفحص جيدا «مفكري الدولة» مدى ملائمة مفاهيم ومقاربات العلوم السياسية للدولة مع مستوى مأسسة السياسي ودرجة البناء الدولتي في العالم العربي؟

إذا كان بالإمكان تفهّم الظروف التي نشأت فيها الجامعات، وفتح التخصصات المعرفية فيها (قرارات سياسية)، فإنه من غير الممكن اليوم الاستمرار في غضّ الطرف عن إهمال – وأحيانا إقصاء- تخصصات بعينها يُفترض أن تكون هي الإطار القاعدي الذي يسمح بمفهمة ومشكلة الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. إن درجة مأسسة السياسي في المجتمعات العربية اليوم، لا يتوافق ودرجة البرقرطة والتنظيم الإداري للدّولة، بما أن هذه الأخيرة تشكلت كحدث عرضي بعد طرد الاستعمار، ولم تكن تطورا لديناميكية تاريخية داخلية لمأسسة السياسي ومَرْكزة السلطة في المجتمع. إن الدولة في المنطقة العربية اليوم، هي وعاء اداري شبه فارغ سياسيا وقانونيا، حتى في تلك الأنظمة التي يسود فيها نظاما تعدديا شكليا (الجزائر، مصر، المغرب، الكويت ...). جزء كبير من اللعبة السياسية (التنافس على السلطة، ممارستها وتوزيعها) يجري خارج المؤسسات القائمة (خارج قانون الانتخابات، البرلمان، الدستور، الهيرارشية الإدارية، الرئاسة ...) التي يُفترض أنه تم اقتناءها/بناءها لأجل ذلك. ولهذا السبب، فإنه يستحيل على العلوم السياسية أن تصل إلى كل الفضاءات والأبنية الاجتماعية المقحمة في الصراع والتنافس على السّلطة، بما أنها تأسست حول موضوع مجاله المؤسسات السياسية الحديثة، وليس البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لا تزال مُسيّسة ومُقحمة بشدة في التنافس على السلطة.

2–نماذج عربية عن التفكير في الدولة

ثمة أدبيات ضخمة عن الدولة في العالم العربي، يستحيل الإحاطة بها. سنختار هنا ثلاثة مؤلفين، أثّروا بأشكال مختلفة على الدراسات الأكاديمية والتفكير في الدولة، وتتسم أعمالهم بجدية منهجية ونظرية، ونعتقد أن الاستعراض النقدي لفكرهم يسمح لنا بتوضيح جيّد لفكرة الدراسة وحججها الأساسية.

2–1– عبد الله العروي

يعتبر كتاب عبد الله العروي (مفهوم الدولة) مرجعيا في الحقل الأكاديمي العربي لفهم موضوع الدّولة، ورغم مرور أكثر من أربعون سنة على صدوره (1981)، إلا أنّ طبعات جديدة لا تزال تصدر منه، دون مراجعة ولا تنقيح من كاتبه. السؤال الأساسي الذي نطرحه بشأن الكتاب هو: أين يضع كتاب العروي النّقاش في الدّولة في العالم العربي؟ وماهي الأفق النّقدية والمعرفية التي يفتحها؟

يظهر الكتاب بيداغوجي وصفي إلى أبعد حدّ، حاول فيه مُؤَلفه أن يرصد موضوع الدّولة في تخصّصات مَعرِفية مُختلفة: الفلاسفة، رجال القانون المؤرخون، وعُلماء الاجتماع، وهذا ما قاده إلى حصر أسئلة الدّولة الأساسية في ثلاثة محاور هي:

-سؤال الأصل والهدف

-سؤال التطور

-سؤال الوظائف والوسائل(العروي، 2011)

أما عن عالم الاجتماع، فيحدد له العروي دورا واحدا يتمثل في دراسة وظائف الدولة كما هي من دون أي يفصل فيما يريد أن يقوله بوظائف الدولة عدا الإشارة إلى الوظائف الوقائعية. كتب ما يلي «ويبقى عالم الاجتماع وفيا لمنهجه، لا يجب أن يهتم فقط بسؤال الفيلسوف، بل عليه أن ينطلق من الوظائف الموجودة بالفعل في المجتمع الذي يعيش فيه وأن يكشف عن الواقع لا بالاستنتاج النظري، وبدون أن يقبل مُسبقا الهدف الذي تدّعيه الدولة القائمة، أو يقرره الفيلسوف» (العروي، 2011).

ولكن، ما يجده القارئ في الصفحات الموالية للكتاب، يذهب عكس ما يؤكد عليه العروي في هذه الفقرة. إذ أنّ تأكيده على ضرورة استنتاج وظائف الدولة من الواقع لا من التنظير، لا نجد له أثرا في الكتاب، فالمؤلف لم يذكر في كتابه عن الدولة ولا دولة عربية واحدة، بل لم يذكر أي نظام سياسي عربي، وقد نتفهم هذا لكون الكتاب نظريا بيداغوجيا، ولكن قد يكون هذا متعارضا مع المنهج الذي يقترحه المؤلف ويؤكد

عليه. الكتاب لا يناقش واقعا تاريخيا مُعينا، بل يناقش ما كتب حول الدولة في الغرب، وتحديدا ما كتبته الفلسفة الغربية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

على صعيد المقاربة النظرية، نجد العروي متأثرا بالفيلسوف لا بعلماء الاجتماع والمؤرخين وهو عكس ما يدعوا هو إلى ذلك. لم يخف اعجابه بهيغل وجعَله المرجعية النظرية والفلسفية الوحيدة لفهم ودراسة الدولة (في الحقيقة لسنا متأكدين هنا لماذا العروي معجب بهيغل، هل لغرض التنظير والدراسة والفهم، أم لغرض الممارسة السياسية؟ أم أنه هنالك خلط بين الإثنين) ويقول: «للإجابة على فكرة الدولة، أو ماهي أسطورة الدولة يجب أن نتوجه إلى هيغل لأسباب منها أنه يُلخّص أقوال أفلاطون ومكيافيلي، ويفند أوغسطين وروسو وكانط. عنده تتوحد كل الجداول القديمة ومنه تتفرع المذاهب العصرية. هو نقطة الوصل بين الفلسفة الكلاسيكية والفلسفة العصرية. كيف الاستغناء عنه ونحن نحاول تحليل مفهوم الدولة؟» (العروي، 2011).

لا ندري عما إذا كان هيغل هو مثال العروي الأعلى بين الفلاسفة فقط، أم هو مرجعيته الأعلى في كلّ ما كتب عن الدولة. والظاهر أن التخمين الثاني هو الأصح بالنظر إلى أن كتابه لم يعتمد على علماء الاجتماع التاريخي وعلماء الاقتصاد السياسي الذين فكروا في الدولة. لا بارينغتون مور، ولا نوربرت إلياس ظهر في فهرس المراجع والمصادر التي اعتمدها الكتاب.

يطرح الاعجاب بهيغل وبالفلسفة بشكل عام، إشكاليتين، احداهما نظرية والأخرى تاريخية بالنسبة للفكر السياسي العربي.

2-1-1-على الصعيد النّظري والمنهجي

يعكس الانبهار بالفلسفة، وجعلها إطارا وحيدا لدراسة الدولة، بغض النّظر عن الفيلسوف الذي ننبهر به، نظرة مجزّئة للفكر السياسي ولموضوع الدولة في حدّ ذاته. مثلما أشرنا إليه سابقا، لا يولي الفكر العربي أهمية كبيرة لعلم الاجتماع التاريخي، وللتاريخ والاقتصاد السياسي بشكل عام عند التفكير في الدّولة والسلطة. الدولة (الحديثة على الأقل) بالنسبة له، هي تجسيد لفكرة (نظرية) فلسفية تحققت في التاريخ لاحقا، وفي الحقيقة هذا الاعتقاد منتشر بقوة في الفكر العربي بشكل عام، حيث يتم نسب الحداثة كلها إلى فكر الأنوار، وهذا الاعتقاد يرسخ تلك النظرة الإثنومركزية الغربية التي تدعي أن الحداثة هي نتاج للثقافة اليهودو-مسيحية، وبالتالي تفوقها على الثقافة الإسلامية والثقافة الهندوسية والكونفوشيوسية التي لم تستطع ان تُنتج ثقافة تنويرية على غرار ما حدث في أوروبا. يُقرأ التاريخ الأوروبي من وجهة النظر هذه كخط مُستقيم، بدايته الثقافة اليهودو - مسيحية، ثم فكر الأنوار المنبثق منها، وصولا إلى الدّولة الحديثة والحداثة بشكل عام. يفسر هذا الأنموذج أيضا تأخر الحداثة في مجتمعات أخرى، خصوصا المجتمعات العربية-الإسلامية، بكون «الثقافة الإسلامية» لا تتوافق مع الحداثة، لكونها لم تستطع أن تعطي الميلاد لثقافة تنويرية عِلمانية تؤسس لفلسفة سياسية حداثية. تحت تأثير هذه النزعة الإثنومركزية اللاتاريخانية، راح الكثير من المفكرين العرب يدرسون تاريخ الدولة على أنه تاريخ الفكر السياسي نفسه، وتحديدا تاريخ فكر الأنوار الذي يمتد في نظرهم إلى الفلسفة اليونانية لأرسطو طاليس. وعند اقتراحهم لوصفات للخروج مما يسموه « أزمة الدولة العربية » يركزون على ضرورة التحديث الثقافي، الإصلاح الديني، نشر الوعي ... كمقدمة ضرورية لأية عملية إصلاح. في الواقع، تتوافق هذه النظرة إلى حدّ التطابق مع الأنثروبولوجية الكولونيالية التي كانت تفسر تفوق العرق الأوربي على باقي الأعراق الأخرى بعوامل أنثروبولوجية، ومن ثمة ثقافية، دينية، وكان هذا بالطبع مقدمة لتبرير استعمار هذه المجتمعات لنقل الحضارة إليها.

2-1-2-على الصّعيد التاريخي

كتب العروي كتابه حول الدولة في بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث الدّولة الوطنية يمكن القول أنها ثبتت أركانها في معظم الأقطار العربية، ولم يعد هنالك خوف مبرر حول انهيارها أو عودة هذه المجتمعات إلى حالة ما قبل الدّولة مثلما تدعي ذلك الأيديولوجية القومية التي تستمد منها الأنظمة العربية شرعيتها السياسية (Addi, 1991). إن الاعجاب بهيغل، واعتباره المرجعية الفلسفية الأعلى والأوحد لكلّ تفكير وتنظير في الدولة لا يتوافق مع مرحلة ومتطلبات البناء الدولتي في المنطقة العربية. في سنوات الثمانينات، كانت هنالك حاجة إلى تقييد سلطة الدولة، لفسح المجال لصعود المجتمع المدني والفضاء العمومي، أي المزيد من المجتمع والحريات على حساب سلطة الدولة التي

تغولت وأضحت تهدد المجتمع وتمنعه من الازدهار والانبثاق. في سنوات الثمانينات، تجلى بوضح فشل ما سماه غليون بالدولة التحديثية، والأيديولوجية الإرادوية. كان الفكر العربي يحتاج إلى كانط، وهابرماس (الذي كتب أطروحته عن الفضاء العمومي في بداية الستينات Jürgen Habermas, 1997)، أي إلى أدبيات المجتمع المدني، وهو ما كان حاصلا في أماكن أخرى من العالم كانت تعيش وضعا مشابها مثل بولندا وأوروبا الشرقية. كان على العروي أن يدرك أن مرحلة هيغل قد تجاوزتها المجتمعات العربية (بنجاح على الأقل إلى غاية تلك الفترة)، وأنه حان الوقت لمرحلة كانط. إذا كان يجب على المفكر العربي، وعلى الزعيم العربي أن يكون هيغليا خلال فترة الاستعمار، فإنه يجب عليه أن يكون كانطيا بعد تحقق الاستقلال وبسط السيادة على الإقليم الجغرافي. إن دولة هيغل ليست دولة تسلطية، ولكنها في الآن نفسه ليست الدولة التي تقوم على الحقوق الفردية، إنها دولة تتوافق وظروف تاريخية خاصة بالفترة التي نشأت فيها، حيث ألمانيا كانت تعيش مقسمة ومتأخرة عن باقي أوروبا (أو على الأقل فرنسا وبريطانيا) في مسار بناء الدولة الأمة، ومع ذلك، فقد وضعها العروي مقابل الدّولة الجرمانية الوثنية، واعتبر أية مُعارضة لها هو إحياء للملكية المطلقة، وتثبيت للدّولة المطلقة اللا-دينية، واللا -أخلاقية. (العروي، 2011) دون أن يتساءل عن عواقب التمسك بدولة هيغل في ظلّ هيمنة الدولة على كافة الفضاء الاجتماعي، بما في ذلك الفضاءات التي يفترض أنها فضاءات للمجتمع المدني.

2–2–عبد الإله بلقزيز

كتب عبد الإله بلقزيز وجهة نظره حول الدّولة في كتابه «الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر» (بلقزيز، 2008،) قبل سنتين من بداية الربيع العربي، ولكن في خضم التفكك الذي بدأت تعرفه بعض الدول العربية على إثر الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان. يلاحظ القارئ من خلال المواضيع التي تناولتها فصول الكتاب، والمفاهيم المستخدمة في عناوينه، خوف المؤلف من (الفتنة)، والتي سرعان ما يفهم أنها مرادفة في ذهنه لسقوط الدولة، فشلها، وتراجع سلطتها. إن الدّاع لتأليف الكتاب حسب بلقزيز هو حالة الانقسام والعنف التي تعرفها بعض المجتمعات العربية، واستراحة التشخيص إلى تحميل الدولة أو المجتمع وزر كل ما يحدث، وهذا في نظره، هو السبب الذي يجعله يقدم مراجعة نظرية في الدولة رغم أن الكتاب – دائما حسب رأيه - ليس كتابا نظريا في الدّولة. من المهم جدا أن يطرح مفكر عربي الانسداد السياسي والاجتماعي من زاوية الدولة، ولهذا فإلى أي مدى تستجيب المناقشة التي يقدمها بلقزيز في كتابه لهذه الإشكالية؟ أو بالأحرى كيف تستجيب لها؟

يستهل عبد الإله بلقزيز كتابه بالتذكير ببديهيات حول ضرورة وجود الدّولة كسبيل وحيد لازدهار المجتمع الإنساني ولقيام التاريخ، ويذهب إلى القول أنها مثل الدين، العائلة والقبيلة، تسبق وجود الفرد (بلقزيز، 2008) ، كما لو أن الأسئلة التي تواجه المجتمعات العربية لحظة تأليف الكتاب هي: هل هنالك حاجة إلى الدولة أم لا؟ أو كما لو أن الدولة العربية في تلك الحقبة كانت تواجه حركات تمرد رافضة للدولة ولسيادتها. في الحقيقة، بعد سنتين من صدور الكتاب، اندلعت ثورات الربيع العربي من تونس، مصر، سوريا، ليبيا، وكانت مطالبها «دولة القانون ومحاربة الفساد، وحماية حريات الأفراد والجماعات. وبالطبع هذه المطالب لا ترفض الدولة، بل تريد تحريرها من قبضة الأنظمة السياسية، باخضاع سُلطتها للرقابة المؤسساتية.

يتصور بلقزيز الدولة كجهاز تم صناعته بشكل «ارادي لكي يتم تحسين شروط حياة الناس ... وبها يستقيم شأنهم، وقد شبهها بالدين، فالدّين يُهذّب الأخلاق والدولة تهذب سلوك الأفراد»(بلقزيز، 2008). أي أنه هنا ينظر إلى الدولة كمعطى طبيعي عضوي وليس بناء تاريخيا مُتميزا. كما أنه لا ينظر إليها كشكل من أشكال انتظام السلطة التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة، بل ينظر إليها على أنها تمثل المصلحة العامة. ربما الدولة الحديثة في الغرب هي فعلا تمثل المصلحة العامة، ولكنها لم تكن كذلك منذ البداية، فهذا أصلا مجرد تطور، وكان يجب التساؤل كيف حدث ذلك؟ أما عن وظيفة التهذيب التي شبهها بوظيفة الدين، فهنا كذلك لا يشير بلقزيز متى تمارس الدولة التهذيب، ومتى تمارس الترهيب؟ وماذا نسمي ما تفعله الأنظمة العربية؟

يقول بلقزيز أن النقاش في الدولة يمتاز بالفقر المعرفي والوقاحة أحيانا، ولكنه حينما يحاول تقديم أمثلة عن ذلك يقدمها على مفاهيم أخرى كالفرد والمجتمع المدني، وليس

على مفهوم الدولة (بلقزيز، 2008).

ما قدمه من مناقشة حول الفرد والمجتمع المدني إنما ليؤكد فقط أنها لا تتعارض مع الدولة، بل يجب أن ينظر إليها على أنها أكسسورات لها (تماما مثلما يقول الخطاب السياسي العربي حول المجتمع المدني الذي اختزله في الحركة الجمعوية وينظر إليه على أنه العمل التطوعي الخيري)، وقد افترض بلقزيز أن النقاش العربي حول هذه المفاهيم وضعها مُقابل الدولة ولكن من دون أن يقدم مثالا واحدا على ذلك، وفي الحقيقة الأدبيات المهيمنة في الحقل العربي تُلحق المجتمع المدني بالدولة مباشرة والنقاش حول الفرد غير موجود أصلا ولم يناقش بالشكل الكافي في جانبه الاقتصادي.

يُشدّد بلقزيز كثيرا على التذكير بأن الفرد والمجتمع المدني لا يحققان نفسهما إلا داخل الدولة (بلقزيز، 2008) ، وكأنه يرد على أحد يقول عكس هذا. سيكتشف القارئ أن بلقزيز كان يناقش الفكر الماركسي والليبرالي بشكل نظري مجرّد وليس واقعا عربيا ملموسا.

ما قدمه بلقزيز من مناقشة حول الدولة هو استعراض لبعض المفاهيم عند فلاسفة أوروبيين، وخاصة هيغل. وبدل أن يركز على الشروط التاريخية التي أنتجت الفردانية والمجتمع المدني والدولة الحديثة بشكل عام (حتى بالتعريف الذي يقدمه هو لهما)، راح يصف ما هو الفرد وما هو المجتمع المدني في أدبيات السياسية عند هيغل وعند المفكرين الأوروبيين، كما لو أن الوصف كاف لإنتاج الظاهرتين.

يتجلى أن ما كان يشغل بلقزيز هو الخوف من الفوضوية ومن حالة اللادولة، ولهذا اتجه في مناقشته لكل المفاهيم نحو التركيز على أهمية الدولة ومحوريتها، وعلى أنه لا توجد أدبيات تلغي الدولة عدا الماركسية والليبرالية، بل راح يركز على اظهار أنه لا يتعارض الفرد والمجتمع المدني مع الدولة كما لو أن هذه هي الإشكالية التي تواجهها المجتمعات العربية اليوم. إن هذه الإشكالية تجاوزتها المجتمعات العربية، وهي اليوم تواجه مسألة دولة القانون وسبل تقييد السلطة كمرحلة ثانية من البناء الدولتي، ومع ذلك لا يكاد يستخدم بلقزيز مفهوم دولة القانون، وتقييد السلطة إلا نادرا. يظهر بلقزيز متأخرا كثيرا عن المجتمعات العربية، بل إن طرحه والقضايا التي ركز عليها تتماهى في بعض الأحيان مع خطاب الأنظمة التسلطية التي تتهم المعارضين بتهديد كيان الدولة ورفضها، وخدمة أجندات أجنبية.

التحدّي الذي يعتقد أنه يواجه الدولة العربية هو ضرورة القطيعة مع الدولة السلطانية، وفي الحقيقة، هذا التحدي ليس هو الذي طرحته المجتمعات العربية بعد ثورات الربيع العربي. الدول العربية قطعت أشواطا كبيرة جعلتها تختلف عن الدولة السلطانية، ومع ذلك، فإن الإشكالية التي تطرح اليوم هي ما هي أدوات تقييد السلطة السياسية في المجتمعات العربية اليوم؟ هذا هو السؤال الذي يرفض بلقزيز الخوض فيه. بعد فشل تجربة الإسلام السياسي، الذي يقترح الشريعة كوسيلة تقييد السلطة، وتسيير الحقل السياسي، فشلت قبلها الأيديولوجية القومية الشعبوية في تحديث المجتمعات العربية وأن تحول دون تفكك نسيج بعضها (العراق، اليمن، ليبيا).

القضية الأساسية التي تواجهها الدولة العربية في نظر بلقزيز هي أنها لا تزال تشكل امتداد للعصبوية، وفي نظره الدولة لم تتشكل بعد ولم تنضج. إنه لا يطرح مسألة دولة القانون بقدر ما يطرح، ولو ضمنيا، ضرورة هيمنة الدّولة على كافة المجال الاجتماعي وتحييد جميع السلطات الاجتماعية الموجودة فيها، وفي الحقيقة هذه العملية قد تمت إلى حدّ كبير، ومن يُهدّد سُلطة الدولة ويرفضها هم رجال الدولة أنفسهم حين يزوّرون الانتخابات ولا يعترفون بسلطة القانون، ولا يحترمون استقلالية القضاء والقضاة...

القضية التي يطرحها بلقزيز تجاوزتها المجتمعات العربية، منذ نشأة الدولة الوطنية. والمشكلة أنه لا يُقدّم أي مثال واقعي عن مجتمع أو دولة، بل يتحدث بشكل مطلق.

يرفض بلقزيز الجهاز المفاهيمي الذي يقترحه كل من يسميهم دعاة الخصوصية ودعاة التميز، ولكنه لا يذكر هذه المفاهيم، ولا يذكر أحد من هؤلاء الخصوصيين أو الكونيين. إنه يخلق خصوما وهميين لكي يعطي مبررا لما يقوله بشكل عام ومطلق.

يحدد بلقزيز أربع مشكلات أو تحديات تواجه الدولة في العالم العربي(بلقزيز، 2008):

-عسر قيام مجال سياسي حديث.

-فقدان الشرعية الديمقراطية الشعبية.

-إرادة الحدّ من وظائف الدولة.

-تأثير العولمة على كيان الدولة.

اكتفي بلقزيز بوصف هذه المعضلات من دون أن يقدم مقاربات لنقدها، أو تحليلها أو تبيان اسبابها التاريخية وشروط تجاوزها.

يمكن أن نخلص إلى أن بلقزيز يقترح مدخل الدولة لدراسة المشكلات العربية ليس لتبيان المشكلات التي تعاني منها هذه الدولة من حيث البنية والوظيفة، بل لكي يؤكد أنه لا يمكن حل مشاكل هذه المجتمعات إلا داخل الدولة. في الحقيقة هذه فكرة بديهية ولم يدّع أحد عكس ذلك. وللدفاع عن فكرته، راح يناقش المفاهيم السياسية كالفرد والمجتمع المدني ليؤكد على أنها مفاهيم لا تتعارض مع الدولة، بل تتكامل معها، ووجد في هيغل ما يريح فكره وحجته.

2–3– برهان غليون

يمكن اعتبار برهان غليون من بين مفكري الدولة العربية الأكثر تأثيرا على النقاش الأكاديمي في هذا الموضوع. لا يتسع المقام هنا للإحاطة بفكره حول الدولة، ولكن سنكتفي هنا بالتركيز على ما كتبه في كتاب «المحنة العربية: الدّولة ضدّ الأمة[1]»، والذي صدر في تسعينات القرن الماضي، وأعاد المركز العربي للأبحاث نشره سنة 2015 مع مقدمة يضع فيها الكاتب إشكالية الكتاب ضمن السّياق الجديد الذي تعيش فيه المجتمعات العربية، وهو سياق تحول الدّولة إلى وحش ضد المجتمع على حدّ تعبيره.

ينتمي غليون إلى تيار المفكرين العرب الذين يرون أن «زاوية الدولة تمثل مدخلا مهما وأساسيا لفهم مشكلات المجتمعات العربية» (غليون، 2015) ، وهذا ما جعل كتابه يتسم بالكثير من الحدّة والانفعالية في محاكمة النخب السياسية العربية. تضع هذه المقاربة غليون أمام تحدّ كبير حيال مفهوم الدولة الذي ينطلق منه، وحيال العناصر التي يشتق منها مفهومه للدّولة، حتى وإن كان مضمرا في كتابه. إن تشخيص المشكلات ومن ثمة تحديد حلولها، يرتبط مباشرة بمفهوم الدولة الذي ينطلق منه، ومن هذه النقطة تحديدا تنطلق مناقشتنا لغليون.

بشكل عام، يمكن أن نضع الملاحظات التالية:

لم يخص غليون مفهوم السلطة والسلطة السياسية بالمناقشة في كتابه، وهذا ما جعل تصوره للدولة معياريا هيغليا إلى حدّ كبير، يتغاضى عن كونها شكلا من أشكال انتظام السلطة، وينظر إليها على أنها جهازا يفترض أن يكون في خدمة الصّالح العام. لذلك يستخدم مفهوم **الدولة التحديثية**، وهي في نظره تلك الدولة التي وضعت لنفسها مهمة تحديث مجتمعات ما بعد الاستعمار للّحاق بالحداثة. يرى أن تناقضات هذه الدّولة نابعة من المهمة التي وضعتها لنفسها. اخفقت في إنجاز مُهمتها، وفي المقابل انتجت قاعدة بيروقراطية واسعة اصبحت تساهم تلقائيا في استمرار النظام التسلطي أي في مدّ التسلط بقاعدته الاجتماعية. تحولت الدولة التحديثية إلى عائق أمام التغيير وأمام التحديث بسبب تصنّمها.

يميز برهان غليون بين الدّولة الحديثة الناجزة (دولة القانون) والدولة التحديثية «غير الناجزة أو الفجّة التي تحركها إرادة اللحاق بالحداثة والسعي إلى استيعاب وسائلها لتأكيد نفسها ووجودها وسيادتها ضدّ قوى خارجية وداخلية لا تسيطر عليها، ويوجّهها اعتقادها أن قدرتها على انجاز مشروعها مُرتبط طردا بتحرّرها من الضغط الداخلي وابتعادها عن آليات العمل الديمقراطي واحتكارها السلطة والقرار» (غليون، 2015). ويفسر هذا في نظره تحول الدولة العربية من مُخلِّص إلى وحش، أو ما سماه هو ب «تغييب المجتمعات العربية عن الحداثة». ويقول كذلك أن هذه الدولة التحديثية هي «مصدر الاستلاب الأكبر للمجتمعات التابعة ومصدر معاناتها وتخلفها عن الديمقراطية». (غليون، 2015)

إن طرح الفكرة بهذا الشكل، يحيل إلى تصور للدولة على أنه يجب و/أو يمكن أن تكون ناجزة (دولة قانون) منذ البداية، وأن مرحلة الدولة التسلطية يمكن تجازوها وعدم المرور عليها، وإن لم تكن كذلك – وهي ليست كذلك في نظر غليون بالنسبة للحالة العربية – فستتحول إلى وحش ومصدرٍ للاستيلاب وللفشل. لا يطرح غليون فكرة دولة القانون على أنها سيرورة تاريخية من تقييد السلطة من طرف المجتمع، بل يربط فكرة دولة القانون بإرادة مُسبقة لنخب الدولة في أن تكون دولة قانون وفي مدى وعيها بضرورة أن تكون كذلك. يصبح شكل الدولة إذا خارجيا عن سيرورة تطور المجتمع، وهذا لا يمكن اثباته منطقيا، حتى وإن أمكن التعبير عنه

1 صدرت الطبعة الأولى من الكتاب سنة 1993 عن مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، لبنان). وصدرت الطبعة الرابعة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2015، وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

بصيغة أخرى من مثل أن الدولة في العالم العربي تشكلت ضد عدوان خارجي وليس كتطور للتناقضات الداخلية للمجتمع. يرى غليون «أن التطلع إلى الكرامة عند الإنسان العربي الحديث هو أقوى من أية مطالب بالهوية»(غليون، 2015) من دون تجاهل قوة جذب هذه الأخيرة خصوصا في أوقات الازمات الاجتماعية والسياسية.

إن الكرامة والحرية هي تطلعات كونية، ولكن وجودها غير كاف لتحقق دولة القانون، ولذلك وجب التساؤل عما إذا كانت دولة القانون مُشتقة من تطلع الناس إلى الكرامة؟ وهل أناس ما قبل الحداثة لم يكن يتطلعوا إلى الكرامة؟

إذا سلّمنا بكونية الكرامة والحرية وعدم ارتباطهما بالحداثة فحسب لكيلا نقع في تناقض أنثروبولوجي يحصر صفة (الكرامة والحرية) على الشعوب الحديثة، فإنه يجب أن نتساءل عن الأدوات التي يلجأ إليها الإنسان لحماية كرامته في سياق ما قبل الدولة، أو سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ الجواب بسيط: يلجأ إلى البنى العضوية، الهوية، القبيلة، الدين ... من هذا المنظور، لقد شرح عزمي بشارة جيدا كيف أن استمرار القبيلة في المنطقة العربية ليس مرادفا لتخلف ثقافي إلا إذا تم قياس التقدم بالمعيار الأوروبي، كما أن اللجوء إلى البنى العضوية ليس معيارا للتخلف بحدّ ذاته، بل هو الحالة الطبيعية في السياقات التاريخية التي تكون فيها الدولة غير مكتملة البناء بعد ، وهذا التجلي لم يكن بالإمكان ملاحظته إلا لكون الدولة الحديثة في الغرب قد قطعت هذه المسافة وبينت لبقية شعوب العالم أنه يوجد بديل للفرد في حالة ما انهارت البنى العضوية التي ينتمي إليها ويحتمي بها، ولكن هذا البديل، يحتاج إلى شروط موضوعية لإنتاجه. في أوروبا، انتهى تقسيم العمل الناتج عن تطور الرأسمالية إلى إعادة تشكيل الرابط الاجتماعي حول السوق[1]، وإعادة هيكلة كل العلاقات الاجتماعية داخل السوق على حد تعبير كارل بولاني. إلى غاية الآن، الجهاز البيروقراطي هو المهيكل الأساسي للعلاقات الاجتماعية في البلدان العربية، وخاصة الريعية منها، والجهاز الإداري هو أحد أدوات ممارسة السلطة، ومراقبة المجتمع واستزلام النخب (دريس، 2016) ، وهذا الوضع يشبه إلى حد ما بنية العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الاقطاعية.

يُحمّل برهان غليون دولة النخبة الطليعة المسؤولية، متهما إياها بالفشل في التحديث والفشل «في اختيار الصيغة الملائمة لتوطين الحداثة». وكما أشرنا إلى ذلك أعلاه، فإن تفسيرا كهذا يستند إلى نظرة هيغلية متناقضة إلى الدولة والسياسي. حاول غليون أن يهرب من الثّقافوية التي تحمل ثقافة الجماهير مسؤولية الفشل، فسقط في فخ آخر هو الإرادوية volontarisme، حيث يفسّر الفشل في الانتقال الديمقراطي بغياب الإرادة لدى النّخب رغم وجودها لدى الشعوب. قد لا يختلف التماهي مع السلطة عن التماهي مع الشعوب والخطاب الشعبوي، ووظيفة العلوم الإنسانية هي تفسير التاريخ وليس اتخاذ موقف فحسب، رغم أن اتخاذ الموقف يصبح أحيانا ضرورة تاريخية يمكن غض الطرف عنه في مثل الحالة العربية.

إن لحظة الاستقلال ونشأة الدولة هي لحظة ميلاد سلطة ذات شرعية وسيادة على المستوى الدولي (شرعية منطق الدولة) وإذا لم يمتلك المجتمع أدوات تقييدها فإنها ستبقى سلطة شمولية مُفترسة. إن أدوات تأسيس الدولة، تختلف عن أدوات تحديثها (جعلها دولة حديثة: أي دولة قانون)، وتحديث المجتمع هو انتقال إلى دولة حديثة. ينطلق تحليل غليون للمحنة العربية من تصور للدولة على أنها كيان عاقل خيب ظن المجتمع الذي وضع فيها الثقة، فتحولت إلى كيان معاد للأمة، كما لو أن المجتمعات الإنسانية حتى في أوروبا الغربية عرفت دولة القانون الديمقراطية مباشرة بعد لحظة ميلاد الدولة ولم تمر على هذه المراحل، وفي الحقيقة يعبر غليون بدوره عن خيبته في هذه الدولة، وهذا موقف سياسي وعاطفي أكثر منه تحليل سوسيولوجي. يريد غليون أن يحقق بهيغل ما حققته المجتمعات الغربية بكانط وهابرماس، وهذه المعضلة ملازمة لمعظم الفكر العربي في الدولة.

يكتب غليون في الصفحة 14 ما يلي: «حاولت أن أبين في هذا الكتاب أن سبب المحنة العربية ليس المجتمع بثقافته القديمة ومرجعياته الفكرية، بل الدولة نفسها»، ويضيف

1 أنظر إلى:

Jean Mickeal Guédon, le lien social chez Adem Smith: le marché. In. https://studylibfr.com/doc/442630/le-lien-social-chez-adam-smith---le-march%C3%A9--la

قائلا «الخروج عن الدولة من طرف التيارات الإسلامية وغير الإسلامية لم يكن خروجا عن دولة تمثل إرادة الأمة، بل ثورة ضدّ دولة انقلبت ضد الأمة. (غليون، 2015)». ثم تساءل متعجبا عن سبب إلتقاء أنظمة استبدادية متباعدة جغرافيا وثقافيا في رؤية واحدة هي التسلط (غليون، 2015)؟

هنا أيضا يظهر برهان غليون وكأنه يتجاهل أنثروبولوجيا السلطة السياسية ونزعتها التسلطية مباشرة بعد انتظامها على شكل دولة معترف بها خارجيا، أي قبل أن يمتلك المجتمع أدوات تقييدها. سؤال غليون حول سبب تشابه أنظمة في التسلط رغم تباعدها الجغرافي واختلافها الثقافي هو سؤال يجهل جوهر الدولة ومنبعها: السّلطة. أول ما تنتظم سلطة ما على شكل دولة تكون مطلقة واستبدادية، إذا امتلك المجتمع أدوات تقييدها، فإن درجة تسلطها تخف، وإذا لم يمتلك فإنها ستبق كذلك. تساؤل غليون هو نتيجة منطقية لتصوره الهيغلي للدولة ككيان أخلاقي عاقل، تشوه في المنطقة العربية وأصبح ضدّ الأمة بسبب الإرادة السيئة للنخب السياسية الحاكمة، ولهذا تمرّدت عليها الحركات الإسلامية وغير الإسلامية. لم يسبق أن عرف التاريخ الحديث، أي منذ العهد الوستفالي، دولة ولدت ديمقراطية، ولذلك لا يمكن أن نطلب من الدول العربية الناشئة على إثر حركات تحرر وطنية أن تكون ديمقراطية منذ ولادتها وإلا اتهمنا نخبها أو ثقافة شعوبها أو دينها أو عرقها بأنها غير ديمقراطية بالفطرة. ليس لأن الدول العربية نشأت في سياق تاريخي نضجت فيه الدول الديمقراطية في الغرب فإنه يجوز لنا أن نطالبها بأن تكون ديمقراطية منذ البداية. تفكير كهذا، يعتقد أن الدولة منبثقة من عقد اجتماعي يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وليس عن عملية تمركز وهيمنة واحتكار للسلطة، وغالبا ما ينتهي تصور كهذا إلى إدانة النخب الحاكمة أو الشعوب المحكومة. السّلطة منطقها واحد، وأنثروبولوجيتها واحدة، بغض النظر عن السياق الذي تولد وتنشأ فيه. إنها تولد مطلقة، مُستبدة حتى ولو ولدت في فرنسا أو إنجلترا القرن الواحد والعشرين، ولا تأبه أبدا لما يدور حولها، أو يقال عنها... بل إنها تنزع بشكل فطري وغريزي نحو الإلتفاف على كل ما يعيقها ويقيدها. ولذلك، فإن أول ما ستفكر فيه السلطة لحظة ميلاد الدولة العربية الحديثة، هو كيف تلتفّ على المؤسسات التي اقتنتها باقتناء الدولة؟ وكيف تُفرغها من مضمونها السياسي والقانوني دون إلغائها كليا؟ سؤال الديمقراطية إذا، هو كيف حدثت في تجارب أخرى سابقة لها؟ أما اتخاذ غيابها كموضوع لبحث فهذا غير ممكن على الأقل في العلوم الاجتماعية لأن هذه الأخيرة مصممة لدراسة (فهم وتفسير مواضيع موجودة وواقعية)، أما تفسير غياب ظاهرة ما فهذا موضوع سلبي بالنسبة لهذه العلوم، والاشتغال عليه يخرجها من دائرة النقاش الابستمولوجي. ويدخلها في دائرة إدانة أشخاص معينين لأنهم لم يكونوا ديمقراطيين منذ الوهلة الأولى.

على مستوى المنهج، يؤكد غليون على أن المقاربة التاريخية هي الأكثر ملائمة لفهم الدولة، وأسباب المحنة العربية، وأنه يجب البحث في التاريخ البعيد. ومع ذلك استخدم مفهوم الدولة التحديثية لوصف مظاهر الفشل السياسي وتحديد المسؤول عنه، بدل أن يستخدمه لفهم لماذا تم اختيار هدا النموذج في مناطق معينة في العالم؟ وما هي الأيديولوجية التي تقف وراءه، ولماذا فشل تحديدا بعيدا عن كل أشكال سيكلجة السياسي؟ وماهي التناقضات التي بني عليها وجعلته يفشل؟ إن المقاربة التاريخية، وتحديدا مقاربة السوسيولوجيا التاريخية التي يقترحها غليون ويدعوا إلى تبنيها، تتعارض تماما مع سَيكلجة السياسي، وهي مقاربة لا تقود إلى البحث عن تحديد المتهمين بالفشل، بل تسعى إلى فهم لماذا تتخذ الظواهر السياسية هذا الشكل أو ذلك في سياقا تاريخي ما؟ أي لماذا ظهرت الدولة التحديثية في العالم العربي؟ ماهي تناقضاتها التي تقوم عليها؟ وماهي الأفق التاريخية التي تقود إليها؟

إن الغرض من هذه المراجعة النقدية لهذه الأعمال ليس بالطبع التقليل من أهميتها، بل استخراج خصائص التفكير في الدولة في العالم العربي، لنستطيع بناء العناصر الأساسية التي تسمح بتجاوز الفراغات والتناقضات المنهجية، النظرية والفكرية التي يعاني منها.

3–عناصر تحليلية لفهم الدولة في المنطقة العربية

من خلال النقد السابق لبعض الأعمال العربية، يمكن أن نضع المسلمات التالية كمنطلقات لهذا العنصر:

الدّولة هي أحد الأشكال التي تتمظهر بها السلطة في سياق تاريخي ما، والدولة الحديثة (الدولة- الأمة: دولة القانون) هي الشكل الذي أخذته السلطة في أوروبا الغربية منذ القرن السادس عشر (Addi, 1991)، ولكن بعد المرور على مراحل

متعددة أهمها: الدولة التسلطية، ثم الدولة التمثيلية.

إن بقيّة الأشكال والأبنية الاجتماعية الأخرى التي كان يتمظهر فيها وبها السياسي والسلطة، قد جرى تحييدها تدريجيا، فتمت علمنة الدّين، وتمت مصادرة السياسي من الاقتصادي والاجتماعي ومن البنى العضوية كالقبيلة والعشيرة. هذه العملية جرت في فترة زمنية طويلة نسبيا، يمكن أن نضعها كلها تحت مسمى صيرورة العلمنة والتمايز الاجتماعي، التي تمت فيها انتزاع السلطة من الدّين، العشيرة، القبيلة ... ولكن حين جرى وضع هذه السّلطة في مؤسسات معلمنة(محايدة)، فإنها احتاجت إلى شرعية جديدة تُعوّض الشرعية الدينية، وشرعية البنى الوشائجية التي كانت تحوز عليها قبل نقلها ومصادرتها. أي أنه بمجرد أن تجاوزت سلطة الدولة إطار البنى العضوية، وصادرت القداسة من الدين، حتى انهارت شرعيتها التقليدية، لتخلفها شرعية جديدة، لا دينية، لا قبلية، لا عشائرية ... إنها شرعية التمثيل السياسي التي تحولت إلى أساس استمرار الدولة الأمة.

إن نموذج الدولة الأمة، الذي ظهر أيضا في أوروبا بعد معاهدة أوستفاليا (1648)، هو النموذج المهيمن اليوم على كافة أرجاء المعمورة، بحيث أن كل جماعة سياسية لا تنتظم وفق هذا النموذج، فإنها ستكون معرضة للاحتلال من طرف جماعة سياسية أخرى أقوى منها اقتصاديا وعسكريا، وهذا ما يضع النموذج الغربي (الناجز حاليا والأكثر جهوزية) مرجعية معيارية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لكل تفكير في الدولة. وهذا في نظرنا ما يدفع بنظرية الدّولة لأن تتمحور حول التساؤلات التالية: ما الذي جعل هذا النموذج يظهر أول مرة في أوروبا الغربية وليس في أي مكان آخر؟ ولماذا نموذج الدولة- الأمة هو النموذج الوحيد والمهيمن الذي ينتظم من خلاله العالم الحديث؟ ما هي عواقب فرض هدا النموذج على مجتمعات خارج أوروبا الغربية لا تمتلك نفس الخصائص والظروف التاريخية التي جعلت منها دولة أمة ودولة قانون؟ أي لماذا الدولة في العالم العربي ليس لها نفس المحتوى السياسي والقانوني مع الدولة في أوروبا الغربية رغم أنها انتظمت سياسيا على شكل دولة -أمة؟

الديمقراطية هي نمط توزيع السلطة داخل الدولة -الأمة، وهي تسوية تاريخية بين رأس المال والعمل. إنها علاقة سياسية داخل المجتمع الرأسمالي، ولا علاقة لها بالعرق أو الثقافة أو الديانة السائدة في أوروبا. المجتمع الاقتصادي (البورجوازية+ الحركات العمالية) هو المجتمع المدني الذي جرت به عملية تقييد السلطة السياسية بعد اكتمال تمركزها وسيادتها واحتكارها للعنف ولكل الوظائف السياسية. المبدأ الأساسي لقيام المجتمع الاقتصادي هو وجود اقتصاد رأسمالي صناعي. انطلاقا من هذه المسلمات، تفترض هذه الدراسة أن التفكير في الدولة في العالم العربي يمكن بناءه حول ثلاثة عناصر أساسية:

ديناميكية السلطة.

ديناميكية العلمنة واستقلالية الحقل السياسي.

ديناميكية المجتمع المدني.

3-1-ديناميكية السلطة

يتوافق مفهوم السلطة مع المخطط النظري التاريخي الذي رسمه نوربرت إلياس حول تشكل الدولة الحديثة في أوروبا الغربية، حيث يبين أن الدولة لم تكن ناتجة عن هندسة مُسبقة ولا خيارا واعيا مثلما تدعيه نظريات العقد الاجتماعي. بل انبثقت من ديناميكية السلطة ذاتها حين تلاقت مجموعة من الظروف الطبيعية السوسيولوجية في مكان وزمان واحد. ظهر الشكل الحديث للدولة، الذي انتظمت وفقه السلطة السياسية في أوروبا الغربية لأسباب تاريخية، اجتماعية واقتصادية وجغرافية خاصة بأوروبا الغربية، وهو ما جعل نوربرت إلياس يستخدم عبارة (سوسيو نشأة الدولة -socio genèse de l›Etat N. Elias,1975) ، أي العوامل السوسيولوجية التي أدت إلى نشأة الدولة.

في العمل الكبير الذي ألفه في ثلاثينات القرن الماضي، باستخدام منهج السوسيولوجيا التاريخية، يقول إلياس أن الدولة ظهرت من آليتين رئيسيتين: آلية الاحتكار، وآلية الاقصاء.

تقوم الأولى على نشوء مركز سياسي يستطيع احتكار السّلطة واحتكار استخدام العنف، وتقوم الثانية على إقصاء بقية الإمارات الصغيرة من مجال السلطة واخضاعها. وهاته الآليتان تنتجان ما سماه هو الديناميكية التنافسية.

كانت ملكية الأرض مصدر القوة والثروة الوحيد قبل نشوء الصناعة (مصدر الريوع العقارية)، وكانت القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة للدفاع عن هذه الملكية وتوسيعها أيضا. مع تزايد عدد السكان، مقابل تقلص حجم الأراضي غير

المملوكة، أو غير المستغلة، اشتعل التنافس بين الأمراء المحليين على الأراضي، انتهى إلى قضاء الإمارات القوية على بقية الإمارات الصغيرة، وبالتالي تشكل مراكز سياسية تتوسع تدريجيا، استطاعت أن تحتكر في قطاعها السّلطة. وهذا ما سماه نوربرت إلياس بأليات الاحتكار والاقصاء: «ميكانزيم الهيمنة سيؤدي إلى نشوء ميكانزيم الإقصاء والإلغاء، بحيث بتعاظم الانتصارات يتم القضاء على الإمارات الصغيرة واحدة تلو الأخرى إلى أن يبقى هنالك إمارتين أو ثلاث (N. Elias, 1975). ويضيف أيضا «سيرورة توحيد الإمارات اشتغلت بشكل أدى إلى هيمنة إمارة إقطاعية على البقية، وفرضت هيمنتها على الأملاك التي ضمتها إليها». (N. Elias, 1975).

بعد تشكل الإمارات الكبيرة، تبدأ الآلية أخرى في الاشتغال (الاحتكار)، وتشمل احتكار جمع الضرائب سنّ القوانين، وفرض احترامها، وهكذا إلى أن ارتسمت الخطوط العريضة للحدود السياسية بين المماليك والإمارات، وما فتأت تتغير وتتحول حسب ميزان القوى. وحين بدأ المجتمع يستبدل تدريجيا المقايضة بالتبادل النقدي، بدأت ترتسم الخطوط العريضة لسيرورة نشأة الدولة (N.Elias, 1975).

إن منطق السلطة كان يدفع دائما نحو الهيمنة والسيطرة والاحتكار، وانتهت سلطات أميرية صغيرة لتصبح مملكة وإمارة ذات وزن سياسي كبير. هكذا هي السلطة السياسية، إذا لم تجد ما يكبح جماحها، فإنها تفترس كل ما يقف في طريقها، وطريقها نحو الهيمنة هو الذي أدى إلى انتظامها على شكل دولة (تسلطية).

ومع ذلك، لم تكن مرحلة الدولة التسلطية في أوروبا وقتا مهدورا واستنزافا للطاقات، رغم الحروب الدائمة التي اشتعلت بسببها. خلال مراحل تشكلها وسيادتها، تحققت عدة إنجازات ساهمت في تجاوز منطق السلطة المطلق ذاته. إن سعيها للهيمنة كان سببا في فرضها للتجانس العرقي الذي أدى إلى ميلاد الدولة – الأمة بشكلها الحالي، كما أدى أيضا إلى مُصادرة القداسة من الدين، ومصادرة السياسي من البنى الوشائجية. كانت الدولة التسلطية تلتهم كل شيء في سبيل بقاءها وإرساء هيمنتها، وكانت تلتهم السلطة تلو الأخرى لتضعها بين أيديها. لكن حينما تتجاوز السلطة الأطر الاجتماعية والثقافية التي تستمد منها شرعيتها، فإنها تحتاج إلى شرعية جديدة وإلا ستواجه تمردات ونزعات انفصالية. داخل الجماعة الاجتماعية الأولية، يمكن أن تكون الشرعيات التقليدية (الدينية، القبلية) مفيدة وفعالة، ولكن بمجرد أن تتجاوز حدود السلطة هذه الجماعة، فإن هذه الشرعية، المؤسسة أصلا على شيء من رابطة الدم وشيء من الشرعية الدينية، تبدأ جماعات أخرى تطالب إما بتغيير شرعية السلطة، أو برفض الخضوع لها. تحمل ديناميكية السلطة في داخلها بذور تجاوزها، فكلما توسعت جغرافيا للحصول على مزيد من الأراضي ومزيد من الموارد الطبيعية، بقدر ما ضعُفت الشرعية التي ترتكز عليها، وهي بذلك تقع بين خيارين: فإما تغير شرعيتها، وإما تتراجع وتخضع للحركات الانفصالية المقاومة لها. الأنوار هي هذه الحركة الفكرية التي كانت تبحث عن شرعية سياسية جديدة لسلطة فاضت عن حدودها التقليدية، وعن رابط اجتماعي جديد يحلّ مكان الروابط الوشائجية التي أصبحت من الماضي في مجتمع – دولة يصبح أكثر فأكثر صناعيا وحضريا. إن الديناميكية الداخلية للدولة التسلطية هي التي أفرزت عناصر تجاوزها، ولكن هذا لم يكن ممكنا إلا لكون الأسس المادية التي تعيد إنتاج نفسها عليها آخذة في الانهيار لتحل محلّها أسس جديدة بدأت تكتسح أوروبا الغربية من إنجلترا وفرنسا في فترة مبكرة جدّا على حد قول بارنغتون مور: الرأسمالية التجارية والصناعية.

ولكن السؤال الذي يواجه مفكر الدّولة في المنطقة العربية هو لماذا التنافس والصراع القبلي في المنطقة العربية لم ينته إلى نشوء مراكز سياسية تحتكر السلطة وتقصي بقية المنافسين، بل ينتهي دائما إلى حلقة مفرغة تقوم فيه دويلة على أنقاض دويلة أخرى؟ ثم لماذا يبدو أنه بالرغم من تشكل الدولة العربية إلا أن أفق تجاوز مرحلة التسلط يبدو بعيدا أو ربما مستحيلا بالنسبة للمتشائمين؟

لا نجد الإجابة عن هذا السؤال عند نوربرت إلياس بشكل مباشر، لأن هذا لم يكن موضوعه، لكن تفسيره لخصوصية الحالة الغربية يذكرنا بالنظرية الخلدونية في تفسير نشوء وسقوط الدويلات في المنطقة العربية.

إن تزايد عدد السكان وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة أدى إلى تحول هذه الأخيرة إلى سلعة نادرة، وموضوع تملك، يدرّ على صاحبه ريوعا عقارية كبيرة تزيد من سلطته ونفوذه، ولهذا كان رهان الحروب الأميرية هو الاستيلاء على الأراضي

الصالحة للزراعة وضمها إلى أملاك العائلة الأميرية (الدير الأميرية بتعبير نوربرت إلياس)، وهكذا إلى أن بقي هنالك عدد قليل من الإمارات تحولت لاحقا إلى مماليك ثم دول- أمم.

ولكن في الحالة العربية، حيث الأراضي متوفرة بكثرة مقارنة بعدد السكان، لم يكن للأرض في تلك الفترة قيمة اقتصادية، خاصة وأن معظمها كان غير صالح للزراعة، باستثناء المناطق الساحلية وضفاف الأنهار. كان رهان الحروب في المنطقة العربية الاستيلاء على المياه والطرق التجارية. لم يكن للأرض القاحلة أية قيمة اقتصادية في ظل شُح المياه. وخضعت هذه الصراعات إلى منطق العصبية كمحرك للقبيلة والجماعة الاجتماعية. لم تكن المملكة الناشئة تضم إليها أملاك المملكة المنهزمة، ولم تكن أصلا تسعى إلى التوسع. فالتوسع أصلا يحتاج إلى قوة عسكرية لم تكن متاحة لقبيلة واحدة في تلك الفترة. غالبا ما كانت الدويلة الناشئة تقضي على مدينة الدويلة المنهزمة، لتأسس مقرا لها في منطقة أخرى. بقدر ما أخّر هذا المعطى الجغرافي المناخي ظهور الملكية الفردية الخاصة والنشاط الصناعي، بقدر ما أخّر أيضا نشوء مراكز سياسية واسعة تستطيع فرض سيطرتها وتحتكر السّلطة. كما أنه حتى بعد أن ترسي المملكة جذورها، تجد نفسها تفتقر إلى الموارد الكافية للتوسع. لم تكن الأرض تدرّ ريوعا كبيرة، ولا تدر فائضا في الإنتاج يسمح بتعظيم قوة القبيلة وبتراكم الثروة. كانت الدويلة تستمد قوتها من الروح العصبية، وبمجرد أن تضعف، تنهار هذه الدويلة، لتأخذ مكانها قبيلة محاذية لها كانت تحضر نفسها لتحطيمها. إن عدم تحول الأرض إلى سلعة نادرة، حال دون أن تنتظم حولها العلاقات الاجتماعية الفردية، ولم تكن رهانا للتملك الاقتصادي الفردي، كما أنها لم تكن موضوعا للتنافس والصراع السياسي بشكل يسمح بظهور مركز سياسي يستطيع أن يتحول إلى دولة. أدى هذا الوضع إلى استمرار البنى القبلية، حيث تتوحد الجماعة الاجتماعية للدفاع عن القبيلة، وتتملك جماعيا بعض الأراضي الرعوية. إن استمرار النظام القبلي إلى غاية وصول الاستعمار في المنطقة العربية، يعود أساسا إلى هذا الواقع الجغرافي والمناخي وليس إلى أسباب ثقافية أو عرقية. يقول عزمي بشارة في الفصل الذي خصصه للقبيلة والدولة في كتابه المسألة العربية: «لم يعرف العرب في الجزيرة العربية الدولة، ليس بسبب الطبع والطبيعة الإنسانية، بل بسبب الطبيعة الجغرافية والمناخية والنظام الاجتماعي والسياسي الذي قام عليها ألا هو العشيرة أو القبيلة »(بشارة، 2014). نفس التفسير تقريبا نجده عند لهواري عندي حينما يقوم بمقارنة بين هوبز وابن خلدون (Addi, 1991).

كان على المنطقة العربية أن تنظر دخول الاستعمار الأوروبي لتدرك شعوبها أنه يجب عليها أن تنتظم على شكل دولة -أُمّة لكي تنخرط في النظام العالمي الذي تأخرت عنه كثيرا. وهكذا تم تركيب الجهاز البيروقراطي للدولة الحديثة (الموروث عن الاستعمار بشكل مباشر أو الذي تم اقتناءه بشكل غير مباشر) على بنية تقليدية (قبلية وعشائرية). الدولة الحديثة إذا، لم تكن تجسيدا لمفهوم فلسفي سابق لها، بل كانت تطورا طبيعيا لديناميكية داخلية أفضت إلى استقلالية السياسي وتمركزه تدريجيا في مؤسسات وقوانين. أما في الحالة العربية، فهي مستوردة على حدّ تعبير برتراند بادي في كتابه الشهير الذي يحمل نفس العنوان(برتراند بادي، تر: لطيف، 2017)، أو لنقل تم اقتنائها للانخراط والاندماج في المجتمع الدولي، وتحديث المجتمعات العربية واللحاق بالحداثة، ولكن سرعان ما ابتلعها منطق السلطة وحولها إلى جهاز بيروقراطي لممارسة السلطة والاخضاع مُستندا إلى العنف العاري وإلى شرعيات ما قبل الدولة(شرعية دينية، شرعية ثورية، شرعية قومية...).تم إلباس الدولة الحديثة على بُنى تقليدية ولهذا سرعان ما تم اخضاع الدولة لمنطق السلطة، واستعملت في ذلك جميع الموارد المتاحة التي لم تستطع بعد مصادرتها واحتكارها.

ولكن لماذا لم تتجاوز الدولة العربية مرحلة التسلط على الأقل إلى غاية الآن؟

التفسير الذي نقدمه هنا يكمن في حدود الريع العقاري في أوروبا، الذي كان يمثل الأساس المادي للدولة التسلطية. إن انهيار النظام الاقطاعي، سمح ببروز النظام الرأسمالي التجاري الصناعي وتشكل السوق. حلّت السوق محل الروابط الوشائجية في الحقل الاجتماعي، وحلّت محل السلطة في الحقل الاقتصادي. لقد أدت إلى نشأة خصم المجتمع السياسي: المجتمع المدني، أو الحيز العام البورجوازي.

3-2-المجتمع المدني وغريمه: الدولة الريعية

إذا كانت حركة الأنوار قد حطمت الأسس الفكرية والأخلاقية للتسلط، ونزعت عنها الشرعية، فإن الرأسمالية التجارية في

فترة أولى، ثم الصناعية في فترة ثانية قد نزعت عن السلطة السياسية قدرتها على احتكار الثروة، وجعلتها المكان الأخير الذي يُفكَّر فيه من يريد جمع الثروة بسبب اخضاعها تدريجيا للمساءلة والمحاسبة. التاجر الرأسمالي هو سلف المجتمع المدني على حد تعبير لهواري عدي (Addi, 2013)، والمجتمع البورجوازي هو المجتمع المدني الذي استطاع خلق سوق مستقلة عن السلطة، يتم فيها إنتاج فائض القيمة باستغلال قوة العمل. أدى الواقع الذي خلقته البورجوازية في النهاية إلى تحرير المجتمع من هيمنة السّلطة السياسية الاقطاعية.

لكن لماذا لم تنحرف الدولة البورجوازية نحو التّسلط بما أن التسلط هو الحالة الفطرية في البشر؟ هنا التساؤل الأهم في نظرنا، والذي لم يتم مناقشته بشكل كاف في الحالة العربية. إن السّلطة في حالة ما قبل الدولة، أو في حالة الدولة التسلطية تختلف تماما عن السلطة في الدولة الحديثة. تكمن جاذبية السّلطة في الحالة الأولى في كونها مُتحرّرة من كل القيود بما في ذلك القيود الأخلاقية، ولذلك تتحول إلى وسيلة وحيدة – أو ربما وسيلة أساسية – لجمع الثروة خاصة في سياق اقتصادي يعتمد على تملك الريع (الأراضي والعقارات) أو نهب المال العام في حالة الريوع النفطية والمنجمية والمساعدات الأجنبية. لكن، المستجد في الدولة البورجوازية، هو أن السلطة لم تعد مكان جمع الثروة، وليس من الضروري تملكها لكي يتحول الفرد إلى غني. فمع صعود السوق الرأسمالية بدأ سحر السلطة يخفت. لقد تم نزع القداسة عنها بتحييد الدّين سياسيا وتحييد الدولة دينيا، ولم يعد الملوك يحكمون باسم الله، بل تم تدريجيا وضع قيود على هذه السلطة لكيلا تتدخل في اشتغال السوق.

أما بخصوص علاقة البورجوازية بالطبقة العمالية، فهي مرتبطة بها هيكليا. في سياق تطور رأس المال، وصل إلى مرحلة أصبحت فيها اليد العاملة نادرة، في حين يرتبط تراكم راس المال باليد العاملة، وهذا ما جعل التسوية الديمقراطية تنتج بين الطرفين، مقابل استمرار البورجوازية في شراء قوة العمل في المصنع. أي أنه تمت زحزحة علاقات الاستغلال من الحقل السياسي (الاقطاعية) نحو المصنع مقابل المساواة السياسية أمام القانون وتعميم حق الانتخاب والتمثيل تدريجيا. اكتسحت الحركات النقابية والعمالية الحقل السياسي لتصيغ القوانين التي تحد من الطابع الاستغلالي للبورجوازية، في حين أن هذه الأخيرة بقيت مهتمة بالسوق وحماية قوانينه. دولة الرفاه الاجتماعي هي نتاج هذه التسوية بين القوتين الأساسيتين في المجتمعات الصناعية.

إن نمط التراكم الرأسمالي، حينما يكون محصورا داخل الحدود الوطنية، ينتهي إلى إنتاج القوى المضادة له التي تمنعه من الانحراف نحو التسلط. أعطت ندرة اليد العاملة للحركات العمالية ما يسميه هارتموت إيلزنهانس القدرة التفاوضية (Elsenhans, 2018). ليس فقط داخل الحقل الاقتصادي، ولكن أيضا داخل الحقل السياسي والاجتماعي. التسوية الديمقراطية هي تسوية تمت على أرضية المسألة الاجتماعية، وهي تسوية لصراعات وخلافات ذات صبغة اقتصادية اجتماعية محايدة، عكس الصراعات والخلافات الأيديلوجية والدينية واللغوية والعرقية التي لا يمكن اخضاعها لحل ديمقراطي. استطاع الرأسمال، والسوق الذي أصبح يهيكل العلاقات الاجتماعية كلها (بولاني، 2009)، استطاعا أن ينتجا تسوية ديمقراطية سمحت لهما بتجاوز تناقضاتهما دون المساس بمسار العمل وتناقضات الدولة التسلطية دون تهديد وحدتها.

في الدولة العربية، لا يزال الحقل الاقتصادي (المجتمع المدني) تابعا أو خاضعا للسلطة السياسية بسبب ضعف الإنتاج الصناعي، وهيمنة الريع على الموارد الاقتصادية. الدولة هي المشغل الرئيسي لليد العاملة، والقطاع الخاص حتى حين تم السماح له بالنشاط، اقتصر على القطاعات الخدماتية والتجارية التي تحتاج إلى علاقات قوية بأجهزة الدولة. انتهت كل السياسات الاقتصاديات لدولة ما بعد الاستقلال، إلى النتيجة نفسها تقريبا: سقوط الاقتصاد المخطط بين أيدي بورجوازية الدولة (جيلاي اليابس، 2006)، أو بورجوازية الأحباب والأصدقاء (إيريك جوب، 2007)، أو إلى ظهور طبقة الدولة (هارتموت إيلزنهانس). إن شروط انبثاق المجتمع المدني لا تزال غير مُجتمعة، ولهذا، حتى في البلدان العربية التي عرفت تعددية سياسية، لا يزال الحقل السياسي مُهيكلا حول نفس الخلافات والصراعات الأيديولوجية والدينية التي لا تجد حلا لها في الديمقراطية الانتخابية، وهذا ما يجعل السلطة غاية في حد ذاتها.

من وجهة النظر هذه، القوة الاجتماعية التي تستطيع نزع الطابع الافتراسي عن السّلطة السياسية لا تزال ضعيفة،

وهذا ما أسقط النقاش الديمقراطي في أرضية غير الأرضية التي نشأ ليشتغل فيها. تسمح لنا هذه المقاربة بموضعة النقاش الديمقراطي في السياق الاقتصادي والاجتماعي، بدل السياق الثقافي والديني والعرقي الذي يرى أن المجتمعات العربية مستبدة بطبعها. كما أن هذا الزاوية من التحليل، لا تفسر غياب الديمقراطية إلا بالشكل الأصلي الذي ظهرت فيه، بل تفسر لماذا الدولة العربية لا تزال في مرحلة الدولة التسلطية رغم وجود العدة النظرية الديمقراطية جاهزة تنتظر التطبيق حسب منظري الوصفات الجاهزة.

3–3–صيرورة العلمنة والتمايز الاجتماعي

غالبا ما يتم تفسير استمرار بعض الأشكال التقليدية لانتظام السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية، مثل القبلية والطائفية، وحضور الدين في السياسة، كتجليات عن عدم توافق الثقافة العربية مع الحداثة، أو كأنها معوقات جوهرية لا تاريخية لبناء الدولة في هذه المنطقة. تنطلق مثل هذه التفسيرات من تصور لا تاريخي للدولة، ينظر إليها أنها «ومنذ لحظة ظهورها، كانت تنظيما سياسيا واجتماعيا في خدمة المصلحة العامة» يفرض الوعي به تلقائيا لحظة ميلاده، أو على الأقل لحظة المعرفة به والتعرف عليه، وبالتالي الابتعاد جانبا، للسماح له بالتطور. هذا التصور للدولة، وللتفسير المنبثق منه لاستمرار حضور أشكال تقليدية للاجتماعي والسياسي، مُنبثق من معارف أكاديمية تشكلت حول الدولة الحديثة، وتحديدا حول الشكل المتأخر جدّا الذي بلغته هذه الدولة. دون التذكير بتاريخها.

إذا كانت الدولة الغربية قد تطورت في سياقات مريحة، دون ضغط خارجي من خلال المراحل الثلاث التي تحدث عنها نوربرت إلياس: الهيمنة، الاحتكار، الإقصاء، أي كعملية تتم داخل الجماعة الوطنية، فإن المجتمعات العربية، لم يترك لها الاستعمار الوقت ولا الفرصة لكي تتطور أشكالها الداخلية إلى شكل أصلي محلي للتنظيم السياسي، وأجبرها على الانتظام وفقا لنموذج الدولة الأمة إذا ما أرادت الانخراط في المنظومة الدولية ويعترف لكل جماعة اجتماعية بالسيادة على إقليم جغرافي خاص بها. أوقف الاستعمار الصراعات الداخلية مؤقتا، ووحد الجماعة الاجتماعية رغم خلافاتها وتناقضاتها الداخلية، لتبني(تقتني) بقوة السلاح، أو بشكل من الأشكال السلمية للنضال من أجل التحرر، جِهاز دولة لكي تَحتمي بشرعيَته دوليا. لقد تم اقتناء الدولة وتم تركيبها على البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية التي كانت قائمة، وهذا ما سوف يجعل المسار في المنطقة العربية معاكسا للذي أخذته الدولة في الغرب، أوفي أماكن أخرى من العالم. كان على الدولة العربية بعد الاستقلال، أن تعود إلى الوراء لتستكمل إنجاز مهمتها، وهو القضاء على كافة الأشكال الأخرى من السياسي التي تنافسها وتهددها. أمام تداخل العوامل الخارجية، والصراع على المنطقة، ستنجح العملية في بعض الأماكن، حيث يوجد تجانس نسبي بين الدولة والأمة، وسوف يعرف صعوبات، حيث الدولة الوطنية تضمّ عدة أمم (قبائل، طوائف، أعراق، اثنيات ...)، وربما ستعرف انتكاسات في بعض الحالات التي تقوم فيه قوى خارجية بدعم بُنى تقليدية داخلية للمطالبة بالانفصال بما أن الأنظمة لم تتجاوز بعد مرحلة الدولة الشمولية التي تقوم على استخدام العنف لبناء المركز السياسي.

إذا كانت هذه البنى التقليدية لا تزال تظهر مقاومة شرسة للسلطة المركزية، فهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تآكل الشرعية القومية الوطنية التي تشكلت عليها هذه السلطة المركزية. الأيديولوجية القومية، تصلح فقط لتجنيد الجماعة الاجتماعية ضدّ عدو خارجي، ولكن بمجرد أن يزول هذا الخطر تصبح غير فعالة في شرعنة احتكار ممارسة جماعة ما للسلطة على الجماعات الأخرى. بتعبير آخر نقول إن الأنظمة القومية التي أسست الدولة، ستفقد مع مرور الوقت شرعيتها القومية الوطنية، وستتحول إلى أنظمة تسلطية بسبب عدم امتلاك الجماعات الوطنية لأدوات تقييدها، ولهذا يتم اللجوء إلى ما هو موجود من أشكال للسياسي والاجتماعي، سواء للنفوذ إلى مركز السلطة، او للاحتماء به. من وجهة النّظر هذه، يعتبر استمرار القبلية والطائفية والاسلاموية في المنطقة العربية تعبير عن عدم اكتمال صيرورة بناء الدّولة، والعنف المتولد عنه أحيانا، سببه هو إصرار الدولة على استكمال هيمنتها على كافة الحقل الاجتماعي ومصادرة السياسي منها باستخدام القوة. جرت هذه العملية في الحداثة دون أعين وسائل الإعلام العالمية، وجرت بالعنف والقوة والقمع، ولكن، تأخر العملية في المنطقة العربية إلى يومنا هذا، جعلها تتجلى وكأنها عملية غير مقبولة أخلاقيا وقانونيا صحيح أنها ليست

مقبولة قانونيا وأخلاقيا، ولهذا غالبا ما تطرح الديمقراطية كوسيلة لحل هذه المشكلة في المنطقة العربية بدل القمع والعنف، في حين أن الديمقراطية مُصممة أصلا لحل تناقضات ذات طبيعة محايدة (اقتصادية اجتماعية في المجتمع المدني). تراوح الديمقراطية مكانها، لكونها يراد منها أن تحل صراعات ذات طبيعة دينية، طائفية، قبلية، إثنية، لغوية، في حين أن هذا النوع من الصراعات لا يمكن حلّه بالانتخاب، لأن ما من أحد مستعد لأن يفاوض على دينه، أو طائفته أو قبيلته. ولأن التسوية الديمقراطية لا تطرح لأجل هذا الغرض، فإن الجماعات الاجتماعية نفسها تستخدم هذه العناصر التقليدية (الدين، الطائفة، القبيلة) للفوز في الانتخابات (التي بدأ يتم اعتمادها تدريجيا حتى في المملكة العربية السعودية) خوفا من الزوال في حال فوز الآخر. تقسم الانتخابات الحقل السياسي إلى هم ونحن، والهوية هي أساس التمييز بين الإثنين، والأغلبية والأقلية مرتبطة بالحجم الديمغرافي لكل طائفة أو قبيلة، وهي غير قابلة للتغير حسب الظروف إلا باستخدام التطهير العرقي. ولهذا السبب، كثيرا ما نشهد أعمال عنف عقب إعلان نتائج الانتخابات، أو أن هذه النتائج تتجلى كتكريس للعروشية والقبلية والطائفية والاثنية. تبقى الدولة العربية متأرجحة بين منطقين يشدانها في اتجاهين متعاكسين: فمن جهة، لا تريد التفريط في الوحدة الوطنية لأنها تستمد شرعيتها السياسية وتبرر ممارساتها التسلطية بكونها تجسيدا للوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى، منطق السلطة، واستقلاليتها عن المجتمع بسبب امتلاكها للموارد الريعية، يجعلها معيقا لتشكل المجتمع المدني، من خلال الممارسات الريعية في الحقل الاقتصادي، والممارسات الزبونية في الحقل السياسي، حيث يجري استقطاب النخب القبلية والطائفية لإبطال مفعول الانتخابات في إنتاج بديل في السلطة.

خاتمة

يمكن أن نضع الاستنتاجات التالية:

-الدّولة الحديثة هي ظاهرة تاريخية معقدة ومركبة، خضعت في تطورها لمجموعة من العوامل السوسيولوجية، والاقتصادية والثقافية والسياسية، ولهذا فإن دراستها لا يمكن أن يحتكرها فرع معرفي واحد، مهما كان درجة نضج بنيته النظرية والمنهجية.

-إن هذا التعقيد يزداد حدّة حين يتعلق الأمر بالتفكير في الدولة العربية. حيث الشكل المورفولوجي يتوافق مع الأشكال الموجودة في مناطق أخرى من العالم، ولكن مضمونها السياسي والقانوني لا يزال متأخرا كثيرا مقارنة بالشكل وبما حدث ويحدث حولها. كما أن المسار التاريخي الذي تمخّضت عنه يختلف جذريا عن مسارها في أوروبا الغربية على الأقل. ومع ذلك، وباستثناء الدّراسات التاريخية الوصفية، فإن ظاهرة الدولة في العالم العربي تمت مُقاربتها ومحاكمتها بنفس الأدوات تقريبا التي تقارب بها دول عريقة تاريخيا وديمقراطيا. لأسباب سياسية وتاريخية، هيمنت العلوم السياسية على التفكير في الدولة في العالم العربي، في وقت لم تكن هذه الدّولة قد بلغت بعد مرحلة يتوافق مضمونها القانوني وبناءها المؤسساتي، واستقلالية حقلها السياسي، مع موضوع هذه الفرع المعرفي الذي ظهر في فترة متأخرة جدّا من الحداثة. العلوم الاجتماعية لا تزال ضعيفة، وبعض الفروع المعرفية، مثل الأنثروبولوجيا، الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي ...تعاني من إهمال واقصاء أحيانا متعمد، وأحيانا تواجه معوقات سياسية وثقافية ودينية.

-والنتيجة هي أنه فُكِر في الدولة كجهاز بيروقراطي عقلاني في خدمة المصلحة العامة، دون أي اعتبار للانعكاسات السياسية والعملية لذلك، ولا لتاريخ الدولة العربية ولا لتاريخ الدولة الحديثة نفسها، ولا لتاريخ العلوم الاجتماعية التي تدرس الدولة.

-نزع الربيع العربي السّحر عن الدولة بشكلها القائم، وسحب الشرعية منها بسبب ممارساتها المتناقضة مع التعريف الذي تقدمه لنفسها، وفشلها في المهمة التاريخية التي وضعتها على عاتقها، وبها بررت تسلطها. ولهذا تظهر اليوم في حالة انسداد، مهددة بالتفكك والانتكاسة في بعض الأماكن، وبالفشل الاقتصادي والاجتماعي في أماكن أخرى. هذه فرصة تاريخية للعلوم الاجتماعية لكي تنخرط في هذه الديناميكية التاريخية، وهذا لن يتأتى إلا بإعادة التفكير في الدولة انطلاقا من جوهرها: السلطة.

-يسمح وضع إشكالية الدولة ضمن الإطار العام لإشكالية السلطة والسياسي، بالنظر إلى الدولة العربية كظاهرة تاريخية سياسية لا تزال قيد التشكل، وأن الفشل الاقتصادي واستمرار البنى العضوية، هي أيضا مظاهر لعدم اكتمال هذا

التشكل، وليست خصائص جوهرية كامنة في الثقافة العربية، ولا قدرا محتوما غير قابل للتجاوز. إذا كانت الدولة العربية قد فشلت اقتصاديا، فلأنها تشكلت تاريخيا كرد فعل على النظام الأمبريالي العالمي، وفي محاولة منها لاستدراك التأخر، فإنها أدارت ظهرها للسوق، وحاولت استبدال قوانينه الموضوعية بالتسيير البيروقراطي للاقتصاد أملا أن يجنبها ذلك استغلال الطبقات العاملة التي كان الاستعمار قد أنهكها ... والنتيجة كانت فشل على المستوى الاقتصادي، وفشل آخر على المستوى السياسي والاجتماعي، إذ أن محاربة السوق يعني منع تشكل أساس قيام المجتمع المدني، الذي فيه وجدت الدولة التسلطية حلا لتناقضاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسمح لها بالتطور نحو دولة القانون حيث تندمج الأمة في الدولة. في ظل عدم تشكل المجتمع المدني، المرتبط تاريخيا بالسوق، ستظل القبيلة، والطائفة والعروشية بدائل موضوعية للأفراد، وسيستمر استخدامها في الصراع على السلطة وكافة الموارد المادية والرمزية في المجتمع، بل سوف تستخدم أدوات الدولة الحديثة لتكريسها مادامت لا تزال تحوز على جزء من السياسي.

-يشكل مدخل السلطة بديلا نظريا ومنهجيا لفهم الظاهرة السياسية بشكل عام، والدولة بشكل خاص، وإعادة النقاش إلى إطاره التاريخي الأصلي: الدولة كشكل من أشكال انتظام السلطة في الحداثة. إن كل البنية القانونية، المؤسساتية، والأخلاقية للحداثة قد تم اشتقاقها من هذا التعريف للدولة، ومن وجهة النظر هذه يمكن للعلوم الاجتماعية العربية أن تعيش عصر أنوارها الآن، بدل أن تكون خطابا تبريريا للسلطة، أو خطابا انفعاليا يتماهى مع الشعوب التي تبحث غالبا عن المذنب لشنقه بدل أن يساهم في تطوير ثقافتها السياسية باستغلال ما تراكم من معارف وخبرات في الحداثة.

المراجع

1. برتراند بادي، الدولة المستوردة، ترجمة، لطيف فرج، ط1(مدارات للأبحاث والنشر، مصر، 7102).
2. عبد الإله بلقزيز: الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،8002).
3. العروي عبد الله، مفهوم الدولة، ط 9، (المركز الثقافي العربي، المغرب، 1102).
4. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، ط6 (المركز العربي للأبحاث، قطر،2102)
5. عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص3، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 4102).
6. كارل بولاني، التحول الكبير، ترجمة محمد فاضل طباخ، ط 1(المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 9002).
7. نوري دريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، مجلة سياسات عربية، عدد 91، مارس 6102،(المركز العربي للأبحاث، قطر 6102).
8. Addi Lahouari, Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique(OPU, Alger, 1991.
9. B. Badie, P. Birnbhaum, sociologie de l›Etat (Grasset, France, 1982
10. Eric Gobe, Secteur privé et pouvoir politique en Egypte: entre réformes économiques et logique rentière et autoritarisme néo patrimonial. In: Gérard D. Khoury, Nadine Mouchy: Etat et société de l›orient arabe en quête d›avenir 1995- 2005, dynamiques et enjeux. , Geuthner 2007, Paris, pp 253- 265.
11. Hartmut Elsenhans, Global South : transition vers le capitalisme contre la rente, Chances et obstacles. In. Naqd, n°36,(mars, avril 2018.
12. Jean Mickeal Guédon, le lien social chez Adem Smith: le marché. In. https://studylibfr.com/doc/442630/le-lien-social-chez-adam-smith---le-march%C3%A9--la
13. Jürgen Habermas: l›Espace public. Trad Marc B. de L.ecnarF.7991 .toyaP .dé e4 .yanua
14. Lahouari Addi, Deux Anthropologues aux Maghreb : Ernest Gellner et Clifford Geertz (Edition des archives contemporaines, Paris, 2013.
15. Liabes Djillali, entrepreneurs, privatisation et libéralisation: mouvement démocratique en Algérie. In: Djillali Liabes: la quête de la rigueur, collectif sur la direction de Mohamed Benguerna(Hommage à Liabes); Casbah Edition, Alger 2006. Pp 135-184.
16. Norbert Elias, la dynamique de l›occident, traduit par Pierre Kamnitzer(Calmen -Lévy, France, 1975).

Thinking the state in the Arab world: a critical approach

Abstract

This study searches for the state concept in Arab thought. It seeks to examine the implications of using social science as a tool that is unsuitable for the level of state-building and political sphere formation in the Arab world. deriving the concept of the state from its late status in modernity (from the rule of law) leads to a neglect of its essence: power, which leads the analysis to reproduce the same image that the state ascribes to itself. The question of the role of the state in the Arab world has long been a source of tension between the peoples of the region and that of their rulers. For this reason, it is important to return to historical anthropology and sociology in order to place the question of power within the broader question of who has the most influence over society. The dominance of Arabism is not the ultimate giver, and can almost be addressed through the tools used by Western societies to overcome the contradictions of Arab states. We believe that it is these factors that allow us to understand the nature of the state as a dynamic historical phenomenon that is still taking shape.

Keywords
State
power
civil society
process of secularization
social differentiation

Penser l'Etat dans le monde arabe : Approche critique

Résumé

L'objet de cette étude est L'Etat dans la pensée arabe contemporaine. Elle va tenter d'analyser les conséquences théoriques, méthodologiques et historiques de l'usage des sciences sociales des cadres théoriques et outils méthodologiques incompatibles avec le degré d'élaboration de l'Etat et le niveau d'autonomie du champ politique dans le monde arabe. À travers une étude critiques de trois modèles de pensée : Abdellah Laroui, Abd Alilah belkeziz, Borhan Ghelyoun, nous avons conclu que toute démarche théorique qui définisse le concept de l'Etat à partir de la forme qu'il prenne dans la modernité, à savoir l'Etat de droit en occident, peut conduire l'analyse à ne pas saisir son essence : le pouvoir. Ce qui forcément les conduire à reproduire le même discours et la même image que les régimes politiques promènent de lui-même, ou de partir de la même conception pour analyser et comprendre ses problèmes. Les deux démarchent n'ouvrent aucune perspective pour comprendre les enjeux des sociétés et des états arabes. Pour cette raison, nous proposons ici de retourner à l'anthropologie et à la sociologie historique pour replacer la problématique de l'Etat dans le monde arabe dans le problématique général du pouvoir. Cette démarche a comme objectif une compréhension historique de ses enjeux et de dépasser les démarches descriptives afin d'ouvrir des perspectives politico - juridiques qui permettent de dériver une architecture institutionnelle et constitutionnelle à partir d'une définition de l'Etat comme étant un pouvoir. Nous proposons trois concepts pour le définir et l'analyser : pouvoir, société civile, processus de sécularisation. Nous croyons que cette démarche nous permet de concevoir l'Etat arabe comme un phénomène politique toujours en cours de construction, qui peut dépasser ses impasses et ses contradictions actuelles.

Mots clés
Etat
pouvoir
société civile
processus de sécularisation
différenciation sociale

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي دراسة ميدانية على عينة من معلمي الطور الابتدائي بمدينة أم البواقي - الجزائر-

The degree of primary school teacher's knowledge about the Attention Deficit Hyperactivity Disorder of the pupil a field study on a sample of primary school teachers in Oum El Bouaghi, Algeria

أ.د. نورة عامر
Pr. Nora Amer
جامعة أم البواقي، الجزائر
bailassan19@gmail.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2020-01-20
تاريخ القبول 2023-02-23

الكلمات المفتاحية
اضطراب قصور الانتباه
فرط الحركة
درجة دراية المعلم
التلميذ
الاضطرابات السلوكية

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة درجة دراية معلم الطور الابتدائي بواحدة من أهم الاضطرابات السلوكية الشائعة في الوسط المدرسي؛ وهي اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلميذ هذه المرحلة (TDAH)، وقد طبقت هذه الدراسة على (100) معلم/معلمة بمدينة أم البواقي-الجزائر- تم اختيارهم بطريقة قصدية، و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي أسفرت الدراسة على وجود درجة مرتفعة لدراية المعلمين باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند التلميذ من حيث الدراية ببعض خصائصه، وأهم مسبباته وكذا طرائق التشخيص والتكفل به، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يخص دراية المعلمين بهذا الاضطراب تعزى لمتغيري الخبرة المهنية (لصالح الفئة الأقل خبرة) وكذا لمتغير المؤهل العلمي(لصالح حاملي شهادة الليسانس الجامعية).

مقدمة

قد يعتري حياة الطفل العديد من المشكلات الصحية والنفسية وتظهر عليه بعض الأعراض السلوكية، سواء خلال تواجده وترعرعه في البيت أو بعد ذلك أي بخروجه إلى الطور التحضيري وولوجه المدرسة الابتدائية، تلك المشكلات أو الاضطرابات يجب تحديدها ومحاولة الوقوف عندها بتقييمها وطلب العلاج والتكفل بها، وواحدة من بين تلك الاضطرابات هي اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي، وقد بينت عديد الدراسات التربوية والسيكولوجية أثر فرط نشاط التلميذ على اكتسابه لمهارات التعلم الاكاديمية كالقراءة والكتابة والحساب (الزيات، 1998)، ناهيك عن أثره على تحديد وإطالة الانتباه وبالتالي القدرة على تذكر المعطيات، ولا يوجد شخص أكفأ من المعلم أو المعلمة في إمكانية تحديد التلاميذ الذين يشكون أعراض هذا الاضطراب (ممادي وابي ميلود، 2012)، بحكم تواجده معهم طوال أيام الأسبوع وخلال الفترات الصباحية والمسائية، طبعا دون نكران دور أولياءهم في ملاحظة أولى بوادر الأعراض التي تظهر منذ الطفولة.

وقد حظى موضوع اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي باهتمام واسع من قبل المختصين التربويين، السيكولوجيين، الاجتماعيين وحتى أخصائي التخاطب(الارطوفونيين)، ومن وجهات عديدة أتت في مقدمتها ضرورة تشخيص الاضطراب، واقتراح برامج تدريبية للخفض من حدة النشاط وزيادة تركيز التلميذ للرفع من تحصيله التعليمي وتجاوزه الفشل المدرسي.

وهنا تأتي هذه الدراسة لتحيط بموضوع قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند التلميذ، لكن من حيث تقييم معرفة ودراية المعلم بمناحي هذا الاضطراب من حيث خصائصه (أعراضه)، وأهم مسبباته، وكذا إمكانيات التشخيص والتكفل المتاحة، وقد جاء انتقاء الباحثة إلى دراسة هذا الموضوع كمحصلة لدراستها السابقة لذات الاضطراب ولكن من حيث التشخيص، وبروز مشكلة

مهمة وهي عدم دراية أو تذبذب معرفة بعض المعلمين بهذا الاضطراب.

1–تساؤلات الدراسة

وكانت أربعة تساؤلات رئيسية، حيث يتفرع عن السؤال الأول ثلاثة تساؤلات فرعية وهي في مجموعها كالتالي:

1–1–التساؤل الأول

-ما درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأساسي تساؤلات أخرى فرعية وهي:

-ما درجة دراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

-ما درجة دراية المعلم بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

-ما درجة دراية المعلم بإمكانات تشخيص اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

1–2–التساؤل الثاني

-ما مدى مساهمة المعلم كطرف في العناية بتلاميذ الطور الابتدائي الذين يشكون من قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة؟

1–3–التساؤل الثالث

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الخبرة المهنية للمعلم ودرايته باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

1–4–التساؤل الرابع

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل العلمي للمعلم ودرايته باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

2– أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى معرفة درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة عند تلاميذ الطور الابتدائي باعتبار المعلم الأكثر احتكاكا بالتلميذ.

توضيح مدى دراية المعلم بمسببات هذا الاضطراب، وامكانات التشخيص والعناية بهؤلاء التلاميذ.

الكشف عن الفروق في درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي وفقا لمتغيري: الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.

3–أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من حيث:

-الاهتمام بواحدة من أهم الاضطرابات السلوكية الشائعة لدى الطفل والتلميذ في مرحلة التمدرس وهو اضطراب فرط النشاط.

-شيوع وتفشي هذا الاضطراب بنسب مرتفعة ضمن صفوف التلاميذ خصوصا الطور الابتدائي؛ حيث أشارت العديد من الدراسات الى أنّ نسبة انتشاره قدرت ما بين (3 و5%) من مجموع التلاميذ المتمدرسين (Ervin et autres,1996 في ممادي وأبي ميلود، 2012)، في حين يقرر باحثين آخرين الى تفاوت هذه النسب من بلد إلى آخر وهنا ننوه إلى غياب إحصائيات دقيقة وذكرت دراسة الحامد (2002) أن نسبة شيوع الاضطراب في المملكة العربية السعودية بلغت 16.8% (جريسات، 2007).

-تأثير اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي على اكتساب الطفل للمعارف، وسببية هذا الاخير في حدوث صعوبات التعلم مثل صعوبة القراءة ولاسيما صعوبات الفهم القرائي، وصعوبات الحساب وكذا الصعوبات الادراكية (الزيات،1998، في ممادي وأبي ميلود، 2012).

4–المفاهيم الاجرائية للدراسة

4–1–مفهوم اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة

هو اضطراب على مستوى حركة الطفل حيث يكون مفرط الحركة ولا يستطيع ضبط سلوكه، تظهر الأعراض في سن مبكرة جدا، وتستمر خلال فترة التمدرس؛ وبالتالي يمكن للمعلم أن يلحظ الحركة الزائدة للتلميذ.

4–2–الاضطرابات السلوكية

هي مجموع الأعراض التي تمس سلوكات التلميذ داخل حجرة الدراسة، والتي عادة يلاحظها المعلم، وتبدو غير مألوفة، بل وتؤثر على تحصيل التلميذ.

4–3–درجة دراية المعلم

يقصد بها في هذه الدراسة درجة معرفة المعلم بالقدر الكافي من المعلومات المتعلقة باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ المرحلة الابتدائية، بحكم تدريسه لهؤلاء على الأقل لموسم دراسي كامل مما يسمح له

بتسجيل وملاحظة الحركة الزائدة أو المفرطة للتلميذ من عدمها، فالمعلم والأولياء هما الطرفان المعول عليهما للتنبيه بوجود أعراض هذا الاضطراب.

5–الاطار النظري للدراسة

5–1–مفهوم اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة

تباينت تعاريف هذا الاضطراب بحسب اختلاف وجهات النظر ومصادر التفسير، فهناك من عرفه من منظور علم النفس أو علوم التربية، وآخرون عرفوه من وجهة عصبية أو ترجمة بيولوجية، وما بين كل ذلك الزخم نستعرض البعض منها، ولا يمكن بأي حال الالمام بجل التعاريف:

عرفته موسوعة علم النفس سنة 1986 بأنه: «الطفل الذي ليس لديه القدرة على تركيز إنتباه لمدة طويلة في شيء محدد، وأن هذا الاضطراب يشتمل على خصائص الاندفاعية وفرط في النشاط الحركي» (شرقي، 2007)، في حين يرى القمش والمعايطة 2007) أن هذا الاضطراب هو حركة جسمية مفرطة وأن الطفل لا يستطيع التحكم بحركات جسمه، بل يقضي أغلب وقته في الحركة المستمرة وغالبا ما تكون هذه الظاهرة مصاحبة لحالات إصابات الدماغ أو قد تكون لأسباب نفسية وقد عرفه بطرس (بطرس، 2008) بأنه يتحدد «بإفراط الطفل في الحركة، وضعف التركيز وممارسة حركات عشوائية كثيرة وإزعاج من حوله».

وعرفه «باركلاي Barkley 1998 على أنه: «اضطراب عصبي نفسي يحتوي على مكونات جينية وراثية تتأثر بعوامل البيئة» (زكرياء حنان، 2008)، كما أنه حسب «بريور وسانسون 1986) يصيب الأطفال قبل سن السابعة ويظهر عند تلك الفئة من الأطفال الذين يعانون من خلل في الجهاز العصبي المركزي(القاضي وسعد سيد، 2011).

5–2–بداية التنظير لاضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة

بدأ التعرف عليه بنهاية القرن التاسع عشر؛ حيث كان ينظر له كشكل من أشكال عدم الاستقرار الحركي، حيث وصفه الطبيب «شارل بولانجر Charles Boulanger» سنة 1892 بأنه نقص في توازن الكلمات العقلية مع عدم قدرة الطفل على الاستقرار والتركيز، ثم جاء بعد ذلك الطبيب الانجليزي «جورج ستيل Gorges Stile» سنة 1902 ليقدم تقارير مفصلة حول الأطفال المصابين بقصور الانتباه مع فرط النشاط الحركي، واصفا إياهم بعدم احترامهم للسلطة والقواعد والانضباط، وأنهم عاجزين على السيطرة على الروح المعنوية، كما قدم تفسيرات لحدوث هذا الاضطراب (محمدي، 2011).

وبعدها في 1908 أشار «ترغولد Torgold إلى أن واحدة من أهم مسببات اضطراب فرط الحركة هي الاصابات الدماغية وخاصة الولادية منها، وكانت فكرته هذه قد رفضت تماما، لكن بعدها بقليل فقط خلال سنتي 1917 و1918 أصيب عدد كبير من الأطفال بالتهابات الدماغ Les encéphalites وخصوصا التهاب السحايا La méningite، وعانى هؤلاء الأطفال من أعراض التهيج، الاندفاعية وفرط النشاط... (شرقي، 2007)، ثم توالت الدراسات على العديد من الفئات التي سجلت أعراضا لفرط الحركة وخفض الانتباه.

أما بالنسبة لصياغة مصطلح فرط النشاط فقد جاءت التسمية هذه حديثا وكان يشار اليه سابقا باضطراب أو ضعف التعلم، أو التلف الدماغي، وفي 1960 كان يسمى الحد الادنى من تلف الدماغ؛ إذ يستعمل هذا الاصطلاح لتشخيص الأطفال فارطي النشاط ولو دون اصابة دماغية محددة، وفي سنة 1968 أشار الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية إلى مفهوم فرط النشاط بتسمية اضطراب ردود الفعل الزائدة عند الطفل.

وفي **1980** أشار ذات الدليل في طبعته الثالثة DSM3 الى تعريف إكلينيكي مضبوط لاضطراب فرط النشاط مع قصور الانتباه تحت تسمية اضطراب عجز الانتباه (Trouble du déficit d'attention TDA)، دون الإشارة إلى فرط النشاط أو سلوك الاندفاعية الذي غالبا ما يلازم خفض الانتباه، وقد عدله الدليل التشخيصي في طبعته الرابعة لسنة **2005** وتم تسمية الاضطراب « باضطراب في الانتباه مع أو بدون فرط النشاط أو الحركة /Trouble du déficit de l'attention hyperactivité.، وفي **2013** أعيد ذكره في الطبعة الخامسة للدليل التشخيصي تحت تسمية قصور الانتباه مع أو بدون اضطراب في فرط النشاط الحركي، وقد صُنِف ضمن فئة أو مجموعة اضطرابات النمو العصبية.

5–3–أهم العوامل المؤدية إلى حدوث اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة

لا يمكن حصر دقيق لمسببات هذا الاضطراب إذ لا تزال الدراسات سارية وقيد البحث، لكن غالبية الباحثين بمختلف توجهاتهم يعتقدون أنّ اضطراب قصور الانتباه المصحوب

بفرط النشاط الحركي ليس نتيجة عامل واحد بل هو نتاج عدة عوامل تتفاعل مع بعضها (جمال مثقال وآخرون، 2001)، وفيما يلي أهم العوامل المؤدية لهذا الاضطراب:

5–3–1–العوامل الوراثية

بينت العديد من الدراسات على أن اضطراب فرط النشاط المصاحب لخفض الانتباه ذو جذور وراثية؛ بمعنى انتقال تلك الصفات الوراثية عن طريق الأقارب وخصوصا من الدرجة الأولى والثانية (ديانا وروبرت، 1999)، مع ارتفاع نسبة ظهور هذا الاضطراب لدى التوائم المتطابقة ومعناه تلك التي اشتركت في بويضة واحدة(علي كامل، 2003) وقد وُفقت العديد من الدراسات في ايجاد علاقة بين العوامل الجينية ومستوى النشاط الزائد، لكنها فشلت في التوصل إلى ترجمة علاقة واضحة بين هذه العوامل والنشاط الزائد كظاهرة مرضية (أحمد يحي، 2000).

5–3–2–العوامل العصبية

قامت العديد من الدراسات بمقارنة الأطفال الذين يعانون اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي مع غيرهم من الأطفال العاديين، وبينت النتائج إلى وجود دلائل تشير الى اضطرابات عصبية بينّها التشخيص برسم التخطيط الكهربائي EEG مما يشرح وجود إختلالات في وظائف الدماغ لدى المجموعة الأولى من الاطفال، ومن الاعتقادات الشائعة أن حدوث إصابة في المخ تكون سببا في ظهور أعراض اضطراب الانتباه المصحوب بنشاط حركي زائد، وقد ظهر هذا الاعتقاد عندما تم تشخيص عدد من الأطفال الذين يشتكون هذه الأعراض بسبب انتشار وباء تلف المخ بعد الحرب العالمية الثانية.

وترجع لوفيكي (Louviky) حدوث هذا الاضطراب إلى مرحلة الحمل، و حدوث خلل نورولوجي للناقل العصبي الدوبامين، وأكثر المناطق بالمخ تأثرا تلك التي تتعامل مع الوظائف التنفيذية: كالاحتفاظ بالانتباه، التركيز، التغيير والتعديل والقدرة على التنظيم (عبد الله محمد، 2004)، وتم إثبات أن العديد من الاضطرابات التي تمس الدماغ تجعل الأفراد أكثر عرضة للإصابة باضطراب فرط الحركة وخفض الانتباه، ومن الأمثلة على هذه الاضطرابات: نقص الرصاص قبل الولادة، عدم اكتمال النمو، الالتهاب الدماغي و التهاب السحايا (ماريني وآخرون، ترجمة السرطاوي وآخرون، 2003).

إنّ أولى الدراسات التشريحية بخصوص هذا الموضوع أنجزت في الثمانينات بالاعتماد على تقنيات (Tomodensitométries) الدماغية (Scanner) والتي بينت اللا تماثل النصفي في المناطق الأمامية، وعقب ظهور تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) والتي سمحت بإنجاز دراسات مورفولوجية وقياسية لتراكيب الدماغ (Morpho métrique)، بينت هذه الأخيرة انخفاضا في كثافة المناطق ما قبل الجبهية اليمنى (الجسم المخطط (Striatum) والذي يضم النواة المذنبة والكرة الشاحبة) وهي طبعا الأنوية المركزية الرمادية، بالإضافة إلى الجزء الأمامي من الجسم الجاسئ وهذا لدى فئتي البنات والذكور على حد سواء (Berquin, 2005).

وعلى مدار دراسات طولية موسعة على الأطفال المصابين باضطراب فرط النشاط مع خفض الانتباه ومقارنتهم مع غيرهم من الأطفال العاديين تبين وبكل وضوح وجود اضطرابات نمائية مبكرة من الصعب أن تزول مع تقدم العمر وخصوصا فيما يخص الشبكة ما قبل الجبهية المعنية بالوظائف التنفيذية والانتباهية، وغالبية الدراسات الخاصة بالتصوير الوظيفي الدماغي عززت هذه الفرضية القائلة بثبوت وقف وعدم نمو مناطق أو باحات دماغية معينة، كما أثبتت ذات الدراسات إنخفاض نسبة تدفق الدم الدماغي وكذا النشاط الأيضي في المناطق قبل الجبهية الأمامية ومنطقة الجسم المخطط (الأنوية الرمادية المركزية)، وسجل التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) انخفاضا بليغا في حجم الفص الدودي (Le vermis) وهو الفص الذي يربط بين نصفي الكرتين المخيخيتين (Berquin, 2005).

وفي ذات السياق بينت الدراسات أن الجحم الاجمالي لمخ الأطفال ذوي اضطراب النشاط الزائد المصحوب بخفض الانتباه أصغر بنسبة 5% من حجم مخ الأطفال العاديين، ومع ذلك يبقى الفرق في قياس الحجم صغيرا جدا يصعب معه أحيانا تشخيص هذا الاضطراب من عدمه (السيد خليفة، 2007).

5–3–3–عوامل بيئوية أو اجتماعية

إنّ اضطراب السلوك ناتج عن ظروف البيئة كمرجع للخبرات السيئة والتي ينتج عنها حالة من الإثارة الانفعالية ويتعلم الطفل الكثير من الإستجابات عن طريق الملاحظة والنموذج المحتذى به والذي يختلط به الطفل أو تلك النماذج التي

تتلقى التعزيز والإثابة و أنواع السلوك المرغوب وغير المرغوب (عبد الواحد وابراهيم، 2012)، رغم الاختلاف في تصنيف الأسباب المؤدية لاضطراب فرط النشاط مع خفض الانتباه إلاّ أنّ الغالبية من مهتمي هذا المجال يقحمون الأسباب الاجتماعية والتي تسهم خلال مراحل التنشئة في زيادة معدل ظهور هذا الاضطراب ومن جملة تلك الأسباب نذكر:

سوء المعاملة الوالدية: إذ أن أساليب المعاملة الخاطئة والتي تتسم بالرفض الصريح أو المقنع أو الحماية الزائدة أو الإهمال أو العقاب البدني والنفسي والحرمان العاطفي من الوالدين من شأنه أن يصيب الأطفال باضطراب الانتباه (محمد النوبي،2009).

عدم الاستقرار داخل الأسرة: فالأسرة غير المستقرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية يكون أطفالها أكثر عرضة للنشاط الزائد، ومن دلائل عدم الاستقرار مرض أحد الوالدين أو إدمانه أو طلاق الوالدين أو سفر أحدهما أو وفاته، أو سوء الانسجام الأسري، أو النزاعات والشجار داخل الأسرة، والتصدع الأسري (فاروق مصطفى، 2011).

الضغوط النفسية الهائلة والاحباطات الشديدة التي يتعرض لها الطفل (القمش والمعايطة، 2011) كما وأن العقد النفسية تستنفذ قدرا هائلا من طاقة الطفل الانتباهية؛ ومن تلك العقد الشعور بالاضطهاد وعقد النقص والشعور بالدونية والإسراف في التأمل الذاتي والاستغراق في أحلام اليقظة (الرياض، 2000).

6–إجراءات الدراسة الميدانية

6–1–مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في مجموع المعلمين الممارسين لمهنة التعليم في المدارس الابتدائية على مستوى ولاية أم البواقي (الجزائر).

6–2–منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

6–3–أدوات الدراسة

لمعرفة درجة دراية معلم/معلمة الطور الابتدائي باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي صممت الباحثة استبيانا يفي بجمع كل المعلومات عن الموضوع ووفق تساؤلات الدراسة الموضحة سالفا، وكان هذا بالاعتماد على ما توفر من تنظير حول الموضوع، إضافة الى خبرة الباحثة السالفة بموضوع فرط النشاط (دراسة سابقة أنجزت حول تشخيص الاضطراب وعلاقته بمهارات التعلم (عامر، 2016) الشيء الذي ساعد كثيرا في بناء أداة البحث.

وقد تم تحديد أربعة محاور أساسية للاستبيان قصد بلوغ الهدف المنشود من الدراسة مسبوقة ببيانات عامة تخص المؤهل العلمي وسنوات الخبرة في مجال التعليم الابتدائي وكانت تلك المحاور كالتالي:

المحور الأول: يخص درجة دراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة.

المحور الثاني: يخص درجة دراية المعلم بأهم مسببات هذا الاضطراب.

المحور الثالث: درجة دراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل بهذا الاضطراب.

المحور الرابع: درجة مساهمة المعلم كطرف في العناية بالتلميذ فارط النشاط. وقد تم صياغة **24** فقرة موزعة على المحاور **الأربعة** بمعدل (06) فقرات للمحور الواحد.

6–4–الخصائص السيكوميترية للأداة

تم توزيع اداة الدراسة وهي الاستبيان على عينة استطلاعية قوامها 30 معلما يدرسون في الطور الابتدائي، بغرض التأكد من سهولة تطبيق الأداة لاحقا على العينة الأساسية ومعرفة الصعوبات الممكن أن تتفاداها الباحثة، وكذا التحقق من الخصائص السيكومترية للأداة:

6–4–1– صدق الاستبيان

تم الاعتماد في تقدير صدق الأداة على صدق المحتوى حيث تم عرض الأداة على مجموعة من الخبراء (وهم أساتذة جامعيين لديهم إلمام بالموضوع بحكم التخصص) عددهم (06) أساتذة، طلب منهم إبداء رأيهم حول:

الصياغة اللغوية للبنود.

مدى مناسبة البنود للمحاور المتضمنة فيها.

مدى تغطية البنود لجميع جوانب المحاور المتضمنة فيها.

عولجت آراء المحكمين إحصائيا باستخدام معادلة لوشي ذات الصيغة:

$$CVR = \frac{ne - \frac{Ne}{2}}{\frac{Ne}{2}}$$

حيث ne: هو عدد المحكمين الذين قالوا أن البند يقيس، **Ne**: عدد المحكمين الكلي.

وقد أثبت التحكيم مناسبة البنود والأداة بصفة عامة لقياس ما أعدت لقياسه، ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

جدول (01): يوضح معامل الصدق للمحاور الأربعة الاستبيان

	المحاور	عدد الفقرات	معامل الصدق
01	يخص درجة دراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه	06	0.86
02	مدى دراية المعلم بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه	06	0.971
03	مدى دراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل.	06	1
04	مدى مساهمة المعلم كطرف في التكفل والعناية بالتلميذ.	06	0.943

من الجدول نلاحظ أن كل المحاور صادقة لأن مؤشر صدقها يتراوح بين 0.80 و 1 وهي صادقة.ثبات الاستبيان:

تم الاعتماد في تقدير الثبات لأداة البحث على معادلة رولون (التجزئة النصفية)، وصيغتها الرياضية كالتالي:

$$r = \left[1 - \frac{\partial d^2}{\partial^2 N}\right]$$

∂d^2

حيث : تباين الفرق بين درجات نصفي الأداة، ونتحصل على التباين وفق القانون التالي:

$$\partial^2 = \frac{n\Sigma x^2 - (\Sigma x^2)}{n(n-1)}$$

حيث n في هذا القانون هي عدد الأفراد.

$\boldsymbol{\partial^2 N}$ التباين الكلي، عقب تفريغ البيانات وحسابها جاءت قيمة الثبات المحصل عليها أكبر من 0.60 فإنه بإمكاننا القول بأن الاستبيان ثابت.

أما الصورة النهائية للاستبيان فقد حافظت الباحثة على نفس المحاور(04) وبمعدل(06) بنود للمحور لكل منها بديلين إثنين وهما «نعم» بقيمة =02 و«لا» بقيمة =01، وعليه فان إجابات أفراد العينة تتراوح من 48 الى 24 درجة وتُقيَم الإجابات بالدرجة؛ هل هي مرتفعة أو منخفضة للنسبة لمؤشرات الدراية والمتمثلة في درايته بخصائص الاضطراب، وكذا درايته بالمسببات، وأخيرا درايته بطرق التكفل والتشخيص، وذلك وفق التقدير التالي:

جدول(02): يوضح تقدير مستوى درجات الإجابة.

درجة دراية المعلم/ المعلمة	المتوسط الحسابي
منخفضة	1 – 1.50
مرتفعة	2 –

6–5–عينة الدراسة الأساسية

جاءت عينة الدراسة قصدية (توجهت الباحثة الى المدارس التي أبدى مدراؤها تجاوبا إيجابيا وتسهيلات لإنجاز البحث) وقد تكونت من(100) معلم ومعلمة رغم أنّ الباحثة وزعت أزيد من180استبيانا وبشكل مباشر مع المعلمين (سُلمت يدا بيد) وشرح كيفية ملأ الاستبيان، لكن لم تتمكن الباحثة سوى من استرجاع (120) إستمارة كان منهم 20 تقريبا فارغة وغير معبئة ليبقى العدد النهائي 100 استبيان لمعلمي المدارس الإبتدائية، وكانت من أهم شروط العينة؛ أن يدرس المعلم التلاميذ على الأقل موسم دراسي كامل حتى يكون على دراية بسلوكياته، وأن تكون له خبرة مهنية في التدريس في الطور الابتدائي، كما أخذت الباحثة أيضا بعين الاعتبار متغير المستوى الأكاديمي(المؤهل العلمي) كخاصية للعينة هذه العينة، وفيما يلي عرض لذلك:

جدول (03): يوضح توزع خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الخبرة المهنية.	من 1 الى 15سنة	56	%56
	من 16 الى 34 سنة	44	%44
المجموع		100	%100
المؤهل العلمي.	نهائي	12	% 12
	ليسانس	58	% 58
	ما بعد التدرج	04	% 04
	خريج معهد التكنولوجي	14	% 14
	أستاذ مكون	09	% 09
	استاذ رئيسي	03	%03
المجموع		100	%100

6–6– حدود الدراسة

6–6–1–الحدود المكانية

أنجزت الدراسة على مستوى (08) مدارس بمدينة أم البواقي وهي كالتالي: (فرحات بوعزيز، يوسفي حسان، موسى بوبكر، عيسو ناصر، قوتي عبد الله، سعدي التريكي، حساني قدور، أصيد الشريف) وهي من مقاطعات مختلفة (تعمدت الباحثة المدارس التي وافقت ويَسّرت لها البحث والتطبيق).

6–6–1–1–الحدود الزمانية

طُبقت هذه الدراسة خلال الموسم المدرسي 2017-2018.

6–6–1–2–بينما الحدود البشرية

فتمثلت في معلمي المرحلة الابتدائية (كل السنوات).

6–7–المعاملات الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة

لأجل تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها اعتمدت الباحثة على المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري باستخدام الرزمة الاحصائية SPSS.

7–عرض نتائج الدراسة

تم حساب نتائج الدراسة بالمتوسط الحسابي

7–1–بالنسبة للتساؤل الأول الذي مفاده

ما درجة دراية المعلم باضطراب فرط النشاط المصحوب بخفض الانتباه عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

وقد تمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال بنود المحاور الثلاث الأولى للإستبيان والمتمثلة في محور دراية المعلم ببعض خصائص الاضطراب، ومحور درجة دراية المعلم بأهم المسببات وأخيرا محور درجة دراية المعلم بإمكانات التشخيص والعناية وفيما يلي نوضح نتائج كل محور على حدى:

7–1–1–محور درجة دراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه المصاحب لفرط النشاط

وفصلت نتائج اجابات العينة وفق الجدول الموالي

جدول (04): يوضح نتائج الدراسة فيما يخص المحور01.

البنود	نعم: ادري	لا: لا أدري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	96	04	1,96	,197
02	82	18	1,81	,394
03	60	40	1,61	,490
04	69	31	1,70	,461
05	33	67	1,32	,469
06	17	83	1,16	,368
مج	375	243	1.593	0.396

إنّ المتوسط الحسابي لدرجات معرفة المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه المصاحب لفرط النشاط الحركي تراوحت ما بين: 1.96 كأعلى حد وبين 1.16 كأدناه؛ وهي درجات متباينة وفي مجمل المحور حظيت أربعة بنود بدرجة مرتفعة فاقت المتوسط وهي البند (1،2،3،4) في حين جاءت الدرجات منخفضة للبندين الاخيرين (5،6)، وفي المجموع حاز المحور على متوسط حسابي قدره 1.593 بدرجة تقدير مرتفعة (جدول رقم 03).

7–1–2–محور يخص درجة دراية معلم الطور الابتدائي بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه المصاحب لفرط النشاط الحركي عند تلميذ هذه المرحلة

وقد نظمت إجابات أفراد العينة كما يلي:

جدول(05): يوضح نتائج التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة الدراسة

البنود	نعم: أدري	لا: لا أدري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	58	42	1,59	494,
02	75	25	1,76	429,
03	68	32	1,69	465,
04	90	10	1,90	302,
05	90	10	1,90	302,
06	40	60	1,42	496,
د. الكلية	421	179	1.710	0.416

حظيت بنود هذا المحور بدرجات مرتفعة من المتوسطات الحسابية لإجابات افراد العينة والتي فاقت 1.59 ماعدا البند الأخير الذي جاءت درجته منخفضة وقدرت ب 1.42، في حين بلغت متوسطات المحورين (4،5) 1.90 وهي درجة جد مرتفعة، وفي مجمل المحور جاءت نتائج درجات المعلمين مرتفعة بمتوسط قدره 1.710.

7–1–3–محور يخص درجة دراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل باضطراب قصور الانتباه المصاحب لفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي

وقد نظمت إجابات أفراد العينة كما يلي:

جدول(06): نتائج المحور الثالث لاستجابات العينة

البنود	نعم: أدري	لا: لا أدري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	21	79	1,21	409,
02	67	33	1,67	473,
03	38	62	1,39	490,
04	94	6	1,94	239,
05	85	15	1,86	349,
06	90	10	1,91	288,
د. الكلية	395	205	1.663	0.374

وجاء المتوسط الحسابي لدرجات دراية المعلمين بإمكانات التشخيص والتكفل بهذا الاضطراب مرتفع نوعا ما 1.663 وقد انخفضت الدرجات فيما يخص البندين (1،3) وهي نوعا ما معلومات شبه طبية بينما إرتفعت درجاتهم فيما يخص بقية البنود وخصوصا رقم(4،5،6) والتي تخدم إحتكاك المعلم بالتلميذ فارط النشاط وربما تترجم بعض الطرائق التربوية والتعلمية أثناء الصف.

ويمكن إيجاز النتائج النهائية للمحاور الثلاث المشكلة لفحوى التساؤل الأول الذي يخص درجة دراية المعلم باضطراب فرط النشاط المصحوب بخفض الانتباه عند تلاميذ الطور الابتدائي كما يلي:

جدول(07): يوضح المتوسطات الحسابية للمحاور الثلاث الخاصة للاستبيان.

	المحور	المتوسط الحسابي	درجة الترتيب
01	دراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه.	1.593	3
02	دراية المعلم بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه..	1.710	1
03	لدراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل بالاضطراب.	1.663	2
	المتوسط الحسابي الكلي:	1.655	

تبين نتائج الجدول رقم(07) بأن دراية المعلم بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 1.710 وهي درجة مرتفعة نوعا ما، ثم يلي محور دراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل بمتوسط حسابي قدره

1.663 في المرتبة الثانية، ليرتب المحور الخاص بدراية المعلم ببعض خصائص الاضطراب في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يساوي 1.593، وفي مجمل المحاور الثلاث جاءت النتيجة متقاربة بين المحاور بمتوسط حسابي إجمالي يقدر ب 1.655 وهي في عمومها مرتفعة حسب الجدول رقم (03).

7–2–التساؤل الثاني: خُص لمعرفة درجة مساهمة المعلم كطرف في العناية بالتلميذ الذي يشكو من قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي؟

وجاءت نتائج هذا المحور أو البعد كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول(08): يبين درجات المعلمين فيما يخص مساهمتهم كطرف في التكفل والعناية بالتلميذ المضطرب.

البنود	نعم: أدري	لا: لا أدري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	37	63	1,37	485,
02	51	49	1,51	502,
03	50	50	1,51	502,
04	90	10	1,90	302,
05	97	03	1,97	171,
06	23	77	1,23	423,
د. الكلية	384	252	1.581	0.397

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا تباين النتائج فيما يخص مساهمة المعلم كطرف في التكفل والعناية بالتلميذ المضطرب؛ حيث كانت المتوسطات الحسابية جد مرتفعة للبندين رقم (4،5) واللذان يخدمان أثر اضطراب قصور الانتباه على مهارات التعلم وكذا مدى شيوع هذا الاضطراب على مستوى المدارس الإبتدائية وقد تراوح المتوسط ما بين (1.90 و1.97)، بينما اعتدلت النتيجة فيما يخص البند (2 و3) وهو صلب هذا المحور الذي يقيس مساهمة المعلم في تحديد التلاميذ الذين يشتكون هذا الاضطراب وتوجيههم إلى جهات قادرة على التكفل بهم للأسف كانت النتيجة متوسطة وقدرت ب1.51، أمّا المحور الأول فجاء متوسطه الحسابي منخفض وهو يعنى بخضوع المعلم الى تكوين أو رسكلة في مثل هذه الاضطرابات، ورتب البند (06) بأدنى متوسط وهو 1.23 والخاص بمشاركة المعلم في استبيانات سابقة حول الاضطراب وللأسف كانت النتيجة جد منخفضة.

7–3–التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الخبرة المهنية ودرجة دراية معلم الطور الابتدائي بالاضطراب؟

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب تكرارات الاجابات، وحساب ك تربيع وذلك بالاعتماد على برنامج الرزم الاحصائية SPSS وجاءت النتائج موضحة كما يلي:

جدول (09): يوضح توزع اجابات العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

المتغير	ت « نعم»	ت « لا»	مج
> من 17 سنة 56 معلما	829	515	1344
< من 17 سنة 44 معلما	700	356	1056
المجموع	1529	871	2400
		2400	

وقد تم تفريغ البيانات وفق حساب متوسط الخبرة المهنية كما هو موضح، مع حساب تكرارات الاجابات ببديلي نعم ولا وجاءت مجاميع الفئة الاقل من 17 سنة خبرة اكبر نوعا ما (1344) من الفئة الاكثر من 17 سنة (1056) لتكون الاجابة نعم هي الغالبة في كلتا الشريحتين بمجموع (1529) بينما اجابة لا اقل منها ب(871) فقط، ولمعرفة اذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين درجات دراية المعلمين بالاضطراب تعزى لمتغير الخبرة المهنية تم حساب ك^2 وفق البرنامج الاحصائي SPSS، حيث ان قيمة ك^2 جاءت مساوية ل 5.427 في حين كان مستوى الدلالة 0.020 وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة احصائية بثقة عالية نسبة الثقة 98% ما بين المعلمين في درجة درايتهم اضطراب قصور الانتباه المصحوب بخفض النشاط من حيث متغير الخبرة المهنية. ويمكن توضيح هذه النتائج في الجدول الموالي:

جدول(10): النتائج النهائية لمعرفة الفروق حسب متغيرات الدراسة

	اختبارات كا2		
	القيمة	درجة الحرية	الدلالة التقريبية (ذو حدين)
قيمة كا2 لـ «بيرسون»	5,427	1	0,020
قيمة كا2 المصححة	5,230	1	0,022
النسبة الاحتمالية	5,442	1	0,020
الارتباط الخطي	5,425	1	0,020
عدد الملاحظات الصحيحة	2400		

7–4–التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل العلمي ودرجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

جدول(11): يبن توزع اجابات العينة وفق متغير المؤهل العلمي.

الاجابات	مستوى المؤهل العلمي للمعلمين						المجموع
	مستوى نهائي ع =12	مستوى ليسانس ع = 58	ما بعد التدرج ع = 04	خريج معهد التكنولوجي للتربية ع = 14	استاذ مكون ع = 09	استاذ رئيسي ع = 03	6 مستويات ع = 100
ت «نعم»	177	851	66	214	169	52	1529
ت «لا»	111	541	30	122	47	20	871
المجموع	288	1392	96	336	216	72	2400

يتضح من بيانات الجدول ان اجابات المعلمين ذوي مستوى الليسانس كانت مرتفعة، لتليها اجابات فئة المعلمين المتخرجين من المعهد التكنولوجي للتربية، ثم يليهم المعلمين ذوو المستوى النهائي، وبعدها المعلمين صنف استاذ مكون وبعدها المعلمين ذوي مستوى ما بعد التدرج، واخيرا المعلمين الحائزين على مؤهل استاذ رئيسي.

جدول(12): يبين حساب كا^2 لدرجات المعلمين حسب متغير المؤهل العلمي

	اختبار كا^2		
	القيمة	درجة الحرية	الدلالة التقريبية (ذو حدين)
قيمة كا^2 لـ «بيرسون»	27,660	5	0000,
النسبة الاحتمالية	29,369	5	0000,
الارتباط الخطي	18,287	1	0000,
عدد الملاحظات	2400		

وقد جاءت قيمة ك^2 مساوية لـ 27.660، في حين كان مستوى الدلالة عال عند 0.000 وهو مستوى أقل من مستوى0.01 و0.05 وهذا يعني أن هناك فروقا بين المعلمين تعزى لمتغير المؤهل العلمي (نهائي، ليانس، خريج المعهد التكنولوجي للتربية، شهادة ما بعد التدرج، استاذ مكون وأخيرا استاذ رئيسي)، في درجة درايتهم لاضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند التلميذ.

8–مناقشة نتائج الدراسة

8–1–مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الاول: ما درجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي؟

والذي إنطوى على ثلاث تساؤلات فرعية تخدم درجة دراية المعلم ببعض خصائص الاضطراب، وكذا درجة درايته بأهم مسبباته، وأيضا درجة درايته بإمكانات التشخيص

والتكفل وجاءت نتائج المحاور مرتبة كما يلي:

درجة مرتفعة لدراية المعلم بأهم مسببات اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي.

درجة مرتفعة لدراية المعلم بإمكانات تشخيص اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلميذ الطور الابتدائي.

درجة مرتفعة لدراية المعلم ببعض خصائص اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي.

مع ترتيب بسيط حيث إعتلى المحور الثاني الخاص بدرجة دراية المعلم بمسببات الاضطراب قائمة الترتيب وكان من أهم البنود التي حظيت بدراية هؤلاء هو إسهام العنف والتوبيخ في زيادة واستمرار مظاهر الاضطراب (البند4،5) ولعلها أسباب تخص المعاملة وأثرها على السلوك واضطرابه، ثم يلي المحور الثالث المتعلق بدراية المعلم بإمكانات التشخيص والتكفل بهذا الاضطراب وربما ساهمت البنود الثلاث الاخيرة الخاصة بإشراك التلميذ في بعض الأنشطة الجماعية وكذا ضرورة إخضاع ذلك التلميذ إلى المتابعة النفسية للرفع من تقدير ذاته في تقدم ترتيب هذا المحور وجاءت دراية هؤلاء المعلمين مرتفعة بحكم أن المعلم أكثر احتكاكا بالتلميذ وأيضا بسبب اكتسابه لخبرات للتعامل مع هذا النوع من الاضطرابات الامر الذي يمنحه دراية أكبر بطرائق التعامل مع التلاميذ المضطربين. بينما المحور الأول الخاص بدراية المعلم ببعض خصائص الاضطراب رُتب في المرتبة الثالثة (وإن كانت الباحثة توقعته أن يعتلي المرتبة الاولى، ومنطقيا أن يعرف المعلم بالخصائص العامة ثم بعدها يمتلك المعرفة حول طرائق التشخيص)، وربما يعزى السبب لبنود الاستبيان حيث تم انتقاء بعض الخصائص ولم تذكر كلها وقد حظي المحور عموما بدرجة مرتفعة، وتختلف هذه النتائج نوعا ما مع ما أشار إليه لازاروس من أنّ دراية المعلمين لخصائص الاضطراب كانت متوسطة (Lazarus, 2011)، وأن الأطباء والمتخصصين هم من يجب أن يمتلكوا هذه المعرفة في حين ينحصر دور المعلم على التعليم فقط. وفي مجمل القول جاءت المحاور الثلاث المشكلة لفحوى التساؤل الأول و الخاص بدرجة دراية المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط مرتفعة ولعل هذا يفسر وعي المعلم بمثل هذه الاضطرابات الممكن ان تعتري مسار التلميذ، وهي تتوافق مع النتائج التي توصلت اليها دراسة (الحمد، 2010)،التي بينت أن المعلمين لديهم معرفة جيدة بالاضطراب وخصائصه ومداخله.

8-2-التساؤل الثاني الذي يخص درجة مساهمة المعلم كطرف في التكفل والعناية بالتلميذ الذي يشكو قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي

وقد حظي هذا المحور بدرجة مرتفعة دلت على وعي المعلم بالاضطراب وشيوعه في المدارس الابتدائية الشيء الذي أكدته عديد الدراسات بالدول الأنجلوساكسونية؛ حيث وضحت معظم الفحوصات الخارجية للأطفال المتمدرسين وشخصت أن لديهم اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة وبلغت نسبة هؤلاء 50% ممن تراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة (Dumas, 2007)، كما وضحت نتائج هذا المحور مدى دراية المعلم بضرورة المرافقة والمتابعة النفسية للتلميذ وكذا بضرورة توجيهه إلى جهات خاصة وقادرة على التكفل به ولاسيما المختصين النفسانيين وكذا مختصي الأرطوفونين القادرين على وضع تشخيص دقيق لوضعية التلميذ وإخضاعه إلى جلسات علاجية تخفف من حدة وضعه الحركي وترفع درجة انتباهه ونتائج هذا المحور تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (غرينهيل 1998) وكذا براون وليفرس 1999.

8-3-التساؤل الثالث الذي يبحث في وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الخبرة المهنية لمعلم الطور الابتدائي ودرجة درايته باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند التلاميذ

وتبين أن هناك فروقا بين هؤلاء المعلمين تعزى لمتغير الخبرة المهنية وجاءت النتيجة لصالح الفئة الشاغلة في قطاع التعليم لأقل من المتوسط وهو 17 سنة، وهذا عكس ما أشارت إليه نتائج دراسة سكيتو وآخرون (Scuitto, 2004) ، أن عدد سنوات خبرة المعلمين لها تأثير كبير على درجة معرفتهم بالاضطراب وبالتالي كيفية تمييزهم وحتى التعامل معهم.

8-4-التساؤل الرابع الذي يبحث في وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي لمعلم ودرجة درايته باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي عند تلاميذ الطور الابتدائي

والذي قسم إلى ستة مؤهلات بعضها قديمة التصنيف (خريج المعهد التكنولوجي للتربية) والبعض منها لايزال معمولا به كمستوى الليسانس وما بعد التدرج...، وكانت النتائج لصالح المعلمين الحاصلين على شهادة الليسانس دون التركيز على نوع الشعبة، ولعل المتمعن هنا يدرك إرتباط هذه النتيجة بما سبق وهي أقلية مدة الخبرة فمعظم المعلمين حاصلين على الليسانس ومدة خبرتهم اقل من 17 سنة ولعل هذا يفسر امتلاكهم لبعض المعلومات واهتمامهم بمثل هذه الاضطرابات التي راحت تتفشى في المؤسسات التربوية تأخذ أبعادا عديدة وبات لزاما على المعلم الدراية بخصائصها ومسبباتها وطرائق التعامل معها.

خاتمة

إنّ اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي هو من اهم الاضطرابات الشائعة في الوسط المدرسي وإن كانت آراء المعلمين والفاعلين في محال التعليم تجاهه تختلف وتتباين وهذا ما أكدته دراستنا الحالية والتي خلُصت بنتيجة عامة مفادها أن درجة دراية معلم الطور الابتدائي باضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط النشاط الزائد مرتفعة نوعا ما ولعل هذا مؤشر جيد في محاولة لتوسيع رقعة التوعية والتحسيس بمثل هذه الاضطرابات الممكن أن تعرقل مسار التلميذ وربما توقف آماله الدراسية.

اقتراحات

في ضوء النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة المعتبرة نقترح ما يلي:

-ضرورة انجاز دراسات أخرى حول دراية أو معرفة المعلم باضطراب قصور الانتباه المصحوب بخفض الانتباه وعلى نطاق واسع، مع التذكير بصعوبة العمل مع المعلمين بسبب ضغوط برامجهم التدريسية وضيق الوقت.

-نقترح أيضا إنجاز بحوث ودراسات مسحية تخص تحديد وتبويب التلاميذ الذين يشتكون هذا الاضطراب وحبذا أن يشمل البحث كل المؤسسات الابتدائية ولاسيما المتواجدة في المناطق الريفية والنائية.

-تقنين مقاييس واختبارات وتكييفها محليا على البيئة الجزائرية حتى يتكمن الجيل الصاعد من الباحثين من تطبيقها بيسر وبفعالية.

توصيات

يمكن الخروج بعدة توصيات منها:

-برمجة دورات تكوينية للمعلمين خصوصا ذوي الاقدمية في قطاع التعليم والتربية وذلك بغية الرفع من درايتهم بكل ما يخص الاضطراب محل الدراسة.

-التحسيس المجتمعي بوجود مثل هذه الاضطرابات ورفع عتبة الوعي بها والتي غالبا ما تدرج في خانة غياب أو نقص التربية الوالدية والتنويه إليها كاضطرابات ذات أبعاد مختلفة.

-تكثيف أنشطة الخلايا المتخصصة بالمتابعة النفسية واللغوية والسلوكية للتلميذ والتي غالبا ما تنشط في مدارس الولايات والمدن الكبرى بينما يكاد ينعدم نشاطها على مستوى مدارس الأرياف.

-فتح نوادي ثقافية وتشكيل جمعيات مدنية خاصة بالتوعية وإحصاء هؤلاء التلاميذ وتقديم التوجيه والتوعية لذويهم.

المراجـع

1. أحمد يحي، خولة(2000). الاضطرابات السلوكية والمعرفية. ط1. دار الفكر: الكويت.
2. بطرس، حافظ بطرس **(2008).** المشكلات النفسية وعلاجها. ط1. دار الميسرة للنشر والتوزيع: الاردن.
3. جريسات رائدة إلياس عيسى (2007). بناء مقياس لتشخيص ضعف الانتباه والنشاط الزائد والتحقق من فاعليته لدى الطلبة العاديين وذوي صعوبات التعلم والاعاقة العقلية وحالات التوحد. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات التربوية العليا. جامعة عمان العربية للدراسات العليا: الاردن.
4. جمال مثقال، القاسم ومحمد، الشناوي وآمل، البكري وجاسر، الرفاعي (2001). مبادئ علم النفس. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
5. الحمد، خالد عبد العزيز (2010). مدى معرفة معلمي التربية الخاصة باضطراب نقص الانتباه والنشاط الحركي الزائد. دراسة استطلاعية. مجلة الارشاد النفسي. العدد 25. 215 – 267.
6. ديانا هيلز، و روبرت هيلز(1999). العناية بالعقل والجسم (ترجمة علي الجسماني)، (د.ط)، الدار العربية للعلوم: بيروت.
7. الرياض، سعد(2000). الاضطرابات النفسية للأطفال المراهقين؛ التشخيص والوقاية والعلاج. ط1. دار الكلمة: مصر.
8. زكرياء حنان، عبد الغني اسماعيل (2008). بعض العوامل المسهمة في النشاط الزائد لدى اطفال المرحلة الابتدائية بمحافظة أسوان. «دراسة تحليلية» رسالة ماجستير. المكتبة الالكترونية لأطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة.
9. السيد خليفة، وليد وعيسى، مراد علي (2007). كيف يتعلم المخ ذو النشاط الزائد المصحوب بنقص الانتباه. ط 1. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الاسكندرية.
10. شرقي، سميرة (2007). العلاقة بين اضطراب نقص الانتباه المصحوب بفرط النشاط الحركي والاسلوب المعرفي التربوي والاندفاعية. أطروحة ماجستير. غير منشورة. جامعة باتنة: الجزائر.
11. عامر، نورة (ديسمبر2016). دراسة تشخيصية لاضطراب فرط النشاط المصاحب لخفض الانتباه وعلاقته بمهارات التعلم عند التلميذ. دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ الطور الابتدائي في بلدية عين آزال-سطيف-.مجلة العلوم الانسانية، ص ص 194- 209 جامعة أم البواقي. الجزائر. https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/93
12. عبد الواحد، سليمان وابراهيم يوسف (2012). المخ واضطراب الانتباه» رؤية في إطار علم النفس العصبي المعرفي». (د.ط). دار الجامعة الجديدة للنشر: الاسكندرية.
13. عبد الله محمد، عادل(2004). الأطفال الموهوبون ذوو الاعاقات. ط1. دار الرشاد: القاهرة.
14. علي كامل، محمد (2003). علم النفس المدرسي.(د.ط). مكتبة ابن سينا: القاهرة.
51. فاروق مصطفى، أسامة (2011). مدخل الى الاضطرابات السلوكية والانفعالية» الاسباب – التشخيص – العلاج».ط 1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.
16. فتحي، مصطفى الزيات (1998). صعوبات التعلم؛ الأسس النظرية والتشخيصية والعلاجية. ط1. دار النشر للجامعات: مصر.
17. القاضي خالد، سعد سيد محمد (2011). تعديل سلوك الأطفال ذوي اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط- دليل عملي للوالدين والمعلمين- ط.1. دار عالم الكتب: القاهرة.
18. ماريني، مير كولينو و توماس،ج، باور وناثن، ج،بلوم(2003). اضطراب عجز الانتباه وفرط الحركة - دليل عملي للعياديين- (ترجمة عبد العزيز السرطاوي و أيمن خشان). ط1. دار القلم: دبي.
19. محمدي، فوزية (2011). فعالية برنامجين تدريبين في تعديل سلوك اضطراب النشاط الزائد المصحوب بتشتت لانتباه وتعديل صعوبة الكتابة. أطروحة دكتوراه. غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، الجزائر .

20. محمد علي، محمد النوبي (2009). اضطراب الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد لدى ذوي الاحتياجات الخاصة. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

21. مصطفى نوري، القمش وخليل عبد الرحمان، المعايطة(2007). الاضطرابات السلوكية والانفعالية. ط 1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

22. مصطفى نوري، القمش وخليل عبد الرحمان، المعايطة(2011). الاضطرابات السلوكية والانفعالية. ط3. دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان.

23. ممادي، شوقي و أبي ميلود، عبد الفتاح(2012). مدى معرفة معلمي المرحلة الابتدائية باضطراب ضعف الانتباه المصحوب بفرط النشاط. دراسة ميدانية على عينة من معلمي مدينة تقرت. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية العدد (09)، ج (01) ورقلة.

24. Berquin P. Le trouble déficitaire d'attention avec hyperactivité. In: C Hommet, I Jambaqué, C Billard, P Gillet Ed (2005). Neuropsychologie de l'enfant et troubles du développement. Marseille: Solal.

25. Dumas, Jean(2007). Psychologie de l'enfant et de l'adolescent, 3 éme édition Bruxelles : De Boeck.

26. Lazarus, K.J. (2011).The Knowledge and perception of attention deficit hyperactivity disorder help by foundation phase educators in a township in Gauteng (doctoral dissertation, University of the Witwatersrand Johannesburg: South Africa.

27. Scuitto, M. J, Nolfi, C.J, & Bluhm, C. (2004). Effects of child gender and symptom type on elementary school referrals for ADHD. journal of Emotional and Behavioural Discorders,12(4).

The degree of primary school teacher's knowledge about the Attention Deficit Hyperactivity Disorder of the pupil a field study on a sample of primary school teachers in Oum El Bouaghi, Algeria

Abstract

This study aims to know the degree of primary school teacher's knowledge about "the Attention Deficit Hyperactivity Disorder" of pupil at this stage (TDAH). This disorder is common in school environment. A hundred teachers (100), in the city of 0um El Bouaghi, were selected intentionally to take part in this study. They were given a questionnaire that was designed by the researcher. The study demonstrates that the teachers are highly acknowledged about the (ADHD) of the pupil concerning its main characteristics, causes and diagnosis. The results demonstrate that there are statistically significant differences at the significance level of (0.05) concerning the teacher's knowledge about this disorder in relation to the variables of the professional experience (for the category that is less experienced), and the qualification (for those who have the License degree).

Keywords

The primary school teacher
pupil
behavioural disorders
the Attention Deficit Hyperactivity Disorder
hyperactivity

Le degré de connaissance de l'enseignant sur le trouble déficitaire de l'attention avec hyperactivité chez les élèves du primaire une étude de terrain sur un échantillon d'enseignants du primaire de la ville d'Oum El-Bouaghi-Algérie-

Résumé

Cette étude vise à connaitre le degré de connaissance des enseignants du cycle primaire de l'un des troubles du comportement les plus courants au milieu scolaire, qui est le trouble de déficit de l'attention avec hyperactivité (TDAH). Cette étude a été appliquée sur cent (100) enseignants / enseignantes dans la ville d'Oum EL Bouaghi-Algérie, qui ont été choisis intentionnellement, et sur la base de l'approche analytique descriptive. L'étude a montré une grande connaissance par les enseignants des troubles de déficit de l'attention avec hyperactivité chez l'élève ainsi que certains de ses caractéristiques, ses causes principales et les méthodes de diagnostic et de prise en charge, les résultats ont également montré la présence de différences statistiques significatives au niveau de la signification(0.05) par rapport à la connaissance des enseignants de se troubles en raison des variables d'expérience professionnelle(au profit du groupe le moins expérimenté), ainsi que de la variable de la qualification scientifique(au profit des titulaires du diplôme de licence).

Mots clés

L'enseignant du cycle primaire
l'élève
troubles du comportement
trouble déficitaire de l'attention
hyperactivité

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

المضامين البصرية على المنصات الذكية دراسة حول اتجاهات الآباء نحو مشاهدة الأبناء

Visual Contents on Smart Platforms A study on parents' attitudes towards their children watching

د. عمر عماد الدين
Dr. Omer Emad Eldin
جامعة عجمان، الامارات العربية المتحدة
e.omer@ajman.ac.ae

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 23-11-2020
تاريخ القبول 13-12-2022

الكلمات المفتاحية
التربية الإعلامية
المشاهدة
المنصات
رضا الآباء

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الآباء نحو مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية على المنصات الذكية، واستقصت الدراسة عن الاتجاهات من خلال ثلاثة محاور أولها نظم الاشتراك في خدمات الإنترنت التي يوفرها الآباء لأبنائهم، وثانيها طريقة تنظيم أوقات مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية، وثالثها مدى معرفة الآباء بطبيعة المضامين التي يشاهدها ابناؤهم على تلك المنصات. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها أن (61%) من الآباء يسمحون لأبنائهم بمشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية لأكثر عن (5) ساعات في اليوم، وأن (71%) من الآباء في عينة الدراسة لا يعرفون أبداً أو لا يعرفون بشكل محدد طبيعة المضامين التي يشاهدها أبناؤهم على المنصات الذكية بدافع الثقة التي يولونها لهم بعد تعليمهم المبادئ الأخلاقية بشكل عام خلال تربيتهم.

مقدمة

شهدت متابعة الجمهور لوسائل الاتصال والإعلام تحولات شائكة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومثلهما من بداية القرن الحادي والعشرين، عُزيت تلك التحولات في أدبيات التنظير المعرفي في دراسات الاتصال إلى عوامل عديدة وصفت في أغلبها بالمعقدة والمتداخلة، السبب الذي أفرز بشأنها حالة من الاختلاف المحمود بين المنظرين والباحثين حول ايجابية وسلبية الانعكاسات التي تَحدثها متابعة الجمهور لوسائل الاتصال والإعلام وعلاقته بها.

وبنظرة استذكارية شاملة (بانورامية) لمشهد التطور التاريخي لوسائل الاتصال والإعلام يمكن تدوين على سبيل المثال لا الحصر عدد من الأحداث والظواهر التي أثرت بشكل حتمي على عملية التحولات والتغيرات، وهي في غالبها أو مجملها مرتبطة بالتطورات والابتكارات التكنولوجية مثل الثورة الرقمية التي تسبب فيها الحاسوب ودخولة إلى الاستخدام المعمق في وسائل الاتصال والإعلام، وانفتاح فضاء الاتصال والإعلام الذي أحدثته الأقمار الاصطناعية عبر البث المباشر للأحداث، اضافة إلى نقلة اكتشاف الانترنت الذي تقاطعت فيه وتشابكت عبره مكونات خريطة الاتصال والإعلام، انتهاءا بثورة الذكاء الاصطناعي التي حولت وسائل الاتصال والإعلام إلى منصات ذكية.

وقد أدى التسارع غير المتناهي لتراكم التطورات في الاتصال والإعلام والمتأثر في الأساس بالأحداث والظواهر أعلاه، إلى حالة من الضبابية أمام جلاء شكل علاقة الجمهور بوسائل الاتصال والإعلام وخارطة متابعتهم لها، خاصة أذا أخذنا في الاعتبار تعدد تلك الوسائل وتشكلها في باقة متنوعة تجمع بين الوسائل التقليدية والرقمية والذكية.

هذه التغيرات انعكست على طريقة تلقي الجمهور ومتابعتهم لوسائل الاتصال والإعلام والتي تدرجت تاريخيا من التلقي الشفهي إلى الكتابي ثم السمعي تلاه البصري التقليدي وأخيرا البصري المنفتح عبر فضاءات التواصل، الذي مكن رؤية جميع أنواع الاتصال والإعلام ووسائله عبر المنصات الذكية المتاحة عبر العديد من الوسائط المتعددة والأجهزة والهواتف المحمولة.

بظهور الأجيال الخمسة للهواتف الجوالة Mobile Generations، التي بدأت باندهاش البشرية بهواتف الجيل الأول التي سمحت بالتواصل من خلال هاتف متحرك يمكنهم من الاتصال من أي مكان، ثم اضاف كل من الجيل الثاني

والثالث عدداً من الخصائص التي وسعت مجالات استخدام الوسائط المختلفة في التواصل الرقمي، وصولا إلى الجيل الرابع والخامس الذين وفرا خواص التواصل الذكي عبر المنصات المتنوعة.

ولأن الأبناء من الجنسين بمختلف مستوياتهم العمرية هم شريحة مهمة من شرائح جمهور وسائل الإعلام، ناهيك عن كونهم مستقبل الأمم، فقد اهتمت الدراسات وتنوعت في المجالات ذات العلاقة كالاجتماعية والتربوية والاعلامية حول تأثيرات المضامين المتدفقة عبر وسائل الاتصال والإعلام بشكل عام ومنصات التواصل الذكية بشكل خاص على هؤلاء الأبناء.

ورغم تعدد الدراسات التي تبحث في تأثيرات تعرض الأبناء للمضامين الإعلامية إلا أن نتائج تلك الجهود ما زالت تفتح مجالات أرحب للبحث وتترك تساؤلات شائكة حول هذا الموضوع، الشيء الذي حفز هذه الدراسة للسعي من أجل إضافة بعض النتائج والمؤشرات حول هذه التأثيرات حيث اختارت محاولة استكشاف اتجاهات الآباء وجهودهم في التربية الإعلامية للأبناء من خلال التشارك معهم في كيفية التعامل مع تدفقات المضامين البصرية التي يتلقونها عبر المشاهدة لمنصات التواصل الذكية.

ومن زاوية أكثر تحديداً تبحث الدراسة في المسافة التي يتوجه منها الآباء نحو معرفة ما يدور في فضاءات مشاهدة أبنائهم للمضامين المرئية في منصات الاتصال الذكية، ومدى احكامهم لبوصلة دور التربية الإعلامية التي تحقق الفاعلية والايجاب في تأثيرات تلك الرسائل عليهم.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلها الرئيس وهو كيف يتعامل الآباء مع تلقي الأبناء للمضامين المرئية عبر المنصات الذكية، والذي تسعى من خلاله إلى التعرف على انطباعات الآباء حول مشاهدة ابنائهم لما تقدمه مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي من مضامين مرئية، وتبحث في كيفية تعامل الآباء من منطلق دورهم في التربية الإعلامية مع تلك العلاقة التواصلية بين ابنائهم ومواقع ومنصات التواصل.

مشكلة البحث

أدى انفتاح الفضاء الإعلامي إلى تدفق كم هائل من المضامين المتنوعة باتجاه الجمهور، ووسع تسارع أجيال التقنية الذكية من وسائل التواصل ووسائطه دائرة تلقي تلك المضامين، فغدت المجتمعات تسبح في مساحات لا حد لها من المضامين الايجابية والسلبية من حيث أثرها على الجمهور سيما الأبناء، الشيء الذي تطلب مزيد من تفاعل دور الأسر والآباء في ضمان التلقي الايجابي للأبناء للمضامين المرئية عبر المنصات الذكية.

هذه الدراسة سعت إلى رصد اتجاهات عينة من الآباء حول تربيتهم الإعلامية لأبنائهم في كيفية تلقي المضامين المرئية خلال مشاهداتهم للمنصات الذكية.

تساؤلات البحث

يسعى البحث إلى الإجابة على سؤال رئيس هو: كيف يتعامل الآباء مع تلقي الأبناء للمضامين المرئية عبر المنصات الذكية؟ وترتبط به أسئلة فرعية هي:

هل هناك إدارة مالية لتكاليف استخدام الأبناء للمنصات الذكية

-ما نظام اشتراك الأبناء في خدمات المنصات الذكية؟

-ما عدد وسائط أستخدام المنصات المتاحة للأبناء؟

-هل تنظم وقت مشاهدة الأبناء لهذه المضامين؟

-كم مدة مشاهدتهم للمنصات الذكية؟

-كيف تنظم مدة مشاهدتهم للمنصات الذكية؟

-هل تراقب طبيعة المضامين التي يشاهدها الأبناء؟

-ما ملامح خارطة مشاهدتهم للمنصات الذكية؟

-ما طريقة مراقبتك لما يشاهدة الأبناء في المنصات الذكية؟

-ما مدى رضا الآباء عن تربيتهم الإعلامية؟

-ما حدود التعامل مع خصوصية تلقي الأبناء لمضامين المنصات ؟

أهمية الدراسة

تتأتى أهمية هذه الدارسة من كونها من الدراسات البينية التي تبحث في موضوع إعلامي ذو أبعاد تربوية اجتماعية ونفسية وقانونية واقتصادية، فالمضامين المرئية التي تبث عبر المنصات الذكية تمثل إنتاجا إعلاميا له رسائله وأهدافه، لكن مشاهدة تلك المضامين تستهدف الجمهور الذي يكون في بعض الأحيان المجتمع بأكمله أو شرائح منتقاة منه، اضافة إلى تلقي المضامين المرئية عبر المنصات الذكية من قبل الأبناء يعد ارتباط تربوي يتمثل في دور الأسر والآباء ومسؤوليتهم نحو تلك المشاهدة وتأثيراتها.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

-معرفة طريقة تربية الآباء ابنائهم إعلامياً في كيفية تلقي مضامين المنصات الذكية.

-رصد الفرص التي يمنحها الآباء لاشتراك الأبناء في خدمات تلقي المنصات.

-تحديد آليات تنظيم الآباء لفترات مشاهدة الأبناء للمنصات الذكية.

-الوقوف على طرق مراقبة الآباء لمشاهدة الأبناء للمنصات الذكية.

-قياس مدى معرفة الآباء لملامح خارطة مشاهدة الأبناء للمنصات الذكية.

-التعرف على حدود تدخل الآباء في خصوصية مشاهدة الأبناء للمنصات الذكية.

-النظر في مستوى رضا الآباء عن مشاهدة الأبناء للمنصات الذكية.

1–مصطلحات الدراسة

1–1–المنصات الذكية

يقصد بالمنصات الذكية كافة الوسائل والوسائط الالكترونية الرقمية التي تعمل على نظام التواصل الذكي الذي يتميز بالقدرة الفائقة على الارتباط وجعل المنظومة المكونة من العديد من الوسائل والوسائط مرتبطة ببعضها وفق النظام الشبكي عن بعد والذي يمكن المستخدم من الإبحار في كافة أنواع المضامين الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والتفاعلية.

وقد وصفت هذه الوسائل والوسائط بالذكاء خاصة الهواتف الجوالة التي تعمل بهذا النظام لقدرتها الفائقة في الارتباط العميق بكل التقنيات والتطبيقات وتحديها عقبات وحواجز العزلة التقنية والخصوصية التي كانت تقف حاجز أمام الوصول لنموذج تقني متكامل.

1–2–المضامين البصرية

هي كافة المحتويات المقدمة من خلال البرامج والمواد الإعلامية في الوسائل الإعلامية المرئية والمنصات المشاهدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائطه، وقد تم استخدام المصطلح في الدراسة إشارة إلى كل ما يشاهده الأبناء على شاشات ومنصات التواصل بمختلف أنواعها.

1–3–اتجاهات الآباء

هي آراؤهم وانطباعاتهم حول المحتويات التي يتلقاها ابناؤهم ويشاهدونها عبر تلك الوسائل والمنصات المختلفة وموقفهم من الآثار المترتبة على ذلك.

1–4–خارطة المشاهدة

تعني في هذه الدراسة مجموعة المضامين المرئية التي يتلقاها أو يتعرض لها الأبناء في مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، فلو تخيلنا أن لأحد الآباء الذين شملتهم الدراسة له ثلاثة أبناء يشاهد كل منهم ثلاث ساعات أو أكثر في اليوم كم سيكون عدد المقاطع أو المشاهد المرئية التي شاهدها خلال اليوم والاسبوع والشهر والسنة وهكذا تتشكل خارطة المشاهدة من مجموعة هذه العناصر التي شاهدها الاين أو الأبناء.

2–الدراسات السابقة

بالرغم من أن هذه الدراسة تبحث في المضامين البصرية على المنصات الذكية متخذة من علاقة الآباء والأبناء حالة دراسية، إلا أن ارتباط الموضوع بعدد من العلوم والمجالات مثل البحوث التربوية وبحوث علم الاجتماع وعلم النفس والقانون زاد ونوع من كم الدراسات السابقة التي أجريت في هذ الإطار، لكننا حاولنا انتقاء أقربها علاقة وتداخلاً مع موضوع البحث حتى تسهل عملية بيان العلاقة والارتباط بين الفروض والنتائج.

(Marasli, &Figen Cok Muge) قاموا بتحليل مضمون للدراسة التي اجراها عدد من الباحثين عن معرفة مدى علاقة التشارك بين الآباء والأبناء على مواقع التواصل خلال ثلاثة شهور في 2015، وقد شملت الدراسة تحليل مضمون مائة عينة واثبتت نتائجها أن العلاقة كانت ايجابية وأن الآباء كانوا على دراية بكافة المعلومات التي يتشارك بها أبنائهم عبر مواقع التواصل ما مكنهم من مساعدة الأبناء في تجاوز المشكلات التي كانت تواجههم احيانا (فرحات أحمد، ضيف الأزهر، 2013).

دراسة أحمد، فرحات اهتمت بجود التواصل الأسري ودوره في إكساب الأبناء مهارات التكيف الاجتماعي والنفسي مع المجتمع، وأثبتت الدراسة أن عملية تواصل الوالدين مع الأبناء لا يقتصر هدفها على مساعدتهم في تعدي الحواجز

التي تعترضهم في الحياة اليومية بل هي استراتيجية تربوية شاملة تتأسس على برنامج متكامل يطبقه الوالدين في تنمية خبرات الأبناء الحياتية (بسيوني عبد الغفار أحمد، 2018).

(Stacey B. Steinberg) قدم دراسة حول مشاركة الأبناء والخصوصية في عصر التواصل الاجتماعي ناقش من خلالها مسألة الحق القانوني للوالدين في خصوصية بيانات أبنائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وقدم رؤية قانونية حول هذا الحق في المراحل العمرية المختلفة للأبناء ونتج عن الدراسة الوصول إلى عدد من الاحترازات أهمها طريقة مراقبة الوالدين لصفحات الأبناء على مواقع التواصل بعد بلوغهم سن الأهلية وما سبقها من المراحل الأولى لسن البلوغ (نادر سراج، 2020).

ولأن عملية علاقة الأبناء بالمضامين المرئية على المنصات الذكية مرتبطة بشكل أساس على الاشباعات التي يحققونها من تلك المشاهدة، فكلما زادت زادت حرصهم وشغفهم لها، فقد تركزت دراسة (مناور الراجحي) التي غطى مسحها 1230 عينة من طلبة جامعة الكويت في محاولة للتعرف على الإشباعات التي يلبونها من متابعتهم للفيس بوك، لكن اللافت ضمن نتائج الدراسة هو أن 90 بالمئة من ممن شملتهم الدراسة يستخدمون قنوات التواصل وبخاصة الفيس بوك بأسماء مستعارة رغبة منهم في تحقيق نسبة أكبر من حرية التعبير(مشطري سرار أمينة، غراز الطاهر، 2020).

(ايمن فرج، وفهد الخريف) هي دراسة مسح اجتماعي طبقت على 100 عينة عمدية بمنطقة الهفوف في المملكة العربية السعودية حول التأثيرات السلبية لاستخدام مواقع التواصل حول ما يعرف بالخرس الاجتماعي، حيث توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن مستوى التوحد الاجتماعي أو خرس الأبناء وعدم مشاركتهم اجتماعيا مع أسرهم تزداد نسبه في الأعمار الصغرى من السن ثم تبدأ في التلاشي بسبب الانشغال بالواجبات الحياتية شيئا فشيئا وقد لوحظ ذلك من خلال وقت وطبيعة متابعتهم لمواقع التواصل(الراجحي مناور بيان، 2016).

الأسرة ودورها في حماية الأبناء هي دراسة ميدانية في صعيد مصر أجراها (محمود سليمان 2017) على 150 أسرة للبحث في تأثرات تلقي الأبناء وتعرضهم إلى منصات التواصل، أثبت من خلالها أن هناك تأثيرات أبرزها إهدار الوقت وضياعه في غير الفائدة من التصفح زيادة عن إهمال الدروس والتطور المعرفي، إضافة إلى الوقوع في مآثر الثقافة الإستهلاكية بما يكلف الأسر شراء الكماليات التي يشاهدها الأبناء عبر إعلانات تلك المنصات.

مفهوم القبيلة الإلكترونية من المفاهيم التي اضافته (رحيمة عيساني، 2016) في دراستها حول أشكال التفاعلية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الشباب العربي، من خلال وصفها لأشكال ذلك التفاعل من مثل البحث عن المضامين واقتراح موضوعات النقاش، كما استنتجت الدراسة ضرورة اشتمال الرسائل التفاعلية عبر شبكات التواصل على الاستمالات العاطفية التي تعد قوة جاذبة إليها وأساس مهم يجب أن تتضمنه الرسائل(عيساني رحيمة الطيب، 2016).

3-الإطار النظري لموضوع الدراسة (الأدبيات)

تسم التراث المعرفي المرتبط بهذا البحث بالمقاربة بين التطورات المتسارعة في مجال الإنتاج الإعلامي المرئي ومتغيرات تعرض أو تلقي الجمهور للمضامين وانعكاسات نصنصلك المضامين وتأثيراتها عليهم، ولأن المبدأ العام في الدراسات الإنسانية هو تباين وجهات النظر حول القضايا والظواهر فقد عمدت الدراسة إلى إظهار ذلك التباين في التنظير المعرفي المرتبط بها.

3-1-صناعة المضامين المرئية

رحلة الإعلام المرئي عبر التاريخ تشكل خارطة مهنية احترافية أقل ما يمكن أن توصف به أنها صناعة لها أسسها ووسائلها وتجاربها وتراثها، فقد بدأت أحداثها بمحاولات لويس داجير وجون هيرشل في القرن التاسع عشر بابتكار الرسم بالضوء والذي اصطلح عليه لاحقا بالصورة التي تأسست عليها فكرة الخطاب البصري أو المضمون البصري، ثم مرت بالعديد من المنعطفات والتحولات التي ترك كل منها أثره ووضع بصمته عليها حتى وصلت إلى حاضرنا بأنواع متعددة وأشكال مختلفة.

منصات التواصل الذكية تمثل وعاء معاصراً احتوى في مكنونه صنوف لا حصر لها من المضامين المرئية التي تمثل باقة قزحية اللون في تنوع أشكالها شبكية التداخل في أهدافها وتشمل المنصات الذكية كافة الوسائل والوسائط الالكترونية الرقمية التي تعمل على نظام التواصل الذكي الذي يتميز بالقدرة الفائقة على الارتباط وجعل المنظومة المكونة من العديد من الوسائل والوسائط مرتبطة ببعضها

وفق النظام الشبكي عن بعد والذي يمكن المستخدم من الإبحار في كافة أنواع المضامين الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والتفاعلية، وينظر إليها كغيرها من الممارسات الإعلامية على أنها تحقق تأثرات ايجابية على جماهيرها من خلال ما تقدمه من منافع يقابلها من الجانب الآخر تأثرات سلبية من خلال الإشكالات الواقعية التي يتضرر منها المتلقين نتيجة ستخدامهم لمضامين المنصات الذكية (عبد الرحمن حجازي، 2018)

3-1-1-المضامين الايجابية في مقابل المضامين غير الايجابية

تجارب الواقع المتحققة تعد أدلة ماثلة وثوابت حاصلة لا تحتاج إلى جهود للتعرف عليها لكونها من البديهيات التي لا يختلف فيها، فلا أحد منا يعجز عن حساب مجموعة من المرات التي يتعامل بها في حياته اليومية من منصات التواصل بمختلف أنواعها، ولأن حاجة الإنسان دائما مرتبطة بالمنفعة فبالتأكيد ترتبط استخداماتنا لمنصات التواصل بتحقيق عدد من الاحتياجات.

ومما لا شك فيه أن البحث المتعمق في تأثيرات هذه المضامين على جمهور المتلقين بشكل عام يعد قضية شغلت الأوساط العلمية والمهنية في مجال الإعلام لكونها متغيرة تدور مع تحولات الممارسة الإعلامية حيث دارت، لكن بالتركيز على زاوية المنفعة المتحققة من المضامين المرئية على المنصات الذكية للأبناء والتي غالبا ما تمثل هماً يشغل الآباء في مسيرتهم الحياتية الساعية إلى تحقيق اعلى مستويات من التأثيرات والمنافع الايجابية للأبناء في مقابل الحد من التأثيرات السالبة عليهم منها، نجد أن هناك مجموعة من المنافع الفاعلة والتأثيرات السالبة منها:

3-1-2-الهوية في مقابل الهجرة الافتراضية

تعريف الهوية والهجرة الافتراضية ليس هدفا في هذا التناول لكن التجازب أو الأثر المترتب على كل منهما في علاقة الآباء بالأبناء في مشروع التربية هو المربط، فجميع المجتمعات البشرية دون استثناء تتوارث عبر الأجيال نمطاً للوجود الاجتماعي المتسم بقدر من الخصوصية التي تميزه عن غيره والذي يبصم صبغته على شخصية الإنسان فيها، وتكون الخبرات الحياتية التي يكتسبها الفرد من وحي تلكم الصبغة الاجتماعية شكل هويته التي تعكس جزءا من انتمائه لذلكم النسق الاجتماعي(ويتبي باميلا، 2013).

ويتمثل رهان استمرارية الحفاظ على هوية المجتمعات البشرية وخصوصيتها في قدرة الأفراد فيها على توريث الأبناء مجموعة السمات التي تتأسس عليها ملامح تلك الخصوصية، وهنا يكمن التحدي المعاصر الذي يتمثل في انكسار حاجز الفضاء وحدود استاره في ظل الانفتاح الاتصالي والإعلامي، فقد اصبح العالم منفتح على بعضه البعض أي أن خلوة الأبناء في محيط المجتمع الواحد وانحصارهم بين نسيج هويته اصبح أمراً مستحيلاً في زمن المجتمعات الافتراضية والصداقات الشبكية والهجرة الإلكترونية التي تتمثل في عيش الأبناء في بيئة ثقافية افتراضية عالمية تختلف ملامح هويتها وخصوصيتها واحيانا تتعارض مع بئتهم التي هم فيها. ولا يتوقف التحدي في مشروع التربية الأبوية للأبناء عند موضوع تعرضهم للمضامين المرئية على المنصات الذكية بل يتمثل في كيفية التصدي للهجرة الإلكترونية لهم، والتي تكمن مخاطرها دون تشاؤم في كثير من الإنعكاسات التي يمكن أن تؤثر مع التفاؤل على أنماط الهوية المجتمعية التي يسعى الأباء إلى رسم بعض من خصوصيتها في شخصية الأبناء.

3-1-3-الذكاء المعرفي في مقابل إدمان التواصل

لا شك أن التحولات المتسارعة والتطورات المتلاحقة لوسائل التواصل أحدثت نقلة موازية في مجال المعرفة بشقيها المنتظمة عبر أنظمة التعليم وغير المنتظمة أو الثقافية، فمن ثوابت الحقائق أن الأحيال المعاصرة من التكنولوجيا الذكية مثل الهواتف النقالة تتيح لمستخدميها ومنهم الأبناء السياحة السحابية في كامل مناحي الفضاء الافتراضي بصرف النظر عن كونها مجانية أو بقيمة.

وتحقق السياحة السحابية في فضاء الافتراض أساسين مهمين من أعمدة الذكاء المعرفي الأول يتمثل في احترافية المستخدم وقدرته على مواكبة مهارات اجادة السياحة السحابية، والثاني هو الفائدة المعرفية والخبرات العلمية المتحققة من عملية البحث في الفضاء الافتراضي ومحتوياته، فمثلا قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة أحدثت ثورة بحثية غير مسبوقة إذا ما قارناها بالبحث في مصادر المعلومات المطبوعة في المكتبات التقليدية.

غير أنه في الجانب الآخر من المشهد قدمت العديد من الدراسات والبحوث نتائج مقلقة حول أثر إدمان الأبناء للتواصل عبر المنصات الذكية، وتركز النتائج بشكل أساس

على العلاقة بين الساعات التي يقضيها هؤلاء وانعكاساتها السالبة على تحصيلهم العلمي، وتنسب الدراسات المستوى الدراسي المتدني لمدمني التواصل إلى انشغالهم في الفضاء الألكتروني بالملهيات عن الدراسة والتحصيل العلمي(رشدي رمزي، 2008).

3-1-4- العلاقات الافتراضية في مقابل الانعزال الاجتماعي

أحدثت المعاصرة الاتصالية تحولات حتمية سهلت على الأجيال من الأبناء العلاقات الافتراضية على منصات التواصل، وميزتهم بالقدرة على بناء الصلات غير الحصرية على المحلية أو الاقليمية بل ربطتهم عالميا دون الالتفاتة إلى تنوع الثقافات أو التردد خشية من اختلاف اللغات وغيرها من عقبات بناء العلاقات.

من المؤكد أن هذا التلاقح الثقافي الافتراضي للأبناء يكسبهم العديد من الخبرات الايجابية التي لم تتحقق لمن لا يتاح له العيش في بيئة تصم مختلف الأجناس والأعراق، فمعرفة العادات والتقاليد والأذواق واللهجات واللغات وغيرها تعد أرصدة واضافات ناتجة عن العلاقات الافتراضية التي تربط الأبناء بالبيئات الثقافية فيها، غير أن بناء تلكم العلائق يكون على حساب الوجود الاجتماعي لهم في مجتمعاتهم الحقيقية التي ظهرت فيها دعاوى مشكلات العزلة الاجتماعية لهم في تلك المجتمعات ووصفهم بالجفاء الوجداني والطلاق العاطفي لها (بدر قرني محمد حياة 2022).

3-1-5-الترويح الافتراضي في مقابل الجنوح الأخلاقي

توفر المنصات الذكية مساحات هائلة في مجال الترفيه والتسلية بمختلف أنواعها وأشكالها وقد ساعدت تلكم الأرصدة الترويجية المجتمعات المعاصرة وعوضتهم عناء الجهد المادي والمعنوي الذي كانوا يبذلونه من اجل توفير بيئة كهذه في الواقع الحقيقي، وقد استطاعت الشركات المصنعة لبرمجيات الترفيه والتسلية أن توفر تراثاً الكترونيا يغطي الحاجة الذاتية لجيمع مرتاديها في الكرة الأرضية بل وتستحدث أجيالاً متجددة تجعلهم يسابقون الزمن لمواكبتها. وقد أدى التنافس من أجل الريادة التجارية في ميدان صناعة الترويح الالكتروني والذكي إلى التسابق نحو صبغ مضامين المنتجات الترفيهية بألوان من المؤثرات الجاذبة للرواد والمستخدمين دون الاعتبار في ذلك إلى اختلاف المبادئ والقيم المجتمعية وبغير حساب لتعدد الثقافات والأجناس والأعراق ولم تعتبر صناعة الترويح إلى حقيقة استحالة القياس الواحد لكل الناس، هذا الحال أحدث ارتباكاً في مشاهدة الأبناء لها ما جعل الدراسات ترصد أشكالا متباينة من الجنوح الأخلاقي جراء تعرضهم للترويح عبر منصات التواصل الذكي.

3-1-6-النشاط التجاري في مقابل الاصطياد الإعلاني

مكنت المجالات الإلكترونية من ممارسة الأنشطة التجارية عبر منصات التواصل الذكي واتاحت الفرصة أمام الأبناء من عمل علاقات تجارية منها على سبيل المثال التجارة الحرة على منصات أسواق التداول العالمية forex والتي يحققون منها مردودات مالية قيمة دون التفرق للعمل لكونها مجرد تداول إلكتروني خلال لحظات لا تحتاج غلى جهد بل مجرد متابعة للحساب على المنصة.

لكنه من ناحية أخرى يقع هؤلاء الأبناء تحت تأثير النشاط الإعلاني المحتدم الذي يكونون عرضة فيه إلى الانجراف وراء المغريات الجاذبة في السلع المعلنة، بل يصل بهم الأمر أحيانا إلى الوقوع في مآثر الربح المكلف عندما يكتشفون أنهم خسروا جراء وقوعهم في اقتناء سلع الحملات التسويقية والإعلانية مبالغ أكثر عن تلك التي يتكلفونها في العروض العادية أو الدائمة.

3-1-7-المنصات واحتواء التواصل

هناك جدلاً محتدم حول علاقة وسائل التواصل التي سماها البعض بالتقليدية كناية عن قدمها ووسائل الاتصال والإعلام المستحدثة، ويزيد هذا الحوار حساسية حين البحث في المسافة التي يقطعها كل منهما باتجاه الجمهور واحتياجاته، ويتضح ذلك من خلال الكتابات والدراسات التي اجريت حول أدوار كل من الاتصال والإعلام التقليدي والمستحدث من الوسائل.

وبالإفادة من نتائج هذا الجدل في التركيز على زاوية ارتباطية بالبحث نتجت عن القدرة الهائلة للشركات العاملة في مجال الأدوات والبرمجيات التي تتأسس عليها وسائل الاتصال والإعلام المستحدثة بشكل عام والمنصات الذكية بشكل خاص، حيث مكن التطور المتسارع في هذه الصناعة الوسائل المستحدثة من أن تكون وعاء قادر على احتواء فضاء التواصل والإعلام بما في ذلك المضامين التي تقدمها الوسائل التقليدية. إن تفرد الوسائل المستحدثة والمنصات بهذه القدرة أحدث ضبابية في علاقة الجمهور في التعامل مع السيل المعروض

من المضامين المرئية عليها إلى درجة غدا يشكل على المتلقين تحديد تبعية تلك المضامين ومعرفة ملكيتها، كما فسحت هذه الضبابية في معرفة لمن المضامين المجال واسعا أمام المخالفات الإعلامية بالتعدي على حقوق ملكيتها حيث كثرت التجاوزات بنسخها وتحقيق الأهداف والمكاسب من ورائها.

وبالنظر إلى في الاتجاه الموازي يلحظ أن لوسائل الإعلام التقليدية جهود في إعطاء مساحات إعلامية لمضامين وسائل التواصل والإعلام المستحدثة، إلا أن تحقيق المعادلة في هذا الدور يظهر فرقاً لمصلحة الأخيرة تعزى لذات الأسباب التي ذكرناه آنفاً، رغم أن هناك مدخلين رئيسين لا يزالان يرجحان كفة وسائل الإعلام التقليدية بقوة وهما ملكيتها لرصيد كبير من إنتاج المضامين وثقة المتلقين في مصداقيتها بسبب وضوح شخصيتها بخلاف الشخصية الافتراضية للوسائل المستحدثة.

غير أنه تبقى الحقيقة الواقعة والمتمثلة في تفرد الوسائل المستحدثة بكونها عدسة النظر التي يرى من خلالها غالب جمهور المتلقين ان لم يكن جميعهم كامل المشهد الإعلامي، تحد مقلق بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية إذا أخذنا في الاعتبار التحولات المتسارعة التي تنتج عن تطور أدوات الوسائل المستحدثة وبرمجياتها التي يتوقع أن تحدث تغيرات مستقبلية في خارطة وجود وديمومة وسائل الاتصال والإعلام.

4– الإطار المنهجي للبحث

4–1–منهج البحث

استخدم البحث منهج المسح للاجابة على أسئلة الدراسة بتوظيف أداتي الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات بعد اختبار فاعلية الأسئلة التي تحتويها الأداتين، وقد تم اختيار المنهج والأدوات لتناسبهما مع مثل هذا النوع من الدراسات الإنسانية.

4–2–جتمع البحث وعينته

شمل مجتمع البحث العرب المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل سبب اختياره في أن عدد جنسيات المقيمن في الدولة أكثر من (200) جنسية حسب البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات وهو ما يتيح تمثل عينة الدراسة بشكل كامل من خلال وجود مقيمن من جميع الجنسيات العربية التي اهتم البحث أن تتمثل في عينة الدراسة من خلال التصنيف الجغرافي للوطن العربية المتمثل في منطقة الخليج العربي ومنطقة بلاد الشام ومنطقة المغرب العربي، ومنطقة شمال أفريقيا، وشملت عينة البحث عدد (132) من الآباء كعينة عشوائية بسيطة تم جمع بيانات (112) منهم عبر الاستبيان و(20) عن طريق المقابلة.

وقد اهتمت الدراسة بالآباء الذين لديهم أبناء في المرحلة العمرية من (10-18) عام لكونها المرحلة التي تبدأ بها عملية تكون شخصية الأبناء وتكتمل فيها اهليتهم متضمنة سن المراهقة.

جدول (1): تصنيف عينة الدراسة حسب عدد الآباء في مقابل الأبناء

الآباء	متوسط عدد الأبناء	المجموع
113	2	226
19	3	57
132	5	283

5–نتائج الدراسة ومؤشراتها

5–1–طريقة إدارة الآباء لتكاليف استخدام الأبناء للمنصات الذكية

جدول (2): نظم اشتراك يوفرها الآباء لأبنائهم لمشاهدة المنصات الذكية

نظام الاشتراك	الآباء	الأبناء	النسبة
انترنت الهواتف الثابتة – المنزل	34	73	25.75%
انترنت الهواتف النقالة – بالفواتير	26	56	19.69%
انترنت الهواتف النقالة – المدفوعة مقدما	72	154	54.54%
المجموع	132	283	%100

تدل بيانات نظم اشتراك الأبناء في منصات التواصل الذكية في الجدول أعلاه إلى أن نظام انترنت الهواتف النقالة المدفوع مقدماً هو أكثر نظم الإشتراك التي يوفرها الآباء لابنائهم حيث بلغ 54% من العينة وهو عبارة عن(154) من الأبناء يستخدمونه ويقومون بتعبئة ارصدة الهواتف النقالة من خلال عدة آليات أشهرها اجهزة الدفع الآلى ، يليه نظام انترنت الهواتف الثابتة في المنازل حيث يستخدم 25% من الأبناء الإشتراك بالفواتير الشهرية في هذا النظام، بينما يستخدم 19% منهم نظام انترنت الهواتف النقالة بالفواتير الشهرية التي تختلف عن نظام الدفع المقدم بأن تكون الخدمة متوفرة طوال الشهر دون الانقطاع في حال عدم التزويد بالرصيد.

وتشير هذه البيانات إلى عدة دلالات أهمها:

-أن الآباء يوفرون لأبنائهم فرص مشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية حسب نظم الاشتراك التي يتيحونها لهم في خدمة الإنترنت.

-أن بعض الآباء يوفورون لابنائهم فرص أكبر لمشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية مثل إشراكهم في خدمة إنترنت الهواتف الجوالة بنظام الفواتير الشهرية.

-أن بعض الآباء يوفرون لأبنائهم فرص أكثر لمشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية مثل الأبناء الذين يستخدمون إنترنت الهواتف النقالة المدفوعة مقدما حال وجودهم خارج المنزل وإنترنت الهواتف الثابتة حال وجودهم في البيت أو في المدرسة.

-أن حركة الأبناء الذكور خارج المنزل تزيد من فرص استخدامهم لأنظمة مشاهدة المنصات الذكية مثل الهواتف النقالة بنظامها الاشتراك الشهري والمدفوع مقدما.

جدول(3): وسائط يوفرها الآباء لمشاهدة الأبناء للمنصات الذكية

وسيط المشاهد	الآباء	الأبناء	النسبة
الهواتف الجوالة	94	202	71.22%
الكمبوتر- المحمول – المكتبي	24	51	18.18%
الكمبوتير اللوحي	14	30	10.60%
المجموع	132	283	%100

يتضح من بيانات الوسائط التقنية التي يوفرها الآباء لأبنائهم لمشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية أن 94% من الأبناء يستخدمون الهواتف النقالة بأجيالها المتنوعة لكونها سهلة الاستخدام والحركة اضافة إلى خصائصها الذكية التي تتيح مجالات وبدائل متعددة، وأن 24% من الأجهزة المستخدمة في مشاهدة المنصات عبارة عن كمبيوترات محمولة ومكتبية وأن 14% من الآباء يوفرون لأبنائهم كمبيوترات لوحية (IPad) لمشاهدة المنصات المضامين المرئية في المنصات الذكية.

وتدل نتائج وسائط المشاهدة على عدد من مؤشرات التربية الإعلامية منها:

أن توفير الآباء أجهزة هواتف جوالة مزودة بخدمة الإنترنت لتلقي المضامين المرئية في المنصات الذكية يمثل النسبة الأكبر من بين وسائط التلقي وهذا التوجه فيه دلالة على الثقلممنوحة منهم للأبناء، لكنه من ناحية أخرى يتطلب جهد أكبر من الآباء في مراقبة خارطة مشاهدة الأبناء لتلك المضامين.

أن استخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة والمكتبية في مشاهدة المضامين المرئية في المنصات الذكية تأتي في المرتبة الثانية بعد الهواتف المحمولة وفي هذا دلالة أو ارتباط بالمشاهدة في المنزل أو اماكن تواجد خدمات الـ Wi Fi

5–2–تنظم الآباء لأوقات مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية

جدول (4): سماح الآباء بمشاهدة الأبناء مضامين المنصات الذكية

طريقة تنظيم الآباء لأوقات مشاهدة الآبناء	الآباء	الأبناء	النسبة
أوقات محددة	86	184	64.15%
أوقات غير محددة	47	99	35.85%
المجموع	132	283	%100

يشير الجدول الخاص بتنظيم الأباء للمدة الزمنية لمشاهدة الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية إلى أن (64%) من عدد الآباء الذين شملتهم العينة يحددون مدة مشاهدة ابنائهم لتلك المضامين، بينما لا يحدد (36%) من الآباء مدد زمنية لتلقي ابنائهم لمضامين المنصات الذكية.

جدول(5): مدة سماح الآباء بمشاهدة الأبناء لمضامين المنصات الذكية

المدة المسموحة في اليوم	الآباء	الأبناء	النسبة
من (ساعة – 3)	19	41	14.39%
من (3 – 5)	32	69	24.24%
أكثر من 5	44	94	33.33%
مفتوح	37	79	28.03%
المجموع	132	283	%100

(173) من الأبناء أي ما يعادل (61%) منهم يشاهد المضامين المرئية على المنصات الذكية لأكثر من (5) ساعات في اليوم بل هناك (28%) من الأبناء يسمح لهم الآباء بالمشاهدة المفتوحة طوال اليوم، بينما يسمح (24%) من الآباء لأبنائهم بمشاهدة المضامين المرئية من (3-5) ساعات في اليوم، ويتيح (14%) من (ساعة -3) ساعات مشاهدة للأبناء في اليوم الواحد

ويتوقع أن تصل نسبة ممن يسمح لهم بالمشاهدة لأكثر من 5 ساعات إلى اليوم بأكمله وهي تتسق من يسمح من الآباء

بأوقات غير محددة لمشاهدة أبنائهم للمنصات الذكية.

وقد بين الآباء عدد من المبررات المتعلقة بمدة مشاهدة أبناءهم للمنصات الذكية منها:

أن مشاهدة الأبناء للمنصات الذكية بشكل عام والمضامين المرئية بشكل خاص لأكثر من (3) ساعات في اليوم يمكن أن يؤثر سلباً على تحصيلهم العلمي بسبب الإنشغال عن مذاكرة الدروس وأداء الواجبات والتكليفات.

أن السماح بمشاهدة المنصات الذكية لمدة (5) ساعات في اليوم لا يتم بشكل متواصل بل تقسم إلى ساعتين صباحا وساعة نهارا وساعتين مساء، ويشترط السماح بها قيام الأبناء بواجباتهم العلمية، اضافة إلى تخفيفها للمشكلات الصحية الناجمة عن المشاهدة المستمرة.

أن مشاهدة المنصات الذكية بشكل منتظم يكون يفيد في التحصيل العلمي من خلال البحث في قواعد البيانات ومشاهدة الفيديوهات العلمية.

أن مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية لمدة زمنية تزيد عن (5) ساعات في اليوم وقد تصل إلى استمرارها طوال اليوم، ناجم عن إنشغال الآباء بأعمالهم وعدم قدرتهم على متابعة الأبناء بشكل منتظم.

رغم اعتراف أغلب الآباء ممن يشاهد أبنائهم المنصات الذكية أكثر من (5) ساعات في اليوم بالتأثير السلبي للمشاهدة على عدة جوانب، إلا أن هناك نسبة (9%) من هؤلاء الآباء وصفوا المستويات العلمية لأبنائهم بأنها جيدة.

5–3–معرفة الآباء بالمضامين المرئية التي يشاهدها الأبناء في المنصات الذكية

طبيعة المضامين التي يشاهدها الأبناء

جدول (6): درجة معرفة الآباء للمضامين المرئية التي يشاهد الأبناء

مدى معرفة الآباء	الآباء	الأبناء	النسبة
أعرف بشكل عام	54	113	40.90%
أعرف بشكل محدد	29	65	21.96%
لا أعرف ابدا	49	105	37.12%
المجموع	132	283	%100

تشير البيانات أن نسبة (40.90%) من الآباء في عينة الدراسة لا يعرفون بشكل محدد طبيعة المضامين التي يشاهدها ابنائهم، وأن (37.12%) منهم لا يعرفون أبداً ماذا يشاهد أبنائهم من المضامين المرئية على المنصات الذكية، في مقابل (21.96%) منهم يعرفون بشكل محدد طبيعة مشاهدة أبنائهم وفي هذه القراءة مجموعة من الدلائل منها:

أن الثقة التي يوليها الآباء للأبناء هي السبب الرئيس في عدم اهتمام الآباء بضرورة التتبع والاضطلاع على طبيعة المضامين المرئية التي يشاهدونها على المنصات الذكية

أن التربية الإعلامية من قبل الآباء لأبنائهم لا تمثل هدفاً خاصاً منفصلاً لدى الآباء لكنها تتم في سياق أو ضمن عملية التربية بشكل عام على قيم الحياة.

أن الأباء يرسمون لأبنائهم موجهات تربوية عامة تبني جسوراً للثقة بينهم حال التزام الأبناء بها.

أن المبادئ والموجهات العامة التي يعلمها الآباء لأبنائهم تحد من إحساسهم بخطر تلقي الأبناء المضامين المرئية على المنصات الذكية.

أن الأبناء يستنفذون ثقة الآباء فيهم إلى أبعد مدى ممكن في تلقي المضامين المرئية في المنصات الذكية، إلى درجة تجعهم يستغربون فكرة خطر التلقي والمشاهدة عليهم.

5–4–نوع المضامين المرئية التي شاهد الأبناء

جدول(7): معرفة الآباء بنوع المضامين المرئية التي يشاهد الأبناء

مدى معرفة الآباء	الآباء	الأبناء	النسبة
الأخبار	8	21	7.57%
الألعاب	22	77	27,27%
المقاطع التعليمية	10	24	08.33%
الدراما (أفلام – مسلسلات)	11	58	19.69%
التواصل المباشر (شات)	19	40	14.29%
الرياضة	21	44	15.90%
الوثائقية	9	19	06.80%
المجموع	83	178	%100

تصدرت الألعاب قائمة أنواع المضامين المرئية بنسبة (27%) لعددا (77) من الأبناء وفقاً لبيانات الآباء في الفئات التي تعرف بشكل محدد أو عام ماذا يشاهد أبنائهم على المنصات الذكية، تلتها نسبة مشاهدة أبناء نفس الفئة من الآباء للدراما (19%)، وجاءت مشاهدة المضامين الرياضية عبر المنصات الذكية ثالثاً بنسبة (15%)، كما حقق التواصل المباشر (شات) بالمضامين المرئية في المنصات بين الأبناء

وأقرانهم المرتبة الرابعة في المتابعة بنسبة (14%) ، ثم المقاطع التعليمية المرئية بنسبة (8%) وأخيرا الأخبار والمقاطع الوثائقية.

وتدل نسب طبيعة المضامين المرئية التي يشاهدها الأبناء في المنصات الذكية على:

-أن تحقيق التعليم للمرتبة الخامسة في قائمة المضامين المرئية التي يشاهدها الأبناء في المنصات الذكية له دلالة غير ايجابية حال مقارنتها بنسب متابعة المضامين الآخرى.

-أن فارق تلقي الأبناء لمضامين الألعاب المرئية كبير مقارنة بنسب تلقي المضامين المرئية الأخرى مثل الرياضة والتواصل المباشر.

-أن الدراما بشقيها دراما الاطفال ودراما الواقع تحوذ على نسب اهتمام متقدمة لدى الفئة العمرية في عينة الدراسة.

أن التواصل المباشر يمكن أن يتحتوى داخله كافة مضامين التواصل المرئي في المنصات الذكية.

جدول (8): طريقة متابعة الآباء لمشاهدة الأبناء لمضامين المنصات الذكية

طريقة المتابعة	الآباء	الأبناء	النسبة
استخدام تطبيقات	10	22	12.87%
وضع شروط مسبقة	29	60	34.84%
مراجعة المشاهدة بشكل مفاجئ	19	40	23.48%
مراجعة المشاهدة بشكل دوري	25	51	29.54%
المجموع	83	173	%100

يستنتج من البيانات الخاصة بطريقة متابعة الآباء للمضامين المرئية التي يشاهدها الأبناء في المنصات الذكية أن نسبة (34%) منهم يضعون شروط مسبقة مثل الالتزام بالمدة المسموحة للمشاهدة، وعدم مشاهدة المضامين التي تتعارض مع المبادئ الأخلاقية، وعدم مشاهدة المضامين التي تحرض على العنف وغيرها، وأن نسبة (29%) من الآباء يطمئنون على مشاهدة أبنائهم للمضامين المرئية غير السلبية من خلال المتابعة الدورية لتلك المضامين بشكل دوري أسبوعيا أو نصف شهريا أو شهريا، وأن (23%) من الآباء يراجعون المضامين المرئية التي يشاهدها أبنائهم بشكل مفاجيئ في أي وقت أثناء فترات المشاهدة، وأن (12%) من الآباء يستخدمون تطبيقات ألكترونية وبرمجيات مخصصة تمكنهم من متابعة المضامين المرئية التي يشاهدها أبنائهم في المنصات الذكية.

يمكن استخلاص عدد من المؤشرات من دلالات بيانات طريقة متابعة الآباء وهي:

-أن تصدر الشروط المسبقة لطريقة متابعة الآباء لمشاهدة الأبناء فيه علاقة ارتباطية تعضد اعتماد هؤلاء الآباء على الثقة في ابنائهم من خلال تعليمهم المبادئ العامة للتربية.

وتزيد متابعة الآباء لما يشاهده الأبناء في المنصات الذكية بشكل دوري (29%) من مقدار الثقة في علاقة الآباء التربوية بالأبناء وثقتهم فيهم من خلال تحديد مرات وأوقات للاطمئنات على ما يشاهدونه.

-أن أغلب الآباء الذين يتابعون مشاهدة أبنائهم لمضامين المنصات الذكية بشكل مفاجئ وهم (23%) قالوا رغم أن هذه الطريقة تعكس واقع المشاهدة إلا أنها تؤثر في ودية العلاقة مع الآبناء وتهز الثقة المتبادلة ويبدي الأبناء أحيانا امتعاضا.

-أن الآباء الذين يستخدون تطبيقات وبرمجيات تتيح لهم متابعة مشاهدة أبنائهم للمضامين الذكية في المنصات الذكية (12%) يرون أن الطريقة رقم سهولتها لكنها تتيح متابعة المشاهدة على بعض المنصات دون الأخرى أي أنها لا تمكن من متابعة كل ما يشاهده الأبناء عليها.

جدول (9) تعامل الآباء مع خصوصية الأبناء

حدود البحث	الآباء	الأبناء	النسبة
جميع محتويات المشاهدة	42	87	50.60%
أرشيف المتابعة فقط	27	60	34.53%
محفوظات الهاتف فقط	14	26	15.86%
المجموع	83	173	100%

يتصح من جدول تعامل الآباء مع خصوصية الأبناء أثناء البحث في مشاهداتهم للمضامين المرئية في المنصات الذكية أن (50%) من الآباء يضطلعون على جميع محتويات المشاهدة من أرشيف وكذلك كل ما هو محفوظ في منصاتهم، وأن (34%) من الآباء يركزون اهتمامهم بأرشيف مشاهدة المنصات دون البحث في ما حفظه الأبناء في منصاتهم، وأن (15%) من الآباء يتابعون مشاهدات الأبناء من خلال بحثهم في ما قاموا بحفظه من مضامين مرئية في منصاتهم الذكية.

وفي هذه القراءة عدة دلالات منها:

-أن بحث النسبة الأكبر من الآباء في جميع محتويات مشاهدة الأبناء في المنصات الذكية مؤشر إلى عدم اعتبارهم إلى أن

هناك حدود للخصوصية تمنعهم من رؤية جميع المضامين التي شاهدها ابنائهم.

-أن العرف والثقافة العربية تعتبران الفترة العمرية (10 – 18) هي فترة تتضمن مرحلة المراهقة وبناء الشخصية وهي تتطلب اهتماما ومتابعة من جانب الأسرة والوالدان بصورة تسمح لهم بالبحث في جميع ما يشاهدوه من مضامين في المنصات الذكية حرصاً على تربيتهم، وأن مراعاة الخصوصية تؤخذ في الاعتبار بدأ من بعد هذه المرحلة العمرية.

-أن اهتمام بعض الآباء بأرشيف مشاهدة الأبناء يعد مؤشرا نحو خلق انطباع عام حول جميع المضامين المرئية التي يشاهدونها، ما يجعلهم في غير حاجة إلى محفوظات الأبناء من تلك المضامين في المنصات مادام أن هناك رضى من جانبهم عليها.

-من الناحية الأخرى أن بحث بعض الآباء في ما يحفظه أبنائهم في من مضامين مرئية في منصاتهم الذكية يعد مؤشرا يعرفهم على فاعلية أو سلبية مشاهدة الأبناء

6–مناقشة النتائج

-أن توفير الآباء لأبنائهم الاشتراك على الأقل في واحدة من نظم خدمات مشاهدة المنصات الذكية يمثل اتجاها للموافقة الضمنية منهم على المشاهدة، وهو ما يجعل تلقيهم للمضامين المرئية في المنصات الذكية أمرا متاحا.

-أن توفير الآباء لأبنائهم أكثر من نظام خدمة واحدة بعد يمثل اتجاها تعضيديا لموافقتهم على المشاهدة، وهو يجعل مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية متاحا في حال تحركهم في أكثر من مكان.

-أن يسمح (61%) من الآباء لأبنائهم بمشاهدة المضامين المرئية على المنصات الذكية أكثر من (5) ساعات في اليوم يمكن أن يقرأ في اتجاهين: الأول أنه ثقة من الآباء في منح أبنائهم مزيد من الوقت ليشاهدوا المضامين المرئية على المنصات الذكية. والثاني أن الأبناء يكونون عرضة لمزيد من التأثيرات السلبية للمشاهدة من مثل المشكلات الصحية والعزلة الاجتماعية والمشكلات الأكاديمية، في حال مشاهدتهم لساعات عديدة في اليوم.

-أن تصل نسبة الآباء الذين لا يعرفون ابدا أو لا يعرفون بشكل محدد ماذا يشاهد أبنائهم من المضامين المرئية في المنصات الذكية إلى (71%) مؤشر نحو اتجاهين هما: أن الثقة المتبادلة بين الآباء والأبناء تجعل متابعة الآباء والبحث من أجل معرفة ما يشاهده أبنائهم من المضامين المرئية على المنصات الذكية أمر غير ضروري. وأن الآباء لا يهتمون بشكل مخصص بمتطلبات التربية الإعلامية في تعليم إبنائهم التلقي الايجابي لمضامين الإعلام، لكنهم يعتبرون أن هذا يمكن أن يتم في إطار تنشئتهم على المبادئ التربوية العامة والشاملة.

-أن الافادة من مشاهدة الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية في عملية التعليم والتطور المعرفي لم يحز على مرتبة متقدمة ضمن اهتمامات الأبناء في المشاهدة وطبيعة ما يشاهدونه بل تقدمه اهتمامهم بالألعاب والدراما والرياضة والتواصل المباشر.

-أن اتجاه الآباء في استخدام طرق متابعة مشاهدات الأبناء للمضامين المرئية في المنصات الذكية مرن ومعتدل لكون (63%) منهم يضعون شروط مسبقة للأبناء أو يتابعون مشاهدات الأبناء بشكل دوري متفق عليه معهم.

خاتمة

بالرغم من المؤشرات التي تكشفت من خلال بيانات الدراسة، يظل البحث في مكنون المضامين البصرية على مواقع التواصل الاجتماعي ومنصاته الذكية أمرا يتطلب المزيد من الدراسات سيما التي تعنى بميدان التربية الإعلامية التي تهدف إلى التلقي الايجابي لما تقدمه تلك المواقع والمنصات خاصة من قبل الأجيال الناشئة وترفض بشدة عنف المجتمعات والأسر والوالدين في منع الأجيال وحرمانهم من تلقي تلك المضامين. ويمكن توظيف المخرجات والاستنتاجات التي اجملتها هذه الدراسة من مثل تفضيل الأبناء لممارسة الألعاب ومشاهدة الدراما والرياضة على حساب الافادة العلمية مما هو متاح على منصات ومواقع التواصل، وسماح الآباء لأبنائهم بالبقاء لساعات طويلة في مشاهدة المضامين المرئية على المنصات، واعتبار الآباء أن تربية الأبناء على القيم والأخلاق كفيلة باغنائهم عن التعرف على ما يشاهدونه على منصات التواصل ومراقبة سلوكهم في هذا الجانب، والاستفادة من هذه المخرجات كنقاط ضوء تفضي إلى مزيد من البحث عن حلول لعلاقة الأجيال الناشئة بالواقع الافتراضي وكيفية الافادة من نموذج التربية الإعلامية كأطار فاعل يكسب الآباء مزيد من الفضاءات المستقبلية التي تسهم في قدرة الآباء على

تربية أبنائهم بما يتسق مع المستجدات والتحديات.

توصيات

أن هذا الجهد العلمي طرق رقعة بحثية خصبة تحتاج إلى جهود علمية ليست فردية فحسب بل مؤسسية مضاعفة لدراسة جميع جوانب انكباب الأبناء على مشاهدة للمضامين المرئية في المنصات الذكية والتأثيرات الناجمة عن هذه الظاهرة.

أن هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية الخاصة بالاتصالات والإعلام، اضافة إلى أصحاب العلاقة من أجل وضع تصور لمستقبل الأجيال في المجتمع الافتراضي.

أن تكثف جهود الجهات ذات العلاقة في تنمية معدلات الوعي بأهمية التربية الإعلامية التي تمكن الأبناء من التعامل والتفاعل الايجابي مع كافة المضامين التي يتلقونها عبر فضاء التواصل المفتوح، ذلك لأن المنع والحرمان لم يعودا وسائل لمعالجة الظاهرة في ظل الفضاء المفتوح.

تبقى عملية تحقيق خطوات أكثر ايجابية ونتائج فاعلة في كيفية حل الإشكال الذي طرحه هذا البحث مرهونة بمدى الاهتمام الذي توليه المجتمعات للتربية الإعلامية، والدور الذي يتبناه منتسبيها لهذه المبادرة التي تتمثل فكرتها في عدم حرمان الإجيال ومنعهم من التعرض للوسائل والوسائط الإعلامية المعاصرة بل استبدال هذه الطريقة التربوية بتنشئهم على القدرة في كيفية إنتقاء ما هو مفيد فيما تقدمه تلك الوسائل والوسائط خاصة المعاصرة منها وترك ما هو سلبي وغير مفيد.

ويحتم نموذج التربية الإعلامية على الآباء لعب أدوار فاعلة في علاقة أبنائهم بمواقع ومنصات التواصل الاجتماعي والذكي والتأثيرات التي يمكن أن يحدثها تعرضهم للمضامين المرئية التي تقدمها تلك المواقع والمنصات، والسعي نحو تحقيق أكبر قدر من التفاعل الايجابي منها.

وتعد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مؤشرات عامة يمكن أن تبنى عليها دراسات مستمرة تبحث في كيفية الإسهام في وضع رؤى مستدامة لهذه الإشكالية المتجددة واقتراح مجموعة من الحلول التي تسهم في التغيير الايجابي في مستقبل الأيام.

المراجع

1. فرحات, أحمد, ضيف, & الأزهر. (2013). جودة الإتصال والتواصل في الوسط الأسري تعليم الآباء طرق تعليم أطفالهم المهارات الإجتماعية والسلوك الإيجابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، مجلد 1 العدد2
2. بسيوني, عبد الغفار, أحمد. (2018) . الإعلام الرقمي الجديد وأثر التقنيات الحديثة في تشكيل الراي العام. مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية.
3. نادر سراج. (2020). العربية المحكية في لبنان: ألفاظ وعبارات من حياة الناس. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. مشطري, سرار, أمينة, غراز, & الطاهر (مشرفا). (2020). التنشئة الأسرية للمراهقين في ظل هيمنة شبكات التواصل الإجتماعي» الفايسبوك نموذجا» (Doctoral dissertation).
5. الراجحي, & مناور بيان. (2016). الاستخدامات والإشباعات المتحققة من الفيسبوك للشباب الكويتي» دراسة ميدانية على طلاب جامعة الكويت». Journal of the Social Sciences, 44(2).
6. عيساني، رحيمة الطيب. (2016). أشكال التفاعلية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الشباب العربي، المجلة العربية للاعلام والاتصال العدد15.
7. عبد الرحمن حجازي, ر. (2018). تعامل الشباب مع الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة و الإعلان, 2018(14), 281-347.
8. ويتبي باميلا، (2013)، هل طفلك آمن إلكترونيا دليل الآباء لمواجهة مخاطر الإنترنت، مكتبة جرير للنشر، الرياض.
9. رشدي رمزي، (2008)، جرائم منصات التواصل الاجتماعي.
10. بدر قرني محمد, & حياة. (2022). تقييم تقنيات التسويق بالمحتوى الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية

وكيفية. المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال, 2022(36), 206-261.

11. عبد العاطي, & دراز. (2022). تأثير المشاركة الاجتماعية للعملاء في مجتمعات العلامات التجارية للفنادق على وسائل التواصل الاجتماعي على قيمة العلامة التجارية المستندة إلى المستهلك وتأييد العملاء لها. مجلة كلية السياحة والفنادق-جامعة مدينة السادات, 6(1), 96-117.

12. رجب, & مصطفي الطيب مصطفي. (2017). مواقع التواصل الإجتماعي وإنعِكاساتهاعلي الرقابة الإعلامية وحرية التعبيردراسة تطبيقية علي فيسبوك» face book» للفترة من (2011الي 2012م) (Doctoral dissertation, جامعة الجزيرة).

13. شادلي, ع. ا., & عبد الحق. (2022). الأسرة العربية بين قرابة الدم وقرابة الرقمي. المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة, 4(4), 125-139.

14. السيد أحمد عبد ربه, ع., حاي السفياني, ص., صالحة, زهدي الرفاعي, فايز يونس محمد, رحاب, & رجب عبد المقصود. (2020). تصور مقترح لتعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية باستخدام تكنولوجيا ثلاثية الابعاد لأطفال الروضة من وجهه نظر المعلمات. مجلة بحوث التربية النوعية, 2020(60), 1-37.

15. رمضان, & رفيدة محمد متولي. (2022). دور الثقافة الإعلامية في تشكيل وعي الآباء لاستخدام أبنائهم للمنصات الرقمية. المجلة المصرية لبحوث الأعلام, 2022(80), 1983-2002.

16. المطيري, عبدالاله عوض مطلق الشلاحي, الحوشان, & بركة بن زامل. مشرف. (2018). دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).

17. بن واصل الحازمي, م., & مبارك. (2022). مستقبل الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي. مجلة بحوث التربية النوعية, 2022(67), 1217-1247.

18. Essani, R. T. (2013). الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي. AL-Bahith AL-A'alami, 5(20), 50.67-

19. كسيرة, & أسمهان. الهوية الإفتراضية في ظل الإعلام الجديد–دراسة ميدانية لمواقع التواصل الإجتماعي (Doctoral dissertation, Université de Mostaganem-Abdelhamid Ibn Badis).

20. د. مامنية, & أ. حمايدي. (2018). المخـــدرات الـرقـــمية.

21. حسن, م., & مهند. (2021). المسؤولية المدنية عن النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة), 11(2), 747-777.

22. عبدالامير مويت الفيصل, & اسراء هاشم سيد. (2017). انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي (بحث مستل). 240-Al–Bahith Al–A›alami, 9(36), 213.

23. على عبد الهادى الامبابي. (2021). اليات وأساليب الاسرة للتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعى. مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية.

24. عبد الغفار, & وفاء جمال درويش. (2022). فاعلية برنامج تدريبى مقترح قائم على استراتيجية التعلم الإلكترونى المدمج لتنمية مهارات تصميم الإنفوجرافيك لدى طلاب الإعلام التربوى. المجلة المصرية لبحوث الأعلام, 2022(80), 141-197.

25–Marasli Muge ,& others,(2017) ,Parents' Shares on Social Networking Sites About their Children: Sharenting, Pediatrics official journal of the American academy pediatrics, , p46

26. B. Steinberg Stacey, (2017), Children ‹s Privacy in the Age of Social Media Stacey B. Steinberg, p147

27. Kim Kangsoo & others, (2016) The effects of virtual human›s spatial and behavioral coherence with physical objects on social presence in AR, computer animation and virtual world, 2017,p: 146

28. -Gutiérrez Jorge Martín, Virtual Technologies Trends in Education, EURASIA Journal of Mathematics Science and Technology Education, p.376

29. Hymel Shelley & others, Children›s Peer Relationships: Longitudinal Prediction of Internalizing and Externaliziing Problems from Middle to Late Childhood

30. Maria Re Guido ,(2014), Monica Bordegoni, A Natural User Interface for Navigating in Organized 3D Virtual Contents, international Conference on Virtual, Augmented and Mixed Reality
31. Lucinda L Austin, (2018)., Social media and crisis communication, Routledge Taylor & francis Group,
32. Mediasociety Croteau, David, (2012), industries, images, and audiences 4th ed, sage,
33. David, Croteau,, Media society (2014) industries, images, and audiences, SAGE Publications,
34. Jennifer, Golbeck, (2015), Introduction to social media investigation: a hands-on approach, Syngress, an imprint of Elsevier,
35. Zahera ,Harb, (2017) the Middle East : the practice of news in the twenty-first century.
36. Grant, Leboff (2016), Digital selling: how to use social media and the web to generate leads and sell more, Kogan
37. Roger, Laing, (2013) Social media made easy, Flame Tree Publishing,
38. Bikramjit ,Rishi, (2017) Contemporary issues in social media marketing : an international perspective, London : Routledge,
39. The Emirates Center for Strategic Studies and Research, (2019) Youth and Development,
40. John, Sahlin, (2015) Social media and the transformation of interaction in society, Information Science Reference an imprint of IGI Global.
41. Andrew, White, (2014) Digital media and society: transforming economics, politics and social practices, Palgrave Macmillan

Visual Contents on Smart Platforms A study on parents' attitudes towards their children watching

Abstract

The study aimed to know the parents 'attitudes towards children's watching of visual content on smart platforms, and investigated parents 'attitudes through three axes, the first of which is the Internet services that parents provide to their children, the second is organizing of children watch visual content on smart platforms times, and the third is the Parents knowledge of the nature of the content that their children watch on these platforms. The study came out with a number of results, including that (61%) of parents allow their children to watch visual content on smart platforms for more than (5) hours a day, and (71%) of parents do not know at all or specifically the nature of The contents that their children see on smart platforms out of the confidence they give them through moral principles.

Keywords
media education
watching
platforms
Parental satisfaction

Contenus visuels sur les plateformes intelligentes Une étude sur les attitudes des parents envers leurs enfants qui regardent

Résumé

L'étude visait à connaître les attitudes des parents vis-à-vis du visionnage par les enfants du contenu visuel sur des plateformes intelligentes, et a enquêté sur les attitudes des parents à travers trois axes, le premier étant les services Internet que les parents fournissent à leurs enfants, le second est l'organisation de la surveillance des enfants. Contenu visuel sur les plates-formes intelligentes fois, et le troisième est la connaissance des parents de la nature du contenu que leurs enfants regardent sur ces plates-formes. L'étude a abouti à un certain nombre de résultats, notamment que (61%) des parents autorisent leurs enfants à regarder du contenu visuel sur des plateformes intelligentes pendant plus de (5) heures par jour, et (71%) des parents ne savent pas du tout ou plus précisément la nature des contenus que leurs enfants voient sur les plateformes intelligentes par la confiance qu'ils leur accordent à travers des principes moraux.

Mots clés
education aux médias
visionnage
plateformes
satisfaction parentel

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

تقديرات أساتذة التعليم العالي لدرجة فعالية التكوين لبرنامج التعليم عن بعد. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- أنموذجا

The estimates of university teachers in relation to effectiveness degree of training in distance education programme: Sétif2 University as a model

د. حسينة أحميد [1]
Dr. Hassina Ahmid
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
ahmidhassina@gmail.com

د. نعيمة ستر الرحمان
Dr. Naima Strerrahmane
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
sytrenaima@gmail.com

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تقديرات الأساتذة لدرجة فعالية التكوين لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس عن بعد باستخدام منصة مودل Moodle. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة تكونت من (70) أستاذا ينتمون لجامعة محمد لمين دباغين سطيف، والذين استفادوا من تكوين في هذا البرنامج. وقد قامت الباحثتان بتصميم مقياس تضمن (34) فقرة تغطي أنظمة البرنامج الثلاثة: نظام الدخول والتعلّم ونظام الخروج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ تقديرات الأساتذة لدرجة فعالية التكوين على البرنامج الذي استفادوا منه كانت عالية في بعد الثقافة المهنية العامة ونظام الدخول للبرنامج، وجاءت مناصفة بين الدرجة العالية والمتوسطة في نظام التعلّم في حين كانت متوسطة في نظام الخروج، ما يتطلب تكثيف التكوين في مجال التكوين عن بعد مع تأمين بنية تحتية متينة.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2020-11-19
تاريخ القبول 2023-03-14

الكلمات المفتاحية
درجة التقدير
الأساتذة
التعليم عن بعد
منصة مودل
برنامج تصميم وبناء واستعمال درس

مقدمة

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة، أنّ الموارد البشرية وخاصة الأساتذة الجامعيين تمثل أهم الدعائم الرئيسية للجامعات بالنظر إلى دورها في تكوين الكفاءات ومشاركتها في صقل عقول الطلبة مستقبل الأمم، وكذا بناء اقتصاد المعرفة الذي أصبح اليوم مؤشرا لتقدم المجتمعات وتطورها. ولمّا كانت فعالية التعليم الجامعي ونجاعته، رهينة كفاءة الأساتذة وقدرتهم على مواكبة عملية تجدد نظام ومناهج التعليم الجامعي، بات من الضروري مرافقتهم في التكوين المستمر لتحسين كفاءاتهم المهنية، وتعزيز البيداغوجيا الرقمية للارتقاء بجودة التكوين لدى الطلبة. خاصة وأنّ التعليم العالي اليوم يعرف الكثير من المستجدات التي أصبحت تفرض نفسها بشكل خاص على هذا القطاع كونها تمتلك تقنيات متطورة قد تساعد على حل مشكلاته، وهذا نظرا للعديد من الميزات أو بالأحرى التسهيلات المقدمة مقارنة بالطرق التقليدية. ومن بين هذه المستجدات التي أخذت الحصة الأكبر من الاهتمام هي التعليم عن بعد وهذا بحثا عن تجويد نوعية التعليم الجامعي وتيسيره في نفس الوقت. وتأتي هذه الدراسة لتحدد فعالية استثمار التكنولوجية الرقمية في تكوين أساتذة الجامعة لاستخدامها في تصميم وبناء واستخدام درس عن بعد أي التعليم عن بعد، أفق ورهان الجامعة الجزائرية مستقبلا.

الإشكالية

تشهد الألفية الثالثة تطورا هائلا وسريعا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع سرعة انتشار شبكات الانترنت وتطبيقاتها، وتزامن هذا مع ظهور مفاهيم تربوية مستجدات كمفهوم التعلم مدى الحياة (long life learning) والتعليم عن بعد والأقسام والجامعات الافتراضية والمكتبة الرقمية، ما أصبح يشكل معالم المجتمع الرقمي الحديث. واستثمر مجال التعليم في القطاع العالي هذه التكنولوجيات في دعم العملية التعليمية-التعلمية وصارت تشكل بعدا رابعا لمثلث (Houssaye) الديداكتيكي وتتدخل في الفعل البيداغوجي –

1 المؤلف المراسل

التكويني وتلتحم بسيرورات تنفيذه: تعليما وتعلما وتقويما، 2015).

عدت الوسائل التكنولوجية إذن ثورة في عالم التربية بصورة عامة وفي التعليم العالي بصورة خاصة أين أصبحت الجامعة كمؤسسة علمية مطالبة برفع التحدي والاستجابة لرهانات التطور التكنولوجي في مجال التدريس والبحث العلمي، بتحسين النوعية في التكوين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فظهر التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد كوسائل حديثة لتحقيق فعالية وفاعلية ووجاهة العملية التعلمية-التعليمية، وهذا ما أكدت عليه دراسة نعمان وباسم (2018) أن استخدام التقنيات الحديثة لها أثر إيجابي في عملية التعلم. وأيضا دراسة بدر الدين محجوب (2014) التي أكدت بدورها على أن توظيف الأساليب الحديثة كالتعليم عن بعد ينعكس إيجابا على رفع درجة الكفاءة عند الأستاذ وتحسين العملية التعليمية.

ولاقى التعليم عن بعد رواجا وأصبح حاضرا بقوة وشكل رهانا وتحديا هاما للطلبة على المستوى العالمي، فحسب تنبؤات واستشراف بنك الأعمال الأمريكي Meryll-Lynch فإن عدد الطلبة المسجلين عن بعد سيقارب 160 مليون في سنة 2025 مقابل 80 مليون المسجلين حاليا (Gilbert, 2006).

والجامعة الجزائرية وهي تسعى لتحديث وعصرنة منظومتها وفي إطار مشروع الحكومة الالكترونية والبرنامج الوطني للتعليم عن بعد فقد حددت لنفسها لسنة 2007 هدفين استراتيجيين فيما يخص تكنولوجيات الإعلام والاتصال هما ضبط نظام الإعلام المتكامل للقطاع وإقامة نظام للتعليم عن بعد كدعامة للتعليم الحضوري لامتصاص الأعداد المتزايدة للطلبة وأيضا لتحسين نوعية التكوين والاقتراب بسرعة نحو المعايير الدولية فيما يخص ضمان النوعية (عكنوش وبن تازير، 2010).

كما عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إنشاء خلايا للتعليم عن بعد على المستوى الوطني، تضم خبراء بيداغوجيين ومهندسين وتقنيين، غرض تفعيل برادغم التكوين المرقمن. وكانت جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 من الجامعات التي استفادت من إنشاء هذه الخلية سعيا منها لنشر الثقافة الرقمية، ووضعت خطة لتكوين الأساتذة (الجدد والقدامى) على التحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستثمارها عند تصميم وبناء درس عن بعد وتوظيفها في أنشطة التعليم الافتراضي وكذا مرافقة الطلبة في إدارة واستعمال الدرس عن بعد، من خلال إنتاج محتويات بيداغوجية مرقمنة تفاعلية في عدة تخصصات، باستخدام منصة Moodle، والتي تعد أرضية رقمية مفتوحة المصدر موجهة للعديد من المستخدمين منها الأستاذ والطالب والإداري وحتى الضيوف ب 75 لغة منها اللغة العربية، وأهم المميزات فيها والتي جعلت معظم الدول تتبناها هي مجانيتها وضمها لأكبر عدد من المستخدمين (العيدي، 2018) بتصرف.

شرعت جامعة محمد لمين دباغين في أجرأة هذه الصيغة من التكوين بدء من الموسم الدراسي 2016/2015 ولازالت العملية مستمرة إلى اليوم. وتسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على فعالية عملية التكوين المقدمة وذلك باستقراء تقديرات الأساتذة لها، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

-ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في برنامج التعليم عن بعد؟

التساؤلات الفرعية:

-ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في بعد الثقافة المهنية للتعليم عن بعد؟

-ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام الدخول للدرس عن بعد؟

-ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام التعلّم للدرس عن بعد؟

-ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام الخروج للدرس عن بعد؟

أهداف الدراسة

الوقوف على درجة تقديرات أساتذة جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 لفعالية التكوين في برنامج التعليم عن بعد وأبعاده المرتبطة بالثقافة المهنية للتعليم عن بعد، استعمال نظام الدخول ونظام التعلم ونظام الخروج لدرس عن بعد.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية التكوين للتعليم عن بعد بالنسبة للأستاذ الجامعي، ودور التكوين البارز في مساعدة الأستاذ على التحكم في كفاءات التكوين الرقمي: تصميم وبناء واستعمال درس على منصة مودل، ما ييسر على

الطالب بناء الكفاءات المستهدفة من البرامج التكوينية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأنّ تقويم فعالية التكوين تسهم في عملية تقدم التعليم عن بعد كبراديغم جديد لتطوير مستوى التعليم الجامعي، والارتقاء بنوعيته لتحقيق تنمية المجتمع وتقليص الهوة بينه وبين المجتمعات التي خطت خطوات جبّارة في هذا النوع من التعليم.

1–مصطلحات البحث

1–1–تقديرات درجة الفعالية

هي حصيلة استجابة عينة الدراسة من أساتذة الكليات الثلاثة التي تشملها جامعة محمد لمين دباغين: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية اللغة والأدب العربي، من خلال إجابتهم على بنود المقياس، وهي ذات تدريج ثلاثي: بدرجة عالية (3نقاط)، وبدرجة متوسطة (نقطتين)، وبدرجة منخفضة (نقطة واحدة).

1–2–فعالية التكوين

هو تقدير الأستاذ المتكون بعد تلقيه للبرنامج التكويني عن بعد لدرجة تملك الكفاءات المهنية الأربعة المستهدفة والخاصة ب: الثقافة المهنية، نظام الدخول، نظام التعلم ونظام الخروج. وحددت هذه الدراسة فعالية التكوين عند حصول الأداة بمحاورها الأربعة على درجة تقدير عالية.

1–3–التعليم عن بعد

نظام للتدريس يكون فيه الطلبة بعيدين عن مدرسهم لمعظم الفترة التي يدرسون فيها، وهو محاولة لإيصال الخدمات التعليمية إلى الفئات التي لا تستطيع الحضور إلى مؤسسات ومراكز التعليم، من خلال التعليم المتلفز ومواقع الواب . وهي الاستعمال للتكنولوجيات المتنوعة والانترنت لتحسين نوعية التعلم وتسهيل الولوج لموارد التعلّم.

ونعني به في هذه الدراسة مجموعة الوحدات التدريسية التي تمت هيكلتها وفقا للأنظمة الثلاث: نظام الدخول، نظام التعلم ونظام الخروج. وتتشكل كل وحدة تدريسية من موارد وأنشطة تعلمية، سواء كانت تواصلية أو تشاركية وكذا أنشطة تقويمية التي يتم وضعها وإدارتها على منصة مودل.

1–4–الأستاذ الجامعي

موظف معين من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، متحصل على شهادة ماجستير أو دكتوراه، مكلف بمهام تدريسية وتكوينية وإشرافية وبحثية.

2–الدراسات السابقة

2–1–دراسة الزاحي حليمة (2012)

المعنونة: «التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد وعوائق التطبيق. دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة» هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية وخاصة الاعتماد على الانترنت في دعم هذه العملية وكذا سلوك الأساتذة اتجاه التعليم الالكتروني. تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة وعلى عينتين، عينة أساتذة تكونت من 72 أستاذا وعينة طلبة تكونت من 183 طالبا اختيرتا بالطريقة العشوائية الطبقية. أما أدوات الدراسة فتمثلت في استبيانين، الأول خاص بعينة الأساتذة والثاني خص عينة الطلبة.إضافة إلى إجراء مقابلة بأسئلة مفتوحة غير مقننة تمت مع مسؤولة خلية التعليم الالكتروني والتعليم المتلفز. أما عن نتائج الدراسة فتبين أن الأساتذة وكذا الطلبة يدركون أهمية الوسائل التكنولوجية (الحواسيب والانترنت) في دعم العملية التعليمية وأن استخدام الانترنت واسع وشائع إلا أن استخدامه مرتبط بالبريد الالكتروني، الإجابة على التساؤلات، مناقشة البحوث. أما عن اتجاهات الأساتذة حول التعليم الالكتروني فأغلبية أفراد العينة تؤكد ضرورته في دعم العملية التعليمية وبالتالي ضرورة التكوين فيه إلا أنه اتضح أن نسبة قليلة منهم هي التي تلقت تكوينا قصيرا لا يتجاوز 15 يوما وتعتبره غير كاف، ومن بين المشاكل التي يراها الأساتذة تحد من تطبيق التعليم الالكتروني نقص التكوين في هذا المجال كمشكل أساسي ومن جملة الاقتراحات التي تم عرضها من طرف لأفراد العينة التركيز على تكوين الأساتذة على استخدام التكنولوجيات الحديثة ودعمها في العملية التعليمية.

2–2–دراسة خالد يوسف القضاة وبسام مقابلة (2013)

حول" تحديات التعلّم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة"، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي على عينة قدرت بـ (113) عضو هيئة تدريس، وقد أظهرت النتائج الترتيب التنازلي الآتي للتحديات: البحث العلمي، تحديات تقنيات التعلم الإلكتروني، تحديات مالية وإدارية، تحديات مهنية، تحديات التقويم، والإدارة، والتخطيط، وتصميم التعلم الإلكتروني، وكشفت النتائج أن (73%) شاركوا في دورات ICDL، و (14.2) شاركوا في دورات

Worldlink. وقد كشفت عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في التحديات تعزى للجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة، كذا وجود فروق تعزى لنوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية.

2–3–دراسة إبراهيم بو الفلفل، عادل شهيب(2013)

حول "واقع التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية، هدفت الدراسة للكشف عن مفهوم التعليم الالكتروني من وجهة نظر الأساتذة"، اعتمدت المنهج الوصفي للإجابة على تساؤلات المقابلة، ومن بين أهم نتائج الدراسة ما يلي: إلمام اغلب الأساتذة المبحوثين بمفهوم التعليم الالكتروني وكذا اطلاعهم على المفاهيم ذات العلاقة، وعي الأساتذة بمتطلبات التعليم الإلكتروني وإشارتهم إلى نقص هذه المستلزمات في الجامعة الجزائرية، الاطلاع النظري للأساتذة حول ايجابيات وسلبيات التعليم الالكتروني، غياب تصور واضح عن دور الأستاذ والطالب في ظل التعليم الإلكتروني قد يرجع النقص للممارسة وضعف انتشار هذا النوع من التعليم في الجامعات الجزائرية، ضعف تطبيق التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية لعوامل تقنية متعلقة بتأخر البنية التقنية للشبكة العنكبوتية، وعوامل بشرية تتعلق بنقص المهارات والكفاءات البشرية ونقص الثقافة الإلكترونية وقلة الوعي والتحفيز لاستخدام هذا النوع من التعليم.

2–4–دراسة بركات أحمد الصديق علي (2015)

هدفت إلى دراسة أثر استخدام تقنيات التعليم الالكتروني في أداء طلاب كلية التربية جامعة كردفان (السودان) في التربية العملية. اتبع المنهج الوصفي التحليلي، استخدم الاستبانة والمقابلة والملاحظة على عيّنة عشوائية بسيطة قدرت ب 60 من طلاب الكلية الفصل الخامس والسابع وهي الفصول التي يتم فيها تنفيذ برامج إعداد المعلمين. توصلت النتائج إلى وجود اتجاهات ايجابية لدى الدارسين نحو استخدام تكنولوجيا التعليم في برامج إعداد المعلمين.

3–الإطار النظري

قدمت التكنولوجيا الحديثة في السنوات الأخيرة وسائل وأدوات لعبت دورا كبيرا في تطوير أساليب التعلم والتعليم وسعت لتوفير مناخ تربوي فعال يضمن جودة المخرجات من خلال تطبيق أنماط متعددة من التعليم: الالكتروني والافتراضي وعن بعد وعلى الخط. واستفادت الجامعة من هذه الأدوات في تطوير وتحسين منتوجها ومخرجاتها من خلال إدماجها في سيرورة التكوين بثلاث كيفيات، أولها كوسيلة دعم للتعليم الحضوري، ثانيا تقديم تعليم هجين حيث تقدم بعض الدروس للطالب داخل الصف الدراسي وأخرى في الوسط الافتراضي، وثالثا أن يقدم الدرس كليا عن بعد. (Gilbert &Belley- Pelletier، 2006). وهذا التوجه الأخير هو المستهدف أي التعليم عن بعد والذي يعتبره Polvin (2011) جهازا يتضمن مجموعة وسائل منظمة لتحقيق الأهداف المرصودة من درس أو من البرنامج، يسمح هذا الجهاز للفرد من التعلم بكيفية مستقلة نسبيا، وبصعوبات زمانية ومكانية أقل (Polvin, 2011). كما يرى زيتون (2005) بأنه ذاك التعليم الذي يرتبط بتقديم محتوى تعلمي-تعليمي عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته للمتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع المحتوى ومع المدرس والأقران سواء كان ذلك بصورة متزامنة أو غير متزامنة، وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب قدراته وظروفه، فضلا عن إمكانية إدارة هذا التعلم من خلال تلك الوسائط (بن علي، 2011). وتسعى كل الجامعات على المستوى العالمي إلى تعميمه في منظوماتها نظرا لميزاته المرتبطة بكونه يوفر مرونة الوقت والمكان، يسعى إلى فردنة التعليم، يعزز استقلالية المتعلم ويساهم في تنمية أتعلم كيف أتعلم، تغيير في الممارسات والمفاهيم المرتبطة بالتعليم لمختلف الفاعلين. وحتى تجعل منه تعليما وتكوينا نوعيا تهتم بالتصميم البيداغوجي حيث دور المدرس يتغير من كونه خبيرا في المحتوى ليصبح مهندسا، على رأس فريق مساعدين مستشار تربوي، في تمشي مهيكل يبقى مرن. كما أن الأنشطة البيداغوجية تثمن التعلمات العميقة وليس تلقين المحتويات أو الجانب التقني، وتقويم التعلمات يرتكز على مهام أصيلة، كما تكون معايير التقويم واضحة ومعروفة (Chamberland, 2013). كما ظهرت عدة نماذج لتصميم البرامج التعليمية كنموذج Kemp وBriggs وamerous وGerlach وYelin& Berge وDick & Carey وكل هذه النماذج تلتقي حول الخطوات الرئيسة في تصميم البرنامج التعليمي أو الدرس عن بعد وهي تحديد الأهداف التعليمية، تحديد المستوى المدخلي للمتعلمين، تحديد المادة العلمية التي تحقق الأهداف، تحديد نظام عرض المحتوى، كتابة إطارات البرنامج وأخيرا تقويم البرنامج تكويني وتجميعي

(كرار، 2012). وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر للتأسيس والاستثمار في مجال التعليم الرقمي من خلال تكوين أساتذتها على تكنولوجياته وأدواته خاصة مع الأساتذة حديثي التوظيف وتحقيق أهداف كبرى تتمثل خمسة أهداف هي: اكتساب كفاءات من المستوى الثاني من التكوين في المعلوماتية؛ التأكيد على أنّ الوسيلة التكنولوجية أداة ديداكتكية و بيداغوجية؛ تعلّم العمل في محيط رقمي تطوري؛ معرفة وفهم قواعد استخدام الرقمنة؛ البحث عن المعلومة بالوسيلة التكنولوجية. ولتحقيق هذه الأهداف وضع برنامج حيز التطبيق تضمن اختيار طريقة تعليم قائمة على مهام؛ تفعيل وسائل التكوين (وثائق، قاعة مجهزة في الإعلام الآلي، منصة التعليم عن بعد)؛ توفير الموارد البشرية في الإعلام الآلي. وحددت أربعة كفاءات للبناء والتنمية عند الأستاذ والطالب الجامعي تمثلت في:

استغلال الطالب لمنصة Moodle (إنشاء حساب، التسجيل في الدرس، استغلال الموارد البيداغوجية، المشاركة في الاختبارات عن بعد بمختلف أشكالها، معاينة الأوراق الرقمية، العمل الجماعي والفرض، تقنية الاتصال المتزامنة وغير متزامنة ...)

من جانب الأستاذ:

إنشاء وتنظيم الدرس، مراقبة تسجيلات الطلبة، تنظيم الأفواج، وضع وتنظيم الموارد البيداغوجية، تعريف المسارات البيداغوجية، مراقبة نشاط الطلبة، متابعة جدية للطلبة، التعريف بمختلف الاختبارات الالكترونية، تنظيم الموارد الضرورية لاختبار رقمي، متابعة لاختبار رقمي في محيط محمي، استغلال نتائج الاختبار الرقمي آليا، متابعة عملية معاينة لورقة إلكترونية)؛

تجنيد تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتواصل مع الطلبة، تأطير الطلبة عن بعد، اقتراح تقويمات ذاتية، جعل الطلبة يتشاركون في العمل، اقتراح موارد إضافية للدرس...؛

تطور نموذج تعليم تفاعلي ورجعي بين الأساتذة والطلبة وما بين الطلبة أنفسهم؛

تنشيط عمليات التكوين، محاضرات، عروض، تمارين، لعب أدوار، تقويم ... (MESRS)

4–الإجراءات المنهجية للدراسة

4–1–منهج الدراسة

لما كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على تقديرات أساتذة جامعة سطيف 2 لدرجة فعالية برنامج التكوين عن بعد، ارتأت الباحثتان أنّ المنهج الوصفي التحليلي يكون المنهج المناسب كونه يتناول الظاهرة بالدراسة كما هي في الميدان ويقوم بتحليلها وتفسيرها في ضوء المقاربات النظرية المؤسسة والدراسات السابقة وكذا المعطيات الميدانية.

4–2–مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة كل الأساتذة الذين استفادوا من التكوين الخاص بتصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle في الجامعات الجزائرية منذ 2008.

4–3–عينة الدراسة

ضمت عينة الدراسة كل أساتذة جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 الذين استفادوا من برنامج التكوين للتعليم عن بعد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الأدب واللغات وكلية الحقوق والعلوم السياسية، والذين انطلق برنامج تكوينهم في الموسم الجامعي 2015- 2016، حيث بلغ عددهم (131) أستاذا ناجحا في التكوين على البرنامج، بعد استثناء الراسبين منهم. وقد تم إرسال المقاييس عبر موقع المنصة إلى كل المستفيدين إلاّ أنّنا لم نستقبل إلاّ 70 مقياسا. وذلك بعد تحديد مدة أسبوع كحد أقصى للرد. ويبين الجدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الكلية والقسم، وعدد الاستبيانات المجمعة.

جدول (01): عدد المقاييس الموزعة والمسترجعة

الكلية	القسم	عدد المقاييس الموزعة	عدد المقاييس المسترجعة
العلوم الإنسانية والاجتماعية	قسم علم النفس وعلوم التربية الأرطفونيا	19	17
	قسم علم الاجتماع	11	7
	قسم التاريخ والآثار	08	3
	قسم التربية البدنية	06	2
	قسم الاتصال	10	3
	قسم الفلسفة	10	1
كلية الآداب واللغات	قسم اللغة والأدب	12	10
	قسم اللغات	07	6
كلية الحقوق والعلوم السياسية	قسم الحقوق	32	17
	قسم العلوم السياسية	16	4
3 كليات	10 أقسام	131 متكونا	70

4–4–أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على أسئلتها، قامت الباحثتان بتصميم مقياس لقياس تقديرات عينة الدراسة لدرجة فعالية برنامج التعليم عن بعد، وذلك بتحديد المهارات الخاصة بتصميم وبناء واستعمال درس عن بعد على منصة مودل والتي ينبغي للأستاذ المكوّن التحكم فيها في نهاية التكوين. انطلقت الباحثتان لتصميم المقياس من البرنامج الذي حدد في التكوين للتعليم عن بعد والتعليم المتلفز من طرف أعضاء الخلية كون الأستاذتين من أعضائها، كما استعانتا بقراءة وثائق حول الموضوع والمتمثلة في :

Méthodologies pour le développement de cours e-Learning : Un guide pour concevoir et élaborer des cours d'apprentissage numérique. FAO Ghirardini, B. (2011). E-Learning pour la formation des formateurs. De la conception à l'implémentation. Guide pour les praticiens (2009).

Formation de base pour le corps professoral. Service des technologies d'apprentissage à distance. Joanisse,J. (2014)

تمثلت أداة الدراسة في مقياس اختيرت بنوده من قراءة المصادر المشار إليها، وهي في معظمها أدلة عن التدريس عن بعد باستخدام منصة Moodle. وقد تكون المقياس في صورته الأولية من جزأين هما:

الجزء الأول: يحتوي على بيانات عامة تتضمن معلومات عن الكلية والقسم الذين ينتمي إليها المستجوبون، وكذا التخصص والأقدمية في التعليم العالي.

الجزء الثاني: اشتمل على (34) عبارة ترتبط بالتعليم عن بعد والمهارات الواجب توفرها حسب البرنامج الخاص بتصميم وبناء واستعمال درس على أرضية مودل، حيث خصت الباحثتان (17) بندا للثقافة المهنية العامة و(17) بندا موزعة على ثلاث أنظمة: نظام الدخول الذي تضمن (9) بنود ونظام التعلّم والذي تضمن (4) بنود ونظام الخروج الذي شمل هو الآخر (4) بنود، ويقابلها ثلاث استجابات وفق التدرج الثلاثي تبعا لدرجة الفعالية على التكوين بحيث تعطى الدرجة (3) عندما تكون درجة تقدير الفعالية درجة عالية، والدرجة (2) عندما تكون درجة التقدير متوسطة، والدرجة (1) عندما تكون درجة التقدير منخفضة، مع الإشارة إلى أنّ محتوى العبارات قد تمّ استقراؤه من المقرر الذي حددته خلية التعليم عن بعد والتعليم المتلفز وكذا أدلة التعليم عن بعد باستخدام أرضية مودل.

5–حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

5–1–صدق الأداة

تم التحقق من دلالات صدق الأداة باستخدام صدق البناء، من خلال حساب معامل الارتباط بين البند والمجال ثم بين المجال والأداة ككل.

جدول (02): نتائج ارتباط البنود مع المحورومع الأداة ككل

رقم البند	الارتباط مع المحور	الارتباط مع الأداة ككل	رقم البند	الارتباط مع المحور	الارتباط مع الأداة ككل	رقم البند	الارتباط مع المحور	**الارتباط مع الأداة ككل**
01	0،20	*0،26	13	0،15	**0،31	25	**0،40	**0،37
02	**0،53	**0،63	14	**0،51	**0،53	26	**0،55	**0،47
03	*0،28	**0،43	15	**0،41	**0،51	27	**0،74	**0،47
04	0،19	**0،32	16	**0،47	**0،67	28	**0،90	**0،61
05	**0،45	**0،66	17	*0،27	**0،37	29	**0،87	**0،73
06	**0،62	**0،77	18	**0،56	**0،58	30	**0،83	**0،70
07	**0،60	**0،73	19	**0،62	**0،62	31	**0،82	**0،71
08	**0،34	**0،54	20	**0،66	**0،52	32	**0،81	**0،75
09	**0،47	**0،62	21	**0،80	**0،71	33	**0،88	**0،63
10	**0،56	**0،67	22	**0،80	**0،67	34	**0،86	**0،67
11	**0،60	**0،72	23	**0،86	**0،76			
12	**0،52	**0،63	24	**0،79	**0،71			

ارتباط المحاورمع الأداة

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
**0،89	**0،89	**0،82	**0،80

يتبين من خلال قراءة الجدول رقم (02) أن نتائج ارتباط البنود مع المحور الذي تنتمي إليه كان في معظمه دالا، حيث وجدنا 29 بندا دالا عند مستوى (0,01) وبندين دالين عند مستوى دلالة (0,05) و3 بنود بمعامل ارتباط ضعيف (البند 1، 4، 13). وارتأت الباحثتان الإبقاء على هذه البنود لارتباطها الدال مع الأداة ككل، أما بالنسبة لارتباط المحاور مع الأداة فجاء دالا عند مستوى (0,01) وهذه النتائج تؤكد أنّ المقياس يقيس ما أعد لقياسه.

5–2–ثبات الأداة

لجأت الباحثتان للتحقق من ثبات الأداة إلى معادلة «ألفا كرونباخ»، وقد بلغ معامل الاتساق الداخلي للأداة ككل (0،94)، وللمحور الأول الخاص بالثقافة المهنية العامة (0،89) والمحور الثاني نظام الدخول في برنامج التعليم عن بعد والتعليم المتلفز (0،85)، وللمجال الثالث نظام التعلّم (0،85)، وللمحور الرابع نظام الخروج (0،86). هذا ويبين الجدول رقم (03) معاملات الاتساق الداخلي للأداة ككل، وللأنظمة الفرعية لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle.

جدول (3): معاملات الاتساق الداخلي للأنظمة الفرعية للبرنامج وللأداة ككل

المجالات	معامل ألفا كرونباخ
الثقافة المهنية العامة	0،89
نظام الدخول لبرنامج التعليم عن بعد	0،85
نظام التعلّم لبرنامج التعليم عن بعد	0،85
نظام الخروج لبرنامج التعليم عن بعد	0،86
الأداة ككل	0،94

ممّا سبق يتبين لنا أنّ أداة الدراسة تتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة تبرر استخدامها لأغراض الدراسة.

5–3–تصحيح استجابات الأداة

لتصحيح استجابات أداة الدراسة قامت الباحثتان بحساب المدى واعتمد المعيار التالي لتقدير درجة فعالية برنامج التكوين عن بعد حسب المتكونين:

إذا كان المتوسط يقدر ب 0،66 إلى 1،66 تعتبر درجة التقدير لفعالية برنامج التكوين منخفضة.

إذا كان المتوسط يقدر ب 1،67 إلى 2،33 تعتبر درجة التقدير

لفعالية برنامج التكوين متوسطة.

إذا كان المتوسط يقدر ب 2،34 إلى 3 تعتبر درجة التقدير لفعالية برنامج التكوين عالية.

6–نتائج الدراسة ومناقشتها

6–1–ينص السؤال الأول على

ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في برنامج التعليم عن بعد والتعليم المتلفز؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج الأوساط المرجحة والانحرافات المعيارية للمحاور الأربعة: الثقافة المهنية العامة للتعليم عن بعد، ثمّ حسب أنظمة البرنامج (نظام الدخول ونظام التعلّم ونظام الخروج)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4): الأوساط المرجحة والانحرافات المعيارية لمحاور المقياس

رقم المحور	رتبته	منصوصه	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التقدير
01	الثانية	الثقافة المهنية	2,43	0,62	عالية
02	الأولى	نظام الدخول	2,57	0,30	عالية
03	الثالثة	نظام التعلم	2,31	0,33	متوسطة
04	الرابعة	نظام الخروج	2,30	0,22	متوسطة
المقياس ككل			2,44	17,0	عالية

يتضح لنا من خلال قراءة نتائج الجدول رقم (4) أنّ تقديرات أساتذة جامعة محمد لمين دباغين لدرجة فعالية برنامج التكوين عن بعد كانت عالية حيث قدر الوسط المرجح للمقياس ككل ب (2,44)، واحتل محور نظام الدخول الرتبة الأولى بوسط مرجح قدر ب (2,57) وبدرجة تقدير عالية، يليه محور الثقافة المهنية بدرجة تقدير عالية، حيث بلغت قيمة الوسط المرجح (2,43)، أمّا في المرتبة الثالثة نجد محور نظام التعلّم والذي جاء بدرجة تقدير متوسطة وبوسط مرجح قدر ب (2,31)، واحتل محور نظام الخروج المرتبة الرابعة بدرجة تقدير متوسطة وبوسط مرجح قدر ب(2,30).

وتعزو الباحثتان حصول محور نظام الدخول على أعلى درجة تقدير إلى اشتمال المحور على المكون الأساسي في التصميم والبناء والتقويم وهو الأهداف، حيث أخذ هذا المكون حصة الأسد في التكوين البيداغوجي من الجانب النظري المعرفي وما تعلق ببيداغوجيا الأهداف، وتم التركيز في الجانب التطبيقي على كيفية صياغته حسب مستوياته (أهداف عامة، خاصة، وإجرائية). كما ساعد التكوين في الأهداف الأساتذة على بناء الاختبارين (القبلي واختبار الدخول)، وهي المكونات الأساسية لنظام الدخول. كما استفاد المتكونون من تقويمات أسبوعية سمحت لهم بالتعديل الدوري لإنجازاتهم هو ما جعلهم يقدرون فعاية التكوين بدرجة عالية.

وتفسر الباحثتان حصول محور الثقافة المهنية على الرتبة الثانية في أنّ التكوين الذي تلقاه الأساتذة ولمدة 14 أسبوعا حقق لديهم النقلة النوعية من الأستاذ التقليدي إلى الأستاذ الرقمي، واكسبهم مصفوفة مفاهيمية تنسجم مع هذا النوع من التعليم، من السيناريو الحضوري إلى السيناريو عن بعد الذي يتطلب تصميما خاصا يختلف عن الذي تعودوا عليه، والذي يركز على بناء الدرس وفق أنظمته الثلاث: نظام الدخول ونظام التعلّم وانتهاء بنظام الخروج، ولم تخص هذه النقلة الجانب النظري المفاهيمي فقط بل وحتى الممارسات حيث تحول إلى أستاذ يختار موارد وأنشطة درسه بما يتوافق مع الأهداف

أمّا تقدير الأساتذة لفعالية التكوين لنظام التعلّم فجاء بدرجة متوسطة وحسب الباحثتان فالسبب قد يعود ليس إلى إدراج الموارد الأساسية والثانوية بل إلى صعوبة تكييف الأنشطة التعلمية سواء كانت تواصلية أو تشاركية (منتدى، محادثة، صبر أراء، الويكي، قاعدة بيانات والمسرد الثانوي)، وكذا الأنشطة التقويمية (الموضعية التي ترتبط بالأهداف الإجرائية أو الإجمالية والتي تقيس الهدف الخاص) حسب الأهداف، حيث أن الصعوبة لا ترتبط بالبناء التقني لهذه الأنشطة بل بانسجامها مع التعلمات المستهدفة أي الأهداف. وهو الأمر الذي لاحظته ووقفت عليه الباحثتان بالنسبة لكل الدفعات المتكونة. أيضا جاءت درجة تقدير الأساتذة لفعالية نظام الخروج متوسطة ويمكن أن تفسر الباحثتان ذلك بارتباط هذا النظام بالوضعية الإدماجية التي هي مفهوم حديث يندرج في سياق مقاربة الإصلاح (مقاربة الكفاءات)

والتي هي جديدة وغريبة بالنسبة لأغلبية المتكونين، أي الذين لم يمارسوا التعليم من قبل.

6–2–الإجابة على السؤال الثاني

ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في بعد الثقافة المهنية للتعليم عن بعد؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المقياس حسب الثقافة المهنية العامة للتعليم عن بعد، وكانت النتائج كما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول (05): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تقدير فعالية التكوين على برنامج التعليم عن بعد لبعد الثقافة المهنية

نتائج تقديرات فعالية التكوين على الثقافة المهنية العامة لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle					
رقم البند	رتبة البند	مكنتك عملية التكوين التي تلقيتها في برنامج التعليم عن بعد من	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
01	2	التمييز بين سيناريوهات التدريس (حضوري، هجين، عن بعد).	2،73	0،44	عالية
02	1	بالتعرّف على منصة مودل	2،73	0،44	عالية
03	3	باستخدام أرضية مودل (الولوج إلى الأرضية)	2،70	0،49	عالية
04	30	تحديد مختلف مستعملي الأرضية (الإداري، المصمم، المرافق، الطالب، الضيف)	2،24	0،66	متوسطة
05	11	تحديد دورك كمستعمل للأرضية (مصمم الدرس)	2،57	0،57	عالية
06	12	تصميم وهيكلة الدرس عن بعد	2،53	0،63	عالية
07	15	بناء الدرس عن بعد	2،46	0،67	عالية
08	33	استعمال وإدارة الدرس عن بعد	2،19	0،68	متوسطة
09	27	تغيير الهوية من الأستاذ التقليدي إلى الأستاذ الرقمي	2،31	0،64	متوسطة
10	24	من الاستثمار الأمثل لمدة التكوين (تغطية مدة التكوين ل14 أسبوعا)	2،34	070	عالية
11	16	الاستفادة من التكوين النظري والتطبيقي حسب متطلبات التعليم عن بعد	2،43	0،67	عالية
12	22	الممارسة التطبيقية لأجرأة المحتوى النظري	2،31	0،73	متوسطة
13	34	التحيين المستمر والدوري لدرسك على المنصة	2،06	0،77	متوسطة
14	4	الاستفادة من الملاحظات التوجيهية للأساتذة المؤطرين	2،69	0،57	عالية
15	17	الاستفادة من التقويمات الأسبوعية لتدارك التعثرات في الدرس المنجز	2،43	0،65	عالية
16	22	تكثيف التدريب للتحكم في الكفاءات القاعدية (المكتبية) في الإعلام الآلي.	2،37	0،70	عالية
17	23	التحكم في الحقيبة البيداغوجية (مقاربة الأهداف، مقاربة الكفاءات)	2،36	0،63	عالية
		الوسط المرجح لمحور الثقافة المهنية	2,43	0,62	عالية

يلاحظ أنّ المدى للمتوسطات الحسابية لدرجة تقديرات المتكونين لفعالية برنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle لبعد الثقافة المهنية العامة للتكوين تتراوح ما بين (2،06 و 2،73)، وأنّ الانحراف المعياري لهذه الدرجات يتراوح ما بين (0،44 و0،77).

يشير الجدول رقم (05) أنّ الفقرات (17) الخاصة بالثقافة المهنية العامة، جاءت (12) فقرة منها بدرجة تقدير عالية و(5) فقرات بدرجة تقدير متوسطة، ويلاحظ أنّ أكثر الفقرات التي تحصلت على درجة تقدير عالية هي : مكنّني التكوين من: التعرّف على منصة مودل (2،73) ، التمييز بين سيناريوهات التدريس (2،73)، واستخدام أرضية مودل (2،70)، ويمكن تفسير ذلك

باستجابة الأساتذة الإيجابية للتكوين ورغبتهم بالولوج إلى المنصة حيث تتمتع مواقع دعم الدروس عن بعد بتطور نشط ومصمم في إطار تكوين سوسيوبنائي، يستجيب للطلبة في عصر تكنولوجيا التعليم، حيث أكد (Vizcarro) أنّ تكوين الأساتذة للاستعمالات البيداغوجية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال هي استجابة لضرورة التكيف مع التغيرات العميقة لممارسات التعليم الجامعي. (Vizcarro, 2003) .أمّا الفقرات التي تحصلت على أقل تقدير فكانت على التوالي: التحيين المستمر والدوري لدرسك على المنصة (2،06)، استعمال وإدارة الدرس عن بعد (2،19)، وتغيير الهوية من الأستاذ التقليدي إلى الأستاذ الرقمي (2،31)، وما يفسر هذه النتيجة كون هذه المهارات ترتبط بأجرأة وتطبيق الدرس المنتج بعد التكوين -والذي تمّ التصديق عليه من طرف أعضاء خلية التكوين عن بعد- هو ما يتوافق مع ما أشار إليه(Leroux و Bourdet ،2009) حيث لا تهدف رقمنة محتوى درس إلى جعله متاحا كلما أردنا تناوله، وإنما تهدف إلى تعديل أساليب الولوج إليه، وهذا يعدل في العمق الأدوار البيداغوجية للأستاذ من مالك للمعرفة إلى مرافق حيث تتغير العديد من الممارسات البيداغوجية بدء بتسيير التفاعل، وهذا ليس بالأمر اليسير، على أستاذ تعلّم طيلة وعلّم طيلة مشواره التعليمي والمهني بطريقة تقليدية وهو اليوم مطالب بتغييرها وتجديدها فهذه الممارسة تتطلب وقتا وتدريبا كافيين لتحقيق ذلك.

6–3–الإجابة على السؤال الثالث

ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام الدخول للدرس عن بعد؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود نظام التعلّم كما يلي:

جدول (06): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تقدير فعالية التكوين على برنامج التعليم عن بعد لبعد نظام الدخول

نتائج تقديرات لدرجة فعالية التكوين على نظام الدخول لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle

رقم البند	ترتيب البند	مكنتك عملية التكوين التي تلقيتها في برنامج التعليم عن بعد من:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
18	06	تحديد الهدف العام المترجم للقدرة المستهدفة من المقياس ككل	2،64	0،53	عالية
19	10	التحديد الدقيق للأهداف حسب مستوياتها(خاصة، إجرائية)	2،59	0،52	عالية
20	08	تحديد المكتسبات القبلية الأساسية التي تخدم أهداف الدرس	2،63	0،59	عالية
21	09	التمييز بين الاختبار القبلي واختبار الدخول من حيث الهدف والوظيفة	2،59	0،64	عالية
22	13	التمييز بين الأسئلة الموضوعية والتحريرية من حيث الحاجة للاستعمال	2،51	0،65	عالية
23	14	بناء اختبارات موضوعية (اختبار قبلي واختبار الدخول)	2،49	0،65	عالية
24	21	بناء اختبارات تحريرية (الوضعية الإجمالية)	2،37	0،68	عالية
25	07	تحديد المصفوفة المفاهيمية للمقياس (مسرد الكلمات المفتاحية للمقياس)	2،64	0،63	عالية
26	05	تحديد الموارد الأساسية للمقياس	2,67	0،55	عالية
		الوسط المرجح لمحور نظام الدخول	2,57	0,30	عالية

يلاحظ أنّ المدى للمتوسطات الحسابية لدرجة تقديرات المتكونين لفعالية برنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle لبعد نظام الدخول تتراوح ما بين (2،37 و2،67) وأنّ الانحراف المعياري لهذه الدرجات يتراوح ما بين (0،52 و0،68).

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (06) إلى أنّ تقديرات الأساتذة لدرجة فعالية التكوين للتعليم عن بعد لنظام الدخول كلّها جاءت بدرجة عالية، ويمكن تفسير ذلك بأنّ المحور يرتبط بمهارات التخطيط الأساسي للدرس من تحديد الموارد الأساسية للمقياس (2،67) وهذا ما تعود عليه الأساتذة أي جمع المادة المعرفية للمقياس المدرس، وكذا تحديد الهدف العام (2،64) أو القدرة أو القدرات المستهدفة بالبناء والتنمية عند الطلبة، وتحديد المصفوفة المفاهيمية له (2،64) أي الكلمات أو المفاهيم المفتاحية المرتبطة بالأهداف الخاصة، والمكتسبات القبلية التي تخدم أهداف الدرس (2،63) والتي بينت نظريات التعلم الحديثة أهميتها في بناء

التعلمات الجديدة، وتعتبر هذه المهارات من الأداءات التي تعود عليها الأساتذة في العمل اليومي في الدرس الحضوري ويكمن الاختلاف في الدرس عن بعد في كيفية تحويلها حسب معايير التعليم عن بعد ووضعها على المنصة.

6-4-الإجابة على السؤال الرابع

ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام التعلّم للدرس عن بعد؟

وللإجابة عليه تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود نظام التعلّم كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (07): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تقدير فعالية التكوين على برنامج التعليم عن بعد لنظام التعلّم

نتائج تقديرات فعالية التكوين على نظام التعلّم لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle				
الرتبة	رقم الفقرة	مكنتك عملية التكوين التي تلقيتها في برنامج التعليم عن بعد من:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
27	29	اختيار أنشطة تعلّم منسجمة مع الأهداف الإجرائية(دردشة، منتدى، قاعدة بيانات، صبر آراء، ويكي ...)	2،29	0،74	متوسطة
28	19	اختيار أنشطة تقويمية موضعية لقياس الأهداف الإجرائية	2،40	0،64	عالية
29	18	اختيار أنشطة إجمالية لقياس الأهداف الخاصة	2،40	0،62	عالية
30	32	اختيار الأنشطة العلاجية حسب التعلمات المتعثر فيها	2،19	0،70	متوسطة
		الوسط المرجح لمحور نظام التعلّم	31, 2	0,33	متوسطة

يلاحظ أنّ المدى للمتوسطات الحسابية لدرجة تقديرات المتكونين لفعالية برنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle لبعد نظام التعلّم للبرنامج تتراوح ما بين (2،19 و 2،40) وأنّ الانحراف المعياري لهذه الدرجات يتراوح ما ب (0،62 و 0،74).

تبين نتائج الجدول رقم (07) أنّ درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين للتعليم عن بعد والخاصة بنظام التعلّم جاءت مناصفة بين الدرجة العالية والمتوسطة حيث كانت المهارة: اختيار أنشطة إجمالية لقياس الأهداف الخاصة، واختيار أنشطة موضعية لقياس الأهداف الإجرائية عالية (2،40) لكليهما، وما يفسر هذه النتيجة ارتباطهما بمهارة التقويم البنائي التكويني المستمر، والذي يندرج ضمن التغذية الراجعة التي ركز أعضاء الخلية عليها لأهميتها الإجرائية. أمّا المهارتين: اختيار أنشطة تعلّم منسجمة مع الأهداف الإجرائية(دردشة، منتدى، قاعدة بيانات، صبر آراء، ويكي ...) (2،29)، واختيار الأنشطة العلاجية حسب التعلمات المتعثر فيها (2،19) فترتبط بعملية تكييف الممارسات البيداغوجية بشكل معقلن ومتأمل فيه حسب الوضعية التعليمية التعلّمية حيث لا تكمن الصعوبة في البناء التقني للمورد (دردشة، منتدى، قاعدة بيانات، صبر آراء، ويكي ...) بل في تكييفه بشكل ينسجم مع التعلّم المستهدف بالبناء لدى الطلبة أي بالهدف العام أو الكفاءة الختامية المرصودة، وقد يعود هذا إلى تباين ملامح المتكونين من حيث الحقيبة البيداغوجية المتملكة ، من جهة ومن جهة أخرى الاختلاف في عدد سنوات الخبرة.

5.9. الإجابة على السؤال «ما درجة تقديرات الأساتذة لفعالية التكوين في استعمال نظام الخروج للدرس عن بعد»؟

وللإجابة عليه تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول(8): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لدرجة تقدير فعالية التكوين على برنامج التعليم عن بعد لنظام الخروج

نتائج تقديرات فعالية التكوين على نظام الخروج لبرنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle

الرتبة	رقم الفقرة	مكنتك عملية التكوين التي تلقيتها في برنامج التعليم عن بعد من:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
31	20	ببناء وضعية خروج منسجمة مع الهدف العام (القدرة المستهدفة)	2،37	0،74	عالية
32	31	ببناء وضعية دالة أي محفزة ومرتبطة بحاجات الطلبة	2،20	0،67	متوسطة
33	26	إصدار الحكم البيداغوجي لمنتوجات الطلبة في ضوء الأهداف	2،31	0،64	متوسطة
34	25	اتخاذ القرارات المناسبة (نجاح والانتقال إلى دراسة مقياس جديد، استدراك بأنشطة علاجية...	2،31	0،62	متوسطة
		الوسط المرجح لمحور نظام الخروج	2,30	0,22	متوسطة

يلاحظ أنّ المدى للمتوسطات الحسابية لدرجة تقديرات المتكونين لفعالية برنامج تصميم وبناء واستعمال درس على منصة Moodle لبعد نظام الخروج للبرنامج تتراوح ما بين (2،20 و2،37) وأنّ الانحراف المعياري لهذه الدرجات يتراوح ما ب (0،62 و0،74).

أظهرت نتائج نظام الخروج درجة فعالية متوسطة لأغلبية المهارات والتي ترتبط بمهارة التقويم والتي تعد أساسية في تصميم وبناء واستعمال درس عن بعد، حيث جاءت الفقرة: بناء وضعية خروج منسجمة مع الهدف العام (القدرة المستهدفة) بدرجة تقدير عالية (2،37) يفسر ذلك بالتدريبات الأسبوعية التي يتلقاها المتكونون حول الصياغة الدقيقة للهدف العام وما ينتج عنها من تغذية راجعة إيجابية تسهل الممارسة المتأملة عند بناء وضعية الخروج المنسجمة مع الهدف. في حين الفقرات الثلاثة المتبقية والتي تخص مواصفات الوضعية الجيّدة (الدلالة والوجاهة والتحفيز والارتباط بحاجات الطلبة) فكانت درجة التقدير متوسطة، ونفسر ذلك بعدم كفاية الحقيبة البيداغوجية للمتكون في مقاربة التدريس بالكفاءات والتي تتطلب مدة تكوين تتجاوز الأسابيع المقررة (14) أسبوعا، تخصص منها ثلاث أسابيع فقط للبعد البيداغوجي والذي يشكل قاعدة التعليم عن بعد عند التصميم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يفسر بتباين ملامح المتكونين فهم ينتمون إلى ثلاث كليات.

خاتمة

يرتبط تجويد التعليم العالي اليوم باستخدام الوسائط التكنولوجية وتبني سيناريوهات حديثة للتدريس، منها سيناريو التعليم عن بعد والذي لاقى رواجا لا يستهان به على مستوى كل الجامعات. وكانت الجزائر من بين الدول الساعية إلى تفعيله، من خلال قرارات وزارية تنص على إنشاء خلية التعليم عن بعد في كل مؤسسة جامعية تتكفل بتحضير الأساتذة إلى تملك الكفاءة المهنية والمرتبطة بتصميم وبناء واستخدام درس على منصة مودل. وقد جاءت هذه الدراسة لتقف على درجة فعالية التكوين وفق هذا البرادجم، وبيّنت النتائج المحصل عليها أنّ الأساتذة استجابوا بدرجة عالية لمحوري الثقافة المهنية العامة ونظام الدخول وبدرجة متوسطة لمحوري نظام التعلّم ونظام الخروج. وفي ضوء هذه النتائج تقدم الباحثتان مقترحات تخص:

التأسيس لتكوين بيداغوجي بحت لتزويد أساتذة التعليم العالي خاصة منهم الجدد بحقيبة بيداغوجية مفاهيمية قاعدية خاصة مع تبني مقاربة الكفاءات في إصلاح 2004؛

التأسيس لممارسات ديداكتيكية متأملة ومعقلنة منطلقها الإدراك السليم لأهمية التقويم في نجاح الفعل التعلّمي التعليمي أو بناء الكفاءات عند الطالب، سواء كان هذا التقويم تشخيصيا أو تكوينيا أو ختاميا؛

تفعيل البيداغوجيات النشطة المرتبطة بمقاربة التدريس بالكفاءات والتي تستند إلى النظرية البنائية والبنائية الاجتماعية والتي تفعل نشاط الطالب؛

تفعيل بيداغوجيا حل المشكلات سواء في نظام التعلّم أو في نظام الخروج وضرورة تأهيل الأساتذة وتدريبهم على بناء الوضعية المشكلة سواء كانت وضعية مشكلة تعلّمية أو وضعية هدف كونها سبيل بناء التعلمات أو تقويم هذه التعلّمات.

المراجع

1. الزاحي، حليمة. (2011). التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد وعوائق التطبيق دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة، مذكرة ماجستير في علم المكتبات. الجزائر: جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
2. القضاة، خالد يوسف ومقابلة، بسام. (2013). تحديات التعلّم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة المنارة، المجلد التاسع، العدد 3.
3. بن علي راجية. (2011). التعلّم الإلكتروني من وجهة نظر أساتذة الجامعة- دراسة استكشافية بجامعة باتنة- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد خاص: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي. العدد 6.
4. بو الفلفل، إبراهيم وشهيب، عادل. (2013). «واقع التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد. الرياض.
5. بركات أحمد الصديق علي. (2015)، أثر استخدام تقنيات التعليم في أداء طلاب كلية التربية جامعة كردفان السودان في التربية العملية. رسالة ماجستير http://dspace.kordofan.edu.sd:8080/xmlui/handle/123456789/462.
6. عكنوش نبيل، بن تازير مريم. (2010). التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية: دراسة للواقع في ظل مشروع البرنامج الوطني للتعليم عن بعد. مجلة المكتبات والمعلومات. المجلد الثالث، العدد الثاني.
7. Chamberland.E& Dubé. Gs& Turcotte. D ; Valliéres. C. (2013) / Laformation à distance université de Sherbrooke : service de soutien à la formation : veille et gestion des connaissances
8. European Training Fondation, (2009). E-Learning pour la formation des formateurs. De la conception à l'implémentation. Guide pour les praticiens. Office des publications officielles des communautés européennes
9. Ghirardini, B. (2011). Méthodologies pour le développement de cours e-Learning : Un guide pour concevoir et élaborer des cours d'apprentissage numérique. FAO. P122
10. Gilbert, J. & Belley-Pelletier, E. (2006). Réflexion sur l'enseignement en ligne. Québec. URL : http://doc.cadeul.com/avis/Reflexion-sur-1-enseignement-en-ligne.pdf.
11. Henri, F. (2010). Formation à distance : enseigner et apprendre autrement. Dans B. Charlier et F. Henri (dir)/ Apprendre avec les technologies. Paris : Presses Universitaires de France.
12. Jean-François Bourdet, Pascal Leroux « Dispositifs de formation en ligne. De leur
13. Analyse à leur appropriation », Distances et savoirs 20091/ (Vol. 7), p. 1129-
14. Joanisse,J. (2014).Moodle 2.4 : Formation de base pour le corps professoral. Service des technologies d'apprentissage à distance
15. MESRS ; Formation pédagogique des enseignants Programme .www.umc.edu.dz/images/Programmefin.pdf
16. Page.V. (2015). Etablir une relation pédagogique à distance … est-ce possible. Pédagogie collégiale. Vol 28, n°4
17. Potvin, C. (2011). Aux frontières de la formation à distance : Réflexions pour une appellation bien contrôlée. Distances. 13(1).
18. Vizcarro, C. (2003). Former les enseignants aux TIC : pourquoi et comment ? In Technologie et innovation en pédagogie : Dispositifs innovants de formation pour l'enseignement supérieur. Bruxelles: De Boeck.

Higher Education Teacher Estimates of Training Effectiveness for the Distance Learning Program: case of Mohamed Lamine Debaghine University, Sétif2

Abstract

The estimates of university teachers in relation to effectiveness degree of training in distance education programme: Sétif 2University as a model. The objective of this study is to measure the degree of teachers' estimates of the training programme entitled 'design, construction and use of a course on the Moodle platform'. To achieve this goal we designed a questionnaire of (34) items encompassing the three systems of the programme: entry, learning and exit system. In addition to the pole of the general professional culture, we administrated it to (70) teachers affiliated to Mohamed LamineDebaghineSetif2 University. The results obtained displayed that teachers expressed a high degree of estimation with respect to the axis of the general professional culture and the axis of the entry system, with regard to the third axis, the system of learning, was of equal preponderance between the high and medium degree, while the degree of estimation was average for the axis comprising the exit system, of the training from which they benefited.

Keywords
Degree of Estimate
Teachers
Distance Education
Moodle Platform
programme: design construction and use of online courses

Estimations des enseignants universitaires du degré d'efficacité du programme d'enseignement à distance : cas de l'université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

Résumé

L'objectif de cette étude est de mesurer le degré des estimations des enseignants, sur le programme de formation intitulé : « conception, construction et utilisation d'un cours sur la plate-forme Moodle ». Pour réaliser cet objectif, nous avons conçu un questionnaire composé de (34) items englobant les trois systèmes du programme : système d'entrée, d'apprentissage et de sortie, plus l'axe de la culture professionnelle générale. Ce questionnaire a été distribué auprès de (70) enseignants, affiliés à l'université Mohamed Lamine Debaghine Setif2 . Les résultats obtenus ont démontré un degré d'estimation élevé par-rapport à l'axe de la culture professionnelle générale et l'axe du système d'entrée, pour ce qui est du 3ème et 4ème axe, concernant le système d'apprentissage et le système de sortie le degré d'estimation s'est révélé moyen. Ce qui exige une formation consistante et adéquate avec le paradigme de l'enseignement à distance.

Mots clés
Degré d'estimation
Enseignants
Enseignement à distance
Plate-forme Moodle
programme : conception construction et utilisation de cours en ligne

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

التوازن العقدي في التزامات أطراف عقد التأمين

Contractual equilibrium in the obligations of the insurance contract parties

د. أحمد حسين[1]
Dr. Hassaine Ahmed
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر
hassaineahmed70@gmail.com

د. صابر بن صالحية
Dr. Saber Bensalhia
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر
bensalhiasaber@gmail.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2022-05-05
تاريخ القبول 2023-04-25

الكلمات المفتاحية
مؤمّن
مؤمّن له
عقد تأمين
توازن عقدي
التزامات الأطراف

ملخص

لقد سعى الانسان منذ العصور القديمة عمّا يحقّق له الأمان فيما يخص العديد من نشاطاته الاجتماعية والمهنية فعمل على إيجاد الوسيلة التّي توفّر له هذا الأمان من خلال تقاسم الأعباء عن طريق توزيع الأضرار، لذلك نجد الكثير من الأشخاص يتجهون إلى مؤسّسات مؤهلّة لتغطية الأخطار المحتملة الوقوع للحصول على التّغطيات التأّمينية، من خلال إبرام عقد التّأمين. ومادام عقد التأمين ، عقد ملزم لجانين فهو يرتب التزامات متبادلة بين طرفيه ، غير أنّ التزامات هذا العقد غير متوازنة حيث يبرم بين شركة سواء كانت تجارية أو مدنية ، والمؤمّن له الذّي يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا ، وعليه يكون المؤمّن الطّرف الضّعيف في العلاقة التّعاقدية ، لذلك حاول المشرّع الجزائري حماية المؤمّن له من خلق توازن بين الالتزامات المقرّرة لطرفي العلاقة التّعاقدية ، غير أنّها تبقى غير كافية أمام نقص خبرة المؤمن له ، فعمليات التّأمين تتطلب تقنيات وفنيات خاصّة قد لا يفقهها المؤمّن له في غالب الأحيان.

مقدمة

عرّف التّأمين من خلال نص المادة الثّانية من قانون التّأمين 07/95، المعدل المتمم (الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، ج ر، عدد 13 لسنة 1995، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، ج ر، عدد 15، لسنة 2006)، التي تحيلنا بدورها إلى نص المادة 619 من القانون المدني (الأمر رقم 75 / 58، المؤرخ في 26 ديسمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج ر، العدد 78، لسنة 1975 المعدل والمتمم)، حيث نصّت على ما يلي: « إنّ التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني، عقد يلتزم المؤمّن بمقتضاه بأن يؤدّي إلى المؤمّن له أو الغير المستفيد الذّي اشترط التّأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أداء ماليا آخر في حالة تحقّق الخطر المبيّن في العقد وذلك مقابل أقساط أو أيّة دفوع مالية أخرى».

وتضيف الفقرة الثّانية من المادّة الثّانية من نفس القانون ما يلي: «إضافة إلى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادّة يمكن تقديم الأداء عينيا في تأمينات المساعدة والمركبات البريّة ذات محرك».

فمن خلال هذا التّعريف تبرز لنا العلاقة القانونية والتعّاقدية التّي ينشئها عقد التأمين بين طرفيه، وما دام عقد التّأمين عقد ملزم لجانبين، فهو يرتّب التزامات متبادلة بين طرفيه، ولحماية طرفي عقد التّأمين خاصّة المؤمن له الذي يعتبر الطّرف الضعيف في العلاقة التعاقدية، الذي تنقصه الخبرة أو التجربة أو الكفاءة سيما في ميدان التّأمين وما يتعلّق به، ومن أجل خلق توازن بين أطراف العلاقة التّعاقدية، أقرّ المشرّع التزامات على عاتق الطّرفين حيث يلتزم المؤمّن له بأداء مبلغ محدّد أو أقساط دورية، إضافة إلى التزامات أخرى ينشئها العقد في حدّ ذاته أو بناء على النّص القانوني المنظّم لذلك، بينما يضمن المؤمّن الأضرار الناشئة عن تحقّق الخطر بأن يؤدّي للمؤمّن له أو المستفيد الذّي اشترط التّأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أيّ عوض مالي آخر عند تحقّق الخطر هذا ما دفعنا نزعا لأيّ التباس في هذا الموضوع لطرح الإشكالية التالية:

هل الالتزامات المقرّرة لطرفي عقد التّأمين كافية لتحقيق

1 الؤلف المراسل

توازن عقدي بين طرفيه؟

تبعا لذلك وبهدف التوصّل إلى تحقيق الأهداف من هذه الدّراسة والإجابة على هذه الإشكالية والإشكاليات الفرعية النّاجمة عنها يستوجب منّا الأمر اتبّاع خطّة ثنائية من مطلبين تناولنا في الأوّل التزامات المؤّمن له وفي المطلب الثّاني التزامات المؤّمن ووضع موازنة بينهما وهذا وفق منهج وصفي تحليلي وفق ما يتطلّبه الموضوع.

1–التزامات المؤمن له

المؤّمن له هو الشّخص الطبيعي أو المعنوي الذي يبرم العقد مع المؤمن وهو الذي يتحمل الالتزامات التي تنشأ على عقد التأمين ويسمى بهذه الصفة المستأمن أو طالب التأمين، وقد يكون المؤمن له هو الشخص الذي يلتزم المؤمن وفقا لعقد التأمين بأداء الضمان له عند تحقق الخطر، ويسمى بهذه الصفة المستفيد (الكويدلاوي، 2015)، وما يهمنا في هذه الحالة، مكتتب التأمين لأنه يتعاقد باسمه مع شركة التأمين ويتحمل الالتزامات التي تقع على عاتقه.

ومادام عقد التأمين عقد ملزم للجانبين فهو ينشأ التزامات يتحملها المؤمن له (مكتتب التأمين)، وقد حصرتها المادة 15 من قانون التأمينات المعدل والمتمم فيما يلي:

-التصريح عند اكتتاب العقد بجميع البيانات والظروف المعروفة للمؤمن له.

-دفع القسط أو الاشتراك في الآجال المحددة في العقد.

-التصريح الدقيق بتغير الخطر أو تفاقمه

-احترام الالتزامات وقواعد النظافة

-إخطار المؤمن بوقوع الخطر وبتحققه.

1–1–الالتزام بدفع القسط

يعد القسط الذي يلتزم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن محل التزام المؤمن له، ولهذا فإذا لم يكن المؤمن له ملتزما بدفع القسط فإن العقد لا ينعقد (الكويدلاوي، 2015)، والقسط هو مبلغ من النقود يدفعه المؤمن له دفعة واحدة أو على أقساط دورية مقابل ما يتحمله المؤمن من تبعة المخاطر المؤمن منها (العطير، 2015)، ويسمى قسطا إذا كان المؤمن شركة تجارية، واشتراكا إذا كان المؤمن شركة تعاضدية.

ويتكون القسط من جزئيين الأول القسط الصافي أو القسط النظري الذي يوازي على وجه التقريب قيمة الخطر المؤمن منه، فيقتصر القسط على تغطية الخطر دون ربح أو خسارة، لذلك يعتبر الخطر العامل الرئيسي في تحديد قيمة القسط دون إغفال تدخل عوامل أخرى في تحديد هذه القيمة، كمبلغ التأمين ومدته ونسبة الفوائد التي تعود على المؤمن من جراء استثمار الأموال التي تجتمع لديه من أقساط التأمين. (العطير، 2015)

والقسط الصافي مضاف إليه عبء القسط يكون ما يسمى القسط التجاري، وعرفته المادة 80 من قانون التأمينات على أنه: «القسط الصافي المطابق لتكلفة الخطر مضاف إليه نفقات التسيير الواقعة على عاتق المؤمن».

كما يتم تحديد زمان القسط وفقا لاتفاق الطرفين وفقا لنص المادة 15 الفقرة 02 قانون التأمينات، أما مكان الوفاء بالقسط يتم في موطن المؤمن له تطبيقا للقاعدة العامة، الذين يطلب ولا يحمل، غير أنه يجوز الاتفاق غير ذلك، لهذا جرت شركات التأمين على النص في الوثيقة على اشتراط وفاء المؤمن له بالقسط في مقر الشركة (فتحي، 2012)

أمّا في حالة عدم الوفاء بالقسط يترتب على ذلك إما وقف الضمان أو فسخ العقد، إلا أنه لا يمكن الأخذ بهذا الجزاء إلا بعد الاعذار وفقا لنص المادة 16 من قانون التأمينات حيث يجب على المؤمن تذكير المؤمن له، بتاريخ استحقاق القسط قبل شهر على الأقل، مع تعيين المبلغ الواجب دفعه وأجل الدفع، ويجب على المؤمن له أن يدفع القسط المطلوب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاستحقاق، وليس من تاريخ استلام التذكير، فإذا انقضى هذا الأجل ولم يستجب المؤمن له للإعذار، وجب على المؤمن أن يوجه إعذار للمؤمن بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالاستلام لدفع القسط المطلوب خلال ثلاثين يوم الموالية لانقضاء 15 يوما المحددة في الأشعار بالتذكير.

حيث أقرت المحكمة العليا في القرار رقم 1204496، المؤرخ في 2018/09/19 على أنه: «يظل الضمان قائما في حالة سريان عقد التأمين حتى ولو لم يتم دفع أقساط التأمين، مالم يتخذ المؤمن إجراءات السعي، لاستحقاق التأمين كون هده الاجراءات تعد إلزامية وليست اختيارية للمؤمن من أجل ايقاف ضمان التأمين».

حيث إذا مر أجل 30 يوما ولم ينفذ المؤمن له التزامه بدفع القسط، في هذا الصّدد يجب التّمييز بين وقف الضمان وفسخ العقد.

أ- وقف الضمان: وفقا لنص المادة 16 فقرة 04 من قانون التأمينات، يكون وقف الضمان تلقائيا دون إشعار آخر إذا لم يقع الوفاء بالقسط بانقضاء أجل 30 يوما التي تم بها الأعذار وهو جزاء ينتهي بدفع القسط المطلوب لكن يستثنى من ذلك التأمين على الأشخاص، إذ لا يجوز توقيف التأمين تلقائيا خاصة في التأمين على الحياة، حيث تطبق أحكام المادة 14 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم إذ يجوز للمؤمّن: فسخ العقد إذ تعلق الأمر بتأمين وقعى في حالة وفاة أو كان القسط السنوي المستحق السنتين الأوليتين مدفوعة.

تخفيض آثار العقد في جميع الحالات الأخرى شريطة أن تكون الأقساط المستحقة على السنتين الأوليتين مدفوعة.

ب - فسخ العقد: للمؤمن الحق في فسخ العقد بعد عشرة (10 أيام) من إيقاف الضمان، ويجب تبليغ الفسخ للمؤمن له بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالاستلام، ويبدأ سريان الفسخ من وقت إرسال قرار الفسخ، والفسخ لا يعفي المؤمن له من الأقساط المتبقية والمطابقة للفترة التي سرى فيها الضمان فتبقى هذه الأقساط دينا في ذمة المؤمن له، حسب ما نصت عليه المادة 16 فقرة 05 من قانون التأمينات باعتبار أن عقد التأمين عقد زمني.

أما إذا دفع المؤمن له الأقساط عاد الضمان إلى السريان تلقائيا ولكن على الساعة الثانية عشر من اليوم الموالي لدفع القسط في هذه الحالة فقط وفقا لنص المادة 16 الفقرة الأخيرة.

وعلى العموم فإن المشرع الجزائري خرج عن القواعد العامة واعتبر أن الفسخ في عقد التأمين ذو طبيعة خاصة، لأن الأصل أن العقد لا يفسخ إلا باتفاق الطرفين مادام أن العقد نشأ بإرادة الطرفين، أو باللجوء إلى القضاء (السعدي، 2007)

1–2–التصريح عند اكتتاب العقد بالبيانات والظروف

إنّ عقد التّأمين يقوم على مبدأ منتهى حسن النية (ابراهيم، 1994)، لذلك فإن صدق الإقرارات التي يقدمها المؤمن له، لها دور هام في تحديد موقف المؤمن من التأمين على الخطر، وفي هذا الشأن نصت المادة 15 في فقرتها الأولى من قانون التأمينات على أنه : «يلزم المؤمن له :

-بالتّصريح عند اكتتاب العقد بجميع البيانات والظروف المعروفة لديه ضمن استمارة أسئلة تسمح للمؤمن بتقدير الأخطار التي يتكفل بها».

وقد جرى العمل أن شركات التأمين تقوم بتوجيه أسئلة محددة في صلب التأمين وتطلب من المؤمن له الإجابة عنها، وعليه إذ كان السؤال محدد ومكتوب فإنه يعتبر جوهريا في نظر المؤمن ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه، كما يجب على المؤمن له الإفصاح على البيانات الجوهرية حتى ولو لم تكن ضمن الأسئلة. (العطير، 2015)

إن المؤمن له مسؤول عن التصريح بالبيانات، لذلك فإن كل إخلال بالبيانات المصرح عنها ترتب نوع من الجزاء، فنميز في هذا الصدد بين حالة عدم التصريح بالبيانات المطلوبة أو بالتصريح مخالف للحقيقة بحسن نية وبين حالة عدم الإدلاء بسوء نية المؤمن له.

1–2–1–حالة حسن النية

وفقا للقواعد العامة يجوز للمؤمن طلب إبطال العقد إذ أثبت أنه وقع في غلط جوهري، وأنّه لو كان يعلم بالبيان الذي لم يصرح به المؤمن له لما أقدم على التعاقد إلا أن المشرع الجزائري ميز بين حالتين لحل هذه المسألة.

-حالة اكتشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر: وفقا لنص المادة 19 من قانون التأمينات فإنه يحقق للمؤمن قبل وقوع الحادث المؤمن منه، الإبقاء على العقد مقابل قسط أعلى يقبله المؤمن له أو فسخ العقد إذ رفض هذا الأخير تلك الزيادة، إذ أغفل المؤمن له شيئا أو صرح تصريحا غير صحيح، وذلك خلال 15 يوما تسري من يوم علم المؤمن بالحقيقة.

-حالة اكتشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر:في هذه الحالة وفقا للمادة 19 في فقرتها الرابعة من قانون التأمينات، أنه يخفض التعويض في حدود الأقساط المدفوعة منسوبة للأقساط المستحقة فعلا مقابل الأخطار المعنية، مع تعديل العقد للمدة المتبقية لسريانه، وعليه إذا لم يكتشف المؤمن الحقيقة إلا بعد تحقق الخطر، فإنه لا يستطيع التمسك بفسخ العقد لأن الخطر تحقق.

1–2–2–حالة سوء النية

يترتّب على كل كتمان أو تصريح كاذب معتمد من المؤمن له قصد تضليل المؤمن في تقدير الخطر، إبطال العقد وفقا لنص المادة 21 من قانون التأمينات.

أما الفقرة الثانية من نفس المادة تعرف الكتمان بأنه: « الإغفال المعتمد من المؤمن له للتصريح بأي فعل شأنه أن

يغير رأي المؤمن في الخطر».

ويقع على المؤمن عبئ اثبات سوء نية المؤمن له، وبالإضافة على ابطال العقد بسبب الكتمان العمدي أو التصريح الكاذب، ابقاء الأقساط المدفوعة عن المدة الباقية حقا مكتسبا للمؤمن مع حرمان المؤمن له من مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر أولا، إعادة المبالغ التي دفعها في شكل تعويض، كما يكون للمؤمن الحق في الأقساط التي حان أجلها مع إلزامه بتعويض الضرر الذي لحق المؤمن وفقا للفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر.

1–3–التّصريح بتغيّر الخطر أو تفاقمه

يلتزم المؤمن له بموجب الفقرة الثالثة من المادة 15 من قانون التأمينات أن يخطر المؤمن بما يطرأ من تغيير يؤدي إلى تغيير الخطر أو تفاقمه بزيادة درجة احتمال وقوعه أو درجة جسامته، وعرّف على أنّه: «زيادة احتمال وقوع الأخطار إلى درجة أنه لو علم بها المؤمن لما تعاقد إلا مقابل قسط أعلى أو حسب شروط تختلف عن تلك التي تعاقد بها».

غير أنّ الالتزام بإعلام المؤمّن بهذه الظروف التّي تؤثّر في الخطر أثناء سريان عقد التأمين لا ينطبق على التأمين على الحياة، حين يلتزم المؤمّن له بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر وقت التعاقد وحدها دون الحاجة إلى الإدلاء بأية بيانات أخرى طول مدة العقد، كما لو أصيب المؤمن على حياته بمرض خطير، وتبرير ذلك أن المؤمّن يدخل في اعتباره عند تحديد القسط أنّ هذا الخطر متغيّر (فتحي، 2012)

أمّا عن آجال التّصريح بتغيّر الخطر فينبغي أن نميّز بين حالتين:

-حالة ما إذا كان التغيير أو التفاقم راجع لسبب أجنبي في هذه الحالة على المؤمن له التصريح في أجل 07 أيام تسري ابتداء من يوم اطلاعه على تغيير أو تفاقم الخطر، أما في حالة وجود قوة قاهرة أو ظروف طارئة، تمتد الآجال إلى ما بعد زوال هذه الحالة الطارئة التي حالت دون قيام المؤمن له بهذا الالتزام.

-أمّا في حالة تغير في الخطر أو تفاقمه بإرادة المؤمن له، يجب على المؤمن له التصريح المسبق للمؤمن وفي كلتا الحالتين يقدم التصريح للمؤمن بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالاستلام وفقا للفقرة الثالثة من المادة 15 من قانون التأمينات.

وقد بيّنت المادة 18 من قانون التّأمينات 07/95 المعدل والمتمم ما يترتب من آثار على التّصريح بتغير الخطر أو تفاقمه، فللمؤمّن بعد إبلاغه بزيادة المخاطر أن يتخذ واحدا من الخيارات التالية:

- أن يكون له حق فسخ العقد، فعقد التأمين عقد زمني ممتد لا يكون فسخه بأثر رجعي، إضافة إلى المطالبة بالتعويض عما نجم عن الفسخ من أضرار.

-الإبقاء على العقد مع زيادة القسط بالقدر الذي يتناسب مع الظروف الجديدة، خلال ثلاثين يوما تحسب ابتداء من اطلاعه على التفاقم، فإذا انقضت المدة دون أن يعرض المؤمن اقتراحه للمعدل الجديد للقسط وجب عليه أن يضمن تفاقم الخطر، دون أن يلزم المؤمن له بدفع أية زيادة في القسط، أما إذا اقترح المؤمن معدلا جديدا للقسط خلال المدة القانونية وجب على المؤمن دفع الزيادة المقترحة خلال ثلاثين يوما، وإذا لم يدفع القسط، جاز للمؤمن أن يفسخ العقد مع المطالبة بالتعويض.

وفي حالة زوال تفاقم الخطر الذي اعتبر في تحديد القسط أثناء سريان العقد، يحقّ للمؤمّن له الاستفادة من تخفيض القسط المطابق ابتداء من تاريخ التبّليغ بذلك للمؤمّن وفقا لنص المادة 18 من قانون التأمينات 07/95 المعدل والمتمم.

1–4–الالتزام باحترام التعهدات وقواعد النظافة والأمن

وفقا لنص المادة 15 في فقرتها الرابعة من قانون التأمينات التي نصت على أنه: «يلتزم المؤمن له: باحترام الالتزامات التي اتفق عليها مع المؤمن وتلك التي يفرضها التشريع الجاري به العمل لاسيما في ميدان النظافة والأمن لاتقاء الأضرار أو تحديد و/أو تحديد مداها».

وعليه ينشأ هذا الالتزام بمقتضى الاتفاق أو بموجب التشريع السّاري به العمل ويختلف باختلاف طبيعة التّأمين، باتخاذ التدابير اللاّزمة من أجل التّقليل من عواقب الخطر ومثاله : التأّمين على الحريق، يمكن أن يشترط المؤمن على المؤمن له، أن يضع المواد السريعة الالتهاب في مكان معزول بعيدا عن وجود منقولات ذات أهمية أو قيمة عالية، أو يشترط عليه وضع أجهزة الإطفاء في أماكن معينة من المصنع المؤمّن عليه، وكذلك في التأمين على السرقة، يمكن للمؤمّن اشتراط وضع إنذارات صوتية أو أبواب مصفحّة من أجل اتقّاء الخطر (عمارة، 2014)

وإذا لم ينفذ المؤمن له الالتزامات المقررة على عاتقه وفقا

لنص المادة المذكورة أعلاه جاز للمؤمن تخفيض التعويض في حدود الضرر الفعلي الذي لحق به، إذا تبين أن إخلال المؤمن له ساهم في وقوع الأضرار أو اتساع مداها تطبيقا لأحكام المادة 22 من قانون التأمينات.

إلى جانب هذا الجزاء القانوني يوجد جزاء اتفاقي آخر يمكن أن يورده الطّرفان في العقد، ويتمثل في سقوط حق المؤمن له في التعويض إذا لم يحترم الالتزامات التي تعهد بها بمقتضى اتفاق خاص، وهو شرط تلجأ إليه شركات التّأمين من أجل دفع المؤمّن له إلى اتّخاذ الحذر والالتزام بتنفيذ تعهداته (العطير، 2015)

1-5-إخطار المؤمّن بوقوع الخطر وتحققّه

لقد أوجبت المادة 15 في فقرتها الخامسة من قانون التّأمينات على المؤمّن له أن يبلّغ المؤمّن عن كل حادث يوجب الضمان بمجرد اطلاعه عليه، وعليه فإن الخطر الموجب الضمان لا يتحقق بمجرد حدوثه، بل بمطالبة المؤمّن له بالتّعويض عن الضّرر اللاّحق به.

إنّ الهدف من إخطار المؤمّن بوقوع الحادث يتيح له الفرصة للمحافظة على الأشياء المؤمن عليها أو سرعة اصلاحها، قبل أن يتفاقم الضّرر الذي أصابها، كما تتيح له فرص اتخاذ إجراءات التي تحفظ حقوقه في الرجوع على الغير المسؤول.

لم يتطرق قانون التّأمينات، إلى تحديد شكل معين للإخطار، وعلى ذلك يمكن أن يكون كتابيا أو شفويا، غير أن العرف في التّأمين قد جرى على وضع المؤمّن في تناول المؤمن له استمارة تحتوي على بيانات تتضمن أسئلة، ويكتفي المؤمّن له بملئ الفراغ أو الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة (عمارة، 2014)

أمّا بالنسبة لمدة الإخطار قد حددتها المادة 15 في فقرتها الأخيرة، في 07 أيام بشكل عام إلا في الحالة الطارئة أو القوة القاهرة واستثنت ما يلي:

-في مجال التأمين على السرقة، حددت مهلة التصريح بالحادث بثلاثة أيام.

-هلاك الماشية حدّد الميعاد بـ 24 ساعة.

-في مجال التأمين على البرد بأربعة أيام.

فعلى العموم لا يجوز للمؤمن اشتراط تقليص هذا الميعاد، حماية للطرف الضّعيف (المؤمّن له) وعليه فإنّ الميعاد في هذه الحالة من النّظام العام.

كما يترتّب على جزاء إخلال المؤمّن له بالالتزام بالإخطار، مسؤولية عقدية وفقا لأحكام المادة 22 من قانون التأمينات السالفة الذّكر، وعليه يجوز للمؤمّن المطالبة بالتّعويض بسبب اخلال المؤمن له بالالتزام ويكون ذلك بتخفيض مبلغ التعويض بقدر ما أصاب المؤمن من ضرر جراء عدم الإخطار وفي هذا الصدد قضت المحكمة العليا في القرار رقم 937993 المؤرخ في 2014//09/18 على أنه: «الحق في الضمان لا يسقط في حالة اخلال المؤمن له بعدم قيامه بالتصريح في الميعاد المنصوص عليه بالمادة 15 من الامر 07/95 ولا يستطيع المؤمن ان يتخلص من مسؤوليته في الضمان وكل ما يستطيع أن يقوم به هو أن يثبت ان المؤمن له بعدم التصريح خلال هذا الميعاد قد الحق به ضرر فيعوض عنه من قيمة التعويض الاجمالي الممنوح للمؤمن له».

وفي حالات سقوط حق المؤمن له في الضمان والتعويض عن الضرر، إذا ورد شرط اتفاقي في ذلك، غير أن شرط سقوط الحق لا ينتج أثره إلاّ إذا كان ظاهرا وواضحا كما تقتضي به المادة 622 من القانون المدني.

2-التزامات المؤمن

يلتزم المؤمّن بدفع مبلغ التأمين سواء للمؤمّن أو للمستفيد وفي الغالب يكون مبلغ من النّقود، لكن في حالات أخرى قد يلتزم بإصلاح الضّرر العيني أو تقديم خدمة، لاسيما في مجال التّأمين على الأشخاص وفقا لأحكام المادة 12 من قانون التأمينات.

وعموما يختلف أداء المؤمّن في التأّمين على الأشخاص عنه في التّأمين على الأضرار.

2-1-التأمين على الأضرار

التّأمين على الأضرار هو تأمين يكون الخطر المؤمن منه يتعلق بمال المؤمّن له لا بشخصه على خلاف التّأمين على الأشخاص الذي يتعلق بشخص المؤمن لا بماله (السنهوري، 2005)، وعليه فهو يخضع بكل أنواعه إلى المبدأ التّعويضي (ليندة، 2016)، والضرر نوعين، تأمين على الأشياء وتأمين على المسؤولية والضّرر حسب النّظرية العامة للالتزامات هو كل ما أصاب الشّخص من خسائر وكل ما فاته من كسب وعليه فإن المؤمن له لا يتقاضى إلاّ قيمة الضّرر المؤمّن منه.

إنّ التزام المؤمّن بتعويض المؤمن له، لا يتحقّق إلّا بوقوع الخطر المؤمّن منه في الزمان والمكان المتّفق عليه في عقد

التّأمين فالخطر هو الركن الاساسي للتأمين (رتيبة، 2016-2017) ومتى تحقّق ذلك يلتزم المؤمّن في التّأمين عن الضرر بتعويض المؤمن له لخسائر المادية التي تلحق بالشيء، وعليه يلتزم المؤمن بتغطية، كافة الخسائر المادية التي لحقت بالشيء المؤمن عليه، وهذا ما ذهبت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1988/07/13 إذ جاء فيه (المجلة القضائية، 1991) : «من المقرّر قانونا أن المؤمّن لا يلتزم في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه، ومن ثم القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون»

وعليه يتحدّد مدى التزام المؤمّن بتعويض الضّرر الحاصل للمؤمّن له في حدود المبلغ المتّفق عليه في العقد من جهة ولا يمكن أن يزيد عن قيمة الضّرر الذي لحق فعلا للمؤمّن له من جهة أخرى، بحيث لا يكون التأمين إثراء للمؤمن له خاصة في حالة التأمين على الأضرار بشقيه التأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية (العطير، 2015)

وفي هذا الصّدد نصت المادة 623 من القانون المدني على أنه: «لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه، بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين» .

بناء عليه كل اتفاق يخالف نص المادة يعد باطلا، باعتبارها قاعدة قانونية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على خلافها.

كما يراعى في حالة التّأمين على الضّرر في تحديد التّعويض قيمة الشيء المؤمّن عليه وقت وقوع الحادث لا وقت انعقاده، وتتمّ المطالبة بدفع مقابل التّأمين وفقا للشروط العامة لعقد التأمين وعليه يجب أن يأمر المؤمن بإجراء الخبرة عندما تكون ضرورية في آجال أقصاه سبعة أيام ابتداء من يوم استلام التّصريح بالحادث، كما يجب على المؤمّن أن يعمل على إيداع الخبرة في الآجال المحدّدة في عقد التأمين.

كما يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له كلما تحقق الخطر باعتباره عقد زمني حيث أقرت المحكمة العليا في القرار رقم 1019134 المؤرخ في 2015/12/23 (المجلة القضائية للمحكمة العليا، 2015) على أنه: «عقد التأمين عقد زمني يمتد تنفيذه في الزمان، تنفد الالتزامات الواردة بعقد التأمين بأداء مستمر كلما تكرر الخطر المؤمن منه، طول مدة سريانه.»

كما حدّدت المادة 12 من قانون التأمينات المعدل والمتمم الأضرار التي يلتزم المؤمن بتغطيتها وهي:

الخسائر والأضرار الناتجة عن الحالات الطارئة

الخسائر والأضرار الناتجة عن خطأ غير معتمد من المؤمن له حيث أقرت المحكمة العليا في القرار رقم 1000096 بتاريخ 2015/09/17 على أنه: «يلتزم المؤمن بتعويض الخسائر والاضرار الناتجة عن خطأ غير معتمد من المؤمن له أي الخسائر والاضرار التي لم يحدثها عمدا أو غشا.

يجب على شركة التأمين قصد التخلص من الالتزام بالضمان إثبات تسبب المؤمن له عمدا في الضرر

والثابت من الطعن أن الطاعنة لم تقدم وسيلة تفيد سرقة السيارة المؤمنة حصلت بخطأ معتمد من المؤمن لها المطعون ضدها وعليه يتعين رفض الطعن.»

الخسائر والأضرار التي يحدثها أشخاص يكون المؤمن له مسؤولا مدنيا عنهم طبقا لأحكام المواد من 134 إلى 136 قانون مدني (المسؤولية عن فعل الغير، ومسؤولية المتبوع عن أعمال التابع).

الخسائر والأضرار التي تسببها الأشياء والحيوانات، يكون المؤمن له مسؤولا مدنيا عنها بموجب المواد 138 إلى 140 من القانون المدني.

2-2-التّأمين على الأشخاص

التّأمين على الأشخاص هو الذي يكون موضوعه شخص المؤمّن، والغرض منه حمايته من الأخطار التّي قد تهدّده في وجوده أو صحته أو سلامة أعضائه أو قدرته على العمل، وقد عرفته المادة 60 من قانون التأمينات المعدل والمتمم على أنه: «التأمين على الاشخاص هو عقد احتياطي يكتتب بين المكتتب والمؤمن بدفع مبلغ محدد في شكل رأسمال أو ريع، في حالة وقوع الحدث أو عند حلول الأجل المحدّد في العقد، للمؤمن له أو المستفيد المعين. يلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه».

إنّ الغرض من التّأمين على الاشخاص ليس تعويض المؤمّن من الأضرار التّي قد تلحقه من جرّاء تحقّق الخطر المؤمن منه، غير أنّه لا ينفي ذلك أن المؤمّن له في مثل هذا النوّع من التّأمين أن يجول بخاطره أنّ هناك ضرر ما يحتمل أن يلحق به، وقد عقد هذا التّأمين لمواجهته، فمثل هذه الفكرة ليست سوى باعثا على التّأمين، لكنّها ليست عنصرا فيه.

إنّ ما يميز التّأمين على الأشخاص هو انعدام الصّفة

التّعويضية كما هو الحال في التّأمين على الأضرار، لأنه لا يوجد ضرر يقدر على أساسه التّعويض، فالمؤمّن له يستحق مبلغ التّأمين المتّفق عليه في العقد كاملا، إذا حلّ الأجل المتّفق عليه في العقد أي إذا تحقق الحدث المؤمّن عليه (عمارة، 2014)، وعليه ليس هناك خسارة فعلية التّي يتركها الخطر المؤمّن منه وعليه يلتزم المؤمّن بتكوين احتياطي حسابي لصالح المؤمن له، ذلك أنّ بعض صور التّأمين على الأشخاص تشتمل إلى جانب عنصر التّأمين بالمعنى الدّقيق على عنصر آخر هو عنصر الإدّخار، حيث يتضمن القسط في الواقع جزءا يدّخر للمؤمن له يتزايد عاما بعد عام، ويتمّ حسابه ومعدل تزايده طبقا لقواعد رياضية معيّنة (فتحي، 2012)، ويسمّيه قانون التأمين الجزائري بالرصيد الحسابي وفقا لنص المادة 74 من قانون التّأمينات المعدل والمتمم.

كما قد يدفع مبلغ التأمين للمستفيد كما هو الحال في التّأمين لحالة الوفاة، وفي مجال التّأمين من الإصابات فعلى المؤمن له أن يثبت أن الإصابة غير عمدية وأنّها بسبب خارجي، وللتّخفيف من عبء الإثبات الواقع على عاتق المؤمن له، أقام القضاة في مجال التّأمين على الأشخاص قرائن تيسّر على المؤمن له الإثبات وتضع على عاتق المؤمّن إثبات عكسها، من ذلك ما قرّره القضاء من أنّ التّأمين من الإصابات يكفي فيه أن يثبت المؤمّن له أن الظروف ترجح عدم تعمّد إحداث الإصابة وعلى المؤمّن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أخرى على أن الإصابة متعمّدة. (العطير، 2015)

خاتمة

لقد أصبح التّأمين مؤن الحاجيات الضّرورية للإنسان، حيث أن السّنوات الأخيرة عرفت اتساعا واسعا لسوق التّأمين من خلال انشار أنواع متعدّدة من التّغطيات التأمينية سواء كانت من التّأمينات على الأشخاص أو من الّتأمينات على الأضرار، حيث اتّجه الأشخاص للحصول على هذه التّغطيات التأمينية، من مِؤسسات مؤهّلة لتغطية الأخطار المحتملة الوقوع، ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع خلصنا إلى مجموعة من النتّائج أهمّها:

-إنّ خصوصية عقد التّأمين تبرز من خلال، الالتزامات التّي يتحمّلها أطراف عقد التّأمين.

-اقر المشرع الجزائري جملة من الاحكام حماية للطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية، غير أنه في تقديرنا، أن هذه الاحكام غير كافية.

-الخروج عن القواعد العامة في فسخ عقد التأمين باعتباره عقد دو طبيعة خاصة،

-لم يحدّد المشرع الجزائري، الكتابة التي تحرّر بها وثيقة التأمين، وعليه يمكن تحريرها بأي لغة، حيث نجد كل شركات التأمين تحرّرها باللغة الفرنسية، خلافا للعقد الرّسمي حيث اشترط صراحة كتابة العقد باللغة العربية.

وقصد الوصول إلى نقطة التّوازن بين التزامات كلّ طرف في عقد التّأمين فقد عمل المشرع الجزائري على تكريس جملة من الاحكام حماية للطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية، إلّاّ أنّنا نعتبر هذه الاحكام غير كافية لذلك نقترح ما يلي:

-إنشاء جهاز خاص يقوم بمعالجة ومتابعة شكاوى وتظلمات المؤمنّ لهم، من أجل بسط حماية أكثر وتعزيز الثقة في نظام التأمين.

-تعديل أحكام قانون التأمين، من أجل حماية أكثر للمؤمن له، خاصّة فيما يتعلق بالصّلاحيات الواسعة للمؤمن.

-إحداث جمعيات مهنية من قبل شركات التأمين ووسطاء التأمين، تهدف إلى تمثيل وتسيير المصالح الجماعية لأعضائها وإعلام وتحسيس منخرطيها وكذلك الجمهور.

-وضع رقابة فعلية على شركات التأمين من خلال منح صلاحيات اتخاد القرار لهيئات الرقابة على قطاع التأمين.

-كتابة وثيقة التأمين باللغة العربية، حتى يتمكن المؤمن له من قراءتها بكل سهولة، حيث يتّوجب في هذه الحال إدراج نص قانوني، يلزم من خلاله المؤمن بالكتابة باللغة العربية والسماح بالكتابة باللغة الأجنبية على أن تدرج إلى جانب النص الأجنبي ترجمة له باللغة العربية وفي حال اختلاف المعنى يعتمد على النص العربي.

المراجع

1. بليل ليندة. (2016). التأمين على الاضرار . مذكرة ماجستير . جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر .
2. جلال محمد ابراهيم. (1994). التأمين دراسة مقارنة . القاهرة : دار النهضة العربية .
3. حسين جاسم الكويدلاوي. (2015). التأمين، دراسة فقهية قانونية مقارنة (الإصدار 01). القاهرة، مصر : مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
4. رتيبة, ب. د. (2016-2017). التأمين كوسيلة من وسائل معالجة الخطر. أطروحة دكتوراه . جامعة قسنطينة, الجزائر
5. عبد الرزاق السنهوري. (2005). الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء السابع، المجلد الثاني عقود الضرر عقود المغامرة والرهان والمرتب مدى الحياة وعقد التأمين (المجلد 02). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي.
6. عبد القادر العطير. (2015). التأمين البري في التشريع، دراسة مقارنة (الإصدار 11). عمان، الاردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
7. مجيدي فتحي. (2012). محاضرات في مقياس التأمين. الجلفة، الجزائر : جامعة زيان عاشور.
8. محمد صبري السعدي. (2007). الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات. عين مليلة، الجزائر : دار الهدى.
9. مريم عمارة. (2014). مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. دار البيضاء، الجزائر: دار بلقيس.

Contractual equilibrium in the obligations of the insurance contract parties

Abstract

Since antiquity, Man has sought to achieve security in his social activities, so he has endeavored to find the means to ensure this security by sharing the burdens by distributing damages. this is why we find that many people turn to qualified institutions to cover potential risks in order to obtain insurance coverage, by concluding an insurance contract.As long as the insurance contract is a bilateral contract (synallagmatic contract), it organizes reciprocal obligations between its two parties, but the obligations of this contract are not equilibrated because it is concluded between a commercial or civil company, and the insured, which can be a natural or legal person, and therefore the insurer is the weaker party in the contractual relationship. This is why the Algerian legislator has tried to protect it by creating an equilibrium between the obligations of the two parties, but this remains insufficient given the lack of experience of the insured, because insurance operations require technical particulars which the insured may not understand in most cases.

Keywords
insurance company
insured
insurance contract
contractual balance
obligations of the parties

L'équilibre contractuel dans les obligations des parties au contrat d'assurance

Résumé

Cet article aborde la querelle sur la philosophie de l'histoire au Siècle des Lumières, entre les philosophes français d'une part et le philosophe allemand Johann Gutfrig Herder d'autre part, et focalise aussi sur la critique herderienne des fondements de la philosophie de l'histoire selon les philosophes des lumières français, et comment a conduit cette critique à fonder l'idée d'un pluralisme culturel et des valeurs. Herder s'est rendu compte qu'une compréhension véritable et objective de l'histoire et de ses composantes ne pouvait être réalisée en appliquant les principes de rationalisme des lumières. C'est pourquoi il a proposé d'appréhender chaque culture et chaque période historique selon ses propres valeurs spécifiques.

Mots clés
assureur
assuré
contrat d'assurance
équilibre contractuel
Obligations des parties

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف واذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

بنية الزمن في رواية «أشباح المدينة المقتولة» للروائي بشيـــر مفتـــي

Time Structure in the novel "Ghosts of the Murdered City" by the novelist Bashir Mufti

د. أحمد لعياضي
Dr. Ahmed Layadi
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
layadiahmed57@gmail.com

ملخص

استطاعت الظاهرة الزمنية أن تحظى بأكبر قدر من الدراسات والاهتمام من قبل الكتاب والنقاد، حيث لفتت انتباههم إلى أساليب عملها وطرق تجسيدها ضمن النصوص المختلفة، ولأنها اخترقت قواعد الترتيب المنطقي الكلاسيكي التي كانت في ذلك الوقت في الرواية التقليدية. لقد خلقت ما يسمى بالمفارقات الزمنية من خلال تقديم ما لم يأتي بعد، وتذكر حدث مضى وبالتالي تداخل الزمن في الرواية الحديثة.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2022-05-04
تاريخ القبول 2022-11-16

الكلمات المفتاحية
الوقت
التضمين
الاستدعاءات
تسريع السرد
تعطيل السرد

مقدمة

تعد الرواية الجزائرية من بين الأجناس الأدبية التي حققت في الآونة الأخيرة تراكمًا لا يستهان به، وتغيرًا كيفيًا في الشكل والأسلوب والقوالب الفنية، كما عرفت عدة مراحل فنية تجريبية، صقلت مواهب الروائيين لأن يبدعوا أعمالاً روائية غاية في الجدة والإبداع، خاصة في فترة التسعينيات من القرن العشرين، ومن بين الروائيين الذين استطاعوا فرض نموذج سردي متميز الروائي «بشير مفتي».

إن الرواية المعاصرة أصبحت لا تهتم بأن يكون الخطاب الذي تؤسسه مقيدًا بخطية الزمن بقدر ما يكون مشكلاً من نسيج من العلاقات الزمنية وملتقى لتقاطع أزمنة مختلفة ومتنوعة. فالزمن يمر، والماضي يمتد إلى الحاضر، وهناك المجهول الذي نسميه المستقبل، أي الزمن في امتداده من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر، وبذلك يكون للزمن وفتراته ثلاثة أنواع: زمن ماض، زمن حاضر، وزمن مستقبل. وقد اهتمت جل الدراسات بمفهوم الزمن وتجلياته في مختلف العلوم، ومن بينها العلوم الإنسانية بصفة خاصة.

موضوع البحث

ولما كان النص السردي هو ذلك الحدث التواصلي الذي يربط ماضي أمة بحاضرها، وكذا بمستقبلها لذلك يكون «الزمن» هو أساس بناء النص السردي، وهذا ما جعل السرديات النصية تصوب دراساتها للزمن واعتبرته بنية مجردة تعنى به الرواية، كما اعتبر جل النقاد والباحثين قيمة الزمن تتجاوز الشخصية، أو أنه الشخصية ذاتها. وتعتبر الأعمال الأدبية الفنية أكثر المجالات التصاقًا بالزمن واحتوائها عليه بأوجهه المختلفة، مما يجعله «عاملاً أساسيًا في تقنية الرواية، لذلك يمكن اعتبار القص أكثر الفنون التصاقًا بالزمن، فلو انتفى الزمن، انتفى الحكي في الرواية كونها فنًّا زمنيًا»(القصراوي، 2004) .

إن الجهد الأعظم في دراسة «زمن الخطاب» الروائي يعود للباحث «جيرار جينيت» (Gérard Genet) الذي أفاد بدوره من المدرسة الشكلانية الروسية، ويتضح عمله من خلال كتابه «خطاب الحكاية»، حيث فرق بين زمن القصة وزمن الحكاية قائلا: «المفارقة الزمنية هو مصطلح عام للدلالة على كل أشكال التنافر بين الترتيبين الزمنيين:الترتيب الزمني للقصة والترتيب الزمني للحكاية»(Genet, 2000)، وقد اقتفى أثر «جيرار جينيت»(Gérard Genet) مجموعة من الباحثين والنقاد في هذه المسألة منها : «المفارقة الزمنية هي عدم توافق في الترتيب بين الترتيب الذي تحدث فيه الأحداث والتتابع الذي تحكى فيه...ولها مدى أو امتداد معين، فهي تغطي مدة زمنية مدة معينة من زمن القصة»(Prince، 2000)، معناه تطورت الرواية من المستوى البسيط للتتابع إلى خلط المستويات الزمنية- من ماض وحاضر ومستقبل خلطا تامًّا. كذلك «تعود إلى الوراء لتسترجع أحداثا تكون قد حصلت في

الماضي وعلى العكس من ذلك تقفز إلى الأمام لتستشرف ما هو آت أو متوقع من الأحداث، وفي كلتا الحالتين نكون إزاء مفارقة زمنية توقف استرسال الحكي المتنامي وتفسح المجال أمام نوع من الذهاب والإياب على محور السرد انطلاقا من النقطة التي وصلتها القصة، وهكذا فتارة نكون إزاء سرد استذكاري ... وتارة أخرى نكون إزاء سرد استشرافي»(بحرواي، 1990). وعلى كثرة الباحثين والنقاد، قد أقرّ «تدوروف» (Todorov) أشكالا لدراسة الزمن النصي على المستوى الإجرائي بعد الشكلانية الروسية، انطلاقا من خلال العلاقة القائمة بين زمن القصة وزمن الخطاب وفق النظام الآتي:

1. التسلسل 2. التضمين 3. التناوب.

ينطلق «تدوروف» من النظام، كون أن النظام هو الذي يحقق التسلسل في النص، وكذا التآلف بين أجزائه فيتولد الانسجام في العمل السردي، ويتجلى ذلك في قوله: «تتوافق عدة متتاليات بسهولة مع نمذجة شكلية الحالات التالية الممكنة: التسلسل عندما تكون المتتاليات مرتبة في نظام مع بعضها تضمين: نظام (تشابك أو تناوب)، نظام يمكن لهذه الأنواع الثلاثة الأساسية أن تتآلف فيما بينها،أو مع قضايا أخرى من النوع نفسه، ينتج التسلسل الكلي للمتتاليات داخل نص العقدة» (Todorov، د.ت). وهذه الأشكال المختلفة التي توجد بحسب زمن القصة وزمن الخطاب، تقاطع العديد من الباحثين والنقاد فيها على المستوى الإجرائي في دراسة الزمن النصي، فبالتمييز بين زمن القصة وزمن الخطاب، تتجلى العناصر في االنص السردي إجرائيا على النحو التالي:

1-التسلسل

يتجلى التسلسل في النص السردي من خلال سرد مجموعة من الأحداث والوقائع، تكون متصلة فيما بينها، فيتم سرد أحداث القصة الثانية، بعد الانتهاء من القصة الأولى، ويعرفه سعيد يقطين بقوله: «في التسلسل تجدنا أمام تتابع حكي قصص متعددة أو أحداث كثيرة، بانتهاء أي واحد منها يبدأ بحكي الثاني» (يقطين، 2005). وينتج عن تعاقب وتتابع عدة أحداث ووقائع في قصة واحدة إلى نوع من فتح أفق القارئ أو المتلقي، فهو بدوره ينتظر نمو وتطور أحداث القصة الأولى إلى أحداث القصة الثانية، بأحداث مختلفة ومتغايرة فيها شخصيات جديدة وحدث مختلف عن القصة الأولى، وكذا الزمن والمكان... وتتجلى مقولة «التسلسل» إجرائيا في رواية «أشباح المدينة المقتول»: فقد سرد الراوي عدة أحداث لعدة قصص، فبانتهاء القصة الأولى، يبدأ بسرد أحداث القصة الثانية. حيث بدأ الراوي بقصته هو نفسه منذ ولادته في حي مارشي اثناش سنة 1969 وزمن كبره وبلوغه رجلا، فيقول: «ولدت عام 1969 بحي مارشي اثناش أو سوق اثنا عشر دون أن أعرف سبب التسمية الفعلية للحي... وقع الانقلاب على الرئيس بن بلة من طرف الكولونيل ... اختفى أبي في نهاية الثمانينيات ... أبدو أني أقتفي أثر الزربوط ... تعرفت على امرأة اسمها زهية ... أتذكر أنه منذ حكت لي قصتها تلك، ففقدنا القدرة على الكلام، بشكل سوي فيما بيننا ... ومن جهتها أيضا، وكأنها فتحت ثقبًا في روحها الغامضة» (مفتي، 2012). يسرد لنا الراوي في هذه الأحداث عن الزمن الذي عاش فيه، في حي «مارشي اثناش» والمحيط الذي ترعرع فيه، دون أن يعرف سبب التسمية للحي «بمارشي اثناش»، كما يذكر بعض صفات أبيه المنعزل عن الناس، وأمه الحنون التي تتأثر لرؤية زوجها وهو يعتقل من طرف الشرطة، والظروف السياسية التي مرت بها الجزائر والمتمثلة في وقوع الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة من طرف الكولونيل هواري بومدين ... وذات يوم تم اعتقال (والده) والزج به في السجن والاختفاء، ثم قصته مع زهية المجاهدة التي عانت كثيرا في بيوت الاستعمار كخادمة، والتي جعلوا لها حياتين، حياة غامضة دفنتها وتجاوزتها، ولن ترض بالعودة إليها وتأتي قصته مع الزربوط والكيفية التي مات بها...، فتنتهي هذه القصة بأحداثها لتبدأ قصة الزاوش وهي القصة الثانية، بأحداث جديدة، وتحوله إلى داعية إسلامي،حيث كانت نهايته الانتحار بسيارة مفخخة (الانفجار). فيقول الراوي: «في صغري كانوا ينادونني الزاوش... لم تكن علاقتي ودية مع البنات... يوم جاء شخص يخطب رشيدة فرحنا كثيرا...ثم اكتشفت أنها الوحيدة التي لم تفرح... ورحت أنطق بالشهادة لا إله إلا الله،محمدا رسول الله ...حتى وصلنا إلى المكان، فانطلقنا أنا والشاب صرخة واحدة الله أكبر وحدث الانفجار» (مفتي، 2012).

ثم تبدأ أحداث قصة **الهادي بن منصور**، وهي القصة الثالثة، فتتواصل الأحداث والوقائع متسلسلة فيما بينها مشكلة تجانسا وتنظيما، حيث يقول الراوي: «عدت من بلغاريا إلى الجزائر، بعد غربة طويلة دامت سبع سنوات ... توفي والدي ... ولحقته أمي ... لقد تركوني وحيدا ... فاقترحت

عليه أن أعمل بها كعازف ... نسيت أمر مشروع الفيلم الذي اقترحته ... قالت بسرعة اسمي ربيعة ... إلى معلمة الموسيقى في معهد السيدة أنيليا ... في حانة المرسى الكبير... اسمهان كانت في الأربعين من عمرها ... أشاهد بوستر فيلم ... إخراج الهادي بن منصور، تمثيل الفتاة الشابة ربيعة...»(مفتي،2012).

إن أحداث قصة الهادي بن منصور فيها شغف لمعرفة الجديد، فالراوي يترك المتلقي يبحث عن مختلف الشخصيات التي سيتعرف عليها الهادي بن منصور من خلال رحلته الداخلية في الحي والمدينة التي يقيم فيها، وسفره إلى الخارج (بلغاريا)، وما كان يتذكره من أحداث مع زملائه ومعلمته أنيليا وكذا معهد الموسيقى. فالراوي يطرح مشاكل وظروف تواجه المبدع الجزائري، والكيفية التي تتلقى بها السلطة الإبداع وكيفية تعاملها مع المبدع. حيث يرى الراوي أن المسؤول الذي تكون مسؤوليته غير مجسدة على أرض الواقع، فهو مجرد اسم فقط، يمارس مختلف الانحرافات، فلا يقدم أي خدمة تنفع الأمة، بقدر ما يمارس التسلط، وتحقيق مآربه. كما يحاول الراوي في هذه القصة إعطاء صورة عن المرأة الجزائرية بصفة عامة والفتاة بصفة خاصة، لما تعانيه من اضطهاد بسبب التقاليد البالية، والنظرة الرجعية المتحجرة للمرأة الجزائرية.

تنتهي قصة الهادي بن منصور بتنوع أحداثها وتسلسلها، لتبدأ أحداث قصة **علي** الحراشي وهي القصة الرابعة في الترتيب ويحكي فيها الراوي عن صغره الذي تميز تميزا نوعًا ما بالسخرية والذي يوحي ببعض التلاعبات والخبث إذ يتجلى ذلك في غرامه بسعاد بنت الخباز والثقب الذي حفره لرؤيتها في الحمام، كما يروي قصة والده الإسكافي، وكذلك قصته مع الزاوش، وكذا قصته مع الشيخ حمادة إذ يقول الراوي: «يتذكر سكان حي مارشي اثناش دائما تلك القصة التي وقعت لي وأثارت سخرية وضحك الجميع ... في غرام سعاد بنت عمه الخباز ... كان يعمل إسكافيًا...الشيخ حمادة... بقصة الزاوش ... أخذت دوري كإمام بكل جدية ونشاط وإخلاص ... سرنا متحدين مع بعض...الطريق مفتوح نحو لا أدري» (مفتي، 2012). تنتهي قصة علي الحراشي مع كل تلك الأحداث والوقائع التي تسردها، وهو يتذكر تلك الطفولة المتميزة عن باقي شباب الحي المليئة بالخبث والذكاء والجد، والاجتهاد في بعض الأحيان. فتسلسلت أحداثها بكل ما فيها من مواضيع وتنتهي ويعود الكاتب إلى نفسه، ويحكي مكملا قصته،حيث التقى بزهرة الفاطمي التي أصبح يميل إليها نوعًا ما ويتحادث معها والتي سردت له قصة وردة سنان التي كانت تتقاسم معها الشقة، والتي لقيت حتفها على يد الجماعات الإسلامية.... لتنتهي القصة بالانفجار وموت الكاتب.

2–التضمين

يرى تدوروف (Todorov) «أن التضمين: نظام» (Todorov،د.ت)، كما نجد سعيد يقطين يرى أن التضمين هو «يمكن القصة الأصل أن تستوعب قصص فرعية تحكى ضمنها» (يقطين، 2005)، بمعنى قد تحتوي قصة واحدة على عدد من القصص متضمنة في محتواها، ويتجسد ذلك في رواية «أشباح المدينة المقتولة»، حيث يحكي الكاتب قصته مع والديه، ثم يضمن قصة زهية تلك المجاهدة، وكذلك قصة الزربوط هذا العنصر السلبي في المجتمع ويواصل الحكي ويضمن قصة زهرة الفاطمي ثم قصة المختار فهذه الشخصية الصحافية تحكي له قصتها مع وردة سنان التي لقيت حتفها على يد الجماعات الإرهابية.

كما نجد الهادي بن منصور يحكي قصته فيضمن قصة ربيعة هذه الفتاة الحسناء في مظهرها، وكذلك قصة أنيليا البلغارية التي تعلم الموسيقى، كما يضمن قصة اسمهان هذه الشخصية التي تعاني من مرض نفسي نتيجة نظرة المجتمع الجزائري المتعسفة في حق المرأة. يبدو أن الراوي يريد إيصال رسالة إلى المجتمع الجزائري على أن يتحرر في تعامله مع المرأة، حتى تكون متحررة كغيرها، مثل أنيليا البلغارية فهما لا يختلفان عن بعضهما البعض. فتبدأ أحداث هذه القصص من قوله: «عدت من بلغاريا بعد غربة طويلة دامت سبع سنوات ... أتوجه إلى قاعة السينما، أتوقف عند المدخل الأمامي الذي يقع بالقرب من مديرية الأمن الوطني ... أشاهد بوستر فيلم جزائري، اسمه وقائع حي شعبي، إخراج الهادي بن منصور تمثيل الفنانة الشابة ربيعة ...»(مفتي، 2012).

3–التناوب

يعرفه سعيد يقطين على أنه «حكي قصتين معًا في آن واحد، وتترك كل قصة عند حدّ معين، لتستأنف القصة الأخرى، وهكذا دواليك» (يقطين، 2005). بمعنى يتم سرد جزء من القصة الأولى ويتلوه بعد ذلك سرد جزء من القصة الثانية، ثم العودة من جديد إلى القصة الأولى، بعد ذلك العودة إلى

القصة الثانية وسرد جزء منها، حتى نهاية العمل الروائي، ويتجلى هذا في رواية «أشباح المدينة المقتولة» في حكي علي الحراشي قصته حيث يقول: «لم أتعلم في المدرسة مثل بقية الأطفال في الحي ... والدي وهبني له ... كان يعمل إسكافيًا في السوق الشعبي ... وهم عادة ما يخلطونها ... كان والدي يحب عمله ... حتى سن العاشرة ... عندما تركني والدي إلى الشيخ حمادة على أمل أن يصنع مني رجلا متدينًا وتقيًّا» (مفتي، 2012). ولم يكتمل الحكي في هذه القصة، ليذهب الراوي إلى سرد أحداث القصة الأخرى وهي قصة الشيخ حمادة فيقول فيه «ما أدراك ما هذا الشيخ إمام مسجد الخلفاء الراشدين حافظ القرآن الكريم ... صاحب السكن الفخم، المال الوفير ... رد باقتضاب، يفعل الله بنا ما يشاء فنحن لسنا إلا ما يريدنا أن نكون» (مفتي، 2012). فيروي الراوي قصته عندما أخذه أبوه إلى الشيخ حمادة ليعلمه القرآن الكريم، والأخلاق الفاضلة، ويحسن تربيته ليستأنف قصته، ويذهب ليحكي قصة الشيخ حمادة هذا التقي الصالح الذي يعمل إمامًا بالمسجد والحامل للذكر الحكيم، فهو واسع المعرفة. فحدث التناوب في العمل الروائي بين قصتين مختلفتين في الأحداث والوقائع، ويمكن أن يكون في أكثر من قصتين. وتهيمن المفارقات الزمنية على زمن الخطاب، كما يراه سعيد يقطين في قوله: «إن زمن الخطاب الروائي، لا يقدم زمن القصة بنفس الترتيب، الذي يحتويه الزمن الثاني وحتى عندما يكون الترتيب مؤطرًا ففي داخله نجد هيمنة المفارقات الزمنية بمختلف أنواعها، سواء كانت استرجاعية، أو استباقية داخلية أو خارجية»(يقطين، 2005). فهذه المفارقات الزمنية بأنواعها تساهم في البناء الروائي، وإعطائه الصورة النهائية، والشكل العام للرواية، وتقوم بكسر وتغيير في خطية الزمن، وتتجلى هذه المفارقات، وتتحقق إجرائيا في رواية «أشباح المدينة المقتولة» في :

3-1-الاستباقات

تتجلى السوابق بأنواعها الداخلية والخارجية، يسعى فيها الراوي إلى تحقيق طموحاته وما يأمله ويبحث عن الجديد من خلال التطلع إلى المستقبل، يظهر ذلك في قصة الهادي بن منصور أراد أن يتذوق لحظة حياته عندما ينجز فيلمه لكنه سيدخل في عراك وتساؤلات هو (المنولوغ) فيقول: «هناك مشاريع أخرى ستستأثر أكثر بتفكيري ... سيناريو من هذا القبيل، سيثير سخرية الشرطة ولهذا بدا لي موضوع فيلم عن حياة الناس الشعبية، موضوعًا سيقبلونه حتما وأنا أطرق بابهم ... سأكون العدو رقم واحد لهم ...»(مفتي، 2012). فالهادي بن منصور بعد عودته من بلغاريا كان يأمل إلى القيام بإنتاج فيلم، هذه الفكرة كانت أول ما بادر ذهنه حين حط الرحال بالجزائر، هذا الفيلم هو فكرة يريد تجسيدها على أرض الواقع، يحاول الراوي إعطاء صورة عن الظروف التي تكون ضد المبدع هذا الذي سافر وقضى فترات زمنية طويلة في الغربة باحثًا عن الجديد، متأهبًا إلى تحقيق حلمه، لكنه عندما عاد اصطدم بواقع يمنعه من ذلك، فسلبه حقوقه وامتيازاته، وما يصبو إليه، فتقف السلطة ضده وتقرر ماذا يفعل فتكتب كل إبداعاته وآراءه ... والاستباق هو عبارة عن «مخالفة لسَير زمن السرد تقوم على تجاوز حاضر الحكاية وذكر حدث لم يحن وقته بعد...ويتخذ الاستباق أحيانا شكل حلم كاشف للغيب أو شكل تنبؤ أو افتراضات صحيحة نوعًا ما بشأن المستقبل، والاستباق أنواع مختلفة باختلاف موقع الحدث المستبق في زمن السرد الأولي أي زمن حكاية الراوي الأساسية»(زيتوني، 2002).

3-1-1-الاستباق الداخلي

يساهم بكسر خطية الزمن هو «الذي لا يتجاوز خاتمة الحكاية ولا يخرج عن إطارها الزمني، وظيفته تختلف باختلاف أنواعه»(زيتوني، 2002) فهو على عكس الاستباق الخارجي الذي يتجاوز زمنه حدود الحكاية، فالاستباق الداخلي لا يتجاوز خاتمة الحكاية وحدودها.أما عن مثال ذلك في الرواية يقول السارد: «بقي إلا شهر على عرس أختي رشيدة، من ذلك الشخص الذي تقدم لخطبتها دون أن يعرفها،أو يعلم عنها أي شئ»(مفتي، 2012). فالزاوش يستبق الأحداث والتغيرات التي تحدث لأخته رشيدة بعد شهر،وهو زواجها من ذلك الرجل الذي تقدم لخطبتها من عائلتها ووالداها دون أن تعرف عنه شئ، فهذا الاستباق الداخلي يوحي بتسلط الأسرة على ابنتها والمساس والتعدي على حريتها، نتيجة التقاليد والأعراف السائدة.

بالإضافة إلى استباقات أخرى، تجلت في: «حسنًا عد الأسبوع القادم وسيخبرونك، ليس عندي وقت الآن ... وأزلت الهيبة عن فخامته المزيفة تلك، وأخبرته بأنني سأعود ويجب أن أعرف الإجابة النهائية وإلا...»(مفتي، 2012). فيتقدم السرد فيجد الراوي نفسه مكتشفًا ومتطلعًا على حقائق «المدير» الغير

مسؤولة والتي استطلع من خلالها على الكيفية التي يكون عليها بعد أن يضغط عليه لينجز فيلمه،الذي حلم بتنفيذه، والذي وقفت السلطات في وجهه دون تحقيقه، فيكون هذا السر الذي اكتشفه الراوي، وهو ذلك الضغط المتمثل في الأوامر الفوقية الواقع تحتها ذلك المسؤول (المدير).

3–1–2–**الاستباق الخارجي**

هو «الذي يتجاوز زمنه حدود الحكاية، يبدأ بعد الخاتمة ويمتد بعدها لكشف مآل بعض المواقف والأحداث المهمة والوصول بعدد من خيوط السرد إلى نهايتها»(زيتوني، 2002). وقد تنوع زمن السرد في رواية «أشبا المدينة المقتولة» وتعدد بين الزمن الماضي والزمن الحاضر، فنجد من الزمن الاستباق الذي يقفز على زمن ما من القصة لإيراد حدث قبل أوانه أو يتوقع حدوثه، ومثله في الرواية قول السارد في تمهيده للولوج في الحكاية: «إن صوت زهرة الفاطمي هو الذي كان يحمل نبرة الأمل في الغد ... أنا الذي سأكون ذاكرة هذه الأصوات المقموعة وذاكرة المدينة التي عصفت بها سموم الغدر الآثمة، ورياح تقتلع أوراق الشجر الخضراء لتمسحها من الوجود دون أن تمنحها فرصة العودة مرة أخرى»(مفتي، 2012). معناه تمهيد سعيد بأنه سيعطي الفرصة للأصوات التي ستستجد به فوظيفة هذا الاستباق تمهيد أو تؤطئة لأحداث لاحقة يجري الإعداد لسردها من طرف الراوي.

وفي مثال آخر يتخلل الرواية شكل آخر من الاستباق الخارجي، يبقى السارد يتلاعب بالزمن بطريقة فنية، تبرز تحكمه في أداوته الكتابية قائلا: «إنها مدينة كما قيل عنها ومن تصيبه بسهمها تفقده البصيرة قبل البصر ومن يحبها سيموت من عشقها كالمجانين ومن لا يبارك سلطانها سيظل منفيا على الأرض طوال حياته وفي السماء طوال مماته..أعرف.. ستجدون صعوبة في تفهم ذلك مثلي تماما فالفهم صعب» (مفتي، 2012). إعلان سعيد عن مصير من يحب الجزائر ومن يكرهها، وظيفة هذا الاستباق إعلان عما ستؤول إليه مصائر الشخصيات والإشارة إلى احتمال الموت.

وتكثر أنواع الاستباقات من بداية الرواية إلى نهايتها والتي ساهمت في تحقيق تقنيات الكتابة الإبداعية الروائية، باعتبارها كتابة فنية، ساهمت في كسر أفق القارئ، فخلقت له شوق المعرفة، ماذا سيأتي مستقبلا؟ أو كيف يكون؟. وهذه الاستباقات هي عبارة عن مخالفة لسَير زمن الحدث. فتقوم المخالفة على تجاوز حاضر الحكي تجعل القارئ في حالة توقع وانتظار، يعايشها أثناء قراءة النص الروائي بما يتوافر له من أحداث وإشارات أولية توحي بالآتي. وعليه انطلقت الرواية بالاستباق لتبدأ بالتشويق لجعل القارئ في حالة ترقب دائم لما يحدث. لكن لا يمكن إغفال أو نسيان استرجاعات هي الأخرى، فجل القصص التي احتوتها الرواية، يقوم فيها الراوي بتذكر ماضيه واسترجاعه، بدءًا من استهلال الرواية إلى نهايتها.

3–2–**الاستدعاءات**

بما أن الاسترجاع عبارة عن حركة تتجه من الزمن الحاضر إلى الماضي لاستحضار حدث ما وقع في الماضي، فإنه<< يشكل كل استرجاع بالقياس إلى الحكاية التي يندرج فيها حكاية ثانية زمنيًا تابعة للأولى» (Genet ،2000)، وفي نفس السياق «الاسترجاع هو مخالفة لسَير السرد تقوم على عودة الراوي إلى حدث سابق،وهو عكس الاستباق،وهذه المخالفة لخط الزمن تولّد داخل الرواية نوعًا من الحكاية الثانوية»(زيتوني، 2002).تتجلى الاستدعاءات في الرواية بمختلف أنواعها الداخلية وحتى المتداخلة فيعمد الراوي إلى استرجاع ماضي الشخصية، إذ تقوم هذه الشخصية بسرد ماضيها، تسترجعه في شكل ذكريات مختلفة مرت بها، فيسترسل الراوي في حكي قصص مختلفة بدءًا من طفولته البريئة،حيث يقول: «أتذكر تلك الليلة التي اتصل بي خلالها قادر، وكيف أنساها، وهي الليلة التي طلب مني أن أنفذ أمرًا بالقتل، الحق كنت مستعدا لذلك نفسيًا، تجهزت لشيء من هذا القبيل وتدربت عليه في السجن ...»(مفتي، 2012). يتذكر الراوي تلك الليلة التي كانت مختلفة عن كل الليالي التي مرّ بها في السجن والتي كان يتلقى فيها تعاليم الدين الإسلامي من طرف الداعية السجين هو الآخر رشيد، يتضح أن ما جرى في تلك الليلة، وتذكره استرجاع داخلي لما حدث للراوي في تلك الليلة بالتحديد مع الداعية رشيد، دون أن ينسى تفاصيلها.

3–2–1–**الاستدعاء الداخلي**

ويكثر في الرواية لكونه «هو الذي يستعيد أحداثًا وقعت ضمن زمن الحكاية، أي بعد نهايتها، وهو الصيغة المضادة للاسترجاع الخارجي» (زيتوني، 2002). ومن الاسترجاعات قول الراوي: «أسترجع ذكرياتي مع أنيليا لحظات البوح والمكاشفة والحرية التي منذ أن عدت لم أجدها مع أي شخص آخر وفي النهاية

كان علي تقبل ذلك الشيء المؤسف، أنني عدت إلى سجني الكبير»(مفتي، 2012). يتذكر الراوي الأيام التي قضاها مع أنيليا تلك المعلمة البلغارية التي كانت تعلمه وهي لحظات عاشها الراوي بكل حرية، ودون استلاب، عكس الواقع الجزائري الذي حدّ من حريته وسحقه. وتكثر الاسترجاعات الداخلية في الرواية، يقول الراوي: «فلقد كان أغلبها أفلامًا ثورية وطنية فيها من الافتعال الشيء الكثير، بعضها كانت له جمالية الصدق مثل أولاد نوفمبر الذي شاهدته بحماس عاطفي كبير، أو معركة الجزائر الذي أخرجه الإيطالي جيو بونتيكورفو بروعة مدهشة»(مفتي، 2012). يتذكر الراوي فترات زمنية مختلفة في طفولته،حاملة لذاكرة ومستدعية لماض مرّت به الشخصية، ماضي البراءة واللعب والانضباط... أما عن طريقة تحديد الاسترجاع الداخلي فإنه «يتحدد عن طريق نقطة البداية في الحكاية الأولى، فهو استرجاع يتم من داخل الحكاية إلى داخلها»(Genet، 2000)، فهو عبارة عن آلية زمنية تهدف إلى إعادة ترتيب أحداث يفترض ترابطها زمنيا داخل نطاق الحكاية الزمني.إذًا فالاسترجاع له وظائف متعددة ومقاصد حكائية تخدم النص الروائي لتجعله أكثر تناسقًا وارتباطًا.

ساهم الاسترجاع الداخلي الذي شكل بنية زمنية مترابطة في إخراج أصوات هذه الأشباح التي عانت في حياتها، وعانت جراء عدم منحها الفرصة لإخراج صوتها إلينا من خلال الوظائف التي وظفت لتجسيدها بتزويدنا بمعلومات تمكننا من استيعاب معاناتهم وألمهم، وهذه الاسترجاعات كذلك بدافع تلخيص جزء كبير من حياة هذه الشخصيات.

3-2-2-الاستدعاء الخارجي

وتظهر بكثرة في الرواية فكلما التقى الراوي بشخصية تذكر ماضيها، إلا ويسردها الراوي في صفحات كثيرة منها: «أتذكر الآن كيف أنني كتبت قصة عن هذا الرجل، فأعجبت والدي كثيرا، رغم أنني بالغت في تحويله إلى شخص غير عادي أسطوري في الشر والقوة ... أتذكر أني في تلك الفترة وأنا منغمس في التنقيب عن حكايات من شأنها أن تتحول إلى قصص تعرفت على امرأة اسمها زهية كانت تسكن في شقة بعمارتنا ...»(مفتي، 2012).

فالاسترجاعات الخارجية ـ لمجرد أنها خارجية ـ لا توشك في أي لحظة أن تتداخل مع الحكاية الأولى،لأن وظيفتها الوحيدة هي إكمال الحكاية الأولى عن طريق تنوير القارئ بخصوص هذه السابقة أو تلك.

وهناك استرجاعات مختلفة، ينتقل عبرها الراوي، ليسرد أحداثًا لم تكن بعيدة الفترة عن فترته هو ويتمثل ذلك في قوله «تعرفَا على بعضهما قبل الاستقلال بسنتين، وتحَابَا بطريقة ما، لا أعرف تفاصيل حبهما ذاك، لكنهما تحابا، وتكاشفا لما جرى لهما، وغطى كل واحد على أسرار الآخر، وكانا سندًا لبعضهما البعض، وعندما استقلت الجزائر كان ذلك هو الفوز الأكبر على كل تلك الذكريات السوداء، التي بقيت راسخة في مكان ما من أعماقهما، لم ييئسا تماما ...»(مفتي، 2012). يسرد الراوي أحداثًا كانت قد جرت قبل الاستقلال، لكنها استمرت حتى بعد الاستقلال، ويقول أيضا: «ففي تلك الفوضى الكبيرة بعد الاستقلال عام 1962م، كان كل شيء ممكنًا ومفتوحًا على المجهول، وكان الناس يخافون حتى من ظلهم فتهمة شبهة التعامل مع الفرنسي قتلت الكثيرين، وشردت العديد من العائلات، أما والدي فقد سكن هذا الحي عام 1963م، وذلك بفضل عمي رضوان الذي كان واحدا من مجاهدي خلية التحرير في القصبة»(مفتي، 2012). يتناوب الراوي في استدعاء ذكريات بين فترتين متقاربتين من حيث الزمن، فالأولى قبل الاستقلال والتي كان المهم فيها والهدف هو الحصول على الحرية والاستقلال والتخلص من الاحتلال الفرنسي، أما الفترة الثانية فهي فترة ما بعد الاستقلال والفوضى التي عاشتها الجزائر من صراعات وتطاحنات، واتهامات وما خلفه الاحتلال الفرنسي من أضرار. إذًا فالاسترجاع الخارجي هو «ذلك النوع من الاسترجاعات الذي يعالج أحداثًا تنتظم في سلسلة سردية، تبدأ وتنتهي قبل نقطة البداية المفترض للحكاية الأولى»(علي هيثم، 2008) . وتتخلل الرواية أمثلة كثيرة حيث كانت دائما تسير وفق أحداث يرسمها استرجاع شخصياتها لذكريات حزينة ...، وتختلف مدة الاسترجاع من شخصية إلى أخرى، فكل منها بدأت استرجاع ذكرياتها من النقطة التي اصطدمت فيها بالواقع المرير وقسوته، وهنا نلمس عودة ذاكرة السارد إلى ما قبل كتابة روايته وإعطائه الفرصة لهذه الأشباح التي تتأوه وتصرخ في رأسه لإيصال أصواتها يقول السارد: <<دائما كانت الأصوات تتأة في رأسي، تغني داخل رأسي، ترقص أحيانا ومرات تكتفي بالصراخ فقط، أسمعها جيدا كأنها مجموعة

أصوات في صورة واحدة،، كأنها فسيفسائية توحدهم في ما بينهم، مزيج مختلط مترابط ومتفكك في وحدة مستحيلة لأنها سرعان ما تشتتهم من جديد في ألوان مختلفة برأسي ...»(مفتي، 2012).

3–2–3–الاستدعاء المختلط

يظهر نتيجة اجتماع الاسترجاع الداخلي والاسترجاع الخارجي ونادرا ما يلجأ إليه السارد ويمكن تعريفه بأنه «هو ذاك الذي يسترجع حدثًا بدأ قبل بداية الحكاية،واستمر ليصبح جزءا منها فيكون جزء منه خارجيًا،والجزء الباقي داخليًا»(زيتوني، 2012) فنقطة بداية الحدث فيه تكون قبل بداية الحكاية ثم يستمر هذا الحدث ليصبح جزءا من الحكاية، وهو مزج، فجزء منه خارجي والباقي داخلي. والاسترجاعات المختلطة «تحدد بخاصية من خاصيات السعة،ما دامت هذه الفئة تقوم على استرجاعات خارجية تمتد حتى تنضم إلى منطلق الحكاية الأولى وتتعداه»(Genet, 2000).معناه أن هذه الفئة تحدد بخاصية السعة نظرًا لقيامها على الاسترجاعات الخارجية التي تستمر وتمتد حتى تصل الحكاية وتصبح جزءا منها.إذًا فالاسترجاع المختلط أو المزجي هو الذي يجمع بين الاسترجاع الداخلي والخارجي، حيث ينطلق من نقطة زمنية تقع خارج نطاق المحكي الأول ثم تمتد حركة السرد حتى تنضم إلى منطلق الحكاية الأولى وتتعداه.

وأمثلة ذلك في الرواية تكاد تنعدم إلا وجود شخصيتين فقط في الرواية عاشتَا قبل الثورة وخلالها وبعدها هما والد سعيد والمجاهدة زهية، أما باقي الشخصيات فهي من جيل ما بعد الاستقلال. يعني توظيف هذه التقنية قليل جدا إلا أنه ساهم في تشكيل البنية الزمنية للرواية، ومن أمثلة ذلك نجد قول سعيد الذي ربط بين ما كان يسمعه في صغره، وما رآه عند شبابه قائلا: «أيام الطفولة كانوا يخوفوننا منه الزربوط ... كثيرة هي الحكايات لدرجة أنك تظن أنها مختلفة كلها وغير صحيحة، يوم رأيته أول مرة أو قيل لي هاو الزربوط كدت أضحك من شكله»(مفتي، 2012). هو استرجاع سعيد لأيام الطفولة عندما كانوا يخوفونهم من الزربوط وربطها باليوم الذي رآه فيه لأول مرة، أي (ربط الزمن الماضي بالزمن الحاضر). وقول زهية: «هذه هي قصتي الأساسية لأنه بعد الاستقلال لم تعد هنالك قصة بل جثة تعيش، ولقد أيقظت فيَّ شهوة الحياة والحكاية بعد أن تركتها طويلا منسية ومهملة»(مفتي، 2012)، معناه استرجاع زهية لذكرياتها الأليمة وربطها بما تعيشه في الحاضر(ربط الزمن الماضي بالزمن الحاضر).

لم تتوقف معاناة الشعب الجزائري بتوقف الثورة، والاستقلال ليمنح الحرية والراحة للشعب كما كان يطمح بل لاحقهم الفقر والتعب والتعاسة وتحطيم الآمال إلى ما بعد الاستقلال، هذا الترابط بين زمن الماضي وزمن الحاضر كان من اللبنات التي ساهمت في تشكيل بنية الزمن في الرواية. فالعودة إلى الماضي، تتم مع الاستمرارية في الحاضر، وهذا بكسر الزمن الطبيعي للأحداث، وخلق زمن خاص بالرواية بواسطة التقنيات السردية، لخلق عالم روائي خاص به، يكشف عن وعي الذات بالزمن في ضوء تجربة الحاضر الجديد، حيث تتخذ الوقائع الماضية مدلولات وأبعاد جديدة نتيجة لمرور الزمن فيتجه به من الزمن الحاضر(حاضر الرواية) إلى الوراء، حيث ماضي الأحداث والوقائع.

3–3–محور المدة

يتحدث (Gérard Genet) عن السرعة أو المدة كما أسماها، حيث يقول: «الصعوبة التي يعانيها المرء في قياس (مدة) حكاية ليست أساسية لنصها، وإنما هي أساسية لعرضها الخطي، فالحكاية الشفهية أدبية كانت،أو غير أدبية لها مدتها الخاصة التي يمكن قياسها، أما الحكاية المكتوبة، فلا تكون لها طبعا مدة تحت هذا الشكل، ولذلك لا نجد استقبالها، وبالتالي وجودها الكامل إلا بفعل الإنجاز»(Genet ،2000). أما سعيد يقطين حيث يقول: نجد الباحث في الفصل الثاني الخاص بالمدة مبتدئا بطرح المشاكل التي تعرفها نوعية العلاقة بين الحكي والقصة على مستوى المدة، وصعوبة قياسها ... فإننا سنجد متغيرات عديدة، نظرا على هذا المستوى بين القصة والحكي، وتتجلى هذه التغيرات من خلال التلخيص الوقف والحذف والمشهد»(يقطين، 2005) تتحقق هذه المقولة إجرائيا بفعل المقارنة بين المدة التي تستغرقها القصة وطريقة تمثيلها، بحيث يسرف المبدع بشكل عميق في إعادة تشكيل الأحداث في النص السردي، وعليه فإنه يمكن وفق رؤية (Gérard Genet)، رصد نتائج المقولات، التي رصدها «سعيد يقطين».

فقد أقرّ جيرار جينيت (Gérard Genet) بصعوبة مقارنة مدة الحكاية بمدة القصة، ولذلك اقترح أن تدرس المدة من

تقنيات أربعة وهي: (المجمل، الوقفة، الحذف والمشهد) والتي يطلق عليها اسم الأشكال الأساسية للحركة السردية قائلا: «وهذه الأشكال الأساسية الأربعة للحركة السردية ... هي الطرفان (الحذف والوقفة الوصفية) ووسيطان هما المشهد الذي هو حواري في أغلب الأحيان ... والذي يحقق تساوي الزمن بين الحكاية والقصة تحقيقا عرفيا وما يسميه النقد المكتوب باللغة الأنكليزية «summary» وهومصطلح نترجمه بالحكاية المجملة أو بالمجمل على سبيل الاختصار، وهو شكل ذو حركة متغيرة(بينما للثلاثة الأخرى حركة ثابتة من حيث المبدأ على الأقل) تستغرق بمرونة كبيرة في السير كل المجال المتضمن بين المشهد والحذف» (Genet، 2000).

3–4–تسريع السرد (التلخيص،الحذف)

3–4–1–التلخيص

يتم فيه استخدام ألفاظ وتعابير قوية في النص دالة عليه بكلمات قليلة، فيكون الفضاء النصي أقل من المدة الزمنية من القصة، حيث يعرفه الشريف حبيلة: «هي تقنية زمنية، يكون فيها زمن القص أطول من زمن الخطاب، يلخص فيها السرد أحداثا، تكون استغرقت سنوات، يتخذها الكاتب لتسريع السرد عابرا على أحداث، يرى بأنها ليست بذات الأهمية ...»(حبيلة، 2010). إنها آلية تعنى بسرد حوادث ووقائع جرت في أيام أو شهور أو سنوات في صفحة أو فقرة أو أسطر دون ذكر التفاصيل (تلخيص).

ويتجلى التلخيص إجرائيا في رواية «أشباح المدينة المقتولة»، حيث يقول الراوي: «عدت من بلغاريا إلى الجزائر بعد غربة طويلة، دامت سبع سنوات، حيث أرسلت للدراسة في بعثة طلابية لدراسة السينما والتخصص في الإخراج السينمائي ...»(مفتي، 2012). يلخص الراوي مدة سبع سنوات التي مرت عليه في بلغاريا، حيث تعلم الموسيقى، وتعرف على شخصيات مختلفة، والتقى بأصدقاء من المغرب ... كل هذه المدة الزمنية والأحداث والوقائع، لخصها الراوي بكلمات قليلة، بحيث الفضاء النصي أقل من المدة الزمنية من القصة. وتتجسد الخلاصة أيضا في قصة زهية: «خمس سنوات قضيتها في بيت الميسيو جرار كانت كافية لتحدث بداخلي ذلك الانقلاب الكبير، فترفعني إلى أعلى، وتعيد ترتيب تفكيري من جديد، وعبر تجربة الحياة في بيت هذا الفرنسي اكتشفت كيف أن الذهنيات مختلفة، ونمط العيش مختلف، ويا لها من صدمة أن تستفيق على وعي من هذا القبيل»(مفتي،2012). تحكي زهية «ملخصة الفترة الزمنية التي قضتها في بيت الميسيو جرار هذا الفرنسي الذي منحها فرصة للتعلم والاختلاط مع التلاميذ الفرنسيين والاحتكاك بهم، عكس ذلك الجزائري الذي حرمها من التعليم، وجعلها تغوص في أميتها وجهلها، والذي عاملها معاملة لا إنسانية، وهذا ما جعلها تستنتج طيلة الخمس سنوات مدى اختلاف أنماط العيش بين البشر، وخاصة الحرية في العيش والسلوك.

كما تتجلى الخلاصة أيضا في قوله: «أربع سنوات كانت عبارة عن جلد للذات، وجعلتني أندم على ما أقدمت وأنزع عن نفسي توهماتي المثالية، وأجدني في النهاية داخل الحلقة المغلقة التي تقضي على البراءة والتمنيات، تؤكد من أن لا شيء يستحق أن نفقد من أجله حريتنا»(مفتي، 2012). يهدف تسريع السرد في هذه العبارات التلخيصية أن يصل إلى إقناع القارئ بأن الحياة تجارب ودقة الملاحظة والاهتمام، والانضباط، وأن الزمن يكشف الحقائق بالتدرج، ويتطلب ذلك أخذ العبر.

فقد لجأ السارد لتقنية التلخيص لغاية فنية تهدف إلى إحداث التكثيف في بنية السرد، وذلك بالإشارة السريعة إلى الثغرات الزمنية وما وقع فيها من أحداث ومرور سريع على فترات زمنية طويلة،الذي رأى أنها لاتخدم سرده وقد لا يحتاجها القارئ لاستيعاب الرواية فقفز عليها.

3–4–2–الحذف

وهو من الناحية الإجرائية، القفز على مراحل لفترات زمنية دون الإشارة إلى العناصر النصية،يعرف الحذف في النقد الروائي على أنه «تجاوز بعض المراحل من القصة دون الإشارة بشيء إليها، ويُكتفى عادة بالقول مثلا: ومرت سنتان أو انقضى زمن طويل فعاد البطل من غيبته. إلخ ويسمى هذا قطعًا ويتضح في هذين المثالين بالذات أن القطع إما أن يكون محددا أو غير محدد»(لحمداني، 1991). ويتجلى الحذف في رواية «أشباح المدينة المقتولة» في قول الراوي «قضيت شهورا كثيرة، وأنا أنتظر الرد دون جدوى»(مفتي، 2012)، يبرز هذا الحذف في قصة الهادي بن منصور، الذي انتظر شهورا كثيرة، لكي ترد عليه السلطة، وتعطيه رأيها في مشروع الفيلم الذي أراد أن ينجزه، فقد انتظر زمنًا طويلا دون أن يحدث فيه حدثًا أو فعلاً. ويتجلى حذف آخر في قصة الكاتب نفسه، إذ يقول: «فرحت عندما أوكلوا لي هذه المهمة، فثلاث سنوات

مضت على آخر لقاء لي بعمر، وهم أخبروني أنه يشرف على وحدات قتالية بذلك البلد، وطرت من السعادة قائلا: سألقاه أخيرا ذلك العزيز الحبيب على القلب هذا ما ظننته في البداية، لكن لم أجد له أثرا في تلك البلاد الصغيرة ...» (مفتي، 2012). ينعدم في قصة الكاتب وبالتحديد في الحذف «السرد» ويطول فيها زمن الحكي، فالراوي يقفز على ثلاث سنوات مرت على لقائه بصديقه، لكن لم يذكر ما جرى من خلالها بالضبط، بل قفز إلى ما بعد الثلاث سنوات، فقد سكت الراوي على المدة الزمنية التي مرت عليه والحالة التي مر بها، فهذه الفترة المسكوت عنها تظلل بعض معارف واطلاعات القارئ، وتجعل له نقاط قاتمة، لا يعلمها ولا يعرفها، فتفتح له باب التأويل، ليملأها بنفسه مستخدمًا خياله الواسع.

إن هدف السارد من الحذف هو تسريع زمن السرد بتخطي فترات زمنية تراوحت بين الطول والقصر في زمن الحكاية،وإسقاط أحداث ميتة منه إيقاع لاهث سريع للوصول إلى أخرى هامة، وبهذا يتقلص زمن الخطاب،كما تعمل عملية الإسقاط على خلق التماسك والترابط بين المشاهد الحكائية ولفت انتباه القارئ أو المتلقي لهذه النصوص وإلى الوقائع التي حدثت.

3–5–تعطيل السرد (المشهد، الوقفة)

3–5–1–المشهد

يعد المشهد تساو بين مساحة النص مع المدة الزمنية، ويكون الوصف أكبر من السرد في الوصف ويتجلى المشهد من خلال حوار الشخصيات، وهو «وسيلة يتخذها الكاتب لكي يوافق بين زمن القصة وزمن الخطاب، يفتح أمام الكاتب مجالا واسعًا، ينوع فيه بين أساليب خطابات الشخصيات، كاشفا طبائعها، وموقفها، ونفسياتها، إضافة إلى تجسيد المشاهد الدرامية الحاسمة التي تمسرح الأحداث»(حبيلة، 2010) يبرز المشهد أكثر من خلال حوار الشخصيات فيما بينها، فيظهر من خلال طموحاتها وما تنوي الشخصية إليه من كل الأحداث والوقائع التي تقوم بها، وبعبارة أخرى الوظيفة التي تؤديها الشخصية والدور الذي تقوم به في العمل الروائي. ويتجلى المشهد في رواية «أشباح المدينة المقتولة» من خلال الآتي: «قالت وهي تتأمل شاردة كعادتها،عندما يتعلق الأمر بشيء تشعر أنه داخلي وعميق ويخصها بالفعل: ربما الحلم الذي لم يتحقق، هل حلمت بأشياء لم تتحقق؟حلم واحد فقط، الأحلام الأخرى لا تهم... وما هو هذا الحلم الشخصي؟»(مفتي، 2012). يصف الراوي الحالة التي عليها المرأة من الشرود والتأمل والشعور الداخلي الذي تعيشه، وحوارها مع السائل الذي يريد معرفة حلمها الذي لم يتحقق... والذي سيعرفه عندما تحكي له قصتها.

ويتجلى المشهد أيضا، في قصة اسمهان والهادي بن منصور، في قول الراوي: «فغضبت مني وراحت تصرخ بهستيريا في وجهي، لماذا أفعل ذلك؟ أنا لا أخشاهم ... أجبتها بضعف: نعم أعرف، لا تغضبي، أنا من يخشاهم، لأني أكره هذا النوع من المشاكل ...»(مفتي، 2012). فهذا المشهد يصف فيه الراوي حالة صراخ اسمهان، وهذا دلالة على شدة الوقع في النفس من خلال الحوار. والمشهد أسلوب يجسد العرض الذي تلجأ إليه الرواية حين تقدم الشخصيات في حال حوار مباشر... في المشهد يحتجب الراوي فتتكلم الشخصيات بلسانها ولهجتها، ومستوى إدراكها ويقل الوصف ويزداد الميل إلى التفاصيل.

3–5–2–الوقفة

بمعنى أن الحدث وقع في ساعة واحدة، والسارد يكتبها في توسع كبير، وهي الوصف الخالص يكون بالفعل والاسم، فتكون المساحة النصية أكبر من المدة الزمنية. حيث يكون فيها: «زمن الخطاب أطول من زمن القصة، لأن الراوي يوقف السرد، ويشتغل بوصف مكان ما،أو شخصية روائية وقد يقوم هو نفسه بذلك، أو يسند المهمة لأحدى الشخصيات» (حبيلة، 2010).

تعد الوقفة ميزة بارزة في الرواية، فلا تخلو صفحة إلا واحتوت على الوقفة، ومن الأمثلة التي تتجسد فيها الوقفة، قول الراوي: «أما أنا فقد أسعدني في قراءتها بصوته وقد جبر بخاطري ووافق على ذلك ... صوته الخشن والعذب في نفس الوقت وهو يلقي الكلمات التي تخرج من تلك الأعماق السحيقة لتقول شيئا في غور الإنسان» (مفتي، 2012). يصف الراوي الشعور والإعجاب الذي حمله تجاه صاحب الصوت القارئ للمقال.

وتظهر الوقفة في الرواية أيضا في: «الصورة المعلقة على جدران الصالون كثيرة، صورها مع مناضلين معروفين، وناس من عهد الثورة، مصورين باللونين الأبيض والأسود، كأنها ذاكرة تحمي الماضي من الانفلات، عصا تتوكأ عليها، لكي لا تتلاشى الصور من وجودها فوق هذه الحياة تذكارات عن مدينة الجزائر

العاصمة القديمة، عادت بصينية الشاي، وزجاجة صودا: تفضل يا ابني، أشرب ...» (مفتي، 2012). يصف الراوي الجدران وما عليها من صور، متأملا في الألوان والأشكال الملتصقة عليها، التي توحي على التوغل في الزمن، والصعود إلى الزمن الحاضر.

خاتمة

تميزت رواية «أشباح المدينة المقتولة» ببناء ساهم في تنظيم عناصر السرد فيما بينها، فخلق نسقا حقق وحدتها، وتجانس جزئيات السرد، مكونة بذلك تنظيم متماسك الأجزاء والعلاقات داخل العمل الروائي. فكان حضور الزمن كعنصر أساسي بمختلف مفارقاته في الرواية من: تسلسل وتضمين وتناوب ومحور المدة ... وقد برزت كل هذه المفارقات، لكن الاستدعاءات كانت كثيرة من خلال تذكر الشخصية القاصة لماضيها وذكرياتها منتجة تاريخها. كما تنم على أن الكاتب بشير مفتي يمتلك قدرة ومهارة، واستلهامات كبيرة للتقنيات الحديثة التي يجب أن تتوفر في النص الروائي المعاصر ليكسب فنيته ومكانته في حقل الكتابة الروائية المعاصرة.

المراجع

1. بحراوي، حسن.(1990). بنية الشكل الروائي: الفضاء، الزمن، الشخصية، ط1،المركز الثقافي العربي للنشر. بيروت.
2. برنس، جرالد.(2000). المصطلح السردي، ط1، تر:عابد خزندار. المجلس الأعلى للثقافة.القاهرة.
3. جينيت، جيرار.(2000). خطاب الحكاية بحث في المنهج، ط2، تر: محمد معتصم وآخرون.المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
4. زيتوني، لطيف.(2002). معجم مصطلحات نقد الرواية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، دارالنهار للنشر.
5. حبيلة، الشريف.(2010). بنية الخطاب الروائي(دراسة في روايات نجيب الكلاني)، ط1، عالم الكتب الحديث. الأردن.
6. يقطين، سعيد. (2005). تحليل الخطاب الروائي: الزمن، السرد، التبئير، ط4، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب.
7. لحمداني، حميد.(1991). بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، ط1، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
8. مفتي، بشير.(2012).أشباح المدينة المقتولة، ط1، منشورات الاختلاف. الجزائر.
9. علي، هيثم الحاج. (2008). الزمن النوعي وإشكاليات النوع السردي، ط1، مؤسسة الانتشارالعربي.
10. القصراوي، مها حسن(2004). الزمن في الرواية العربية، ط1، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. تدوروف، تزيفيان.(د.ت). مفاهيم سردي، ط1، تر: عبد الرحمان مزيان، المركز الثقافي البلدي.

Time Structure in the novel “Ghosts of the Murdered City” by the novelist Bashir Mufti

Abstract

temporal phenomenon was able to receive the greatest amount of studies and attention by writers and critics, urging them to draw their attention to the methods of its work and ways of embodying it within the different texts, and because it penetrated the rules of the classical logical arrangement that were at that time in the traditional novel. It created the so-called temporal paradoxes by presenting what has not yet come, remembering a past event and thus the overlap of time in the modern novel.

Keywords
time
inclusion
recalls
speed up narration
disable narration

La structure du temps dans le roman "les fontomes de la ville assassinée" Romancier bashir mufti

Résumé

phénomène temporel a pu recevoir le plus d’études et d’attention de la part des écrivains et des critiques, attirant leur attention sur les méthodes de son travail et les manières de l’incarner dans les différents textes, et parce qu’il a pénétré les règles de la logique classique. Arrangement qui étaient à cette époque dans le roman traditionnel. Il a créé les soi-disant paradoxes temporels en présentant ce qui n’est pas encore venu, en rappelant un événement passé et donc le chevauchement du temps dans le roman moderne.

Mots clés
temps
inclusion
rappels
accélérer la narration
désactiver la narration

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف واذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

اتجاهات أولياء تلاميذ ذوي الإعاقة السمعية نحو هؤلاء التلاميذ وطبيعة تأثيرها على التحصيل الدراسي دراسة ميدانية بمدرسة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية- البوني_عنابه

Attitudes of pupils' parents with hearing disabilities toward those pupils and their impact on academic achievement
A field study at the School for Children with Hearing Disabilities – Al-Bouni Annaba

منى حساني [1]
Mouna Hassani
بجامعة باجي مختار عنابه، الجزائر
mouna.hassani@yahoo.com

أ.د. عائشة بيه عبيد
Pr. Aicha Beya Abid
بجامعة باجي مختار عنابه، الجزائر
Beya_abid@yahoo.fr

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2021-06-21
تاريخ القبول 2022-12-18

الكلمات المفتاحية
تأهيل ذوي الإعاقة السمعية
اتجاهات الأولياء
التحصيل الدراسي

ملخص

يقدم هذا المقال عرض و تحليل لنتائج دراسة حول اتجاهات الأولياء نحو أبنائهم من ذوي الإعاقة السمعية. وطبيعة تأثير هذه الاتجاهات على التحصيل المدرسي. إن أولياء ذوي الإعاقة لديهم اتجاهات متنوعة نحو أبنائهم، فقد نجد بعض هذه الاتجاهات يتميز بالإحساس بالذنب والبعض الآخر يتميز بالرفض والبعض الثالث بالتقبل. لقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة وذلك لأن الهدف هو التعمق في جمع بيانات نفسية واجتماعية حول عينتين صغيرتين، العينة الأولى تتكون من تلاميذ من ذوي الإعاقة السمعية، متمدرسين بالمؤسسة المتخصصة للأطفال المعوقين سمعيا بمدينة عنابة، والثانية تتكون من أفراد يمثلون أولياء هؤلاء الأطفال. وفيما يخص أدوات الدراسة، لقد تم تطبيق دليل مقابلة نصف موجهة مع الأولياء وهذا لتحديد طبيعة اتجاهاتهم نحو أبنائهم الموجودين في حالة إعاقة. أما فيما يخص الأبناء ذوي الإعاقة فلقد تم الاعتماد على الملاحظة العيادية لمعرفة طبيعة تفاعلهم في محيطهم الدراسي وعلى تسجيل بيانات تحصيلهم الدراسي. تشير نتائج هذه الدراسة إلى تأكيد وجود علاقة إيجابية بين اتجاهات الأولياء التي تتميز بالتقبل للأبناء من ذوي الإعاقة السمعية والتحصيل المدرسي لهؤلاء الأبناء، وعلاقة سلبية بين اتجاهات الأولياء المتميزة بالرفض أو المتميزة بالإحساس بالذنب والتحصيل الدراسي لأبنائهم من ذوي الإعاقة السمعية. ولكن من المهم التأكيد على أن نتائج التحصيل المدرسي تتحكم فيه عدة عوامل وليس فقط المعاملة الو الدية وهذا مثل ما تشير إليه نتائج هذه الدراسة والكثير من الدراسات السابقة، أهم هذه العوامل هي ما يلي: 1-العوامل المتصلة بالأطفال ذوي الإعاقة السمعية من جهة النقائص التي يعانون منها مثل درجة الإعاقات، مستوى فقدان السمع، تاريخ حدوث العاهة، ومن جهة أخرى القدرات التي مازال يتمتعون بها هؤلاء الأطفال والتي يمكن تطويرها (تعتبر هذه القدرات المتبقية أساس مختلف الأداءات)، 2-العوامل الاجتماعية والمتصلة باتجاهات الأولياء والمحيط الأسري خاصة.

3-العوامل المدرسية والمتصلة بخصائص المدرسة وطبيعة التكفل النفسي-البيداغوجي لهؤلاء الأطفال.

مقدمة

تعتمد برامج وخدمات التربية الخاصة في نجاحها على مجموعة من العوامل أهمها المشاركة الأسرية. وتظهر هذه المشاركة من خلال مساهمة أولياء أمور التلاميذ الموجودين في وضعية إعاقة في الأنشطة والبرامج التربوية الموجهة إليهم وهذا سواء داخل أو خارج المدرسة. ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به أولياء تلاميذ التربية الخاصة في نجاح هذا النوع من التربية والتعليم؛ نجد العديد من البحوث والدارسات

1 المؤلف المراسل

(Spencer (1993) في انجلترا بريطانيا، دراسة العائق (2007) في الأردن، دراسة هادف حياة في الجزائر(2011)) تتحدث عن أهمية تدعيم الاتجاهات الإيجابية لأولياء ذوي الإعاقة وذلك بتفعيل دورهم في تشجيع ومساعدة أبنائهم على التكيف مع متطلبات العمل البيداغوجي والتأهيلي في هذه المؤسسات التربوية الخاصة، وهذا من خلال شراكتهم في العمل مع الفريق البيداغوجي والطبي، على تأهيل ودمج أبنائهم مدرسيا واجتماعيا. مع العلم أن هذا النوع من الشراكة مثل ما أشار إليه (دويدار، 2005) أصبح واقعا ملموسا على أرض مؤسسات التعليم المتخصص.

وتماشيا مع مبدأ التربية للجميع، توسع مبدأ التأهيل التربوي والمهني عمليا فيما يخص الأفراد الموجودين في حالة إعاقة، وهذا بهدف تثمين قدرات كل أفراد الثروة البشرية الموجودة في المجتمع وبالتالي تحقيق تعلم ورقي جميع الفئات. وهكذا عملت مختلف الدول خاصة منها المتقدمة وحتى السائرة في طريق النمو مثل الجزائر على إتاحة وتهيئة الفرص التعليمية المتخصصة لمختلف الأفراد من ذوي الإعاقة وهذا لتحقيق نوع من المساوات مع غيرهم من الأفراد الأسوياء. إن العالم قفز قفزة هائلة في مجال التعليم المختص الموجه للموجودين في حالة إعاقة بشكل عام، وتعليم فئة ذوي إعاقة الصم بشكل خاص ودمجهم بالمجتمع للاستفادة من قدراتهم. حيث يوجد اليوم العديد منهم ممن استطاعوا استكمال تعليمهم والحصول على أعلى الدرجات العلمية في العديد من المجالات المختلفة بل أصبحوا أساتذة جامعيين يدرسون للطلاب الصم والعاديين في آن واحد، وذلك في أكثر من جامعة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد بها أكبر جامعة للصم بالعالم وهي «جالوديت» التي أنشئت عام 1864 (وليام، 2008).

وضعت الدولة الجزائرية عدة صيغ لضمان تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة وهذا حسب طبيعة إعاقتهم ودرجاتها. حيث يتم التكفل بهم في مؤسسات متخصصة تابعة لوزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة أو في مؤسسات عادية تابعة لوزارة التربية الوطنية وهذا بإدماج كلي أو جزئ، وفقا لبرامج مكيفة غايتها التأهيل التربوي والاجتماعي، تطبيقا لأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 مارس 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن الأولياء يتبنون نحو أبنائهم ذوي الإعاقة، مثل ما تشير إليه العديد من الدراسات (عبد الرحمن السنوسي (2012)، النيل (2002)، ومورو ولسون (1961) اتجاهات وردود أفعال مختلفة من ولي لآخر. حيث نجد بعضها يظهر في صورة حماية مفرطة، والبعض الآخر في صورة رفض أو تقبل وتكيف (موسى، 2009)

ومن خلال ممارساتي العيادية في العديد من المدارس المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، ومرافقة أولياء هذه الفئة من التلاميذ، تم ملاحظة وجود الكثير من الأولياء لا يهتمون كثيرا بتمدرس أبنائهم ولا نلمس عندهم وجود حرص كاف بنوعية التحصيل الدراسي المحقق والغير محقق من طرف أبنائهم. وإنه رغم الخدمات المقدمة لتلاميذ المدارس المتخصصة من رعاية نفسية واجتماعية وتربوية وطبية، بهدف تحقيق التأهيل التربوي والنفسي - الاجتماعي، يبق هناك تباين بين الأهداف المنتظرة فيما يخص الوصول بهذه الفئة إلى مرحلة الإدماج الفعلي المدرسي والاجتماعي والمهني والأهداف المحققة فعليا. وبطبيعة الحال فإن الأسباب التي يمكن أن تكون أدت إلى وجود مثل هذه الملاحظات الميدانية هي بالضرورة متعددة.

والجدير بالذكر هو أن هذا المقال يتناول جانب من هذه الإشكالية البحثية الواسعة. حيث سيتم عرض وتحليل نتائج دراسة حول العلاقة بين اتجاهات أولياء أطفال من ذوي الإعاقة السمعية، والتحصيل المدرسي لهؤلاء الأطفال المتمدرسين في مركز مختص. وسنعمل على تبيان أهمية وجود تفاعل بشكل متواصل لأولياء هؤلاء التلاميذ، مع الفريق البيداغوجي- الطبي للمركز، وهذا من أجل الرفع من فرص إنجاح عملية التأهيل المدرسي والمهني لأبنائهم رغم وجودهم في حالة إعاقة سمعية.

إن أهمية هذه الدراسة تبرز في أن نتائجها يمكن أن يعتمد عليها في توعية الأولياء للانتباه إلى التأثيرات السلبية أو الإيجابية لنوعية اتجاهاتهم نحو أبنائهم الموجودين في حالة إعاقة سمعية على تحصيل ابنائهم المدرسي والمهني وبالتالي مدى تكيفهم في المؤسسة التربوية المختصة.

1–الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

نقدم فيما يلي مجموع المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة

1–1–نموذج العجز

تستخدم المفاهيم الموالية: عاهة –عجز– إعاقة بصورة

تبادلية وكأنها مفردات لبعضها البعض، وهذا رغم أنها مصطلحات مختلفة ولديها محتوى معرفي مضبوط لكنه مختلف ومتفق عليه من طرف الهيئات العالمية المختصة والباحثين في الميدان. وفي هذا الإطار يذهب بوسنه (1994) إلى أن هذا الخلط في معاني هذه المفاهيم زاد من صعوبة إحصاء هؤلاء الأفراد في المجتمع وكذلك من صعوبة التكفل بهم نفسيا واجتماعيا ومهنيا. ومن أجل تجاوز هذا الإشكال الاصطلاحي قدم وودس عن المنظمة العالمية للصحة عام 1980 تقرير علمي يعتبر مرجعي حول ضبط تعاريف هذه المفاهيم، الجدول (1).

جدول(1): تعاريف هامة
(مأخوذ من بوسنه 1994)

المصطلح	التعريف
عاهة	هي أي فقدان أو شدود لبنية أو وظيفة نفسية، فيزيولوجية أو تشريحية
عجز	هو أي نقص أو إفتقار (ناتج عن عاهة)في القدرة على تنفيذ نشاط بشكل عادي وبكامله كما هو منتظر من الإنسان السوي
إعاقة	هي أي ضرر أو إجحاف يلحق الفرد نتيجة العجز،ويؤدي إلى الحد أومنع تأدية أي دور يعتبر طبيعي بالنسبة له إذا راعينا سنه، وجنسه والعوامل الإجتماعية و الثقافية

يتضح لنا من التعاريف المقدمة في الجدول (1) طبيعة الاختلاف في معاني هذه المفاهيم. حيث أن البعد الطبي هو الذي يبرز في العاهة والبعد الوظائفي في مصطلح العجز والاجتماعي فيما يخص الإعاقة. وبالتالي فإن مصدر العاهة والعجز داخلي متصل بالفرد المصاب، أما الإعاقة فمصدرها خارجي متصل بمعيقات المحيط الفيزيقي والثقافي والاجتماعي. وبناء على هذا التحليل فلا وجود لأفراد معاقين لأن الفرد المعاق مثل ما يقول شكسبير هو فقط الفرد الناقص نفسيا وأخلاقيا، وإنما يوجد أفراد في وضعية إعاقة. ولهذا سنستخدم في هذا البحث مفهوم التلاميذ (الأطفال) ذوي الإعاقة السمعية، أي الذين يعانون من إعاقات خارجية بسبب عجز ناتج عن عاهة في السمع (فقدان نسبة من السمع).

1–2–سيرورة التأهيل

إن المعنى الاصطلاحي لمفهوم سيرورة التأهيل (أو إعادة التأهيل كما يستخدمه البعض) يشمل جملة من الخدمات الطبية والنفسية والتربوية والاجتماعية والمهنية موجهة إلى الأفراد الموجودين في وضعية إعاقة (بوسنه 1994)، وهذا بهدف تثمين قدراتهم الباقية وتطويرها وبالتالي تمكينهم من تحقيق إدماج مدرسي- مهني – اجتماعي. وهنا يجب التأكيد على أن هذه الخدمات يجب أن تكون متكيفة مع خصائص كل فرد في وضعية إعاقة، وتقدم بصورة تفاعلية وليست الواحدة بعد الأخرى، كما أن أغلبيتها تبدأ ولا تنتهي وإنما تتغير في محتواها مع تطور حاجيات الفرد المعني بوسنه (2011).

1–3–اتجاهات الأولياء وأنواعها

نقدم فيما يلي تعاريف لمختلف انواع اتجاهات الأولياء ومعاني كل نوع من أنواع هذه الاتجاهات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة.

-**الاتجاهات:** إن الاتجاهات هي استجابات معينة نحو الأبناء، مع العلم أن هذه الاستجابات تتميز أولا بمحتواها الانفعالي والمعرفي والسلوكي الثابت نوعا ما، وثانيا، بكونها تؤدي إلى مواقف للأولياء من أبنائهم تكون مشبعة بخصائص هذه الاستجابات الانفعالية والمعرفية والسلوكية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من أنواع اتجاهات الأولياء والتي بينتها الدراسات السابقة. وفيما يلي نقدم هذه الأنواع التي تم تناولها في هذه الدراسة:

- **اتجاه الرفض:** ويتمظهر في نوعين فرعيين وهما:

الإهمال: ويقصد بالإهمال تجنب الأولياء التفاعل مع الطفل، فيترك بدون تشجيع على السلوك المرغوب فيه، ودون محاسبته على السلوك الغير مرغوب فيه، أو توجيه إلى ما ينبغي أن يقوم به أو إلى ما ينبغي تجنبه. وهذا بالإضافة إلى عدم المبالاة بنظافة الطفل، وعدم إشباع حاجاته الضرورية الفيزيولوجية والنفسية.

القسوة: ويتمثل في استخدام العقاب البدني (الضرب)، واللجوء إلى التهديد إذا أخطأ الطفل، بحيث يميل الآباء إلى عدم مناقشة الطفل في ميوله ورغباته، بل الإسراع في العقاب لأي بادرة تصدر من الطفل، حيث يغلب على اتجاهات الأولياء الشدة والعنف. يوجد صور من العقاب الوالدي، العقاب البدني الشديد والعقاب النفسي، وفي بعض الأحيان يجمع الآباء بين النوعين.

- **اتجاه الإحساس بالذنب:** هو اتجاه يمارسه ويتخذه الأولياء نحو أبنائهم، ويتمثل في الخوف الزائد والشديد والاهتمام

والعناية المبالغ فيها بهذا الطفل أثناء حدوث أي موقف وبشكل ملفت للنظر، دون وجود مبرر، بحيث يؤدي في النهاية إلى استغلال الطفل لهذا الاهتمام الزائد عن الحد.

- **اتجاه التكيف:** كما يقول عالم نفس الطفل والمراهق «جون بياجي»، هو عملية تتم عن طريق التوازن بين مظهرين من مظاهر التفاعل بين الفرد وبيئته. ويقصد بالتكيف الاهتمام المتزن بالطفل وتجنب الإفراط في الإهمال أو الإفراط في تدليله وتقديره، فتكسبه بذلك فكرة عن نفسه تطابق حقيقته، وهو بذلك يؤدي إلى نمو الطفل في الاتجاه السوي.

1–4–مفهوم التحصيل الدراسي عند التلاميذ ذوي الإعاقة السمعية

إن درجة الإعاقة السمعية تلعب دورا هاما في التحصيل المدرسي، فكلما زادت درجتها قلت فرص الأفراد في وضعية إعاقة للاستفادة من البرامج التربوية، وهذا مع العلم بأن التحصيل الأكاديمي يتأثر بمتغيرات أخرى غير شدة الإعاقة السمعية مثل: القدرات العقلية والشخصية، الدعم الذي يقدمه الوالدين وموقفهم تجاه الأبناء ذوي الإعاقة، العمر عند حدوث الإعاقة السمعية، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والوضع السمعي للوالدين (هالهان، كوفمان، 2008). وبعد ضبط مفاهيم الدراسة نقدم فيما يلي مختصرا عن الدراسات السابقة لتبيان مدى اهتمام الدارسين من مختلف التخصصات بالموضوع، وأن هذا العمل البحثي يعتبر مساهمة تسير في نفس اتجاه هذه البحوث السابقة مع تقديم إضافة معرفية فيما يخص اتجاهات الأولياء والتحصيل المدرسي للتلاميذ ذوي الإعاقة السمعية.

في البداية من الضروري الإشارة إلى أن العاهات السمعية تؤدي في أغلب الأحيان إلى انخفاض في مستوى وظيفة السمع وبالتالي إلى فرض على الأفراد المصابين بهذه العاهات قيوداً مختلفة المستويات في التواصل والتفاعل الوالدي والأسري والمدرسي والمجتمعي. ولتجاوز مثل هذه القيود أو الإعاقات تم تطوير العديد من المؤسسات المتخصصة للتكفل بالأفراد الموجودين في وضعية إعاقة، من أهمها مؤسسات التربية الخاصة. وفي هذا الإطار نجد تاريخ مؤسسات التربية الخاصة بذوي الإعاقة السمعية، شهد تطورا كبيراً بهدف تنمية قدرة هؤلاء على التواصل مع الآخرين، والخروج بهم قدر الإمكان من دائرة اغترابهم عن المجتمع. وقد بدأ الاهتمام بذوي الإعاقة السمعية نتيجة التطورات الاجتماعية والتربوية بشكل عام، وكانوا من أولى فئات ذوي الإعاقات الذين قدمت لهم الخدمات التربوية والتأهيلية ضمن إطار التربية الخاصة وفق معايير محددة، وهذا منذ القرن السادس عشر على يد كردان Cardan1576، وليون 1584 مرورا بالأب دي ليبيه 1760 وهاينيك وبرودور وصالوديت Heinicke & Broudwood & Sallaudet 1871، وفي القرن التاسع عشر تواصلت الجهود في إنشاء مدارس ومؤسسات يديرها القطاع الخاص والقطاع الحكومي. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح التركيز في تربية ذوي الإعاقة السمعية على تعليم الكلام والقراءةعلى الشفاه واللغة اليدوية (لغة الإشارة وتهجئة الأصابع). وكان من رواد التربية الخاصة للصم في أمريكا ألكسندر جراهام بل (Alexander Graham Bell). وفي القرن العشرين أصبح بإمكان ذوي الإعاقة السمعية الدراسة في مؤسسات التربية الخاصة، والتي تمثل الاتجاهات الحديثة لدمج فئة الأفراد الموجودين في وضعية إعاقة ومن ضمنهم ذوي الإعاقة السمعية (أبو فخر،2005).

وتعتبر عملية تطوير مؤسسات التأهيل بصورة عامة في الجزائر أو إعادة التأهيل من العمليات التي أولت لها الجزائر كل الاهتمام. فلقد سمحت العدة المعتمدة في الجزائر فيما يخص إدماج ذوي الإعاقة (بوسنة 1994) بإحداث شبكة من المراكز المختصة في مختلف عمليات التأهيل موزعة على ولايات الوطن. ومن الطبيعي أن تساهم الخدمات التي تقدمها هذه المراكز المختصة من تأهيل لفئة الأفراد الموجودين في وضعية إعاقة، في تمكين الأفراد العاديين في المجتمع لاسيما الأولياء من تصحيح معاملاتهم وتصوراتهم التي قد تكون خاطئة نحو ذوي الإعاقة من جهة ومن جهة أخرى يمكن إزاحة العديد من العوائق الثقافية والاجتماعية المتصلة بالأحكام المسبقة ونمطية الاستجابات نحو هذه الفئة من جهة أخرى والمنتشرة عند الأسوياء في أوساط المجتمع.

ويتفق الباحثون على أهمية رعاية الأسرة بالنسبة للأطفال الأسوياء ولكنها تزداد بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تحول قدراتهم (الحسية، النفسية، العقلية أو الاجتماعية) دون اعتمادهم على أنفسهم (مدحت محمد، 2004). وتعتبر هذه القاعدة العلمية من أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة. وذلك لأن الأطفال الموجودين في حالة إعاقة سمعية

يعنى أن قدراتهم التواصلية ناقصة وفي الكثير من الحالات هم في حاجة خاصة في بداياتهم الحياتية إلى مساعدة الغير، والغير هم بالأساس وبالنسبة للأغلبية، الأولياء (وبالدرجة الأولى الوالدين). ولهذا تعتبر الاتجاهات الو الدية جوهرية في نجاح سيرورة التأهيل لهؤلاء الأطفال.

وبناء على ما سبق تحليله يمكننا أن نقدم بعض الأمثلة على مدى تأثير أنواع الاتجاهات على توافق الطفل في نموه في مختلف الجوانب. فمثلا شرح كمال عبده والسيد حلاوة في دراسة لهما سنة 2001 أن الاهتمام الزائد بالطفل في معاملة الوالدين التي تتميز بالحماية المفرطة يرجع عادة، لموقف الإحساس بالذنب من طرف الوالدين، خاصة عند معاناة أو مرض الطفل وخوفا من فقدانه لأي سبب من الأسباب، ويترتب عن هذا النوع من الحماية انطواء الوالدين، وعدم اقترابهم مع الآخرين وفقدان السيطرة على الطفل لأنه يستغل هذا الاهتمام المفرط، وإحساسهما بالفشل في التربية. وهنا النتائج نجدها متعددة: اضطراب في العلاقة الو الدية، تمرد الطفل وضعف ثقته بنفسه وهذه النتائج مجتمعة تؤثر بطبيعة الحال على المستوى الدراسي للطفل.

وفي نفس الاتجاه نجد حلوى محمد في بحث له (2007) يذهب إلى أن الاتجاه الذي يتميز بالإهمال يمكن أن يؤدي حتى إلى عدم المبالاة بنظافة الطفل، وعدم إشباع حاجاته الضرورية الفيزيولوجية والنفسية. وهذا ما قد يبث في نفس الطفل روح العدوانية، وينعكس سلبا على شخصيته وعلى تكيفه وعلى نموه النفسي والاجتماعي. أما فيما يخص اتجاه القسوة، فإن العقاب الذي يسلطه الوالدين على الطفل قد يأخذ درجات مختلفة، حيث قد يفرط الآباء أحيانا في العقاب، والإفراط في العقاب كما أشار إليه نمر يوسف (2007) يولد في الأبناء الشعور بالتعسف والظلم والطغيان بل كثيرا مما يؤدي إلى نشأة الضمير المتزمت القاسي لديهم. وعلى عكس ما سبق نجد الاتجاهات التي تتميز بالتكيف تساعد الطفل على اكتساب فكرة عن نفسه تطابق إلى حد كبير حقيقته، وهي بذلك تساعد الطفل على تحقق نمو نفسي انفعالي واجتماعي سليم مثل ما وضح (العيسوي، 1997).

2–الدراسة الميدانية

استغرقت الدراسة الميدانية قرابة الخمسة أشهر، وأجريت بالمدرسة المتخصصة للأطفال المعاقين سمعيا - عنابه، حيث شملت 5 حالات لأطفال يعانون من درجة صمم عميق أو حاد وهذا كما تشير إليه الشهادات الطبية للقياس السمعي اوديو قرام (Audio-gram) المشخص من طرف طبيب مختص في الأنف والحنجرة، ويتوزعون حسب الجنس إلى: 3 إناث و2 ذكور، تتراوح أعمارهم بين 9 إلى 12 سنة ومستوى السنة الثانية ابتدائي.

تم اختيار العينة بطريقة قصديه لضمان تشابه متغيرات العينة من حيث درجة الصمم، السن والمستوى الدراسي مع مراعاة إمكانية حضور الأولياء وقبولهم لإجراء مقابلات.

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة. يساعد هذا المنهج في الحصول على أهم المعلومات والبيانات التي يمكن أن تمد الأخصائي (سواء كان موجها، معالجا، نفسيا أو تربويا) صورة واضحة عن التلميذ الموجود في وضعية إعاقة. ولهذا يعتبر هذا المنهج مناسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

2–1–تقنيات البحث

2–1–1–الملاحظة

أجريت ملاحظة عيادية على مجتمع تلاميذ ذوي إعاقة سمعية داخل المدرسة المتخصصة.

2–1–2–دليل مقابلة نصف موجهة

تم تصميم دليل مقابلة نصف موجهة طبقت مع أولياء تلاميذ عينة الدراسة. يحتوي هذا الدليل على مجموعة من المحاور والوضعيات التي تمكننا من دراسة اتجاهات الأولياء نحو الأبناء ذوي الإعاقة.

شملت المقابلة النصف الموجهة محاور أهم اتجاهات الأولياء أي:

1-اتجاهات التقبل، 2-اتجاهات الرفض، 3-اتجاهات الإحساس بالذنب. وفيما يلي جدول (2) يوضح تقسيم محاور هذه الاتجاهات إلى أبعاد والأبعاد إلى أبعاد تحتية. مع العلم أنه تم تصميم بنود خاصة بكل الأبعاد التحتية لمختلف المحاور وهذا حتى نشمل كل أنواع الاتجاهات المراد تحديدها بالنسبة لأولياء تلاميذ أفراد العينة (أنظر هذا الدليل في الملحق).

جدول (2): محاورو أبعاد أنواع اتجاهات الأولياء

طبيعة الاتجاهات	المحاور	الأبعاد
اتجاهات والدية تتميز بالتقبل	التواصل	التفهم التسوية الإنصاف
	الاهتمام	التشجيع الاهتمام المعنوي الاهتمام المادي
	الثقة المتبادلة	الوفاء بالوعود الأمانة الصدق المسؤولية
اتجاهات والدية تتميز بالرفض	الإهمال	الإهمال الضمني الإهمال المادي الإهمال المعنوي التهميش
	القسوة	العقاب المادي العقاب المعنوي الاستغلال
اتجاهات والدية تتميز بالإحساس بالذنب	الخوف الزائد	
	الحماية المفرطة	

3-1-2-الوثائق أو الملفات الإدارية

تعتبر الوثائق أو الملفات الإدارية للتلاميذ إحدى المصادر الهامة لجمع المعلومات، فهي تحتوي على بيانات ومعطيات كثيرة ومتنوعة عن هذه العينة، وهي مفيدة في تكوين فكرة واضحة وملمة بخصائص أفراد العينة. حيث تم الاعتماد عليها في الحصول على معلومات حول أفراد العينة وتسجيل صيل المدرسي لكل تلميذ مشارك في هذه الدراسة.

3-تحليل النتائج

سيتم عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها حسب النقاط الموالية:

أ-تقديم الحالات المدروسة وهذا من خلال نقطتين هامتين وهما:

-معلومات أساسية حول أفراد العينة

-بيانات حول التحصيل المدرسي لأفراد العينة.

ب-اتجاهات الأولياء نحو أبنائهم من ذوي الإعاقة السمعية

3-1-تقديم الحالات المدروسة

3-1-1-معلومات أساسية حول أفراد العينة

أجريت مقابلة عامة مع الأخصائي النفساني للمدرسة، حيث تم تدوين أهم المعلومات والبيانات المتعلقة بعينة الدراسة. وتم تدعيم هذه المعلومات بالبيانات المسجلة في الملفات الطبية لأفراد العينة والتي سمح لنا بالاطلاع عليها. وفيما يلي يدون الجدول (3) المعطيات الأساسية حول أفراد العينة، والتي تم الحصول عليها أثناء هذه الدراسة.

الجنس	السن	طبيعة الإعاقة	مستوى الفقدان السمعي	المرتبة ضمن الإخوة	إعاقات مصاحبة	الحالة الاجتماعية	المستوى الدراسي	مصلحة التوجيه	المستوى الدراسي للأولياء	ملاحظة
أنثى	11	صمم حاد	الأذن اليمنى :70db الأذن اليسرى :70db	الكبرى ضمن أربعة أخوات	غير موجودة	مستوى معيشي متدني	السنة الثانية ابتدائي	مصلحة طب الأنف و الحنجرة	مستوى الأولى متوسط	_تلميذة مجهزة بالمعين السمعي _ اندماجية متكيفة داخل الفوج _ تتواصل عن طريق الإشارة.
ذكر	12	صمم عميق	الأذن اليمنى :110db الأذن اليسرى :100db	الأصغر من مجموع ثلاث أخوة	تشوه خلقي على مستوى القفص الصدري	مستوى معيشي ميسور	السنة الثانية ابتدائي	مصلحة طب الأنف و الحنجرة	مستوى جامعي	-غير مجهز بالمعينات السمعية -منطوي قليل التفاعل - بطئ الفهم .
ذكر	11	صمم عميق	الأذن اليمنىdb80 : الأذن اليسرىdb80 :	الأخير بين ثلاثة بنات في وضعية إعاقة سمعية	لديه إخوة يعانون من إعاقات سمعية	مستوى معيشي متدني	السنة الثانية ابتدائي	مصلحة طب الأنف و الحنجرة	بدون مستوى	-غير مجهز بالمعين. - يتواصل بسهولة ويستخدم لغة الإشارة .
أنثى	10	صمم عميق	الأذن اليمنى: db60 الأذن اليسرى:80db	الكبرى من مجموع ثلاثة إخوة	غير موجودة	أسرة متوسطة الدخل	السنة الثانية ابتدائي	مصلحة طب الأنف و الحنجرة	مستوى السنة الثالثة ثانوي	-تلميذة مجهزة بالمعين السمعي -اندماجية و متفاعلة ضمن الفوج . -تتواصل بسهول عن طريق الإشارة و القراءة على الشفاه.
أنثى	11	صمم حاد	الأذن اليمنى :60db الأذن اليسرى :70db	الوحيدة	الأم تعاني من حالة صمم	حالة طلاق ومستوى معيشي متوسط	السنة الثانية ابتدائي	مصلحة طب الأنف و الحنجرة	الأم غير متعلمة	-تلميذة مجهزة بالمعين السمعي -تتعامل بحذر . -منطوية و قليلة التواصل .

جدول (03): معطيات أساسية حول التلاميذ المشاركين في هذه الدراسة

التعليق على الجدول(03):

تعبر البيانات المدونة في الجدول(03) عن عينة مصغرة من تلاميذ مدرسة الأطفال المعاقين سمعيا بمدينة عنابه.

-يشير جهاز القياس السمعي المطبق على هذه الحالات إلى حالة صمم بالتحديد صمم عميق أو حاد.

-يتراوح سن التلاميذ ما بين من 10إلى 12سنة وهم متمدرسون مستوى السنة الثانية ابتدائي.

-تقدر درجة الفقدان السمعي لديهم من 60 إلى 110ديسيبل حسب تشخيص طبيب مختص في الأنف والحنجرة.

-يعاني أحد التلاميذ من تشوه خلقي على مستوى القفص الصدري وينحدر أغلبيتهم من عائلات ذوي دخل منخفض ومعظم أولياء التلاميذ غير متعلمين.

-تشير البيانات إلى وجود حالات متعددة داخل العائلة تعاني من نفس العاهة.

-يوضح الجدول أن التلاميذ المستفيدون من تجهيز سمعي يتميزون بقدرة على التواصل التفاعل أفضل من التلاميذ الغير مجهزين.

-تبين المعطيات أن أغلبية الحالات تشترك في استخدام لغة الإشارة والقراءة على الشفاه.

-يعتمد جميع التلاميذ على اللغة الإشارية في عملية التواصل سواء داخل أو خارج المدرسة المتخصصة.

3-2التحصيل الدراسي

تم الاطلاع على المستوى الدراسي للتلاميذ من خلال تقييم المعلم المتخصص والرجوع إلى كشوف النقاط والمعدلات الفصلية.

دونت البيانات ضمن الجدول (4) الموالي:

جدول (4): التحصيل المدرسي لأفراد العينة

الحالات	السنة الأولى		السنة الثانية
	تقييم المعلم المتخصص	معدل الفصل الأول	معدل الفصل الثاني
1	نتائج متوسطة، صعوبة كبيرة في مادة الرياضيات.	10/5.25	10/ 6.36
2	-نتائج دون الوسط، - بطيء في الحركة والكتابة -نسجل قدرة على الحساب والعد بشكل جيد	10/5.66	10/ 5.25
3	-نتائج متوسطة -صعوبة في استيعاب مادة الرياضيات مع كتابة غير مقروءة وغير مفهومة (يكتب الكلمة مع وضع نقاط عشوائية).	10/4.97	10/ 5.66
4	-فهم واستيعاب جيد لجميع المواد -تطبيق مباشر للتعليمة -تفوق في التحصيل	10/9.54	10 /9.08
5	-استعدادات تعليمية ملائمة -تطبيق مباشر للتعليمة -غياب الدافعية والمشاركة داخل القسم	10/9.5	10/ 9.5

التعليق على الجدول 4:

تشير النتائج والملاحظات المتحصل عليها إلى مستوى تعليمي متوسط عموما لأغلبية التلاميذ.

يتراوح المعدل السنوي للتلاميذ ما بين 5 إلى 9 من 10.

يلاحظ تفوق الإناث على الذكور، إذ تظهر لديهم استعدادات تعليمية أكبر منذ مرحلة استقبالهم بالمدرسة.

تبين المعطيات أن التلاميذ الأقل تحصيل لديهم صعوبة في فهم المواد التعليمية كاللغة، الكتابة والرياضيات.

تبين المعدلات الفصلية للتلاميذ تحسن تدريجي في مستوى التحصيل الدراسي من السداسي الأول إلى السداسي الثاني.

3-2-المقابلة الو الدية النصف موجهة لأولياء تلاميذ عينة الدراسة

تم تطبيق مقابلة نصف موجهة مع أولياء التلاميذ، نستعرض المعلومات المتوصل إليها ضمن الجدول رقم 5:

نوع اتجاهات الوالدين	الأبعاد	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الر ابعة	الحالة الخامسة
اتجاهات تتميز بالتقبل	التواصل	-تواصل غير كافي بسبب عدم إتقان للغة الإشارة من طرف الولي.	-تواصل غير كلي بسبب عدم الإلمام بقواعد لغة الإشارة للطرفين الابن والولي.	-تواصل جيد نظرا لاستخدام لغة الإشارة من طرف جميع أفراد الأسرة .	-تواصل نوعي من خلال اجتهاد الأم في تعلم جميع قواعد لغة الإشارة - استخدام الأم الطريقة الكلية في التواصل.	-تواصل فعال وفهم جيد للتعليمة من الطرفين الجدة والتلميذة. -تقبل لوضعية الإعاقة من طرف جميع أفراد الأسرة .
	الاهتمام	-نسبي يقتصر على الاهتمام المادي .	-موجود يعبر به من خلال اهتمام مادي و معنوي .	-يظهر من خلال التشجيع و التحفيز تفضيل التلميذ عن بقية الإخوة .	-اهتمام نوعي من ناحية مادية معنوية رغم عدم ملائمة الوضع المادي.	-اهتمام مكثف و احتواء لوضعية التلميذة.
	الثقة المتبادلة	-موجودة من خلال الإنصاف و التسوية مع بقية الإخوة .	-موجودة من خلال وفاء الولي بالوعود الإحساس المسؤولية تجاه وضعية الابن .	-معبر عنها من خلال تعزيز سلوكيات الابن والاستجابة لمطالب التلميذ واحتياجاته .	-مؤشر الثقة موجود وواضح يظهر من خلال التشجيع و تحفيز الأم للابنة .	-موجودة و متبادلة من الطرفين. -يدعمها التفهم و الإحساس بالمسؤولية من طرف الجدة تجاه التلميذة .
اتجاهات تتميز بالرفض	الإهمال	-هناك إهمال مادي بسبب الفقر .	-إهمال ضمني و غير مصرح به بسبب عزلة و عدم التواصل مع التلميذ .	- إهمال مدرسي غير مصرح به ،يظهر من خلال عدم المتابعة الدراسية .	-غير موجود من خلال الإجابات . -لا توجد إجابات تشير إلى التهميش أو اللامبالاة من طرف الأم .	-غير موجود من خلال الأجوبة و غير مصرح به .
	القسوة	وجود قسوة مبررة بسبب إصدار سلوكيات غير مرغوب فيها .	-غير موجودة وغير مصرح بها من خلال الإجابات الصادر عن الولي .	-موجودة ومصرح بها من خلال أسلوب الضرب و العقاب بسبب بعض سلوكيات الابن الغير مستحبة	-غير مصرح بها و لاتشير الإجابات إلى وجود أي نوع من أنواع القسوة .	-موجودة و مصرح بها باستخدام أساليب العقاب و التصلب في المعاملة الو الدية من طرف الجدة .
اتجاهات تتميز بالإحساس بالذنب	الحماية المفرطة	-مؤشرا لقلق والخوف من إصابة الابن بمكروه.	-موجودة بسبب إصابة التلميذ بأمراض مصاحبة.	-موجود و مصرح به بسبب تعدد حالات الإعاقة لدى الأبناء .	-موجود وغير مصرح بها يظهر من خلال مؤشر التعلق الغير آمن و المتابعة اللصيقة للتلميذة .	-موجود و معترف به من طرف الجدة .
	الخوف الز ائد	-موجود بسبب تصورات وقلق غير مبرر.	-موجود و مصرح به نظرا لمرض الابن و هشاشة الحالة العضوية.	-موجود ومصرح به يظهر في أجوبة الأم . -حالة التوتر. - القلق المستمر من فقدان الابن الوحيد .	-موجود و مصرح به يظهر في إصرار وحذر الأم من وضعية إعاقة الابنة أو الإصابة بعاهة أخرى.	-مؤشرا لخوف موجود عند الجدة بسبب الاستياء من حالة الأم المطلقة و غياب الأب.

جدول (05): اتجاهات الأولياء نحو ابنائهم من ذوي الاعاقة السمعية

تعليق على الجدول 5:تبين نتائج تطبيق المقابلة النصف موجهة لأولياء التلاميذ في وضعية إعاقة سمعية خصائص الاتجاهات الممارسة من طرفهم يعبر الأولياء عن تقبلهم للإعاقة من خلال أسلوب التواصل والاهتمام بإتقان لغة الإشارة.

تظهر المعطيات أن اللغة الإشارية هي أهم وسيلة للتواصل، يستخدمها جميع الأفراد في وضعية إعاقة سمعية.

تبين النتائج أن بعض الأولياء يهتم بتحسين طبيعة التواصل والاقتراب من الأبناء، بينما يكتف البعض الآخر بتواصل سطحي وغير كافي.

تشير البيانات أن الأولياء يظهرون صور مختلفة من أنواع الاهتمام والتحفيز لأبنائهم، رغم إمكانيتهم المادية المتدنية والمستوى المعرفي المحدود.

توحي إجابات الأولياء أن معظمهم يمارسون نوع من الإهمال الغير مصرح به، لاسيما العقاب المعنوي وعدم الحرص على المتابعة الدراسية والتفهم الملائم لوضعية الإعاقة.

يمارس الأولياء نوع من القسوة وأسلوب التشدد مع السلوكيات السلبية التي يقوم بها الأبناء.

تشير النتائج إلى صور من الإحساس بالذنب، يظهر في سلوك الأولياء وهم يعبرون عنه بنوع من الخوف الزائد والحماية المفرطة الموجهة نحو الأبناء في وضعية إعاقة.

تظهر أهم صور الاتجاهات السلبية الصادرة عن الأولياء، في قلة التواصل وعدم الاهتمام واللامبالاة بوضعية العجز، التي يعاني منها الأبناء.

عموما تعبر النتائج عن وجود خصائص وصور أخرى في اتجاهات الأولياء توحي بالإيجابية منها اتجاهات التقبل والتكيف لاسيما الثقة المتبادلة والاهتمام بتحفيز وتشجيع الأبناء في وضعية إعاقة.

مناقشة عامة

من خلال التحليل العام للنتائج المتحصل عليها يمكننا أن نقول بأنه:

توجد ثلاث حالات على التوالي الحالة الأولى والحالة الثانية والثالثة، لديهم اتجاه إهمال والدي ونتائج دراسية منخفضة، حيث تدل نتائج المقابلة النصف الموجهة، على وجود إهمال ضمني وغير مصرح به من طرف الأولياء وهذا ما يتوافق جزئيا، ودراسة وليد حمادة، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن مستوى التحصيل يتأثر سلبا بارتفاع درجة الإساءة سواء لدى الذكور أو الإناث.

يؤثر اتجاه القسوة الوالدي نحو الأبناء ذوي الإعاقة على تحصيلهم الدراسي، حيث كان ذلك واضح بالنسبة للحالة الأولى والثالثة، ويختلف بالنسبة للحالة الخامسة، التي أسفرت نتائج المقابلة عن وجود اتجاه قسوة ممارس نحو التلميذة، غير أن التحصيل دراسي مرتفع بمعدل 9.5 من 10، وربما يكون ذلك بسبب متغيرات أخرى.

تعاني الأم في الحالة الخامسة من إعاقة سمعية عميقة، والجدة تتبنى موقف الرفض واتجاه القسوة القبلي مع ابنتها، وتبنته أيضا مع حفيدتها لكن بصورة أخرى، وهي أسلوب التصلب والتشدد في العقاب، اتخذته كأسلوب مثالي في التربية.

رغم الظروف المحيطة استطاعت الولية في الحالة الخامسة أن تهيئ الظروف الملائمة والإيجابية كالاهتمام، الرعاية، مما اتاح الفرصة للتلميذة حتى تعبر عن إمكانياتها ومهاراتها.

وعلى حد تعبير واطسون أن الإنسان يولد مزود بعدد من الاستعدادات السلوكية التي تساعده في التعلم، وتحدث عملية التعلم نتيجة لوجود الدافع المثير، وهنا الدافع هي سلوكات الجدة وانطباعاتها رغم رفضها للإعاقة.

يؤثر اتجاه الحماية المفرطة للأولياء نحو إعاقة أبنائهم في وضعية إعاقة، على أدائهم الدراسي، فقد خلصت النتائج إلى أن الحماية المفرطة موجودة في كل من الحالة الأولى والثالثة مع انخفاض مستوى التحصيل الدراسي، وهذا قد يدل على أن الحماية المفرطة التي يمارسها الآباء مع الأبناء، تخلق منهم أفرادا عاجزين ويتصفون بالخمول، لا يمكنهم الأداء والانجاز.

يعتبر اتجاه الحماية المفرطة اتجاه نابع من موقف غير صحي، وهو موقف الإحساس بالذنب واللوم الموجه للذات، بسبب إنجاب طفل غير سوي.

تصرح ولية الحالة الأولى بأنها لم تتقبل أن تكون لديها بنت لا تتكلم كالآخرين، وذلك حسب استجاباتها في المقابلة النصف موجهة.

تتفق هذه المعطيات جزئيا مع النتائج التي توصلت لها الباحث (Charl Guardon 2012) في إطار دراسة ميدانية حول الأسرة والإعاقة، ومن بين نتائجها:

وجود إهمال أبناء وبنات ذوي الإعاقة من طرف الأولياء يتسبب في صعوبة إدماجهم المدرسي والاجتماعي. وهذا ما يشير إلى مدى تأثير اتجاهات الأولياء في توافقهم النفسي الاجتماعي وكذا المدرسي للأبناء.

مع العلم أن اتجاه التقبل الوالدي للأبناء في وضعية إعاقة، أظهر أنه يؤثر ايجابيا على تحصيلهم الدراسي.

تتوافق النتائج المتوصل إليها ودراسة الطحان 1990 الذي أثبت وجود علاقة ارتباطية إيجابية ودالة بين التحصيل الدراسي عند الأبناء وكل من الاتجاه الديمقراطي واتجاه التقبل لدى الأولياء.

وبصورة عامة لقد خلصت نتائج الدراسة إلى:

أن اتجاه الاباء نحو الأبناء ذوي الإعاقة يؤثر على تحصيلهم الدراسي سواء كان بشكل ايجابي أو سلبي. مع العلم أنه توجد عوامل محيطة بالأبناء ذوي الإعاقة السمعية، ممكن أن تزيد أو تحد من عملية التحصيل لديهم، نذكر منها: المستوى الدراسي للأولياء، درجة الإصابة بالصمم، التكفل المبكر لهذه الفئة من الأطفال، الظروف الأسرية والاجتماعية للعائلة.

المراجع

1. عبد الفتاح دويدار (2005).علم النفس الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية الأزارطة، مصر.
2. رشاد عبد العزيز موسى(2009)، سيكولوجية المعاق سمعيا، ط1، عالم الكتاب، القاهرة.
3. عادل عبد الله، محمد(2012)،آليات تفعيل الدمج الشامل للطلاب ذوي الإعاقات في مدارس التعليم العام كمدخل لدمجهم الشامل في المجتمع، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، عمان مسقط.
4. فرج عبد القادر طه وآخرون(2014)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح.
5. مدحت محمد أبو النصر، (2004)، تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة « علاقة المعاق بالأسرة والمجتمع من منظور الوقاية العلاجية»، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
6. فتحي السيد عبد الرحيم والحليم بشاي((1990)، سيكولوجية الأطفال الغير عاديين، ط4، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.
7. جمال الخطيب (1998)، مقدمة في الإعاقة السمعية، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
8. عصام نمر يوسف،(2007)، تربية الأفراد غير العاديين في المدرسة والمجتمع.ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
9. هالاهان، جيمس م. كوفمان ،عادل عبد الله محمد(2008)، سيكولوجية الأطفال غير العاديين وتعليمهم. ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر.
10. محمد شفيق، (2004)، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، د ب ن.
11. محمود بوسنة، (1994)،سيرورة إعادة التأهيل لذوي العجز، المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية،العدد6 منشورات جامعة الجزائر – الجزائر
12. محمود بوسنه (2011)، التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة في الجزائر: الواقع ومتطلبات المستقبل. محاضرة افتتاح الملتقى الدولي الثاني حول «التكفل بالأفراد المعوقين في الجزائر: الواقع وتحديات المستقبل» تنظيم مخبر: تربية-تكوين-عمل، جامعة الجزائر بقاعة المحظرات، يومي 22 -23 نوفمبر.
13. حلوى محمد، (2007)، فعالية برنامج إرشادي لتنمية النضج الانفعالي في تحسين الكفاءة الاجتماعية لدى عينة من الأطفال المساء معاملتهم انفعاليا، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية جامعة مصر العربية، مصر.
14. بدر الدين كمال عبده،محمد السيد حلاوة (2001).المعوقون رعاية وعلاج.ط1.الإسكندرية مصر المكتب الجامعي الحديث.
15. عبد الرحمن العيسوي(1997).سيكولوجيا الإعاقة الجسمية والعقلية مع سبل العلاج والتأهيل، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.
16. William L. Heyward (2008): Exceptional children an introduction to special education New Jersey-Pearson.International edition

الملحق

دليل مقابلة نصف موجهة:

المحور الأول: التقبل

البعد الأول: التواصل

-هل يتقن اللغة الإشارية؟

-هل تعلمت قراءة الشفاه والكلام بطريقة يستطيع أن يفهم بها ابنك ما تريد قوله دون أن يكون قادر على سماع صوتك؟

-هل أن على دراية بيومياته؟

-هل يروي لك ما يقوم به داخل المدرسة؟

-كيف تتم مشاهدتكما للتلفاز معا داخل البيت؟

البعد الثاني: التفهم

-ماذا تعرف عن العجز السمعي؟

-هل لديك فكرة عما يحتاجه طفلك كونه غير قادر على الاستماع بالصورة العادية؟

-ما هي لحظات استمتاعه التي تتقاسمها معه؟

-هل لديه لحظات اكتئاب أو حزن وكيف تتصرف أثنائها؟

-هل تعرف أسباب التزامه للصمت؟

-هل تواسيه لما يعجز عن مشاركة إخوانه الحديث والتفاعل بين أفراد العائلة؟

-ما هو موقفك في حالة عجزه عن المشاركة؟

البعد الثالث: التسوية

-هل يأخذ منك نفس الوقت الذي توليه لبقية إخوانه في المتابعة؟

-هل لديك نفس التوقعات في أن يواصل تعليمه كبقية إخوانه؟

-هل لديه الحق في المشاركة وإبداء رأيه ووجهة نظره فيما يتعلق بالمشاكل العائلية؟

-عندما يتشاجر أبنائك العاديين مع بعض كيف تتصرف معهم؟

-هل تقف إلى جانبه في مواقف الشجار مع إخوانه وهو على صواب؟

- ما هو موقفك أما شكواه من سوء معاملة زملاءه ومعلميه؟

البعد الرابع: الإنصاف

-ما هي ردت فعلك عندما يتعرض إلى مشكلة من طرف الأصدقاء؟

-هل لديه هوايات أو نشاطات خارج المدرسة؟

-من يرافقه لممارسة هذه الهوايات؟

البعد الخامس: الاهتمام

التشجيع

-كيف تتعامل مع المواقف التي يعجز فيها عن فهم ما تريد قوله؟

-لما يقوم بمحاولات عديدة ويتمكن عن التعبير عما يريد قوله كيف تستجيب؟

-لما يقوم بسلوك مرغوب فيه كيف تكون ردة فعلك أمام ذلك؟

-إذا تقدم في تحصيله الدراسي أو تأخر كيف تتعامل معه؟

-هل يختار أصدقائه؟

-هل لديه الحق في اختيار ملابسه؟

-ماهي وضعيته ضمن إخوانه داخل البيت؟

-هل يتواصلون معه؟

-من يتابع دراسته في المنزل؟

-لما تقوم المدرسة باستدعاء الأولياء من يقوم بمرافقته؟

-هل يعرض- عليك ما يقوم بإنجازه داخل المدرسة؟

-من يشاركه النشاطات اليدوية داخل المنزل؟

الاهتمام المعنوي النفسي

-لما يحضر أحد الأقارب إلى المنزل هل يتواصل معه؟

-هل يسألك أصدقاءك وأقاربك عنه وعن أخباره؟

-كيف يتواصل معه الجيران والأصدقاء؟

-هل تحاوره أمام الآخرين؟

الاهتمام المادي

-ما هي ردة فعلك لما يطلب منك النقود أو شراء ما يحتاجه؟

-هل يقوم بفحوصات طبية بصورة منتظمة؟

-متى كانت آخر مرة اصطحبته للعناية بالتجهيز السمعي؟

-هل فكرت بعملية الزرع القوقعي؟

-ما هي اهتماماتك لما تقوم بالإبحار على المواقع الإلكترونية؟

-هل أنت بدراية لما توصلت إليه البحوث في مجال الإعاقة السمعية؟

البعد السادس: الثقة المتبادلة

الوفاء بالوعود

-كيف تتفق معه في منحه النقود وأنت لا تملك المبلغ؟

-وعندما لا تستطيع توفير ما طلب منك كيف تتصرف؟

الأمانة

-هل يعرف المكان الذي تضع فيه أغراضك الخاصة؟

الصدق

-هل تبوح له بأسرارك؟

-ما هي ردة فعلك لما يبوح لكي بأسراره وأخطائه مع الآخرين؟

-هل يشتكي لكي همومه؟

المسؤولية

-هل تتحدث معه عما تنتظر منه؟

- هل تكلفه بالقيام ببعض المهام التي لا تجد لها الوقت للقيام بها؟

-هل يتحدث معك عن أهدافه وآفاقه المستقبلية؟

المحور الثاني: الرفض

-هل تقبلت إعاقة ابنك؟

البعد الأول: الإهمال

الإهمال الضمني

-ما هي المدة التي يمضيها بمفرده داخل البيت في وقت غيابك عنه؟

-هل يشاهد التلفاز وما هي المدة التي يقضيها في المشاهدة؟

-هل هو حاضر و يشارك أفراد الأسرة الحياة العائلية؟

-هل يتواصل مع الأفراد الصم من خلال شبكة التواصل الاجتماعي؟

-هل أنت بدراية عن أصدقائه الافتراضيين وما يدور بينهم من حوارات ؟

الإهمال المصرح به

-هل يطلب منك أن تراجع دروسه وتقوم بحل واجباته أم يفضل أن يقوم إخوانه بذلك؟

-ما الذي يفعله لما تعجز أو يتعذر عليك الذهاب إلى حصص التوجيه لوالدي؟

الإهمال المادي

-هل ترى أن لديه الكثير من الطلبات الاحتياجات؟

-ما هي أكلته المفضلة؟

-كم وجبة يتلقاها في اليوم؟

التهميش

-هل ينام بمفرده؟

-ما هو الوقت الذي يذهب فيه إلى النوم وهل لديه وقت محدد؟

-هل لديه كوابيس ليلية؟

-هل لديه لزمات أو عادات يقوم بها؟

-هل يتردد عند أخصائية المدرسة؟

-هل يخبرك عما توجهه وترشده إليه؟

البعد الثاني: القسوة

العقاب المادي/ الضرب/ العقاب المعنوي

-ما هو موقفك لما يقوم بسلوك غير مرغوب فيه؟

-ما هي طريقتك في تصحيح أخطائه وتلقينه النصائح و الإرشادات؟

-ما هي وضعيتك لما لا يكترث إلى أوامرك؟

-ما هو أسلوبك في معالجة مشكلة كبيرة تسبب فيها؟

-حينما يتمادى في الإبحار على ألنت وأنت لست قادر على

-توفير الاشتراك كيف تقنعه بذلك؟

ما هو أسلوبك في التعامل مع عدوانيته وطبعه العنيد؟

الاستغلال

-من الذي يساعدك في البيت على القيام بالأعمال المنزلية؟

-هل يشارك في القيام بها؟

-هل يساعد إخوانه لما يطلبوا منه ذلك؟

-هل يعرف أن لديه منحة شهرية؟

-هل يطلب منك أن تعطيه إياه؟

-هل يعرف حقوقه الاجتماعية وما لديه من أولويات؟

-هل استفدت من امتيازات بسبب إعاقته: سكن، منصب عمل، إعانة...؟

- ما الذي قمت به حتى تحصلت على ذلك؟

المحور الثالث: الإحساس بالذنب

البعد الأول: الحماية المفرطة

-ما هو إحساسك وهو بعيد عنك أو بعيد عن عينيك؟

-هل تتركه لفترات طويلة بمفرده أو لا؟

-هل يمكن أن يمضي ليلة خارج البيت عند الأهل أو الأصدقاء؟

-هل ينام بجانبك ليلا؟

-هل يرتدي ملابس كثيرة في الشتاء؟

-من يرافقه يوميا إلى المدرسة؟

-هل تتردد بكثرة إلى المدرسة لتحاور المربي الذي يرافقه ويخبرك بسلوكياته داخل الفصل؟

-هل تسأل أصدقائه وزملائه عما يقوم به وهو برفقتهم؟

البعد الثاني: الخوف الزائد

-هل لديك مخاوف معينة؟

-ما هو شعورك لما يشتكي من أعراض مرضية؟

-هل حدث يوم وأضاع سماعته في البيت أو في المدرسة؟

-كيف كانت ردت فعلك؟

-هل لديه إقبال على الغرباء؟

-ما هو موقفك لما يحاول الاقتراب من الغرباء والتواصل معهم ؟

-هل لديه علاقات خلافا عن علاقته بزملائه في المدرسة؟

- هل يقوم برحلات أو خرجات في المدرسة؟

-هل ترافقه إلى هذه الرحلات؟

-هل تنتابك لحظات من القلق والتوتر القبلي بخصوصه؟

Attitudes of pupils' parents with hearing disabilities toward those pupils and their impact on academic achievement: A field study at the School for Children with Hearing Disabilities –Al-Bouni Annaba

Abstract

This article presents a deep analysis of the results of an important study on parental attitudes towards their children with hearing impairments. The impact of these attitudes on the academic achievement were also studied. It should be noted that parents of children with disabilities usually often adopt a variety of attitudes, we may find some of them appearing in the form of feeling guilty, and others in the form of rejection, or acceptance and adaptation. The method of case study was used. The aim was to collect psychological and social data on two small samples. The first sample consisted of five pupils with hearing impairments who were studying at the specialized school for hearing-impaired children in Annaba city, while the second consisted of five participants representing the parents of these children. Regarding the study tools, a semi-structured interview guide was applied with the parents to determine the nature of their attitudes towards their children with a disability. As for the children with hearing impairments, clinical observation was relied upon to determine their interaction in their academic environment and to record their academic achievement data. The results of this study indicate that there is a positive relationship between parental attitudes (type acceptance of children with hearing impairments) and academic achievement of their children, and a negative relationship between parental attitudes (type rejection or feeling guilty) and the academic achievement of their children with hearing impairments. However, it is important to emphasize that academic achievement is influenced by several factors and not only by parental attitude. This is consistent with the results of this study and many previous ones. The most important of these factors are as follows: Factors related to children with hearing impairments, such as the degree of impairment, level of hearing loss, history of disability, and on the other hand, the abilities that these children still possess and that can be developed (these remaining abilities are the basis for the various performances). Social factors related to the attitudes of parents and the family environment in particular. School factors related to the characteristics of the school and the nature of psycho-pedagogical support for these children

Keywords
rehabilitation of people with hearing disabilities
parental attitudes
academic achievement

Attitudes des parents d élèves malentendants envers ces élèves et leurs impact sur la réussite scolaire -Une étude de terrain à l école pour enfants malentendants Al-Bouni Annaba

Résumé

Cet article présente une analyse approfondie des résultats d'une importante étude sur les attitudes des parents envers leurs enfants déficients auditifs. L'impact de ces attitudes sur la réussite scolaire a également été étudié. Il est à noter que les parents d'enfants handicapés adoptent généralement des attitudes variées, on peut en retrouver certaines sous forme de sentiment de culpabilité, et d'autres sous forme de rejet, ou d'acceptation et d'adaptation. La méthode de l'étude de cas a été utilisée. L'objectif était de collecter des données psychologiques et sociales sur deux petits échantillons. Le premier échantillon était composé de cinq élèves malentendants qui étudiaient à l'école spécialisée pour enfants malentendants de la ville d'Annaba, tandis que le second était composé de cinq participants représentant les parents de ces enfants. Concernant les outils d'étude, un guide d'entretien semi-directif a été appliqué avec les parents pour déterminer la nature de leurs attitudes envers leurs enfants en situation de handicap. Quant aux enfants déficients auditifs, l'observation clinique a servi à déterminer leur interaction dans leur environnement scolaire et à enregistrer leurs données de réussite scolaire. Les résultats de cette étude indiquent qu'il existe une relation positive entre les attitudes parentales (type acceptation des enfants déficients auditifs) et la réussite scolaire de leurs enfants, et une relation négative entre les attitudes parentales (type rejet ou sentiment de culpabilité) et la réussite scolaire des leurs enfants malentendants. Cependant, il est important de souligner que la réussite scolaire est influencée par plusieurs facteurs et pas seulement par l'attitude des parents. Ceci est cohérent avec les résultats de cette étude et de nombreuses études précédentes. Les plus importants de ces facteurs sont les suivants: Facteurs liés aux enfants déficients auditifs, tels que le degré de déficience, le niveau de perte auditive, les antécédents du handicap, et d'autre part, les capacités que ces enfants possèdent encore et qui peuvent être développées (ces capacités restantes sont la base pour les différentes performances). Facteurs sociaux liés aux attitudes des parents et à l'environnement familial en particulier. Facteurs scolaires liés aux caractéristiques de l'école et à la nature de l'accompagnement pédagogique de ces enfants.

Mots clés

réadaptation des personnes déficientes auditives

attitudes parentales

réussite scolaire

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

التراث السردي العربي في المنظور الحداثي: قراءة في كتاب « قال الراوي البنيات الحكائية في السيرة الشعبية» لسعيد يقطين

Arabic narrative patrimony, career and changes, applying approach in:
"the narrator said: Narrator structures in the popular biography"

د. زهيرة بارش
Dr. Zahira Bareche
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر
nour1yakine@yahoo.fr

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2021-09-08
تاريخ القبول 2023-02-05

الكلمات المفتاحية
التراث السردي
المنظور الحداثي
قال الراوي
البنيات الحكائية
السيرة الشعبية

ملخص

استقطب التراث السردي العربي اهتمام الدارسين العرب منذ بدايات العصر الحديث، حيث ظهرت عديد الأبحاث التي سعت إلى تغيير زاوية النظر إليه وتجديد أسئلته المعرفية، في محاولة لقراءته بأدوات حداثية استمدت من العلوم المنفتح عليها. ومن نتاج هذا التحول؛ تناولُ النص التراثي السردي باعتباره بنية متكاملة غير قابلة للتجزئة، أو التمييز بين الهامشي والمركزي فيها. بهذا التصور جرى النظر إلى السيرة الشعبية باعتبارها نصا سرديا تراثيا، ينتمي إلى قطاع واسع من الإنتاج الثقافي. وقد أفضت قراءة كتاب: «قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية» إلى إبراز أهمية الحوار الهادف البناء والتفاعل الإيجابي بين الأنا (التراث) والآخر (المنجز الغربي) في بلوغ قراءة هادئة هادفة واعية .

مقدمة

يعد التراث السردي العربي من أبرز القضايا التي استقطبت توجهات الفكر النقدي العربي الحديث والمعاصر، لما يكتسيه من أهمية بالغة في رسم حاضر الأمة ومستقبلها، فهو يمثل نتاج أمة من العادات والقيم والمعارف والثقافات لفترة زمنية مضت، ولا تزال أنساقها ممتدة في وجدان أبنائها. وقد قدمت دراسات وأبحاث كثيرة جعلت منه محورا هاما من محاور الجدل الفكري والنقدي في الثقافة العربية، إذ تباينت الآراء حوله وتعددت زوايا النظر إليه بين مؤيد ومعارض، أو مقدس ومهمش، ومرد ذلك إلى اعتباره تارة رديفا للماضي- الذي ارتبط أحيانا بالتخلف والانحطاط- وتارة أخرى مصدرا للاعتزاز والفخر.

وبتطور الوعي النقدي العربي، ظهر من نقادنا من تبنى طريقا وسطا، يستأنس فيه بكل من الموروث العربي بوجه عام والمنجزات الحديثة التي أفرزها تطور الفكر الإنساني والنقدي بصفة خاصة، وذلك بالاعتماد على آلية التفاعل الإيجابي المفضية إلى الإنتاج النوعي بدل الاستهلاك العقيم، الذي لا يحل الإشكالات المطروحة بقدر ما يؤزمها، فكانت الدعوة إلى إعادة النظر في التراث السردي بغية استنطاق مضامينه المغيبة واستثمار بنياته السردية بما يوافق زمن القراءة الراهن، في محاولة لمقاربته بوعي جديد، يتجاوز التقديس والتهميش، إلى التفاعل الإيجابي مع كل ما أنتجته المعرفة الإنسانية .

فالتراث السردي العربي جزء هام من ذلك الزخم المعرفي، نظرا لغنى الثقافة العربية بمختلف الأشكال السردية التي لم تحظ بالاهتمام الذي حظي به الشعر، سواء من ناحية الدرس والتحليل، أو التدوين والتصنيف. ووفقا لهذا التحول جرى النظر إلى السيرة الشعبية باعتبارها نصا سرديا تراثيا ينتمي إلى قطاع واسع من الإنتاج الثقافي العربي، وباعتبارها نصا عربيا جديرا بالبحث والتحليل، لأنه يعبر عن جوانب هامة من الذات العربية في صيرورتها وتحولاتها. فما هي الأسباب - حسب سعيد يقطين- التي بوأت السيرة الشعبية موقعا مميزا في الإبداع الفني العربي؟ فانتقلت من وضع اللانص المهمش إلى النص الجدير بالنص والتحليل؟ وما دلالات هذا التحول من اللانص إلى النص؟ وما دوافعه وتبعاته؟ تلكم هي الأسئلة التي سيحاول البحث الإجابة عنها، من خلال القراءة التي قدمت لكتاب: «قال الراوي، البنيات

الحكائية في السيرة الشعبية» لسعيد يقطين، إذ قام البحث بعرض الأفكار ومحاورتها تارة، ومناقشتها والتعقيب عليها تارة أخرى، في محاولة للتنقيب عن الأنساق المضمرة التي من شأها أن تساعد في الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

وسعى البحث بداية إلى ضبط الجهاز المصطلحي والمفاهيمي لهذا الموضوع، بغية تسهيل الولوج إلى قضاياه ومضامينه، ثم محاورتها ومساءلة خباياها المستعصية، فكان الوقوف على مفاهيم: التراث، والتراث السردي في الدلالتين اللغوية والاصطلاحية، ثم إبراز أهم الفوارق بين التراث الغربي والتراث العربي، بهدف فهم خصوصية هذا الأخير، ليتم التعريج على أهم الإشكالات التي يطرحها التراث السردي العربي، كأزمتي المصطلح والمفهوم وكذا مختلف المواقف النقدية التي تناولته. ثم يقدم البحث في شقه التطبيقي قراءة لكتاب: «قال الراوي البنيات الحكائية في السيرة الشعبية»، هذا الأخير الذي اتخذ السيرة الشعبية نموذجا للتراث السردي، محللا أسباب تحولها من اللانص إلى النص، إذ سيعمد سعيد يقطين إلى تفكيك بنياتها الكبرى والمكونات الرئيسية المتحكمة فيها، في محاولة للكشف عن مختلف العلاقات التي أقامتها هذه البنيات مع السياق الثقافي والتاريخي الذي أنتجت في إطاره، محددا من خلالها خصوصية هذا النص السردي الذي يقوم بتحليله. ويختم البحث بحوصلة لأهم النتائج التي خلص إليها، وكذا بعض التوصيات الاستشرافية.

1–مفهوم التراث في المعاجم اللغوية

يعود أصل كلمة التراث في اللغة العربية إلى مادة (ورث)، (يرث)، (ميراثا)، فهي مرتبطة دلاليا بالميراث والتركة، وما يخلفه الميت لأولاده وأهله، أو بعبارة أخرى ما يخلفه الرجل لورثته، يقول ابن منظور في لسان العرب: «ورث، الوارث صفة من صفات الله-عز وجل- وهو الباقي الدائم الذي يرث الخلائق، ويبقى بعد فنائهم، والله -عز وجل- يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، أي يبقى بعد فناء الكل، ويفنى من سواه فيرجع ما كان ملك العباد إليه وحده لا شريك له، ويقال ورث فلان أباه يرثه وراثة ميراثا، وأورث الرجل ولده مالا إيراثا حسنا، وقيل الوارث والإرث والوراث والإيراث والتراث واحد» (منظور ج.، 1414ه). أما لفظة تراث فأصلها «وراث»، حيث قلبت الواو تاء لثقل الضمة على الواو.

ويتضح من خلال الدلالة المعجمية أن لفظ «التراث» ارتبط أساسا بالمفهوم المادي للتركة والميراث، وظل بعيدا عن الدلالات التي أخذها في العصر الحديث.

وبالعودة إلى القرآن الكريم، يتضح أن الكلمة وردت في عدة مواضع، ففي سورة الفجر يقول الله عز وجل: «وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾» (الفجر الاية 19)،وقد قال ابن فارس في معنى هذا اللفظ: «الواو والراء والثاء كلمة واحدة، هي الورث والميراث، أصله الواو، وهو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلى آخرين بنسب أو سبب (فارس أ.، 1979)،وقوله تعالى في سورة النمل: «وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾» (النمل الاية 16)، كما وردت في سورة الأحزاب: «وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾» (الأحزاب الاية 27)، وفي مجمل المعاني تدل الكلمة على انتقال الممتلكات إلى ورثة معينين عن أهلية واستحقاق.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن التراث هو مختلف الآثار المادية والمعنوية التي يخلفها الشخص الراحل بعد موته في شتى المجالات، كالآثار الأدبية والعلمية واللغوية وغيرها، أو كالنسب والجاه والسمعة، وغير بعيد عن هذا المعنى وردت الكلمة في بيتين من الشعر للشريف الرضي: (الرضي، 2009)

طلبوا التراث فلم يروا من بعده إلا علا وفضائلا وجلالا

هيهات فاتهم تراث مُخاطر حفظ الثناء وضيع الأموالا

حيث يرثي الشاعر في هذه الأبيات «الصاحب بن عبّاد»، ويعتب على حكام عصره بسبب ما فعلوه من نهب وسلب لتركته ومخلفاته.

2–المفهوم الاصطلاحي للتراث

2–1–التراث العربي

رغم تعدد دلالات مفهوم التراث واختلافها بين الدارسين، إلا أن هناك شبه اتفاق على الحيز الفكري الذي يشغله هذا التراث، فهو يمثل كل ماهو ممتد فينا من ثقافات وإيديولوجيات ومعارف وعلوم، وآثار مادية أو معنوية خلفها أجدادنا وأسلافنا العرب على امتداد فترات زمنية ماضية، وقد تناقلها السلف جيلا عن جيل، ولكل جيل خصوصيته في التفاعل مع هذه المخلفات.

ويختلف الباحثون في تحديد الفترة الزمنية التي يمكن اعتمادها مرجعا واضحا للحديث عن التراث العربي، فهناك

من يعتمد عصور الازدهار والرقي والتطور الذي بلغته الحضارة العربية الإسلامية، ويعتبرها التربة الخصبة التي أنتجت لنا هذا الموروث الزاخر، وهناك من يعتبر التراث العربي هو ما كان قبل الحملة الفرنسية 1798.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حين يزيح هالة الزمن عن مفهوم التراث، حيث يعد الماضي القريب الذي يخلف أثرا في نفوس الجماعة تراثا أيضا، ما دام أنه يتقمص دور الفاعل أو الممهد للفعل، ذلك ما يعبر عنه الجابري في قوله: «فليس التراث هو ما ينتمي إلى الماضي البعيد وحسب، بل هو أيضا ما ينتمي إلى الماضي القريب» (الجابري، 1991)، ومادام التراث متعلقا بالماضي-قريبا أو بعيدا- فيمكن الاتفاق على أنه نتاج ماضي الأمة العربية بكل ما يزخر به من قيم حضارية، بصرف النظر عن الفترة الزمنية التي تؤطره.

وهناك من الباحثين العرب من يرى أن الزمان ليس ماضيا أو حاضرا فقط، فهناك «الزمان الممتد والمستمر والمنقطع، وبين الماضي والحاضر اتصالات وتداخلات وتفاعلات، فكيف يمكن أن نقيم المسافات والحواجز بين الأزمنة؟ فأين يبتدئ الحاضر؟ وأين ينتهي الماضي؟» (يقطين، 2006)، ويزداد السؤال عمقا وغموضا إذا أسقطنا هذا الطرح على صعيد التراث: «هل التراث الذي ندرس باعتباره ماضيا انقطع في الماضي، أم أنه ما يزال ممتدا في الحاضر؟ ما هي أشكال هذا الانقطاع أو أنماط هذا الامتداد؟» (يقطين، 2006)، أسئلة كثيرة تفرض نفسها بإلحاح علينا ونحن نقارب مسألة التراث، لتجسد بوضوح مشكلة الزمان ومشكلة الوعي به في تصوراتنا وممارساتنا.

ولم يقتصر الخلاف على-الزمن المرجع- فحسب، بل تعداه إلى التأويل الإيديولوجي للمصطلح، فهناك من يعتبره الثقافة الرسمية المدونة، كما يعرفه لنا عبد السلام هارون في قوله: «التراث هو تلك الآثار المكتوبة، الموروثة، التي حفظها التاريخ كاملة أو مبتورة فوصلت إلينا. وليس هناك حدود معينة لتاريخ أي تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من إنتاج يعد تراثا فكريا. ولقد أصبح شعر شوقي وحافظ، وحديث عيسى بن هشام، وآثار العقاد والمازني تراثا له حرمته التاريخية، وله مقداره الأثري» (هارون، 1988)

وظل هذا المفهوم الذي يربط التراث العربي بما هو «مكتوب» أو «مدون» مهيمنا فترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى إقصاء وإلغاء جزء هائل من هذا التراث غير المدون، وما أعظمه وأجزله في الحضارة العربية، وهذا ما أثار من الإشكاليات ما لا حصر له، لكون هذه الحضارة اعتمدت لعصور طويلة على الثقافية الشفاهية.

وتتعدد الرؤى تعدد وتنوع التراث في حد ذاته، فنجد هناك من يحصره في القرآن الكريم والسنة الشريفة، كما في قول أحمد العلوي الذي يعتبر التراث: «القرآن وكلام محمد صلى الله عليه وسلم لا غير» (العلوي، 1986)

كما برز من المفكرين العرب من وسع دائرة التراث لتشمل مختلف المرويات الشفوية، بالإضافة إلى منظومة القيم والعادات والتقاليد والفنون، متجاوزا بذلك حاجز الكتابة التي غالبا ما تعبر عن الثقافة الرسمية، إلى ثقافة أخرى يمكن وصفها بالشعبية أو غير الرسمية، وفي هذا الصدد يقدم الجابري تعريفا آخر للتراث، إذ يقول: «الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني» (الجابري، 1991). ولعل هذا التعريف يقرب بشكل أكبر «المسألة التراثية» من المفهوم الذي تمثلته في الخطاب العربي المعاصر.

أما عن علاقة العربي بتراثه فهي علاقة تماه وانسجام شديدين، بحيث لا يمكن فيها الفصل بين الماضي والحاضر، أو بين التراث والعصر، بل إنه من الصعوبة بمكان فهم الذات العربية المعاصرة دون وصلها بمختلف الوشائج التراثية، فالتراث العربي –على خلاف التراث الغربي– يمثل علاقة وحدة عضوية مع الإنسان العربي، لا يمكن فيها إحداث أي نوع من القطيعة، لأن بتر عضو يؤدي إلى اختلال النظام العام للجسد بأكمله، كما لا يمكن فهم فكر وإيديولوجيات العقل العربي المعاصر دون العودة إلى مرجعياته المعرفية، المتمثلة في المخزون التراثي المختزل في اللاشعور لدى هذا العربي، وعى ذلك أم لم يعه، ذلك ما يعبر عنه سعيد يقطين في قوله: «إن التراث الذي وصل إلينا ما يزال يمتد فينا، وما نزال نحيا بواسطته شئنا أم أبينا، وعينا ذلك أم لم نعه، ومهما حاولنا القطيعة معه، أو إعلان موته نظريا أو شعوريا، تظل خطاطاته وأنساقه وأنماطه العليا مترسخة في الوجدان ومتمركزة في المخيلة» (يقطين، 1992)

ومهما تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر فإن التراث العربي يبقى بشقيه المادي والمعنوي، والرسمي والشعبي، والمكتوب والشفوي، هو ما يحدد للأمة العربية تميزها ويرسم لها هويتها.

2-2-الفوارق المعرفية بين التراث العربي والتراث الغربي

تعد كلمة (Cultural Patrimony)، التي تعني «الإرث الثقافي» هي الأقرب والأنسب للدلالة المقصودة، على اعتبار أنها توحي بجملة من العادات والمعتقدات الخاصة بحضارة ما.

إن هذا الإرث الثقافي يطرح إشكاليات جمة في الثقافة الغربية، لعل أبرزها ما يحدد طبيعة العلاقة بين الإنسان الغربي وتراثه، فإذا كان العربي يعيش حالة من التماهي والانسجام والعضوية مع تراثه، حيث يتم الاستدعاء والاستحضار لهذا التراث باستمرار، فإن الغربي يقف على مسافة بينه وبين تراثه، ويتضح جليا أن هذه المسافة تشكلت نتيجة الفصل بين التاريخي والثقافي وبين الإنساني والمعرفي في هذا التراث، فالعقل الغربي حتى وإن كان يعيش فعلا تواصليا مع تراثه، فهو تواصل ثقافي إنساني بالدرجة الأولى، وبعيون ناقدة محللة لا منبهرة، ولعل إطلالة سريعة على ما في العصور الوسطى كفيل بأن يفسر هذا الموقف. إن استحضار هذه العصور ومحاولة تمثلها في الفترة الراهنة يعد هدما صارخا لكل المنجزات التي حققها العقل الغربي منذ بداية النهضة الأوروبية.

بناء على ذلك، يصبح النموذج الأمثل والأسوة المحتذاة للإنسان الغربي هو الفترة الراهنة، بما حققته من مكتسبات علمية وحضارية، أما ما قبل عصر النهضة (قبل القرن السادس عشر)، فهو تراث جامد، لا يصبو إليه الفرد الغربي ولا يطمح إلى إحيائه أو تمثله أو التماهي فيه، «لذلك فهو يزوره، ومن خلاله يزور ماضيه لكن لا يقيم فيه، فعلى الماضي أن يخدم الحاضر، لا على الحاضر أن يسكب في قوالب الماضي» (معتوق، 2007)

3-إشكالات التراث السردي العربي

3-1-أزمة المصطلح والمفهوم

يستمر الغموض واللبس الذي واجهنا في ضبط مفهوم «التراث» قائما مع مصطلح آخر هو «التراث السردي»، وغيره من المصطلحات التي تمت بصلة للموضوع على غرار: القصة، الخطاب، الحكاية وغيرها، لذا ارتأينا أن نقتصر على الكلمات المفتاحية للموضوع الذي نحن بصدد دراسته، تمثيلا لوضعيه المصطلح السردي في نقدنا العربي من جهة، وضبطا لحدود الموضوع من جهة أخرى، ونعني بهذه الكلمات المفتاحية على وجه التحديد مصطلحي «السرد» و«التراث السردي».

3-1-1-السرد

هو الذي يهتم بشؤون الحكي وكل ما يمت إليه بصلة كالراوي والمروي له والتقنيات السردية، وقد اقترن وجوده بوجود الإنسان في كل الأزمنة والأمكنة، لذا فهو قديم قدم نشأة الإنسان ومستمر ومتواصل ومتطور، استمرار وتواصل وتطور الحياة البشرية، ويمتد مفهومه ليشمل مختلف المجالات والخطابات، فهو يحضر في اللغة المكتوبة كما يحضر في اللغة الشفاهية، وبتعبير آخر هو موجود في كل ما يقرؤه الإنسان أو يسمعه أو يشاهده أو يحكيه، ذلك ما يعبر عنه رولان بارت في قوله: «ويمكن للقصة أن تعتمد على اللغة المفصلية، شفوية أو مكتوبة، ويمكنها كذلك أن تعتمد على الصورة ثابتة أو متحركة، كما يمكنها أن تعتمد على الحركة وعلى الاختلاط المنظم لكل هذه المواد وإنها لحاضرة في الأسطورة والخرافة، وحكايا الحيوان والحكاية والقصة القصيرة والملحمة والتاريخ والتراجيديا والمأساة والكوميديا والمسرح الإيمائي والصورة الملونة...، وإن القصة لحاضرة بكل هذه الأشكال غير المتناهية تقريبا في كل الأزمنة وفي كل الأمكنة وفي كل المجتمعات وإنها لتبدأ مع التاريخ الإنساني نفسه» (بارت، 1993)

وخلال انتقال مفهوم السرد إلى النقد العربي برزت بشكل جلي أزمة المصطلح، وإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر مصطلح «Narratologie»، وهو المصطلح الذي اقترحه تودوروف سنة 1969 (وغليسي، 2000)، سنجد الكم الهائل من الاستعمالات التي وظف فيها هذا المصطلح في الدراسات العربية، فقد تأرجح بين «السردية» و«الكتابية» و«الساردية و«السردولوجية» و«علم السرد» وغيرها، وأمام هذا الحشد من المصطلحات سنكتفي بالإشارة السريعة لأصحابها والمراجع التي تحيل إليها.

يوظف عبد الملك مرتاض مصطلحين مختلفين للدلالة على معنى واحد، فهو يستعمل مصطلح «علم السرد» في كتابه: «تحليل الخطاب السردي» (مرتاض، 1995)، كما يستعمل «السردانية» في كتاب: «نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد» (مرتاض، 1998)، أما محمد الناصر العجيمي

فيستعمل في مؤلفه: «في الخطاب السردي» مصطلح «السردية» (العجيمي، 1993)، وهو المصطلح نفسه الذي يوظفه لطيف زيتوني (زيتوني، 2002)، أما المرزوقي وجميل شاكر فيوظفان «نظرية القصة» (شاكر، 1985)

ويستعمل عبد السلام المسدي مصطلح «المسردية» (المسدي، 1984)، الذي يعلق عليه يوسف وغليسي بقوله: «الأغرب أن يكون صاحبه عبد السلام المسدي، لأنه مصدر صناعي مشتق من مصطلح (المسرد) الذي يفهمه المسدي جيدا، وقد ألفنا أن نجعله مقابلا للمصطلح الأجنبي (Glossaire)، الذي ينتمي إلى عالم المعجمية، ولا صلة له بالدراسة السردية» (وغليسي، 2000).

ويذهب يوسف وغليسي إلى الحديث عن مزاوجة كثير من الدارسين العرب بين مصطلحي (سرديات-سردية)، المقابل للثنائية الغربية (Narratologie-narrativité)، وتوظيفهما معا في الدراسة الواحدة، دون مراعاة للحساسيات المنهجية بين مختلف هذه الاتجاهات (سرديات بنيوية/ سيميائيات سردية) في أصولها الغربية، حيث يستحيل الجمع بينهما، ويمثل وغليسي لذلك بالدراسة التي قدمها عبد الحميد بورايو في كتابه: «البطل الملحمي والبطل الضحية في الأدب الشفوي»، حيث يستعمل بورايو مصطلح تودوروف (Narratologie)، في حين يطبق منهج غريماس في تحليلاته (وغليسي، 2000)

أما سعيد يقطين فيستعمل في جل كتاباته مصطلح «السرديات»، الذي يعتبره من أصح الترجمات وأقربها إلى المعنى الذي قصده تودوروف أول ما وضع المصطلح الذي نحن بصدد الحديث عنه، يقول يقطين:»إن السرديات هي الاختصاص الذي أنطلق منه في معالجة السرد العربي» (يقطين، 1997)

3-1-2-التراث السردي العربي

مفهوم حيوي ومتطور باستمرار تطور الوعي النقدي العربي، ذلك ما يتضح جليا إذا قمنا بعملية رصد سريعة لمختلف الدلالات والمفاهيم التي أخذها هذا المصطلح. تشير الناقدة ضياء الكعبي إلى بعض الاستعمالات التي أخذها هذا المصطلح في الدراسات العربية الحديثة: (الكعبي، 2005)

فبداية لم يتجاوز مفهوم التراث أو الموروث السردي عند «محمد ذياب» مجرد التسلية والأساليب الإنشائية، دون التركيز على اللفتات الإبداعية التي يمكن أن يحملها. أما «جرجي» زيدان فيصنفه صنفين رئيسيين، القصة الموضوعة، والقصة المنقولة، فالأولى تتمثل في القصص العربية الشهيرة مثل قصة عنترة، وقصة بكر وتغلب وغيرها، أما الثانية فهي ما نقله العرب من القصص عن الثقافات الأولى مثل الفرس والهند. ويتوقف «الرافعي» عند العصر العباسي، متناولا القص بشقيه السياسي والديني.

ويشير «حسن توفيق العدل» إلى ارتباط التراث السردي بالخطاب التعليمي، ممثلا لذلك بفن الخطب والرسائل والأمثال والقصص القرآني. كما اعتبر «العقاد» رسالة الغفران كتاب أدب وتاريخ، وعكف على دراسة فن «المقامة» معتبرا إياها شكلا أدبيا متميزا، وله القدرة على استيعاب مختلف الموضوعات المعاصرة التي قد تعبر عنها القصة والقصيدة والمقالة.

أما «طه حسين» فقد تتبع المراحل المختلفة التي مر بها النثر العربي القديم، مشككا أول الأمر في أصل النشأة، ومدافعا آخره عن أصالته من خلال مناقشة آراء المستشرقين التي تدعي تأثر النثر العربي القديم بالثقافتين الفارسية واليونانية.

ويحصر محمد رجب النجار الموروث السردي في عشرة أنواع (النجار، 1995)، هي:

_قصص الحيوان العربية.

_السير والملاحم الشعبية العربية.

_ القصص الشعبي العربي الديني، الأنبيائي والأوليائي.

_القصص العاطفي في التراث العربي.

_القصص الفكاهي في التراث العربي.

_الحكاية الخرافية.

_الحكاية الشعبية في أشكالها الفرعية التراثية.

_ألف ليلة وليلة والسوسيو سرديات العربية.

_فن المقامات القصصية.

_ فن الرسائل القصصية.

وقد جاءت هذه الدراسة في جزأين كبيرين، انفرد كل جزء منها بدراسة بعض الأنماط السردية في التراث العربي، فقد تضمن الجزء الأول الأقسام الخمسة الأولى، أما الجزء الثاني فتضمن الأقسام الخمسة المتبقية.

يقترح سعيد يقطين مفهوم «السرد العربي» معتبرا إياه أكثر دقة وشمولية، لكونه يسعى إلى رصد الظاهرة السردية التراثية في كلياتها، كما يسعى إلى الإحاطة بمختلف حيثياتها

وملابساتها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى فهم الظاهرة بشكل أفضل، على عكس المفاهيم القديمة التي تضيق من آفاق البحث العلمي بسبب محدودية دلالاتها من جهة وتكرارها من جهة أخرى، لذا يدعو إلى إعادة النظر في طريقة تناول هذا المفهوم الجديد، بغية تحقيق المقاصد المرجوة من وراء العودة لهذا السرد العربي، إذ يقول: «إننا باعتبارنا (السرد العربي) مفهوما جديدا، نريد أن ننظر إليه كذلك بصفته موضوعا جديدا، ولا يمكن أن نشتغل به إلا بتصور جديد، ولمقاصد جديدة. إنه وهذه من بين إحدى سماته ومميزاته، بقدر ما يدفعنا دفعا إلى الماضي والتاريخ، لإعادة النظر فيهما من منظور جديد ومغاير، يجعلنا ننفتح على العصر، وعلى حاضرنا» (يقطين، 2006)، وتصبح هذه المراجعة الفكرية والمنهجية ضرورية إذ تبين –حسب رأي يقطين- أن العديد من الإبداعات العربية الحديثة تعود إلى هذا التراث، لتتفاعل معه بشتى أشكال التفاعل، محاورة ومحاكاة حينا، ومعارضة في بعض الأحيان.

بناء على ما سبق، تكشف لنا هذه المحاولات عن الزخم الهائل في الأشكال السردية التي حظي بها التراث في الثقافة العربية، وهو الأمر الذي بقي مجهولا أو مغيبا لعقود من الزمن، حيث ظلت المقاربات التي قدمت حوله محدودة سواء من ناحية الدرس والتحليل أو من ناحية التدوين والتصنيف، فالدرس العربي –قديمه وحديثه– لم يُعن بالتراث السردي بالشكل المطلوب، متحججا في ذلك بعدم التدوين تارة وبكونه أدب العامة تارة أخرى. واستمر الأمر على هذه الحال عقودا طويلة، قبل أن يلتفت الباحثون والدارسون لهذا التراث النثري المتنوع، بالدعوة إلى تجديد الوعي النقدي العربي اتجاهه، بغية استنطاق المضامين واستثمار المنجزات بما يوافق زمن القراءة الراهن، بعيدا عن التمثل الكلي للحضارة الغربية.

3–2–التراث السردي العربي بين التقديس والتهميش

تعد قراءة التراث السردي من أهم المواضيع والقضايا التي شغلت فكر الناقد العربي المعاصر، وتنبع هذه الأهمية من الدور البارز الذي يلعبه هذا التراث في بلورة هوية حاضر ومستقبل الثقافة العربية، والتي هي في جوهرها امتداد للماضي على أصعدة ومستويات مختلفة، فكرية وثقافية، ودينية، وعقائدية وغيرها، امتدادا تستدعيه الحاجة المعرفية التي تسعى إلى استشراف الرؤى والآفاق المستقبلية.

ومن الأسئلة الجوهرية التي واجهت الباحثين في المسالة التراثية، سؤال حول كيفية التعامل مع التراث السردي العربي؟ وكيفية قراءته؟ وهو السؤال الذي يستدعي تحديد موقف وتقديم اقتراحات، ذلك ما يفرضه الحضور القوي لهذا التراث في الفترة الراهنة، وإسهامه الفاعل في رسم الملامح الثقافية للعصر، وكأنه جزء لا يتجزأ من الحاضر، أو كأن أفراد الجماعة لا يزالون يعيشون في حقبه الماضية. وفي هذا الصدد يقول طه عبد الرحمن: «لا سبيل إلى الانقطاع عن العمل بالتراث في واقعنا، لأن أسبابه مشتغلة على الدوام فينا، آخذة بأفكارنا وموجهة لأعمالنا، متحكمة في حاضرنا ومستشرفة لمستقبلنا، سواء أقبلنا على التراث إقبال الواعي بآثاره التي لا تنمحي أم تظاهرنا بالإدبار عنه، غافلين عن واقع استيلائه على وجودنا ومداركنا» (طه، 2012)، فلا يمكن الانفكاك عن حقيقة ملازمة التراث لنا، ولو سعى المرء إلى غير ذلك، ويستدل طه عبد الرحمن على صحة ما ذهب إليه بتزايد الأبحاث المشتغلة بالتراث دراسة وتقويما، وإن اختلفت النظرة إلى هذا التراث من ناقد إلى آخر، وهو يدعو إلى النظرة التكاملية التي تعتمد على الأدوات المأصولة، بدل النظرة التفاضلية التي تلجأ إلى الأدوات المنقولة.

ويجد المتتبع للموقف النقدي العربي، أن ثمة عدة رؤى وقراءات متباينة ومختلفة للتراث السردي العربي، وصلت في بعض الأحيان إلى حد التناقض الصارخ على العديد من المستويات، نظرا لتعدد زوايا النظر واختلاف المقاصد والغايات بين الباحثين والدارسين لهذا التراث، وقد أفضت عملية البحث والتنقيب إلى رصد ثلاثة أنواع أساسية من القراءات:

3–2–1–أولها القراءة التقديسية أو التمجيدية

وتمثل هذه القراءة الرؤية التقليدية المحافظة التي تدعو إلى إحياء التراث السردي العربي وبعثه من جديد، معتبرة إياه «النموذج المحتذى» للإنتاج والإبداع، كما تبالغ هذه القراءة في الاحتماء بهذا التراث، رافعة إياه إلى مرتبة النزاهة والعصمة. إن التراث وفق هذه الرؤية يتحول إلى «ملكية خاصة»، يسعى كل فريق أو جماعة إلى إثبات أهليته وأحقيته وأسبقيته في هذا الميراث الذي لا يمكن لأحد من الأحياء أن يدعي أنه هو من خلفه «وبما أن هذا الإنتاج بهذه الصفة،

يذهب كل بحسب اعتقاده، وموقفه، إلى اعتبار جزء منه ملكية له وحكرا عليه. فيحيطه بهالة من القدسية والمهابة، كي لا يسمح لأي كان الاقتراب منه أو زعم أنه الأولى به من سواه» (يقطين، 2006)، وتبعا لذلك يغدو التراث عاملا من عوامل التمايز والصراع بين الأبناء.

لعل أكثر ما تؤاخذ عليه الرؤية السابقة، هو أنها تبقى غافلة عن معطيات اللحظة الراهنة وما تفرضه من تحديات وإشكالات فكرية وثقافية وغيرها، ناسية أو متناسية بأن هذا التراث يبقى في النهاية جهدا بشريا، يعد الزلل والخطأ فيه واردين بشكل كبير. إن هذه الرؤية غالبا ما تنطلق من القراءة اللغوية للنصوص السردية وفق منهج وصفي يكتفي بإبراز تفوق السابق على اللاحق، والتأثيرات التي تفرضها النصوص القديمة على النصوص الجديدة، بعيدا عن استنطاق الأنساق المعرفية والثقافية لهذه الأشكال التراثية. ويعد الغرق في الماضي والغياب الكلي عن الواقع أمرا لا يخلو من تطرف، لأنه سيؤدي إلى تضييع قضايا بالغة الأهمية عن اللحظة الراهنة، واستهلاك طاقات رهيبة من أجل الحفاظ على اجتهادات ومنجزات –مهما عظمت قيمتها- فهي قابلة للتعديل والتطوير باستمرار، كما أن «سلطة النموذج» من شأنها أن تعرقل الاجتهاد وتجمد الإبداع.

3–2–2–ثاني هذه القراءات هي القراءة المعارضة أو التهميشية أو التغريبية

هي التي ظل أصحابها ينظرون إلى التراث عموما نظرة استعلاء، بحجة أنه يمثل الثقافة الشعبية وأنه خاص بعامة الناس، أو أنه ماض انقضى وبالتالي لا طائل من استحضاره واستنهاضه، فكان أصحابه «يرددون ليل نهار، أنه لابد لنا إن أردنا الوثوب من رقدتنا والخروج عن خيبتنا من القطيعة المعرفية مع التراث، ودفن الماضي بكل ما فيه إلى الأبد، لنبدأ من واقعنا وحاضرنا» (جمعة، 2006)، وبهذا التصور تم صرف النظر عن جواهر ثمينة، وذخائر قيمة زخر بها هذا التراث، كان الأولى استثمارها والانتفاع بها.

وبتسليطنا الضوء على «التراث السردي» على وجه التحديد، نجد إضافة إلى ما ذكرناه آنفا، أن الاعتقاد السائد الذي عمر دهرا طويلا، والذي مفاده أن «الشعر ديوان العرب»، قد أثر أيما تأثير في الفكر العربي عموما، وفي توجهاته واهتماماته، حيث أصبح ينظر إلى النثر على أنه جنس دخيل، زهد في دراسته الكثير من الباحثين العرب –لاسيما القدامى منهم– ولم يقتصر الأمر على القدماء فقط، بل امتد إلى العصر الحديث، حيث ظل سلطان الشعر مسيطرا على الأذهان والأبحاث، وكان أغلب ما قدم من دراسات يدور في فلك الموروث الشعري. واستمرت إشكاليات التراث السردي قائمة، حتى في المرحلة اللاحقة التي بدأ يفرض فيها حضورا قويا ويسير جنبا إلى جنب مع الشعر، لكن هذه المرة مع منهجيات قراءته، وآليات مقاربته، فقد كانت أغلب القراءات تنطلق من مفاهيم غربية خالصة دون الالتفات إلى الخصوصية المعرفية والإيديولوجية لهذه المفاهيم، ومدى تواؤمها مع المواضيع التراثية.

إن الخضوع لسلطة النظرية أو المنهج يعد في أغلب الأحيان تكبيلا للحرية الفكرية، مما يؤدي إلى إغفال وإسقاط الكثير من الأمور التي لا تتناسب ومسلمات هذه النظريات والمناهج، والتي قد تكون عناصر أساسية في بناء منظومة تراثية متكاملة. كما أن تطويع المادة التراثية لكي تعبر أو تمثل منهجا أو نظرية ما، أمر بالغ الخطورة، لأنه يصرف النظر عن الإشكالية الحقيقية التي تتمثل في استكشاف كنه هذا التراث واستلهامه، إلى السعي الحثيث من أجل إثبات صحة المنطلقات النظرية، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على التاريخ والأصالة بل على الذات العربية بأكملها.

3–2–3–أما القراءة الثالثة التي نتوقف عندها فهي القراءة النقدية التفاعلية

تمثل موقفا وسطا بين القراءتين، حيث ترى أن «الحاجة الملحة تتمثل في استقراء هذا التراث بشكل دقيق، واستنباط ما يمكن أن يكون إضافة إلى الجهود النقدية العالمية، لا البحث عن المناهج النقدية في الفكر النقدي العربي» (الجبوري، 2013)، لأن ذلك من شأنه أن يضيع رونق وجمال هذا التراث، ويمكن اعتبار هذه القراءة نتاج تطور حركة الوعي النقدي العربي المعاصر، وهي تنظر إلى التراث السردي على أنه تراث حي لكونه ما زال ممتدا في وجدان وحاضر الأفراد، وتدعو إلى إعادة قراءته بوعي جديد، عن طريق محاورة مضامينه المغيبة ومساءلة أنساقه المعرفية والثقافية، مستعينة في ذلك بمختلف ما وصلت إليه المعرفة الإنسانية من مناهج وخبرات، ذلك ما يعبر عنه أحد الباحثين في قوله: «الحديث عن القديم يمكن من رؤية العصر فيه،

وكلما أوغل الباحث في القديم وفك رموزه وحل طلاسمه أمكن رؤية العصر والقضاء على المعوقات في القديم إلى الأبد، وإبراز مواطن القوة والأصالة لتأسيس نظرتنا المعاصرة، ولما كان التراث يشير إلى الماضي والتجديد يشير إلى الحاضر، فإن قضية التراث والتجديد هي قضية التجانس في الزمان، وربط الماضي بالحاضر وإيجاد وحدة التاريخ» (حنفي، 1992)

وقد رافق هذه الأصوات الداعية إلى مد جسور التواصل الحضاري والتاريخي بين الماضي والحاضر، أصوات أخرى دعت إلى ضرورة دراسة هذا التراث السردي دراسة شاملة متكاملة بعيدا عن التجزيء والاختزال والانتقاء، ودون هذه النظرة الشاملة التكاملية سيظل التعامل مع التراث قاصرا فهما واستيعابا، مادام التهميش والتغييب يطبع العلاقة مع جزء هام منه، وكلما تم استدعاء ذلك المغيب والمهمش كلما أتيحت إمكانات تجديد الرؤية والوعي بالتراث وتطوير أدوات التعامل معه. وهذا هو المطلوب لمواجهة التحديات الحضارية للمرحلة الراهنة (يقطين، 2006).

بناء على ما سبق، يتضح حضور التراث السردي في الخلفية الفكرية للباحث العربي، سواء كان هما فكريا ونقديا يستدعي إعادة النظر فيه باستمرار، أو ملهما للعديد من الرؤى والتصورات، ذلك ما سنحاول إماطة اللثام عنه من خلال المقاربة التطبيقية لكتاب قال الراوي للباحث سعيد يقطين.

4–تحول السيرة الشعبية –نموذجا للتراث السردي- من اللانص إلى النص

مقاربة في كتاب «-قال الراوي- البنيات الحكائية في السيرة الشعبية -» (يقطين، قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، 1997)

4–1–بنية الكتاب وأهمية موضوعه

يعد هذا الكتاب امتدادا لمؤلف (الكلام والخبر)، وترجمة عملية لبعض الرؤى والتصورات التي وردت فيه لاسيما ما تعلق منها بالسيرة الشعبية، ويتضح ذلك جليا في مقدمته التي يقول فيها صاحبه: «حاولنا في (الكلام والخبر) تقديم تصور أردناه متكاملا لدراسة السرد العربي، بعد أن وضعناه في نطاق تصور محدد لأجناس الكلام العربي، نروم في هذا الكتاب ترجمة جزء من ذلك التصور من خلال البحث في البنيات الحكائية» (يقطين، 1997)

ويعلن سعيد يقطين أنه سيشتغل على هذه البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، ضمن «سرديات القصة» أو «المادة الحكائية»، مؤجلا البحث في «بنيات الخطاب» و«النص» إلى أبحاث أخرى، مشيرا إلى أن أغلب الدراسات السردية قد ركزت على مفهوم الخطاب، تاركة البحث في القصة للسيميوطيقيين الذين انصب اهتمامهم على دراسة المعنى أو الدلالة، ومن ثم أهملوا الدراسة السردية التي من شأنها أن تكشف عن مختلف الخصائص الجمالية والفنية لهذه المادة. من هذا المنطلق، حاول الباحث أن يكشف عن مختلف البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، من خلال النظر إليها من حيث كونها قصة- سواء من زاوية اتصالها بالخطاب أو النص، أو من خلال تبيان مجمل خصائصها الفنية والجمالية وأبعادها الدلالية، وسيتكئ على مفهوم رئيس سماه «الحكائية»، إذ يعرفه بأنه «مجموع الخصائص التي تلحق أي عمل حكائي بجنس محدد هو السرد» (يقطين، 1997)وعليه تغدو الحكائية مقولة جنسية وكلية ثابتة تنضوي تحتها جملة من المقولات الفرعية، التي يقصد بها الأفعال والعوامل والزمان والمكان.

يصرح الباحث بغايتين رئيسيتين يرمي إلى تحقيقهما من وراء هذه الدراسة: الأولى، وتتمثل في تطويره للتصور السردي الذي يسعى إلى إقامته وبلورته انطلاقا من السرد العربي، أما الغاية الثانية، فتتمثل في فتح مجال للبحث في جزء مهم من تراثنا السردي، الذي ظل مهمشا وبعيدا عن دائرة الاهتمام والدراسة عصورا طويلة (يقطين، 1997)

وسيكرس جهدا غير يسير في كتابه هذا، لتحقيق الغاية التي ينشدها، إذ سينطلق من نص السيرة الشعبية كما تجسد كتابيا، مفككا بنياته الكبرى والمكونات الرئيسية المتحكمة فيه، ليتوصل بعدها إلى الكشف عن مختلف العلاقات التي أقامتها هذه البنيات مع السياق الثقافي والتاريخي الذي أنتجت في إطاره، محددا من خلالها خصوصية هذا النص السردي الذي يقوم بتحليله.

وسيعتمد في هذه الدراسة على منهجية منفتحة على مختلف المنجزات، التي من شأنها أن تسهم في تطوير آليات اشتغاله على صعيدي التنظير والتطبيق معا.

4–2–المتن النقدي

يشتغل الباحث في هذا المؤلف على متن دسم، يتكون من عشر سير شعبية وهي: سيرة ذات الهمة، سيرة عنترة، سيرة

الظاهر بيبرس، سيرة بني هلال، سيرة سيف بن ذي يزن، سيرة حمزة البهلوان، سيرة الزير سالم، سيرة علي الزئبق، سيرة فيروز شاه وسيرة سيف التيجان، حيث يقسم هذا المتن السردي على مختلف أجزاء بحثه، المتكون من تأطير وأربعة فصول.

تناول في التأطير تدقيقا لجملة المفاهيم والتصورات التي سبق أن تطرق لها في كتابه (الكلام والخبر)، والتي تتعلق أساسا بالسرديات من خلال علاقتها بالمادة الحكائية أو البنيات الحكائية كما تتجلى من خلال السيرة الشعبية. ويقترح إستراتيجيتين للعمل أو القراءة على النحو الآتي:

-الإستراتيجية الأولى، تتكون بدورها من مرحلتين: يتم الانطلاق أولا من النص كما هو، من أجل تحليله بناء على تصور نظري محدد، بهدف الكشف عن وظائف تلك البنيات ودلالتها من خلال وضعها في السياق التاريخي والثقافي الذي أنتجت فيه، وأيضا في السياق النصي الذي تولدت عنه، وصارت جزءا من بنيته عبر تحققاتها النصية المختلفة، التي تتجاوز السياق الأول (يقطين، 1997)

-أما الإستراتيجية الثانية، فيكون الانطلاق من خطاطة عامة للنص، مفترضة كانت أو مضمرة، ويشترط فيها أن تتمتع بقدر معين من الملاءمة والكفاية والانفتاح، ويقرأ النص فيها على النحو الآتي:

-البحث في انتظام النص لعناصر تلك الخطاطة، كليا أو جزئيا.

-النظر في اختراقه لها، بتقديمه عناصر جديدة غير متضمنة فيها.

ويوضح الباحث بأنه سينحاز للإستراتيجية الأولى، مع أخذ الإستراتيجية الثانية بعين الاعتبار: «من جهتنا، نختار الإستراتيجية الأولى، ولكن من منظور يضع في الاعتبار الإستراتيجية الثانية» (يقطين، 1997)، لأنه يعتبرهما متكاملتين من حيث الجوهر. وتعد هذه المنهجية التي سيعتمدها الباحث في مقاربة موضوعه في غاية الأهمية، لأنها تقدم تصورا نظريا يتم في ضوئه مقاربة نص السيرة الشعبية، حيث تراعى فيه مختلف خصوصياتها النصية والحكائية، بدل الاتكاء على الجاهز من الرؤى والتصورات المعدة سلفا في التحليل السردي.

يبدأ الباحث دراسته بتحديد خصوصية هذا النص السيري، عن طريق ضبط الجنس الأدبي الذي يمثله، بهدف تعيين موقعه ضمن الكلام العربي، ويقترح الباحث مفهوم «الحكائية» ليعني به المقولة الجنسية الخاصة بجنس السرد، وفي هذا الإطار يقول: «نعتبر الحكائية هي الطابع الذي تشترك فيه مختلف الأنواع التي تندرج ضمن السرد، إنها العنصر الثابت الذي ينظم أي كلام يوسم بميسمها، ويلحقه بدائرة جنس السرد بغض النظر عن الزمان والمكان» (يقطين، 1997). وبالتالي يصبح البحث في حكائية السيرة الشعبية، يعني البحث في بنياتها الحكائية التي بواسطتها تنتمي السيرة إلى جنس السرد.

ويقوم بضبط دقيق لجملة المصطلحات التي سيوظفها في تحليلاته، بادئا بتحديد دلالتها كما وردت عند مجموعة من السرديين والسيميوطيقيين الغربيين، ليخلص إلى تقديم تحديده الخاص وفق رؤية شمولية وصرامة علمية دقيقة، نمثل لها بالتعليل المعرفي الذي يقدمه حول اشتغاله بمصطلح الحكائية بدلا من السردية، حيث يرى أن الدراسات الغربية توظف مصطلح (La Narrativité) كمفهوم جامع لتحديد الموضوع الذي تشتغل عليه العديد من العلوم السردية، «وهذا المفهوم يأخذ في الدراسات العربية ترجمات غير دقيقة تنم عن سوء الاستيعاب والفهم» (يقطين، 1997). لذا يدعو إلى تحديد مختلف الدلالات التي يتخذها المصطلح في الدراسات الغربية، والتي يحصرها في دلالتين متباينتين، هما:

-سيميوطيقا السرد، وهي التي تركز على المحتوى الحكائي كموضوع رئيس لها، وتهدف من وراء ذلك إلى الإمساك بالمعنى أو الدلالة. وانطلاقا من هذا المعنى تصبح (La Narrativité) تعبر عن «مظهر تتابع الحالات والتحولات المسجل في الخطاب، والضامن لإنتاج المعنى» (يقطين، 1997)، وهي بهذا تنأى عن مفهوم الأدبية التي يمكن البحث فيه عبر مستويات أخرى، ثم يخلص الباحث إلى تبيان المعنى الذي يستهدفه، والمتمثل في «المادة الحكائية» أو المحتوى أو القصة، وذلك انطلاقا من التمييز الدقيق الذي يقيمه بين مفهومي السرد والحكي، إذ يقول: «وحسب ما نذهب إليه، فإن المصطلح المناسب الذي نضعه هنا، بسبب طابعه «الثابت» هو «الحكي» وليس السرد، إن الحكي عام والسرد خاص، فالحكي هو الذي ينسحب عليه مصطلح «Recit» و«Narrativité» (يقطين، 1997)، ويمكن له أن يوجد في الأعمال التخييلية

والصور والحركة وغيرها، أما السرد فسيقتصر على الأعمال اللفظية فقط.

-السرديات التي تهتم بصيغ السرد أو الخطاب، فإذا كانت السيميوطيقا تتخذ من المحتوى موضوعا لها فإن السرديات تتخذ «التعبير» الذي يجسد الأفعال أو الأحداث مجال بحثها.

ليخلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن (La Narrativité) تتحدد انطلاقا من الاختصاص والمقاصد، فهي عند السيميوطيقيين تناظر «الحكائية» بحيث ترتبط بمبدأ الثبات وتتصل بالجنس، أما عند السرديين فتقابل مفهوم «السردية» نظرا لارتباطها بالخطاب أو التعبير، وهي تتعلق بالنوع وتتسم بطابع التحول (يقطين، 1997)

انطلاقا من هذا التحديد الدقيق للجهاز المصطلحي الموظف، يتناول سعيد يقطين مختلف البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، والمتمثلة في (الأفعال والوظائف)، و(الشخصيات والفواعل والعوامل)، وكلا من البنيات (الزمانية والفضائية).

4-2-1-بنية الأفعال/ الوظائف

يحصر سعيد يقطين هذه البنية في أربع وظائف هي: الدعوى، الأوان، القرار والنفاذ. فالدعوى هي الداعي إلى العمل الحكائي، وهي التي يستند عليها في تشكله وانبنائه (يقطين، 1997)، والأوان هو انطلاقة العمل الحكائي، والقرار هو الشروع في إنجاز الدعوى، أما النفاذ فهو تحقيق الدعوى، يقول سعيد يقطين: «إن كل سيرة شعبية تقوم على أساس دعوى معينة، وحينما يحين أوان تحقيقها يبدأ الحكي، ومن الأوان إلى النفاذ نكون أمام الوظائف الأساسية التي تخبرنا عن كيفية تحقق تلك الوظيفة المركزية» (يقطين، 1997)، حيث يعتبر دعوى العمل الحكائي بمثابة الوظيفة المركزية. يتم تحديد هذه الأخيرة على المستوى الأفقي، وغالبا ما تركز على شخصية محددة في السيرة الشعبية، تعد هي أساس الحكي، وتحمل السيرة اسمها.

أما على المستوى العمودي، فسيدرس تمفصل الوظائف الأساسية إلى بنيات صغرى تدعى الوظائف البنيوية، موضحا كيفية اشتغال كل بنية مع دعوى النص، وبالارتكاز على مبدأ التراكم ينتقل إلى دراسة البنيات الصغرى التي تتمفصل بدورها إلى وظائف جزئية على غرار ما وجدناه في الوظيفة المركزية، وسيكتفي الباحث بالتمثيل بوظيفة الأوان، التي يعتبرها بنية متكاملة تتشكل من دعوى مؤطرة ووظائف جزئية هي نفسها التي ذكرت سابقا (الأوان، القرار، النفاذ)، حيث تعمل مجتمعة على أداء وظيفة الأوان، كما تمهد للوظيفتين المتبقيتين (القرار، النفاذ)، مع تسجيل ملاحظة أساسية في هذا الإطار، هو أن مختلف هذه الوظائف والبنيات تتكامل وتتعالق فيما بينها أفقيا وعموديا (يقطين، 1997).

يخلص يقطين في نهاية تحليله لبنية الأفعال، إلى أن السير الشعبية تشترك في الكثير من الخصائص الحكائية التي تميزها عن باقي الأنواع السردية، وإن بنية الإطناب تسهم في تعدد وتنوع هذه البنيات، حيث تجعل السيرة أقرب ما تكون إلى موسوعة حكائية تتضمن أجناسا وأنواعا وأنماطا مختلفة.

4-2-2-بنية الشخصيات /الفواعل/ العوامل

وقد رتبها الباحث حسب الوظائف إلى: الفاعل المركزي، الفاعل الموازي الأول، الفاعل الموازي الثاني والفواعل الأساسيين، ويتحدد كل فاعل بحسب المقاصد التي توجهه نحو فعل معين، وانطلاقا من ذلك ينتسب إلى هذه البنية أو تلك (يقطين، 1997)، وقد توصل الباحث من خلال عمليات التحليل إلى التمييز بين بنيتين عامليتين، الأولى وتضم الصاحب والقرين والأتباع، أما الثانية فتضم الخصم، القرين والأتباع (يقطين، 1997)، ويميز يقطين بين ثلاثة أبعاد في الشخصيات:

_الشخصيات من حيث صفاتها، وهي تتأطر ضمن فئات اجتماعية أو عوالم لها خصوصيتها -الفواعل: هي الشخصيات حين تضطلع بدور ما، أو تنجز فعلا أو حدثا كيفما كان نوعه -العوامل: هي الفواعل التي تنجز أفعالها وفق معايير محددة وقيم خاصة، وهي التي يدرجها ضمن المقاصد المرغوب في تحقيقها. (يقطين، 1997)

ونظرا لكثرة الشخصيات في السيرة الشعبية بمختلف أصنافها وأشكالها إلى درجة يصعب إحصاؤها، فإن الباحث يمنح للسيرة اسم «إمبراطورية الشخصيات»، وسيحاول بداية تصنيفها حسب الأنواع إلى: شخصيات مرجعية، شخصيات تخيلية، وشخصيات عجائبية، ويعتبر كل نوع من هذه الأنواع بنية كبرى، وهذه الأخيرة تتمفصل إلى بنيتين: بسيطة ومركبة، ومرد هذا التمييز إلى الطبيعة الجنسية للشخصيات، فإذا كانت تنتمي إلى جنس صاف اعتبرت بسيطة، وإذا جمعت أكثر من جنس اعتبرت مركبة (يقطين، 1997) وينظر إلى العلاقات القائمة بين البنيات الشخصية الكبرى من زاويتين: الأولى

أفقية، وتتحقق من خلال العلاقة بين البنيتين الكبريين: البسيطة والمركبة، والثانية عمودية، ويمكن أن تتجسد داخل كل بنية صغرى (الترابي، الناري، الطبيعي، الاصطناعي)، وتقوم العلاقة الأفقية على التآزر والمساندة، وهي على نوعين: علاقة التبعية، وتتجلى من خلال السلطة والملكية، وعلاقة قرابة تبرز من خلال الدين والنسب. أما العلاقة العمودية فتتسم بطابع الصراع بنوعيه، الأصلي والطارئ. (يقطين، 1997) ، وهو يرمي من وراء ذلك إلى الوقوف على مجموع البنيات الفاعلية التي تستوعبها السيرة، والتي يرصدها في: - بنية الفاعل المحرك، ويمثلها الفاعل الموازي الثاني _بنية الفاعل القادر، ويمثلها الفاعل المركزي ج/ بنية الفاعل العارف، ويمثلها الفاعل الموازي الأول.

ويمنح كل بنية اسما حسب الصورة التي يمثلها كل فاعل من هذه الفواعل الثلاث، وذلك بهدف إدخال مجموع الفواعل الذين يشتركون في البنيات التالية: - بنية الفارس، ويحتل الفاعل المركزي الموقع الأساسي فيها - بنية العيار، ويمثلها الفاعل الموازي الأول- وبنية العالم، ويمثلها الفاعل الموازي الثاني، بحيث: «تتفاعل هذه البنيات فيما بينها وتتصارع وتتبادل الأدوار والمواقع، وإذا كانت البنية الأخيرة هي التي تتولد عنها الأحداث والأفعال إجمالا، وذلك بتوجيه العناصر التي تتشكل منها البنية الأولى والثانية، كانت الأفعال تتحدد وتجري بين عناصر البنيتين الأولى والثانية» (يقطين، 1997)، ومعنى ذلك أن البنيات الفاعلية لها قابلية التمفصل إلى بنيات عاملية بحسب مقاصد الأفعال التي يقومون بها. ينتقل يقطين بعدها إلى البحث في هذه العوامل التي تتحدد بحسب المقاصد التي ترمي إلى تحقيقها، فالمقاصد هي التي تجعل الفاعل ينتسب إلى هذه البنية أو تلك، وهي ذات صلة بالوظيفة المركزية، وسيخلص من خلال التحليل إلى وجود بنيتين عامليتين، الأولى توافق الدعوى، وتضم ثلاثة عوامل: الصاحب والقرين والأتباع، والثانية تعارض الدعوى وترفضها، وتضم الخصم والقرين والأتباع.

وحسب يقطين، فإن الصاحب له صورة واحدة في كل السير، على اعتبار أنه يمثل القيم نفسها التي يمثلها كل صاحب في أي سيرة، والأمر نفسه بالنسبة للخصم الذي يحمل قيما وصفات ومقومات مناقضة لتلك التي نجدها عند الصاحب. إن هذا الأخير يمثل عالما من الشخصيات ينتمي إلى العروبة والإسلام، أما الخصم فيمثل عالما آخر من الشخصيات ينتمي إلى الجهة المضادة للعروبة والإسلام.

4-2-3-بنية الزمان

يميز الباحث بين ثلاثة أنواع للزمان في العمل الحكائي، زمن القصة، زمن الخطاب وزمن النص، كما يخضع هذا الزمان لنظام دقيق يتجلى عبر مختلف البنيات والعلاقات. فالبنيات الزمانية الكبرى في السيرة الشعبية بمثابة زمان القصة العام، الذي يتكفل بمهمة تنظيم كل السير وتقديمها على أنها نص واحد، ويتبين من خلاله أن أول سيرة هي سيرة الزير سالم، وآخر سيرة هي سيرة الظاهر بيبرس، كما يتسع هذا الزمان لحقب طويلة، تمتد من العصر الجاهلي إلى عصر المماليك، وتنقسم السير زمنيا إلى قسمين، سير ما قبل الإسلام وسير ما بعد الإسلام، القسم الأول وتمثلها سير: سيف بن ذي يزن، الزير سالم، سيف التيجان، عنترة بن شداد، فيروز شاه وحمزة البهلوان. أما القسم الثاني فنجد: سيرة بني هلال، الأميرة ذات الهمة، على الزئبق، والظاهر بيبرس.

وقد أفضى التحليل بيقطين إلى رصد ثلاثة أنواع من العلاقات الزمانية التي تحكم السير وهي: التأطير والتسلسل والتضمين، وهي التي تربط بين مختلف السير، وتبين أن الراوي كان على علم بوجود السير الأخرى، وكان يرتب عمله بينها بوعي ودراية، ثم يعيد يقطين صياغة هذه العلاقات بهدف الاختزال والتوضيح في مفهومي: التشعب والتوالد. (يقطين، 1997)

ويشغل مفهوم العلاقات الزمانية الموازية، ليعبر به عن مختلف التفاعلات النصية الحاصلة بين السير الشعبية الموازية (سيف التيجان وحمزة البهلوان وعلى الزئبق) والسير الأساسية (سيف بن ذي يزن وعنترة بن شداد وذات الهمة)، وتقوم هذه العلاقات أساسا على المحاكاة والمعارضة، التي يختزلها الباحث في مفهوم التعلق النصي. وبذلك نكون أمام ثلاثة أنواع من العلاقات: التشعب والتوالد والتعلق، تترابط وتتضافر لتشكل بنية زمانية كبرى، هي التي ستنظم مختلف البنيات الزمانية الصغرى التي تتجلى من خلال تسلسل السير الشعبية وترتيبها واحدة تلوى الأخرى، ويشير يقطين إلى خصوصية سيرة بني هلال في هذا النطاق: « وتبقى لسيرة بني هلال خصوصيتها في هذا النطاق، لأننا نعتبرها أساسية من جهة صلتها بسيرة الزير سالم (التوالد)، ولكننا نعتبرها من جهة الترتيب موازية، لأنها تأتي زمانيا موازية لسيرة الظاهر

بيبرس، ذلك لأن زمان أحداثها يقع -وخصوصا في التغريبة- في القرن الخامس هجري» (يقطين، 1997)، ذلك ما يدل عليه المؤشر الزمني في مطلع نص السيرة.

يتضح مما سبق أن الزمان في البنيات الزمانية الكبرى متعدد ومتحول، وهو ينتظم وفق منطق زماني خاص، ويتحدد تبعا لرؤية زمانية خاصة، يخلص الباحث من خلالها إلى أن: «كل هذه الانتظامات على الصعيد الزماني، تبين بما لا يدع مجالا للشك أن كل سيرة من السير ليست سوى وحدة حكائية كبرى، ترتبط بغيرها بالصورة التي تمكننا من تشكيل (سيرة شعبية عربية) كبرى، تتكون من السير الشعبية العشر التي ندرس، ومن (سير شعبية) أخرى ممكنة (باعتبار أنها لم تتحقق) أو كائنة ولم نطلع عليها» (يقطين، 1997).

وفي هذا الإطار المتعلق بزمان السير، يحاول يقطين تحديد موقع السيرة النبوية، حيث يجدها تلتقي مع السير الشعبية في العديد من النقاط، كما أنها تخضع لنفس الخطاطة (أوان، قرار، نفاذ)، ليخلص إلى أن السيرة النبوية هي «النص النموذج» أو النص السابق الذي حاولت مختلف السير أن تسير على منواله بوجه عام.

وفي معرض حديثه عن البنيات الزمانية الصغرى، ينطلق من زمان البدايات والنهايات للتمكن من ملامسة هذه البنيات في كليتها، أو دراسة النص باعتباره جملة واحدة، وإذا كان زمان البدايات مرتبطا بظهور الشخصيات وتوالد الأفعال (ظهور صاحب الدعوى) وتأسيس الفضاءات، فإن زمان النهايات يضع حدا للحكي بنفاذ الأفعال وخراب العمران (نفاذ الدعوى)، يجسد هذا المعطى بالنسبة ليقطين رؤية لتجربة زمانية وموقف زماني، وهي رؤية لا تنحصر في حركة الأحداث وجريانها، ولكن تتجاوزها لتصبح رؤية زمانية للمجتمع والتاريخ والعالم. (يقطين، 1997)

ويخلص إلى ما يلي: «يظل زمان إنتاج وتلقي السيرة الشعبية منفتحا رغم انغلاق زمان مادتها الحكائية، لكنه الانغلاق الذي يشي بالانفتاح على دائرة زمانية لا يمكن التكهن باحتمالاتها وآفاقها، وإن كانت الرؤية الزمانية التي تمثلها السيرة الشعبية تؤكد تكرار الدائرة رغم مظهر التسلسل الذي يطبعها» (يقطين، 1997)، وهذا البعد الدائري هو ما يجعلها تنفتح على كل الإمكانيات والاحتمالات، وهي بذلك تعكس بجلاء صورة الذهنية التي أبدعتها، والتي يجسدها الراوي الشعبي، ذلك المبدع المجهول الذي أثبت بما لا يدع مجالا للريبة أنه يتمتع بخلفية معرفية واسعة، واطلاع هائل على مختلف العلوم.

4-2-4-بنية الفضاء

يتم في هذا المستوى تحليل البنيات الفضائية في ارتباطها بالشخصيات، حيث قام الباحث برصد مختلف البنيات الفضائية العامة والخاصة، وقد جرى تحديد البنيات الفضائية العامة من خلال ثلاثة فضاءات: المرجعية والتخييلية والعجائبية. تتسم الفضاءات المرجعية بالبعد الواقعي وتتخذ بصورة عامة طابع العالم الذي تتحرك فيه الشخصيات، فهي تحمل كثيرا من خصائصه ومميزاته، أما الفضاءات التخييلية فيصعب التأكد من مرجعيتها، سواء من حيث الاسم أو الصفة، فهي من صنع خيال الراوي ولا توحي إلى فضاءات معروفة، رغم توفرها على بعض مقومات النوع الأول(المرجعي)، وبالنسبة للفضاءات العجائبية فهي تتسم ببعدها العجائبي المخالف للفضاءين السابقين، حيث يتم من خلالها الانتقال من المركز إلى المحيط، ومن الأليف إلى الغريب، ومن الواقعي إلى العجائبي، وهي نوعان ظاهرة وباطنة. (يقطين، 1997)

ثم ينتقل الباحث إلى تحليل البنيات الفضائية الخاصة، محاولا الإمساك بها في حركيتها التي تربطها بمختلف المقولات الأخرى، بغية رصد صيروراتها المختلفة والوقوف عند مصائرها وزمنيتها الخاصة، وعلاقتها ببرامج الشخصيات وأفعالها وانتماءاتها، ففي علاقتها بالزمن يتضح أن لكل فضاء زمنية خاصة، فالسيرة تقدم بداية الفضاءات وتأسيسها كما تسجل نهاياتها، وإن للفضاء دعواه وأوانه ونفاذه.

أما علاقة البنيات الفضائية بالشخصيات، فهي تتحدد من خلال رؤية فضائية من أهم ملامحها: الانتماء، الفضاء الموعود، الفضاء واللون واللباس، بحيث تسعى هذه الرؤية إلى إلغاء مختلف الحدود والحواجز الفاصلة بين الفضاءات، ودمجها في فضاء كلي مفتوح على مختلف التفاعلات والعلاقات. (يقطين، 1997)

وللبحث في العلاقات الفضائية سيجري النظر في إعادة ترتيب تلك البنيات، بغية ضبط الانتظامات التي تحددها في علاقات محددة، حيث ينطلق الباحث من الفواعل المركزيين والموازين، أي من العوامل الثلاثة: الصاحب والقرين

والخصم، على أنهم يجسدون الحركة الدائبة في فضاءات السيرة الشعبية، ويمفصل تلك العلاقات الفضائية إلى فضاء مركزي وفضاء محيط، يمثل النوع الأول الفضاء البؤري الذي يوجد فيه صاحب الدعوة المركزية، أما النوع الثاني فيتفرع بدوره إلى قريب، له علاقة متواصلة مع المركز، وبعيد تربطه علاقة طارئة ومحدودة بالمركز (يقطين، 1997) ،كما يقوم الباحث برصد بعض أوجه العلاقات التي تحدد وتعين رؤية ومواقف المركز من المحيط، فرؤية المركز للمحيط يطبعها الاستغراب والسخرية أحيانا، والتعجب والتقدير أحيانا أخرى، وتنبني هذه الرؤية على ثلاثة مواقف: التسامح، نقل المعرفة، الصراع.

وعند الانتقال إلى فضاء النص، يركز يقطين على بعدين أساسيين هما الحكي والمجلس. يرتبط البعد الأول بالفضاء الخطابي، حيث يبرز فيه الدور الذي كان يضطلع به الراوي في المجالس العامة من خلال نقل المتلقي من فضائه الخاص إلى فضاء الحكاية، وذلك باستخدام محكيات جذابة ومثيرة تجعله يشاركه رؤيته الفضائية، أما البعد الثاني فيرتبط بالفضاء النصي، ويتعلق بالتفاعل الحاصل بين المروي ومتلقيه، ويبرز هذا التفاعل من خلال تأكيد الانتماء إلى فضاء المجلس واستعداد دخول عالم السيرة. (يقطين، 1997)

يتضح مما سبق، أن يقطين يستلهم النموذج البروبي في شكله الموسع والمطور من قبل باحثين غربيين أمثال رولان بارت، وهو بدوره يحاول تطويره وتطويعه ليتماشى وفق ما يتناسب وخصوصية السيرة الشعبية العربية، ذلك ما يتضح من خلال سعيه إلى توليد مصطلحات ومفاهيم جديدة، من قبيل بنية الإطناب ودعوى النص والأوان والنفاذ والقرار.

وهو بهذا الجهد يحاول بناء صورة جديدة للسيرة الشعبية، ترد الاعتبار لها بعد أن كانت مهمشة وبعيدة عن دائرة الاهتمام، بجعلها نصا جديرا بالدراسة والبحث من خلال إثبات صحة المنطلق، الذي ينظر إلى السيرة على أنها نص واحد.

خاتمة

حاولت هذه المقاربة إماطة اللثام عن أهم مسارات وتحولات البحث في قضية التراث السردي العربي، من خلال تقديم قراءة لأبرز الآراء والمواقف، ثم الوقوف على أهم المعطيات التي وردت في كتاب «قال الراوي» في تناوله للبنيات الحكائية في السيرة الشعبية باعتبارها نصا سرديا تراثيا، ومحاورة خصوصية هذه القراءة التي أتت في خضم روافد المناهج النقدية المعاصرة.

ويمكن إجمال النتائج التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

- تبيان ضرورة تطوير الوعي النقدي العربي وتجديد أسئلة قراءة التراث، وفق علاقات تقوم على أساس الحوار الهادف البناء، والتأكيد على ضرورة تناول السرد العربي القديم في إطار صيرورته المتكاملة، وتجنب الرؤية الاختزالية التجزيئية، التي تنبني على الأحكام الجاهزة والتصورات المسبقة.
- اعتماد سعيد يقطين في كتابه «قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية» على منهجية تقوم على التفاعل الإيجابي بين المنجز الغربي، المتمثل في مختلف المناهج والنظريات النقدية الحديثة والمعاصرة، وبين التراث السردي العربي بخصوصيته التي يتمتع ويزخر بها.
- تأكيد سعيد يقطين على تحول النظرة إلى السيرة الشعبية من اللانص إلى النص نتيجة انفتاحها على سياقات ثقافية وفكرية متعددة، واحتفائها بجملة من الخصائص والمميزات، مما جعلها تكتسب دلالات منفتحة ومتجددة باستمرار.
- النظر إلى التراث السردي مجسدا في السيرة الشعبية، نظرة عصرية تستند إلى أحدث ما قدمته المعرفة الإنسانية في مناهج التحليل والدراسة دون التطبيق الحرفي لآليات هذه المناهج، بل محاولة تطويعها لتتناسب مع خصوصية النصوص العربية على اختلاف أشكالها وأنواعها.
- توظيف سعيد يقطين للنموذج البروبي المطور والموسع في تحليلاته للبنيات الحكائية في السيرة الشعبية، من خلال كتابه «قالي الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية».
- إعادة بناء تصور جديد للسيرة الشعبية، ينتقل بها من وضع المهمش المغيب إلى وضع الأرضية الخصبة القابلة لمختلف عمليات الدرس والتحليل، وفق أبرز المنهجيات الحديثة والمعاصرة.

ويبقى البحث والقراءة منفتحين على مختلف المراجعات والمحاورات، التي من شأنها أن تسهم في الإثراء والإغناء والتطوير، بغية إضاءة جوانب أخرى من البحث.

المراجع

-القرآن الكريم

1. قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، المركز الثقافي المغربي، الدار البيضاء، 1997.
2. أحمد العلوي: مناقشة مقال عابد الجابري حول التراث ومشكل المنهج، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986.
3. حسن حنفي: التراث والتجديد، موقف من التراث القديم، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان.
4. رولان بارت: مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص، ترجمة منذر عياش، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1993.
5. سمير المرزوقي وجميل شاكر: مدخل إلى نظرية القصة تحليلا وتطبيقا، الدار التونسية للنشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985.
6. سعيد يقطين: الرواية والتراث السردي، من أجل وعي جديد بالتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1992.
7. سعيد يقطين: السرد العربي، مفاهيم وتجليات، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 2006.
8. سعيد يقطين: الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997.
9. الشريف الرضي: ديوان الشريف الرضي، ترجمة وتحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2.
10. ضياء الكعبي: السرد العربي القديم، الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط1، 2005.
11. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط4، 2012.
12. عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس.1984.
13. عبد السلام محمد هارون: قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1988.
14. عبد الملك مرتاض: تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية زقاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
15. عبد الملك مرتاض: في نظرية الرواية– بحث في تقنيات السرد-، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1998.
16. محمد رجب النجار: التراث القصصي في الأدب العربي-مقارنة سوسيو سردية-، ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1995.
17. محمد الناصر العجيمي: في الخطاب السردي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1993.
18. منير جمعة: تراث معاني القرآن في العربية، الجزء الثاني، دراسة صوتية، بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
19. ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (و.ر.ث)، دار الفكر، 1979، مج6.
20. ابن منظور: لسان العرب، مادة (و.ر.ث)، دار صادر، بيروت، مج 2.
21. لطيف زيتوني: معجم مصطلحات نقد الرواية، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 2002.
22. فريدريك معتوق: إشكالية التراث، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2007، ع 429، سنة 35.
23. محمد فليح الجبوري: الاتجاه السيميائي في نقد السرد العربي الحديث، منشورات ضفاف، الرباط، ط2013،1.
24. يوسف وغليسي: السردية والسرديات، قراءة اصطلاحية، مجلة السرديات، ع1، جانفي 2000.

Arabic narrative patrimony, career and changes, applying approach in: "the narrator said: Narrator structures in the popular biography"

Abstract

Popular narrative patrimony is attracting the attention of Arab scholars since the beginning of the modern epoch. As a result, there are many researchs trying to read it by using modern means. So, they study the Arabic text as an integrated and indivisible structure without making difference between marginalized and central. The work "the narrator said…is trying to highlight dimensions, motivations and results of this change.

Keywords
narrative patrimony
modernist vision
narrator said
tele structures
popular biography

Le patrimoine narratif arabe, parcours et changements, une approche pratique dans : le narrateur a dit, Structures du narrateur dans la biographie populaire. » de Saïd Yaktine

Résumé

Le patrimoine narratif populaire vient d'attirer l'attention des chercheurs arabes depuis le début de l'époque moderne. Donc, il existe beaucoup de recherches essayant de le lire avec des moyens modernes. En conséquence, on étudie le texte arabe comme étant une structure intégrée et indivisible sans différencier ce qui est marginalisé de ce qui est central. L'ouvrage « le narrateur a dit… essaye de mettre en relief les dimensions de ce changement ainsi que ses motifs et conséquences

Mots clés
patrimoine narratif
vition moderniste
Le narrateur dit
les structures des contes
biographie populaire

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

دور برامج الإدماج المهني في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر-جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، نموذجا-

Role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria. -The device of Aid for social insertion of young graduates as a model-

د. محمود سمايلي
Dr. Mahmoud Smaili
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر
m.smaili@univ-setif2.dz

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور برامج الإدماج المهني في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر المنصبين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي بمديريات التربية التعليم العالي والشباب والرياضة لولاية ميلة، تم إعداد استبيان تكون من (21) عبارة؛ طبق على (72) فردا يمثلون حاملي الشهادات الجامعية المنصبين في إطار هذا الجهاز بهذه المديريات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية بمستوى متوسط.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2019-04-20
تاريخ القبول 2023-01-16

الكلمات المفتاحية
الإدماج المهني
الإدماج الاجتماعي
برامج الإدماج المهني
الإقصاء الاجتماعي
حاملي الشهادات الجامعية

مقدمة

منذ القدم اشتغل الفكر الإنساني بالقضايا التي تهم المجتمع، ومع تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية أخذت هذه القضايا معاني ومدلولات في حياة هذه المجتمعات، ونظمها الأخلاقية والدينية والقانونية، فبرزت معاني العدل والمساواة، والحقوق والواجبات، كتعبير على مستوى اندماج الأفراد في مجتمعاتهم، مقابل معاني الفقر والحرمان والإقصاء. الخ كنتيجة لتزايد الشعور بانعدام المساواة، وتراجع مستويات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وبيئتهم.

هذا وتعتبر ظاهرة الإقصاء الاجتماعي واحدة من أهم الظواهر التي شغلت بال الكثير من المفكرين في علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة حيث وردت مظاهرها في كتابات دوركايم (التضامن الاجتماعي) E.Durkheim وكارل ماركس K.Marx (التهميش والاستلاب) وماكس فيبر M.Weber (الانغلاق الاستبعادي) وانتوني غندنز A.Ginddens (ثورة جماعات الصفوة) ، وبيير بورديو P.Bourdieu (التراتبية الطبقية)، وسيرج بوغام S.Paugam (نظرية فقدان الاعتبار)، وروبرت كستال R.Castel (الهشاشة الاجتماعية) ذلك لأنها تعد سببا في ظهور التوتر والتمييز الطبقي في المجتمعات، وفي مختلف التحديات الاجتماعية التي تتمثل في التهميش والبطالة والعنف والجريمة والانعزال (جرجس، 2014). إن تنامي هذه الظواهر وتأثيرها المباشر في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول شكلت ما يعرف اليوم بمدلول الإقصاء الاجتماعي، كتعبير عن الحالة أو الوضعية التي أصبح يشعر بها الشخص في مجتمعه من حرمان وتهميش وعزلة اجتماعية، وهو ما جعل العديد من المنظمات الدولية والحكومات الوطنية توجه اهتماماتها نحو هذه الظاهرة لمواجهتها والحد من تأثيراتها، وقد اعتبرت مشكلة الإقصاء من سوق العمل واحدة من اكبر التحديات التي واجهت هذه المنظمات و الدول منذ عشرينات القرن الماضي، باعتبارها مظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي بفعل الأزمات الاقتصادية، وقد أخذت الظاهرة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانيات تتوسع تدريجيا في ظل غياب سياسات وإجراءات جدية لمواجهتها لتمس جميع الفئات السكانية النشطة، خاصة الشباب منهم، وبالتحديد حاملي الشهادات الجامعية، نتيجة اشتداد الأزمات الاقتصادية،

وتزايد الصراعات الاجتماعية، وتراجع فرص الشغل وتغير متطلبات سوق العمل (Estivill, 2004).

ومنذ ذلك الحين، أدركت الدول خطورة هذه الأوضاع، وحملت على عاتقها محاربة الإقصاء الاجتماعي بسن قوانين وتشريعات كنموذج اجتماعي لمواجهة الإقصاء الاجتماعي، حيث كانت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري عام 1965 بداية لسلسلة من القوانين التي تبنتها بعض الدول، ففي سنة 1992 تبنت الحكومة الفرنسية قانون الحد الأدنى للإدماج والاقصاء (aux RMI, 1992 ، relative , 722-LOI n° 92) وأنشأت الحكومة البريطانية وحدة الاقصاء الاجتماعي سنة 1997 للتنسيق بين مختلف الوزارات (Schmitt and Zipperer, 2006)، وقد توالت معها العديد من النماذج والخطط الوطنية للحماية من الاقصاء الاجتماعي من بينها النموذج الفرنسي والالماني المعروف باسم «Etat bismarckien assurantiel» وهو نظام للحماية الاجتماعية يقوم على الحق في الوصول الى مختلف الخدمات، فيما تبنت كل من الدنمارك والسويد والنرويج نموذجا اكثر سخاءا يعرف باسم النموذج الاسكندنافي «Etat universaliste» الذي يقوم على مبدأ المساواة ومسؤولية الدولة في ضمان الحاجات والخدمات لبعض الفئات الاجتماعية بصورة مجانية(Mattei, 2012).

هذا واعتمادا على مخرجات قمة لكسمبورغ 1997 اعتبر الاتحاد الأوروبي أن علاج الإقصاء الاجتماعي هو الجزء الأهم في سياق الحماية الاجتماعية (حمدي، 2019)، وهو ما ساهم في الاهتمام بهذه الظاهرة لتصبح الشغل الشاغل للدول المتقدمة والمنظمات الدولية والجمعيات المحلية، خاصة في الدول الفقيرة، لكونها أصبحت مصدر من مصادر الصراعات العرقية والأثنية والنزاعات بين السكان الأصليين والوافدين.

الجزائر كباقي دول العالم لم تسلم من هذه الأوضاع، والتي أخذت تعيشها مع منتصف ثمانينات القرن الماضي، جعلتها تسارع الزمن من أجل مواجهة ظاهرة الشعور بالإقصاء الاجتماعي وفقدان الثقة، التي أخذت أبعاد خطيرة وتأثيرات مباشرة على أفراد المجتمع الجزائري، خاصة لدى فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر في المجتمع، بتنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية، والعنف، والجريمة، والإرهاب، والتمرد ... وفي سبيل كبح هذه الظواهر اتخذت الجزائر جملة من التدابير والإجراءات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي لحماية فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب ممن يحملون شهادات جامعية ويعانون من البطالة، تتمثل في إنشاء أجهزة وبرامج للتشغيل والإدماج المهني ضمن المؤسسات الاقتصادية، والهيئات الإدارية، بهدف استيعاب وتأطير هذه الفئة وحمايتها من الانحراف والإقصاء والتهميش، في انتظار حصولها على مناصب شغل دائمة.

إشكالية الدراسة

يصف مفهوم الاقصاء الاجتماعي عادة افعال المجتمعات البشرية او ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أوالذين تراهم بلا منفعة، او استثنائهم من انظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء والاستمرار واندماجهم الاجتماعي (هاشم، 2017)، فهو على هذا النحو يشير الى حالة أو وضعية معينة نتاج سيرورة تاريخية واجتماعية أين يكون مختلف الفاعلين الاجتماعيين مستبعدين من المشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للمجتمع بدرجات متفاوتة. ان المتأمل في مفهوم الاقصاء الاجتماعي يجد ان مرجعيته تعود اساسا لفلسفة العقد الاجتماعي لجون جاك روسو التي ترى انه نتيجة للقطيعة مع العقد الاجتماعي تتكون فئات الفقراء، والبطالون، والاقليات الاثنية، فيما ان مفهومه وفقا للمرجعية التي سادت في الولايات المتحدة الامريكية تحت تأثير فلسفة هوبز جاء مرادفا للتمييز الاجتماعي. أما في التراث السوسيولوجي الكلاسيكي فالإقصاء الاجتماعي هو نتاج مباشر للاحتكار أو القهر الممارس من طرف الجماعات الاجتماعية الذي يؤدي الى التراتبية الاجتماعية (Musette, 2001).

وبالرجوع الى اهم المقاربات النظرية المعاصرة التي حاولت تقديم مفهوما مميزا للإقصاء الاجتماعي عن باقي المقاربات السالفة الذكر، فتعتبر نظرة الان توران A. Touraine للإقصاء الاجتماعي من اهم هذه النظريات، حيث ركز من خلالها على ثلاث فئات في المجتمع الفرنسي وهم : سكان ضواحي المدن المحرومة، والشباب الذي أخفق في دراسته، والبطالين، انطلاقا من مسألة «الاقصاء والمشاركة» نتيجة الصراع بين المدمجين مهنيا الذين يملكون هوية مهنية في العمل وضحايا

التحولات التي تطرأ على سوق العمل الموجودين في الهامش مثل: أصحاب العمل المؤقتة، البطالين، والفقراء ... (بودادود وطبال، 2008). وانطلاقا من هذه المقاربة سنحاول معالجة ظاهرة الشعور بالإقصاء الاجتماعي كشكل من اشكال الحرمان الاجتماعي في الانضمام الى مؤسسات سوق العمل والاندماج المهني، وعدم الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية والفرص والموارد المتاحة نتيجة لخلل وظيفي وقصور في الهياكل التنظيمية للمجتمعات.

هذا وقد ارتبطت الادبيات التي تناولت مفهوم الاقصاء الاجتماعي ارتباطا وثيقا بفئة الشباب باعتبارهم افراد لا يستطيعون ممارسة واجباتهم واخذ حقوقهم نتيجة افتقادهم للموارد والمهارات والفرص، وهو ما جعل السياسات المتعلقة بالإقصاء الاجتماعي تستهدف هذه الفئة من الأجيال الصاعدة لفهم حاجاتها واشباع طموحاتها، لأن هذه التركيبة السكانية هي محرك الحياة في المجتمع وقلبها النابض ومجددها ومطورها من خلال تحديد الخيارات الوظيفية ونمط الحياة التي ستؤثر على ثقافة المجتمع وبنيته المستقبلية. إذا، عدم توفر الفرص والموارد التي يتطلع اليها الشباب سيترجم سوسيولوجيا بعدم قدرة السياسات الموجهة لهذه الفئة على توفير عناصر الاندماج لها، ومن ثم هذا يجعل الشباب في وضع اقصاء اجتماعي، هذا يؤدي بدوره في جانب من مخلفاته إلى تعاظم نقمة وسخط هذه الفئة باعتبار أن العديد من توقعاتها لم تتحقق.

ومن هنا فقد أخذت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي لدى فئات الشباب حاملي الشهادات الجامعية حيزا لابأس به في دراسات وأبحاث العديد من الباحثين والمفكرين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد أمثال: حسن النوراني، وبوزيدة حميد، ولعلمي بوظرسة، ومصطفى بوتفنوشت، وميزات محمد، والغالي احرشاو، وكلود ديبار Dubar وجيروم قوتيه J.Gautie، وجون شميت J.shmit، وبن زيبرر، وB.Zipperr، وجاك ليموج J.Limoge باعتبارها من الفئات التي عانت من صعوبات تنامي البطالة وانخفاض مستويات التوظيف وفي افتقادها للموارد التي تمكنها من تلبية المتطلبات المتجددة لأسواق العمل، ذلك لأن النشاط الاجتماعي والاقتصادي الحالي يتصف بعدد من الظواهر المثقلة النتائج على اليد العاملة وسوق العمل، نتيجة عولمة الأسواق، والتطور المتسارع للتكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات النشاط الإنساني، وفي مثل هذه الأوضاع فإن الإقصاء الاجتماعي عموما وسبل مواجهته خصوصا، يصبح محل انشغال العديد من المجتمعات بفعل المكانة الممنوحة للعمل في النشاط الاقتصادي للأفراد، فالصعوبات التي يواجهها الشباب الجامعي في الاندماج في سوق العمل مقارنة بالفئات الشبانية الاخرى تولد له حتما شعورا يختلف عنها تتجلى مظاهره على المستوى الفردي بأن يؤدي به الامر في احتقار انجازاته العلمية، والخسارة المالية، والتوجه نحو الاعمال منخفضة الاجر، والضغوط النفسية، والآثار الصحية، وتقص الآمال والرغبات، اما على مستوى المجتمعي يشعر بتراجع مكانته الاجتماعية بفقدان موارد القوة وعدم القدرة في المشاركة بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

أن أوضاع حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر لا تختلف على بقية شباب العالم، ففي ظل تزايد اعداد الخريجين من سنة لأخرى وتراجع فرص تشغيلهم وارتفاع مستويات البطالة بينهم جعل العديد منهم يشعرون بالتهميش والإقصاء وتراجع قيمتهم اجتماعيا وإقصاءهم من سوق العمل، وهو ما بدد الأمل لديهم في الحصول على مناصب عمل مستقبلا، وجعلهم يفتقدون للثقة في أنفسهم وفي قدراتهم المعرفية، ودفع العديد منهم في التفكير في الهجرة والعمل في التجارة غير الشرعي. الخ، بعدما كانت هذه السلوكات تقتصر فقط على فئات هامشية في المجتمع، حيث تفيد الإحصائيات أن بطالة خريجي التعليم العالي بلغت مستويات قياسية بمعدل 100 ألف بطال سنويا على المستوى الوطني (شيبي وشكوري، 2008).

هذه الوضعية جعلت السلطات العمومية تركز اهتماماتها نحو حماية هذه الفئة باعتبارها مصدر مهم للاقتصاد الوطني والتنمية، بسن برامج وأجهزة للتشغيل والإدماج المهني لاستيعابها، وحمايتها من الانحراف والتطرف، والحفاظ على قدراتها المعرفية، وتزويدها بالمهارات والمكتسبات المهنية التي أصبحت تتطلبها أسواق العمل، وذلك من خلال تمكينهم من النمو شخصيا ومهنيا واجتماعيا، والتحكم في طرق البحث عن فرص العمل، حيث رأت في أجهزة الإدماج المهني الإطار الأمثل لحماية هذه الفئة من الإقصاء الاجتماعي، ويعتبر جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي (DISD) واحد

من بين هذه الأجهزة التي تبنتها السلطات العمومية لتحقيق أهدافها، بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية والهيئات الإدارية العمومية، وعليه فإن السؤال الرئيس للدراسة سيكون على النحو التالي: ما دور جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

-الفرضية العامة

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية.

-الفرضية الجزئية الأولى

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده النفسو اجتماعي.

-الفرضية الجزئية الثانية

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده المهني.

-الفرضية الجزئية الثالثة

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعد تنمية مهارات البحث عن فرص الشغل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف على مشكلة الاقصاء الاجتماعي وابعادها لدى الشباب الجامعي الحامل للشهادات.

-التعرف على الخدمات التي يوفرها جهاز المساعدة على الإدماج لحاملي الشهادات الجامعية.

-التعرف على دور هذا الجهاز في تمكين حاملي الشهادات الجامعية في التأقلم مع متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في كونها واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب حاملي الشهادات الجامعية، خاصة وأن الارقام والاحصائيات تشير إلى أن العدد الإجمالي لحاملي الشهادات الذين غادروا الجزائر ما بين 1994 و2006 ارتفع إلى 71500 جامعي (جريدة الشروق، 2011)، فيما بلغ عددهم سنة 2017 أكثر من 21700 طالب (المنظمة الدولية للهجرة، 2019)، هذا وقد بلغ عدد من يمارسون أنشطة تجارية غير قانونية أكثر من 20%(Conseil national économique et social,2004)، كملاذ للتعبير عن عدم رضاهم وسخطهم عن الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها. من هذا الباب تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال كيف يمكن المساعدة في التخفيف من سلبياتها، من خلال تفعيل دور هذه الأجهزة بالاستفادة من النتائج المتوصل إليها في تقييم الوضع الحالي لهذه الأجهزة، وتأثيراتها في توجيه سلوكات ومواقف حاملي الشهادات باعتبارها همزة وصل بين التكوين الجامعي وسوق العمل.

كما أن هذه الدراسة تأتي منسجمة مع توجهات الدولة الجزائرية نحو تفعيل برامج الإدماج المهني من اجل حماية الشباب حاملي الشهادات، بما يضمن نموهم الشخصي والاجتماعي والمهني والمساهمة بقدراتهم المعرفية في التنمية والتطور الاقتصادي.

الدراسات السابقة

من خلال المسح الذي اجري حول موضوع الدراسة لم يتم العثور على دراسات مشابهة، الا ان هناك بعض الدراسات والبحوث التي بحثت في أحد متغيرات الدراسة، وقد تم اعتماد تلك التي تتوافق متغيراتها مع اهداف الدراسة الحالية.

-دراسة كل من بن قيلة وبومدفع (2021) تطرقت لمدى مساهمة جهاز المساعدة على الإدماج المهني من خلال عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات بولاية سطيف؟

اعتمدت هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات على قراءة سوسيو-إحصائية لجهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف خلال الفترة 2008-2018.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بينت أن عقود إدماج حاملي الشهادات قد ساهمت في توظيف نسبة متوسطة من خريجي الجامعات وتقليص نسبة بطالتهم من الناحية الكمية، إلا أنها لا تعالج بطالتهم بشكل نهائي، فهي لا توفر لهم فرص عمل تلبي احتياجاتهم وتتوافق مع شهاداتهم، ولا تساهم في إدماجهم في مناصب عمل دائمة وترقى إلى مستوى العمل اللائق، مما يجعلهم عرضة للبطالة مرة أخرى

بعد انتهاء فترة عقودهم، ويخلق جيش احتياطي من خريجي الجامعات العاطلين.

-دراسة بووشمة الهادي (2018) هي مقاربة سوسيولوجية تناولت اشكالية الاندماج الاجتماعي عند الشباب الجزائري، انطلاقا من مجموعة من الأبعاد والمؤشرات، التي حاولت بحثها ميدانيا للوقوف على مستويات الاندماج أو الاقصاء عند الشباب، وذلك من خلال أبعاد التعليم والشغل والمشاركة السياسية والمدنية. بالتطبيق على عينة من 300 شاب وشابة بمدينتي سيدي بلعباس وتلمسان، وقد توصلت الدراسة ان غالبية الشباب المبحوث يعرف نوع من الاقصاء التعليمي، والاقصاء الاجتماعي في جانبه المهني، وانتشار مظاهر عدم الرضا وفقدان الثقة بالتفكير في الهجرة والإدمان... كآلية للتخلص الوقتي او الكلي من مظاهر الاقصاء والتهميش.

- دراسة للباحث سلطان بلغيث (2014) حول «دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر» انطلاقا من تساؤل حول نجاعة برامج عقود ما قبل التشغيل في مواجهة بطالة حاملي الشهادات باستجواب عينة من 73 فردا.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها ان إقبال حاملي الشهادات على هذه البرامج راجع لانعدام بديل لعملية التوظيف، نظرا للتهميش الذي تواجهه هذه الفئة في مؤسسات العمل، وهذا ما يعيق حصولها على منصب عمل دائم.

-دراسة مارتينز روك Martines Roques (2008) هدفت الى تقييم فعالية برامج الادماج والمرافقة الموجهة لطالبي العمل من وجهة نظر مختلفتين لتفسير معدلات الادماج بعد المشاركة في احد البرامج الموجهة للإدماج والحماية من الاقصاء. الأولى تركز على الابعاد السيكولوجية (الرفاهية النفسية، والصورة الذاتية). بينما الثانية تركز على التغيرات النفسو اجتماعية (علاقات الفرد، والبيئة)، انطلاقا من عرض بعض النماذج للدراسات التمثيلية.

وتوصلت الدراسة ان تقييم برامج المرافقة لطالبي الشغل بينت عدم وجود علاقة سببية لدى بعض المتغيرات التي تفسر معدلات الادماج، كما ان النتائج ليست كافية وغير متجانسة لاستنتاج رابطة مباشرة بين هذه المتغيرات ومعدلات الادماج، علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات الموصوفة في هذه الدراسة أن الأجهزة ليست فعالة بنفس القدر لجميع الافراد فيما يخص (الفعالية الشخصية وتقدير الذات).

-دراسة الباحثين الغالي احرشاو واحمد زاهر (2001) حاولت إبراز محددات عملية البحث عن الشغل لدى الخريجون وعلاقتها بأوضاع البطالة حول عينة من 187 خريج وخريجة منهم 72 مدمجين و115 غير مدمجين تابعوا دراساتهم بجامعة فاس –المغرب-، وتحصلوا على شهادات الإجازة فما فوق، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد اعتمدت على الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الطرق المتبعة من طرف الخريجين للحصول على منصب شغل بالنسبة للمدمجين تتمثل في الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة، مقابل الطرق الرسمية (المقابلات، الخدمة المدنية، الإعلانات). فيما الأسباب الأولى التي تحول دون حصول الخريجين على العمل ترجع إلى نقص في فرص الشغل وافتقاره للمساندة (التوجيه والإرشاد والمرافقة ...) إلى جانب الشهادة غير المطلوبة.

أما بخصوص شعور المستجوبين إزاء العمل والبطالة فالفئة المدمجة لديها على العموم شعور ايجابي من جهة الرضا والاستمرار

في العمل، ومن حيث نوعية التكوين والقطاع الذي يعملون به، فيما الفئة غير المدمجة فيسود الشعور السلبي إزاء وضعية البطالة بمشاعر القلق والتذمر والبؤس من وجود حل بسبب استمرار البطالة.

-دراسة كيرون وويشارت وكينكريش Curran,Wishart, et Gingrich (1999) كانت حول برامج البحث عن الشغل بمدينة ميشغان الامريكية وهي طريقة تم تطويرها لحماية طالبي الشغل وتسهيل عملية ادماجهم في سوق العمل للوقاية من النتائج السلبية للبطالة على الصحة النفسية. تم توزيع 928 مشارك عشوائيا ضمن أفواج تجريبية احتوت على 606 مشارك وأفواج ضابطة تكونت من 322 مشارك تلقوا ادلة عن طريق البريد توصف باختصار طرق البحث عن الشغل. تم تقييمهم عبر فترات زمنية متفاوتة.

خلصت نتائج الدراسة الى ان اكثر الافراد ممن تمكنوا من إيجاد منصب عمل ينتمون للمجموعة التجريبية (33% في غضون شهر واحد بينما 59 % في ظرف أربعة أشهر) مقارنة بأفراد المجموعة الضابطة (26% في غضون شهر واحد بينما 51 % في ظرف أربعة أشهر) ، اما أولئك الذين ظلوا عاطلين

عن العمل فقد اظهروا إحساسًا أقوى بالكفاءة الذاتية في البحث عن عمل ودافعية عالية في البحث عنه مقارنة بالمجموعة الضابطة بالإضافة إلى ذلك، كان لدى أولئك الذين شاركوا في البرنامج (المجموعة التجريبية) مستويات أقل بكثير من أعراض الاكتئاب مقارنة من افراد المجموعة الضابطة.

-دراسة قريد وهايكس وماشين Creed, Hicks et Machin (1998) أجريت في استراليا هدفت الى التعرف على أهمية الابعاد السيكولوجية لسيرورة الاقصاء من سوق العمل، وإعادة التشغيل في تقييم برامج الادماج المخصصة لتطوير الكفاءات المهنية والتنمية الشخصية للمنصبين في اطارها، وقد اشتملت العينة على 133 فرد من طالبي الشغل، تم تقسيمهم الى مجموعتين مختلفتين، 62 منهم استفادوا من هذه البرامج (المجموعة التجريبية)، بينما 71 هم مسجلون ضمن قوائم الانتظار لهذه البرامج (المجموعة الضابطة). وقد تم توزيع استبيان على المشاركين على فترتين (الأيام الأولى والأيام الأخيرة للتكوين ضمن هذا البرنامج).

وقد اشارت النتائج الى انه يوجد اختلاف ذو دلالة من خلال بعد القلق النفسي بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية، حيث بينت النتائج ان هذه الاخيرة تشعر بضعف في مستوى الضغط وعدم القدرة على التحمل، بينما يرتفع مستوى الرضا وتقدير الذات لدى افرادها مقارنة بالمجموعة الضابطة الذين هم في انتظار الادماج ضمن هذه البرامج، كما توصل الباحثون الى ان أهمية الشغل ضمن هذه البرامج توفر مكانة مؤقتة وزيادة فرص التواصل من خارج بيئته الاسرية، وتصور اهداف مستقبلية والاستقلال عن الاخرين، وفي تغير الصورة التي يحملها حول ذاته في انه غير مهم ما يمكنهم من رسم هوية في المجتمع.

1–تحديد مفاهيم الدراسة

1–1–الإدماج المهني

يعرف الإدماج المهني بحسب قاموس التربية والتكوين (1994) بأنه: عملية أو مسار للدخول إلى عالم الشغل التي تعكس القدرة على تحقيق النجاح والانتقال بين المدرسة وسوق الشغل (عميرة، 2009).

فيما يعرف فرنيير Fournier ومونات Monette الإدماج المهني بأنه عملية تمكن الشخص من دون تجربة مهنية من احتلال مكانة مستقرة ضمن منظومة الشغل (Fournier et Monette, 2002).

أما عبد الغالي أحرشاو فيعتبر الإدماج المهني: قرار مجتمعي مدعوم بإرادة سياسية أو إصلاحية معينة يتم بإرادة خارجية عن الفرد، بمعنى أخر، هو العمل الاجتماعي أو السياسي الذي تشرف عليه الدولة من خلال مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية حتى يتسنى للفرد من الدخول في الحياة المهنية أو الوصول إلى وضع اقتصادي أو اجتماعي لائق في المجتمع (احرشاو واخرون، 2001).

وعليه فإن تعريفنا للإدماج المهني هو مساعدة الشخص (حامل الشهادة الجامعية) على الدخول في الحياة المهنية من بوابة مناصب الشغل المقترحة ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (DISD)، التي تشرف عليها وزارة التضامن الوطني، اعتمادا على ما يحققه هذا البرنامج من استعدادات وخبرات شخصية ومهنية واجتماعية تمكنه من تخفيف مستويات الشعور بالإقصاء الاجتماعي لديه.

1–2–الإقصاء الاجتماعي

على الرغم من تعقد وغموض مفهوم الإقصاء الاجتماعي «exclusion social» حيث يرد بعدة مصطلحات منها الاستبعاد الاجتماعي، التهميش الاجتماعي، الحرمان المادي، الطبقة المسحوقة. الخ، إلا أن اغلب الباحثين المحدثين بحسب أنتوني غدنز A.Giddens اليوم يستخدمون مصطلح الإقصاء الاجتماعي بدلا من المصطلحات الأخرى، وأن علماء الاجتماع هم أول من وضعوا معالم هذا المفهوم الذي يدل على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الموسعة (غدنز، 2005) ، وهناك العديد من التعاريف المختلفة التي تناولته، وهي تتفاوت تبعا للسياق الوطني والنموذج الاجتماعي لكل بلد.

ويعد أول من استخدم تعبير الإقصاء الاجتماعي لأول مرة وزير خارجية العمل الاجتماعي الفرنسي رينيه لينوار Rene Lenoir سنة 1974 في كتابه «ضحايا الإقصاء» بعد أن لاحظ أن عشر الفرنسيين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة كل الاختلاف عن حياة سائر الفرنسيين، ويعانون من حالات إقصاء بعد أن عجز الاقتصاد الفرنسي في فترة نموه عن إدماج بعض مكونات المجتمع، إشارة إلى المعاقين، والأحداث الجانحين، ومجموعات شاذة (عوض، 2012) .

فيما يرجع بعض المفكرين مفهوم الإقصاء الاجتماعي إلى

العجز في ممارسة الحقوق الاجتماعية للمواطنة، بما يتضمن ذلك الحق في مستوى معيشة محترم (beall, 2002).

أما الباحثة نايلة كبير N. kabeer تعتبره مصطلح استحدث مؤخرا وانبثق من أوروبا نتيجة ارتفاع البطالة وتفاوت الدخل مع نهاية القرن العشرين، حيث تعرف الإقصاء الاجتماعي «بالعملية التي يُستبعد من خلالها الأفراد أو المجموعات تمامًا أو جزئيًا عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذين يعيشون فيه (kabeer, 2018) وهناك من يعتبره أنه انعكاس لحالة الفقر والحرمان التي يعيشها الفرد، بينما ينظر فيبر Weber إلى الاقصاء بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فمن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة من استحواذ البعض على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى نوع من الحماية والهيمنة، فـ «الاقصاء» هو محاولة البعض لتأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها، ومن ثم إضعافها واختزال مصالحها، أو مسخ هويتها إلى حد التنكيل والتشويه والقمع (هيلز، لوغران، وبياشو، 2007).

وفي تعريف آخر هو نتاج لتفكك العلاقة الاجتماعية بين الشخص الهش والمجتمع الأجير بفعل فقدان العمل والفقر النسبي (المالي). ورغم التباينات النسبية بين محاولات تحديد المفهوم، إلا أنها تكاد تتفق على أن الإقصاء الاجتماعي هو حالة من فقدان القدرة ومعظم مقوّمات القوة، وهو ما تم التعبير عنه بمصطلح «Disempowerment» أو «Powerlessness»، كما في الأدبيات النقدية في العلوم الاجتماعية -مدرسة فرانكفورت (الديب ومحمود، 2001) ، وهناك من يرى انه توجد ثلاثة مداخل لتعريف الاقصاء الاجتماعي (Shucksmith, 2003) تتمثل فما يلي:

مدخل الاندماج: ينظر الى العمل على انه العامل الاساسي للاندماج، من خلال توافر الدخل والهوية والشعور بالاعتزاز بالذات.

مدخل الفقر: حيث ينظر للفقر ونقص الموارد المادية على انه العامل الرئيس للإقصاء الاجتماعي.

مدخل الطبقة الدنيا: ينظر الى المقصين على انهم منحرفين عن المعايير الثقافية والاخلاقية للمجتمع.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان الصعوبة في تحديد مفهوم الإقصاء الاجتماعي ومؤشراته، وعدم الاتفاق على تحديد مفهوم محدد للمفهوم تعود لعدم وجود اتفاق على تعريف الظاهرة نفسها او اسبابها الرئيسية، فلذا نجده يعرف على انه عملية دينامية للإقصاء من المشاركة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. او انه قصور يحدث عندما يعاني الفرد من عدة مشكلات مترابطة مثل البطالة، وضعف المهارات، والدخول المنخفضة، والاسكان الفقير وغيرها من المشكلات.

ومن هذا المنطلق سنتناول الشعور بالإقصاء الاجتماعي في هذه الدراسة على انه النظرة التي تشكلت لدى حامل الشهادة الجامعية حول ذاته وبيئته والتي تتجلى في عدم الثقة في النفس والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وضعف المبادرة اتجاه ذاته والاخرين. وفي امكانية ان يكون عامل من خلال عدم الاعتراف بقدراته المعرفية، وتراجع فرصه في الحصول على مهنة، وعدم التحكم في المهارات الاساسية للعمل، وبناء علاقات العمل، والصعوبات المهنية. وفي افتقاده لمهارات البحث عن العمل التي تتحدد في ضعف الموارد والوسائل، وقلة المعلومات، عدم معرفته للأساليب.

2-الإطار النظري للدراسة

2-1-برامج الإدماج المهني في الجزائر

عرفت الجزائر برامج تشغيلية عديدة ومتنوعة شكلت السياسة العامة الوطنية للتشغيل تتوافق مع طبيعة وظروف مسار التنمية فيها، حيث تعتبر برامج الإدماج المهني من بين هذه البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لحماية الشغل ولتشغيل الشباب. لقد جعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي التي شهدته البلاد منذ تسعينات القرن الماضي الدولة الجزائرية تتبنى مقاربة اجتماعية بحتة اتجاه مختلف الفئات السكانية النشطة تعتمد على تضامن وتكاثف جهود جميع الفاعلين في العملية التشغيلية بهدف الوصول إلى:

- تشغيل الشباب وحمايتهم من الانحرافات الاجتماعية.
-تخفيف الآثار المترتبة عن البطالة خاصة بالنسبة للفئات السكانية التي تعيش حالة من الفقر والهشاشة.

وقد كانت أولى البرامج التي بادرت بها السلطات العمومية لمواجهة البطالة كانت سنة 1987 موجه للشباب العاطلين عن العمل عبر كامل التراب الوطني ممن أعمارهم بين 16 و27 سنة، تحت اسم برنامج تشغيل الشباب (PEJ) (المرسوم التنفيذي، رقم89-33، المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل

الشباب ،1989)، خاصة أولئك الذين غادروا مقاعد الدراسة مبكرا، لتسهيل عملية إدماجهم اجتماعيا ومهنيا، والذي كان من أهدافه إيجاد مناصب عمل مؤقتة ضمن ورشات المنفعة العامة تابعة للجماعات المحلية والهيئات الوزارية كقطاعات الفلاحة والري والغابات والأشغال العمومية. الخ، وضمان تكوين طالبي الشغل لأول مرة ممن يفتقدون للتأهيل.

وبتزايد الضغط الاجتماعي وتزايد الطلب على الشغل وامتداد البطالة إلى فئة حاملي الشهادات من خريجي التعليم العالي والمعاهد الوطنية بادرت الدولة الجزائرية إلى إنشاء برنامج جديد تحت اسم برنامج عقود التشغيل الأولية (CPE) سنة 1998، موجه أساسا إلى الشباب الجامعي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية والذين أعمارهم بين (19 و35 سنة) من طالبي الشغل لأول مرة، بحيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة في مناصب شغل ملائمة لمستوى تكوينهم ويمكنهم من اكتساب تجربة مهنية والحصول على مناصب شغل دائمة (Bouriche, 2013).

وفي ظل التغيرات التي صاحبت متطلبات سوق الشغل ونوعية حاملي الشهادات بادرت السلطات العمومية سنة 2008 إلى وضع جهاز جديد بديل لبرنامج عقود التشغيل الأولية (CPE) يكون أكثر تكييفا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ويوفر مرافقة أكثر نوعية وفعالة لطالبي الشغل باسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) (لوح، 2018) موجه لثلاث فئات من المجتمع الشباب حاملي شهادة التعليم العالي والتقنيون السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وفئة الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا، وفئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، بهدف تسهيل الاستفادة من منصب شغل دائم للشباب الباحث عن عمل لأول مرة.

2-2-النظريات المفسرة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي

هناك العديد من المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة الإقصاء الاجتماعي فهناك من اعتبرها مرادفه للفقر والحرمان أو سمة من سمات التقسيم الطبقي، فيما تؤكد المقاربة الانكلوسكسونية على أهمية الاختيار الفردي. فالشخص لا يمكن أن يستثنى اجتماعيا إذا ما فتحت أمامه الطرق، إلا إذا هو أراد ذلك، على أية حال، يشدد المعنى الأصلي للإقصاء الاجتماعي على البعد الاجتماعي، والتهميش، والاندماج الناقص في المجتمع.

وهناك مقاربات تعتبر أن الإقصاء الاجتماعي متعدد الأبعاد، قد يجمع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد مثل: الإبادة، والتهجير، والنفي، والمقاطعة، والتفريق، والنبذ، والتهميش، والتمييز...، وأحيانا حتى المساعدة الاجتماعية يمكن أن تنتج إقصاء بوجه عام، مجموعات، وبحرص شديد، تستخدم الإقصاء كوسيلة للسيطرة الاجتماعية، أو لتعزيز التضامن الداخلي، أو لاحتكار الموارد الداخلية (Dubar, 1998).

بالرغم من وجود اتفاق على أن الإقصاء الاجتماعي متعدد الأبعاد، وله أشكال مختلفة في سياقات اجتماعية مختلفة، بالرغم من ان هنالك توافق اقل حول أي هذه الأبعاد أكثر أهمية للإقصاء الاجتماعي. فالاقتصادي البريطاني A. B. Atkinson يرى أن الإقصاء الأولي يتكون من مؤشرات تتعلق بالدخل والبطالة، والتعليم العالي والتعليم. وهنالك دراسات اجتماعية عدة عالجت أبعاد اجتماعية وسياسية للإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى الفقر والحرمان المادي،والإقصاء من سوق الشغل، ومن الخدمات الحكومية. وهو ما توصلت إليه مؤسسة Joseph Rowntree Foundation البريطانية في دراستها للإقصاء الاجتماعي، بتحديدها لأربعة خصائص للإقصاء من العلاقات الاجتماعية و هي: التكيف الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، والدعم الاجتماعي، والارتباط المدني (Tinson, 2016).

وقد تطورت هذه الأبعاد مع تزايد ظواهر التمييز العرقي اتجاه الطبقات المهاجرة في أوروبا خاصة في سوق الشغل، وهو ما جعل استخدامات هذا المفهوم في ستينات القرن الماضي في فرنسا تتوسع للتعبير والإشارة إلى الدول الفقيرة والدول المتقدمة والعيش في الإحياء الفقيرة.

أما في الثمانينات ومع ارتفاع البطالة وتزايد الطلب على العمل نتيجة إعادة هيكلة أسواق العمل الدولية، والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة، والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة استخدم هذا المفهوم في إشارة إلى العمال غير

المهرة من الشباب خاصة من خريجي التعليم العالي، وكذا الأكبر سنا عند تسريحهم من العمل، والبطالة، والتشرد، والتمييز العنصري. ومع نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحالي عرف الاهتمام بموضوع الإقصاء الاجتماعي تحولا، إذ غاب هذا المصطلح عن اهتمامات الحكومات، ليبرز مكانه مفهوم الفقر الجديد، وحدث ذلك في الوقت الذي أثرت فيه إعادة هيكلة أسواق العمل الدولية، والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة، والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة وهذا ما أثر بوجه خاص على فئات كثيرة في المجتمع بخاصة فئة الشباب، وبلغ ذروته مع اختيار عام 2010 لمكافحة الفقر والاقصاء الاجتماعي (حوامدة، 2021).

2–3–نماذج وأشكال الإقصاء الاجتماعي

يرى هيلاري سيلفر H.Silver أن للإقصاء الاجتماعي ثلاثة نماذج وهي:

-**نموذج التضامن:** يعتبر أن الإقصاء هو فسخ الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع حيث يُبنى التكامل حول قيم وأعراف مشتركة من خلال مؤسّسات وسيطة وسياسات التكامل.

-**نموذج التخصّص:** يربط الإقصاء بالتمييز الناتج عن سلوك وتبادلات فردية حيث يتشكّل من خلالها التكامل عبر شبكات للتبادل الاختياري بين أفراد مستقلّين يتمتّعون باهتماماتهم ودوافعهم الخاصة.

-**نموذج الاحتكار:** يشير الى أن الإقصاء ينتج عن هيكليات هرمية تحول دون نفاذ الذين لا ينتمون إلى الفئات المهيمنة إلى السلع والخدمات حيث يتحقّق التكامل من خلال الحماية الاجتماعية (Silver, 1994).

اما غندنز Giddens فيرى أن هناك شكلين من أشكال الإقصاء الاجتماعي الأول هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الثاني فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة،» ثورة جماعات الصفوة « فيما يطلق عليه بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم التعليم العالي العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة في المجتمع الكبير بينما يرى روبن Robin إلى أنه يوجد ما لا يقل عن 15 نوعاً من الإقصاء، ومن هذه الأنواع: التهميش الاجتماعي، والحرمان المادي، وقبول الحدّ الأدنى من الحياة، والإقصاء على أساس العرق أو الجنس، والإقصاء من الأسرة والمجتمع، والإقصاء من دولة الرفاهية، والفقر على المدى الطويل، والإقصاء من تيار الحياة السياسية والاقتصادية، الإقصاء من سوق العمل (الديب ومحمود، 2010).

2–4–أبعاد الإقصاء الاجتماعي

يعتبر الإقصاء الاجتماعي عملية معقّدة ومتعددة الأبعاد، حيث إنه ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، إذ إنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماسك في المجتمع ككلّ.

وقد حدد بوركهارت Burchardt أربعة أبعاد للإقصاء الاجتماعي، هي: عدم الاستهلاك (التمكّن من شراء السلع، والخدمات، وامتلاك مسك) وعدم حيازة نظام توفير (امتلاك مدخرات، ومخصّصات المعاش إلخ)؛ وعدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية (إتاحة فرص العمل، ومستوى الدخل، والتعليم، والتدريب، والخدمات العام...)؛ وعدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستويين المحلي والوطني؛ وعدم التفاعل الاجتماعي - التكامل الأسري، والحماية، والتضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلي، ثم الوطني . أما صوفي بسيس Bessis. S. فقد أوضحت أن هناك ثلاثة أبعاد للإقصاء الاجتماعي:

-البعد الاقتصادي، وهو ينتج مباشرة من الفقر، مثل الاستبعاد عن العمل، والحرمان بالتالي من دخل منتظم.

-البعد الاجتماعي، ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التمزّق في النسيج الاجتماعي والتضامن.

-البعد السياسي، ويتعلق بوضع بعض الفئات من السكان،

مثل النساء، والمجموعات العرقية والدينية -المحرومون من كل أو جزء من نظمها السياسية -والأقليات أو المهاجرين وحقوق الإنسان (الديب ومحمود، 2010).

وعليه يمكننا تحديد أبعاد الإقصاء الاجتماعي بما يوافق دراستنا في الأبعاد التالية:

-أبعاد نفسواجتماعية: ونجد من أهمها فقدان الثقة والشعور بالعجز والانتقاص من قيمة شخصيته وضعف الشعور بالمبادرة وتكوين اتجاهات سلبية نحو التعليم والتكوين واتجاه الفاعلين في سوق العمل. إلى جانب انعدام المساندة الاجتماعية والاستقلال المادي والانعزال وتقلص علاقات الشخص ببيئته الخارجية.

-أبعاد مهنية: إن الشعور بالإقصاء الاجتماعي يجعل الفرد خاصة ممن هو في سن العمل يتخلى على فكرة إمكانية أن يكون عامل أو عاملة يحتل مكانة ضمن البناء المهني مستقبلا. ويقل شعوره بمكتسباته المعرفية في ظل قلة الطلب عليها في سوق العمل.

-أبعاد مادية: أن الشعور بالإقصاء الاجتماعي يرتبط دوما بفقدان الدعم المادي وتقلص المساعدات الاجتماعية التي يتحصل عليها الفرد خاصة المتعلقة بتوفير وسائل العيش ومواصلة حياته.

2-5-جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (DISD)

وهو الجهاز موضوع الدراسة أنشأ سنة 2008 لفائدة الشباب خريجي الجامعات أو الحائزين على شهادة تقني سام في مؤسسات التكوين ومراكز التكوين العمومية والخاصة المعتمدة، لا سيما حاملي الشهادات بدون دخل وفي وضعية هشة أو من دون نشاط، ممن أعمارهم بين 19 و35 سنة وغير مستفيد من أي جهاز أخر(المرسوم التنفيذي، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، 2008).

- أهدافه: يهدف هذا الجهاز إلى ما يلي:

- الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات
- ترقية نشاطات التنمية المحلية خاصة في المناطق المحرومة.

محاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

- تنظيمه:

يتولى تسيير وتقييم ومراقبة هذا الجهاز وكالة التنمية الاجتماعية بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني.

-مجالات نشاط هذا الجهاز:

يوجه المستفيدون في إطار هذا الجهاز للعمل في مجالات النشاط ذات المنفعة العامة، والتي تتوافق وشهاداتهم ومؤهلاتهم لدى المؤسسات العمومية والهيئات والإدارات العمومية أو الخاصة لكل قطاعات النشاط، خصوصا تلك المتعلقة بحماية البيئة والنشاطات المرتبطة بالتراث المادي وغير المادي والفلاحة

والصناعة التقليدية والسياحة والثقافة والخدمات، وكذا ترقية المهارات وتطوير النشاطات ذات المصلحة المحلية.

-المرافقة والمتابعة

يتعين على المؤسسات المستقبلة مراقبة وتأطير هؤلاء المستفيدين خلال فترة إدماجهم.

تتولى وكالة التنمية الاجتماعية متابعة المستفيدين وتقييم الجهاز ومراقبته وتنفيذه.

-آليات الإدماج

يدمج حاملي الشهادات والتقنيون السامون لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

يتقاضى المستفيدون من منحة بحسب نوعية الشهادة المحصل عليها: (الشهادات الجامعية 000 10 دج، بينما التقنيون السامون 000 8 د ج) .

كما يمكن منح الشباب حاملي الشهادات قبل فترة الإدماج أو بعدها تعويض شهري مبلغه 500 2 دج عندما يكونون متابعين لتكوين تأهيلي يسمح بإدماجهم الاجتماعي لمدة أقصاها 6 أشهر.

3-إجراءات الدراسة

3-1-منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

3–2–مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من 72 فردا يمثلون جميع الأفراد المنصبين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني في مؤسسات عمومية تتمثل في مديريات الشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية الوطنية بولاية ميلة خلال سنة 2016/2015 يتوزعون كالآتي:

جدول (01) : يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة

المديريات	الشباب والرياضة	التربية الوطنية	التعليم العالي والبحث العلمي	المجموع
ذكور	7	11	4	22
إناث	15	24	11	50
المجموع	22	35	15	72

3–3–أداة الدراسة

تم إعداد استبيان الدراسة بعد مراجعة أدبيات الدراسة مثل نموذج آلارد وولات Ouellette& Allard 1990 ونموذج كلود لافلام C.Laflamme ، ونموذج J.Limoge (سمايلي، 2016). وبعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

وقد تكون الاستبيان في صورته النهائية من محورين اثنين، المحور الأول يهدف إلى التعريف بالبيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، أما المحور الثاني فيهدف إلى التعرف على دور جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات في التخفيف من درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي وبما انه من أهداف برامج الإدماج المهني هو مواجهة التهميش والإقصاء الاجتماعين وبناء على مفهومي الإدماج المهني والإقصاء الاجتماعي المحددان في هذه الدراسة فقد تشكل هذا المحور من أربعة أبعاد :البعد النفسو اجتماعي بمجموع 07 عبارات والبعد المهني بـ06 عبارات والبعد

المادي 04 عبارات وبعد طرق ومهارات البحث عن العمل بـ 04 عبارات.

3–3–1–صدق وثبات الأداة

تم اختبار الصدق الداخلي للاستبيان بحساب معاملات ارتباط الفقرة مع الأداة، وقد تراوحت قيم هذه المعاملات بين (0.51 – 0.82)، وتعد هذه القيم مؤشرات دالة إحصائيا على صدق الأداة.

وللتأكد من ثبات الاستبيان تم حساب معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغ (0.76)، وهو يبين أن الأداة ذات معامل ثبات مرتفع يمكننا اعتمادها.

3–3–2–توزيع أداة الدراسة

بعد إعداد الأداة في صورتها النهائية تم الاتصال بالمديريات المعنية وتم توزيع الاستبيان على الأفراد المعنيين بالدراسة، وقد استغرقت هذه العملية مدة أسبوع قصد منح الوقت الكافي للأفراد موضوع الدراسة، وضمان مشاركة جميع أفراده في ملء الاستبيان لكون البعض منهم يشتغلون بصيغة التناوب والبعض الأخر كان غائبا، وهو ما مكننا من استرجاع جميع الاستبيانات.

3–4–المعالجة الإحصائية للدراسة

تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة بيانات الدراسة والحصول على النتائج، حيث اعتمدنا على حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحساب استجابات أفراد مجتمع الدراسة بعد تطبيق اختبار ليكرت الثلاثي، حيث تم تقدير قيم الأوزان كما يلي :

من 1 إلى 1.66 ضعيف يقابلها تقدير غير موافق.

من 1.67 إلى 2.33 متوسط يقابلها تقدير محايد.

من 2.34 إلى 3.00 قوي يقابلها موافق.

3–5–عرض وتحليل نتائج الدراسة

وهي الخطوة التي تلي إجراء التحليلات الإحصائية للبيانات، حيث سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبعا للأهداف المرصودة، ومناقشة النتائج على النحو التالي:

3–5–1–الفرضية الجزئية الأولى

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده النفسواجتماعي.

جدول (2): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد النفسواجتماعي.

الرقم	العبارات		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مكنك من استرجاع ثقتك في نفسك	ت	45	03	24	2.66	1.66
		%	62.5	4.16	33.33		
2	جعلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في بناء مستقبلك المهني.	ت	32	13	27	1.59	1.06
		%	44.44	18.05	37.5		
3	أصبحت أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية	ت	35	8	29	1.69	2.03
		%	48.66	11.1	40.22		
4	جعلك أكثر ايجابية اتجاه شخصيتك.	ت	48	14	10	2.79	1.13
		%	66.66	19.44	13.88		
5	جعلك أكثر انفتاحا على الآخرين.	ت	41	11	20	1.89	1.69
		%	56.94	15.72	27.77		
6	مكنك من إثبات شخصيتك ضمن محيطك الاجتماعي	ت	46	04	12	2.72	2.13
		%	63.88	5.55	16.66		
7	أصبحت طريقة تعاملك مع محيطك الاجتماعي أكثر ايجابية	ت	53	02	17	2.83	2.06
		%	73.61	2.77	23.61		
	المتوسط الحسابي للبعد				2.82		
	الانحراف المعياري للبعد				1.03		

توضح النتائج أن أعلى المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد قد بلغ 2.82 بتقدير مرتفع، ما يعني أن لهذا الجهاز دور قوي في تخفيف من درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات المنصبين في مؤسسات العمل من ناحية البعد النفسو اجتماعي، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت ما بين مستويين:

مستوى مرتفع: ويشتمل على غالبية عبارات هذا البعد (1،3،4،5،6،7) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «جعلك أكثر ايجابية اتجاه شخصيتك» بـ(66.66%)، وأدناه تمثله العبارة «جعلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في بناء مستقبلك المهني» بنسبة قدرها (44.44%).

وعليه يمكننا القول أن لهذا الجهاز دور قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي بالمؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميلة فيما يخص بعد (النفسو اجتماعي)، مما يدل على أن تنمية هذا البعد يشكل عامل مهم في مواجهة الإقصاء الاجتماعي.

3–5–2–**الفرضية الجزئية الثانية**

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده المهني.

جدول (3): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد المهني.

الرقم	العبارات		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مكنك من معايشة الصعوبات المهنية	ت	37	3	32	1.71	1.69
		%	51.38	4.16	44.44		
2	جعلك أكثر تكيفا مع القواعد المهنية في عملك (تغير المظهر- أسلوب الحديث – الوصول في الوقت.....)	ت	51	06	15	2.03	1.36
		%	70.83	8.33	20.83		
3	تحسنت اتجاهاتك نحو العمل.	ت	39	07	26	1.61	1.56
		%	54.16	9.72	36.11		
4	ساهم في إظهار قدراتك المعرفية.	ت	28	11	33	1.16	1.06
		%	38.88	15.72	46.83		
5	مكنك من بناء شبكة علاقات جديدة مع زملائك في العمل.	ت	32	05	35	1.59	1.19
		%	44.44	6.94	48.61		
6	مكنك من اكتساب المهارات الأساسية للعمل(الاتصال، التنظيم ، روح المبادرة..)	ت	25	09	38	1.26	2.23
		%	34.72	12.5	52.77		
	المتوسط الحسابي للبعد				1.69		
	الانحراف المعياري للبعد				2.31		

بينت النتائج في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للبعد قدر بـ 1.69 بتقدير متوسط، مما يعني أن لهذا البرنامج دور متوسط في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية من ناحية البعد المهني، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت حول مستويين:

- مستوى مرتفع: ويشتمل على العبارات (1 و2) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «جعلك أكثر تكيفا مع القواعد المهنية في عملك (تغير المظهر-أسلوب الحديث – الوصول في الوقت.....)» بـ (70.83 %).

-مستوى متوسط: ويشمل العبارة (03) «تحسنت اتجاهاتك نحو العمل.» بـ(54.16%)

- مستوى ضعيف: تمثله العبارات رقم (4،5،6) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «تحسنت اتجاهاتك نحو العمل» بـ (54.16 %).

على العموم يمكن القول أن لهذا الجهاز دورا متوسطا في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي بالمؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميلة فيما يخص البعد المهني، ومع ذلك يعتبر عاملا مهما في الحد من تأثيرات هذه المشكلة.

3–5–3–**الفرضية الجزئية الثالثة**

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعد مهارات البحث عن فرض الشغل.

جدول (4): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد مهارات البحث عن فرص الشغل.

الرقم	العبارات		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أصبحت أكثر تحكما في أساليب البحث عن الشغل.	ت	43	13	16	2.29	1.56
		%	59.72	18.05	22.22		
2	أصبحت لديك معرفة جيدة للمهن المختلفة في مجال تخصصك.	ت	56	05	11	2.87	1.89
		ت	77.77	6.97	15.27		
3	أصبحت لديك معرفة جيدة باحتياجات المستخدمين المهُمِين في سوق العمل.	%	47	08	17	2.33	1.73
		ت	65.27	11.1	23.61		
4	وفر لك إمكانية الوصول لأماكن البحث عن الشغل التي ينبغي أن تبحث فيها عن العمل (الجرائد ، الزملاء في العمل، الإعلانات، الانترنت ، المؤسسات..).	ت	35	07	30	1.87	2.13
		%	48.61	9.72	41.66		
	المتوسط الحسابي للبعد				2.34		
	الانحراف المعياري للبعد				1.86		

تشير النتائج إلى أن المتوسط الحسابي للبعد قد بلغ نسبة (2.34) بتقدير مرتفع، مما يعني أن لهذا البرنامج دور مرتفع في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية من ناحية بعد تحسين مهارات وطرق البحث عن شغل، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت حول مستوى واحد:

مستوى مرتفع: تمثله جميع العبارات، وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «أصبحت لديك معرفة جيدة للمهن المختلفة في مجال تخصصك.» بـ(77.77%) أما أدناه فقد كان للعبارة «وفر لك إمكانية الوصول لأماكن البحث عن الشغل التي ينبغي أن تبحث فيها عن العمل (الجرائد ، الزملاء في العمل ، الإعلانات، الانترنت ، المؤسسات..).» بـ(48.61%).

يمكن القول إن دورا متوسطا في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي بالمؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميلة من حيث تحسين الطرق والمعلومات الخاصة بالبحث عن الشغل، مما يزيد في ارتباط حاملي الشهادات الجامعية بسوق العمل.

4–مناقشة نتائج الدراسة

4–1–مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الاولى

بينت النتائج أن لهذا الجهاز دور قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية المنصبين في المديريات موضوع الدراسة (التربية، الشباب والرياضة، التعليم العالي) لولاية ميلة من حيث بعده النفسو اجتماعي حيث أظهرت النتائج أن الكثير منهم كان يعاني من صعوبات نفسية كبيرة. وبمجرد الانتقال للعمل ضمن هذا الجهاز بدأ يتشكل شعورا ايجابي لديهم، ومع مرور الوقت تمكن العديد منهم من اكتساب وتطوير مجموعة من المكونات النفسية والاجتماعية كالثقة والمسؤولية والاستقلالية والعمل والصداقة التي يساهم اكتسابها في تبلور هوية شخصية ايجابية للخريج الى جاب بعض المكتسبات المادية والمهارية، وهو ما تؤكده استجابات المبحوثين المتعلقة بهذه الفرضية. ونجد ان النتائج المحققة تتوافق مع ما توصلت اليه دراسة **احرشاو وزاهر** فيما يخص الشعور الايجابي للمدمجين ضمن برامج العمل، والنتائج التي توصل اليها **قريد وهايكس وماشين** في زيادة مستوى الرضا وتقدير الذات، وهو ما خلصت اليه أيضا دراسة دراسة **كيرون وويشارت وكينكريش** في تراجع اعرض الاكتئاب والقلق المشاهدة لدى المنخرطين ضمن احد برامج الادماج، وفي ان اجهزة الادماج لها علاقة سببية في تحسن الصورة الذاتية للمنصبين في اطار هذه البرامج حسب دراسة **مارتينز روك**. بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت اليها دراسة بن **قبلة وبومدفع** في ان هذه البرامج لم تخفف في حدة البطالة لكونها لا تشعرهم بالأمان وان ادماجهم في مناصب عمل دائمة غير ممكن. وهو ما بشعرهم دائما بالقلق والتوتر.

4–2–مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية

أظهرت النتائج أن العمل ضمن هذا الجهاز كانت له مساهمة

متوسطة في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي من حيث بعده المهني، وهو ما مكنهم من تحصيل العديد من الخصائص والمكتسبات المهنية التي يتطلبها العمل مثل الاتصال، التنظيم، التكيف المهني والتفاعل والالتزام بالقواعد المهنية. الخ. والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ممارسة نشاط مهني، وهو ما خلصت إليه نتائج استجابات المبحوثين، ما سيؤثر إيجابا في خفض الشعور بالإقصاء الاجتماعي لديهم مستقبلا. وتتفق نتائج الدؤاسة الحالية مع نتائج دراسة **قريد وهايكس وماشين** في ان الشغل الذات، وهو ما خلصت اليه أيضا دراسة دراسة **كيرون وويشارت وكينكريش** في أهمية الشغل ضمن هذه البرامج، وفيما توفره من مكانة مؤقتة وزيادة فرص التواصل مع بيئته المهنية، وتصور اهداف مستقبلية والاستقلال عن الاخرين، وفي تغير الصورة التي يحملها حول ذاته في انه غير مهم، بينما تتفق مع دراسة **مارتينز روك** في الجانب المهني التي توفره هذه البرامج من خلال المرافقة والتفاعل الإيجابي مع العاملين في مكان العمل.

4–3–مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة

أظهرت النتائج أن برامج المساعدة على الإدماج المهني كان لها تأثير قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين مهارات وطرق البحث عن الشغل وإثراء معرفتهم ببيئتهم الاقتصادية، ووعيهم الدقيق لأوضاع سوق العمل، وأن الحصول على المعلومات لا يمكن الولوج إليها من دون الانخراط في مثل هذه البرامج،كما أن للتفاعل مع مختلف العاملين والعلاقات المهنية التي اكتسبوها في وظائفهم الحالية قد كان لها الأثر الكبير في تطور معرفتهم بالمهارات التي تحتاجها المؤسسات، وهي تعتبر فرصة مواتية لتنمية مثل هذه المهارات والتدرب عليها، إلى جانب الإدراك الدقيق لأماكن البحث عن الشغل والأماكن التي ينبغي أن يبحث فيها عن العمل خاصة وأن تجاربهم السابقة في البحث عن العمل بينت أن غالبية المستجوبين يتخذون من الطرق الذاتية الأسلوب الوحيد في البحث عن عمل، كما أن التحاقهم بهذا البرنامج وعملهم في هذه المؤسسات قد وفر لهم الجهد والمال والوقت في البحث عن العمل باستغلال الدعائم التي توفرها هذه المؤسسات في صورة الجرائد اليومية والإعلانات والانترنت، والمعلومات التي يتداولها الزملاء في محيط العمل. وهذه النتائج توافق ما توصلت اليه دراسة كل من **احرشاو** وزاهر من خلال المكاسب المحققة من جهة الرضا والاستمرار في العمل، والوسائل المادية والعلاقات التي أصبحوا يتوفرون عليها في ظل هذه البرامج، اما نتائج دراسة **كيرون وويشارت وكينكريش** فهي تؤيد نتائج الدراسة الحالية في ان برامج الادماج المهني تساهم في تنمية الشعور بكفاءة ذاتية اقوى ودافعية عالية في البحث عن العمل. وان الانضمام لبرامج الادماج يزيد في فرص الحصول على منصب شغل. الخ.

4–4–النتائج العامة للدراسة

-أن لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية بمستوى متوسط.

-اغلب الملتحقين بهذا البرنامج تمكنوا من تطوير مجموعة من المكونات النفسية والاجتماعية.

-برامج الادماج المهني مكسب مهم لحاملي الشهادات المنصبين في اطارها يساهم في توفير استقلالية مالية وحماية اجتماعية.

- برامج الادماج المهني وان كان دورها متوسط في بعدها والمهني، فهي تعتبر فرصة لحاملي الشهادات الجامعية في الاتصال والتفاعل مع الفاعلين في سوق العمل، وفي تحسين مهارات وطرق البحث عن الشغل.

4–5–توصيات الدراسة

-حماية المدمجين في إطار هذه البرامج من العمل بمعايير متدنية قد تسبب لهم الملل والنفور والإحساس بالعزلة ضمن هذه المؤسسات.

- التركيز على اثراء وتعزيز البعد النفسو اجتماعي للمدمجين في إطار هذه البرامج لتفادي انحرافهم نحو الأنشطة والمهن غير الشرعية.

-تحسيس المشرفين على حاملي الشهادات في مؤسسات العمل بأهمية المهام والأنشطة المسندة لهم لزيادة تفاعلهم، وانخراطهم في العمل.

-ضرورة توعية حاملي الشهادات بأهمية استغلال فترة ادماجهم ضمن هذه البرامج في كسب الخبرات المهنية، واستغلال علاقاتهم بالمشرفين عليهم للتمكن من طرق البحث عن الشغل.

-في ظل غياب بدائل للتشغيل ينبغي استمرار العمل بهذه البرامج وتحديثها لزيادة ثقة حاملي الشهادات في ذواتهم، وفي الحفاظ على قدراتهم المعرفية.

المراجع

1. احرشاو الغالي وزاهر احمد.(2001)، البحث عن شغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة، مركز الابحاث والدراسات النفسية والاجتماعية.
2. بلغيث سلطان (2014)، دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر ، مجلة العوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 07 عدد01.
3. بن قيلة سلمان وبومدفع ،الطاهر .(2021)، فعالية عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات ، دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP بولاية سطيف خلال الفترة 2008-2018. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مجلد 13، عدد02.
4. بوداود، سالم وطبال، رشيد .(2008)،اشكاليات الفقر الحضري في:

(Jeunesse, Ville et marginalité), sous la direction de Hervés cellier et abla rouag, Chihab édition ,Algerie

تاريخ الاطلاع، 2021/06/11 https://www.echoroukonline.com/

5. بووشمة الهادي.(2018). الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد مقاربة سوسيولوجية بمدن الغرب الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد10، العدد2.
6. جرجس عياد هاني. (2014). الاستبعاد الاجتماعي، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية،20/سبتمبر 2014 http://socio.montadarabi.com/t3560-topic تاريخ الاطلاع 2018/03/16 .
7. جريدة الشروق. (2011)، الجزائر تخسر 40 مليار دولار بسبب هجرة الأدمغة، 2011/04/17 من موقع https://www.echoroukonline.com/ تاريخ الاطلاع، 2021/06/11
8. حمدي علي . (جانفي،2010)، توجهات وملامح العقد العربي واليات تنفيذه 2010-2020، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض.
9. الديب هدى أحمد ومحمود عبد العليم .(2010)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع ، مجلة إضافات،
10. الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 32،31.
11. سمايلي ،محمود (2016) ، دور برامج التشغيل الوطنية في الادماج المهني لحريجي التعليم العالي في سوق العمل، أطروحة
12. دكتوراه ، قسم علم، اجتماع كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة سطيف2، الجزائر.
13. شريهان حوامدة. (2020)، مشكلة الاقصاء الاجتماعي، https://e3arabi.com تاريخ الاسترداد 2021/11/14
14. الطيب لوح. (2018)، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي «تقييم مدى تنفيذ جهاز دعم الإدماج المهني»، مداخلة
15. في إطار التجمع الجهوي لمديري التشغيل ومفتشي العمل ورؤساء وكالات الوطنية للتشغيل لولايات الوسط، الجزائر، http://www.mtess.gov.dz تاريخ الاطلاع 2018/07/15.
16. عميرة منصور.(2009) ، منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، ط1، بيروت.
17. عوض، محسن.(2012) ، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، (د.د.ن) ،القاهرة.
18. غدنز، أنتوني.(2005)، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت .
19. المرسوم التنفيذي. (04ماي2008)، رقم 127/08، المؤرخ في 30 افريل 2008، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي
20. للشباب حاملي الشهادات،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 23 .
21. المرسوم التنفيذي. (22مارس1989)، رقم 89-33، المؤرخ في 21مارس 1989، المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل
22. الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 12.
23. المنظمة الدولية للهجرة.(2020)، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، جنيف، سويسرا.

24. هاشم صلاح. (2017)، الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة.
25. هيلز جون و لوغران، جوليان وبياشو ،دافيد .(2007)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم. ترجمة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت.
26. Beall, Jo. (april 2002).Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia. Environment and Urbanization. 14(1).
27. Bouriche, Lahcène.(2013). Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009), doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques, sciences de gestion et sciences commerciales, université AbouBekr Belkaid- Tlemcen.
28. Conseil national économique et social. (Juin 2004). Le secteur informel: illusions et réalités,24ele session plénière, Algérie.
29. Creed, P.A., Hicks, R.E. & Machin, M.(1998) .Behavioural plasticity and mental health outcomes for long-term unemployed attending occupational training programmes. Journal of Occupational and Organisational Psycholoy, 71(2).
30. Currant, J, Wishart, P., & Gingrich, J. JOBS. (1999). A manual for teaching people successful job search
31. strategies. Michigan Prevention Research Center, Institute for Social Research, University of Michigan, Ann Arbor, MI.
32. Dubar, Claude. (1998).La socialisation, construction des identités sociales et professionnelles, 2ème et 3ème tirage, édition Armand Colin, paris.
33. Estivill. J,. (2004). Panorama de la lutte contre l'exclusion sociale. Organisation international du travail, bureau international du travail. Genève.
34. Fournier, G et Monette, M. (2000), L'insertion socioprofessionnelle: un jeu de stratégie ou un jeu de hasard?,Presses Université Laval , Québec .
35. LOI n° 9229) .722- juillet 1992). Portant adaptation de la loi no 881088- du 1er décembre 1988 relative au revenu minimum d'insertion et relative à la lutte contre la pauvreté et l'exclusion sociale et professionnelle.
36. Roques ,M.(2008), Les dimensions psychologiques et psychosociales dans l'évaluation de l'efficacité des dispositifs d'insertion. Pratiques psychologiques, 14(3), 375388-.
37. Mattei. C, (2012). Politiques de lutte contre l'exclusion et construction de l'employabilité, évaluation des personnes et offres institutionnelles, doctorat en sociologie, sciences de l'homme et société, Aix Marseille université.
38. Musette, Mahamed Saib. (2001). Exclusion sociale (une nouvelle théorie du social) ? in Cread. Alger,(55).
39. Schmitt, J & Zipperer, B. (2006). In the U.S. a Good Model for Reducing Social Exclusion in Europe? Center
40. for economic and policy research, Washington,40(1).
41. Shucksmith, M. (2003), Social exclusion in rural areas: a review of recent research. Arkleton Centre for Rural
42. Development Research, University of Aberdeen, Aberdeen.
43. Silver, Hilary. (1994). Social exclusion and social solidarity: three paradigmsm international labour review
44. ,vol. 133 .
45. Tinson, Adam, et al. (2016).Monitoring poverty and social exclusion 2016. Children 3 , 3-7.

Role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria. -The device of Aid for social insertion of young graduates as a model-

Abstract

The present study aims at identifying the role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria, who are placed in the framework of the social insertion assistance system in the departments of education, youths and sports, and higher education in the wilaya of Mila. The study tool was a questionnaire of (21) items distributed to (72) individuals representing university graduates placed in this direction. The results of the study revealed that the Social insertion assistance system has an average role in reducing the feeling of social exclusion among university graduates.

Keywords

professional insertion
social insertion
professional insertion programs
social exclusion
university graduates

Rôle des programmes d'insertion professionnelle dans la réduction du degré d'exclusion sociale des diplômés universitaires en Algérie- dispositif d'aide à l'insertion sociale des jeunes diplômés comme modèle-

Résumé

Cette étude vise à identifier le rôle des programmes d'insertion professionnelle dans la réduction du sentiment d'exclusion sociale chez les diplômés universitaires en Algérie, qui sont placés dans le cadre du système d'aide à l'insertion sociale dans les directions de l'éducation, de la jeunesse et du sport, et l'enseignement supérieur dans la wilaya de Mila. L'outil d'étude était un questionnaire de(21) items distribué à (72)individus représentant des diplômés universitaires placés dans ces directions. Les résultats de l'étude ont révélé que le dispositif d'Aide à l'insertion sociale a un rôle moyen dans la réduction du sentiment d'exclusion sociale chez les diplômés universitaires.

Mots clés

insertion professionnelle
insertion sociale
programmes d'insertion professionnelle
exclusion sociale
diplômées universitaires

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

الحماية القانونية الدولية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة

The International Legal Protection of unaccompanied and separated children during armed conflicts

عبد الحليم بوشكيوه[1]
Abdelhalim Bouchekioua
جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر
halimboublida@gmail.com

أ.د. علال قاشي
Pr. Allal Guachi
جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر
gachiallel2018@gmail.com

ملخص

من أخطر آثار النزاعات المسلحة على الأطفال انفصالهم عن والديهم، مصدر حمايتهم ورعايتهم، لهذا اهتم القانون الدولي بحمايتهم، حماية تبدأ بوضع تدابير وقائية تحول دون انفصالهم عنهم، وتستمر، في حالة وقوع الانفصال، بوضع آليات لرعايتهم إلى حين إعادة لم شملهم بأسرهم. غير أن القواعد والتدابير المنصوص عليها في القانون الدولي لحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة غير كافية، خاصة وأن الواقع أثبت أن هؤلاء الأطفال لا زالوا يعانون من أسوأ أشكال الاستغلال جراء انفصالهم عن ذويهم، فكثيرا ما تُنتهك حقوقهم في الحياة والبقاء والنماء.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 14-04-2020
تاريخ القبول 05-02-2023

الكلمات المفتاحية
قانون دولي
أطفال
غير مصحوبين
منفصلين
نزاعات مسلحة

مقدمة

تتسبب النزاعات المسلحة في تشتيت العائلات وانفصال أفرادها عن بعضهم، فعندما تبدأ العمليات العسكرية تسود حالة من الفزع تدفع الأفراد إلى الهروب من الأخطار الناجمة عنها، وكثيرا ما يتفرق أفراد الأسرة في فوضى الفرار، وينفصل الأطفال عن والديهم وأسرهم.

ويتعرض الأطفال عند انفصالهم عن ذويهم أثناء النزاعات المسلحة للعديد من الأخطار التي تؤثر على حياتهم وحقوقهم، مثل: الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي وغيره من أسوأ أشكال الاستغلال أو التجنيد العسكري وغيره من الأنشطة الإجرامية التي قد تؤدي إلى إيذاء الطفل أو إلى موته؛ كما يتعرض هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان للتمييز، ويُحرمون من الحصول على الغذاء والإيواء وخدمات الصحة والتعليم. وإذا كان الأطفال يحتاجون، بالنظر إلى حالتهم الجسدية والنفسية والعقلية، إلى حماية خاصة في الظروف العادية، فإن هذه الحاجة تزداد في الظروف الاستثنائية، كما في النزاعات المسلحة، وتتضاعف أكثر عندما ينفصلون أثناءها عن والديهم، فيفقدون المصدر الأصلي والطبيعي لحمايتهم ورعايتهم، مما يجعلهم بحاجة إلى مصدر قانوني للحماية.

لهذا اهتم القانون الدولي بحماية هذه الفئة من الأطفال وأطلق عليها مصطلح: «الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم». والأطفال غير المصحوبين: هم الأطفال المنفصلون عن كلا الأبوين وعن أقربائهم الآخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم راشد مسؤول بحكم القانون أو العرف عن القيام بذلك (لجنة حقوق الطفل، 2005). أما الأطفال المنفصلون عن أسرهم: فهم الأطفال المنفصلون عن كلا الأبوين، أو عن الشخص الذي كان مسؤولاً من قبل عن رعايتهم الأولية سواء بموجب القانون أو العرف، ولكن دون أن يكونوا بالضرورة منفصلين عن أقربائهم الآخرين (لجنة حقوق الطفل، 2005).

وتظهر أهمية هذه الدراسة في إلقائها الضوء على الآليات القانونية الدولية الكفيلة بحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم جراء الحروب، خاصة مع تفاقم هذه الظاهرة وتحولها إلى مشكلة عالمية بسبب وجود أعداد هائلة من الأطفال في هذا الوضع بسبب النزاعات المسلحة التي تدور رحاها في الكثير من مناطق العالم.

1 المؤلف المراسل

فكان من أبرز أهداف هذه الدراسة: توجيه الاهتمام إلى حالة الضعف التي يعاني منها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم، وبيان الصعوبات التي تعترض الدول وغيرها من العناصر الفاعلة في ضمان حصولهم على حقوقهم والتمتع بها، وتقييم الحماية المقررة لهم بالاستناد إلى الإطار القانوني الكامل الذي توفره الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ويظهر اهتمام القانون الدولي بحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أثناء النزاعات المسلحة من خلال ما قرره من تدابير لحمايتهم، حماية تبدأ بوقايتهم من الانفصال عن والديهم، وذلك بوضع آليات تحول دون انفصالهم عنهم وعن باقي أفراد أسرهم بسبب النزاع المسلح؛ كما وضع آليات للتكفل بهم ورعايتهم إلى حين إعادة لم شملهم بأسرهم في حالة وقوع الانفصال وصاروا غير مصحوبين بذويهم.

ورغم هذا الاهتمام فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في مدى كفاية القواعد والآليات المنصوص عليها في القانون الدولي لحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة؟ خاصة وأن واقع الحروب الدائرة حاليا أثبت أن الأطفال لا زالوا يعانون جرّاء انفصالهم عن ذويهم معاناة كبيرة، فكثيرا ما تنتهك حقوقهم في الحياة والبقاء والنماء؟

الإجابة عن هذه الإشكالية ستكون وفق خطة مقسمة منهجيا وفق المراحل التي تمر بها حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم؛ بداية بوقايتهم من الانفصال عن ذويهم من وقت السلم وبعد بدء النزاع، ثم رعايتهم بعد انفصالهم عنهم بالتكفل بهم إنسانيا، وحمايتهم من الأخطار التي تواجههم، فجاءت الخطة مرتبة كما يلي:

المحور الأول: وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة.

المحور الثاني: رعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة.

1–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة

حماية الأطفال من الانفصال عن ذويهم في القانون الدولي تبدأ من وقت السلم، عن طريق آليات وقائية تحول دون فقدانهم وانفصالهم عن ذويهم في حالة اندلاع النزاع المسلح، ويستمر هذا العمل الوقائي حتى بعد بدء العمليات الحربية؛ بل وتزداد أهميته بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي تسود الحروب.

وبالتالي فهذا المحور يتم تقسيمه إلى عنصرين: الأول لبيان آليات وقاية الأطفال من الانفصال عن ذويهم بداية من وقت السلم، والثاني لآليات وقايتهم من ذلك بعد بدء النزاع المسلح.

1–1–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بداية من وقت السلم

أهم آليات وقاية الأطفال من الانفصال عن ذويهم بداية من وقت السلم تتمثل في: وضع تدابير حمايتهم من الفقدان وتهيئتها، وكذلك التعريف بقواعد القانون الدولي، خاصة المتعلقة بحماية الأطفال من الفقدان والانفصال عن ذويهم وبحمايتهم في حالة انفصالهم الفعلي عنهم، وذلك بالعمل على نشرها وتعليمها بداية من وقت السلم، وتدريب موظفين مؤهلين للاهتمام بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في حالة نشوب النزاع.

1–1–1– وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بتهيئة تدابير الحماية من الفقدان

أثناء النزاعات المسلحة يحظى جميع الأشخاص بالحماية من الفقدان دون تمييز، وتتخذ الدول والجهات المعنية الأخرى، تدابير فعالة لتعزيز معرفة المدنيين بكيفية حماية أنفسهم وأطفالهم من الفقدان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2003).

ومن الالتزامات الواجبة على الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدرء حالات فقدان الأطفال أثناء النزاع المسلح، ويمكن أن تكون هذه التدابير تشريعية أو مؤسساتية، ومن الأفضل أن يتم اتخاذها بداية من وقت السلم تحسبا لاحتمال الاحتياج إليها. ومن التدابير المهمة في هذا الصدد: سن تشريعات وطنية، وإعداد الوسائل المناسبة للتعرف على الهوية وتوفير تلك الوسائل، وإنشاء مكاتب الاستعلام، وكفالة المساءلة عن حالات المفقودين والمختفين قسرا (الأمم المتحدة، 2014).

1–1–2–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بنشر قواعد القانون الدولي ذات العلاقة

لا تخفى أهمية نشر قواعد القانون الدولي عامة والقواعد المتعلقة بحماية الأطفال بصورة خاصة، إذ أن النشر أسلوب وقائي يمنع الانتهاكات قبل حدوثها، فهو يساهم في معرفة

وتوعية الأفراد بما يحتويه هذا القانون من مبادئ توفر لهم الحماية في حالة وقوع نزاع مسلح، من أجل الحفاظ على سلامتهم وسلامة أطفالهم من الفقدان والانفصال عنهم.

كما أن النشر يحد من وقوع الانتهاكات التي تمس الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والتي قد تقع نتيجة الجهل بهذا القانون، وما يترتب على مخالفته من مسؤولية وجزاءات على المرتكبين لها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019).

وقد ورد الالتزام بالنشر في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي نصت على تعهد الأطراف المتعاقدة بأن تنشر نص الاتفاقيات على أوسع نطاق ممكن في بلدانها، في وقت السلم كما في وقت الحرب (اتفاقيات جنيف الأربع، 1949، المواد 47، 48، 127، 144). وقد تم تأكيد هذا التعهد في البروتوكولات الإضافية الملحقة بهذه الاتفاقيات (البرتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة 83) (البرتوكول الإضافي الثاني، 1977، المادة 19).

1–1–3–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بتدريب عاملين مؤهلين

يقصد بالعاملين المؤهلين مجموعة من الموظفين أو المتطوعين من ذوي الكفاءة، الذين يمكن وضعهم تحت تصرف أطراف النزاع أو الدول الحامية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كلّما اقتضى الحال، من أجل نشر وتسهيل تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، سواء في وقت السلم أو زمن النزاع المسلح (دوتلي، 1993).

وقد تم النص على إعداد العاملين المؤهلين لأول مرة في البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، (البرتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة6ف1) وتقع مسؤولية تأهيلهم على الدول الأطراف المتعاقدة بداية من وقت السلم، من أجل القيام بنشر وتعليم وتسهيل تنفيذ القانون الدولي الإنساني، (البرتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة6ف2) ومنها القواعد المتعلقة بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وبالخصوص الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وهذا بالنظر إلى ما يتطلبه التعامل معهم من مؤهلات وكفاءة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتدريب العاملين إلى جانب الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين لأنهم معنيون بدراسة حالاتهم، كما ينبغي إيلاء الأهمية الواجبة للتدريب المتخصص للممثلين القانونيين والأوصياء والمترجمين الشفويين وغيرهم من الأشخاص الذين يتعاملون مع الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين (لجنة حقوق الطفل، 2005).

ويعتبر تدريب هؤلاء العاملين إجراء وقائيا، لأن إعدادهم ينبغي أن يكون بداية من وقت السلم، رغم أن عملهم لا يبدأ إلا بعد أن يصير الأطفال منفصلين عن ذويهم أي بعد بدء النزاع المسلح.

ويجب أن يُصمّم تدريبهم خصيصاً حسب احتياجات وحقوق هذه الفئة من الأطفال، وإن كان من الضروري أن تشتمل كافة برامج التدريب على عناصر رئيسية، منها: الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية، معرفة البلد المنشأ للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، تقنيات إجراء المقابلات، ونمو الطفل ونفسيته وخصوصياته الثقافية (لجنة حقوق الطفل، 2005).

1–2–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بعد بدء النزاع المسلح

عند بدء النزاع المسلح كثيرا ما تتفكك العائلات بسبب حالات الهلع والفزع التي تصيب السكان المدنيين، تدفعهم إلى الهروب من الخطر مما قد يتسبب في انفصال أعداد كبيرة من الأطفال عن ذويهم، ومن أجل الحفاظ على ارتباط الطفل بأسرته في هذه الحالة أقر القانون الدولي آليات تحول دون انفصال الأطفال عن أسرهم عند بدء النزاع المسلح، سواء بسبب الحرمان من الحرية (الاحتجاز أو الاعتقال) أو بسبب الإجلاء أو النزوح أو اللجوء.

1–2–1–وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بالحفاظ على وحدة الأسرة أثناء الحرمان من الحرية

عندما يقوم أحد أطراف النزاع بعمليات الاعتقال أو الاحتجاز يجب عليه مراعاة الأحكام الواردة في القانون الدولي الإنساني التي وضعت للحفاظ على وحدة الأسرة، ومن هذه الأحكام الإجراء الذي أكدته اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 بأن يُجمع أفراد الأسرة الواحدة، وبخاصة الوالدان والأطفال، معًا في معتقل واحد طوال مدة الاعتقال، وللمعتقلين أن يطلبوا أن يُعتقل معهم أطفالهم (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 82 ف2).

وأضافت هذه الاتفاقية إجراء آخر للحفاظ على وحدة الأسرة أثناء الحرمان من الحرية وهو أن يجمع أفراد الأسرة الواحدة المعتقلون كلما أمكن في المبنى نفسه، ويخصص لهم مكان

إقامة منفصل عن بقية المعتقلين، ويجب توفير التسهيلات اللازمة لهم للمعيشة في حياة عائلية (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 82 ف3). وهذا من شأنه أن يضمن بقاء الأطفال أثناء الاعتقال مع ذويهم ويساهم في وقايتهم من الانفصال عنهم.

وأكد البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 مبدأ الحفاظ على وحدة الأسرة، عندما أقر أنه في حالة احتجاز أو اعتقال الأُسر يجب قدر الإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد (البرتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة75ف5 والمادة 77ف4). هذا بالإضافة إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي تشترط أن يقيم أفراد الأسرة الواحدة معا أثناء حرمانهم من الحرية (هنكرتس و دوزوالد-بك، 2007).

1-2-2-وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بالحفاظ على وحدة الأسرة أثناء الإجلاء

القاعدة العامة أن إجلاء السكان المدنيين قسرا عن أماكن سكناهم أثناء النزاعات المسلحة أمر محظور في القانون الدولي الإنساني؛ (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 49 ف1) غير أنه يجوز ذلك استثناء للحفاظ على أمنهم، أو في حال اقتضت أعمال الضرورة الحربية ذلك (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 49 ف2). إلا أن هذا الاستثناء ليس مطلقا، بل إن طرف النزاع الذي يضطر إلى الإجلاء مقيد بمراعاة مجموعة من التدابير الهامة، من بينها: الحفاظ على وحدة الأسرة واحترامها،(اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 49 ف3) وذلك لضمان عدم افتراق أفراد الأسرة الواحدة أثناء ذلك، خاصة عدم انفصال الأطفال عن ذويهم.

وعزّز البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 هذه الإجراءات عندما يكون الإجلاء متعلقا بالأطفال، فقرر بأنه يتعين على الطرف الذي قام بتنظيم الإجلاء أن يُعِد بطاقة لكل طفل مصحوبة بصورة شمسية، ويقوم بإرسالها إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، من أجل حماية الأطفال من الفقدان وتسهيل عودة الذين تم إجلاؤهم إلى أسرهم وأوطانهم عند انتهاء النزاع المسلح (البرتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة78ف3).

1-2-3-وقاية الأطفال من الانفصال عن أسرهم بالحفاظ على وحدة الأسرة أثناء النزوح أو اللجوء

عندما تبدأ العمليات العسكرية يزداد خطر تفرق أفراد الأسرة عن بعضهم وانفصال الأطفال عن ذويهم، وهذا بسبب انفجار حركة النازحين واللاجئين، حيث قد لا يتوفر الوقت أو الفرصة لأفراد الأسرة للهروب معا أثناء فوضى الفرار.

وإذا كان النازحون غالباً ما يفرون من بيوتهم لأسباب تتشابه مع اللاجئين (نزاعات مسلحة، اعتداءات على حقوق الإنسان، كوارث طبيعية)، لكنهم ليسوا لاجئين، فالنازحون لم يعبروا الحدود الدولية طلباً للجوء (أطباء بلا حدود، 2020).

ومن أجل الحفاظ على وحدة الأسرة ووقاية الأطفال من الانفصال عن ذويهم أثناء النزوح أكدت المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي على أن السلطات المعنية عليها أن تحرص بأقصى ما تستطيع على أن يتم التهجير في ظروف مُرضية، منها عدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة (مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي، 1998 ، المبدأ 7 الفقرة2). كما نصت هذه المبادئ التوجيهية على أن لكل إنسان الحق في أن تُحترم حياته الأسرية، ولإعمال هذا الحق بالنسبة للنازحين، تلبى رغبات أفراد الأسرة الواحدة الذين يريدون البقاء معا، ولأفراد الأسرة الذين قيدت حريتهم الشخصية بالحبس أو الحجز في المخيمات الحق في البقاء معا (مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي، 1998 ، المبدأ 17).

أما بالنسبة للحفاظ على وحدة الأسرة بالنسبة للاجئين، والذي يطرح مشكلا آخر وهو الحصول على تصريح الدخول إلى بلد أجنبي، فمع أن حق اللجوء حق فردي، إلا أنه لا يجب أن ينظر إلى اللاجئ بمعزل عن أسرته، لأن المستوى الأساسي للحماية يقوم على الدعم المادي والنفسي الذي يقدمه أفراد الأسرة للطفل (سامبل، 2007).

وبما أن الأطفال اللاجئين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم لا يستطيعون العودة إلى بلدهم الأصلي والاستفادة من الحق في التمتع بحياة أسرية بسبب أخطار العمليات العسكرية، فإن مبدأ وحدة الأسرة يمثل إطارا جوهريا للحماية؛ وتطبيقه في سياق اللاجئين يقتضي من الدول الامتناع عن أي تدبير من شأنه أن يثير الاضطراب في الأسرة بأن يساهم في انفصال الأطفال عن ذويهم أو يحول دون لم شملهم (أيت قاسي، 2014).

2-رعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة

رغم القواعد والتدابير التي وضعها القانون الدولي للحيلولة

دون انفصال الأطفال عن ذويهم أثناء النزاعات المسلحة، إلا أنها لا يمكن أن تحول دون ذلك بصورة نهائية؛ بل إن الحرب غالبا ما تتسبب في ذلك، مما يستدعي التدخل لحماية هؤلاء الأطفال.

لهذا لم يقتصر القانون الدولي على وضع التدابير الوقائية التي تحول دون انفصال الأطفال عن ذويهم، والتي سبق بيانها، بل أقر قواعد وآليات أخرى لحمايتهم في حال انفصالهم عنهم، من خلال تقديم الرعاية والمساعدة لهم، إلى حين إيجاد حلول مستدامة للتكفل بهم كإعادة جمع شملهم بأسرهم.

وتشمل رعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أثناء النزاعات المسلحة جانبين رئيسيين: أولا التكفل بهم من ناحية وضعهم القانوني والإنساني، وثانيا حمايتهم من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها.

2-1-التكفل بالوضع القانوني والإنساني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم

حالة الضعف التي يتواجد بها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم تستدعي التدخل لانتشالهم من الوضع اللاإنساني الذي صاروا إليه، من انعدام حقوقهم الأساسية في البقاء والنماء، وهذا التدخل يجب أن يتزامن معه تكفل بالوضعية القانونية لكل واحد منهم، إذ أنهم بلا ولي ولا راع قانوني يقوم على شؤونهم.

2-1-1-التكفل بالوضع القانوني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم

يشمل التكفل بالوضع القانوني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أثناء النزاعات المسلحة مسائل عدة أهمها: اتخاذ التدابير الأولية للتحقق من هويتهم، وتعيين وصي أو ممثل قانوني عنهم، وكذا منحهم وضع اللاجئ في حالة طلبهم ذلك.

2-1-1-1-التحقق من هوية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم

نصت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م أنه على أطراف النزاع أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، عن طريق حمل لوحة لتحقيق الهوية أو بأي وسيلة أخرى (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المادة 24).

ومن باب الأولوية البدء بتحديد الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين حال وصولهم إلى نقاط الدخول أو حال علم السلطات بوجودهم في البلد (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 8).

وتشمل تدابير تحديدهم: تقدير سن الطفل، تسجيله، تدوين المعلومات المتعلقة باحتياجاته الخاصة، تمكينه من وثائق الهوية الشخصية؛ وكل هذا بأسرع وقت ممكن، من خلال مقابلة أوّلية تجرى على نحو يراعي سن الطفل وجنسه وبلغة يفهمها، من قِبل أشخاص مؤهلين لجمع البيانات الشخصية المتعلقة بالطفل وبماضيه الاجتماعي للتأكد من هويته؛ مع الحرص على تفادي أي انتهاك لسلامته وكرامته، والتركيز في المعلومات التي يتم تدوينها على الأسباب التي جعلت الطفل غير مصحوب أو منفصلاً عن ذويه، وعلى تقييم أوجه الضعف التي يعاني منها، وجميع المعلومات المتاحة لتحديد احتياجات الطفل الممكنة من الحماية الدولية (منظمة أنقذوا الأطفال، 2014).

وبالإضافة إلى كل ما سبق من التدابير الأولية من الضروري الشروع في البحث عن أفراد الأسرة بأسرع وقت ممكن (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المواد: 9 ف3، 10 ف2، 22 ف2).

2-1-1-2-تعيين وسيط أو مستشار وممثل قانوني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم

يتعين على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمثيل القانوني للطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه خدمة لمصالحه الفضلى، لذلك ينبغي عليها أن تعين وصياً للطفل مباشرة عند معرفة أنه غير مصحوب أو منفصلاً عن ذويه، وأن تضمن استمرار ترتيبات الوصاية هذه إلى أن يبلغ الطفل سن الرشد أو يغادر إقليم الدولة أو يصبح غير خاضع لولايتها نهائيا (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادتان 18ف2، 20ف1).

وينبغي أن تتوفر لدى الوصي الخبرة اللازمة في مجال رعاية الأطفال حتى يكون قادراً على ضمان مصالح الطفل وتلبية جميع احتياجاته على النحو الملائم، وإذا كان غير قادر على تمثيل مصالح الطفل الفضلى كما ينبغي في جميع المجالات يجب حينئذ اتخاذ تدابير إضافية، مثل: تعيين مستشار أو ممثل قانوني. ومن الضروري إنشاء وتفعيل آليات للمراقبة والمراجعة تسهر على رصد حسن أداء الوصي لدوره (لجنة حقوق الطفل، 2005).

وفي الحالات التي يصعب فيها وضع ترتيبات وصاية لكل فرد على حدة، توكل مهمة حماية وتعزيز حقوق الأطفال المنفصلين عن ذويهم ومصالحهم الفضلى إلى الدول والمنظمات المختصة بحقوق الأطفال (ماكسويل و الهلالي، 2004).

2-1-1-3-منح الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم المركز القانوني للاجئ

تعرّف الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها الإضافي لسنة 1967 الشخص اللاجئ بصرف النظر عن سنّه، وليس فيها أحكام خاصة لوضع الأطفال اللاجئين، وهي كما جاء فيها تطبق على كل الأشخاص اللاجئين، وبذلك فهي تشمل الأطفال، ومن بينهم غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951، المادة1 ف1) (البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، 1967، المادة 1 ف2).

واستنادا إلى ذلك يجب أن يتمتع الأطفال ملتمسو اللجوء بإمكانية الوصول إلى إجراءات طلب اللجوء وغيرها من الآليات التكميلية التي توفر الحماية الدولية بصرف النظر عن سنهم، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة التي يعاني منها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 22).

وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين مبادئ توجيهية خاصة بالسياسات والإجراءات المتبعة في التعامل مع الأطفال غير المصحوبين بوالديهم والساعين إلى اللجوء سنة 1997، ومن أبرز هذه المبادئ التوجيهية وجوب أن يكون الأطفال اللاجئون غير المصحوبين بذويهم محط الحماية والرعاية الخاصّتين (U.N. High Commissioner for Refugees, 1997).

ولكل طفل يلتمس اللجوء الحق في أن يمثله شخص راشد (ممثل قانوني) له دراية تامة بخلفية الطفل وتتوفر لديه الكفاءات والقدرات اللازمة لتمثيل مصالح الطفل الفضلى، ويجب إيلاء الأولوية لطلبات الحصول على مركز اللاجئ التي يقدمها أطفال غير مصحوبين أو منفصلون عن ذويهم، وينبغي بذل كل جهد ممكن لإصدار قرار سريع ومنصف بشأنها (لجنة حقوق الطفل، 2005).

2-1-2-التكفل الإنساني بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم

يشمل التكفل الإنساني بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم جرّاء النزاعات المسلحة تقديم الحاجات الإنسانية الأساسية لهم، والتي تمكنهم من مواصلة التمتع بحقوقهم في البقاء والنماء، وأهم هذه الحاجات: الإيواء والمستوى المعيشي الملائم، الصحة والتعليم، إيجاد حلول مستدامة لوضعيتهم وأبرزها لم شملهم بأسرهم.

2-1-2-1-حق الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم في الإيواء وفي مستوى معيشي ملائم

تشير اتفاقية حقوق الطفل صراحة إلى مجموعة من الخيارات المتعلقة بترتيبات رعاية وإيواء الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وهي: الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 20ف3). وينبغي عند اختيار الترتيبات المناسبة أن تؤخذ بعين الاعتبار أوجه الضعف الخاصة بالطفل، فضلاً عن مراعاة سنه وجنسه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1995).

كما ينبغي أن يراعى في ترتيبات الرعاية والإيواء عدم حرمان الأطفال من حريتهم: إذ يحظر، كقاعدة عامة، احتجاز الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم؛ فلا يجوز احتجاز الطفل فقط لأنه غير مصحوب أو منفصل عن ذويه (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 37). وفي الحالات التي يكون فيها الاحتجاز مبررا لا يجوز ممارسته إلا كملجإ أخير ولأقصر فترة زمنية (كإجراء استثنائي)، وفي هذه الحالة يجب أن تستجيب شروط الاحتجاز لمصالح الطفل الفضلى، وأن يكون هدفه الرعاية وليس الاحتجاز. مع مراعاة إبقاء الأطفال الأشقاء مع بعضهم وفقاً لمبدأ وحدة الأسرة (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 37 ب) (اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادّة 94).

ومن الضروري إجراء عمليات مراقبة وتقييم منتظمة لعملية الاحتجاز يشرف عليها موظفون مؤهلون حفاظاً على صحة الطفل الجسدية والنفسية وحرصاً على حمايته من العنف أو الاستغلال، وعلى حصوله على التعليم (طلافحة، 2010).

ومن جانب آخر يعتبر من أهم التزامات الدول أن تضمن للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم مستوى معيشيا ملائما لنموهم البدني والعقلي والنفسي، كما يتعين على الدول أن تقدم المساعدة المادية وتوفر برامج للدعم، ولا

سيما في مجالات التغذية والملبس والإسكان (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 27ف2) (اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادّة 24) (الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، 2000).

2–1–2–2–حق الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم في التعليم والرعاية الصحية

وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ العامة التي وضعتها اللجنة المنبثقة عنها، يتمتع كل طفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه على نحو كامل بفرص التعليم في البلد الذي يوجد فيه، وتوفّر فرص التعليم هذه دون تمييز (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 28، 29 ف1ج، 30، 32). وينبغي تسجيل الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم لدى السلطات المدرسية المختصة بأسرع وقت ممكن، كما ينبغي أن يحصلوا على المساعدة اللازمة للتمتع بأقصى ما يمكن من فرص التعلم. ويحق لجميع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الحفاظ على هويتهم وقيمهم الثقافية، بما في ذلك الحق في الحفاظ على لغتهم الأم وتطوير ملكاتهم فيها (اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادّتان: 24، 50) (البروتوكول الإضافي الثاني، 1977، المادّة 4 ف 3 أ). وينبغي للدول أن تضمن للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الحصول على شهادات مدرسية أو وثائق أخرى تبين مستواهم التعليمي، ولا سيما تحسباً لأية تدابير تتعلق بتغيير مقر إقامتهم أو إعادة توطينهم أو عودتهم إلى أوطانهم (لجنة حقوق الطفل، 2005، ص14) (الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، 2000).

ومن واجبات الدولة ضمان حصول الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم على الرعاية الصحية على قدم المساواة مع الأطفال مواطني تلك الدولة (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 24). ولضمان ذلك، يجب على الدول تقييم ومعالجة الحالة الخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وأوجه الضعف التي يُعانون منها، خاصة كونهم يعانون من الانفصال عن أفراد أسرهم، ومن الصدمات النفسية العميقة والأخطار المتولدة عن ويلات الحرب (الأمم المتحدة، 2016).

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على واجب الدول في توفير خدمات إعادة التأهيل والاندماج للأطفال الذين يقعون ضحية أي شكل من أشكال الاستغلال أو العنف أو الإيذاء أثناء النزاعات المسلحة، ومن ذلك توفير أخصائيين مؤهلين في علم النفس الاجتماعي (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 39).

وبصورة عامة فيما يتعلق بالتكفل الإنساني بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وبهدف ضمان مستوى معيشي ملائم، وكذا تلبية احتياجاتهم في مجالات التعليم والرعاية الصحية، يتعين على الدول، لاسيما ذات القدرات المحدودة، أن تقبل وتيسّر المساعدات المقدمة من الدول أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية المختصة (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 22ف2)(اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادة 23 ف1) (البروتوكول الإضافي الأول، 1977، المادّة 70 ف1) (لجنة حقوق الطفل، 2005).

2–1–2–3–جمع شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم بعائلاتهم

الهدف الأسمى من رعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم هو إيجاد حل مستدام يؤدي إلى وضع حد للحالة التي يعانون منها دون تأخير لا مبرر له، والبحث عن أفراد الأسرة هو أحد الأهداف الرئيسية للبحث عن أي حل مستدام، وينبغي أن يحظى بالأولوية عدا في الحالات التي يتنافى فيها مع مصالح الطفل الفضلى أو يُعرِّض للخطر الحقوق الأساسية لأفراد أسرته.

ولهذا يتعين على الدول أن تبذل ما في وسعها من جهد لإعادة الطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه إلى والديه، (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة9) عدا في الحالات التي يكون فيها الإبقاء على الفصل ضرورياً لصون مصالح الطفل الفضلى، مع مراعاة حق الطفل في إبداء آرائه (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة12).

وقد يتعارض جمع شمل الأسرة في البلد المنشأ مع مصالح الطفل الفضلى، ولذلك ينبغي عدم توخي هذا الحل إذا وُجد خطر حقيقي، كأن تؤدي الإعادة للوطن إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للطفل بسبب النزاع المسلح.

وإذا تعذر جمع شمل الأسرة في بلد المنشأ، بصرف النظر عن السبب، فإن الدولة المضيفة للطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه تلتزم بأن تنظر بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة في الطلب الذي يقدمه الطفل أو والداه لدخول الدولة أو مغادرتها قصد جمع شمل الأسرة، ويجب على البلدان المنشأ احترام حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد،

بما في ذلك بلدهم هم، وفي دخول بلدهم (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادتان 9 و 10).

وفي حالة استحالة العودة إلى البلد المنشأ لأسباب قانونية أو واقعية، يشكل الاندماج المحلي الخيار الرئيسي، ويجب أن يقوم هذا الاندماج على أساس وضع قانوني مأمون، بما في ذلك وضع الإقامة وعلى الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل الواجبة التطبيق تطبيقاً كاملاً على جميع الأطفال الذين يمكثون في البلد، بصرف النظر عن أسباب بقائهم، كما يتمتع الطفل المنفصل عن ذويه أو غير المصحوب بنفس الحقوق التي يتمتع بها أطفال البلد (لجنة حقوق الطفل، 2005).

2-2-حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم من الأخطار

حالة الضعف والتشرد التي يتواجد بها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم بسبب النزاعات المسلحة تجعلهم يواجهون العديد من الأخطار التي قد تتسبب في انتهاك حقوقهم الأساسية في البقاء والنماء، ومن هذه الأخطار: مختلف أشكال الاستغلال والإيذاء والعنف، وأبرزها الاستغلال الجنسي والتجنيد العسكري.

2-2-1-حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم من الاستغلال والإيذاء والعنف

على اعتبار أن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في موقف ضعف شديد بعيدا عن ذويهم، فهم أكثر عرضة لأبشع أشكال الاستغلال والإيذاء والعنف، التي تشكل خطرا على حياتهم من جميع الجوانب، مثل: الاتجار بهم والتشغيل القسري أو الإجباري، وكذلك استخدامهم لأغراض الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية، وكذلك استخدامهم لمزاولة أنشطة غير مشروعة، لا سيما إنتاج المخدرات والاتجار بها، بالإضافة إلى الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182، 1999، المادة 3).

ويحمي القانون الدولي الإنساني المدنيين، بما فيهم الأطفال، من العنف الجنسي والإساءة الجنسية، خاصة وأن الأطفال أكثر عرضة لذلك عندما يكونون غير مصحوبين بذويهم (يوسف، 2013). إذ تنص اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م على وجوب قيام الدول بحماية الأطفال بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير، وكذلك وجوب الدفاع عنهم وإعانتهم ودعمهم باتخاذ التدابير اللازمة التي في مقدورها لاتقاء تلك الأعمال وإسعاف الضحايا عند الضرورة (اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادة 27 ف1). كما يجب حماية النساء (والفتيات الصغيرات) بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن(اتفاقيّة جنيف الرابعة، 1949، المادة 27 ف2).

وينص البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977م على أن يحظى الأطفال باحترام خاص وأن يتمتعوا بالحماية من أي اعتداء غير لائق، أي الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، وعلى أطرف النزاع أن توفر لهم الرعاية والمساعدة التي يطلبونها (البروتوكول الإضافي الأول، 1977، المادّة 77). وتقدم المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الحماية للنازحين من العنف الجنسي وإكراه الطفل على العمل ومعاملته بصورة مهينة واستغلاله جنسياً (المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، 1998، المبدأ 11).

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على التزامات الدول فيما يتعلق بالحماية والمساعدة الخاصتين، بغية ضمان حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم من الاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال والإيذاء والعنف، أبرزها اعتماد التشريعات الملائمة وإنشاء آليات الإنفاذ الفعالة فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعمالة وعبور الحدود (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المواد 20، 34-36) (Kanics, Hernán-dez, Touzenis, 2010).

2-2-2-حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم من التجنيد العسكري

تجنيد القصَّر ومشاركتهم في أعمال القتال ينطويا ن على خطر كبير يُعرِّض الطفل إلى ضرر لا يمكن جبره فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقه في الحياة، لهذا يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع تجنيد أو إعادة تجنيد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أو استخدامهم من جانب أي طرف في نزاع مسلح (الأمم المتحدة، 2000).

وتُتخذ ترتيبات الرعاية الخاصة بالأطفال غير المصحوبين

والمنفصلين عن ذويهم على نحو يمنع تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم أو استخدامهم من جانب أي طرف في نزاع، فلا يجوز مثلا أن تُسند الوصاية على هؤلاء الأطفال إلى أفراد أو منظمات يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في نزاع مسلح (لجنة حقوق الطفل، 2005).

وينبغي أن تمتنع الدول عن إعادة أي طفل بأي شكل من الأشكال إلى حدود دولة حيث يكون القاصر مُعرضاً لخطر حقيقي بأن يقع ضحية للتجنيد أو المشاركة، على نحو مباشر أو غير مباشر، في أعمال القتال (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة38)(البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، 2000، المادتان: 3، 4).

يحظر القانون الدولي أي تجنيد أو إشراك مباشر في الأعمال القتالية على من هم دون سن الخامسة عشرة وفي أي شكل من أشكال القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة في أي نوع من أنواع النزاعات المسلحة، سواء أكانت دولية أم غير دولية (البروتوكول الإضافي الأول، 1977، المادة 77 فـ2) (البروتوكول الإضافي الثاني، 1977، المادة 4) (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة38). ولا يتعلق الأمر بالقوات المسلحة الحكومية فحسب، بل يشمل أيضاً القوات المسلحة غير الرسمية مثل الميليشيات أو الدفاع المدني أو قوات الدفاع المحلية أو المجموعات المسلحة المتصارعة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1995).

وإذا كان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة يعتبر أي تجنيد للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر أو استخدامهم في الأعمال القتالية جريمة حرب دولية (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998، المادتان: 8 ف 2 ب 26، 8 فـ2 هـ7). فإن الاتجاه الجديد في القانون الدولي يوجب على الدول اتخاذ التدابير لضمان عدم مشاركة كل من هم دون الثامنة عشرة من العمر في الأعمال القالية بشكل مباشر أو تجنيدهم (الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، 1990، المادة 22) (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182، 1999، المادتان 2 و3) (البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، 2000، المادة1).

وينبغي أن تُقدَّم للجنود الأطفال السابقين، الذين كثيراً ما يجدون أنفسهم غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم عند وقف النزاع المسلح أو عقب فرارهم من صفوف القوات التي قامت بتجنيدهم، جميع خدمات الدعم اللازمة لإعادة اندماجهم في الحياة العادية، ولا يجوز عادة احتجاز الجنود الأطفال، وخاصة الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن ذويهم، بل ينبغي أن ينتفعوا من تدابير الحماية الخاصة والمساعدة. ويجب بذل جهود خاصة لتقديم الدعم إلى الفتيات اللاتي شاركن في صفوف القوات المسلحة، سواء بوصفهن محاربات أو بأي صفة أخرى، وتيسير إعادة اندماجهن (لجنة حقوق الطفل، 2005).

خاتمة

أثبت واقع الحروب الدائرة حاليا في الكثير من مناطق العالم أن الأطفال أكثر الفئات معاناة بسببها، خاصة عند انفصالهم عن ذويهم، فكثيرا ما تنتهك حقوقهم ويتعرضون لأخطار كبيرة، نظرا لضعفهم وغياب من يتكفل بحمايتهم.

ورغم ما تم إيجاده من قواعد وآليات قانونية دولية للتخفيف من معاناة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة، إلا أنها لا زالت غير كافية لحمايتهم.

وبناء على العرض المقدم في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وتقديم جملة من الاقتراحات أهمها:

النتائج

-تبدأ حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم من وقت السلم، بوضع تدابير وقائية تحول دون انفصالهم عنها في حالة اندلاع النزاع المسلح، ويجب على الدول تكثيف الجهود فيما يتعلق بهذه التدابير من عدة جوانب، مثل سن التشريعات الوطنية، وإعداد الوسائل المناسبة للتعرف على الهوية وتوفير تلك الوسائل.

-تستمر التدابير الوقائية لمنع انفصال الأطفال عن أسرهم حتى بعد بدء العمليات العسكرية، وذلك بالعمل على الحفاظ على وحدة العائلة وعدم انفصال الأطفال عن والديهم، وذلك باحترام القواعد والتدابير المتعلقة ببقائهم معا أثناء الاحتجاز أو الاعتقال أو أثناء الإجلاء أو النزوح أو اللجوء.

-على الرغم من اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحيلولة دون انفصال الأطفال عن أسرهم في حالات النزاعات المسلحة، إلا أنه لا يمكن القضاء على الظاهرة بصورة نهائية، فهي من الآثار الحتمية الناتجة عنها، يمكن التقليل من نسبة حدوثها،

ولكن لا يمكن القضاء عليها نهائيا؛ لذلك لا بد من وضع قواعد وآليات لحماية ورعاية هؤلاء الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم، حفاظا على حقوقهم الأساسية في الحياة والبقاء والنماء، خاصة وأنهم لا مصلحة لهم في هذه الحرب، ولا يد لهم فيها.

-تشمل رعاية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم جانبين رئيسيين: التكفل بهم من الناحية القانونية والإنسانية، وحمايتهم من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها؛ وذلك بتقديم الحاجات الإنسانية الأساسية لهم، الغذاء والمأوى، الصحة والتعليم، والتحقق من هويتهم، وتعيين وصي أو ممثل قانوني عنهم، ومنحهم وضع اللاجئ في حالة طلبهم ذلك، بالإضافة إلى حمايتهم من التعرض للعنف والاستغلال والتجنيد العسكري.

-يعتبر جمع شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة بعائلاتهم أهم ما يمكن تقديمه لهم، حيث تتم إعادة الوضع إلى ما كان عليه من الحماية والرعاية الطبيعية التي ملؤها التضحية والعطف والحنان، ويتم ذلك من خلال إجراءات خاصة لجمع شمل الأسر المشتتة.

الاقتراحات

-لا يجب أن تقتصر مسؤوليات حماية الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم على توفير المساعدة فحسب، بل يجب أن تشمل كذلك تدابير وقائية تحول دون حدوث الانفصال من البداية.

-يجب إنشاء نظام متكامل لجمع البيانات والمعلومات التفصيلية بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم لوضع سياسات فعّالة كفيلة بإعمال حقوق هؤلاء الأطفال.

-يتعين على الدول أن تضع بالتعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، نظاماً شاملاً لتقديم الدعم النفسي والمساعدة لفائدة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم المتأثرين بنزاع مسلح، وذلك على نحو يراعي سن الطفل وجنسه.

-ينبغي لدى تحديد التدابير الواجب اتخاذها فيما يخص الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم إبراز آراء الطفل ورغباته ومراعاتها، بطريقة تراعي درجة نضج كل طفل وقدرته على الفهم.

-ينبغي اتخاذ التدابير العملية اللازمة على جميع المستويات لحماية هؤلاء الأطفال من الأخطار (الاستغلال العنف، التجنيد...)، وبوجه خاص إنقاذ الموجودين منهم في وضع خطر فعلا.

- لا بد من إنشاء نظام فعال لطلب اللجوء، وبخاصة سنّ التشريعات المناسبة التي تنظم المعاملة الخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم، وتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ هذه المعاملة بما يتفق مع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

- يتعين على الدول أن تضمن إدراج الأحكام والمبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية في تشريعاتها المحلية ذات الصلة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم وتتخذ ما يلزم من تدابير لإنفاذها على نحو تام.

- أثبتت الممارسة العملية أن العدد الكبير من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم المتواجدين في أوساط النازحين واللاجئين من النزاعات المسلحة يشكل ضغطاً كبيرا على نظم الحماية القائمة، مما يجعل الحاجة كبيرة إلى موارد مالية لضمان بقاء هؤلاء الأطفال آمنين؛ لذلك يجب وضع استراتيجيات ممولة ماديا تشمل طرقاً عملية لتجنب ضياع أجيال بأكملها.

المراجع

الكتب

1. حسن يوسف، يوسف. (2013). جريمة استغلال الأطفال وحمايتهم في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. (ط1)، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
2. Kanics, Jyothi and Hernández, Daniel Senovilla and Touzenis, Kristina. (2010). Migrating Alone: Unaccompanied and Separated Children's Migration to Europe, Unesco publishing.

المقالات العلمية

1. دوتلي، ماريا تيريزا. (1993). «تنفيذ القانون الدولي الإنساني، أنشطة العاملين المؤهلين في زمن السلم». المجلة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، (29)، 7- 29.
2. سامبل، استر. (2007). «ممارسات الدولة ووحدة الأسرة». نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد، (28)، 50- 77.

المداخلات في الملتقيات

1. طلافحة، فضيل. (2010). «حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني»، المؤتمر الدولي: حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني. الأردن، جامعة الإسراء.
2. ماكسويل، لورا و الهلالي،آية. (2004). «الأطفال اللاجئون المنفصلون عن ذويهم في القاهرة، تحليل حقوقي»، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، القاهرة: الجامعة الأمريكية.

الرسائل الجامعية

1. آيت قاسي، حورية. (2014). تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو.

النصوص القانونية

1. اتفاقيات جنيف الأربعة، اعتمدت في جنيف بتاريخ 12 أوت 1949، بدء النفاذ: 21 أكتوبر 1950.
2. اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2 سبتمبر 1990.
3. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182، بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لسنة 1999م.
4. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، يوم 28 جويلية 1951، تاريخ بدء النفاذ: 22 أبريل 1954.
5. البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، اعتمد بتاريخ 8 جوان 1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 ديسمبر 1978.
6. البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، اعتمد بتاريخ 8 جوان 1977، تاريخ بدء النفاذ: 7 ديسمبر 1978.
7. البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، تاريخ بدء النفاذ: 4 أكتوبر 1967،
8. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263، المؤرخ في 25 ماي 2000، دخل حيز النفاذ في 23 فيفري 2002.
9. الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، اعتمد في إثيوبيا، في 11 جويلية 1990، ودخل حيز النفاذ في 29 نوفمبر 1999.
10. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، روما في 1998/07/17، بدء النفاذ في 2002/07/1.

التقارير الدولية

1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير الأمين العام: الأشخاص المفقودين»، 8 أوت 2014.

https//:www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid541=fd5144

2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح،تعزيز حقوق الطفل وحمايتها»، الدورة الحادية والسبعون، 25 جويلية 2016،

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Children&Armed/

3. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، «تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، الأطفال والصراع المسلح»، الدورة الخامسة والخمسون، 19 جويلية 2000. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Children&Armed/

4. الأمم المتحدة، «مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي»، وثيقة الأمم المتحدة رقم: Add/53/1998/E/CN.4.

http://hrlibrary.umn.edu/arab/IDP-guiding.htm

5. لجنة حقوق الطفل، «معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم المنشأ»، التعليق العام رقم 6 (2005)، الدورة التاسعة والثلاثون (17 ماي - 03 جوان 2005). http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CRC209.pdf

6. UN.High Commissioner for Refugees, Note sur les politiques et les procédures à appliquer dans le cas des enfants non accompagnés en quête d'asile, 1997. https://www.refworld.org/docid/47440c212.html

المواقع الالكترونية

1. أطباء بلا حدود، «اللاجئون والنازحون»، https://2u.pw/FukLq

2. اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، «المؤتمر الدولي 28 للصليب الأحمر والهلال الأحمر»، جنيف، 2003م.

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5v7hej.htm

3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «دور الأطراف الفاعلة في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني- الحوار مع الأوساط الإسلامية». https://www.icrc.org/ar/document/Interview-ihl-conference-gaza

4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «خطة عمل بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة»، جنيف، 1995.

https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/movement-plan-of-action-children-1995-ara.pdf

5. منظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children)، الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، «استمارة التسجيل الموسعة»، 2014.

https://resourcecentre.savethechildren.net/node/8072/pdf/ia-registration_form-extended-ara-final.pdf

The International Legal Protection of unaccompanied and separated children during armed conflicts

Abstract

Among the most serious effects of armed conflicts on children is their separation from their families, the source of their protection and care. Consequently, international law has taken care to protect them, starting with the implementation of preventive measures to prevent their separation, and continuing in the event of separation, by creating and developing mechanisms to take care of them until their reunification with their family. However, the rules and measures stipulated in international law to protect children who are unaccompanied or separated from their families during armed conflicts are insufficient; Especially since the reality has proven that these children continue to suffer from the worst forms of exploitation because of their separation from their families and that their rights to life, survival and development are often violated.

Keywords
international law
children
unaccompanied
separated
armed conflicts

La protection juridique internationale des enfants non accompagnés et séparés pendant les conflits armés

Résumé

L'un des effets les plus graves des conflits armés sur les enfants est la séparation de leurs parents, source de leur protection et de leur soin. Par conséquent, le droit international a pris soin de les protéger, d'abord par la mise en place de mesures préventives pour empêcher la séparation et continuant, en cas de séparation, par créer et développer des mécanismes pour prendre soin d'eux jusqu'à leur réunification avec leur famille. Cependant, les règles et les mesures stipulées dans le droit international pour protéger les enfants non accompagnés ou séparés de leur famille pendant les conflits armés sont insuffisantes, d'autant plus la réalité a prouvé que ces enfants continuent de souffrir des pires formes d'exploitation du fait de leur séparation de leur famille et que leurs droits à la vie, à la survie et au développement sont souvent bafoués.

Mots clés
droit international
enfants
non accompagnés
séparés
conflits armé

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

مقاربة تأويلية في رواية «شطح المدينة لجمال الغيطاني»: أطروحة الناقد محمود أمين العالم

The hermeneutical approach of the novel "chatah al-madina" -the delusions of the city- by Gamal Ghitany according to the thesis of the critic Mahmoud amine Al-alem

أ.د. حفيظ ملواني
Pr. Hafid Melouani
جامعة البليدة 2، الجزائر
khaledkhouani@gmail.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2020-07-02
تاريخ القبول 2023-01-24

الكلمات المفتاحية
التأويل
شطح المدينة
جمال الغيطاني
محمود أمين العالم
الرواية

ملخص

تحاول هذه الدراسة أن تبحث في المفاتيح النظرية التي تمنح فرصة تأويل العمل الروائي استجابة للأسس الفينومينولوجية التي تُموقع علاقة الذات بموضوعها، على نسق فهم الفهم، حتى تظهر فعالية الوعي، من أجل تأمين تمثُّل الأفكار في الذهن، ما يُسهِّل استحضارها لحظة الحاجة بشكل جدي، مع مراعاة الشرط الفني وخصوصية الجنس الروائي الذي يُسرِّع بدوره في حركية المخيال الأدبي استنادا إلى لغة الترميز التي تفتح أفق التأويل من أوسع أبوابه، إلى جانب ضمان التفاعل النفسي والمعرفي في حدود المقروء المُتاح، بالنظر إلى قراءة الناقد أمين محمود العالم لرواية «شطح المدينة» لجمال الغيطاني حيث التقت الهواجس النفسية الداخلية بالمحيط الواقعي الذي يحمل في طياته جُملة من التناقضات التي تجمع الظاهر بالباطن، العالِم بالجاهل ،القوي بالضعيف، الصالح بالطالح، كل ذلك في سبيل استيعاب حقيقة الأداء الفني الروائي الخالص الذي تُقدمه الممارسة التأويلية ذاتها بأبعاد خلفية المؤوِّل وفلسفته في الحياة، بالقدر يجعل التأويل إضافة نوعية للنص المستهدف «شطح المدينة» تقارب صفة الإبداع حيث يتحقق الوعي النقدي مع مقتضيات التحيين مع كل قراءة.

مقدمة

يبدو فضاءُ الأدب واسعا في صورة تجليه، وقوة ذيوعه وانتشاره، بما في ذلك خصوصية العمل الروائي المنجز الذي قد يُخفي وراءه محكّ فلسفة إبداعه والسياق المخيالي الذي يرتضيه أمام محك القراءة التأويلية التي سرعان ما تحاول تلطيف خاطر المؤوِّل باستعداداته الفطرية والمكتسبة وتنويراته الأيديولوجية، ولغته المفارقة لنصية تشكيل الرواية والشارحة لمتنها كوضعية الناقد محمود أمين العالم (رحمه الله)[1922-2009] وهو يرمي إلى تتبع خطى مراد الكاتب المبدع جمال الغيطاني (رحمه الله)[1945-2015]تحت وتيرة تأثيرات لغة الترميز التي تتمتع بها رواية «شطح المدينة» بالنبرة الصوفية الوهاجة، ما يعني أن المُتأمل في الظاهرة الروائية أمام حدَّين :حدّ توصيف إنتاجه ثم حدُّ تلقيه فتأويله، فالعملية مُزدوجة الأثر تأخذ بالسبب والنتيجة في آن واحد، دون استئذان أو إخبار مُسبق، وهذا قد يُضاعف من الخطورة في التعامل مع الظاهرة الروائية، على نحو ما تطلعنا عليه رواية «شطح المدينة»، لأن المسؤولية في هذا المستوى من المقاربة التأويلية المُزمع تطبيقها ستتجاوز حتما مقاصد الإبداع في أصل تكوينه، فيصير المتلقي المؤوِّل صانعا لرؤية تفتك بفهم قد لا ينصاع بالضرورة لإملاءات النص وإغراءاته كما يبدو في منحى قراءة محمود أمين العالم التي قد تكون هي الأخرى في موقع المحكّ، لأنها تفصح عن شكوك وتساؤلات من قبيل: هل في القراءة التأويلية منحى من التوافق والتكامل بين قصدية الكاتب ونصه في مقابل قصدية النص وقارئه؟ أيُّ تأويل يحصد المعنى المترامي الأطراف بين شتات النص وافتراضات المؤوّل القبلية؟، هل من سبيل للتغلُّب على أيديولوجية المقروء ومهادنته في الوقت نفسه؟، ولعلَّ وجاهة امبرتو إيكو [1932-2016](Umberto Eco) في هذا السبيل هو الوفاء لمطلب إستراتيجية التضاد بين ما يُخطِّطه المبدع -المؤلف- وما يُقْبل عليه القارئ وهو في المقام النوعي، طالما أنه

يؤدي وظيفة التأويل باقتناع ورصانة وتأمل، فالأمر ليس مجرد شطحات أو أهواء مُنقطعة عن واقع المقروء كما قد يروج له عنوان الرواية المستهدفة من هذه الدراسة «شطح المدينة» ما يبرر ذلك تلك المرجعية التي تستدعي من قراءة محمود أمين العالم أن يخوض مقاربة تاويلية إشكالية بامتياز لتحاول تبعا لهذا المآل المعرفي تخطي أو اختصار مسار التنظير لأجل استجلاء هذه المقاصِد تحت وثبة الوِجهة الفينومينولوجية بأولوياتها وخياراتها وبحسب روادها يتقدمهم دون منازع إدموند هوسيرل[1859-1938] (Edmund Husserl) ضف إلى ذلك، تلك الفرضيات المُقترحة والإقرارات النقدية المنحوتة، المُلازمة لها أحيانا ومُتفرِّعة عنها أحيانا أخرى من أمثال مارتن هيدجر [1889-1976](Martin Heidegger)، وروني شيرر (René schérer)، وجان غراندان(Jean grondin) تيري إيجلتن (Terry Eagleton)، هانس جورج غادامير[1900-2002](Hans George Gadamer) فولفغانغ إيزر [1926-2007] (Wolfgang Iser)، دون إغفال الصوت العربي الفلسفي وفق منظور سعيد توفيق واختصارا لهذه الإشارات والتلميحات في شموليتها، قد تجعل هذه المقاربة في مسلكها تجمع بين الاستقراء والتحليل مع فرضية التوفيق بين مستلزمات حرفية المعنى ومنابع المعنى الضمني تحت وطأة ترهين المقاصد وتفويض الموقف النقدي الرصين المُنفتح.

1–الاستحقاقات النظرية

1–1–المنظورالفينومينولوجي الهوسرلي

لقد عاين إدموند هوسيرل (Edmund Husserl) واقع انهيار الأبعاد الأيديولوجية؛ إبان الحرب العالمية الأولى، عندما وصلت أوروبا إلى حافة الدَّمار، وحيثُ صارت الفلسفة ضحيةً بين الوَضْعِية العقيمة والذاتية المُفْرطة، فراح هوسيرل يُؤسِّس مشروعه من أجل الخروج من أزمة التفكير التي يعيشها -في نظره -العقل الأوروبي مُبشِّرًا بـ «تأسيس العلم الفلسفي بحيث تُصبح الفلسفة علما بالمعنى المطلق للكلمة» (هوسيرل، 1978) انطلاقا من فكرةٍ مفادها ؛ لا ينبغي أن تُقاس تصرُّفاتُ الإنسان باعتباره كيانا مُنفصلا عن الأشياء التي تحيط به، وأيُّ مَعْرفةٍ تدعي لنفسها روح الاكتمال، فينبغي أن تتجاوز «مبدأ القسمة الثنائية إلى ذات وموضوع، يريدُ كل منهما يستحوذ عل الآخر وأن يلغي وجوده» (توفيق، 1992) ما يعني في ذلك اللجوء إلى القصدية (L'intentionnalité) حتْمًا إذ أنها هي التي تُؤدي على وجه الضرورة إلى توجُّه الذات إلى موْضُوعِها من خلال التفكير فيه باعتباره معنًى يُشغِل الوَعْي (Breton, 1956) لتصير إشكاليتُها البحث في الطريقة التي تسمح لكافة الأشكال المادية والمعنوية لأن تتمظهر في هذا الوعي وهي خاليةٌ من أيِّ التباسٍ مُمْكنٍ، رُبما يحتاج هذا الأمر إلى ما يُشبه أداةً تقيس هذا الوعي في حدّ ذاته، حتى يتسنى فهم طبيعته ووظيفته بأكثر فعالية، فالوعي لا يتحقَّق في إطاره الملموس إلا من خلال الوعي بشيء ما، ولذلك فإن فعل التفكير وموضوعه لا ينفصلان البتَّة ؛أي استحالة انفصال المُفكِّر عما يفكِّر فيه، وحتى تُثبت هذه الفرضية حُجَّتها -بمنطق هوسيرل –تحثُّ على أن تشرع هذه الذات المُفكِّرة في ممارسة ما يُصطلَح عليه بالتعليق ؛ أي الإبوخية (Epochè)، والمقصود منه هو وضع كلّ شيء يُحيط بها(الذات المُفكِّرة) أو سبق أن تَعرَّفتْ عليه بين قوْسَين، وهو كل ما يكون في حكم المُسْبق بدافع التخلُّص من مُضاعفاته المُشكِّكة حتى يتم الوصول إلى اليقين، فهو يقين الشيء على أساس إدراك ماهيته الصافية، فيصير التركيزُ لزوما قائما على مُقوّم الاختزال(Réduction)(Thévénaz, 1966) ؛ معنى ذلك أن هذه الذات المُفكِّرة ستصْرِف عنها كلَّ ما يُشتبَهُ أنه دخيلٌ بالنظر إلى اهتمامها ومركز عنايتها، فتقوم بإقصائه من حيِّز اهتمامها ؛ ذلك أن جميع الموْجودات هي عبارة عن ظواهر بأتمِّ معنى الكلمة ؛ بما في ذلك العالَم الذي تعيش في أحضانه الذات، بحيث لا يخلو من أن يكون بدوره ظاهرة ضمن الظواهر الأخرى التي تدخل في تِعداد تكوينه فيصير التفكير في محض ما يتجلى على مستوى الذهن بصورة مُباشرة، يدرك هوسيرل هذه الوصْفَة العلمية التي تتفوَّق بحسبه على العلوم المادية الطبيعية من منطلق أنها علمٌ بالظواهر الصرفة (la phénoménologie est la science du phénomène pur)، وهو يعتقد أن أصل الظاهرة في ثباتها يعود إلى إقرار الوعي بذاته ؛ ومنه فهو ليس ما يتوهَّمه المرء، على العكس من فهو بهذه الصفة سيتجلى في صورته يقينية، وتلك هي المعرفة الحقَّة بالظواهر ؛ حيث تُشكِّل النظام العام السائد لماهيتها في كل الأحوال، إنها العودة إلى الملموس، لقد اقتصرت الفلسفة ضمن حُلَّتها التقليدية في نظر هوسيرل على الأمور المُجرَّدة وابتعدت عن الجوانب الحسية المُجسِّدة والمسألة من هذه الزاوية لا ينبغي أن تقتصر على مستوى العلم بالأشياء وإنما

الاعتناء بالشروط التي تُوصل إلى هذا العلم في اكتماله، إنه نوع من التعالي (transcendance)(Edmund Husserl, 1991) الذي يتجاوز علاقة الذات بالموضوع إلى مصفِّ أن تكون هذه العلاقة قيد الدراسة ؛ من قبيل أن تعي الذات المُفكِّرة نفسها وفي الوقت ذاته تُقوِّم وتُقيِّم علاقتها مع موضوعها المستهدف، فتتحول نتيجة ذلك من فضاء الإدراك إلى فضاء إدراك الإدراك، إن من شأن ما يُحقِّق وجود الظاهرة حسب هوسيرل في جوهرها وماهيتها، هو ما يستطيع الوعي أن يقف عنده ؛ ومن ثمَّة ما يُتَاحُ للمُخيِّلة (l'imaginaire) أن تصل إليه، لتستقر على وجه الثبات فيه فيتضِّح أصل المِخيال في كيانه الجوهري بعيدا عن الشك والالتفاف ؛ بصرف النظر إن كان أمرا ماديا أو حتى معنويا، فكل ظاهرة تشكِّل بنفسها مُعطى عاما كونيا ؛ أي ما يمكن أن يدركه أيُّ إنسان وليس من محْض الزاوية التي يركز عليها فرد دون آخر ؛ كأن تتصور مثلا أنك ما تُعاينه باعتباره شجرة يبقى على حاله في تشكُّل أيِّ وعي، بغض النظر عن الفروقات التي قد تحصل بين الأفراد نتيجة اختلاف الزاوية التي ينظرون منها اتجاه الظاهرة المُستهدفة، فإن كان الأمر كذلك، فيترتب عن ذلك ظهورُ كلّ كينونة تبعا لعلاقة الذات بها ؛ فلا فِكْر دون وجود والعكس صحيح ؛ فالعالم يصير على هذه الشاكلة مُقتصِرا على ما تشاهده الذات من خلاله في حدود وعيها به، ولعل قراءة هذه الفقرة من رواية «شطح المدينة» قد تؤكد وتؤبِّد منحى الخط الفينومينولوجي في فهم الظاهرة على سبيل المشاهدة الحسية من حيث المنطلق إلى حدود استيعاب القصدية التي يورثها الكاتب جمال الغيطاني لسارده أي راوي «شطح المدينة» بقوله «الميدان فسيحٌ، قديم والمباني عتيقة بالتأكيد... تمت كلها إلى ما قبل القرن التاسع عشر، عجوزٌ يرتدي معطفا بني اللون، يتوكأ على عصا ويمسك لفافة، يتابع بعينيه، يلتفت ... يثق أن ملامحه العابرة ستعلق بذهنه، أول ما سيتذكره عند استعادة أيامه هنا، عندما تولى هذه الأوقات كلها ويتحول المحسوس، المرئي إلى مجرد صور بعضها واضح، ومعظمها مضيب باهت. لكنه لا ينسى أبدا اللحظات الأولى، الانطباع الأول، رسوخ كامن وأيام عديدة مدثرة، قومٌ متباعدون ورائحة خفية تمت بشكل ما على زهور صفراء دقيقة، رهيفة، تتوسطها دوائر صغيرة بنفسجية هكذا عيّن، مع أن اليقين معدوم والأسباب منفية. لماذا العجوز؟ و لماذا التفكير في هذه الزهور؟ وأغصان جافة في ممر حديقة لا وجود لها» (الغيطاني، 1992) فالسارد -بتوجيه من الكاتب جمال الغيطاني- يضع خطاطة الصورة الحسية كمقدمة لاستيعاب الذات ما تعييه وفق عملية الاستذكار التي تنطبق على شخصية البطل ذلك المُسافر الذي وُجهت له الدعوة أو بالأحرى هو الذي قام بتلبية هذا الدعوة، فواقعة معاينته للرجل العجوز لا تنفي فكرة أنه سبق له وأن التقى بهذا الشخص العجوز في فترة مضت، على وجه الحقيقة أو بدافع من رؤى الحلم وقد لا يستبعد أن يكون هذا العجوز أحد شيوخ الصوفية الكِبار الجلاء، فاستذكار هذا المسافر للمكان هو استذكار لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان بشكل روحاني قبل أن يمتد الأمر إلى الفعل الجسدي ليتدخل فيما بعد خط صورة «الزهور الصفراء» وهي رمز عطر المحبة أو ما يوصف بالولاء الذي قد يكون قد جمع بين الطرفين بمنطق ولاء المُريد لشيخه، حتى وإن لم يتحقق هذا اللقاء بين الشخصين عقب حدوث هذه الواقعة، ربما الإشكالية الهرمينوطيقية التي يتعرض إليها هوسيرل هي التي تُشتغل مهندس الرواية في سبيل «تأويل بعض الظواهر أو الأخذ في الحُسبان بعض التغيرات التأويلية للأشياء فلأجل أن نصل إلى ماهيتها بشكل أفضل» (غراندان، 2007) إن المُعضلة الهرمينوطيقية بالمنظور الهوسيرلي هي عبارة عن مطيَّة لإدراك ماهية الظاهرة ؛ فأنت لا تدرك حقيقة الرواية انطلاقا من الفكرة النظرية الواصفة له ؛ بل عبر قراءته باعتبارها وسيلة فهمه ما يؤمّن تحقيق ماهيته.

1–2–حقيقة الرواية وأطروحة تيري إيجلتن

قد تُستمَدُ الحقيقةُ الروائية من العمل الأدبي تحت عباءة الغطاء الفني غالبا، تبعا لما هو مُدرَك في ظاهر التركيب اللغوي للرواية، لتتحوَّل مسألة المعنى من حدود الظاهرة الأدبية وفق النموذج الروائي المستهدف «شطح المدينة» إلى مسألة هرمينوطيقية أدبية بامتياز، فمنطق تيري إيجلتن(Terry Eagleton) يضع- في هذا السياق- الفينومينولوجيا في موضع المؤثر المباشرٌ على فحوى التنظير الأدبي وما يمكن أن يسفِر عنه العمل الروائي الذي يجري تشييده نظريا، بذريعة أن ما يجري استهدافه أدبيا من منظور فينومينولوجي، لا يكون إلا باعتباره ظاهرة أدبية خالصة وبشكل أدق مع تطلعات هذه المقاربة سيتحوَّل النص المستهدف إلى ظاهرة روائية خالصة، ووفق هذا المنحى سيُمارَس عليها-الرواية- فعل التعليق،

فيؤدي ذلك إلى إلغاء الأحكام المُسْبقة في شأن ما هو متعارف عليه، انطلاقا من عزل هذا النص الروائي «شطح المدينة» عن مؤثراته الخارجية، محاكاة ما فعله الشكلانيون الروس حتى تصير العملية الإدراكية اختبار نيل الاعتراف باستحقاق خصوصية النص الأدبي في طبيعته وجِنسه (Eagleton, 1994) ومع سيرورة هذا المنطق التحليلي التأويلي تكون البداية من حدود القراءة المُحايثة للنص ؛ بشرط أن تُبنى الفرضية على معيار كون النص في ذاته ؛ أي في بنيته قادرا لأن يستوعب فكر مُؤلِّفه بالطريقة التي تجعل رواية «شطح المدينة» ورؤية مؤلفها كيانا واحدا، فيتحوَّل الأمران إلى شيء واحد يقول الناقد والشاعر اللبناني محمد علي فرحات: «جمال الغيطاني صديق وكاتب مصري، أقرؤه أدعي أني قرأت معظم أعماله لا فرق بين جمال الغيطاني وما يكتب هناك انسجام، هناك صدق » (وهبي، 2007) فاستحقاقُ المقولة الفينومينولوجية أن تُوحِّد على قيد الضرورة بين الذات الكاتبة وموضوعها ضمن خيار التشكيلة الروائية النصية المُستهدفَة، فكلاهما ملتحمان عضويا (المُؤلِّف والنص الروائي) لا انفصام بينهما بل قد يحدث التلاحم الفكري والعضوي بين جمال الغيطاني وبطل رواية «شطح المدينة» عبر ما يكشفه هذا المقطع من الرواية «بعد أن رتب حاجاته ليضفي خصوصيته على الغرفة المشاع نتمدد فوق السرير، مستمتعا بوحدته في حيزٍ غريب نائيا عن موطن. التمدد على الظهر والحملقة إلى السقف ومحاولة فرز الأصوات الشاحبة النائية، عادة اكتسبها منذ اعتقاله قبل ربع قرن وحبسه انفراديا لمدة أربعة أربعين يوما قبل تحويله إلى السجن الجماعي، وتعذيبه لإجباره على الاعتراف بالتهمة الموجهة إليه وإلى صحبه، قلب نظام الحكم من خلال إنشاء تنظيم سري يعتنق الأفكار الهدامة و يدعو على الصراع الطبقي وينكر الأديان السماوية جميعا» (الغيطاني، 1992)، وهذا ليس ببعيد عما وقع بالفعل لجمال الغيطاني يقول في إحدى حواراته: «الحياة الشخصية والأحداث التي مرت بالكاتب هي في نظري طبعا المادة الأساسية لأعماله، و من هنا عندما أقلب الآن السنوات التي مضت من حياتي والتي يبلغ عددها أربع وأربعين عاما وأعيد فيها النظر، يمكنني القول وأنا أقف الآن عند هذه المرحلة أنني أكتشف ما لم اكتشفه في آنيته أو وقت حدوثه» (عجينة، 1990) فما ورد في نص الرواية يكاد يتطابق مع ما كُتِب عنه في شأن تعرُّضه في منتصف الستينات للاعتقال والسجن والتعذيب ففي «عام 1965 كان قد بدأ ينخرط في تنظيم سياسي سري منشق عن الاتحاد الاشتراكي، ليمارس من خلاله كشف بعض الانحرافات الاقتصادية الموجودة داخل المؤسسة، التي يعمل كغيرها من المؤسسات في تلك الآونة، وينقل بسبب هذه التحرك السياسي إلي محافظة المنيا في الصعيد، ولا تلبث السلطات السياسية أن تعتقله في نهاية عام 1966، حتي مارس 1967، أي قبل النكسة بثلاثة شهور، ثم قررت المؤسسة أن يكون عمله هذه المرة في القاهرة نفسها في منطقة خان الخليلي، ويظل علي رأس عمله فيها حتي عام 1968» (علي، 2021)، فكل هذا المسار الحكائي تجده في أطروحة تيري إيجلتن بمنطق أن المظاهر الأسلوبية والدلالية التي تشكِّل النص لا تنفصل عن معطى فكر صاحبه ولا تتنكره فتُحِيل إليه بصورة آلية دون الحاجة إلى معرفة سيرة ذاتية المُؤلِّف وبيئته وما تعدَّاه إلى خارج الإطار الأدبي (Eagleton, 1994) بما في ذلك عالم الرواية، لأن التعامل مع النص هو تعامل مع البنى العميقة التي تُحقِّق حضور وعي المؤلِّف في نصه بجدارة، ما يعني ذلك هو كون العالم الأدبي الذي يُشكِّله المُؤلِّف عبر إبداعه ما هو إلا ذات المؤلِّف بعينه وبوعيه سيكون للعالم المادي الذي يعيش بين أحضانه حضورا ذهنيا مُلفتًا ؛ فلك أن تتصوَّر أن في النص عالما من صنف خاص هو عالم النص الأدبي، لتكتشف حينئذ أن ما تقوله الفينومينولوجيا نظريا يحقِّقه الإبداع الأدبي على مستوى النص وتُعلِّله الوظيفة النقدية وهي تستبعد كلَّ حُكم مسبق، وما يبقى أمامها إلا بنية الخطاب المستهدف في لغته، لا ينبغي أن تُعتبر لغة صناعة النص الأدبي في ذاتها غاية بل هي وسيلة حتى يستطيع ناقد هذا النص أن يخترق طبقات المعنى، بل المعنى الذي يسبق اللغة، لأنه هو أصل نظام التعبير ؛ وعلى ضوء وجود اللغة الأدبية تتأسس المحكيات بجميع لغات العالم نتيجة المخيال الأدبي ما يدلُّ على مدى تطوُّر الأدب ومنه تطوُّر أشكاله التعبيرية على مَرِّ العصور (Philipe & plat, 2010)؛ ولك أن تتحدث في سياق ذلك عن الدلالة الأدبية بشرط أن يكون مصدر إنتاجها من زاوية تلقيها.

إن منطق هذه الرؤية الفينومينولوجية سيُحوِّل المرء من الناحية الواقعية السوسيولوجية إلى نظرة تأملية محضة، بالرغم من أن هوسيرل حرِص على جعل المعنى الأدبي يتجاوز

الذات وموضوعها ؛ إذ أنه ليس من محض الذات ولا هو من صنيع النص بعينه بقدر ما هو ثمرة صلة بينهما، لتتأكد حسب تيري إيجلتن (Eagleton, 1994) فرضية أن المعنى واحدٌ وأشكاله متعدِّدة، هذه الأحادية تتفق تمام الاتفاق مع قصدية المؤلف المُبدع ؛ أي أن ما يدلي به الخطاب الأدبي هو ما يعمد المبدع توصيلُه على أساس الإقرار أو ما يُراد الوصول إليه، لكن في ظل احتمال كون «ليس ثمة قراءة بريئة أو قراءة تبدأ من درجة الصفر وليس هناك قراءة مكتملة البناء تامة الوفاء، بل هنالك قراءات بعضها أوفى من بعضها الآخر وأن الاختلاف بين هذه القراءات أو التأويلات هو خلاف في الدرجة لا في الصفة»(رومية، 1996) وقد لا يُبالغ أيُّ دارسٍ في كون هذا المعطى الذي يُكبِّل القراءة على مسلك معنى مُستهدف ومقصود لذاته لا يُحقِّق ما هو منتظرُ منه، بسبب أنه يتوقع أن كل قارئ سيصل إلى حقيقة لا تُماثلها حقيقة أخرى ؛ على عكس حقيقة التجربة العلمية وفي هذا مطلب قد تصير الحقيقة المطلقة ضمن أطروحة العلوم الإنسانية وضمن الخصوصية الفنية في قيد الاستحالة وهو ما يريد مشروع هيدجر(Martin Heidegger) الوصول إليه .

1–3–امتدادات فلسفة هيدجر في المقاربة الروائية

يقترح هيدجر في تصوُّره أن معْقَل الدلالة في حقيقة الأمر يعود إلى البعد التاريخي في المقام الأول، يُؤسِّسُ ذلك فهم المرء للوجود وللكائن في حدِّ ذاته، فلوم لم يتحقق الفهم للوجود -بصرف النظر عن صحته- لما كان للوجود معنى، فالمسار الحياتي الذي يقطعُه المرء في أحضانه هو في جوهره مسارٌ زماني وبذلك يصير الوجود في نهاية المطاف غير منفصل عن التاريخ ؛ والفهم بدوره لا يتحقق إلا على ضوء هذه الحقيقة التاريخية في صيرورتها ومن ثمة تطوُّرها (Heidegger, 1982) فلم تعُدْ المسألةُ عملاً تأمليا بقدر ما هي مُعايشة لهذا الوجود ؛ ليُدرَك أن عالم الإنسان هو عالمٌ من الذوات ترتبط فيما بينها على ضوء علاقاتها ببعضها البعض، بحسب النشاط اليومي الذي تؤديه كل ذات إزاء ذات أخرى حتى تُستكْمل هيئة الوسط المادي الفيزيائي الذي تعيش فيه، ما يعني أن «العالم ليس هو جمع الأشياء الموجودة المعدودة وغير المعدودة. المعروفة وغير المعروفة ولكن العالم ليس أيضا مجرد إطار مصوّر أضيف إلى مجموع المعروض العالم يقيم لنفسه عالما وهو موجود بوصفه ما يمكن لمسُه وسماعُه، نتصور أنفسنا مواطنين فيه. العالم لا يكون أبدا شيئا يقوم أمامنا ونتمكن من مشاهدته. العالم هو دائما لا شيء الذي نخضع له»(هيدجر، 2001) ذا الفكرة لا تقتصر على مبدأ أن الإنسان منفصلٌ عن هذا العالم وأن الصلة الرابطة بينهما لا تكتفي بالعنصر التأملي أيضا، بل لا عالم للإنسان دون أن يتحقق الوعي بوجوده ومنه بالموجود دون أيِّ إشكال، فالذات تلتحم بموضُوعها، وعلى قدر هذا التلاحم تتحقق الدلالة وتتجدَّدُ في الوقت نفسه ما يعلِّلُ هذا التلاحم خضوع الذات إلى مبدأ نظام الحُكم المُسبق وهي تُعاين الأشياء والموضوعات التي تحيط بها، ولذلك فالأفكار التي تتوصَّلُ إليها ما هي إلا عملية التجريد لما كان في أصله محسوسا مُدركًا في نطاق هذا العالم الذي تعيش فيه الذات و«إن محاولة الوصول إلى تأويل مبرَّأ من أي تحيُّز أو فرْض مسبق هي محاولة عابثة لأنها تمضي في حقيقة الأمر ضد الطريقة التي يتم بها الفهم» (مصطفى، 2003) وعليه فإن الفهم مرْجِعه من هذا الوجود الذي بفضله وبواسطته يستطيع الدارس أن يتحدث عن إمكانية الفهم، لأن ما يجري استيعابُه هو في جوهره ما أنتجه هذا الوجود وفق ما أقرَّه وعي الإنسان؛ وتبعا لذلك تصير الآلية الإسقاطية تشتغل من موضع استشرافي ؛ بحيث أن ما فهِمه هذا المرء يُمهِّد لإمكانات فهم جديد في المستقبل القريب ؛ إنه سيْرٌ دائم نحو الأمام؛ إنه تجاوزٌ مُسْتمِرٌ لذاته وتطلُّع لهذا العالم المحكي عنه، ما يُلخِّص أن الوجود هو الذي يُفسّر للذات ويُفهمها ما يحيط بها عبر ما يعتمده الذهن من خلال مُعترك الزمن، وينبغي قبل أيُّ توقُّعٍ للفهم أن يسبقه أثرُ الوجود، فكلما زاد ارتباط الذات بهذا الوجودِ ؛ أي بالعالم التي هي جزء منه فتتحقق فرضية الفهم، مما يسمح للمرء عن طريق الإسقاط أن يصل إليه بطريقة مُستمرة متوالية، بشرط وبفضل استعانته باللُّغة ولذلك فقد تجد هذه الذاتُ نفْسَها أما ثنائية مُتكاملة لا تستغني إحداهما عن الأخرى اللغة والوجود، انطلاقا من كون وظيفة اشتغال الفهم مشروطة بتحقُّق الوجود في وعي الإنسان عبر مضمار اللغة، لتكون بدورها صورةً من صُور هذا الوجود حتى تؤكده بطريقتها وتحْسِم في طبيعته، ولعلَّ الدليل الذي يستقر عليه هيدجر هو أنه لا يمكن أن تكون اللغة مُجرَّدَ وعاءٍ لحمل الأفكار ونقلِها للغيْر، فهي لا تؤدي وظيفة تواصلية فحسْب، بل ستكشف أن الكيان الإنساني برُمَّته يتوقف على كيان

اللغة؛ إن اللغة بالتصوُّر الهيدجري لها كيانٌ مُستقل عن الذات الإنسانية؛ إذ أن هذه الذات هي التي تتوجه إليها حتى تستخدمها، كما لا يُمكن أن تكون هذه اللُّغة في الوقت نفسه رهينةً لما تُريده هذه الذاتُ أن تقوله سلفا «إنها (اللغة) لا تنقل الظاهر والمستور بوصفه شيئا مقصودا في الكلمات والجمل فحسب، وإنما هي تحمل قبل كل شيء الموجود بوصفه موجودا إلى المنفتح فحيث لا توجد اللغة مثلما هو الأمر في الحجر والنبات والحيوان، لا يوجد هنا كذلك انفتاح الموجود وتبعا لذلك انفتاح لما هو غير موجود ولما هو فارغ» (هيدجر، 2001) ما يُعلِّل ذلك هو أن اللغة لها صفة موضوعية وليست ذاتية، ما يؤهلها أن تكون حاملة للحقيقة، ومنه فكل أشكال المعرفة ينبغي أن تكون تحت سلطة الاستخدام، وهذا يعدُّ بمثابة حربا واضحة في توجُّهات هيدجر على الميتافيزيقا، على نحو قولك: بأن للقلم كينونةً وأثرًا في هذا الواقع وعلى ضوئه تتحقَّق دلالتُه، لكن ما إن تمَّ زوالُ حبْرِه فيُستغْنى عنه؛ فيفقد أُلفته لدى مُستخدِمِه، ولن يصير له دلالة، فعبره قد يتبيَّنُ للدارس أن الدلالة متوقفة على ظاهرة الاستخدام فهي شكلٌ من أشكال تحقيق وتجسيد صِلة الذات بموضوعها.

هذا يفتح مجرى آخر للسؤال: كيف يقرأ هيدجر الأدب؟ وإن كان في هذا الموضع يستهدف هيدجر الشعر من حيث الأولوية فللدارس مشروعية وإمكانية تغيير الاهتمام إلى منحى الرواية وفق صيغة كيف لك أن تقرأ الرواية وتؤوِّلها وفق الاعتبارات الهيدجرية؟، ولعلَّ الإجابة قد تُعيدُ الدارس نفسه إلى فكرة تحقُّق الحقيقة الفنية -تحت مُسمى الأدب- لدى المتلقي، بطريقةٍ تنفي عنه أيَّ سلوكٍ أو نشاطٍ صادرٍ منه، بقدر ما هو استجابة عفوية لما يُحدِثُه النصُ الأدبي في نفسه نتيجة استعداده أو استسلامه لهذا الوضع ؛ ولذلك ففي كثيرٍ من الأحيان يُلازم الأدب مقولة الفن، فتصير الحقيقة الفنية ماثلةً فيه، على أن تنكشف جماليتُها لدى المُتلقي وفق ما يشبه الصورة التي يحصُل فيها انفتاح العالم أمام الذات لتتشكل فرضية انفتاح عالم الرواية أمام الذات القارئة وهو ما لا يمكن استبعاده في الحالة القرائية التي تجمع محمود أمين العالم بنص «شطح المدينة» فهو تعامل مع لغة الأدب بصفة عامة ولغة الرواية على وجه التحديد فبصياغة الرواية يكتسب مضمونها وجوده وغايته فهي «لا تخلق المضمون من ذاتها وبذاتها، ونما تحقِّقه من حيث أنها الأداة التي يحقق بها المضمون ذاته وقد تبدو الصياغة بهذا المعنى كما لو أن لها الأولوية والأولوية على المضمون، رغم أنها أداته ووسيلته .على أنها في الحقيقة ليست كذلك، بل هي مشروطة بالمضمون وإن تكن أداته لتحقيق ذاته.» (العالم، 1994) وما قد يترتب نتيجة هذا الوقع هو مسعى القارئ إلى محاولة فهمه وتأويله وفق يقع تصويره في ذهنه، وبهذه الصورة تأتي القناعة بأن الرواية كمعطى إبداعي وإن كان مُحتفيا بخصوصيته البنائية فهو لا يخرج حتما عن إطار «العمل الفني بل هو ماثلٌ في كل عملٍ فني، ولكنه ماثلٌ أو حاضر ،حضورًا متخفيًا وغير مباشرٍ، ولذلك فإن الكشف عنه يتطلب عملية تفسير هرمينوطيقي، يبدأ من وصف ذلك الحاضر وذلك المعطى المباشر» (توفيق، 1992) ما يؤهل ذلك أن تتجه عنايةُ المتلقي بالشكل الذي يتمظهر من خلاله العمل الروائي بصورة تلقائية حدْسِية فيتحول إلى وعي جمالي خالص ولعل شهادة جمال الغيطاني بقوله: «العلاقة الخاصة التي تربط بيني وبين الأستاذ محمد –علي فرحات– بالإضافة إلى أنه قام بدور مهم في اكتشاف بعض أعمالي، يعني أحيانا أنا أصدر رواية فتُقابل بصمتٍ أو يعني بتبدو غريبة، حدث هذا في رواية مهمة جدا، وهي «شطح المدينة» بعد أن صدرت حصل سكوت وصمت، وكأنها لم تصدر لمدة حوالي ستة شهور، وهو كتب في جريدة الحياة (اللندنية) يُنبِّه إلى أنه هذه الرواية ؛ يعني هو وصفها بالخطورة في الشكل والمضمون وبدأ الاهتمام واسعا بالرواية» لأصدق دليل على وجاهة هذا المنحى، فتتأكد فرضية تأويل رواية «شطح المدينة» عبر فهم «بوصفه تعبيرا عن رؤية لها مضمون»(توفيق، 1992) فهذه الرؤية هي التي تُشكِّل العالم فيتشكل الوجود بحضور الإنسان ووعيه بجميع الموجودات التي تحيط به، وقد يتعزَّز دورُ قارئ الرواية بشيء من المُفارقة لحظة استبعاد ذاتيته من فلك الرواية وحصيلة خبرته بها ليس قصدا أو تجاهلا منه، وإنما بمثابة السبيل الذي يمكنه من أن ينظر إلى الرواية في صورة غير مألوفة تختلف عما هو سائد في حياته اليومية لأن العمل الفني الروائي «بعد إنجازه ؛ يبقى هناك ليحفظ بواسطة شخص آخر يندهش عندما يشاهد اللامألوف في المألوف أي عندما يشاهد حدوث الحقيقة في العمل الفني، فيتخلص من روتين الحياة والنظرة الاعتيادية للأشياء، ويغوص في الانفتاح الذي يتخلل العمل الفني. إنه يمكث في الانفتاح أو الحقيقة

التي تحدث في العمل الأدبي ؛ وفي هذا المكث فإن العمل يظهر طبيعته وحفظ العمل الفني لا يعني شيئا آخر سوى هذا»(توفيق، 1992) بمعنى حصول نوع من الخضوع يشبه التخدير الذي يمارسه ذلك النص الأدبي على هذا المتلقي؛ بما يسمح بطريقة أو بأخرى انتقال التجربة على نسق التلقي ضمن الحلقة التاريخية التواصلية بين الأفراد بحيث لا يتعلق الأمر بما حدث كفعل تاريخي، وإنما ما يُحقِّق كيانها التاريخي لدى المتلقي وهو يعايش هذا الظرف، فيصير التاريخ هو من قبيل ما تستشعره الذاتُ المتلقية من تجارب سابقة ينسخها التاريخ العادي، ولكن تحقِّقُها المُعايشة التي يرتضيها هيدجر، فأي تفسير للنص الأدبي ونحن نصوّبه في اتجاه النص الروائي يجب أن يتجاوز ما تصبو إليه الذاتُ القارئة والموضوع العيني السائد في تلك الرواية وفق صيغة تجعل اللغة الإبداعية توحِّد بين الذات والموضوع وفي هذا السياق تتلاقح الفلسفة مع الشعر فتدرسه بمنظار لغته (Kelkel، 1973) كما يمكن أن يقع مع حفيظة نص الرواية مادامت ثنائية الشعر والفلسفة قائمة على ما يمثل «إحياء جديدا لتقليد العقلية الألمانية (وخاصة مع شوبنهاور ونيتشه وهردر ولسنج) في التقريب بين الشاعر والفيلسوف حيث تتماوه الحدود بين الشعر والفلسفة، ويصبح من العسير أن نعرف أين تنتهي الفلسفة وأين يبدأ الشعر» (توفيق، 1992) فهذا استدعاء لما يمكن أن تحمله الرواية من تطلعات وتأملات هي أكثر تلاؤما مع عقيدة رواية «شطح المدينة» وهذه المقولة التاريخانية -إن صحَّ التعبير -التي أفصح عنها هيدجر، هي التي ستجد أثرها في أطروحات جادامير (Hans George Gadamer) بقدر من التعديل والتطوير .

1–4–فضاء الخطاب الروائي من منطق جادامير إلى أطروحة إيزر

إن المقاربة التي تُحقِّق إمكانية فهم النص الأدبي بما في ذلك النص الروائي تقوم أيضا على الاعتبار التاريخي عند جادامير على شاكلة المحاورة القائمة بين الماضي والحاضر، من منطلق أن بناء السؤال يستجيب إلى رهان الحاضر، بحسب المُتغيِّرات الحاصلة فيه، والقضايا المتصلة به، فيصير المعنى المُترتِّب عنه مِدعاة للإجابة المرسومة في فضاء النص تناسُبًا مع النقطة الزمانية التي يقف عندها المُؤوِّل القارئ في ظل صياغة أفق انتظار يكون مُستمدا من الراهن، وموصولاً بشكل تكاملي مع الآفاق السابقة بحسب التفسيرات والتأويلات التي راجت وتربَّعت على عرش الماضي (Gadamer، 1976)، ما يراعي هذا المنحى هو كون؛ ما من قارئ إلا ويفهم انطلاقا مما فهمه القراءُ السابقون عنه مع تحقيق مُقوِّم التجديد الذي يُشكِّله توقُّعه ومن ثمَّة الثقافة التي كونته؛ فأصبح يقرأ الماضي بعيون الحاضر، ومنه تتأكد فرضية أن فهْمَ الحاضر هو من وليد الماضي؛ إذا هناك اِستمرارية الحضارية بالقدر الذي تكشف عنه رواية «شطح المدينة» وهي تتطرق إلى منجزات فلاسفتها الذين «رتبوا أمورهم، فكانوا أول من حدّد مصادر الرياح وحاول كبيرهم التوصّل إلى عمل يحد من خطرها ... إنهم أول من حفر لإقامة أساسات البناء ... وأول من قسموا المباني إلى غرف منفصلة، وأقاموا الحظائر للحيوان وكشفوا عن مصادر المياه» (الغيطاني، 1992) وقد يستفيد قارئ هذه الرواية وهو يؤسِّس فهمه على الحقبة التاريخية المواتية عندما يعود إلى المؤلفات التي تطرقت إلى هذا العهد القديم من قبيل أن العصر التاريخي بدأ «في جهات الشرق الأدنى خلال الألف الرابع قبل الميلاد ومما يلاحظ أنه في خلال هذا العصر (حوالي سنة 3500 ق.م)حدثت هجرة سامية من شبه جزيرة العرب إلى الشمال الشرقي وصلت إلى بلاد ما بين النهرين واختلطت بالسومريين وأثرت في تاريخها ومع أن مصر بدأت عصرها التاريخي في نهاية الألف الرابع قبل الميلاد ... كما أننا نلاحظ أن مصر وحدها هي التي قام فيها توحيد كامل في هذا العهد السحيق ولم تقم وحدة سياسية شملت قطرا بأكمله من أقطار الشرق الأدنى كما حدث في مصر»(عصفور، دت ط) ويحسن الإشارة إلى أن الشرق الأدنى القديم كان يشمل مصر والعراق وقد تثمر هذه القراءة التاريخية التأويلية بنتيجة في غاية الأهمية «منذ فجر الإنسانية تميّز الإنسان بالذاكرة أي باحتفاظه بخبرات الماضي وذلك بأن يحيا من جديد ما حدث له فيما مضى وظل كدأبه إلى اليوم يعيش في عالم، كل حادثة تحدث فيه تكون حافلة بذكريات وأصداء لما حدث من قبل» (إحسان سركيس، 1988) وهذا ما سعت الرواية في اشتغالها السردي حتى تظهره لقارئها بعد أن تدفعه في اتجاه التأويل الذي يضبطه المحقق التاريخي إن صح التعبير، مع إمكانية أن يكون هذا التفسير أو بالأحرى التأويل اللاحق مُصحِّحا لمسار التأويل الذي سبقه وهو المُفترضُ طبعا ؛ فأيُّ حُكمٍ مُسبَق سيُساهم في تحيين حركية المعنى وقد تكون هُوَّةٌ شاسعة

الأمد بين ما تقوله الرواية وبين الوعيّ الذي يستقبلها فإن قدمت الرواية باعتبارها إنجازا حداثيا «في مجتمع لم يُحقَّق معنى الحداثة» (دراج، 1999) على حدِّ تعبير فيصل دراج سيصيب هذه الرواية شبحُ الهامش، لأنها ببساطة حتى وإن قُرِأَتْ، فإنها تُقرَأ على سبيل ما هو منبوذ خارج سُلم القيم ؛ ولعلَّ هذا ما يُبرّر فكرة فيصل دراج كون الرواية العربية لم تلتق «في أزمنة ولادتها ولا في الأزمنة اللاحقة، ربما، بزمن اجتماعي يحتفل بحوارية المعارف المتعددة فوُلِدت كجنس أدبي مرذول، وتطوَّرت من دون أن تغادر هامشيتَها، ماعدا حالات قليلة. كأنَّ الزمن الهجين، الذي استولدها قد خلَّف وراءه وليدا مُعوّقا يتحرك في فضاء اجتماعي ينكُر المُتعدِّد ولا يعرف حوارية المعارف المختلفة المستقلة بذاتها.»(دراج، 1999) كل ذلك قد يؤدي بالدارس إلى مسعى تتبُّع الآلية الجمالية على ضوء منحى التلقي، ففي الوجهة نفسها تأتي تطمينات إيزر عبر منفذ التواصل النفسي التفاعلي الأدبي على مستوى التلقي، بصرف النظر عن حركية التاريخ، إذ يُعدُّ نافذة حيوية وفق موقع القارئ الضمني (Lecteur implicite) من خلال الإضمارات والفراغات والتساؤلات التي يثيرها النص وهو يستهدف قارئه بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حد سواء، وقد نتبيّن ذلك من نص رواية «شطح المدينة» مبدئيا تتحدد خريطة القراءة بالنظر إلى جملة من المعلومات التي تغطيها صورة الغلاف استنادا إلى الصورة التي تهيكلها، اسم ولقب الكاتب إلى دلالة عنوان الرواية ليكتشف القارئ تناغم موضعي ومعرفي وأيديولوجي بين ثنائية -جمال الغيطاني وشطح المدينة - فالنص الذي يسير عليه القارئ يمر عبر فقرات الرواية وصفحاتها والعناوين التي تتخللها على سبيل الذكر لا التحديد: الأمور المرعبة عند إعادة البناء ص 11 –لمحة وجيزة ص 17– المقهى وصاحبه ص 31،كما يمكن للقارئ أن يتورط في شأن بعض الإشكالات أو الأزمات أو التساؤلات التي تثيرها سيرورة الوقائع على شاكلة ما يقوم مقام اللّغز لدى القارئ الذي قد يسعى قدر جهده لأن يجد مفتاح حلّه، وهو ما حدث بفصل من الرواية بعنوان «المسائل السبع» حيث يأتي على لسان السارد على سبيل الإشارة: «ما الطائران المحومان دائما، لا مستقر لهما ولا محط ولا نقطة إقلاع أو وصول، لا مأوى ولا فرع، إلى الأبد يحوم كل منهما في أثر الآخر؟ » (الغيطاني، 1992) فخلاصة ما سبق أن أيَّة إستراتيجية تأويلية قابلة لأن تشتغل في الحيز الروائي المستهدف في ظل سياق تشكيله محافل تلقيه، كلُّها تجتمع لتُنتج تأويلا لا يرضى بالفراغ، ويُهتَدى إليه بعُنصر الترميز وتكثيف الغموض في مستوى الفكرة والصورة أيضا، فوحدة المعنى هي تشكيل لصورة بأي ظرْفٍ استدعاه نظام الواقع وما يدفع به نظامُ التعبير في توسيع مِخيال الإبداع مع سعة مخيال المتلقي قارئ رواية «شطح المدينة» .

2–أطروحة قراءة محمود أمين العالم

لا ضرر في استهلال هذه القراءة بالاستعانة ببعض المفاهيم التي يهتدي إليها محمود أمين العالم وهو يحيط بمدلول الرواية وسياقها الإنتاجي والوظيفي السائد في عالم الرواية الحديثة بقوله: «حقا إن الرواية في عصرنا الحديث أي منذ بداية المرحلة الرأسمالية، تتميز بخصوصية بنائية كجنس أدبي وهذه الخصوصية البنائية هي تعبير إبداعي عن واقع نمط الإنتاج الرأسمالي السائد بما يتسم من بروز للأنا الفردية والأنا القومية ومن سيادة للبنية الاقتصادية التبادلية التنافسية ... وتفاقم للأزمات الفكرية والنفسية والأخلاقية بحثا عن القيم الإنسانية المفتقدة في هذا العالم الجديد» (العالم، 1994) قد يلتمس القارئ الدارس المنزع الأيديولوجي لدى محمود أمين العالم الذي يؤثر على سيرورة مجريات هذه القراءة النقدية المتشبِّعة بالمنهج الماركسي وفكرة العداء الموجهة ضد النظام الرأسمالي، والكيفية التي على أساسها تظهر بنية الوعي المُلتمس في العوالم السردية التي تحكي عنها الرواية كجنس أدبي إبداعي مع إقرار بوجود الثقل المادي الاقتصادي على حساب القيم الروحية التي يفتقدها عنصر الآخر وهو أمر غير مبالغ فيه أما في شأن خصوصية الرواية العربية وفق خيار نموذج الرواية المصرية بحسب تطلّعه، فقد اقتنع أنها مارست عنصر الترويج للأنا القومية دون إقصاء تأثير الشكل الغربي على سياقها البنائي والتطوّري، ولعل ثنائية التراث وتفعيل التاريخ هي التي أنقذت هذه الخصوصية التي تتمتع بها الرواية العربية الحديثة، يؤيد هذا المنحى قوله : «وفي روايات جمال الغيطاني عامة نجد مختلف أنماط التراث العربي الإسلامي، التاريخي والديني والثقافي على السواء، نجدها مادة حية لصياغة أبنية روائية جديدة ذات زمنية متداخلة تعبر تعبيرا إبداعيا نقديا عميقا عن ظواهر القمع والفساد واغتراب الإنسان في واقع الخبرة العربية

المعاصرة» (العالم، 1994) بما من أهم الأسئلة الوجهة في هذا المقام :ما الذي يُحرِّك تأويلية محمود أمين العالم في رواية «شطح المدينة» ؟ بالرغم من كون الإجابة بهذا الصَّدد حمَّالةَ أوجُه، قد تعود إلى خياراته السردية واستراتيجيات بناء النص الناجح في نظره، في ظل كيان تضارب المقاصد ومخرجات اللغة التي كتبت بها، وهي واقعة تحت منظار المنهج النقدي الذي يرتضيه محمود أمين العالم لنفسه.

2–1–توصيف نهج القراءة

يجوز للدارس أن يصف قراءة محمود أمين العالم لهذه الرواية بالبانورامية في طريقة نسْجِها وتوليف حبكتها، لارتباط أحداثها بفضاء واحد مُغلق ألا وهو «المدينة» مما يُوفِّر إمكانية الرؤية الشاملة لمُجمل الأحداث الواقعة بها؛ بكل جزئياتها، إنها ليست كبقية المدن فتملك خصوصيتها إذ «تقع على الطريق الرئيسي المؤدي إلى الغرب. كل نصف ساعة يقصدها قطار، إنها المدينة الوحيدة بعد العاصمة الاتحادية التي تقف بها كل القطارات العابرة حتى الدولية منها المُتَّجهة أو القادمة عبر الحدود، جاء في كتيبات إدارة تنشيط السياحة التابعة للبلدية أن ذلك لأهمية المدينة بالنسبة للموقع، ولما تتضمنه من آثار قديمة وتراث معماري ذي خصوصية وفرادة، ولانخفاض نسبة الحوادث» (العالم، 1994) ضف إلى ذلك أن هناك مشاهير من أدباء وفنانين وعلماء لم يأت ذكرُ أسمائهم يكونوا قد درسوا بالجامعة المُنتمية جغرافيا لهذه المدينة، كما يحق لهذه الرواية أو لهذه المدينة على حدٍّ سواء أن تأخذ المُنعطف التأويلي المُناسب لها بعد تحديد الموقع الجغرافي لها، وكثافة حركة السفر بها ؛ منها وإليها، إلى جانب الآثار التي تحويها، وتبقى في خيار المسلك الوحيد الذي يصل من خلاله المسافر إلى الغرب، ويبدو أنها في المقام الأول وقبل أي اعتبار آخر عاصمة الشرق بامتياز والتي يقصد منها دون مُنازع مدينة «القاهرة» موطن عيش وعشق صاحب الرواية جمال الغيطاني .

يصف أحد المتخصصين في علم العمران والمدينة جغرافية القاهرة من موضع أن القاهرة الكبرى التي تمتد «بشكل مباشر في حدودها القصوى بين هضبة الأهرام غربًا والقاهرة الجديدة شرقًا وبين حلوان جنوبًا والقناطر الخيرية شمالً، أي إنها تمتد في محاور تبلغ أطوالها 28.1 كلم، في ما بين الشمال والجنوب، ونحو 41.5 كلم في ما بين الشرق والغرب» (مصليحي، 2017) فهي صاحبة الحضارة ومنهل تفوُق الغرب بفضلها هذه محطة أولية في العتبة التأويلية، وتتبعها محطات أخرى، ولعل علامة الترقيم -و أقصد في ذلك النقطتين المتتابعتين- التي وردت في مُستهل نص الرواية، والتي أخذت التفات محمود أمين العالم، فهي الأخرى تعكس صفة الرمزية عبر المتتالية الخطابية التي تنتجُها ؛ ما يعني أن لنص الرواية أو رواية المدينة ما يسبقها وما قد يأتي بعدها، في صورة ترابط أحداثها بحيث يتعذر تحديد منطلقها أو معرفة مسار نهايتها بلغة هادفة، ويبدو أنها جاءت لغرض مركزي، يتمثل في تحريك «تساؤل مُلِّحٍ يبحث عن إجابة، عن مشروع، بهاتين النقطتين المفتوحتين على أفق مجهول»(العالم، الاغتراب في المكان الضِّد: قراءة في رواية شطح المدينة، 1991) كما يُمكن لأي تساؤُلٍ على هذه الشاكلة أن يثير بدوره إجابة في ثوب تأويل يؤكد استمرارية الحدث في رهان الحاضر ؛ حتى وإن كان يبدو من صميم الماضي فعندما زواج الكاتب جمال الغيطاني بين الفعل المضارع والجمل الاسمية، كما هو ماثلٌ في هذه الفقرة «لكن أغرب ما يتردد بين رجال المدينة ونسائها القدامى، أن المُحارِب القديم لم يمت، وإنه باقٍ حتى الآن، حيٌّ يُرْزَق، ويرجع ذلك إلى ترتيب مُحكم أعدّه أحفاد الفلاسفة بحيث تدَّخَلُوا في دورة الوقت، فأوقفُوا اللحظة عند دخوله» (الغيطاني، 1992) وفق تواتر الأفعال التالية على نحو (يتردد، لم يمت، حتى يُرزق) فإنها تؤيد الوظيفة الدلالية للفعل المضارع عبر مساحة الرواية ما يجعل الحدث مُنطلقا من الماضي ومستمرا على حاله في الحاضر، وهو غيرُ منتظر أن يتوقف مع استشراف المستقبل، مع تأكيد هذا الارتباط المِفصلي بين الرواية والمدينة ذو الدلالة والقيمة والرمز .

2–2–التشخيص التأويلي

الرواية تبوح من عنوانها بصوت المدينة، وأن بطل الرواية المُسمى في عُرف نصية الرواية بـ «صاحبنا» قد حلَّ بها فقد. «جاء بدلاً عن صديق له كان مدعُوا من جامعة هذه المدينة للمشاركة في سبعة أيام من الاحتفالات بمُناسبة مرورِ تسْعِ قُرون على إنشاء هذه الجامعة» (العالم، 1991) وعلى ما يبدو أنه باتخاذ هذه المدينة تسمية «المكان الضد» يكون قد خرج هذا المكان -المقصود بالمدينة- عن إطاره المألوف، فهو يسير عكس ما تطمئن له النفس البشرية في عادتها، فإن كانت المدينة مبلغ اجتماع الناس في روح الطمأنينة وحب

الاستئناس فقد ذهبت -في سياقها توظيفها الإبداعي- عكس هذا المنحى لأنها تقوم على سُنَّة الجمع بين المتناقضات، فالرجلُ -شخصية الصاحب - أتى من الشرق الآمن إلى مدينة تعُجُّ باللُّصوص الناقمين على كل غريب عن المدينة وهو لا يدري ماذا ينتظره من سمات هذا التناقض على وجه الملموس «الواجهة عتيقة وداخل المبنى حديث جدا، تعْرض الواجهةُ ثلاثة طوابق، بينما يتكون البناء من ستة، الحفاظ على الطابع المتوارث تنظمه قوانين صارمة، واضحة، لا تحتمل التفسيرات الخاطئة، أو التأويلات سيئة القصد، أو الخرق المتعمد، المضمون جليٌّ جدا، احتفِظْ بالمظهر القديم وأتبعه، وأفعل في الداخل ما شِئت»(الغيطاني، 1992)، ولعل الاعتقاد السائد أن مشاركة هذا البطل المدعو كاحتياطي -إن صحَّ التعبير- في المؤتمر الاحتفالي الذي تُنظِّمُه هذه الجامعة هو مربط الفرس، فالأمر لا يبشر بالخير على الإطلاق بالنظر إلى ما وقع له فهو الضيف غير المرغوب فيه «فبعد انتهاء الجلسة الأخيرة للمؤتمر، وبالتالي نهاية الرحلة والاستعداد للعودة إلى الوطن، يكشف صاحبُنا أن ما كان يخشاه قد وقع بالفعل، لقد اختفى جوازُ سفره الذي يضعه تحت رأسه عندما ينام ويحافظ عليه حفاظهُ على نفْسِهِ»(العالم، 1991) ما جعله يفتقد هُويَّته وكأن جنسيته قد سقطت بهذا الضياع، إذ يتعذر إثباتها من الناحية الإدارية، فهذا الوضع يكشف عن أمرين متلازمين فالأحداث والتوصيف سيُشعِران القارئ أنه أمام وضع التعارض بين الباطن والظاهر، فالمدينة تُغيِّر من شكلها من حين إلى آخر والشخصيات هي الأخرى تتغير لا تبقى هي هي، ولا تأخذ بنفسها على مظهرٍ واحدٍ ثابت، وفي ذلك مطلبُ التأويل على وجه الضرورة، أما الأمر الثاني يُوضِّح سعْيَ الذات -شخصية البطل- إلى معرفة ما يحيط بها، فأيُّ قارئٍ يعتد بهذا الشرط سيتحوّل دون أن يدري إلى مَدارِك القراءة الفينومينولوجية بامتياز بمجرد أن يحاول فهم ما يجري بين الذات (الشخصية الرئيسية) وموضوعها (وقائع المدينة)، بالرغم من كون هذه الشخصية حريصة أشد الحرص بأن تحافظ على هيئتها وخصوصيتها، لأنها تنزع في قريرة نفسها إلى الثبات والاستقرار، وهذا مبرِّرٌ كافٍ لمحمود أمين العالم أن يثير مثل هذا الطرح الصائب الكاشف لما يحصل في هذه المدينة حيث يقول: «وعندما يزداد توغُّلنا في» الرواية –المكان» سنجد أنبعض شوارعها وأبنيتها تُغَيِّرُ فجأةً من مواقِعها وأشكالها، بل قد تختفي وتتبدَّل بعضُ الشخصيات بشكل شبه سحري » (العالم، 1991) فهي لا تشبه أية مدينة بالرغم من وجود بعض أهل الشرق يعيشون فيها، الثنائية الأخرى التي يتعذر تجاوزُها في نظر الناقد هي ما بين هذه المدينة والجامعة الموجودة هي الأخرى في أحضانها، فالمدينة وفق مؤسستها البلدية تعرض لكل ما هو سلبي في نظام تسييرها ومُجريات انشغالها، تظهر فيها البيروقراطية ببشاعتها وزيف السلطة التي تُديرها بطريقة عشوائية، مع استخدام شعارات فارغة من محض الدعاية لا غير، بخلاف الجامعة التي تحثُّ على العلم وفهم عمق الأمور بدراية العارفين بها، ما يؤدي إلى ما يشبه السؤال الفلسفي الذي يبحث في أصل الأمور حتى تتبدى الحقيقة أكثر أو من قبيل السؤال الذي يترفع عن الأوهام وينظر إلى الأمور بواقعيتها الملموسة «من هو الأصل في المدينة الجامعة أم البلدية؟ ... لمن السلطة في المدينة للجامعة أم البلدية» (العالم، 1991) فالجامعة وراءها من الناحية السياسية حزب راديكالي ما يجعلها تساند القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومختلف القيم الإنسانية النبيلة في المُقابل توجد السلطة البلدية التي تمتثل إلى إملاءات الحزب الرأسمالي الذي يخضع لهيمنة القوة العظمى في العالم ؛ أي أمريكا وكل خطواتها لا تراعي سوى ما يقضيه الواقع البراغماتي من وضعه السيِّئ فقط، تتأكد هذه الحدية الثنائية «وثائق الجامعة تؤكد أن الحفاظ على الطابع (رونق المدينة المعماري) يرجع الفضل فيه إلى مهندس الجامعة، بينما تُفنِّد البلدية ذلك، وتؤكد أن الخطط والمشاريع مجرد حبر على ورق بدون بلدية صارمة، واعية، يتمتع رجالها بحّس تاريخي وثقافي، وحب عميق للمدينة» (الغيطاني، 1992)ما يُنشده محمود أمين العالم ضمن مسار هذا الوضع التأويلي حصولُ نوعٍ من الانسجام بين اضطرابات المدينة وطول أمد هذه الرواية- شطح المدينة- ما تقوله الرواية هو ما تفصح عنه المدينة بصريح العبارة لحظة التحام المعقولية باللامعقولية، وربط ما هو عقلاني بما هو سحري أسطوري، ومع أزمة الهُويَّة التي عرفها البطل -صاحبنا- فبقي مُدافعا عنها بسلوكاته وتقاسيم وجهه ومواقفه، لذلك ارتضى محمود أمين العالم تأويلا خاصا ؛ ارتضاه لنفسه، يتضح ذلك في قوله :«على أنه في النهاية لا هُويَّة ولا خصوصية، ولا حرية بغير سيادة

العقلانية والموضوعية والألفة والمحبَّة في منطق العلاقات بين الأشياء والبشر » (العالم، الاغتراب في المكان الضِّد: قراءة في رواية شطح المدينة، 1991)و ربما ضمن هذا المنظور الذي قد يلازم مُؤلِّف الرواية «جمال الغيطاني» والناقد «محمود أمين العالم» -رحِمهُما الله- ذلك الُحلم الأفلاطوني بالتوْقِ إلى جمهورية فاضلة تؤمِّن منطق التوافق والثبات والاستقرار لكل ذات إنسانية في المطلب والأمل، فتكون حياة مُطْمئنة ومُستقرة، لم يكن التأويل ضمن مسلك الناقد إلا محاولةً منه لتوضيح ما هو مُلتبَس أو ما يصل إلى تصحيح المفاهيم والمواقف، والتخلُّص من عبء المآخذ كيف تكون المدينة الحقة ؟ ما هي صفات نجاعتها؟ من هم رجالها؟ و أي مكانة للعلم في إدارة شؤونها ؟،فلا يكاد ينسحب التأويل عن المغزى الحسن، وتقديم مناحي القراءة الإيجابية للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على منوال ما عُرِضَ في هذه الرواية ونقد ما ينبغي نقده على ذكر عموم هذه السلبيات.

خاتمة

يبدو مما سبق أن أدبية أي خطاب تقع في الغالب على وقع تلقيه، فالمتلقي هو الذي يُقرُّ إن كان النص نصا أدبيا بحق لا غبار عليه يلتزم بأصول جنسه وخصوصيته بما في ذلك الاعتبار الروائي، فالأمر بهذه الصورة يكون قد انفلت من المبدع لصالح تلقيه وتأويله والفينومينولوجيا بصفتها العلمية حسب منظور هوسيرل هي بمقدورها شرح تموقُع الذات من محصلة فهمها للنص كأداة وقيمة في الوقت نفسه، وحيث يقع اندماج بين الذات و عالمها ضمن الأطروحة الهيدجرية، سيتحقق ذلك أيضا على مستوى القراءة الروائية الفعالة، ولا مانع في سياق ذلك اشتغال ثنائية السؤال والجواب ضمن حركية فهم النص بحسب تطلع جادامير وو مع الفعالية التأويلية التي أثمرتها قراءة محمود أمين العالم لنص جمال الغيطاني رواية «شطح المدينة »، وضحت لنا عملية كشف الدافع التأويلي المنوط تحقيقُه استنادا إلى اللُّغز الذي تُشيِّده هذه الرواية ضمن بعد يكاد أن يكون عجائبيا أسطوريا يلهمه المصدر التاريخي والمنجز التراثي، بأسلوب ولغة عرضت الأحداث والمواقف ضمن خانة تعارض صراع الأمكنة والأزمنة مع ميزة التفوُّق الإبداعي الذي يسمح بمُبادرة تحيين المعنى متى أتت الفرصة السانحة، وقد يأتي تثمين هذه الدراسة -دون مبالغة ولا تكلُّف -في مجرى تحقيق جُملة من الأهداف، على سبيل أن تُفهم الفينومينولوجيا باعتبارها الوسيلة المُثلى لإعطاء التجربة الإنسانية معنًى ومن ثمَّة قيمة أخلاقية لا مفر من استقدامها مع كل قراءة وتأويل، كما يبقى فهم حقيقة التنظير على الساحة الهرمينوطيقية بالكيفية التي يحصل بها الإدراك الفعلي لمكانة الوعي في أبهى تجلياته، فهو وعي بالإنسان، ووعي بالحياة، ووعي بالرواية،ووعي بالنظرية وحُسن الموقف المتأمل، فوفق هذا المنحى الاستخلاصي لنتائج البحث، سيتأكد بأكثر فعالية ويقينية الدور المعرفي على صعيد فهم الذات المؤوِّلة بإمكاناتها الخلاقة وتجاربها النفسية والاجتماعية الغنية بثقافتها وتاريخها كما تنضبط أكثر حدود التأويل للنص المُستهدف ضمن تحليلات قارة مُطمئنة للذات المتلقيةفي سياق مناخها الثقافي والفكري في صورة تتقوى فيها السمات الجمالية لهذا الصنف الحركي المجدّد لنظام التأويل الروائي الذي تتجاذب خيوطه بين أولويات المعرفة والحقائق العرفانية كما ترسمه التجليات الصوفية في فضاء الارتحال والاغتراب السائد في رواية «شطح المدينة» بكل عنفوان.

المراجع

1. سعيد توفيق الخبرة الجمالية: دراسة في فلسفة الجمال الظاهراتية، المؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، ط 1992
2. فيصل دراج، نظرية الرواية و الرواية العربية،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط 1 1999
3. وهبة أحمد رومية،شعرنا القديم و النقد الجديد، سلسلة عالم المعرفة ع 207، المجلس الوطني للثقافة و الآداب، الكويت مارس 1996
4. حميد سعيد، الكشف عن أسرار القصيدة، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة، ط 2 1994
5. محمود أمين العالم، الاغتراب في المكان الضِّد: قراءة في رواية شطح المدينة مجلة «إبداع»، مصر، ع 11 نوفمبر، 1991
6. إحسان عباس، اتجاهات الشعر العربي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب الكويت، ع2 1978
7. محمد حسن عبد الله، الصورة والبناء الشعري، دار المعارف القاهرة، ط 1981

8. جان غراندان، المنعرج الهرمينوطيقي للفينومينولوجيا، تر: عمر مهيبل منشورات الاختلاف، ط 2007
9. جمال الغيطاني، شطح المدينة. دار الشروق. ط 1 1992. القاهرة
10. فولفغانغ كايزر، العمل الفني اللغوي: مدخل إلى علم الأدب، تر: أبوالعيد دودو، ج 1، دار الحكمة، الجزائر، ط فيفري 2000
11. عادل مصطفى، فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا، دار النهضة العربية بيروت، ط 2003
12. فتحي محمد مصليحي، المدينة العربية و تحديات التمدين في مجتمعات متحوِّلة القاهرة الكبرى مثالا، مجلة عمران، مصر، المجلد 5، ع 20، سنة 2017
13. إدموند هوسيرل، تأملات ديكارتية، تر: نازلي إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، ط 1978
14. مارتن هيدجر، أصل العمل الفني، تر: أبوالعيد دودو، منشورات الأختلاف الجزائر، 2001

15. Stanislas Breton, conscience et intentionnalité Emmanuel Vitte Editeur, Paris 1956.
16. Terry Eagleton, Critique et théorie littéraire trd : Maryse Souchard, Ed PUF, Paris 1994
17. Hans George Gadamer, Vérité et méthode, Ed seuil, Paris ,1976
18. Martin Heidegger, l'être et le temps, trd : Rudolf Boehem- alphonse DE WaelhensEd Gallimard, Paris,1960
19. Edmund Husserl , Problèmes fondamentaux de la phénoménologie, Jean English Ed PUF,Paris 1991
20. Wolfgang Iser, l'acte de lecture, Ed pierre Mardaga, Bruxelles ,1976
21. Gilles Philipe & julien plat, La langue littéraire Ed Fayard ,Paris ,2010 .
22. René schérer& Arion Lothar Kelkel, Heidegger ou l'expérience de la pensée Ed Seghers, Paris 1973.
23. PierreThévénaz, De Husserl a Merleau-Ponty, Ed De la braconnière,Neuchâtel 1966.

The hermeneutical approach of the novel "chatah al-madina" -the delusions of the city- by Gamal Ghitany according to the thesis of the critic Mahmoud amine Al-alem

Abstract

The option of this study attempts to research and examine the mechanisms and purposes of literary hermeneutical theory, in response to the phenomenological foundations that place and determine the relationship of oneself with one's subject as an object of understanding, in order to show the 'efficiency of consciousness, which allows the good factual representation of ideas in the mind, which facilitates their evocations at the desired time, taking into account the artistic aspect to designate, as well as the specificity of the targeted novel, which accelerates in turn the dynamics of the literary imagination, under the codified product of the supported language, which opens the potentiality of interpretation on a large scale in the intended reader; from his own impulses, in order to ensure the convenience of interaction between psychological and cognitive phenomenon, according to the interpretive critical reading under the aegis of the eminent critic named Mahmoud Amin El aleme whose fruitful approach intended for the novel "Shattah al Madina "(The delusions of the city) by Jamal Al-Gheitani, where the disputes of the contradictory fact spread between psychological preoccupations and the painful confrontation of the real, the anomaly of which will be prevalent between the outside and the inside, the scholar and the 'illiterate, the strong and the weak in order to determine the practical value of the novelistic interpretation; Based on the role inflicted on the reader in the space of its mobility and its possibility under the updated understanding of artistic and literary truth.

Keywords
Interprétation
Jamal Al-Gheitani
Shattah al Madina
Mahmoud Amin El aleme
the Novel

L'approche herméneutique du roman «chatah al-madina»-les délires de la ville de Gamal Ghitany selon la thèse du critique Mahmoud amine Al-alem

Résumé

L'option de cette étude tente de rechercher et d'examiner les mécanismes et les objectifs de la théorie herméneutique littéraire, en réponse aux fondements phénoménologiques qui placent et en déterminent la relation de soi avec son sujet comme objet de compréhension, afin de montrer l'efficacité de la conscience, ce qui permet la bonne représentation factuelle des idées dans l'esprit, ce qui facilite leurs évocations au moment voulu, en tenant compte de l'aspect artistique désigner, ainsi que la spécificité du roman visée ,ce qui accélère à son tour la dynamique de l'imagination littéraire, sous le produit codifié du langage soutenu ce qui ouvre la potentialité de l'interprétation a une grande échelle chez le lecteur destiné ; à partir de ses propres impulsions, afin d'assurer la commodité interactionnelle entre phénomène psychologique et cognitif ,selon la lecture critique interprétative sous l'égide de l'éminent critique nommé Mahmoud Amin El aleme dont la fructueuse approche destinait au Roman « Shattah al Madina » (les délires de la ville)de Jamal Al-Gheitani, où les litiges du fait contradictoire se propagent entre les préoccupations psychologiques et la confrontation pénible du réel, dont l'anomalie sera prévalue entre le dehors et le dedans, le lettré et l'illettré, le fort et le faible afin de déterminer la valeur pratique de l'interprétation romanesque; Sur la base du rôle infligé au lecteur dans l'espace de sa mobilité et sa possibilité sous l'entendement actualisé de la vérité artistique et littéraire.

Mots clés

Interprétation

Jamal Al-Gheitani

Shattah al Madina

Mahmoud Amin El aleme

Le Roman

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

نظرية العدوى وفق المنهج التجريبي عند الأطباء المسلمين القدامى

The theory of infection according to the experimental method of the ancient muslim doctors

د. خالد خواني
Dr. Khaled Khouani
جامعة تلمسان، الجزائر
khaledkhouani@gmail.com

ملخص

يهدف المقال إلى إبراز دور الأطباء المسلمين خلال العصور الوسطى في توضيح نظرية العدوى مستخدمين المنهج التجريبي وأدواته كالملاحظة للحد من انتشار العدوى، فسن هؤلاء الأطباء إجراءات وقائية في التعامل مع المصابين بالأمراض المعدية للحد من انتشارها، أو ما اصطلح عليه بإجراءات الحجر الصحي. اتبعت مدن الشمال الإيطالي إجراءات الحجر الصحي خلال الطاعون عام 1450م، واستنادا للحقائق التاريخية تبيّن أن أوربا استفادت من النهضة العلمية في الأندلس والعواصم الإسلامية، فزاوجت بين القديم المجرد وهو إرثها الخاص (الفلسفة اليونانية) والجديد العملي وهو ما نقلته عن الحضارة الإسلامية.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2020-05-03
تاريخ القبول 2023-02-19

الكلمات المفتاحية
نظرية العدوى
منهج
منهج تجريبي
أطباء مسلمين قدامى

مقدمة

عرفت المجتمعات القديمة الأوبئة التي حصدت أرواح الملايين من البشر على مدى التاريخ الذي امتد لستة قرون. انتقلت الأوبئة نتيجة لحركة البشر السلمية كالتجارة أو العدوانية مثل الغزو الاستعماري لإفريقيا والأمريكيتين، أو حركة الانتقال القهري لعبيد إفريقيا، فقد انتقلت الأوبئة إلى أماكن وشعوب جديدة لم تكن موجودة فيها من قبل، مثل الأمريكيتين (اختلاط السكان الأصليين بالغزاة الأوربيين) وبين الأوروبيين الغزاة والأفارقة المستعمرين، ولكن يكمن الاختلاف في نمط الاستجابة والتعامل مع الوباء في هذه المجتمعات.

تعامل علم الأوبئة مع حركة انتقال الكائنات الحية، والتي في الأساس هي نوعين:

النوع الأول: مسببة لهذه الأوبئة وهي كائنات صغيرة جدا (مجهرية) غير محسوسة وغير منظورة.

النوع الثاني: كائنات محسوسة ومرئية تحتل حيزا من المكان، وهم البشر ضحايا الكائنات الأولى.

والتساؤلات المطروحة هي: لماذا طُبقت إجراءات الحجر الصحي في الشمال الإيطالي منذ عام 1450م، والتي تبعتها المدن الأوروبية الأخرى بعد ذلك قبل اكتشاف الكائنات الحية الدقيقة (الميكروبات) المسببة للأمراض من طرف «روبرت كوخ[1] Robert Koch» سنة 1894، أي بأكثر من أربعة قرون؟ ولماذا أنشأت المدن الإيطالية أبنية مخصصة للأمراض المعدية، حيث أقيمت أول بناية من هذا النوع في «جنوا Genoa» الإيطالية بعد طاعون 1499-1501م، ثم لماذا أمر «برنارد فيسكونتي Bernard Visconti» حاكم «ميلانو Milano» بعزل إحدى المدن المصابة بالطاعون عام 1374م بالكامل، مع العلم أن الأطباء في هذا الوقت كانوا يجهلون طريقة انتقال الوباء؟ وعلى الجانب الآخر، لماذا لم يطبق العالم الإسلامي إجراءات الحجر الصحي ضد الطاعون رغم معرفة الطب الإسلامي بالنظرية العامة للعدوى، أي أن الأمراض المعدية تنتقل من شخص إلى آخر؟ ولماذا لم تنشأ معازل خاصة في العالم الإسلامي منذ القرن الرابع عشر خاصة لمرضى الجذام، مثل التي أقامها الأوروبيون، وتركهم يعيشون بطريقة عادية مع الأصحاء على الرغم من تعريف «أبي بكر الرازي 849-925 م» في كتابه «الحاوي» الجذام بطريقة تفصيلية، وذكره أنه من الأمراض المعدية؟

تهدف الدراسة إلى محاولة الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الرجوع إلى الحقائق التاريخية التي تبيّن مدى مساهمة الأطباء المسلمين القدامى في توضيح كيفية التعامل

1روبرت كوخ (11 ديسمبر 1843 .27 مايو 1910) طبيب ألماني وعالم أحياء دقيقة. يُعرف باكتشافه للعوامل المسببة للأمراض المعدية القاتلة

مع الأمراض المعدية، والتي قد تتحوّل إلى أوبئة، وبالتالي الإجراءات الواجب اتخاذها لمقاومتها، أو ما اصطلح عليه بنظرية العدوى.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تعامل المجتمعات الأوروبية والإسلامية خلال العصور الوسطى مع الأوبئة التي أصيبت بها.

1–المفاهيم المرتبطة بالدراسة

1–1–المنهج

يتفق جل المختصين على أن المنهج هو الطريقة المتبعة، حيث يعرفه «عبد الرحمن بدوي» على أنه الطريق المؤدي على الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. (مروان، 2000) كما يعرفه «موريس أنجرس»: بأنه مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف. (موريس، 2004)

أما المنهج العلمي فهو فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار المتعددة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، أو للبرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها. كما أنه مجموعة من القواعد، والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية. (عبيدات وآخرون، 1999)

تكمن أهمية المنهج العلمي في كونه الوسيلة المناسبة لزيادة معارفنا وقدراتنا في دراسة الظواهر المختلفة والمعقّدة عامة وفق قواعد عملية وتطبيقية مضبوطة.

1–2–التجربة

هي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة، يقوم بها الباحث لاختبار الفروض والحصول على العلاقات السببية. (Beveridge, 1947)

يقول كلود برنارد (1813-1878) Claude Bernard وهو عالم فرنسي طبيعي مؤسس المدرسية العلمية التجريبية: إذا جاءت لفظة «التجربة» مفردة في اللغة الفرنسية كان معناها بوجه عام مجرد المعرفة المكتسبة من تجارب الحياة أي «الخبرة»، وهذا الذي نعنيه أن فلانا اكتسب «تجربة» وأنه «ذو تجربة»، ثم أطلق اسم التجارب من بعد ذلك على الوقائع التي تكسبنا معرفة الأشياء معرفة تجريبية. (رجاء، 2000)

تعرف التجربة على أنها سؤال يوجه إلى الواقع، أو هي حوار بين الباحث والواقع الميداني، فالتجربة أداة لصنع ملاحظات مضبوطة للكشف عن ظاهرة ما أو تفسيرها، تتوخى الكشف عن العلاقة بين نوعين من العوامل، بداية بالعامل السببي، وانتهاءاً بالنتيجة، أو المتغير التابع، أو أنها تثبت وجود هذه العلاقة وتبرهن عليها فهي وسيلة للإثبات. (رجاء، 2000)، فالتجريب هو ملاحظة تحت ظروف محكمة، أي شرط التجريب التحكم وممارسة الإرادة في عملية البحث أو ما يصطلح عليه بالتجربة المضبوطة. (حسن، 1982)

1–3–المنهج التجريبي

يقوم على التجريب المحدود زماناً ومكاناً وموضوعاً، والمقصود المخطط له، فالتجريب كان يسميه العلماء المسلمون «التدبير»، وكانوا يعتمدون عليه أساساً في علم الكيمياء، وعرفت لديهم التجربة بأنها واقعة عرضية وحدث تلقائي اتفاقي.

أخذ العرب بالدليل التجريبي إلى جانب الدليل الاستنتاجي، ولم يقم فيه اعتراف على مبدأ التجربة والاختبار في عصر النهضة الأوربية بالضبط في العصر الذي عاش «وليام جيلبرت (1544-1603) William Gilbert» و«جاليليو جاليلي (1564-1642) Galileo Galilei»، و«وليم هارفي (1578-1657) William Harvey» و«يوهانز كبلر (1571-1630) Johannes Kepler» الذين كانوا يؤمنون بالتجربة لكنها تجربة افتراضية، وكان إنتاجهم رياضياً لا عملياً. (رجاء، 2000)

يعتمد المنهج التجريبي على الملاحظة وهي المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، كما هي جهد وتتبع حسي وعقلي يقوم به الباحث للظاهرة (تتطلب الصبر)، بهدف الكشف عن بعض الحقائق التي يمكن استخدامها لاستنباط معرفة جديدة، وقد تكون الملاحظة تلقائية، أي بمحض الصدفة التي لا دخل للباحث في استثارتها، وقد تكون الملاحظة مستثارة فعالة أي يقوم بها الباحث عمداً، وبتدبير مبني على فكرة سابقة عن طبيعة الظاهرة. (رجاء، 2000)

1–4–النظرية

جاء في لسان العرب لابن منظور «قيل النظر طلب علم عن علم» وهي ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم. (منال، 2012) أما المعجم الفلسفي «لالاند» فيعرفها على أنها إنشاء تأملي للفكر يربط نتائج بمبادئ،

وانطلقت هذه الفكرة إلى اعتبار أن النظرية بناء فرضي استنباطي يعكس رؤية العالم حول قضية متنازع حولها كما أنها تقابل المعرفة الجزئية على ان النظرية تركيب كلي يسعى إلى تفسير عدد من الظواهر، ويسلم بها كفرضية تحتمل التصديق أو التكذيب. (بسام، 2011)

من الناحية الاصطلاحية يعرفها «موريس أنجرس» على أنها إقرار حقيقي لوجود علاقة ما بين متغيرات محققة إمبريقياً (بالتجربة). (موريس، 2006)

تعمل النظرية على جعل الحقائق منطقية ومصاغة في سياق منظم ومرتب، فهي تقوم على تفسيرات حقيقية فيما يخص الأحداث، الوقائع والظواهر، أما وظيفتها فهي تعميم التفسيرات المعطاة للأحداث والظواهر، لأنه من دون وجود النظرية تظل العلاقات بين الظواهر مبهمة، فبالتالي تعتمد النظرية الدقة في الطرح بعيدا عن العشوائية، لذلك يقوم البحث العلمي في ظل وجود نظرية وفي غيابه فهو أعمى. (لارامي، 2009)

1-5-العدوى

مصطلح العدوى يعني اجتياح بعض الكائنات الغير محسوسة والغير منظورة (مجهرية) لخلايا الجسم الحية وتقوم بتدميرها، فينتج عنه المرض الذي يكتشفه الطبيب من خلال معاينة دقيقة للأعراض التي يشكو منها المريض، وقد تكون العدوى خفيفة نتيجة تصدي مناعة الجسم لها. يعرف القاموس الطبي الصغير العدوى على أنها: «مجموع التغيرات التي تطرأ على الجسم نتيجة نفاذ إحدى الجراثيم إليه، ومهما كان نوع هذه الجرثومة».(Entreprise nationale du livre, 1989)

تتفاوت درجة خطورة العدوى حسب أنواعها، فمنها الحادة التي تبدأ بالظهور سريعاً خلال بضعة أيام، والأقل حدة التي يستغرق ظهورها أسابيع، والعدوى المزمنة التي تدوم عدة شهور أو حتى عدة أعوام. (Champault & Sordelet, 1998) وللتذكير قد تتحول العدوى إلى وباء إذا اتسع نطاقها، وتسبب عدد كبير من الوفيات إذا لم تتخذ إجراءات وتدابير صحية سليمة للحد من انتشارها.

2-أشهر العلماء المسلمين في العصور الوسطى الذين أسسوا لنظرية العدوى

2-1-أبو بكر بن زكريا الرازي (849-925م) وآخرون

ولد الرازي بالقرب من أصفهان، ألف كتابه «الحاوي» في جميع فروع الطب في ثلاثة وعشرين جزءاً، ومن الشواهد على تأثير الرازي في أوربا الممثلة في إعادة طبع أعماله المترجمة حوالي أربعين مرة فيما بين عام 1498-1866م.

خصص الرازي أجزاء من مؤلفه «الحاوي» للأمراض المعدية كالجرب والسل والجذام، كما له كتاب منفصل على شكل رسالة عن «الحصبة والجدري» الذي توالت طباعته مرات عديدة حتى القرن التاسع عشر.

أسس الرازي مستشفى قام بتجارب فيه، حيث قسم مرضاه إلى مجموعتين لتجنب انتشار المرض، وقد مكن ذلك من إنشاء الحجر الصحي الذي اعتنقه الغرب بشغف. (جون، 2006)

كما ألف ابن سينا (980-1037م) الذي ولد ببخارى كتابه «القانون» الذي يعد موسوعة في الطب بأجزائه الخمسة، حيث يحتوي على فصول عن الحميات. وقد كان كتابا «الحاوي» للرازي و»القانون» لابن سينا ضمن مقررات الدراسات الطبية في أوربا حتى القرن التاسع عشر.

عرفت مدن الأندلس العديد من مشاهير الطب بفروعه المختلفة، منهم على سبيل المثال أبو القاسم الزهراوي (936-1012م) الذي يعد كبير المتخصصين في علم الجراحة، وله كتاب مهم بعنوان «التصريف لمن عجز عن التأليف» في ثلاثين جزء في الجراحة بأقسامها المختلفة. كما نذكر «مروان بن زهر» (1090-1160م) الذي تميّزت مؤلفاته بالذهنية النقدية لآراء جالينوس[1](Galênos) أشهر الأطباء اليونانيين. (محمد، 1995).

2-2-ابن الخطيب (1313-1379م)

وهو رجل الدولة الأندلسي والمؤرخ والطبيب الذي ولد بغرناطة وتوفي بمدينة فاس، تكمن أهمية أعماله في تناوله للأمراض المعدية والوبائية. استخدم «ابن الخطيب» مفهوم الوباء نتيجة للعدوى، حيث أتيحت له فرص عديدة لمتابعة

1 جالينوس: عاش في الفترة ما بين 130 و200م، ولد في برقاموم (تدعى الآن بيرقاما في تركيا)، بدأ دراسة الطب في الرابعة عشرة من عمره، فهو طبيب وكاتب يوناني درس في اليونان وآسيا الصغرى والإسكندرية. ينسب إليه حوالي 500 مؤلف معظمها في الطب والفلسفة، وبقي منها ثلاثة وثمانون مؤلف. أقام جالينوس الطب على أساس يوافق نظريات التي تقوم على أن كل شيء مخلوق لهدف معلوم.

الأمراض المعدية مثل الجذري والكوليرا والطاعون. (هوارد، 2004)

وصف ابن الخطيب للطاعون: عاصر ابن الخطيب الطاعون الكبير الذي وقع في أوربا سنة 1348م حيث قدم وصفا دقيقا عنه. (جان، 2002)، ومن ضمن الفقرات التي تناول فيها العدوى بالوصف نستدل بهذه الفقرة الآتية: «فإن قيل كيف نسلم بدعوى العدوى، وقد رد الشرع بنفي ذلك، قلنا: لقد ثبت وجود العدوى بالتجربة والاستقراء والحس والمشاهدة والأخبار المتواردة، هذه هي مواد البرهان. ثم إنه غير خفي على من نظر في هذا الأمر أن من يخالط المصاب بهذا المرض يهلك، ويسلم من لا يخالطه. كذلك فإن المرض يقع في الدار أو المحلة من ثوب أو آنية، فالقرط يتلف من علقه بأذنه ويبيد البيت بأسره. ومن البيت ينتقل المرض إلى المباشرين ثم إلى جيرانهم وأقاربهم وزائريهم حتى يتسع الخرق. وأما مدن السواحل فلا تسلم أيضاً إن جاءها المرض عبر البحر عن طريق وافد من مدينة شاع عنها خبر الوباء ...» (زيغريد، 1992)

يتضح من خلال الفقرة التي ذكرها ابن الخطيب أن العدوى تنتقل من شخص إلى آخر عند مخالطة الشخص السليم للشخص المريض، كما أن العدوى تنتقل عن طريق المتعلقات الشخصية للمريض مثل الحلق أو القرط في الأذن، أو ثوب المريض وملابسه، أو الأواني التي يأكل ويشرب فيها. ليس هذا فحسب، بل إن ابن الخطيب يضع أسس علم الأوبئة الحديث عندما يقول إن العدوى تنتقل من المنزل الذي تقع فيه العدوى إلى المنازل المجاورة وإلى الأقارب والزوار حتى يعم الوباء أو المنطقة بأسرها. كما يذكر ابن الخطيب كيف تنتقل العدوى بين المدن الساحلية عن طريق السفن.

وبذلك فالشخص المريض يعدي، كما أن متعلقاته وملابسه تعد مصدراً للعدوى، كذلك فإن العدوى تنتقل من منزل إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ومن بلد موبوء إلى بلد آخر. ووفق هذه المعطيات يعني أن مقاومة الأمراض المعدية تستلزم عدة إجراءات للحد من انتشارها وهي:

-عزل المريض وعدم زيارته.

-عزل المنطقة المصابة.

-رقابة السفن القادمة من البلاد المصابة.

وهي نفسها إجراءات الحجر الصحي التي طبقتها المدن الإيطالية عام 1450م.(شلدون، 2010)

2-3-وصف ابن الخطمية لمسببات العدوى

ويضيف الطبيب العربي الأندلسي «ابن الخطمية» أن إفرازات المريض ومنها البصاق يمكن أن يعدي الشخص السليم قائلاً: «إن نتائج تجاربي الطويلة تشير إلى أن من خالط أحد المصابين بمرض سار، أو لبس من ثيابه ابتلي مباشرة بالداء، ووقع فريسة عوارضه نفسها، وإذا بصق العليل الأول دماً بصق الثاني أيضاً... وإذا كان للأول دمل صار للثاني أيضاً. (زيغريد، 1992)

من خلال ما ذكره «ابن الخطيب» و«ابن الخطمية» من انتقال العدوى إلى الشخص السليم بطرق متعددة، وهذا يعني أن نظرية العدوى كانت متداولة ومعروفة بين الأطباء العرب والمسلمين منذ القرن العاشر الميلادي، أي كانوا على دراية تامة بالأمراض المعدية والوبائيات، وطرق مقاومتها مثل الحجر الصحي وعزل المرضى في المستشفيات، حدث هذا قبل سقوط القسطنطينية بأربعة قرون ونصف، وهي فترة العصر الذهبي للنهضة العلمية للعالم الإسلامي.

يذكر ابن الخطيب في رسالته المنطقية عن العدوى: «لقد ثبت وجود العدوى بالتجربة والاستقراء والحس والمشاهدة، وهي قواعد البرهان عنده. فالاعتماد على التجربة كان المنهج الذي اتبعه ابن الخطمية في البرهنة على وجود العدوى في قوله: «إن نتائج تجاربي الطويلة تشير إلى من خالط أحد المصابين ...» كما اعتمد الرازي المنهج التجريبي في مستشفاه حيث قسم المرضى إلى مجموعتين لتجنب انتشار المرض.

3-أصول المنهج التجريبي العربي ومقوماته الفكرية

تقوم قواعد البرهان كما بلورها ابن الخطيب في رسائله حول نظرية العدوى على التجربة والاستقراء والحس والمشاهدة، وبذلك فإن نموذج المنهج التجريبي في العلوم العربية يناقض نموذج الفكر اليوناني الذي يقوم على العقل الخالص والأفكار المجردة والمثل العقلية كما وضحها أفلاطون في نظرية «المثل». كما أن تلك القواعد تتعارض من جهة أخرى مع ترتيب الموجودات في هذا العالم حسب قربها أو بعدها من العقل، فهناك السامي من هذه الموجودات الذي يستحق النظر والاعتبار، كما ان هناك المتدني والحقير والدنس والذي لا يستحق النظر والملاحظة، عكس نموذج المنهج التجريبي العربي الإسلامي الذي ينظر لجميع الموجودات بعين المساواة

أي تستحق كلها النظر والمشاهدة والاعتبار دون تمييز.

جاءت المقومات الفكرية لقواعد المنهج التجريبي العربي من الأصول القرآنية والدين الإسلامي في نظرتها للطبيعة والأسلوب المعرفي لإدراك الإنسان لهذه الطبيعة. حيث ألغى القرآن الكريم الانفصال بين الله والإنسان من جهة، وبين الإنسان والمخلوقات الأخرى، فالكل خلق الله، فكل مخلوق أو موجود يعد دليلا أو علامة على وجود الله، لذلك فكل مخلوق يستحق الملاحظة والاعتبار لعلاقة الكل بالخالق على درجة متساوية، فليس هناك ما هو أعلى في المرتبة وما هو أدنى وأقل في المرتبة والمكانة. يؤكد القرآن الكريم حضور الله الخالق في كل مخلوقاته، فالعقيدة الإسلامية تأمرنا بالنظر والتفكر في كل المخلوقات سواء كائنات حية كبيرة أو صغيرة برية أو بحرية حيوانية او نباتية، وحتى الجماد من أرض وسماء وجبال وأنهار كلها خلائق شاهدة على عظمة الخالق الواجب ملاحظتها والتفكر فيها. فالتفكر في الموجودات المرئية والمحسوسة يوصلنا للتي لا نراها ولا نحس بها (الكائنات المجهرية). (Ibrahim, 2003)

يؤكد القرآن الكريم في الكثير من الآيات على:

-وجود النظام والجمال والتناغم في الطبيعة.

-دعوة الإنسان إلى النظر والتأمل كمسؤولية أخلاقية اتجاه الخالق من أجل إدراك وجوده في كل شيء.

-النظر والتأمل يتمان بواسطة الحواس كالسمع والبصر والعقل، وذلك لإدراك المحسوسات والظواهر التي تحيط به. (شلدون، 2010)

كما أن الإنسان مكلف بالاستدلال على عظمة الخالق وإدراك نظامه الكوني عن طريق النظر والمشاهدة والاعتبار، وهو نموذج معرفي جديد يعارض نموذج أفلاطون القائم على الأفكار المجردة وتأمل عالم المثل، وهذه كلها مبادئ وقواعد ومقومات فكرية أسست لاعتماد المنهج التجريبي لدى العلماء العرب المسلمين.

كما ساهمت السنة النبوية الممثلة في الأحاديث النبوية الصحيحة التي تناولت كيفية مقاومة الأمراض المعدية في توجيه الفكر الوقائي لدى الأطباء المسلمين للحد من انتشار الأمراض المعدية، كالحديث الوارد ذكره في صحيح البخاري الآتي:

حدثنا «حفص بن عمر» حدثنا «شعبة» قال: أخبرني «حبيب بن أبي ثابت» قال: سمعت «إبراهيم بن سعد» قال: سمعت «أسامة بن زيد» يحدث «سعدا» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، فقلت أنت سمعته يحدث «سعدا» ولا ينكره قال: نعم». الحديث رقم 5396.

وقَوْل أهل اللغة والأطباء: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونِ) أَيْ مِمَّا يَصِحُّ عَلَى شَرْطِهِ. وَالطَّاعُونُ على وَزْنِ «فَاعُولٍ» مِنَ الطَّعْنِ، عَدَلُوا بِهِ عَنْ أَصْلِهِ وَوَضَعُوهُ دَالًّا عَلَى الْمَوْتِ الْعَامِّ كَالْوَبَاءِ، وَيُقَالُ طُعِنَ فَهُوَ مَطْعُونٌ وَطَعِينٌ إِذَا أَصَابَهُ الطَّاعُونُ، وَإِذَا أَصَابَهُ الطَّعْنُ بِالرُّمْحِ فَهُوَ مَطْعُونٌ، هَذَا كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ، وَقَالَ الْخَلِيل: الطَّاعُونُ الْوَبَاءُ. وَقَالَ صَاحِبُ «النِّهَايَةِ»: الطَّاعُونُ الْمَرَضُ الْعَامُّ الَّذِي يَفْسُدُ لَهُ الْهَوَاءُ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْأَمْزِجَةُ وَالْأَبْدَانُ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ: «الطَّاعُونُ الْوَجْهُ الْغَالِبُ الَّذِي يُطْفِئُ الرُّوحَ كَالذَّبْحَةِ»، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِعُمُومِ مُصَابِهِ وَسُرْعَةِ قَتْلِهِ. وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: «هُوَ مَرَضٌ يَعُمُّ الْكَثِيرَ مِنَ النَّاسِ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ، بِخِلَافِ الْمُعْتَادِ مِنْ أَمْرَاضِ النَّاسِ، وَيَكُونُ مَرَضُهُمْ وَاحِدًا بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ فَتَكُونُ الْأَمْرَاضُ مُخْتَلِفَةً». وَقَالَ الدَّاوُدِيّ: «الطَّاعُونُ حَبَّةٌ تَخْرُجُ مِنَ الْأَرْقَاعِ وَفِي كُلِّ طَيٍّ مِنَ الْجَسَدِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الوباء». وَقَالَ عِيَاضٌ: «أَصْلُ الطَّاعُونِ الْقُرُوحُ الْخَارِجَةُ فِي الْجَسَدِ، وَالْوَبَاءُ عُمُومُ الْأَمْرَاضِ، فَسُمِّيَتْ طَاعُونًا لِشَبَهِهَا بِهَا فِي الْهَلَاكِ، وَإِلَّا فَكُلُّ طَاعُونٍ وَبَاءٌ وَلَيْسَ كُلُّ وَبَاءٍ طَاعُونًا». قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ وَبَاءَ الشَّامِ الَّذِي وَقَعَ فِي عَمَوَاسَ إِنَّمَا كَانَ طَاعُونًا، وَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الطَّاعُونَ وَخْزُ الْجِنِّ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «الطَّاعُونُ غُدَّةٌ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِّ وَالْآبَاطِ، وَقَدْ تَخْرُجُ فِي الْأَيْدِي وَالْأَصَابِعِ وَحَيْثُ شَاءَ اللَّهُ». وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ»: قِيلَ: الطَّاعُونُ انْصِبَابُ الدَّمِ إِلَى عُضْوٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: «هُوَ هَيَجَانُ الدَّمِ وَانْتِفَاخُهُ». قَالَ الْمُتَوَلِّي: «وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْجُذَامِ، مَنْ أَصَابَهُ تَآكَلَتْ أَعْضَاؤُهُ وَتَسَاقَطَ لَحْمُهُ». وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: «هُوَ انْتِفَاخُ جَمِيعِ الْبَدَنِ مِنَ الدَّمِ مَعَ الْحُمَّى أَوِ انْصِبَابُ الدَّمِ إِلَى بَعْضِ الْأَطْرَافِ، يَنْتَفِخُ وَيَحْمَرُّ، وَقَدْ يَذْهَبُ ذَلِكَ الْعُضْوُ». وَقَالَ النَّوَوِيُّ أَيْضًا فِي تَهْذِيبِهِ : «هُوَ بَثْرٌ وَوَرَمٌ مُؤْلِمٌ جِدًّا، يَخْرُجُ مَعَ لَهَبٍ، وَيَسْوَدُّ مَا حَوَالَيْهِ أَوْ يَخْضَرُّ أَوْ يَحْمَرُّ حُمْرَةً شَدِيدَةً بَنَفْسَجِيَّةً كَدُرَّةٍ، وَيَحْصُلُ مَعَهُ خَفَقَانٌ وَقَيْءٌ، وَيَخْرُجُ غَالِبًا فِي الْمَرَاقِّ وَالْآبَاطِ، وَقَدْ يَخْرُجُ فِي الْأَيْدِي وَالْأَصَابِعِ

وَسَائِرِ الْجَسَدِ». وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَطِبَّاءِ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيِّ بْنُ سِينَا: «الطَّاعُونُ مَادَّةٌ سُمِّيَّةٌ تُحْدِثُ وَرَمًا قَتَّالًا يَحْدُثُ فِي الْمَوَاضِعِ الرَّخْوَةِ وَالْمَغَابِنِ مِنَ الْبَدَنِ، وَأَغْلَبُ مَا تَكُونُ تَحْتَ الْإِبْطِ أَوْ خَلْفَ الْأُذُنِ أَوْ عِنْدَ الْأَرْنَبَةِ». قَالَ: «وَسَبَبُهُ دَمٌ رَدِيءٌ مَائِلٌ إِلَى الْعُفُونَةِ وَالْفَسَادِ يَسْتَحِيلُ إِلَى جَوْهَرٍ سُمِّيٍّ يُفْسِدُ الْعُضْوَ وَيُغَيِّرُ مَا يَلِيهِ وَيُؤَدِّي إِلَى الْقَلْبِ كَيْفِيَّةً رَدِيئَةً فَيُحْدِثُ الْقَيْءَ وَالْغَثَيَانَ وَالْغَشْيَ وَالْخَفَقَانَ، وَهُوَ لِرَدَاءَتِهِ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَعْضَاءِ إِلَّا مَا كَانَ أَضْعَفَ بِالطَّبْعِ، وَأَرْدَؤُهُ مَا يَقَعُ فِي الْأَعْضَاءِ الرَّئِيسِيَّةِ، وَالْأَسْوَدُ مِنْهُ قَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْهُ، وَأَسْلَمُهُ الْأَحْمَرُ ثُمَّ الْأَصْفَرُ. وَالطَّوَاعِينُ تَكْثُرُ عِنْدَ الْوَبَاءِ فِي الْبِلَادِ الْوَبِئَةِ».(ابن حجر، 1372)

4–الإجراءات الصحية المتبعة في مدن الشمال الإيطالي والعوامل المؤسسة لها

وفي نمط استجابة المجتمعات الأوروبية القديمة للأوبئة، فقد طورت مجموعة من النظم والإجراءات للتعامل مع هذه الكائنات الحية بنوعيها. فبعد كارثة الطاعون الأولى في أوربا سنة 1347م، وبعد مرور حوالي مائة عام طبقت إجراءات وقائية للحد من انتشاره، وبالضبط سنة 1450 م اعتمدت مدن الشمال الإيطالي إجراءات صحية للتصدي لوباء الطاعون عام 1450م، وطبقت الحجر الصحي بإجراءاته الخمسة، وهي:

-تحديد انتقال البشر باستخدام الحجر الصحي؛

-دفن إجباري للموتى بالطاعون في حفر خاصة وتغطيتها بالجير الحي، والتخلص من متعلقاتهم الشخصية؛

-عزل المرضى بالطاعون في مستشفيات الأمراض المعدية؛

-فرض ضرائب من قبل الوحدات المحلية لتقديم خدمات صحية ؛

-تقديم المعونة للذين تضررت حياتهم نتيجة الوباء. (شلدون، 2010)

ومن التفسيرات التي قدمت وأسست لظهور واتباع إجراءات الحجر الصحي بمدن الشمال الإيطالي قبل غيرها، يذكر «ستانز» Stenz عاملان مهمان، وهما:

-الوضع التاريخي لنظام المدنية (نظام الدولة في شمال إيطاليا).

-الجانب الفكري والثقافي لنظام المدينة القائم على الصبغة التجارية، والذي هو سائد في الشمال الإيطالي شأنه شأن المدن الأخرى التي ظهرت في العصور الوسطى الإقطاعية، والذي يعتمد أساساً على قوة الإدارة المحلية بجانب السلطة السياسية لأمراء الأسر الحاكمة.(Stenz, 1970)

هذه المدن كان لها استقلالها الذاتي (لها سلطة قضائية، لها جيشها، لها عملتها، ولها علمها الخاص)، وفي هذه الحالة فظهور أوبئة مثل الطاعون يهدد التوازن الديموغرافي لهذه المدن، التي أوكل لها مراقبة هذه الأوبئة من خلال وضع قوانين وسن تشريعات للحد من انتشارها.

ولكن هذا التفسير يبقى غير مقنع علميا، فهل تخترع إن صح القول المجتمعات نظام حجر صحي بإجراءاته الخمس لمقاومة الطاعون، وأطباؤها مازالوا يجهلون الكائنات الحية المسببة للطاعون؟ ودون معرفة العلاقة بين مرض الإنسان والبراغيث والفئران في نقل العدوى؟ فلكل إجراء متخذ مقدمات منطقية.

ولكن من بين التبريرات التي قدمها Stenz. S :M تحت مسمى «اختراع مقاومة المرض»، سقوط القسطنطينية سنة 1453م أمام الجيوش العثمانية فترة السلطان محمد الفاتح، وهجرة العديد من العلماء والمفكرين إلى المدن الإيطالية، وهو ما أدى إلى ظهور حركة إحيائية معتبرة الصحة العامة شأناً عاماً من قبل النخب الحاكمة، وهو ما برر التدخل في حياة الناس العاديين وهم الأغلبية، وبالتالي نشأة «فكرة النظام» بسن إجراءات قهرية من السلطة الحاكمة على الأكثرية من الطبقات الدنيا، والتي من بينها الالتزام بإجراءات الحجر الصحي في البيئة التي ينتشر فيها الطاعون.

ولكن الطريقة الفجائية التي تناولها Stenz. S :M بربطه بين سقوط القسطنطينية والحركة الإحيائية، وبالتالي ابتكار إجراءات الحجر الصحي لا سند لها أمام الحقائق التاريخية، ومنها :

-أن خضوع الطبقات الدنيا للطبقة الحاكمة كان سائدا في كل أوربا الإقطاعية قبل سقوط القسطنطينية.

-بعض المدن الإيطالية مثل «ميلانو Milan « و»فلورنسا Florence» طبقت إجراءات الحجر الصحي سنة 1450 أي قبل سقوط القسطنطينية بثلاث سنوات، كما أن عزل المدن المصابة بالطاعون تم سنة 1374 م أي قبل سقوط القسطنطينية بستة وسبعين عاماً.

-في المجتمعات الأوروبية قبل عصر النهضة لم تكن بيزنطة

أثناء سقوط القسطنطينية في أحسن اوضاعها السياسية والاقتصادية، ولم تكن مدينة القسطنطينية مركزاً من مراكز العلم أو الطب تضاهي به قرطبة أو طليطلة أو القاهرة أو بغداد ودمشق.

واستنادا إلى الحقائق التاريخية، فقد شكّل فتح الأندلس سنة 92هـ/711م نشأة نهضة علمية، وأفكارا فلسفية كبرى كان مركزها في قرطبة، غرناطة، اشبيلية، طليطلة ومرسية..، وقد استمرت هذه النهضة حتى بعد سقوط غرناطة عام 1492م. كما استمر نشاط تلك المراكز العلمية والثقافية لمدة ثمانية قرون بلا قيود على كل من يرغب من الأوروبيين سواء عن طريق الترجمة من اللغة العربية أو النقل أو حتى الزيارة، والتلمذة على يد العلماء والفلاسفة والمفكرين الأندلسيين. سمحت طول فترة النهضة العلمية بالأندلس للأوروبيين بفهم هذه العلوم والأفكار ويستوعبونها، ثم يضيفوا عليها بعد ذلك على مدى ثمانية قرون. (شلدون، 2010)

كما يعتبر طريق صقلية منفذ آخر لانتشار العلوم والثقافة العربية، فقبل غزو النورمان (قبائل جاءت من النرويج والسويد) لإنجلترا في موقعة «هاستنجر» سنة 1066م كانوا قد غزوا جزيرة صقلية سنة 1060م التي كانت في أيدي العرب، وأسسوا فيها مملكة ضمت جنوب إيطاليا. وقد ظهرت في مملكة النورمان بصقلية وجنوب إيطاليا مراكز علمية وثقافية كبرى مثل «باليرمو» بصقلية و«سالرنو» على خليج نابولي. وبفضل تشجيع ملوك النورمان ضمت هذه المراكز العلمية والثقافية علماء من المسلمين واللاتين والبيزنطيين الذين عملوا معاً في جميع فروع العلم، خاصة في مجال الطب.

أما الطريق الثالث الذي أتاح للأوروبيين التعرف على العلم والثقافة الإسلامية هو الحروب الصليبية التي شنها الأوروبيون على الدولة الإسلامية في سبع حملات امتدت بين عامي 1096-1291م، ونتيجة لهذا أسس الصليبيون ممالك استقروا فيها لمدة طويلة من الزمن مثل مملكة «بيت المقدس» وأنطاكيا وطرابلس، مما سمح بانتقال المعارف والعلوم والفنون الإسلامية من مراكزها القريبة مثل القاهرة ودمشق وبغداد، كما أن المدن التي استولى عليها الصليبيون كانت هي نفسها مراكز علمية وثقافية سواء في العصر الإسلامي أو العصور السابقة. (شلدون، 2010)

فبالتالي هذه الحقائق التاريخية تثبت أن النظرية العامة للعدوى وإجراءات الحجر الصحي وكيفية التعامل مع الأمراض المعدية هي من إنجازات الطب العربي الإسلامي، التي عرفتها أوربا عن طريق اتصالها بالمراكز العلمية والثقافية العربية عن طريق الطرق الثلاثة السالفة الذكر.

5-أسباب غياب المنهج التجريبي عند الأطباء الأوروبيين القدامى

تمثل الأفلاطونية نموذجا معرفياً يقوم بالأساس على الحط من قيمة الملاحظة والتجربة والخبرة الحسية، لصالح الإعلاء من قيمة العقل والأفكار المجردة، وتقوم الأفلاطونية في مفهومها للوجود أساساً على الترتيب الهرمي أي تدرج مراتب الموجودات هبوطاً إلى العالم المادي، حيث الإنسان أسمى المخلوقات، أما الحيوانات بأنواعها فهي مخلوقات دنسة وفي مرتبة دنيا بالنسبة للإنسان.

يرى أفلوطين أن سلسلة الموجودات ترتب في أعلاها العقل ثم النفس ثم المادة في أدنى الترتيب، والتي تتصف بالاضطراب وهي مصدر الشرور وهي الأصل الذي تتكون منه الأشياء في عالم المادة، أي العالم المحسوس وعالم الظواهر، يوجد في أعلى الترتيب الإنسان تالياً لترتيب الملائكة، ثم سائر المخلوقات كالحيوانات التي تندرج وصولا إلى الزواحف والقوارض والحشرات والهوام، ثم عالم الجماد كالبحار والنهار، وهنا نلاحظ أدنى المخلوقات في العالم المادي مثل الفئران والزواحف التي تتصف بصفة النجاسة والقذارة. (فؤاد، 1970)

ويرى أفلاطون (347-430 ق.م) أن تنظيم المدينة (الدولة) يجب أن يكون على غرار تنظيم الأجزاء الثلاثة التي يتكون منها الإنسان الممثلة في الرأس الذي يحتوي على العقل والقدرة على التفكير، ثم الجزء الوسط وهو الصدر الذي يمثل القوة الغضبية، ثم الجزء الأسفل الذي يمثل القوى الغريزية، وعلى هذا المثال يجيء تنظيم المجتمع الذي يتكوّن من طبقة الحكام الذين يمثلون الحكومة (الطبقة العليا بمثابة العقل عند الإنسان)، وطبقة الجنود الذين يدافعون عن الدولة، ثم الطبقة العاملة من التجار والصناع والزراع الذين يقومون بدور المنتج للدولة.

فالعقل والفكر هما الفضيلتان لدى الإنسان وفي الدولة، أما العمل والإنتاج من خلال الجهد العضلي فهو من الأشياء الدنيا. وطبقاً لهذا يذكر أفلاطون «أن هناك ثلاثة فنون

فيما يتعلق بأي شيء: فن استخدامه، فن صنعه وفن محاكاته»(أفلاطون، د.ت). أي هناك من يستخدم الكرسي، وهناك من يقوم برسم الكرسي أي محاكاته وهو الفنان، وهناك من يقوم بصنع الكرسي وهو النجار، ويذكر أفلاطون «لا بد إذن أن يكون من يستخدم الأشياء هو أكثر الناس خبرة. (فؤاد، 2012)

وحسب «شلدون واتس» يرى أفلاطون أن صاحب المعرفة العلمية الحقة عن الشيء، ليس الذي يصنعه، بل الذي يستعمله، وهو وحده صاحب العلم الصحيح، والذي يجب أن يعطي علمه للصانع الذي يحصل بذلك على الفكرة السليمة. فهذا الرأي يعكس الوضع السائد في الدولة اليونانية آنذاك، حيث أن المجتمع قائم على ملكية العبيد، فلم يكن يسمح للعبد وهو الصانع للأشياء أن يكون أعلى علماً من السيد الذي يستعمل هذه الأشياء فإنه يعبر عن موقف معرفي قوامه الإعلاء من قيمة العقل والأفكار المجردة على حساب الخبرة العملية القائمة على المحسوسات، وهو موقف فكري ساد الحضارة اليونانية بأسرها. (شلدون، 2010)

تقوم أفكار أفلاطون وأفلوطين (الأفلاطونية المحدثة) على الترتيب الهرمي، ففي الأفلاطونية هناك ترتيب حسب درجة المعرفة قوامه العقل في الدرجة الأولى وفي أدناه الخبرة الحسية والتجربة، وفي الأفلوطينية هناك ترتيب قوامه مراتب الوجود حيث الإنسان أسمى المخلوقات وفي أدناه الحيوانات وعالم الجماد، هاتان الفكرتان اللتان اختلطتا بعقائد الكنيسة الكاثوليكية كانتا من أهم العقبات أمام إدراك المنهج الجديد في مجال الأوبئة ومقاومتها.

عرف المنهج التجريبي جدل شديد وصراع عنيف بين العلماء والمفكرين الأوروبيين والكنيسة الكاثوليكية، ووقفت محاكم التفتيش بالمرصاد لكل من جاهر بأي عقيدة مخالفة لقواعد الكنيسة، واتهمته بالزندقة، فلم يكن المنهج التجريبي هو الذي أثار الكنيسة ضد هؤلاء العلماء والفلاسفة بل المبادئ والعقائد التي بني عليها، ككون الإله هو الكائن في المخلوقات والمكوّن لعناصرها، وهو القادر على الحركة والتغيير من خلال قوة ذاتية ثابتة ومؤثرة، يمكن إخضاعها لقوانين حسابية ورياضية معروفة. (زيغريد، 2007)

كذلك، اعتبار الإله محرك كل الأكوان أصبح موضوعاً للمعرفة لكل البشر من خلال معرفة قوانين هذا الكون، وهي قوانين شاملة وكلية وليست حكرا لرجال الكنيسة فقط، فبالتالي وفق هذه العقائد الجديدة أحست الكنيسة بخطر يهدد عقائدها فأصدرت أحكاما بالإعدام على عدة علماء كإعدام العالم «أمالريس» سنة 1210م حرقاً مع ثلاثة عشر من المفكرين المؤيدين لهذه العقائد. (زيغريد، 2007)

كان الأسلوب التجريبي العربي الإسلامي منتشراً ومؤتياً ثماره في جميع أرجاء أوربا في وقت «روجر بيكون» (1214-1294م). (جون، 2006) ولقد أثرت العلوم العربية الإسلامية التجريبية في نمو أوربا وازدهارها، وكان بمثابة الوقود الفائق الأثر بعد عام 1100م،أي منذ منتصف القرن الثاني عشر على شكل موجات متتالية من الرياح القادمة مع طلاب العلم العائدين من دراستهم بالجامعات الإسلامية، أو من خلال الترجمات الوافدة من مدن «طليطلة» و«سالرنو» و«بالرمو» بصقلية، وعبر جيوش الحروب الصليبية العائدين من الأراضي المقدسة، الذين أحضروا معهم كل المدهشات التي أنجزتها تلك الحضارة الغالية والفائقة والمرتكزة على عناصر التحضر، وعلى مهارات بارعة وخلاقة ومعارف عميقة. (زيغريد، 2007)

تذكر المراجع المنصفة أن الطب العربي هو الذي وضع قواعد مقاومة الأوبئة وابتكر الحجر الصحي، وهي المفاهيم التي انتقلت إلى مدن الشمال الإيطالي، ففي عام 1382م وبعد انتشار وباء الطاعون للمرة الثانية في هذا القرن نشر «شاليه دي فيناريو» وهو أستاذ بجامعة مونبيليه الذي كان المتتبع لكل معارف الأندلس كتاباً عن الطاعون، قال فيه بانتشار الوباء عن طريق العدوى فقط، ونفى التأثير الذي زعموه للنجوم وغيرها. (زيغريد، 1992)

انتقل مفهوم العدوى إلى الأطباء في الجامعات الأوروبية التي وثقت في منهج الطب العربي، وذكر «شاليه دي فيناريو» جانبا من الفكر الجديد لهؤلاء التجريبيين واستخدامهم للملاحظة في تفسير الوباء، وبوجود علاقة محتملة بين ازدحام الناس في الاحتفالات الدينية وانتشار الطاعون، فبالتالي شكلوا قوة الضغط الجديدة في الاستشارات الطبية للمجالس الصحية في مدن الشمال الإيطالي، والتي استعانت بهم هذه المجالس لوضع الإجراءات لمقاومة الطاعون، وهم الذين أصبحوا يحظون بالتأييد من قبل الكاردينال «جاستدالي» الذي صب غضبه على الأطباء الجامعيين من أتباع طب جالينوس

القديم، الذي يرى أن المرض يحدث إما نتيجة للهواء الفاسد أو الأبخرة العفنة أو نتيجة لحركة النجوم في السماء، وأتباع طب أبو قراط[1] الذين يعتمدون نظريته التي تسمى بنظرية الأخلاط[2]. كما كان المعتقد الشائع عند الإغريق أن المرض يحدث نتيجة دخول أرواح شريرة في الجسم، وعليه يجب أن تخرج هذه الأرواح إما بعملية إحداث ثقب في الجمجمة أو بعملية الحجامة أو الفصد. إلا أن هذه الأخيرة تطورت وفق نظرية الأخلاط والأمزجة[3].

لم تكتف المجالس الصحية باستشارة التجريبيين الجدد، بل استعانت مباشرة واستقدمت الخبراء والأطباء المسلمين لوضع إجراءات مقاومة الطاعون موضع التنفيذ، «عندئذ اتخذت السلطات تدابير وقائية ضد العدوى في طاعون عام 1382م خاصة في المدن الإيطالية وعلى رأسها البندقية التي جمعت خبرة عظيمة من جراء احتكاكها بالعرب، واستعان المسئولون فيها بأطباء عرب قاموا بالإشراف على أعمال الاعتناء بالصحة والنظافة» (زيغريد، 1992).

6–أسباب عدم اعتماد إجراءات الحجر الصحي في العالم الإسلامي خارج الأندلس

عرف الأطباء المسلمون النظرية العامة للعدوى عن طريق المنهج التجريبي كما بين ذلك «ابن الخطيب» و«ابن الخطمية» مع العلم أنهم لم يعرفوا طبيعة تلك الكائنات الحية التي تسبب هذه العدوى لأنها غير محسوسة وغير مرئية لصغرها الشديد، وتعاملوا مع تهديداتها بإجراءات المقاومة، كونها أشياء ممكنة ومتوقعة الحدوث، أي تعاملوا مع حركة العدوى الخفية، والملفت في الأمر أن أوربا تعاملت أيضاً مع مسببات العدوى وحركتها بنفس الأسلوب والطريقة التي تعامل بها الطب الإسلامي. فمثلا مرض الطاعون ظاهر ومعروف من حيث الأعراض، أما سببه أو دورة حياة المرض وأين يختبئ بعد انتهاء الوباء فقد ظل مجهولا عند الأطباء. والتساؤل المطروح هو عن ظهور إجراءات مقاومة الأوبئة في مدن الأندلس ولم تعرف انتشاراً في مدن العالم الإسلامي الأخرى، ولم تستمر ضمن إجراءات الطب الوقائي العربي بينما أخذت بها مدن الشمال الإيطالي ثم انتشرت في أوربا حيث ظل الأوروبيون يطبقون إجراءات الحجر الصحي منذ عام 1450م إلى فترة اكتشاف جرثومة الطاعون عام 1894م أي لمدة أكثر من أربعة قرون.

يمكن القول بأن المنهج الفرضي الاستنباطي، وكذلك نموذج ابن الهيثم في حركة الأجسام متناهية الصغر (غير محسوسة) لم يُقدر له الانتشار في كل العالم الإسلامي، كما انتشر المنهج التجريبي الذي اكتملت صياغته الفلسفية في نظرية «الجوهر الفرد» التي تقول «فما هو غير محسوس فهو غير موجود» أي معدوم، والتي وجدت القبول من العلماء والفقهاء، بعد ما أصبحت المكوّن الأساسي لعلم الكلام الإسلامي. (شلدون، 2010)

تفترض نظرية العدوى أو إجراءات مقاومة الوباء التي أخذ بها الطب الإسلامي وجود مسببات للعدوى، وبذلك فهي تفترض وجود ما لم يكن محسوساً أو منظوراً بالمشاهد التجريبية وهو الافتراض الذي اصطدم بمبادئ نظرية «الجوهر الفرد» وهو ما أدى إلى عدم قبول إجراءات الحجر الصحي في مقاومة الأوبئة ثم تجاهلها بمرور الزمن. وهناك عامل آخر يمكن ذكره وهو العامل الأخلاقي والديني، حيث يحرم الدين الإسلامي امتهان جثة المتوفى بدفن المتوفين جراء الوباء في حفر، فلا بد من تكريمها وتغسيلها قبل دفنها، وبالتالي في هذه الحقبة الزمنية كان هناك خلاف بين الأطباء والفقهاء في هذه المسألة. (شلدون، 2010)

خاتمة

1 أبقراط: ولد بجزيرة قوص (Cos) سنة 460 ق.م، أقام الطب على أساس علمي وفصله عن الخرافات والغيبيات. ترجمت كتبه إلى عدّة لغات، ونقل العرب أغلبها إلى العربية وأضافوا عليها تفسيرات كثيرة. استحدث قسما في مجال ممارسة مهنة الطب يحمل إسمه (محمد شفيق، 1995، ص7).

2 نظرية الأخلاط: هي إحدى المبادئ العامة للطب عند الإغريق نقلها العرب عنهم قديما. رأى الأطباء القدامى أن أكبر عملية تحدث في الجسم هي تحويل الغذاء إلى مواد حيوية مغذية للأعضاء. تبدأ العملية بهضم الطعام في المعدة والأمعاء، فتصعد بالأبخرة إلى الأعلى ويهبط الباقي إلى الأسفل، فما يصلح للامتصاص ينتقل إلى الكبد فتحوله إلى (الدم) ويتحول جزء منه إلى (الصفراء)، وينتقل جزء آخر إلى الطحال فتتكون منه (السوداء). أما الذي يذهب إلى المعدة والرئة فيتحول إلى بلغم (ضياء الدين ابن البيطار، 1993، ص35-36).

3 الأمزجة: لقد عرّف القدماء المزاج بالكيفية التي تكون عليها الأشياء من حيث الحرارة، البرودة والرطوبة كما أنهم قسموا الأمزجة إلى تسعة أقسام: قسم واحد مستو ويعرف بالمزاج المعتدل وأمّا الأقسام الأخرى فهي مستوية تعرف بالمزاجات الخارجة عن الاعتدال والتوازن، ومنها أربعة مفردة (حار، بارد، رطب، يابس) وأربعة مركبة (حار يابس، حار رطب، بارد يابس، بارد رطب). يعود تقسيم الأمزجة إلى تسعة وفق نظرية قديمة التي تقول بأن كل ما في الكون إنما يتكون من عناصر أربعة، فالنار حارة يابسة، والهواء حار رطب، والماء بارد رطب، والأرض باردة يابسة (ضياء الدين ابن البيطار، 1993، ص35-36)

من خلال رسالة ابن الخطيب العلمية، ومؤلفات كل من ابن الخطمية والرازي تَبيّن أن الطب الإسلامي كان هو المبتكر الرئيسي للنظرية العامة للعدوى ولعلم الأوبئة بمعناه الحديث وفق قواعد المنهج التجريبي القائم على التجربة العلمية والحس والمشاهدة أي الملاحظة العلمية، فهم الذين وضعوا أصوله ومبادئه، كما وضعوا قواعد مقاومة الأمراض الوبائية واختراع الحجر الصحي وإجراءاته، وهي المفاهيم التي انتقلت إلى مدن الشمال الإيطالي في تطبيقها لإجراءات الحجر الصحي الخمسة وفق الحقائق التاريخية وتسلسلها ثم انتشرت إلى كافة أوربا، حيث أن الفكر الأوروبي تعامل مع الكائنات غير المحسوسة كأنها موجودة باعتماده إجراءات الحجر الصحي رغم جهل الطب الأوروبي والمجالس الصحية بهذه الكائنات الحية الدقيقة ودورة حياة المرض في البراغيث وعلاقة ذلك بالفئران، وتفسير ذلك يمكن القول بأن أوربا استفادت من المنهج التجريبي وانجازاته في العلوم العربية الإسلامية واستفادت من تراثها القديم في المعرفة، فلم تنبذ التراث اليوناني كله بل زاوجت بين القديم وهو إرثها الخاص (الفلسفة اليونانية) والجديد وهو ما نقلته عن الحضارة الإسلامية، ومن هنا جاءت قدرتها على اعتبار الكيانات القائمة على الأفكار المجردة والفروض العلمية والتعامل معها كإمكانية لها صفة الوجود.

المراجع

1. ابن حجر العسقلاني. (1372م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط 1/ ج10. القاهرة: المطبعة السلفية.
2. بسام عبد الرحمن المشاقبة. (2011). نظريات الإعلام. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
3. جان شارل سورنيا. (2002). تاريخ الطب. الكويت: عالم المعرفة.
4. جون هوبسون. (2006). الجذور الشرقية للحضارة العربية. القاهرة: دار الشروق.
5. هوارد تيرنر. (2004). العلوم عند المسلمين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
6. زيغريد هونكه. (1992). شمس العرب تسطع على الغرب. بيروت: دار الجيل.
7. زيغريد هونكه. (2007). العقيدة والعلم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
8. حسن الساعاتي. (1982). تصميم البحوث الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.
9. لارامي وفالي. (2009). البحث العلمي في الاتصال. ط2. تر: ميلود سفاري وآخرون. الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
10. منال هلال مزاهرة. (2012). نظريات الاتصال. الأردن: دار المسيرة.
11. محمد شفيق غربال. (1995). الموسوعة العربية الميسّرة. ج1. مصر: دار الجيل.
12. موريس أنجرس. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. تر: بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر.
13. موريس أنجرس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية-تدريبات عملية. تر: سعيد سبعون وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر.
14. مروان عبد المجيد إبراهيم. (2000). أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل العلمية. ط1. الأردن: مؤسسة الورق.
15. عبيدات محمد وآخرون. (1999). منهجية البحث العلمي. ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. فؤاد زكريا. (2012). جمهورية أفلاطون. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
17. فؤاد زكريا. (1970). التساعية الرابعة لأفلوطين. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
18. رجاء وحيد دويدري. (2000). البحث العلمي-أساسياته النظرية وممارسته العلمية. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر.

19. شلدون واتس. (2010). الأوبئة والتاريخ المرض والقوة والإمبريالية. تر: أحمد محمود عبد الجواد. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

20. ضياء الدين أبي محمد عبد الله ابن البيطار. (1993). تحفة ابن البيطار في العلاج بالأعشاب والنباتات. ط2. تحقيق أبي مصعب البدري. الجزائر: دار الهدى.

21. Beveridge. I. B. (1947). The art of scientific investigation. New York: Herper and Bros.

22. Champault. G & Sordelet. S. (1998). L'infirmière et les infections nasocomiales. Paris: Masson éditeur cedex.

23. Entreprise nationale du livre. (1989). Petit Larousse de la médecine. Paris: Librairie Larousse 75298 cedex.

24. Ibrahim uzdeemir. (2003). Toward an unerstanding of environmental ethie from prespective in islam and ecology. Boston: Havard university.

25. Stenz. S.M . (1970). The constitution of the islamic city (in the islamic city : Hourani A.H & Stern S.M. Bruno casirer). UK: Oxford.

The theory of infection according to the experimental method of the ancient muslim doctors

Abstract

The article aims to highlight the role of Muslim doctors in the Middle Ages in explaining the theory of infection using the experimental method and its tools such as observation to limit the spread of infection. These doctors have taken preventative measures to treat people with infectious diseases in order to limit their spread or what are considered quarantine procedures. During the plague of 1450, the cities of northern Italy followed quarantine measures, according to historical facts, it has been found that Europe has benefited from the scientific renaissance in Andalusia and Islamic capitals and it has married between the ancient abstract of its own heritage (Greek philosophy) and that experienced which has been brought back by Islamic civilization.

Keywords

infection theory
method
experimental method
former muslim doctors

La théorie de l'infection selon la méthode expérimentale utilisée par des anciens médecins musulmans

Résumé

L'article vise à mettre en évidence le rôle des médecins musulmans au Moyen Âge dans l'explication de la théorie de l'infection en utilisant la méthode expérimentale et ses outils, tels que l'observation pour limiter la propagation de l'infection. Ces médecins ont adopté des mesures préventives pour traiter les personnes atteintes de maladies infectieuses afin de limiter sa propagation ou ce qu'on l'appele les procédures de quarantaine. Pendant la peste de 1450, les villes du nord d''Italie ont suivi les mesures de quarantaine, selon les faits historiques, il a été constaté que l'Europe a bénéficié de la renaissance scientifique en Andalousie et des capitales islamiques et s'est mariée entre l'ancien abstrait de son propre héritage (philosophie grecque) et de celui expérimenté qui a été rapportée par la civilisation islamique.

Mots clés

théorie de l'infection
méthode
méthode expérimentale
anciens médecins
musulmans

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

الهوية بين التأصيل المعرفي والمثاقفة الحضارية

Identity between cognitive rooting and civilized acculturation

د. مكي سعد الله
Dr. Mekki Saadallah
جامعة تبسه، الجزائر
saadallah_58@yahoo.fr

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2020-07-15
تاريخ القبول 2023-01-24

الكلمات المفتاحية
الهوية
المثاقفة
الأنا
الآخر
الخصوصية

ملخص

يسعى هذا البحث إلى تبيان مفهوم الهوية عبر تمظهراتها في مختلف الحقول المعرفية، فهي تشكل بمكوناتها مرآة لانعكاس الذات في مرآة الغيرية والاختلاف بغرض بناء مثاقفة ندية تحترم القيم الإنسانية وتساهم في البناء الحضاري العالمي. فقد مهّدت العولمة وفتوحات الثورة المعلوماتية في عالم الاتصالات، على تقارب الشعوب وفرضت صيغًا متعددة للتواصل والاحتكاك الذي أنتج تعددية في الهويات وتنوعًا في الخصوصيات الثقافية، مما يدفع تارة للتعاون والتسامح والانفتاح ضمن منظومة قائمة على قواعد الاحترام المتبادل والاعتراف بالآخر، وتارة أخرى إلى الصدام والتنازع، خوفا من التماهي والانصهار والضياع الهوياتي. لقد اتصل الرحالة العربي بالغرب الأوروبي بهدف تطوير الذات والاطلاع على المنجز التقني والتكنولوجي الغربي، فكانت الصدمة الحضارية التي شكلت مفارقة في بناء المثاقفة بعدما تحولت الهوية ومكوناتها إلى آلية ومرجعية محددة لعلاقة الأنا بالآخر.

مقدمة

منذ كوجيطو سقراط «اعرف نفسك بنفسك» وهاجس الهوية يشكل محورًا مركزيًّا في عمليات بناء الشخصية وتحديد الانتماء وتجسيد علاقة الأنا بالآخر ورسم رهانات الغيرية وثقافة الاختلاف.

فكانت مسألة الهوية ومكوناتها من لبنات الصراع بين الشرق والغرب، والتأسيس والتأصيل لمثاقفة ندية تستند على الاستثمار في المُشترك الإنساني والمُنجز العالمي، كما كانت أطروحات صراع الحضارات تتمحور وتتمركز في فضاء الهوية والخصوصية الثقافية ومدى صمود الهوية وتكيُّفها وتفاعلها مع الاختلاف والمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية العالية، في ظل ثقافة معولمة تفرض نموذجها الثقافي من خلال معادلة المنتج الايجابي والمستهلك السلبي.

فقد أدخلت العولمة مفهوم الهوية في إشكالات وتساؤلات منهجية ومعرفية جعلت منها نواة للصراع الحضاري، من خلال مقاربتها ومعالجتها ومساءلتها في علاقاتها المركبة بين الانفتاح والانتماء وبين الخصوصية والعلمية وبين الثبات والتحوُّل وبين المركب والأحادي، وفي علاقاتها المتعددة بين الأنا والآخر.

وبناءً على مختلف الفرضيات أنتج خطاب الهوية، على اختلاف حقوله المعرفية وتنوُّعهاأنساقا ثقافية وفلسفية إناسية تحاول الكشف عن مختلف التمظهرات وتعدد الصور والأنماط، وضبط المكونات مع محاولة تحديد الثابت والمتغير، في ظل فضاءات التنوع والتعدد الثقافي والعرقي. يهدف البحث، في بعده العام، إلى تحديد مصطلح الهوية معرفيا بعرض مختلف الدلالات المعجمية والفلسفية ومقارنتها للوصول إلى ضبط مفهوم مشترك بين مختلف الميادين المعرفية، لينعطف البحث إلى دراسة الهوية في المتن الترحالي العربي كوعاء فكري للقاءات الأولى بين الأنا المحلية (الهوية الوطنية) وصراعها ومواجهتها مع الآخر/ المُختلف.

اتبع البحث المنهج التحليلي الذي يسعى إلى مقاربة النصوص وتحليلها ضمن رؤى ثقافية متنوعة ومتعددة لإنتاج دلالة وظيفية وجمالية تكشف عن تجليات الهوية في بعدها الإنساني ضمن سنن التدافع الحضاري.

1-الهوية

تحتلُّ إشكالية الهوية حيّزًا معتبرًا في البحوث والمقاربات الاجتماعية والاناسية والنفسية والفلسفية والأدبية وكذا التاريخية، وقد تتجاوز الحقول المذكورة حصرًا لا عدًا، لتلامس حقول وميادين المعرفة ومساقات العلم المختلفة، باعتبارها مسألةً متصلةً اتصالًا وجوديًا «بالأنا»، في تحديد جوهره وضبط مكوّناته التي تدفعه نحو تحقيق الذات، كما ترسم رسالته ووظيفته في الوجود، وتشكِّل أيضا إستراتيجية في التعامل والتفاعل والتكيُّف مع «الآخر/المختلف».

كما تضع الهوية قواعد وأسس العلاقة التبادلية (réciprocité) بين الأنا وبين الآخر، بحكم أنَّهما الطرفان المركزيان للعملية الحضارية الإنسانيَّة، فلا يمكن أن تدرك الهوية خارج العلاقة بالوجود الإنساني الطبيعي تجلياته التواصلية المتعددة.

إن الهوية ليست مُعطًى جاهزًا أو مفهومًا قارًا وساكنًا وجامدًا، بل هي بُنية في حركيَّة متواصلة وسيرورة دائمة، وفي تفاعل جدلي مع متغيرات الزمان والمكان وكل المكوّنات ولَبِنات البناء والتأسيس، فهي تتشكَّل وتتحوَّل وتتلوَّن وتتكيَّف مع الأوضاع والأحداث سلبًا وإيجابًا.

ولعلَّ هذه المعطيات مجتمعة هي التي دفعت بالباحثين والمشتغلين بقضية الهوية إلى الإقرار بصعوبة تعريفها، فهي موضوع إنساني شغل الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء قديما، وأثار اهتمام الدراسات الإنسانية والاجتماعية حديثا، وتجاوز الدلالات اللغوية المعجمية ليحلِّق في أجواء الفلسفات المثالية والميتافيزيقية وآفاقها.

وكلما ازدادت الدراسات وتعمَّقت المقاربات كلَّما تبحَّر المفهوم في أمواج الغموض والتعقيد وأصبح أكثر ارتحالًا وتحيزًا، وغرق في التنظير والتأويل «الهوية مفهوم متعدِّد المرجعيات، متنوّع ومُرَّكب، لهذا اعتبره بعض الكتَّاب من المفاهيم الأكثر تغيُّرًا وبعدًا عن الثبات» (Barus, Eugene, 2007)

وترجع عقبات التعريف إلى دخول المصطلح فضاءات الأيديولوجيا ومقاربات الأنثربولوجيا، التي منحت سلطة التأويل آليات التعبئة والشَّحن، فخضع المفهوم بصفته وعاءً للأنا والذات والشخصية والمجتمع لاحتواء كل المكوّنات التي يُعتقد أنها ركائز للهوية ودعائمها فالتعددية المقارباتية دفعت إلى تنوع وتعدد الدلالة« مفهوم الهوية يندرج ضمن سياق معرفيّ، وحقل لغوي مُركَّب، يشهد استعمالًا وتداولًا متنوعًا، وهنا تكمن صعوبة تحديده والإحاطة به» (N.Osu, Garric, Toupin, 2010)

تحوَّلت كل محاولة للتعريف أو البحث في الماهية إلى تشكيلٍ مصطنعٍ لبناء مُهيَّأ وجاهز مستقبلًا، كتصوّرٍ ذهنيّ يبحث عن تجسيد واقعي من خلال خطاب موجهٍ ومُتحيِّزٍ، ولعل هذا ما دفع ببعض الباحثين إلى الدعوة إلى ضرورة التخلُّص من الموضوع كمبحث وإشكالية وقضية، لأنها تحوَّلت من بُعدها الكياني الفكري إلى تمفصلات أيديولوجية تكرِّس الفكر العنصري وثقافة العنف والإقصاء.

إنَّ انتشار المفهوم في البحوث والدراسات تجاوز حجمه الفكري ، ممَّا يستدعي الدعوة إلى الإنتهاء منه، فالهوية «حقيقةٌ، موجةٌ جارفة تلك التي حملها المفهوم الهوية، فقد غمر في عقود قليلة كل العلوم الإنسانية سواء تلك المتعلقة بسيكولوجية الفرد أو الدين وعلاقات الذكور والإناث أو تلك المتعلقة بالمهن والحياة العائلية بالإضافة إلى الهجرة والصراعات الطائفيَّة، فهي كلمة سحرية» (Halpern, 2004) وبحكم أن الهوية عنصر متحوِّل ومتغيِّر في بناء الجوهر الوجودي للإنسان وأحد محدِّدات كينونته، أصبح البحث عن تعريف علمي ضرب من المستحيلات، أو من المقاربات العبثية، فقد تحوَّلت الهوية من صفات ومميزات بسيطة تميِّز كائناً عن آخر أو مجموعة بشرية عن أخرى إلى صناعة وتشكيل يتغيَّر وفق الأوضاع السياسيّة والاجتماعية والثقافية والمقاربات الأيديولوجية والأكاديمية التي يتعذَّر معها (أو يستحيل) تحقيق الموضوعيَّة.[1]

تتقاسم الهوية أبنية ومكوّنات تتفاوت من حيث المعطيات الاجتماعية- ثقافية والمتخيَّل كعنصر أساس في تأسيس وهيكلة الصورة الذهنية، التي تلعب دورًا مركزيًا في تنميط

1 - يحصي موقع « اللغة الفرنسية الجديدة» حضور مصطلح «هوية» في المعاجم الفرنسية والكتابات الأكاديمية، فيلاحظ التطور المذهل في توظيف اللفظة، ففي الطبعة الرابعة من معجم الأكاديمية الفرنسية لسنة 1762 لم يتجاوز تعريف الهوية جملة قصيرة واحدة ((هو ما يجعل شيئين أو أكثر شيئا واحد)) وتضاعف التعريف أربع مرات في الطبعة الثامنة سنة 1935، ليتغير كليا في الطبعة التاسعة، فيتجاوز التعريفات السابقة حجما ومضمونا (من المعنى الواحد إلى المعاني المتعددة).

واليوم فإن محرك البحث غوغل (Google) يعرض ثلاثين مليون صفحة حين نسائله عن «الهوية» فمن سطرين سنة 1762 إلى ثلاثين مليون، فهذا أمر يثير الدهشة حول انتشار المفهوم وتعدد استعمالاته. ينظر:

http://nouvellelanguefrancaise.hautetfort.com/archive/2006/10/01/identite.html

وتأكيد الفكرة باستعمال آليات التلاعب بالعقول، واختلاق المرجعيات المتحيّزة، التي تُوظَّف وتُستخدم في تحقيق المصالح والمنافع. ويزخر التاريخ بمختلف توجهاته ومستوياته بمواقف كانت فيها الهوية المتخيَّلة أقوى من الانتماء الحقيقي. وحضور الهوية كفكرة مجردة وانتماء وصورة للذات في تمظهراتها المختلفة، جعل منها فكرة غير قابلة للتجاوز والإبعاد، بل يزداد استحضارها كوظيفةٍ وصورةٍ وهيئةٍ وآليةٍ للتعامل مع «الأخر». وقد طَغى النقاش الهوياتي على أغلب القضايا الجدلية، في العالم عمومًا وفي دول الجنوب خصوصًا، خوفًا من انعكاسات العولمة وتحدياتها على الهوية الثقافية.

فكلُّ صناعة هي تحيُّز باعتبارها تركيب لهويات جديدة، تعتمد على خطاب جديد يُحدِّد آليات الانتماء الجديدة التي ستحلُّ بديلًا عن الهويات القديمة التي يمكن العودة إليها مع تغيُّر الزمان والمكان، فالخطاب الهوياتي البديل يبحث في حفريات الذاكرة عن رموز مؤسِّسة للانتماء الجديد ولو لم تسندها المعطيات العلمية الدقيقة، وذلك باستخدام الوسائل المؤثرة في المجتمع من قداسةٍ وأسطورةٍ وتاريخٍ ورموزٍ وغيرها، ويتوازى مع هذا الخطاب، خطاب آخر يعتمد على تقزيم الآخر واستصغار شأنه، وتحميله مصائب الذات من تخلُّف وهيمنة، بالإضافة إلى استحضار مشاهد ومواقف تؤيِّد اعتداءه على الهوية مما يستوجب الممانعة والتحصين. وتتمُّ عملية التعبئة وفق إستراتيجيَّة دقيقة تنتقي من التاريخ والحوادث ما يناسبها، في سبيل خلق نمْذجة ثقافية جديدة، تدفع إلى إنشاء هوية وهمية جديدة، وهذه العوامل مجتمعة جعلت «الهوية مفهومًا غامضًا لأنه يرتبط بعلاقة الأنا بالأخر وهي تعني ما هو خاص لشخص أو لمجموعة وما يميّزها عن غيرها» (kouadio Germain, 2010)

فغموض الهوية وإشكالية تعريفها ينبعان من ارتباطها بالعلاقة الثنائية بين الأنا والآخر، وبحكم تغيُّر العلاقة وعدم ثباتها وتأثُّرها بالتحوُّلات والمستجدات والمصالح، فإنَّ الهوية بنوعيها الفردي والجماعي تواكب الظرفية والآنيَّة.

وتغيّر الهوية وتحوُّلاتها (les métamorphoses de l'identité) وعدم ارتباطها بالواقعية والعقلانية، بالإضافة إلى عدم تحرُّرها من سلطة الأيديولوجيا، أدّى إلى تكوُّنها عبر أفكار جاهزة مُضلّلة وخاطئة وهذا قد يجنح بها نحو «الوهم» حسب تعبير كل من داريوششايغان وجان فرانسوا بايار [1]. كما أن الانغلاق والسكون على مكوّنات تمَّ التعارف عليها والإعتقاد بصدقها ومصداقيتها قد يؤديان إلى قدسية الهوية، فيجعلها مُكوَّنًا غير قابل للتغيّر والتكيّف والتفاعل، وهذا ما يدفعها إلى أن تصبح انتماءً انتحاريًا [2] .

وقد تتحوَّل قضية الهوية، من مبدإ انتمائي يتشكَّل من مُكوِّنات تتراوح بين الثُّابت والمتغيِّر إلى فكرة خياليّة وهميّة، ترتبط بتصورات ذاتيّة ومعياريّة تبحث عن النقاء الهوياتي، في عوالم يوطوبية غير عقلانية ولا واقعية، فتصبح الهوية قريبة إلى الخيال العلمي التوهُّمي أكثر منها إشكالية إنسانية. والانتماء سلوك وشعور إنساني طبيعي، يرتبط بإثبات الذات ومرجعياتها وفضاءات تحركها ووجودها، وتلعب مكونات الهوية دورًا أساسيًا في إثراء قيم ومقومات الانتماء والعكس، فدوائر الانتماء المختلفة تُؤصِّل للهوية وتحدِّد مرتكزاتها وأسسها، ولكن المبالغة والتعصب لانتماءات بعينها (الطائفية، الأقليات، الأيديولوجيات) أنتج ثقافة صِدامية اقصائيَّة ترفض قيم الآخر/المختلف.

وتبنِّي الإنسان لانتماءات تعود إلى أصول وجذور الأنا الواعية، مسألة طبيعية لا يمكن إنكارها وتجاوزها ولكن تشكيل الانتماء واصطناعه وفق رؤى وتوجهات بعينها، يمنع الشراكة المعرفيَّة الإنسانية ويكرِّس ظهور المركزيات التي تتأسَّس وفق تداول نمطيات متخيَّلة، وتنازع المركزيات باعتبارها أنساقا ثقافية مُحمَّلة بمعانٍ ثقافيَّة ودينيَّة وعرقيَّة، يؤدي إلى بناء هويات معادلة لانتماءات وهميَّة تستجيب لأسباب وجودها وظيفيًا أكثر من استجابتها لأسسها وقواعدها الجوهرية، التي تحافظ على قيم التميُّز والتفرُّد دون إنكار الاختلاف كقيمة وجودية في حياة الإنسان. (Duchesne, 2010)

وتخضع الهوية، عند بسطها للدراسة المعرفية الموضوعية،

1 يذهب جان فرانسوا بايار أن العالم الحديث ((يسيطر عليه وسواس تلاشي التمايزات، فهو يخشى توحيد الأشكال ويشعر بالتالي بقلق الهوية)) وهذه الأفكار مجرد تخمينات وهواجس تدفع إلى الخوف من ضياع الخصوصيات والهويات.وهي استهامات لاعقلانية لأن لا توجد ثقافات منفتحة وأخرى مغلقة، فالثقافات والحضارات جميعها تتشكل من الاحتكاك و الصراع...ينظر:
Jean François Bayart, l'Illusion Identitaire, Fayard, Paris, 1996.

2 - يعتقد أمين معلوف أن الهوية من الأصدقاء المخادعين لعدم ثباتها وغموضها ووظيفتها فقد تتحول إلى آلية ووسيلة للقتل والاقتتال ((لماذا يرتكب العديد من الأشخاص اليوم جرائمهم باسم هويتهم الدينية والاثنية أو القومية أو غيرها)) ينظر: أمين معلوف، الهويات القاتلة، قراءات في الإنتماء والعولمة، ترجمة، نبيل محسن، ط1، 1999، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق

إلى سياقات وتأويلات متصلة بالمفهوم والمكوَّن والمستوى، فارتباطها بالأنا الواعية التي تنمو وتتطور وتأتلف وتختلف مع «الآخر» في تمظهراته المختلفة، والوعي هو الصفة التي تميّز بين الوجود والعدم، فالوجود في حقيقته هو التفاعل مع بقية الموجودات والتكيُّف معها وأحيانًا التصادم في إطار معادلة البقاء للأقوى أو الأصلح، فالارتباط بالإنسان كان سببًا في خلق إشكالية تعريفها « الهوية خاصة بالإنسان والمجتمع، الفرد والجماعة، هي موضوع إنساني خالص، فالإنسان هو الذي ينقسم على نفسه، وهو الذي يشعر بالمفارقة أو التعالي أو القسمة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون بين الواقع والمثال وهو الذي تنقلب فيه الهوية إلى اغتراب»(حنفي،2012)

إن التعانق المستمر والدائم بين الإنسان والهوية جعل هذه الأخيرة تتمحور حول سلسلة لامتناهية من التساؤلات والاستفهامات، وأدخل المصطلح في متاهاتٍ وتيهٍ، ما إنْ يغلق بابٌ حتى تفتح مدارات جديدة متعلقة بالماهية والمكونات«ليس من السهل الحديث عن الهوية، فهي مفهوم إشكالي في جوهره، فهي ليست ردًا أو تأكيدًا، فهي تحتوي على استجواب واستنطاق، وتتجلى بطريقة استفهامية، خاصة حين نسأل: من نحن؟ وهو سؤال لم يطرح تاريخيا بنفس الشكل والصيغة، وهذا ما جعل من الهوية قضية إشكالية في جوهرها ونشأتها»(De Benoit, 2006)

تختلف أسئلة الهوية والماهية عن أسئلة وظيفة الإنسان ورسالته في الوجود، فكوجيطو ديكارت (1596-1650) «أنا أفكر إذن أنا موجود» يُحيل على إثبات الذات وتجلياتها بالمقارنة مع الكائنات الأخرى، بصرف النظر عن نوعية التفكير والوجود، بالإضافة إلى تقديس العقل كآلية لإثبات الهوية ومعيار لبناء المعرفة، وهذا إقرار ضمني بإنكار المُكوِّنات الهوياتية الأخرى من أحاسيس ومشاعر وانتماءات وغيرها، أما سؤال من أنا؟ فيتعلَّق ويرتبط بتحديد مُكوّنات هذه الذَّات ومستويات تواجدها، بغرض هيكلتها وتقديرها وتحديد مكانتها ووظيفتها.

واعتبارًا للإشكالات المطروحة ذهبت بعض الأطروحات والمقاربات إلى الاعتقاد أن الصعوبات المتعلقة بإشكالية الهوية تكمن في الأصل، في المنهج وآليات المعالجة التي تستعمل في تفكيك الهوية وبُنياتها المختلفة، فالهوية مفهوم مُتعدِّد التخصصات وعابر للمناهج، ويتمُّ تداولها في حقول معرفية مختلفة من فلسفة وعلم إناسة وعلوم إنسانية واجتماعية ونفسية، مما يستوجب منهجية خاصة ومميَّزةً تهدف إلى تحقيق تعريف إجرائي يَكون قيمة فارقة بين مختلف الرؤى التي تشتغل بقضية الهوية « البحث في الهوية، بحث معرفي، أما البحث عن الهوية، فبحث معرفي مركب غالبا. البحث في الهوية صنع لهذه الهوية، ومتابعة لصنعها باستمرار، أما البحث عنها، فيعني أن الهوية منجزة ولكنها ضائعة يجب البحث عنها لاستردادها » (حلاق، 1979)

إشكالات الهوية متعدِّدة تتراوح بين طابعها المركب، وديناميتها كموضوع قابل للتكيُّف والإنفتاح والتجدُّد أمام المستجدات وحضورها الدائم عبر مراحل التاريخ وحقبه المختلفة وتقاطع مختلف الحقول المعرفية في تداولها، جعل الفيلسوف الفرنسي فولتير (Voltaire) (1694- 1778) يشبِّهها بالنهر في الثبات والتغيُّر « نحن حقيقة كنهرٍ تصبُّ فيه المياه بتدفُّق دائم، هو نفس النهر بمنبعه وضفافه وتجاويف مصابه، ولكن بمائه المتغيِّر الذي يشكِّل كيانه، فلا توجد هوية وتماثل لهذا النهر » (Voltaire,1816).

2–الهوية في المنظومة المعجمية والموسوعية

تشير لفظة «هوية» كصيغة صرفيةٍ في اللغة العربية إلى المصدر الصناعي المتكوِّن من ضمير الغائب المفرد «هُوَ» و«ال» التعريف، ومن لواحق الصياغة والوزن، المتمثِّلة في «الياء» المشددة و» تاء» التأنيث.

وكلمة «الهوية» اسم غير عربي، وإنما هي كلمة مشتقة من الـ ((هو)) أي حرف الرباط الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع [1] في جوهره وهو حرف «هو» «مصطلح الهوية في حدِّ ذاته لا يمتُّ بصلة إلى جوهر اللغة العربية، فهو طارئ عليها ومن منظومة أخرى، هذا ما يؤكده ابن رشد في كتابه (تفسير الطبيعة) [2] في معرض شرحه لهذا المفهوم، إذ يقول: لقد اضطرَّ إليه بعض المترجمين، فاشتقَّ هذا الاسم

1 -ينقسم الكلام إلى موضوع ومحمول، اي محكوم عليه ومحكوم به، والنحاة يسمونهما المبتدأ والخبر، قال المنطقيون لا بد من نسبة توسط بين المحمول والموضوع والّا لم تكن قضية، واللفظ الدال على هذه التسمية يسمى رابطة، فان صرح بها سميت ثلاثية مثل: زيد هو كاتب، وإن أسقطت اعتمادا على فهم المعنى كانت ثنائية مثل: زيد كاتب

2 - يقول ابن رشد في هذا الباب:« وينبغي أن تعلم أن إسم الهوية ليس هو شكل إسم عربي أصله و إنما اضطر إليه بعض المترجمين فاشتق هذا الاسم من حرف الرباط، أعني الذي يدل عند العرب على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره، وهو حرف «هو» في قولهم: زيد هو حيوان أو إنسان وذلك أن قول القائل أن الإنسان هو حيوان يدل علي ما يدل عليه قولنا الإنسان جوهره أو ذاته

من حرف الرباط، أعني الحرف الذي يدل عند العرب على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره وهو حرف «هو» في قولهم: زيد هو إنسان» (محمد رسول،2002)

وتكاد تجمع معاجم اللغة العربية القديمة والحديثة على أن دلالة لفظة هُوية (بضم الهاء) اسم غريب عن اللغة العربية وهو مشتق من ضمير الغائب المفرد «هو» بينما يتم البسط والتحليل في لفظة «هَوية» (بفتح الهاء) باعتبار اشتقاقها من الفعل «هَوى» فابن منظور يرى أن « هُوية تصغير هُوَّة وقيل: الهَوية (بفتح الهاء) بئر بعيدة المَهواة (بفتح الميم) وعرشها وسقفها المغمى عليها بالتراب، فيغتَّر به واطئه فيقع فيها ويهلك »(ابن منظور) ، فكأن البحث في الهُوية، بحث محفوف بالمخاطر والمزالق التي تؤدي إلى الإنحراف، فأقنعة الهوية متعدِّدة وأشكالها كثيرة، فهي تتجلَّى في كل ما يرتبط بالأنا وتفاعلاته مع « الآخر».

واكتفى الخليل بن أحمد بتعداد مشتقات الفعل (هَوى، يهوي، هَوى) بالفتح دون ضم فقال «هَاوية من أسماء جهنم، معرفة بـ (أل) والهَوية: كل مَهواة لا يدرك قعرها، والهُوَّة: كل وَهدة عميقة »(الفراهيدي،2003) .

ولم تبتعد المعاجم اللاحقة عن المعاني المذكورة في المعجمين السابقين، وهو ارتباط الهوية بأنَّها أحد أسماء جهنم والبئر الغائرة عمقًا في جوف الأرض.

يقول الزبيدي:

«وتصغير الهُوَّة، هُويَّة، وهكذا روي قول الشماخ:

ولما رأيت الأمر عرش هُوية تسليت حاجات الفؤاد بشمرا

وقيل الهُوية هنا تصغير الهُوَّة، بمعنى البئر البعيدة المَهواة.

قال ابن دريد: وقع في هُوَّة أي، بئر مُغطَّاة وأنشد:

إنك لو أعطيت أرجاء هُوة مغمسة لا يُستبان ترابها

بثوبك في الظلماء ثم دعوتني لجئت إليها سادما لا أهابها (الزبيدي،2001)

ثم يستدرك قائلًا «والهُويَّة عند أهل الحق (المقصود بهم أهل المنطق من الفلاسفة) هي الحقيقة المشتملة على الحقائق، اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق» (الزبيدي،2001) وتجدر الإشارة إلى أن الزبيدي (1145هـ-1205هـ) في هذا الإستدراك يكون قد نقل تعريف الجرجاني[1] في التعريفات دون الإشارة إليه أو تفسير أهم المصطلحات الواردة فيه خاصَّة تلك المتعلقة بالفكر الصوفي.[2] ويرى محمد علي التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» بأن الهوية هي «التشخص وقد يطلق على الوجود الخارجي وقد تطلق على الماهية مع التشخص»(التهانوي، 1996)

ولم تستطع المعاجم اللغوية الغربية عموما والفرنسية خصوصا الإنفلات والتخلص من مفهوم المطابقة والمماثلة، حيث بقي مفهوم الهُوية وفيًا وموازيًا للدلالة المعجمية، فالبحث الدلالي في مفهوم الهوية في الدراسات الغربية، يمكن رصده من خلال ولادة المفهوم الذي يعود اشتقاقه إلى الكلمة اللاتينية (identitas) المستمدة من (identidem) التي تعني (مرارًا) والذي يعني حرفيا : نفس، نفس ونفس وهكذا (idem, èadem, idem) والذي يقابل (le même, la même) وهكذا[3] .وارتباط التكرار في الإشتقاقات يكرِّس فكرة المماثلة والمطابقة التي تحوَّلت في المنطق الفلسفي إلى أن أ = أ وهو مبدأ الهُوية المعروف، أي أن الشيء لا يمثل إلا ذاته. (Dictionnaire1934,)

وبناءً على اشتقاقات اللفظة اعتبر معجم لاروس الموسوعي (Larousse Encyclopédique) أن الهُوية هي « علاقة تماثل

إنه حيوان، فلما وجدوا هذا الحرف بهذه الصفة اشتقوا منه هذا الاسم على عادة العرب في اشتقاقها إسما من إسم، فإنها لا تشتق اسما من حرف فدل هذا الاسم على ما يدل عليه ذات الشيء واضطر إلى ذلك كما قلنا بعض المترجمين لأنه رأى دلالته في الترجمة على ما كان يدل عليها للفظ الذي كان يستعمل في لسان اليونانيين بدل الموجود في لسان العرب بل هو أدل عليه من إسم الموجود في كلام العرب لما كان من الأسماء المشتقة وكانت الأسماء المشتقة إنما تدل على الأعراض، خيل إذا دل على به في العلوم على ذات الشيء إنه يدل على عرض فيه كما عرض ذلك ابن سينا، فتجنب بعض المترجمين هذا اللفظ إلى لفظ الهوية » ينظر: أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد، ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة.

Averroès, Tafsir ma bada at-tabiat, Bibliotheca Arabica, scholasticorum, série arabe, tome V, 2, texte arabe Inédit établi par, Maurice Bouyges, S.J, Beyrouth, Imprimerie Catholique. MCMXXXVIII, juin 1938, pp, 557-558

1 معجم التعريفات من أوائل المعاجم الاصطلاحية في التراث العربي، الذي يحدد معاني المصطلحات المستخدمة في الفنون والعلوم والآداب للشريف الجرجاني (-740 816هـ/ -1339 1413م) وهو غير عبد القاهر الجرجاني (-400 471هـ)(-1009 1078) صاحب نظرية النظم.

2 الحقيقة المطلقة هي الجوهر الثابت والمطلق، أما الغيب فهو يعين أبطن البواطن، الذي لا يمكن إدراك كنهه أو هويته وقد يعبر عنه باللامعين واللامحدد((غيب الهوية، والغيب المطلق: هو ذات الحق باعتبار اللاتعين. والغيب المكنون والغيب المصون: هو سر الذات وكنهها الذي لا يعرفه إلا هو، ولهذا كان مصونا عن الأغيار، مكنونا عن العقول والأبصار)) ينظر: عبد الرزاق الكاشاني (المتوفى سنة 730هـ) معجم اصطلاحات الصوفية، تحقيق وتقديم وتعليق، الدكتور عبد العال شاهين، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1413هـ/ 1992م، ص ص، 185-186.

3 le même - - idem لفظة لاتينية تستخدم لتفادي تكرار ما قيل أو ما كتب، أما ميادين استخداماتها فهي: الحسابات، قوائم الجرد، الاقتباسات، وتكتب في الاختصارات غالبا (Id) ينظر: Dictionnaire de l'académie Française, septième édition, tome second (I-Z) imprimeur de l'institut de France, Paris, 1878, p, 3.

بين كائنين أو أكثر أو بين أشياء لها تشابه مطلق » (Larousse, 2016) والملاحظ في هذا السياق أن لفظ «هوية» معجميًا يقابل معنى المطابقة أي تماثل بين الشيء ونفسه، وهنا تصبح الهُوية مرادفة للماهية، في حين أن الهوية فلسفيًا هي مطابقة الشيء في جوهره مع حقيقته الوجودية، فما يمكن استخلاصه من هذا الطرح هو أن موضوع الهوية ومفهومها ليس واحدًا بين الفلسفة ومختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومبدأ مطابقة الأنا لجوهرها من المسائل والإشكالات التي أثارها الفكر الفلسفي، عبر مسارات تشكُّله ومدارات تطور العقل الفلسفي، حول مسائل الوجود والعدم والثبات والتحول، فقد راج في الفلسفة الإنسانية اليونانية فكرة الهوية بين الثبات والتغير وبصورة أخرى مدى مطابقة الذات لنفسها وجوهرها، واعتبر التيار الأيوني[1] بقيادة هرقليطس (Héraclite)(535 ق م-475ق م) أن الهوية تتغير باستمرار، من خلال مقولته الشهير المجسدة لفكرة التغيُّر والتبدُّل (نحن لا نغطس مرتين في الوادي نفسه) ويقابل هذه الرؤية أطروحة بارمنيدس (Parménide)(540 ق م- 480 ق م) إن الهوية ثابتة، موافقة لجوهرها وهي تمثِّل وحدة الوجود والفكر.

وبصرف النظر عن التخمينات والمناظرات الفلسفيَّة، فإن الهوية عملية تفاعليَّة بين الفرد/ الذات/ الأنا والآخرين، وهذا التفاعل يأخذ أشكالًا وصورًا مختلفة تمتدُّ من البسيط نحو المعقد والمركب، كما تتقاطع أيضا مع مبادئ التسامح والتصادم باعتبارهما مظهرين من مظاهر الوجود، فالهوية بتكريسها للاختلاف من خلال التميُّز والتفرُّد، فإنها تؤسِّس لعلاقات تفاعلية مع «الآخر»، فالخصوصيَّة بأشكالها المختلفة لا تتنافى مع ثقافة التواصل «الهوية شيء قابل للنقاش وتأتي إثر عمليات التفاعل الإنساني. هي تستلزم عمل مقارنات بين الناس كي تؤسس أوجه التشابه والاختلاف بينهم » (لبورن،2010) . ومبدأ التفاعل الإنساني دفع بالفلاسفة إلى إعادة قراءة بُنية الهوية من حيث التشكُّل و القيمة والمكوِّن، فاتخذ جون لوك (1632-1704)(John Locke) منحى جديدًا وسطيًا بين الثبات والتحول، حيث اعتقد بأن الهوية تتجلى من خلال التوفيق بين الشعور والفكر، فهما محوران يمنحان الهوية جوهرها، فالإنسان كائن عاقل قادر على التفكير والتأمل وهذه الآليات تمنحه القدرة على الإدراك والتفكير، ويمثِّل الفكر الذاكرة التي تسترجع المواقف والحوادث لتكيِّفها وتوظِّفها وفقًا لمتطلبات ظروف التفاعل الإنساني، مما يشكِّل استمرارية بين الماضي والحاضر.

كان وارتباط الهوية بالتواصل الإنساني منطلقًا لفلاسفة الحداثة بالبحث عن العلاقات الممكنة بين الهوية الإنية والهوية الغيرية، فقد حاول يورغنهابرماس (Jurgen Habermas)(1929) تفسير الهوية التواصلية وجعلها أساس إنتاج العقل الواعي، والذي اصطلح على تسميته بالعقلانية التواصلية، التي تتأسس على خطاب تداولي قوامه البرهان اللغوي والتفاعل الواعي، لتحقيق التفاهم بين الأفراد وإعادة ربط نسيج العلاقات الاجتماعية من جديد «فوحدها عقلانية تواصلية تضع أمامها تحقيق التفاهم المتبادل والتفاعل الحواري، يمكنها أن تساعدنا على بلورة تفاعل اجتماعي يعيد الحرارة إلى شرايين المجتمع المعطوبة والعقلانية التواصلية تعدُّ المسلك البديل للمنطق الخانق الذي يعتمر في العقلانية الأداتية (الغاية تبرر الوسيلة) وما ترتب فيه النسقية من تحويل حياتنا إلى حياة من دون طعم أو ذوق» (مصدق، 2005)

وضمن الفعل التواصلي سارت إستراتيجية التفكيك عند جاك دريدا (Jacques Derrida) (1930-2004) إلى تبنِّي استراتيجية ونسق يبحث عن انتماءات هوياتية تفاعلية جديدة تكرِّس وعيًا معرفيًا بالآخر، يؤدي إلى فهمه ثقافيًا وحضاريًا دون خوفٍ على الهوية وتأزمها.

تقترب في الموروث التراثي العربي والإسلامي مقاربات من الرؤى المعاصرة في فهم الهوية وتعريفها، خاصة ما تعلق بأنواعها وعلاقاتها الخارجية، حيث أشار الكفوي (ت1094هـ/ 1683م) في معجمه إلى تصنيف المفاهيم المنحدرة من لفظة الهوية، فميَز بين الهوية والماهية، واعتبر أن مطابقة الهوية لجوهرها (Substance) في تمظهراته المختلفة؛ العقلاني، النفساني، الجسماني، الجوهر المادي، أو الهيولي، هو حقيقة، أما تجلياتها الخارجية وهي صفة العموم والشمول وتحولاتها إلى صور ذهنية عقلية فهو جَوْهرٌ (Essence) فيقول « لفظ الهوية فيما بينهم يطلق على معان ثلاثة: التشخص والشخص نفسه

1 - الفلسفة الأيونية أو المدرسة الأيونية (l'Ecole Ionienne) نسبة إلى اسم المدينة الإغريقية القديمة (أيونية) وقد اهتمت كفلسفة بمشكلة أصل الوجود الواحد، ومن ابرز روادها: طاليس، هراقليطسوانكسيمندرس.

والوجود الخارجي، قال بعضهم: ما به الشيء هُو هُو باعتبار تحققه يسمى حقيقةً وذاتًا، وباعتبار تشخصه يسمى هويةً، وإذا أخذ أعمَّ من هذا الإعتبار يسمى ماهية، وقد يسمى ما به الشيء هُو هُو ماهية إذا كان كليًا كماهية الإنسان » (الكفوي، 1998)

ومهما تكنْ قيم الثبات والمكونات والركائز التي تُشكِّل الهوية وتُؤسِّس لهيكلها ضمن المنظومات المعرفية والقيمية المختلفة، فإنَّ السكون المطلق والمطابقة الآلية فرضيات غير ممكنة وربما مستحيلة، فالتحوُّل صفة من صفات الهوية وديناميةٌ تحرك مكوناتها وتُبرز تجلياتها دون الاهتمام بتحديد نسبة التحول والثبات.

ويُعدُّ انشغال الفلاسفة المسلمين بفكرة الجوهر والماهية والمطابقة امتدادًا للفكر الفلسفي الإنساني، مع تفاوت جوهري في طرح إشكالية المطابقة والمماثلة، باعتبارها فكرة فلسفية وجودية وإشكالية صوفية متعلقة بالذات الإلهية وتجلياتها، فالفارابي (874م-950م) اعتبر الهوية نواة لكل خصوصية وتفرَّد، لا يمكن أن تستبدل أو تحوَّر أو تبدَّل « هوية الشيء وعينيته ووحدته، وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كل واحد، وقولنا إنَّه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له، الذي لا يقع فيه اشتراك، والهو هو معناه الوحدة والوجود، فإذا قلنا: زيد هو كاتب؛ زيد هو موجود كاتب »(الفارابي،1346هـ) .

وفكرة المطابقة مبحث شغل رجال المنطق وحتى علماء الاحيائيات والسلالات البشرية، فالإنسان مطابق لذاته الداخلية أو الخارجية، وفيٌّ «لأنَاهُ» أو لمكوِّناتها، مماثل لنفسه وذاته في جوهرها أو في شكلها ورموزها ومكوناتها.

والمطابقة والمماثلة والثبات والتغيُّر والتحوَّل من أهمِّ الإشكالات التي احتلت مكانةً معتبرةً في الجدل الفلسفي الإنساني عمومًا والعربي خصوصًا، إذْ انقسمت المنظومات الفكرية قسمين؛ مؤيد لأطروحة الثبات وتعتقد بأنَّ ما « يُرادُ بالهو أساسًا ما يبقى دائما ثابتًا بالرغم ممَّا يطرأ عليه من تغيرات، فالجوهر هُو هُو وإنْ تغيَّرت أعراضه » (وهبة،2007) ويبقى الجوهر مفهومًا يثير الجدل حوْل مُكوِّناته وشكله وتجلياته، فتذهب التأويلات إلى أن المقصود بالجوهر، الذات والأنا والروح والبُنية وهكذا، في حين ترى مقاربات أخرى أنَّه مهما كانت تجليات الجوهر فهو مُكوَّن بشري وهذا ما يجعله يتغيَّر ويتحوَّل، لأنه مؤسَّس من مشاعر وأحاسيس وقيم. كما تستدلُّ الرؤية السابقة بحديث أم المؤمنين صفية – رضي الله عنها – لتبرير نظرية ثبات الهوية، من خلال روايتها لحديث إثبات نبوَّة الرسول صلى الله عليه وسلم فتَحكي أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب - رضي الله عنها - فتقول: «كنتُ أَحَبَّ ولد أبي إليه وإلى عَمِّي أبي ياسر، لم ألقَهُما قطُّ مع ولدٍ لهما إلَّا أخذاني دونه». فلمَّا قَدِم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، ونزَل قباءَ في بني عمرو بن عوف، غدا عليه أبي حُيَيُّ بن أخطب وعمي أبو ياسر بن أخطب مُغلِّسين؛ (أي: ساروا بغَلَسٍ، وهو ظُلْمة آخر الليل).

قالت: «فلم يَرجِعا حتى كانا مع غروب الشمس، فأتيا كالَّيْن، كَسْلَانين ساقطَيْنِ يَمشيان الهُوينى، فهشَشْتُ إليهما كما كنتُ أصنَعُ، فواللهِ ما التفَت إليَّ واحدٌ منهما، مع ما بهما من الغمِّ»«قالت صفية - رضي الله عنهما -: «وسمعتُ عمي أبا ياسرٍ وهو يقول لأبي حُيي بن أخطب: «أَهُو هُو؟» (أي: هل محمد صلى الله عليه وسلم هو النبي الذي نَنتظرُهُ، الموجودة بشارته في كتبنا؟)، قال حيي بن أخطب: نعم والله».

قال أبو ياسر: « أتعرفه وتُثبِتُه؟ قال حيي بن أخطب: نعم. قال أبو ياسر: فما في نفسك منه؟ قال حيي بن أخطب: عداوتُه واللهِ ما بقيت» (ابن هشام،1990) . وتذهب الأطروحة الثانية إلى أنَّ « مفهوم الهوية من المفاهيم متعددة المعاني (polysémique) وهو يُحيل على الأنا وعلى تصوُّراتنا عن أنفسنا التي تسمح للآخر بأن يتعرف علينا وهي تشتمل على مظهرين : احترام الذات وتقديرها والوعي بها» (Live, Hamon, 2005)

والمستقرئ للفكر الفلسفي العربي والغربي، على حد سواء يلاحظ أنَّ دعاة الثبات ومطابقة الهو للجوهر يتركون هامشًا ومتنفسًا لبروز المتغيرات، فالهوية في مسارات تشكُّلها وبنائها، تتعرض لضغوطات الراهن وتفاعلات الوجود مما يساهم في إعادة تشكيلها وبنائها وإنْ لم يكن ذلك على الأقل مراجعة آليات التفاعل والتَّكيف مع الآخر. ذلك أنَّ هوية الشيء هي مَا يكون به الشيء هو ذاته ونفسه وصيرورته متمايزًا عن غيره، ولكن مطابقة الذات مع جوهرها لا ينفي عنها التطورات والتأثرات، فهوية الشيء هي ماهيته وحقيقته الخاصَّة به والمميزة له، فالماهية كما يقول الجرجاني (740-816هـ) (1339- 1413م) هي «تطلق غالبًا على الأمر المتعقِّل مثل

المتعقل من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي الأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب هو ما يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار هوية ومن حيث حمل اللوازم له ذاتًا ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولًا ومن حيث انه محل لحوادث جوهرًا وعلى هذا» (الجرجاني،دت)

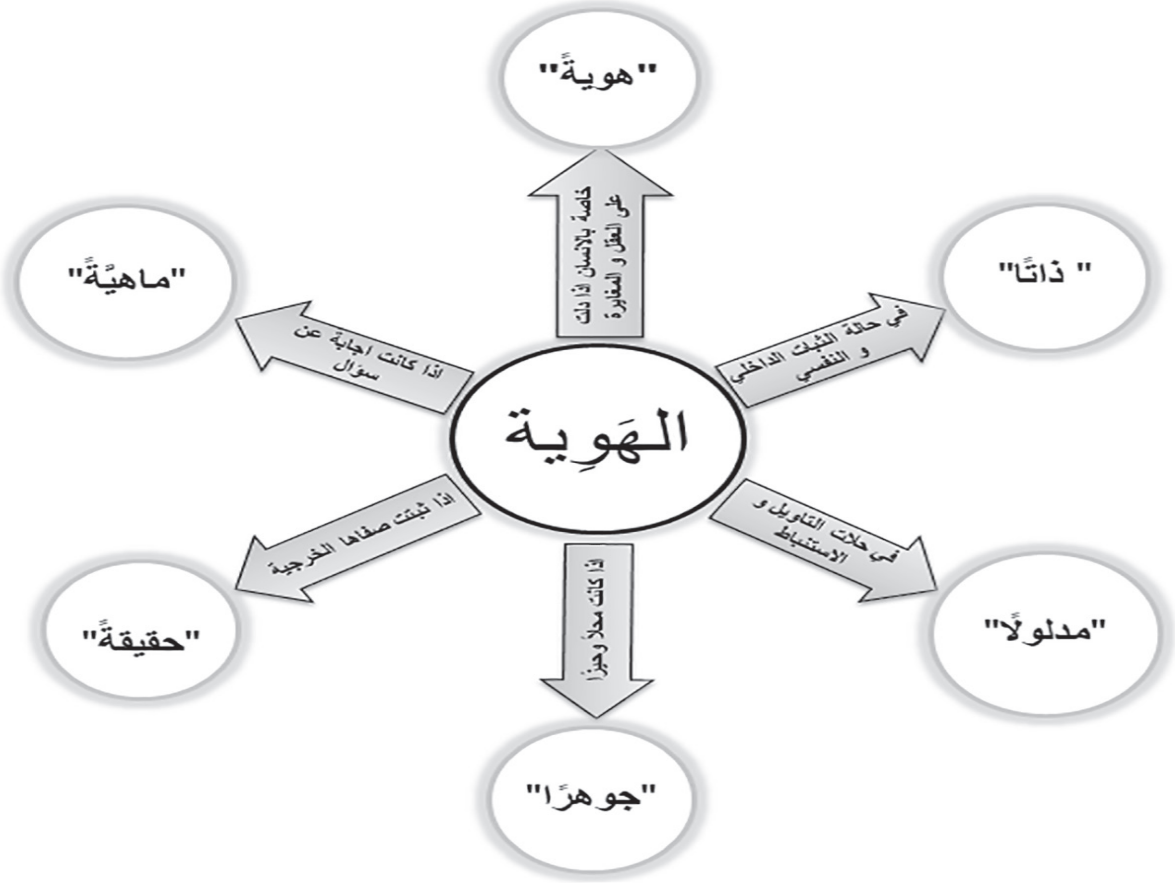

شكل (01): مقاربة الشريف الجرجاني لمفهوم الهوية

واستكمالًا لمفهوم الهوية في المنظومة اللغويَّة والفلسفيَّة العربيَّة، نشير إلى أنَّ المتصوِّفة لهم رؤيتهم الخاصة ومقاربتهم المميزة في فهم الهوية وتعريفها، إذْ اعتبروا أنَّ «هو» الذي اشتقت منه «الهوية» من الألفاظ الذي تتغيَّر وتتلوَّن بمعانٍ تتناسب مع الحقل المعرفي المنتمية إليه، وقد تعني «الغيب» وهو المفهوم المعبَّر عنه باللامحدود واللاتعين، وهذا المستتر والمُضمر الذي لا يُمكن إدراك تجلياته، قد يكون وحدة الوجود أو الجوهر وقد يكون «الآخر»، وهذه الرؤية دفعت الفكر الصوفي إلى الإعتقاد بأنَّ (الأنا) أي الفردية والشخصية تتماهى تماهيًا مطلقًا وكليًا مع (الآخر) فتصبح «أنا آخر» (Je est un autre)[1] على اعتبار أن الإنيَّة الفردية المنفصلة لا يمكن أن تتواجد إلا ضمن (الآخر) «وما دُمنا نعتقد أنَّ الأنا هو الأنا ولا شيء آخر غيره، فإنَّ للذات وحدة فردية، ولها هويتها الخاصة، ويكون نظام المعنى هو النظام الذي يؤسسه المنطق التقليدي، لكن أنْ تكتشف أنَّ الأنا ليس الأنا، وإنما هو آخر، فإنَّ مبدأ الهوية بمعناه التقليدي يتزلزل وينتهي»(أدونيس، 2010) .

لقد انشغل الفكر الفلسفي العربي والإسلامي بمسألة الهوية، تعريفًا وبحثًا وتأصيلًا، حتى احتلت اللفظة قيمةً ودلالةً مركزيةً في منظومته، وحاول ضمن منهجيته أن يفرِّق بينها وبين المفاهيم المتصلة بها والمتقاطعة مع حقلها الدلالي، كالهوية والوجود الخارجي والجوهر والعينية والغيرية وغيرها. ولعل أهمَّ جدلية أُثيرت هي تلك المتعلقة بعلاقة الهوية بالآخر، لأنه لا وجود لهوية خاصة دون اختلاف، فكل «أنا» تحمل غيريتها أي «آخرها» وبالتالي تكون الآخرية ركنًا في تكوين وتأسيس الهوية «فاتضح له أن لا تستقيم هوية للأنا من دون

1 عبارة (أنا آخر) (Je est un autre) الواردة في الفكر الصوفي لا علاقة لها، بعبارة الشاعر الفرنسي ارتور رامبو (Arthur Rimbaud (-1891 1854)) التي تحمل الألفاظ نفسها في رسالته الموجهة إلى جورج ازامبارد (1931-1848) (Georges Izambard) والمؤرخة في 13 ماي 1871، والمنشورة ضمن رسائل الشاعر الموسومةب: رسائل الرائي(Lettres du Voyant

الآخر، وإنَّ الوعي بالذات يمرُّ بالضرورة عبر الغير. وأيقن أن الآخر حاضر في الذات بقدر ما هو غائب وقريب بقدر ما هو بعيد، إذ الغير هو الوجه الباطن لنا وهو مكناه أو ما يمكن أن نكونه، واستقر عنده أن لا تشابه بإطلاق ولا تباين بإطلاق» (حرب، 2008) .

تعتقد الفلسفة الكونفوشيسية أن الإنسان يولد بمفرده، ويموت بمفرده ولكنه لا يعيش ولا يحيا إلَّا مع الآخرين وبالآخرين، وسواء تناقضت هذه الحكمة مع مقولة جان بول سارتر(Jean Paul Sartre)(1905-1980) الشهيرة (إنَّ الآخر هوالجحيم)، أو توافقت مع مقولة الشاعر الإنساني الألماني غوته (Goethe)(1749- 1832) (ليس ثمَّة عقاب أقسى على المرء من العيش في جنَّة بمفرده)، فمهما كانت صورة «الآخر» وشكله وهيئته فهي ضروريَّة وحتميَّة لوجود «الأنا» المتميزة بهويتها الفردية وبثقافة الاختلاف التي تنشئ الفوارق والاختلافاتوالتباينات، فمن المغايرة والاختلاف تتشكَّل الهويات ضمن مُكوِّنات خاصَّة ومختلفة، وفي ظل المفارقات يتعَّرف كلٌّ من «الأنا» على «الآخر» والعكس وتؤسَّس الرؤى المتباينة والمرتكزات التأصيلية أرضيات للاحتكاك والتقارب، «فالآخر ليس بالضرورة هو البعيد جغرافيا، أو صاحب العداء التاريخي أو المنافس الدائم؛ إذ يمكن للذات أن تنقسم على نفسها ويحارب بعضها بعضا» (ابراهيم علي، 2008) ، فتجليات «الآخر» وتمظهراته متعددة، وأكثر ما يميِّزه ويحدِّد هويته هو الاختلاف، الذي تتوَّلد منه أشكال المغايرة سواء الجنسية أو الثقافية أو العقائدية.

وإذا كانت «الأنا»، متغيِّرةً ومتحوِّلةً وتبحث عن هويتها ضمن فلسفة وحضور «الآخر» فهذا الأخير أيضًا ليس في اتصال وثبات دائمين مستمرين، فهو يتموقع وفقًا لمصالحه وغاياته وظروفه الخاصَّة، لذا تستوجب العلاقة التبادلية الإتفاق حول المشترك الإنساني الذي يضمن التفاهم والتفاعل، وهنا تتحوَّل الهوية إلى مشروع يسعى كلّ طرف إلى تحقيقه وفق استراتيجيات المصالح المشتركة والوجود «إنَّ أهم شرط لوجود الهوية هو المغايرة، فقد يُطرد الآخر أو يُقصى، وقد يتحوَّل إلى نموذج (كاريكاتوري) يجمع القبح والجمال، فصورته في تغيُّر مستمرٍ، ومن هذه التغيرات والتحوُّلات تشكِّل الأنا هويتها» (Constant Martin,2010) .

وتستمدُّ الهوية قوتها وروحها وربما وجودها من علاقتها مع «الآخر» فهو مكوِّنٌ وركيزةٌ وركنٌ مركزيٌ ورؤيةٌ تأسيسيةٌ في بناء ماهيَّة «الأنا» وتحديد موقعها ووظيفتها ضمن المُعطى الإنسانيّ في منجزه الحضاري «الآخر هو النظير والمختلف في الوقت نفسه، نظير بسماته البشرية أو الثقافية المشتركة، ومختلف بتميُّزه الفردي أو باختلافه العرقي، فالآخر يحمل فعلًا في دواخله الغرابة والتماثل.بصفته ذاتًا يتيح لنا أن نفهمه في تماثله واختلافه، إنَّ انغلاق الذات على نفسها تجعل الآخر غريبًا عنا، أمَّا الانفتاح على الآخر فيجعله أخًا لنا، فالذات بطبيعتها منغلقةٌ ومنفتحةٌ» (موران، 2009) .

إنَّ المُكوِّنات العامة والقواسم المشتركة داخل الهوية الجماعيَّة تتفاعل وتتطور ضمن ثنائية الصراع والحوار مع «الآخر» الذي يمثل الاختلاف، وتتأسَّس الهوية في دائرة الاختلاف والمغايرة وفضائهما بمختلف صورها ومستوياتها، التي حصرها محمد عابد الجابري في «فردية، جمعويَّة ووطنيَّة قوميَّة، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدَّد أساسًا بنوع «الآخر» الذي تواجهه» (الجابري، 2015)، منطلقة من الإحساس الواعي بالتفرُّد والتميُّز إلى الإيمان بقيم الجماعة ومُثُلها ضمن فضاءات المحلي والكوني.

والتفاعل في هذا المقام يدفع بالهوية نحو الاستقلالية وتجاوز التماهي ومطابقة المتبوع للتابع والعبد للسيد والهامش للمركز، بل يُنتج التفاعل الواعي ذاتًا مختلفة، مُبدعة، مُتكيِّفة مع مناخات وجودها، دون خوف من مزالق الكونيَّة والعولمة الثقافيَّة، فالهوية الجديدة تستثمر مكوناتها المرجعيَّة « لا تكتمل الهوية الثقافيَّة إلا إذا كانت مرجعيتها :جماع الوطن والأمَّة والدولة»(الجابري، 2015) حتى تستطيع ولوج مجتمعات «الآخر» دون خوف أو ذوبان أو انصهار أو اغتراب، فالهوية لا تُعدُّ هيكلًا نمطيًا جامدًا مختزلًا في تراث مِيتافيزيقي ومُكونات جاهزة مع وصفة ونصائح للاستعمال، فهي تتحوَّل بفعل الحضور الدائم والمستمر إلى فعل تواصليّ، يضمن « للآخر» وجوده ككائن فاعل، ايجابي، بعد تخلُّصها من بُعدها الأحادي وهو البُعد الهووي (من هو) «لا يمكن لفرد آخر أن يقول (أنا) بدلًا مني، لكن يمكن لمجموع الآخر من أن يقولوا ((أنا)) لخاصتهم، ونظرًا لأن لكل فرد يعيش ويقاسي بصفته ذاتا، فإن هذا التفرُّد المميَّز هو من أكثر الأمور التي يتشاطرها البشر جميعًا في العالم كله ؛إنَّ كوْن كل واحد منَّا ذاتًا، يجعل منا كائنات فريدة لكن هذا

التفرُّد هو من أكثر الأمور شيوعًا» (موران،2009) .

من أهمِّ مُكونات الهوية الواعيَّة الاتصال بالآخر، فلقاء الآخر إقرارٌ واعترافٌ بوجوده، وتصحيح للنمطيَّات والأفكار الجاهزة المتخيَّلة والإحتكاك بمختلف صوَّره وأشكاله،سواء المباشرة، وغير المباشرة من أهمِّ آليات المثاقفة الإيجابية فهي تمكِّن من الإطلاع على ثقافة الآخر وملامسة عاداته وتقاليده وموروثه الاجتماعي وثقافيّ، الذي يصحِّح ويُصوِّب ثقافة الوَهم والصور السلبيَّة الموروثة. وباستعراض التجارب الأدبيَّة والفنيَّة نعثر على نماذج كثيرة لهويات متجدِّدة نتجت عن الإحتكاك الجديد وإعادة تركيب ومراجعة للثقافة المتوهَّمة أسيرة المرويات الكُبرى، فقد جدَّد الشاعر غوته (Goethe) تصوُّره عن الإيطاليين بعد زيارته سنتي 1786- 1788، الشأن ذاته يمكن إدراكه في تجربة مدم دي ستايل (1766-1817) (Germaine De Staël) بعد معايشتها للمجتمع الألماني، في حين أنَّ الرحالة السويسري يوهان لودفيكبركهارت)(Jean Louis Burckhardt)(1784- 1817) والذي عاشَ في مكَّة المُكرمة بين سنتي 1814- 1816 حيث عايش المسلمين وتأثر بأخلاقهم وأُعجب بعاداتهم وتقاليدهم، مما دفعه إلى اعتناق الإسلام واكتشاف هوية جديدة.

وإذا كان حضور الآخر جوهريًا في المدار الهوياتيللأنا، وجزءاً مركزياً من مسار تكوُّنه، فما هي مرتكزات الهوية العربيَّة التي انتقلت إلى الغرب في رحلة اكتشاف «آخر» مُختلف لغويًا وثقافيًا وعقائديًا.

أثارت مشكلات مكونات الهوية العربيَّة جدلًا لا متناهيًا ومواقفَ ورؤى متباينة، قد تصل أحيانًا إلى مرحلة التناقض، وتراوحت المقاربات بين تلك التي تقصر المكونات على الجوانب الدينيَّة واللُّغوية وغيرها، في حين ترى اتجاهات أخرى ضرورة التخلص من هذه المكونات التي ترى فيها عرقلة لأي نهضة، وكالعادة في مثل هذه الجدليات، ظهر اتجاه توفيقي يحاول الجمع بين المقاربتين والتوفيق بينهما «سؤال الهوية، لا يزال سؤال يطرح جملة أزواج أو ثنائيات على رأسها الأزواج التاليَّة: الإسلام/العروبة، الدين/الدولة، الأصالة/المعاصرة، الوحدة/التجزئة، سؤال الهوية في الفكر العربي الحديث والمعاصر يطرح الفصل بين هذه الأزواج: من نحن، ماذا نريد أن نكون؟ سؤال يطرح مباشرة قضية العروبة والإسلام، قضية الدين والدولة، قضية الوحدة والتجزئة، قضية السلفية والحداثة ... »(الجابري،1989)

تشكِّل هذه الثنائيات حقيقة إشكالات الفكر العربي المعاصر وتحدِّد الرهانات والتحديات التي تتحمَّل النخب مهمات تفكيكها وتوضيحها، وهي تشغل الفضاء الفكري والأيديولوجي العربي، والهوية داء جديد كما يقول ليفي ستروس(Lefevre,2013) وسؤال من أنا؟ أو من نحن؟ من الأسئلة الجوهريَّة، لأنَّها مرتبطة بالوجود والكينونة، ولم تنجُ من طرحه حتى الأمَمُ المتقدمة، لأنَّه سؤال مرتبط بالبُعد الأنطلوجي الذي يحدِّد الذات ويوضح رسالة الأنا [1] .

وانتقل سؤال الهوية والوجود من أوروبا إلى أمريكا، أكبر حواضر التعدُّد الثقافي والإثني في المعمورة، ذلك أنَّ الانتماء لا يعني وحدة الهوية، وهذا ما دفع بالكاتب الأمريكي صمويل هنتجتون (1927- 2008) إلى التساؤل (من نحن؟) «هل نحن شعب واحدٌ أم شعوب متعدِّدة؟ وإذا كُنَّا «نحن» فما الذي يميِّزنا عن «الآخرين» المختلفين عنا؟ هل هو العنصر أو الدين أو العرق أو القيَّم أو الثقافة أو الثروة أو السياسة أم ماذا؟»(هنتنجتون، 2009).

لا تعدو الهوية الثقافيَّة، والتي تتقاطع مباشرة مع ثقافة الآخر تحت ظلال مختلفة وأشكال وصور متنوعة، أن تكوِّن جملة من المعارف والمعتقدات والفنون والسلوكات والقوانين والأعراف الاجتماعية «حرية الإنسان المبدعة تدفعه لتأسيس هويته، ويحقق بهذا وحدة تشهد بخصوصياته الوجوديَّة كإنسان، لكن هذه الهوية تتأسَّس بالجذور التاريخيَّة للأجداد والموروث الثقافي، فلا توجد هوية دون تاريخ أو ثقافة »(Tzitzis, 2011) ، فلا تصادم أو تناقض بين مكونات الهوية الأساسيَّة (اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والقيم الإنسانيَّة) وبين الإنفتاح الواعي على ثقافة الآخر في بعدها الإنساني، حيث تلعب المكونات الأساسيَّة للهوية أدوارًا قويةً في ترسيخ الوعي بالذات والإيمان بالقدرات الفرديَّة التي تدفع نحو الإنفتاح العقلاني الذي يؤسس للنديَّة ويتجاوز النظرات الدونيَّة والإقصائيَّة.

وقد أثبتت التجارب الإنسانيَّة أنَّ الانغلاق على المكونات

1 يدعو الكاتب في مقاربته إلى ضرورة تبنّي رؤية عقلانية، بعيدة عن الخطاب السياسي الشعبوي، الذي يتجاهل قضايا الاختلاف، ويرى أن الإهتمام بالاختلافات الثقافية عموما والهوياتية خصوصا من شأنه تدعيم الوحدة الأوروبية، ففي معرفة الأصول والجذور ترسيخ لثقافة الاختلاف والتنوع والتعدد « كل هوية تقارن بمدى إيمانها بالاختلاف» ص، 9.

وتحويلها وتحريفها عن مفاهيمها البسيطة المعبرة عن التفرد والتميُّز إلى دلالات مقدسة، من شأنه أنْ يرهن ويسجن الأنا في الوهم والإعتقاد بالنقاء أو يدفعه إلى التصادم مع الآخر، والحقيقة أنَّ الهوية يجب أنْ تنطلق من المُكونات لتأسيس مشروع مُنفتح على المستقبل ومتجدِّد ومتكيِّف مع المتغيرات والمستجدات، وفي حال تقوقعها على نفسها فإنها ستنتج أسلحةً دفاعيَّةً تكون منتهيَّة الصلاحيَّة لا تتماشى مع التطورات وبالتالي تصبح مشروعًا مضادًا للانا وللآخر.

فاستلهام المغايرة وقيَّم الاختلاف من شأنه تدعيم المناعة، وتقوية عناصر المُمانعة أمام تيارات التغريب والإستلاب «تتشكَّل الهوية الأمريكيَّة أيضًا بشكل حاسم نتيجة الإدراك الجديد بتعرض أمريكا لهجوم خارجي جديد، وإثر تفاعلات أمريكا المكثفة مع شعوب لها ثقافات وديانات مختلفة وهذه التأثيرات الخارجية يمكن أن تدعِّم إعادة الاكتشاف والتجديد الذي يقوم به الأمريكيون لهويتهم الدينيَّة والتاريخيَّة وثقافتهم الإنجليزيَّة البروتستانتيَّة»(هنتمجتون، 2009).

فالمواجهةُ والمكاشفةُ والمنافسةُ والاحتكاكُ هي عواملُ تحصين الهوية، فالمحافظة لا تعني الانزواء والسلبيَّة، فالمُمَانعة آليَّة تدفع بالهوية ومكوناتها نحو الكونيَّة ودخول فضاءَات الإنتاج والإبداع، أما محاولاتُ الحفاظِ على الهوية ضمن القوانين والدساتير فيتيح الفرصة للأيديولوجيا في الاستيلاء على الهوية، ومن ثم التحكم فيها وتحديد مُكوناتها ووظائفها وتسخير الوسائل الماديَّة والمعنويَّة للدفاع عنها وهنا تزداد مخاطر انهيارها واقتحامها.(Lamizet, 2002)

فاقتران الهوية بالأيديولوجيا يُدخلها حقول التخيُّل والتمثُّلات الوهميَّة التي تُعيد تشكيل الأنا وفق مقتضيَات السلطة، لأنَّ لكل سلطة كما يقول لويس ألتوسير(1918-1990)(Louis Althusser) أجهزة دولة[1]، تقوم بوظيفة التضليل والغش والقمع والتنميط وإنتاج الصوَّر الجاهزة والوهميَّة، وتسخير نخبة تكتب وتدافع عن قيم وثقافة وظيفتها جعل الماهية الإنسانية مفهومًا أيديولوجيًا منتميًا إلى مدرسة مثاليةً، وتضليليةً، فالذات لا تصنع التاريخ، بل احتكاك الفرد مجسدًا في هويته الذاتية بالآخرين والطبقات الاجتماعية المختلفة هو من يصنع البُنى المعرفيَّة الفاعلة والواعيَّة التي تؤثر وتغيِّر التاريخ والمجتمع، بينما تكتفي الأيديولوجيات بالوقوف السلبي واللاواعي أمام الأطروحات النظرية التي لا تفتأ أن تهتزَّ وتنهار أمام الواقع.

3–الهوية المرتحلة وصدمة الآخر

انتقل الرحَّالة العربي إلى الغرْبِ لأسبابَ متنوعة تفاوتت بين الاكتشاف والسياحة والمهام الدبلوماسيَّة والعسكريَّة، ولكن بهوية واحدة رغم تعدد المكونات والخصائص ولكنها هوية موسومة بالتَّخلف قياسًا بمنجزات الآخر الغربي.

حمل الرحالة في تنقلاته رسالةً إصلاحيةً أفقدته الاستمتاع بالمناظر الطبيعيَّة، وجعلته مهمومًا بالرسالة الحضاريَّة والتساؤل حوْل جدليَّة العلاقة بين الأنا والآخر في فضاء البناء الحضاري، وَسط التفاوت الكبير في المنجزات.

وشكَّل اللقاء تشريحًا للذات العربيَّة المتضخمة بخطاب المرجعيات، ونتجَ عن المكاشفة والمواجهة ما عرف بـ «الصدمة الحضارية» [2] ، التي أيقظت الوعيَ من جهة وفكَّكت كلَّ خطابات «الأنا» المتعلقة بالكمال والتطوُّر والتفوُّق، ودفعت بالمفكرين إلى مراجعات جديدة شملت إعادة النظر في صورة الذات وفي الموقف من الموروث التراثي وفي كيفيَّة استثماره وتكيِّيفه ليتناسب مع الحداثة وروح العصرِ.

حَمَلَتِ الهوية المرتحلة سؤال النهضة، ففي الرحلة كانت المواجهة بين هويتين ومرجعيتين مختلفتين، فرأى الرحَّالة وهو يجوب الغرب حضارة ومدنيَّة غير معهودة بالنسبة، له ومشاهد ثقافيَّة ودينيَّة مغايرة لتلك التي اعتقدها وآمن بها، فاصطدم بجديد، سواء المُجسد في الأشكال الماديَّة أو في الفكر المبثوث في الكتب والموسوعات، لفقهاء الحضارة والقانون وعصور التنوير الأوروبيَّة، خاصةً ما تعلَّق بالقيم

1 المقصود بأجهزة الدولة الأيديولوجية،عدد من الحقائق تتجلى في شكل دساتير مميزة ومتخصصة... ومنها النظم الدينية، العائلية، القضائية، السياسية، الثقافية، الإعلامية والثقافية (كالآداب والفنون الجميلة والرياضة)...)) ينظر كتاب:

Louis Althusser, Idéologie et appareils idéologiques d’état (Notes pour une recherche) in Positions (1964-1975) les éditions sociales, Paris, 1976, p, 73.

2 - يُقصد بالصدمة الحضارية، حالة العصاب والرهاب التي تصيب الذات من لقائها بالآخر وإدراكها للقيمة الفائقة لمنجزاته العلمية والتقنية والإنسانية ثم مقارنتها مع المنجز الذاتي، حيث ينتج عن معرفة الفوارق حالات نفسية واستجابات مختلفة ومتباينة. والصدمة الحضارية تختلف عن الصدمة الثقافية التي تعود إلى عالم الإنسانيات الأمريكي كالفيرواوبيرغ 1901) KalveroOberg-1973) والتي هي عبارة عن إحساس نفسيوجسدي بالتوتر والقلق والشعور بالضياع لمن يهاجر ويرتحل عن منطقته التي عاش فيها طوال عمره، إلى منطقة أو دولة تتميز بعادات وتقاليد مختلفة ومناخات ثقافية مغايرة

الإنسانيَّة الخالدة من حريةٍ وعدالةٍ ومساواةٍ وتحررٍ[1].

يذهب ابن خلدون في نظرية الغالب والمهزوم «أن المغلوب مولع أبدًا بالإقتداء بالغالب في شعاره، وزيّه، ونحلته، وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أنَّ النَّفس أبدًا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، إما لنظرة بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أنَّ انقيادَها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب» (ابن خلدون، 2005) فوفق هذه النظرية انهارت الهوية العربيَّة المهزومة أمام جيوش نابليون المنظمَة وأمام التقنية التي يستخدمها والوسائل التي استحضرها، من مطبعة ومفكرين ومستشرقين استطاعوا توظيف المناهج العلميَّة وتأويل التاريخ لتسويغ الحملات الاستعماريَّة والتعامل مع الأهالي، فكانت قوة «الغالب» أمرًا واقعيًا كشف حقيقة «الأنا» المغلوبةِ المتضخمةِ وراء الشعارات الزائفةِ، وقد سبقت هذه الحالة من الإنهزاميَّة والشعور بالنقص الرحلات السفاريَّة إلى الغرب.

ومع وصول أوَّل الرحالة العَرَب إلى الغَرِب، كانت صدمة الاحتكاك المباشر بالحضارة الغربيَّة وبمنجزاتها الماديَّة والمعنويَّة، وكشفت مرآة الغيريَّة عن الفجوة الحضاريَّة بين الفضائين المختلفين، ومهما كانت درجة تمركز الغرب حوْل نفسه واعتقاده «أنَّ ثقافته وحضارته تمثِّلان نهاية التطوُّر وأنَّ الحضارة البشريَّة انتهت إليهما وما عداهما ركودٌ وتخلفٌ» (الدوري، 2013) ومهما كانتقوَّة درجة المبالغة في عقيدة التمركز، بتفوُّق الأنا ودونيَّة الآخر، فإنَّ المسألة لا تخلو من حقيقةٍ تتمثَّل في قوَّة الحضارة الغربيَّة، سواء ما تعلق بجوانب التطور العلمي والتقني أو ما ارتبط بقضايا الثقافة والحقوق والقيم الإنسانيَّة الساميَّة التي عمَّت أثارها المعمورة كلها.

والاعتراف بفضل الحضارة الغربيَّة وقوتها، يمكن ملاحظته عند الرحالة العرب جميعهم حتى وإنْ تباينت الرؤى حوْل بعض القضايا الإجتماعيَّة والدينيَّة، أو في أنواع العلاقات التي يجب إقامتها مع الغرب، فالرحالة العربي يقرُّ جازما بأنَّ الشرق في حاجة إلى علوم الغرب، لأنَّها وسيلة من وسائل الخروج من التخلُّف، بالإضافة إلى كونها آليةً عقلانيةً لتدارك النقص، والعلوم تشمل الاقتباس وتبنِّي المناهج العلميَّة السليمة والناجعة، وليس في الأمر ضير أو عيب، لأنَّ جدليَّة التَّأثير والتَّأثر ميزة من مميِّزات الحضارات، فالمعرفة تتأسَّس من تراكمات بشريَّة تُكمِّل بعضها بعضا، فلا توجد حضارةٌ مكتملةٌ، فالحضارات تتكامل وتتصارع لغاية واحدة هي سعادة الإنسان.

عجزت الهوية العربيَّة في التكيُّف مع المنجز الحضاري الغربي، سواء من حيث المعياريَّة الكميَّة أو القيميَّة، فأُصيبت بالدهشة التي كشفت للذات الواعيَّة مدى تخلُّفها وتقهقرها أمام «الآخر» «بين الدهشة والحداثة توجد إذن صلة مربكة يكتنفها إبهام طريف. ووجه الطرافة أنَّ علينا أنْ نأخذ الدهشة هنا بوصفها ظاهرة لا تخصُّ النَّفس أو الجمهور، وإنَّما بوصفها سلوكًا أصليًا لثقافة ما، وجدت نفسها بفعل عنف ما ملقى بها في عصرٍ روحيٍ لم تتهيأ له من الداخل»(المسكيني، 2001) .

إنَّ مسألة الغرابة والدهشة الناتجة عن العلاقة من اكتشاف قوَّة الآخر وحضارته تتمثَّل في عدم تأهيل العقلِ العربيِّ وتهيئته لدخول عوالم الآخر، ولعل أبرز هذه الفضاءات، فضاء الاختلاف. حقيقةً لقد عرفت الهوية العربية احتكاكًا بالآخر/المُختلف عبر عصورها التاريخيَّة والأدبيَّة، خاصةً في العصر العباسي الذي امتزجت فيه الأجناس والأعراق ونتج عنه ظاهرة الشُعوبية، والتي تعتبر من أوَّل المظاهر العنصريَّة العرقيَّة التي عرفها واصطدم بها الفكر العربي، لكن اللِّقاء مع الغرب الحديث، المتقدِّم والمتحضِّر شكَّل للمنظومة الفكريَّة العربيَّة ولهويتها صدمةعميقة «إنَّ دهشة العرب من الحداثة هي أهمُ حدثٍ روحيّ في تاريخهم المعاصرِ...هي اصطدامٌ روحيٌ بأُفق تاريخيٍ لم يقع التهيؤ له أصلًا، وفي هذا الأفق لا معنى إلا للاندهاش كواقعة روحيَّة لا يبدو أننا أفلحنا في الانفلات منه» (المسكيني، 2001) .

فالاستعداد لمواجهة «الآخر» حضاريًا والتكيُّف والتفاعُل مع مُنجزه، شكَّل أهم تحديات العقْل العربي، حيث اختلفت المقاربات والنظريات والرؤى، وفي التباين والتنوع لم توضع إستراتيجيَّة ومنهَج للتفاعل مع الوافد واستثماره مع المحلي، والملاءَمة بينه وبين المَوروث، فحدَث التنافر وغلبت الأيديولوجيا والقوميَّة والمذهبيَّة على الطرائق العلميَّة التي ترسم العلاقة بين الأنا المتخلِّفة المتشظيَّة والآخر المتحضر،

1 - ذكر الطهطاوي في كتابه (تلخيص الإبريز) وخير الدين التونسي في كتابه (أقوم المسالك) أنهما نهلا من أمهات الكتب الفرنسية في الفلسفة والقانون، فقد قرأ الطهطاوي كتب فولتير(1694-1778) ومنها « معجم الفلسفة» ومؤلفات روسو(1712-1778) ومنها «عقد التآنس والاجتماع الإنساني» و»روح الشرائع» لمونتسكيو (1689-1755).أما خير الدين فقد اطلع على فرانسيس بيكون(1561-1626) ومونتيني (-1533 1592) وديكارت وغيرهم.

فمشكلات الحضارة تكمن في المنهج الذي بواسطته تُصاغ رؤى البناء والهدم، فتشخيص مظاهر الإنحطاط وتحديد أسبابه، بالتوازي مع تقدير منجزات «الآخر» يشكِّل إستراتيجية للاستفادة من تجارب «الآخر»، كما يجنِّب «الأنا» صدمات التفوُّق ويحقِّق له التميُّز والثقة بالنفس.

وإذا كان التفاوُت فطرة بين البشر والحضارات، فأنَّ «العقل العربي وبالتالي الإنسان العربي أصيب بصدمةٍ عنيفةٍ trauma «منذ حملة نابليون على مصر في عام 1798... بسبب فشله في مواجهة الآخر» (الأعرجي، 2015) .

أنتج منجز الغرب الذي عصابًا ومرضًا في الذهنيَّة العربيَّة هو مجموع انجازات ماديَّة، عسكريَّة، وعمرانيَّة وتفوقٍ ثقافيٍّ وأخلاقيٍّ، ومشاريع بحثيَّة تمتدُّ عبر الزمان والمكان ودراسات إستراتيجيَّةوإستشرافية لأهم قضايا الإنسان والبيئة.

وطبيعيٌ أنَّ الإحساس بالعجزِ والضعفِ يوَّلد صدمةً مزدوجةً لدى المتلقي، ووفقًا لنظرية «التحدي والاستجابة»، التي أوردها أرنولد توينبي (1889-1961)(Arnold Toynbee) في موسوعته «دراسة التاريخ»، متأثرًا فيها بعلم النفس السلوكي لكارل يونغ (1875-1961)(Carl Yung)، والتي تشير إلى أنَّ الفرد يتعرض لصدمة تفقده توازنه الاجتماعي والثقافيِّ والنفسيِّ والسياسيِّ ولكنَّه مع مرور الزمن يستفيق ويستجيب لها بنمطين من ردود الفعل، الأول تقَّبل الصدمة وعقلنتها ومحاولة التكيُّف معها والاستفادة منها، وقد يتخذ من الصدمة أرضيَّة جديدة لنهضة حضاريَّة رائدة كاليابان، ودول شرق آسيا، أمَّا ردُّ الفعل الثاني فهو ذلك الفعل السلبيُّ المتمثل في الانطواء والانعزال والتمسك بالوهم والخصوصيات وبكل ما هو هامشيٌ. وباستعراض الأوضاع التي آل إليها الفكر العربي في تعامله مع الصدمة الحضاريَّة الغربيَّة، يمكن استنتاج أنَّ السلبيَّة والانهزاميَّة هي السبيل الذي سلكه العَرب في تعاملهم مع تفوُّق «الآخر».

فقد تمَّ تقزيم المُنجز الحضاري الغربي مع التركيز على إبراز مظاهر الانحلال الثقافي والاجتماعي، مع تبخيس وتحقير للمنجزات الفكرية والماديَّة وتقديم شواهد دعائيَّة منتقاة للإساءة للآخر، وبلغ الاحتقار ذروته حين تمَّ اختزال الحضارة الغربية في مومس لبطل «موسم الهجرة للشمال» أو لبطل «الحيِّ اللاتيني» وهكذا «ليست المعرفة بالآخر مستحيلة أو غير مشروعة ولكن ينبغي أنِ لا يكون ثمنها تصفيته. فمعرفة الإنسان فردًا كان أم جماعةً تمرُّ في النهاية بالآخر، فالهوية نسبتنا إلى الآخر، و المعنى يتولَّد من الفوارق والاختلافات والدلالة تُكتسب من مغايرة الأشياء بعضها ببعض ولوْلا اختلاف الشيء عن الشيء لما كان لشيء معنى على الإطلاق»(حرب،2007) .

إن إنكار الآخر، ذاتًا أو فردًا أو جماعةً أو انقاص حقِّه أو تقزيم لمنجزاته يعتبر تصفية، ولا تختلف هذه العمليَّة عن عمليات الإبادة الجماعيَّة التي شهدتها الإنسانيَّة تحت أقنعة الاكتشافات والبعث الحضاري والتنوير، وتقتضي الموضوعيَّة العدل والإنصاف والاتزان في استصدار الأحكام، و الاعتماد على الرؤى العقلانيَّة التي تنصف «الآخر» وتدفع إلى تجسيد مثاقفةٍ واعيَّةٍ، تقوم على النديَّة والعدالة « وغنيٌ عن البيان أنَّ تغيُّر ذهنيَّة الرحالة يستتبعه قلقٌ وتمزقٌ داخليٌ، إذْ يتنازعُ المرء مؤثرات متناقضة، فمن جهة تمسك العربي بهويته الشرقيَّة العربيَّة القائمة على الموروث التليد، الذي مثَّل الاستمرار في الزمن ثم آثار إعجابه بالغرب» (سابا يارد، 1992) .

تعود الأسس الجوهريَّة لازمةً الهوية العربيَّة وصدامها مع الحضارة الغربيَّة إلى المنجز، بين حضارة علميَّة وتقنيَّة في قمة عطائها وأخرى تعاني التخلُّف والتشظي والضياع، منشغلةً بأسئلة البحث عن الذات، متجاهلةً مكانتها وموقعها في التدافع الحضاريّ، فرهانات النهضة تقتضي الاستثمار في اقتصاد المعرفة، فقد تحوَّلت معايير القوة من الكم إلى النوع والإنتاج بدل الاستهلاك.

هذه الإشكالات هي التي دفعت إلى خلق مناهج جديدة للتعامل مع الآخر الغربي، في محاولةٍ لتقريب الرؤى والأفكار والسلوكات فنشأ علم الاستغراب الذي « يهدف إذن إلى فكِّ العُقدة التاريخيَّة المزدوجة بين الأنا والآخر، والجدل بين مركب النقص عند الأنا ومركب العظمة عند الآخر»(حنفي، 1999) .

إذا كانت الهوية في مفهومها البسيط هو التميُّز والتفرُّد وامتلاك صفاتٍ واعية للتفريق بين الأنا والآخر، فإن أهمَّ آلية من آليات التميُّز وأبرز صفات التفرُّد، هو العقل، صانع الحضارات، هو العضو الذي يرسم الإستراتيجيات ويرفع التحديات والرهانات النهضوية، قد تمَّ تغييبه في المنظومة الفكريَّة العربيَّة وكانت النتيجة تخلُّف حضاري ومعرفي،

على الرَّغم من أنَّ الإسلام قد جعل المحافظة على العقل من مقاصد الشريعة، والمحافظة لا تعني التعليب والتحنيط والحفظ في المتاحف، فالمقصد يعني حسن الإستخدام وقد أحسن الغرب الإستثمار أداءً وفاعليةً.

جاء في الأثر، عن سلام أبو المنذر عن موسى بن جلبان، عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال: أثنى قومٌ على رجلٍ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بلغوا في الثناء في خلال الخير، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف عقل الرجل؟ قالوا: يا رسول الله نخبرك عن اجتهاده في العبادة وأصناف الخير وتسألنا عن عقله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الأحمق يصيب بحمقه أعظم من فجور الفاجر۞ وإنَّما يرفع العباد غدا فى الدرجات وينالون الزلفى من ربهم على قدر عقولهم »[1]

خاتمة

انتقل الرحالة العربي إلى الغرب مهموما بأزماته الحضارية وانهزامياته الفكرية، فكانت مرآة الغيرية عاكسة لهوية مركبة مضطربة، تنازعتها وتجاذبتها رؤى الالتزام بالمكونات الأصيلة من دين ولغة وهي المركبات التي أفرزتها المرجعيات العربية والإسلامية وبين صورة الانفتاح التي أنتجتها العولمة الثقافية وفتوحات ثورة عالم الاتصالات.

جاءت صورة الآخر والغيرية في تصورات الهوية «الإنية» عبارة عن تمثُّلات لصورة «الآخر» المتعالي/ المستعمر، أو «الآخر» المتفوق بتقنياته وتكنولوجياته الباهرة التي أثارت الإعجاب والانبهار تارة و الرفض والثورة أحيانا أخرى، ذلك إن الذات الرحالة تبحث عن تجلياتها وهي تجوب عوالم الغرب بفضاءاته المختلفة، فالهوية هي حضور كل من التاريخ والثقافة والفكر والإرادة في صناعة الفعل الحضاري بما يجسده من دلالات لعلاقة الإنسان بالمكان والزمان وثقافة المجتمع وانفتاحه على ثقافة الاختلاف ودعواته إلى المثاقفة الندية دون إقصاء أو تهميش أو تقزيم للمنجز الحضاري.

ولكن التاريخ بصراعاته المتخلفة كشف عن هيمنة غربية على الهويات العالمية، من خلال فرض نموذج ثقافي أحادي يرفض التعددية والانفتاح ويلغي المثاقفة الندية ويكرس التعالي والتهميش.

فقد حاولت المركزيات الغربية رغم دعوات مفكري التنوير إلىالانفتاح واحترام الغيرية تجسيد نموذجها الهوياتي وفرضه على ثقافة المغايرة باعتبارها براديغماللأصولية والتخلف والوحشية والعجز في مواكبة الحضارة والإيمان بقيمها.

1 الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773هـ852-هـ) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق عمر إيمان أبو بكر، المجلد الثاني عشر، دار العاصمة للنشر، الرياض، 1420هـ/200م، ط1، ص،117، رقم الحديث، 2786.

المراجع

1. ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، المجلد الخامس عشر، (د ت)
2. ابن هشام (المتوفى سنه 213هـ أو 218هـ) السيرة النبوية، تعليق، محمد أحمد بن حسين الخطيب، عمر عبد السلام تدمري، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1410هـ/ 1990م،
3. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، أعده للطبع، عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1419هـ/1998م ، ط2، ص، 961.
4. أدونيس، الصوفية والسوريالية، دار الساقي، ط 3،
5. ادغار موران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة، هناء صبحي، ط1، 1430هـ/2009م، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- كلمة- أبوظبي
6. أمين معلوف، الهويات القاتلة، قراءات في الإنتماء والعولمة، ترجمة، نبيل محسن، ط1، 1999، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق
7. هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2010
8. حسن حنفي، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012
9. حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1411هـ- 1999م
10. حيدر إبراهيم علي، صورة الآخر المختلفة فكريا، سوسيولوجيا الاختلاف والتعصب، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد،10،الجزائر
11. -11 حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005
12. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773هـ852-هـ) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق عمر إيمان أبو بكر، المجلد الثاني عشر، دار العاصمة للنشر، الرياض، 1420هـ/200م، ط1
13. محمد راتب حلاق، نحن والآخر- دراسة في بعض الثنائيات المتداولة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997
14. محمد عابد الجابري، إشكالات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، حزيران/ يونيو 1989
15. نازك سابا يارد، الرحالة العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، دار نوفل، ط 2، 1992،
16. السيد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، الجزء الأربعون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت، 1422هـ/ 2001 م
17. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007
18. المعلم الثاني الحكيم أبي نصر محمد بن محمد بن اوزلغ بن طرخان الفارابي، التعليقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،1346هـ
19. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، حقّقها، عبد السلام الشدادي، الجزء الرابع، ط1، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، 2005
20. عبد العزيز الدوري، الهوية الثقافية العربية والتحديات، ضمن كتاب: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، تشرين الثاني/نوفمبر2013
21. علاء الدين صادق الأعرجي، أزمة التطور الحضاري العربي بين العقل الفاعل والعقل المنفعل، مطبوعات أي- كتب، لندن، ط5، 2015

22. علي حرب، خطاب الهوية، سيرة فكرية، منشورات الاختلاف، الجزائر، 1429هـ /2008م
23. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة
24. فتحي المسكيني، الهوية والزمان، تأويلات فينومينولوجية لمسألة «النحن»، دار الطليعة، بيروت، ط1، آب/ أغسطس،2001
25. صمويل ب. هنتنجتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة أحمد مختار جمال، ط1، المركز القومي للترجمة، 2009، القاهرة
26. رسول محمد رسول، محنة الهوية (مسارات البناء وتحولات الرؤية) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2002
27. الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة 170هـ) كتاب العين، ترتيب وتحقيق، عبد الحميد هنداوي، الجزء الرابع (ك - ي) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ/2003م
28. Averroès, Tafsir ma bada at-tabiat, Bibliotheca Arabica, scholasticorum, série arabe, tome V, 2, texte arabe Inédit établi par, Maurice Bouyges, S.J, Beyrouth, Imprimerie Catholique. MCMXXXVIII, juin 1938 .
29. Alain De Benoist, Nous et les Autres, problématique de l›identité, Editions Krisis, Paris, 2006
30. Barus Michel Jacqueline, Eugene Enriquez, et André Levy (sous la direction) Vocabulaire de psychosociologie: Positions et références, Editions Eres, Paris, 2007
31. Bernard Lamizet, Politique et Identité, Edition PUL (Presses Universitaires de Lyon) 2002
32. Catherine Halpern, Faut-il en finir avec l›identité? Revue sciences humaines, Ne 151,20047/, Editions sciences humaines, Paris.
33. Dictionnaire de l›académie Française, septième édition, tome second (I-Z) imprimeur de l›institut de France, Paris, 1878
34. Dictionnaire latin- français, Félix Gaffiot, Hachette, Paris, 1934
35. Denis-Constant Martin (sous la direction de) l›Identité en jeux, pouvoirs, identifications, mobilisations, éditions, Karthala, Paris, 2010
36. Jean – Luc Lefèvre, La Question de l›identité Européenne. Européen, qui es-tu? D›ou viens-tu? Mon éditeur, Paris, 2013.
37. Jean François Bayart, l›Illusion Identitaire, Fayard, Paris, 1996.
38. N›Guessan Kouadio Germain, Identités collectives et construction nationale dans le roman Ivoirien, Editions Publibook, Paris, 2010
39. Stamatios Tzitzis, l›Identité culturelle et humanisme, de la Grèce antique à l›Europe moderne, Editions Buenos books International, Paris,2011,(l›Introduction) .
40. 13- Sylvester N.Osu, Gilles Col, Nathalie Garric et Fabienne Toupin (eds), Construction d›identité et processus d›identification, Peter Lang, Editions scientifiques Internationales, Berne, 2010
41. Sophie Duchesne (sous la direction), l›Identité Européenne entre science politique et science fiction, Revue politique Européenne, Ne,30, l›Harmattan, Paris, 2010
42. Voltaire, Dictionnaire Philosophique, Tome Neuvième, Edition Stéréotype, Paris, 1816
43. Y.S.Live et J.F.Hamon, l›Identité et la construction de l›identité dans les iles du sud-ouest de l›océan Indien, Editions l›Harmattan, Paris
44. http://nouvellelanguefrancaise.hautetfort.com/archive/200601/10//identite.html
45. http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/identité/41420, consulté, 242016 /10/
46. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، منشور على موقع:

http://www.aljabriabed.net/n06_01jab_awlama.html

Identity between cognitive rooting and civilized acculturation

Abstract

This research seeks to clarify the concept of identity through its manifestations in various knowledge fields, as it constitutes with its components an image of self-reflection in the mirror of other and difference in favor of building an acculturation that respects human values and contributes in world civilizational construction. Globalization, as well as information revolution breakthroughs in communications fields have paved the way for people's rapprochement and imposed multiple forms of communication which have produced a plurality of identities and diversity of cultural particularities. Which has led sometimes to cooperation, tolerance and accessibility within a layout based on mutual respect and the other's acceptance, and at other times to clash and conflict, fearing identification, fusion and loss of identities. The Arab traveler contacted the European West in order to achieve Self-development and access to western technical and technological achievement. It was the cultural shock that posed an issue in culture's construction after the identity and its components were transformed into a mechanism and a reference determining the "ego with the other" relation.

Keywords
identity
otherness
acculturation
travelogue
discourse

L'identité entre l'enracinement cognitif et acculturation civilisée

Résumé

Cette recherche vise à clarifier le concept d'identité à travers ses manifestations dans divers domaines de la connaissance, car elle constitue avec ses composantes un miroir de réflexion sur soi dans le miroir de l'altéritéetde la différence afin de construire une acculturation qui respecte les valeurs humaines et contribue à la construction civilisationnelle mondiale. La mondialisation et la révolution dans le monde des communications ont ouvert la voie au rapprochement des peuples et ont imposé de multiples formes de communication qui ont produit une pluralité identitaire et une diversité de spécificités culturelles. Le nomade arabe a contacté l'Occident européen dans le but de se développer et de voir l'accomplissement technique et technologique occidental, de sorte que le choc des cultures a constitué un paradoxe del'identité et l'acculturation.

Mots clés
identité
altérité
acculturation
voyage
discours

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي على ضوء القانون 19/15 -بين المكاسب والتطلعات-

Criminal protection of women from domestic violence under law 15/19 –Between achievements and aspiration-

د. سهام بن عبيد
Dr. Sihem Benabid
جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر
benabidsihem@yahoo.fr

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2021-09-29
تاريخ القبول 2022-01-24

الكلمات المفتاحية
العنف الزوجي
العنف المادي
العنف النفسي
العنف الاقتصادي
العنف الجنسي

ملخص

لقد أدى تزايد العنف الزوجي في الجزائر وخطورته على الأسرة والمجتمع، إلى تحرك المشرع نحو تعزيز الحماية الجزائية للزوجة ضد التعنيف الجسدي والنفسي والمالي الذي تتعرض له من زوجها، حيث جاء القانون 15-19 بتعديلات هامة بهذا الخصوص متناسيا تجريم العنف الجنسي ولإبراز أهمية الموضوع تناولت خصوصية ومظاهر هذه الحماية، من خلال عرض لمميزات السياسة العقابية والتجريمية التي أقرها المشرع للزوجة ضد أشكال العنف الزوجي.

مقدمة

يعتبر العنف الزوجي من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له النساء، وذلك راجع إلى الضغوط المتعددة التي تواجهها سواء كانت داخلية، فالزوجة تعاني في صمت وهي تواجه تعسف زوجها ومعاملته السيئة واستغلاله لها ماديا الأمر الذي يؤثر على سلامتها النفسية والجسدية، كما تعيش مخاوف فقدان أطفالها إذا طلبت الانفصال عن زوجها خاصة إذا لم يكن لها مأوى أو مورد رزق لإعالتهم هذا من جهة، وتواجه ضغوط خارجية من المجتمع التي يطالبها في كل مرة تحاول وضع حد لمعاناتها بالصمت والسكوت والحفاظ على كيان الأسرة مهما كانت معاناتها.

كل هذه المعطيات جعلت العنف الزوجي يدخل ضمن الطابوهات المسكوت عنها وسببا في تكاتف الجهود الدولية والداخلية، لرسم استراتيجية واضحة المعالم لحمايتها ضد أنماط العنف المختلفة، ولقد توجت هذه الجهود بصدور عدة اتفاقيات دولية علّ أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الامم المتحدة، 1981)، وكذا الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (الامم المتحدة، 1993)

وتنفيذا لالتزاماتها الدولية، اتجهت الجزائر إلى إجراء تعديلات دورية على منظومتها القانونية تهدف لخلق سياسة عقابية وتجريمية واضحة في مجال حماية المرأة والأسرة، حيث أحدث القانون 19/15 المؤرخ في 2015/12/30 يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، نقلة نوعية في مجال الحماية الجزائية للمرأة، فأقر حماية للمرأة بصفة عامة ضد العنف الجنسي الذي تتعرض له في الأماكن العمومية وأماكن العمل كجريمة التحرش الجنسي (المادة 341 مكرر) وجريمة مضايقة أنثى في مكان عمومي (المادة 333 مكرر 2)، إضافة إلى تجريمه إلى كل اعتداء يرتكب خلسة أو بالعنف أو بالإكراه أو التهديد يمس بالحرية الجنسية للضحية (المادة 333 مرر 3)، في حين خص الزوجات بحماية من العنف الزوجي باستحداثه للمواد 266 مكرر- 266 مكرر 1- 330- 330 مكرر من القانون 15-19 السابق ذكره، والمتضمنة لصور العنف الزوجي وهي العنف الجسدي، النفسي والمالي (الاقتصادي).

وتظهر أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

-خطورة العنف الزوجي على الزوجة والصحة النفسية والجسدية للأطفال والتي ستؤثر على كيان الأسرة والمجتمع.

-العراقيل القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الزوجة للحد من العنف الذي تتعرض له.

-تزايد العنف الزوجي في الجزائر.

-يعتبر موضوع العنف الزوجي من الطابوهات في المجتمع.

كما تهدف هذه الدراسة:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بالعنف الزوجي.

- عرض للتعديلات التي جاء بها القانون 15-19 في مجال الحماية الجنائية للمرأة ضد العنف الزوجي، مع إبراز لأهم النقائص التي جاء بها إضافة لتحليل أسباب واعتبارات عدم النص على العنف الجنسي الممارس من قبل الزوج والمعروف بمصطلح الاغتصاب الزوجي.

وانطلاقا مما سبق عرضه نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى نجاح التعديلات التي جاء بها القانون 15-19 في تعزيز الحماية الجزائية للمرأة ضد أشكال العنف الزوجي؟

للإجابة على اشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين منتهجين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدت عليه لتحليل النصوص القانونية المستحدثة بموجب القانون 15-19 في مجال العنف الزوجي.

وسنتناول هذه الورقة البحثية حسب الخطة التالية:

1- خصائص الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي

1-1- تأثير الحقوق الزوجية والاعتبارات الاجتماعية على العنف الزوجي

1-2- خصوصية العلاقة بين الجاني والضحية.

1-3-صور العنف الزوجي محل الحماية الجزائية

1-4-عراقيل تفعيل الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي.

2-مظاهر الحماية الجزائية للزوجة ضد العنف الزوجي

2-1- الضرب والجرح العمدي

2-2- الاعتداء على السلامة النفسية للزوجة

2-3-صورة العنف الاقتصادي

2-4 –إشكالات تجريم العنف الجنسي ضد الزوجة

1–خصائص الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي

تختلف أشكال العنف الممارس في المجتمع، وذلك تبعا لصفة الجاني والضحية والعلاقة القائمة بينهما، وكذا مكان ارتكابه ولا يمكن إنكار خصوصية العنف الزوجي لما له من تأثير خطير على وجود الأسرة واستقرارها.

وبعد اطلاعنا على المواد المجرمة للعنف الزوجي في القانون 15-19 لاحظنا خصوصية في المعالجة القانونية لمظاهر هذا العنف، وهو ما سنظهره في هذا المبحث:

1–1–تأثير الحقوق الزوجية والاعتبارات الاجتماعية على العنف الزوجي

سنعرض في هذا الفرع تأثير الفهم الخاطئ لبعض الحقوق الزوجية كحق التأديب، وكذا الضغوط التي تولدها الاعتبارات الاجتماعية ودورها في دفع الضحية في كثير من الأحيان إلى صفح وإيقاف المتابعة الجزائية.

1–1–1–ضوابط الولاية أو حق تأديب الزوج لزوجته

يعتبر حق تأديب الزوج لزوجته من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية، ويجد هذا الحق أساسه الشرعي في الآية: «ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ٣٤» **(النساء الاية 43)** صدق الله العظيم.

فالتأديب موجه للزوجة التي تقصر في حقوق زوجها مما يجعل الحياة الزوجية عرضه للاضطراب والتمزق، وقد جعلت الشريعة الاسلامية ولاية التأديب على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: أن يعظ الزوج زوجته بالرفق واللين.

المرحلة الثانية: الهجر في المضجع.

المرحلة الثالثة: الضرب غير المبرح وليس له أن يضربها ضربا مبرحا لأي سبب من الأسباب فإن فعل ذلك كان إضرارا بها. (الشافعي و الشرنباصي، 2002).

فالحنفية يرون أن الزوج الذي يضرب زوجته بنحو الضرب الأليم المبرح يستحق التعزير، فلزوجة أن ترفع أمرها إلى القاضي طالبة تعزيره، أما المالكية يرون أن للزوجة في هذه الحالة أن تطلب إلى القاضي أن يطلقها منه (الشرنباصي، 2002).

ولقد كره الرسول صلى الله عليه وسلم، الضرب ولم يفعله قط، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، **عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:** مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَادِمًا لَهُ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا» (ابن ماجة)

كان الرجال نهو عن ضرب النساء ثم شكوهن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فخلى بينهن وبين ضربهن، ثم قال ولن يضرب خياركم وليس للزوج أن يضرب زوجته ضربا مبرحا لأي

سبب من الأسباب فإن أساء استعمال حقه في التأديب وزاد على القدر اللازم لإصلاحها كان متعديا، وكان للزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضي وتطلب تطليقها منه (التكروري، 2009).

ولقد كرس المشرع الجزائري في المادة 36 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم، أن من حقوق وواجبات الزوجين المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة الزوجية والمعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة بينهم، كما أكدت المادة 4 من نفس القانون أن الهدف من الزواج هو تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين.

1-1-2-تفعيل الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي متوقف على قرار من الضحية

كانت القاعدة العامة أن النيابة العامة وحدها تملك صلاحية تحريك ورفع الدعوى الجزائية، فالمشرع خرج عن تلك القاعدة بأن أورد قيود تحد من جدية النيابة العامة في هذا الصدد، ومؤدى هذه القيود أن النيابة العامة لا تملك مباشرة سلطتها، ذلك أن المشرع قدر في حالات معينة على سبيل الحصر أن يترك لأشخاص أو جهات محددة أمر تقدير عدم تحريك أو رفع الدعوى الجزائية، واستلزم لكي تسترد النيابة العامة مكانتها الممنوحة قانونا صدور إجراء من الجهات التي حددها، ومن ضمن هذه القيود وجود شكوى من المجني عليه (صقر، 2009).

وهو الأمر الذي تتطلبه جرائم العنف الزوجي، فضحية العنف الزوجي لها أن تحرك الدعوى الجزائية ضد الزوج عن طريق الشكوى، أو أن تضع حدا للمتابعة الجزائية عن طريق إجراء الصفح. ولكن لا يستفيد من الصفح الزوج الذي تسبب في وفاة الضحية، في حين تشدد العقوبة لتصبح من 05 إلى 10 سنوات إذا أدى العنف إلى عاهة مستديمة في حالة صفح الضحية وهو مت أشارت اليه المادة 266مكرر الفقرة 9، وبالتالي حدّ المشرع من حق الزوجة في استخدام حقها في الصفح وذلك تبعا لخطورة الضرر الناتج عن أعمال العنف.

1-2-خصوصية العلاقة بين الجاني والضحية

يشرط لقيام جرائم العنف الزوجي، وجوب توفر علاقة خاصة بين الجاني والضحية وهي العلاقة الزوجية، وهو ما يعرف بالركن المفترض للجريمة، وهو ما يميز جرائم العنف الزوجي عن غيرها من صور العنف، ولقد أقر المشرع حالتين لقيام جرائم العنف الزوجي وهي:

1-2-1-حالة قيام العلاقة الزوجية بين الضحية والجاني

تتطلب هذه الصورة، وجوب قيام العلاقة الزوجية، وهو ما نصت عليه المادة 266 مكرر من القانون 15- 19 وهو:«**كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا يزوجه ...**».

وطبقا للمادة 9 من قانون الاسرة ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين، في حين تتمثل شروطه طبقا للمادة 9 مكرر من قانون الاسرة في توافر أهلية الزواج، الصداق، الولي، الشاهدان، انعدام الموانع الشرعية للزواج، فالقاضي ملزم قبل تكييف فعل معين على أنه جريمة عنف زوجي إثبات قيام العلاقة الزوجية بين الجاني والضحية، فلا تقع إلا من زوج على زوجته.

ولقد بينت المادة 22 من قانون الأسرة الجزائري، أن الزواج يثبت بمستخرج من سجل الحالة المدنية وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي، فهو يفترض وجود الرابطة الزوجية الرسمية أي عقد زواج شرعي وقانوني صحيح وتكون الزوجية قائمة بين الزوجين، فلا تقوم جرائم العنف في حالة الزواج العرفي أو العلاقة غير الشرعية أو غير الرسمية (صقر، 2009).

1-2-2-حالة انحلال الرابطة الزوجية

وهو ما عبر عنه المشرع بالشريك السابق والذي نصت عليه المواد 266 مكرر و266 مكرر 1، حيث نصت المادة 266 مكرر 1: «إذا ارتكبت أعمال العنف من قبل الزوج السابق وتبين أن الأفعال ذات صلة بالعلاقة الزوجية السابقة».

وتنحل الرابطة الزوجية طبقا للمادة 47 من القانون الأسرة الجزائري إما بالطلاق أو الوفاة.

وحسنا فعل المشرع عندما لم يحصر قيام جرائم العنف الزوجي على حالة قيام الرابطة الزوجية، ففي كثير من الأحيان لا تنقطع العلاقة بين الزوجين المنفصلين نهائيا إذا كان بينهما أولاد، الأمر الذي يسبب نوع من أنواع العنف، مثل مشاكل النفقة أو الحضانة. الخ.

1-3-صور العنف الزوجي محل الحماية الجزائية

تتعدد أنماط السلوك العنيف الذي تندرج في إطار العنف الزوجي، كما تتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد أنواع العنف الزوجي، ولعل أكثر هذه المعايير اعتمادا لدى الباحثين

ما اعتمده الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يعتمد على طبيعة الضرر المترتب على السلوك العنيف، حث بقسم العنف الأسري إلى عنف جسدي، عنف نفسي، عنف اقتصادي وعنف جنسي (عبيدو، 2012).

1-3-1-**العنف النفسي**

يعرف العنف النفسي بأنه مجموعة الأفعال التي تهدف إلى إجبار الآخرين على تبني مواقف أو اتجاهات أو مبادئ بوسائل بعيدة عن طريق الإقناع، وهي وسائل تشمل الكذب وإعادة تفسير الأحداث، وتعريض الأفراد لحالات نفسية يفقدون فيها السيطرة على قواهم العقلية وعلى مشاعرهم وأحاسيسهم (النبر، 1997)

ويعرف أيضا بأنه كل فعل أو قول أو سلوك يلحق ضررا نفسيا بالآخرين من أفراد الأسرة وفق ما تقرره المعايير الاجتماعية والخبراء وعلماء النفس، ويعتبر العنف النفسي من أكثر أنواع العنف الأسري صعوبة في القياس والتحديد وتتبع آثاره المتوسطة والبعيدة المدى، نظرا لارتباطه بالمشاعر والأحاسيس الداخلية والتي يصعب على غير المختصين كشف ما يترتب عليها من ضرر نفسي يطال الفرد.

ويعد العنف النفسي من أشد أنماط العنف الأسري خطورة، إذ أنه لا يترك آثار مادية على الضحية وهو النمط الذي يتم على صيغة الشتائم والسباب والإهانات الجارحة (عبيدو، 2012).

1-3-2-**العنف الاقتصادي**

يعرف العنف الاقتصادي: «على أنه حرمان النساء من التصرف في الموارد اقتصاديا، أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كليا على غيرها، وتشمل الحرمان من التصرف في ممتلكاتها أو الاتفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الميراث أو التملك وتعريضها لاستغلال اقتصادي.

ومن صور العنف الاقتصادي منع الزوجة من العمل، منع الزوجة من التعليم، صرف أموال أو راتب الزوجة بدون رضاها أخذ ممتلكات الزوجة ضد رغبتها (محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر، 2018).

1-3-3-**العنف الجنسي**

يشكل العنف الجنسي خرقا واضحا للضوابط الشرعية والقانونية والأخلاقية التي تنظم العلاقات الأسرية، ورغم ذلك فإن محاسبة مرتكب العنف الجنسي وحماية الضحية تبقى أمرا صعب المنال لاعتبارات تتعلق بصعوبة الاثبات، وأخرى تتعلق بحساسية الحديث عن الأمور المتعلقة بالجنس في معظم المجتمعات العربية.

ويشمل العنف الجنسي أي فعل أو قول يمس كرامة الانسان ويخدش خصوصية جسده، كالتعليقات الجنسية أو من خلال لمس أي عضو من أعضاء جسد الانسان دون رضاه وصولا إلى هتك العرض والاغتصاب. وتتعدد صور العنف الجنسي في إطار الأسرة لتشمل الاغتصاب الزوجي استغلال الأطفال لتحقيق الرغبات الجنسية للكبار وكافة أشكال التحرش الجنسي وهتك العرض (عبيدو، 2012).

ويعد الاغتصاب الزوجي من أكثر أشكال العنف الجنسي الأسري شيوعا، وهو لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغباتها الجنسية. وعنف الزوج الجنسي ضد زوجته أشبه بالاغتصاب الذي يعنى إجبار المرأة على ممارسة الجنس بدون رغبتها. وكذلك سوء معاملة الزوجة جنسياً، وذلك باستخدام الطرق وأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الأخلاق والدين في عملية الجنس، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها والتحقير من شأنها (عبيدو، 2012)

1-3-4-**العنف المادي (الجسدي)**

يعد العنف الجسدي أكثر أنواع العنف الأسري وضوحا، لما يخلفه من آثار مادية واضحة على جسد الضحية، ويعرف على أنه أي فعل ينتج عنه الحاق إصابة أو أذى بدني بشكل متعمد لأحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر.

وتتطلب هذه الصورة من العنف توفر شرطين الأول أن يرتب العنف أذى أو إصابة جسدية كالكدمات والكسور. الخ، وغيرها من الأضرار التي تؤثر على سلامة الجسم وسلامة أدائه لوظائفه، أما الشرط الثاني فيتعلق بالقصد من الفعل المسبب للضرر (المحنة، 2015).

1-4-عراقيل تفعيل الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي

هناك مجموعة من العراقيل القانونية والاجتماعية والاقتصادية تحول دون تطبيق الفعال للحماية الجزائية للمرأة ضد العنف الزوجي، سنوجزها فيما يلي:

1-4-1-**صعوبة اثبات العنف الزوجي**

رغم التعديلات القانونية الهامة التي مست حماية الزوجة، إلا أن هذه النصوص موقوفة النفاذ لعدم استكمال هذه الخطوة بتعديلات تخص الجانب الاجرائي، ففي كثير من الأحيان تجد الزوجة نفسها عاجزة على اثبات العنف الممارس ضدها، وإن كان الأمر أقل سهولة بالنسبة للعنف الجسدي، إلا أنه يكون أكثر صعوبة بشأن العنف النفسي والجنسي.

-القضاة يصرون في بعض الأحيان على أنواع معينة من الأدلة، مثل شهود العيان في قضايا العنف الأسري، وغالبا ما يكون هذا مستحيلا لأن معظم الاعتداءات تحدث خلف أبواب مغلقة، كما أن الشهادة الطبية أو شهادات الضحايا تعتبر غير كافية للإدانة (مصيرك البقاء معه تعامل الدولة مع العنف الأسري في الجزائر، 2017).

- تركيز القانون على العجز بوصفه معيارا حاسما في إصدار الأحكام يتسبب في مشاكل متعددة، فالقانون يمنح دورا رئيسيا وإن كان غير مباشر للأطباء الشرعيين في تحديد الأحكام، بحكم التقارير الطبية التي يكتبونها وتحديد عدد أيام العجز. رغم ذلك لا يذكر القانون الجزائري المعايير والعناصر التي يستخدمها الأطباء الشرعيون لتحديد فترة العجز، هذا النقص في التوجيه يمنح الأطباء سلطة تقديرية واسعة ويحتمل أن يكون لهم تأثير تعسفي على إصدار الأحكام في القضايا الجنائية.

يتجاهل هذا النهج أيضا حقيقة أن العنف الأسري يؤدي في كثير من الأحيان إلى إصابات جسدية أصغر ولكنها تراكمية، قد تستمر أقل من 15 يوما من العجز، أو غيرها من الأضرار غير الطبيعية أو الأقل وضوحا مثل صدمة الدماغ.

كما أشارت «منظمة الصحة العالمية» إلى أنه بالإضافة إلى الإصابات الجسدية ربما الأمراض التي غالبا ما لا يكون لها سبب طبي محدد أو يصعب تشخيصها أكثر شيوعا، يشار إليها أحيانا باسم «اضطرابات وظيفية أو «ظروف مرتبطة بالإجهاد» وتشمل متلازمة القولون العصبي، وأعراض الجهاز الهضمي، والألم العضلي الليفي، ومختلف متلازمات الألم المزمن، وتفاقم الربو. (مصيرك البقاء معه تعامل الدولة مع العنف الأسري في الجزائر، 2017)

1-4-2-**الضغوط الاجتماعية**

من العوائق الاجتماعية التي تمنع ضحايا العنف الأسري من طلب العون والحماية والعدالة، الضغط الذي يمارس عليهن من أجل الحفاظ على الأسرة مهما كلف الأمر، والتبعية الاقتصادية للأزواج والوصم والعار إذا ما تركت امرأة زوجها. وفي هذا الإطار صرحت ياسمينة بومرداسي محامية من الجزائر العاصمة متخصصة في شؤون الأسرة، لهيومن رايتس ووتش إنها عملت على ما يقارب 100 قضية عنف أسري، وأن في 90 بالمئة من الحالات تسقط النساء الدعاوى وعادة توقف النيابة العامة تحقيقاتها بعد إسقاط النساء لدعاويهن، كما أن الفترة بين تقديم المرأة لشكواها واستدعائها من قبل النيابة العامة قد تمر أشهر ما يثبط عزيمتهن ويسقطن الشكوى. (مصيرك البقاء معه تعامل الدولة مع العنف الأسري في الجزائر، 2017)

1-4-3-**التبعية الاقتصادية للزوج**

غالباً ما تنشأ عوائق مالية واجتماعية يكاد يستحيل التغلب عليها تعمل على منع المرأة من ترك الزوج المسيء إليها، ويقول عددٌ من الأخصائيين الاجتماعيين أن كثيراً من النساء اللواتي يستفدن من خدماتهم يبقين في كنف أزواج يمارسون العنف بحقهن لأن الأهل لا يرغبون أو لا يستطيعون تحمل الكلفة المالية المترتبة على إعالة أطفال الضحية، ومع انخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل تكون معظم النساء غير قادراتٍ على إعالة أنفسهن وأطفالهن، ولا ترغب المرأة بترك أطفالها مما يجعلها لا ترى أمامها خياراً إلا أن تبقى عرضةً للعنف. فالزوجة تجد صعوبة في الاختيار بين البقاء مع زوجٍ يسيء إليها جسدياً وجنسياً وبين فقدان أطفالها (العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، 2006).

2-مظاهر الحماية الجزائية للزوجة ضد العنف الزوجي

سنتناول في هذا المحور مختلف مظاهر الحماية الجزائية التي أقرها المشرع الجزائري في القانون 15- 19، والتي نصت عليها المواد 266 مكرر- 266 مكرر 1- 330- 330 مكرر، كما سنتطرق إلى إشكالات عدم تجريم الاغتصاب الزوجي والذي يدخل في إطار العنف الجنسي والذي لم ينص عليه المشرع.

2-1-**الضرب والجرح العمدي**

لقد عالج المشرع صورة العنف المادي بموجب المادة 266 مكرر من القانون 15- 19 السابق ذكره، والتي تناولت جريمة الضرب والجرح العمدي، حيث نصت «**كل من أحدث عمدا**

جرحا أو ضربا بزوجه ...».

2-1-1-**الجرح**

يقصد بالجرح كل مساس بجسم الإنسان يؤدي إلى إحداث تمزق يفضي إلى تحطيم الوحدة التي تجمع بين جزئيات هذه الأنسجة، ويختلف قطع الجسم على التمزيق الأغشية لأن قطع الجسم يكون سطحيا ويقتصر على مادة الجلد، بينما تمزيق الأنسجة يكون عميقا لكونه ينال الأنسجة الداخلية التي يكسوها الجلد.

ويستوي أن يكون الجرح ظاهريا أو خارجيا، ويدخل في مفهوم الجرح كسر العظام، الرضوض، الخدوش، والكدمات والعض (حسين، 2006)

2-1-2-**الضرب**

يراد به كل تأثير على جسم الإنسان ولا يشترط أن يحدث جرحا أو يتخلف عنه أثر أو يستوجب علاجا (بوسقيعة، 2009). ولا يعتد القانون بوسيلة إحداث الجرح فقد يستخدم الجاني في ذلك أداة معينة كسلاح ناري أو آلة حادة مثل السكين والإبرة والعصا، وقد يستعين بحيوان يستخدمه في الاعتداء على الزوجة ككلب يحرشه عليها.

غير أن الجريمة تقوم أيضا وإن لم يستخدم الجاني أداة على الإطلاق مقتصرا على استعمال أعضاء جسمه، كركل المجني عليها بالقدم مما يتسبب عنه إصابتها بكدمات أو تسلخات.

ويتوفر القصد الجنائي في جرائم الضرب والجرح متى ارتكب الزوج الفعل المكون للجريمة عن إرادة وعلم، فإن هذا الفعل يترتب على المساس بسلامة جسم زوجته ويسبب لها ضررا، فينبغي أن تتجه إرادة الزوج أولا إلى النشاط المادي الذي صدر منه والذي ترتب عليه المساس بسلامة جسم الزوجة، كما أنه لا يعتد ولا دخل للباعث ولا تأثير له على قيام المسؤولية الجزائية (صقر، 2009).

2-1-3-**إثبات العنف المادي**

باعتبار العنف المادي يترك آثار مادية واضحة على جسد الضحية، يمكن إثباته بجميع وسائل الإثبات وهو ما نصت عليه المادة 212 من الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386الموافق 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم، حيث يمكن إثبات العنف بواسطة فحص طبي يقوم به ذوي الاختصاص تحرر إثره شهادة طبية تظهر أن الوقائع حديثة وتبرز آثار العنف إن وجدت كتقرير من الطبيب الشرعي (بوسقيعة، 2009).

2-1-4-**عقوبة أعمال العنف المادي**

تختلف العقوبات المقررة للزوج حسب خطورة النتائج التي أسفرت عليها أعمال للعنف المادي، ولقد ميزت المادة 266 مكرر بين أربع حالات:

-الحالة الأولى: الجرح والضرب الذي لم ينشأ مرض أو عجز كلي عن العمل

قررت المادة 266 مكرر /1 من القانون 15-19 عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح والضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل يفوق 15 يوم.

-الحالة الثانية: الجرح والضرب الذي ينشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوم

طبقا للمادة 266 مكرر/ 2 يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى (5) خمس سنوات إذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوم.

-الحالة الثالثة: الضرب والجرح الذي يسبب عاهة مستديمة

تشدد عقوبة الزوج إذا نشأ عن الجرح أو الضرب الذي تسبب فيه فقد أو بتر أحد أعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى، حيث تقدر العقوبة بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة.

-الحالة الرابعة: الضرب والجرح الذي يؤدي للوفاة

طبقا للمادة 266 مكرر 4 من القانون 19/15 تشدد عقوبة الزوج إلى المؤبد إذا أدى الضرب أو الجرح الذي ارتكبه ضد زوجه إلى الوفاة.

2-1-5-**حالات عدم الاستفادة من ظروف التخفيف**

في إطار تعزيز الحماية الجزائية للزوجة، خص المشرع فئات معينة من الزوجات بحماية مضاعفة وكذا الأبناء القصر، وذلك راجع لحالة الضعف التي يعانين منها والتي قد تكون سبب في تعسف الزوج والافراط في العنف، حيث لا يستفيد الزوج من ظروف التخفيف إذا كانت الضحية حاملا أو معاقة أو إذا ارتكبت الجريمة بحضور الأولاد القصر أو تحت التهديد بالسلاح، وهذا ما نصت عليه المادة 266 مكرر/7 من القانون 15-19 السابق ذكره.

2-2-**الاعتداء على السلامة النفسية للزوجة**

إضافة إلى حماية الزوجة من العنف المادي، جرم المشرع في نص المادة 266 مكرر 1 مختلف أشكال التعدي والعنف

اللفظي والنفسي المتكرر الذي يجعل الضحية في حالة تمس كرامتها أو تؤثر على سلامتها البدنية أو النفسية، وبالتالي يتضمن الركن المادي لهذه الجريمة فعل التعدي، العنف اللفظي، العنف النفسي.

2-2-1-**التعدي**

ويقصد به تلك الأعمال المادية التي وإن كانت لا تصيب جسم الضحية مباشرة فإنها تسبب لها انزعاجا أو رعبا شديدا من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب في قواها الجسدية أو العقلية، ومن هذا القبيل إطلاق عيار ناري لإحداث الرعب في نفس الشخص أو تهديد الشخص بسكين أو مسدس (بوسقيعة، 2009)

2-2-2-**العنف اللفظي**

هو شكل من أشكال العنف النفسي الذي يمارس على المرأة، ويتضمن ممارسات سيئة موجهة لها مباشرة مثل الإذلال، والذم والشتم وتقليل من شأن الزوجة وتوجيه الاتهامات لها وقد يكون بداية العنف الجسدي (العنف اللفظي ضد المرأة: ماهيته، وأسبابه، وآثاره، وطرائق معالجته، 2020).

فالزوج يمكن أن يمس شرف زوجته، أو يستخدم عبارات تجرح مشاعرها ويسيء إلى سمعتها سواء كان ذلك علنا أو في غير علانية كاتهامها بالزنا أو نفي نسب أبناءه منها أو من خلال السخرية منها أو السب (صقر، 2009). وهي ممارسات تمس كرامة الزوجة، وتؤثر على سلامتها البدنية أو النفسية.

ما يجب الاشارة إليه هو وجوب تكرار هذه الممارسات حتى تعتبر جريمة، فيؤدي تكرار العنف النفسي أو اللفظي إلى ممارسة ضغوط نفسية على الزوجة تؤثر على سلامتها النفسية، حيث تؤثر هذه الأعراض النفسية على جسد الزوجة وتسبب في ظهور أمراض جسدية كفقدان الشهية، الأرق، صداع، الاكتئاب، القلق.

2-2-3-**إثبات العنف النفسي**

يعتبر العنف النفسي من أخطر أنواع العنف من حيث الإثبات، باعتبار أنه لا يترك أي أثر ملموس فالزوجة تجد صعوبة في التبليغ عن زوجها الذي يعنفها لفظيا لافتقارها لدليل ملموس.

وتدعيما للحماية الجزائية للزوجة، وسع المشرع في وسائل الإثبات المعتمدة في إثبات هذا النوع من العنف حيث نصت المادة 266 مكرر 2/1: «**يمكن إثبات حالة العنف الزوجي بكافة الوسائل**». تعتبر شهادة الأبناء وأفراد العائلة الجيران وكذا التسجيلات الصوتية من أهم وسائل الإثبات المعتمدة في هذه الصورة من العنف باعتبار العنف اللفظي يرتكب في أغلب الأحيان داخل بيت الزوجية.

2-2-4-**عقوبة العنف النفسي**

يعاقب الزوج مرتكب جريمة العنف اللفظي والنفسي بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

2-2-5-**حالات عدم تطبيق ظروف التخفيف**

مثل ما سبق وأن وضحت في صورة العنف المادي لا يستفيد الزوج مرتكب العنف النفسي من ظروف التخفيف، إذا كانت الضحية حاملا أو معاقة أو إذا ارتكبت الجريمة بحضور الأولاد القصر أو تحت التهديد بالسلاح، وهذا ما نصت عليه المادة 266مكرر1/5 من القانون 15-19 السابق ذكره.

وما أود الاشارة إليه هو أن المادة 330 في فقرتها الثانية من القانون 15-19، نصت على صورة تخلي الزوج عمدا عن زوجته لمدة تزيد عن شهرين دون سبب جدي، وهي تشكل أيضا نوع من أنواع العنف الذي تتعرض له الزوجة ويؤثر على صحتها النفسية بسبب الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها، خاصة إذا لم يكن لها مورد رزق أو مكان تأوي إليه.

2-3-صورة العنف الاقتصادي

جرمت المادة 330 مكرر استغلال الزوج لأموال وممتلكات زوجته، حيث نصت: «**يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى (02) سنتين، كل من مارس على زوجته أي شكل من أشكال الإكراه أو التخويف ليتصرف في ممتلكاتها أو مواردها المالية**».

وبالتالي تتطلب هذه الصورة شرطين، الأول أن يستخدم الزوج أي شكل من أشكال الإكراه المادي أو المعنوي، والشرط الثاني التصرف في ممتلكات أو مواردها المالية.

فالإكراه المادي يتمثل في عنف يباشر على جسم الضحية الخاضع للإكراه فيؤدي إلى انعدام الإرادة الكلية، أو بصيغة أخرى يعرف بأنه القوة المادية التي يباشرها شخص عمدا ضد آخر فيسلبه إرادته ماديا، وبصفة مطلقة ما يأتيه من أعمال ايجابية أو سلبية، في حين يتمثل الإكراه المعنوي في التهديد بالاعتداء الجسيم أو استعمال العنف، بحيث يؤثر هذا التهديد أو العنف على الشخص الخاضع له فلا يجد سبيلا للنجاة من هذا الخطر (حباسن، 2006-2007).

وبالتالي فالزوج يستخدم أو يمارس ضغوط نفسية (معنوية) ومادية لإجبار زوجته على تمكينه من ممتلكاتها، كإجبارها على أن تنقل له ملكية منزلها أو أن يجبرها على بيع سيارتها أو أخذ راتبها أو بيع مصوغاتها.

2-4-إشكالات تجريم العنف الجنسي ضد الزوجة

بالرجوع إلى القانون 15-19 السابق ذكره، نلاحظ خلوه من أي نص يجرم العنف الجنسي بين الزوجين، وذلك راجع لعدة اعتبارات أولها دينية تتطلبها الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع وأخرى تتعلق بطبيعة المجتمع الجزائري، وما أود التنويه إليه أن العنف الجنسي لا يقتصر على الاغتصاب الزوجي بل يتضمن أيضا الممارسة الجنسية من الدبر أو في فترة الحيض بالإكراه.

إلا أن فكرة الاغتصاب الزوجي تثير الكثير من ردود الفعل الرافضة والمؤسسة على العديد من الحجج، فللعلاقة الزوجية إطار قانوني منظم أساسه فكرة الواجب الزوجي وحقوق علاقة الزواج، فمن الناحية الدينية أساس العلاقة بين الرجل والمرأة في الأسرة المسلمة هو المودة والرحمة. (العبدلي، 2015)

وهكذا ترفض تعاليم الإسلام أي إهانة للمرأة وأي تعد عليها أو إيذاء معنوي عليها أو إضرار بها ومن باب أولى أي مساس أو إيذاء مادي، وتحرص أحكامه دائما على مبادئ راقية في معاملة المرأة مثل المعاملة بالمعروف والإحسان، والفضل وتقوى الله وعدم الإضرار، والرضا، والمودة، والرحمة وخشية الله العليم البصير فيهن، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد وضع بقوله: «لا ضَرَر ولا ضِرَار» (كتاب سنن ابن ماجة) قاعدة ذهبية يمكن استخدامها لمعرفة رؤية الإسلام لمختلف مسائل الحياة.

في ظل هذه الأحكام والمبادئ لا يمكن تصور ولا تقبل فكرة الاغتصاب الزوجي ولا فرض علاقة جنسية بالقوة على الزوجة، ومن جهة أخرى يعرف القرآن الكريم نظام الافتداء (الخلع) الذي يسمح للزوجة التي كرهت زوجها بمفارقته بإرادتها الحرة دون إكراه منه ولا ضرر وفي هذه الحالة الأخيرة يطبق نظام التطليق لوجود ضرر (العبدلي، 2015).

أما من الناحية التجريمية، يشترط لقيام جريمة الاغتصاب أن يكون الجماع غير مشروع لذلك لا يسأل عن جريمة الاغتصاب الزوج الذي يواقع زوجته كرها رغم إرادتها، لأن عقد النكاح الصحيح بين المرأة والرجل هو الذي يعطي الزوج حق إتيان زوجته متى شاء شرط أن لا يترتب على فعله ضرر يصيب زوجته كأن يرافق المعاشرة عنف أو إيذاء، وهنا يسأل الزوج عن العنف والإيذاء الذي ارتكبه بحق زوجته، ولكنه لا يسأل عن جرم الاغتصاب.

وإتيان الزوج زوجته من دبرها لا يحقق الركن المادي لجريمة الاغتصاب بل يمكن مساءلة الزوج ارتكابه لجريمة الجماع على خلاف الطبيعة. ولابد أن يقع الجماع بالعنف أو بالتهديد وهذا يفترض عدم رضاء المجني عليه بالمواقعة، أما إذا حدث الإيلاج برضاء المجني عليها فلا يعد هذا الفعل جريمة الاغتصاب.

ويتحقق عدم الرضا أيضا في حالات تعرض المرأة للإكراه المادي أو المعنوي، وكذلك إذا كان رضاها معيبا بسبب نقص جسدي أو نفسي أو إذا استعمل نحوها من ضروب الخداع (عبيدو، 2012). بينما يعاقب الزوج عن جريمة هتك العرض بالعنف إذا أتى زوجته في غير المكان الطبيعي كما لو أتاها من الخلف.

وعلى ذلك لا يرتكب الزوج جريمة الاغتصاب إذا أكره زوجته على الاتصال الجنسي به طالما أن أفعال الإكراه لم تصل إلى حد اعتبارها جريمة، فإذا لجأ الزوج إلى الايذاء في سبيل الوصول إلى غايته ولم يتجاوز حقه في التأديب فلا مسؤولية عليه عن جريمة الإيذاء أيضا لتوافر سبب إباحة أو تبرير بالنسبة له، أما إذا تجاوز حدود هذا الحق فإنه يكون مسؤولا عن جريمة الإيذاء فقط (نجيمي، 2014).

في حين يذهب رأي ثان إلى أن القيام بتلك العلاقة بالعنف ودون رضا الزوجة يعتبر اغتصابا، على أساس أن عقد الزواج هو عقد رضائي من نشأته الأولى ولا يتضمن تنازل أي من الطرفين عن كيانه وشخصيته وإرادته للآخر، فالزوجة في الإسلام تحتفظ باسمها وبذمتها المالية المستقلة بخلاف الوضع في نظم أخرى، فالزواج ميثاق غليظ بين الزوجين بالآخر ما دامت العشرة الزوجية قائمة، ولكن هذا لا يعني السماح للزوج باستعمال العنف ضد زوجته لإرغامها على الجماع، لأن الله سبحانه وتعالى أمر بمعاشرتهن بالمعروف. فإن حدث خلاف بين الزوجين حول هذا الموضوع فهناك طرق شرعية لحله ابتداء بالتحكيم وانتهاء بالتفريق، فإن رفضت الزوجة لأي سبب تراه أن تسمح لزوجها بمعاشرتها فمن حقه أن يطلقها مع تظليمها ولكن ليس من حقه معاشرتها بالعنف (نجيمي، 2014).

وأمام الفراغ القانوني وغياب نص صريح يجرم الاغتصاب الزوجي وغيرها من صور العنف الجنسي، فالتساؤل يطرح حول إمكانية تطبيق نص المادة 336 من قانون العقوبات الجزائري المجرمة للاغتصاب، باعتبار المشرع لم يستثني صراحة الاغتصاب الزوجي، على عكس ما ذهبت إليه بعض التشريعات العربية، حيث استثنى المشرع اللبناني الاغتصاب الزوجي صراحة في نص للمادة 503 من المرسوم الاشتراعي رقم 340 الصادر في 1943/03/01 المعدل و المتمم لقانون العقوبات اللبناني «من أكره غير زوجته بالعنف والتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة لمدة 5 سنوات على الأقل» (مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية).

وهنا يقع القاضي أمام فراغ قانوني عندما يتعلق الأمر بجريمة من جرائم العنف الجنسي، فهل هو ملزم بشرعية النص القانوني الذي نصت عليه المادة 1 من قانون العقوبات الجزائري:» **لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن إلا بنص**»، وبالتالي يكون القاضي أمام خيارين:

-إما يكون ملزم بتطبيق حرفية نص المادة 336 من قانون العقوبات الجزائري الذي أغفل النص الصريح على الاغتصاب الزوجي.

أو يلجأ لتطبيق نص المادة 336 من قانون العقوبات الجزائري باللجوء إلى التفسير القانوني على ضوء الالتزامات الدولية العامة للدولة، وطبقا للمادة 154 من الدستور الجزائري، والتي تنص على أن المعاهدات الدولية المصادق عليها تعلو القوانين الداخلية، وفي هذه الحالة على القاضي الاستناد مباشرة على مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأمام هذا الفراغ القانوني وغياب الاجتهاد القانوني الصريح في هذا الموضوع، تبقى الضحية هي الخاسر الوحيد، ففي كثير من الأحيان يتم اعادة تكييف الفعل إلى عنف مادي أو نفسي، دون أن ننسى إشكاليات المتعلقة بإثبات هذه الممارسات.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على جانب مهم وخطير، وهو العنف الممارس ضد الزوجة وذلك بالنظر لأحكام القانون 15-19 الذي أحدث تعديلات مهمة بهذا الشأن، كرست ما جاءت به الدساتير المتواترة وآخرها دستور 2020 في مادته 40: «تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن وفي كل الظروف، في الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل، ومن مساعدة قضائية»، حيث أبرزت خلال هذا البحث خصوصية هذه الحماية الجزائية وكذا أهم مظاهرها، وهذه أهم **نتائج الدراسة:**

-جرّم المشرع صور العنف الزوجي كاملة (الجسدي- النفسي- المالي) باستثناء العنف الجنسي.

-تحدد وتشدد عقوبة العنف الزوجي تبعا لنسبة عجز ا لضحية .

-لا يستفيد الزوج من ظروف التخفيف إذا كانت الزوجة حاملا، معاقة، أو إذا ارتكبت الجريمة بحضور الأطفال القصر أو تحت التهديد بالسلاح.

-صفح الضحية يضع حدا للمتابعة الجزائية.

-خلو قانون الاجراءات الجزائية من أحكام خاصة تطبق على حالات العنف الزوجي، يتطلب تطبيق القواعد العامة ومما لا شك فيه سيؤثر على فعالية الحماية الجزائية للزوجة.

- عدم وجود معايير واضحة يعتمد عليها الطبيب الشرعي في تحديد نسبة العجز، الأمر الذي يؤثر على عقوبة الجاني.

-صعوبة إثبات العنف الزوجي لاسيما العنف النفسي.

-في إطار التكفل بالنساء ضحايا العنف، تم إنشاء مركز وطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب بكل من تيبازة، بوسماعيل، مستغانم، عنابة.

الاقتراحات

-تكوين مصالح الشرطة بكيفية التعامل مع ضحايا جرائم العنف الأسري مع وجوب اعلامهن بحقوقهن.

-خصوصية قضايا العنف الزوجي تتطلب أن تعالج بموجب إجراءات متابعة جزائية خاصة تتلاءم مع هذه الخصوصية، لذا نقترح إخضاع قانون الاجراءات الجزائية لتعديلات تكون متجانسة ومتكاملة مع التعديلات التي تضمنها القانون 15-19، كالتعديلات المتعلقة بالإثبات. حماية الزوجة من انتقام الزوج. ألخ.

-تجريم العنف الجنسي بصيغة تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وخصوصية المجتمع الجزائري.

-وضع ضوابط لصفح الزوجة حتى لا يتم استغلال هذا الحق للضغط على الزوجة لوقف المتابعة الجزائية.

المراجع

-القرآن الكريم.

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية** العدد 82 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
2. الأمر رقم155/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386الموافق 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم، **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** رقم48 الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966
3. الأمر رقم156/66 المؤرخ في 18 صفر علم 1386الموافق 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** رقم49 الصادرة بتاريخ 11 يونيو 1966.
4. القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم. **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** رقم 24 الصادرة بتاريخ 12 يونيو 1984.
5. - القانون 19/15 المؤرخ في 2015/12/30 يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في18 صفر 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 71 الصادرة بتاريخ 2015/12/30.
6. المرسوم الاشتراعي رقم 340 الصادر في 1943/03/01 المعدل و المتمم لقانون العقوبات اللبناني، الجريدة الرسمية عدد 4104المنشور بتاريخ 1943/10/27. تاريخ الاطلاع 12-08-2021

http://www.legallaw.ul.edu.lb/SearchOfficialJournal.aspx

7. أحسن بوسقيعة. (2009). الوجيز في القانون الجزائي الخاص (الإصدار 10، المجلد 1). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. جابر , عبد الهادي الشافعي، رمضان علي السيد الشرنباصي. (2002). أحكام الأسرة. بيروت, لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
9. جمال نجيمي. (2014). جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
10. حسان محمود عبيدو. (2012). آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الاسري. الرياض، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
11. رمضان, علي السيد الشرنباصي. (2002). أحكام الأسرة في الشريعة الاسلامية. بيروت, لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
12. عمر مصطفى النبر . (1997). العنف العائلي (الإصدار 1). الرياض، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
13. عثمان التكروري. (2009). شرح قانون الأحوال الشخصية وفقا لأحدث التعديلات. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
14. فريحة حسين. (2006). شرح قانون العقوبات الجزائري. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. نبيل صقر. (2009). الوسيط في جرائم الأشخاص، شرح 20 جريمة ملحق بها الجرائم المستحدثة بموجب القانون 09-01. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع.
16. الامم المتحدة. (1981). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرار 34-180 المؤرخ في 15-12-1979. تاريخ الاسترداد 25 7, 2021، من مكتب المفوض السامي حقوق الانسان:

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

17. الامم المتحدة.(1993). إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 48-104 المؤرخ في 20-12-1993.تاريخ الاسترداد 25 7 2021, من مكتب المفوض السامي حقوق الانسان:

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

18. العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. (5 نوفمبر, 2006). تاريخ الاسترداد 25 7, 2021، من مسألة أمن: https://www.hrw.org/ar/report/2006255390/05/11/

19. مصيرك البقاء معه تعامل الدولة مع العنف الأسري في الجزائر. (23 أبريل, 2017). تاريخ الاسترداد 9 8, 2021، من مراقبة حقوق الانسان: https://www.hrw.org/ar/report/2017/04/23/302341

20. محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر. (2018). تاريخ الاسترداد 8 9, 2021، من يونسكو: https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants%20of%20violence%20against%20women%20.pdf

21. العنف اللفظي ضد المرأة: ماهيته، وأسبابه، وآثاره، وطرائق معالجته. (20 3, 2020). تاريخ الاسترداد 12 7, 2021، من النجاح: https://www.annajah.net/

22. ابن ماجة. (بلا تاريخ). كتاب سنن ابن ماجة- باب النكاح-. تاريخ الاسترداد 2021 8, 10، من المكتبة الشاملة: https://al-maktaba.org/book/1198/2557

23. كتاب سنن ابن ماجة. (s.d.). Consulté le 8 10, 2021, sur https://shamela.ws/book/1198/3152: شاملة تكملة

24. محمد المحنة. (30 يوليو, 2015). صور العنف المادي ضد المرأة وأسبابه. تاريخ الاسترداد 20 7, 2021، من بانوراما: https://panoramanews.net/index.php/ar/module-positions/mohamed-mhana/273-2015-07-29-22-30-10

25. مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 8, 2021، من http://www.legallaw.ul.edu.lb/SearchOfficialJournal.aspx

26. سفيان العبدلي. (يونيو, 2015). الاغتصاب الزوجي على ضوء القوانين الوطنية (الجزائري والفرنسي) والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان. مجلة الجنان لحقوق الإنسان(8)، الصفحات 111-162

27. عبد الفادر حباسن. (2006-2007). الإكراه وأثره على المسؤولية الجزائية، دراسة مقارنة بين الفقه المادي والقانون الجنائي الجزائري- دراسة- نماذج الإكراه (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، الجزائر: جامعة وهران.

Criminal protection of women from domestic violence under law 15/19 –Between achievements and aspiration-

Abstract

The escalation of marital violence in Algeria and the danger it represents for family and society altogether has urged the legislator to reinforce the penal protection of the wife against the physical, psychological and financial abuse caused to her by her husband. The law n°15-19 brought important amendments in this respect while omitting the criminalization of sexual violence. In order to emphasize the importance of this subject, we have addressed the particularity and aspects of this protection by exhibiting the characteristics of the penal policy provided by the legislator in favor of the wife against the forms of conjugal violence. approved by the legislature for the wife against forms of domestic violence.

Keywords
domestic violence
physical violence
psychological violence
economic violence
sexual violence

Protection pénale de la femme contre la violence conjugale aux termes de la loi N° 15/19 -entre acquis et aspirations-

Résumé

L'escalade des violences conjugales en Algérie et le danger qu'ils représentent pour la famille et la société a contraint le législateur à renforcer la protection pénale de l'épouse contre les abus physiques, psychologiques et financiers que son mari lui fait subir. La loi n°15-19 a apporté d'importants amendements à cet égard omettant la criminalisation des violences sexuelles. Pour souligner l'importance de ce sujet, nous avons traité de la particularité et des aspects de cette protection à travers l'exposé des caractéristiques de la politique pénale prévue par le législateur en faveur de l'épouse contre les formes de violence conjugale.

Mots clés
violence conjugale
violence physique
violence psychologique
violence économique
violence sexuelle

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

من فلسفة التاريخ إلى فلسفة الثقافة: بحث في التأسيس الفلسفي للتعددية الثقافية عند هردر

From the philosophy of history to the philosophy of culture: research on the philosophical foundation of cultural pluralism in Herder

د. ياسين كرام
Dr. Yacine Kerram
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
kerramyacine@gmail.com

ملخص

يتناول هذا المقال الصراع الفكري حول فلسفة التاريخ في عصر التنوير الذي دار بين الفلاسفة الفرنسيين من جهة والفيلسوف الألماني يوهان غوتفريغ هردر من جهة أخرى، وكيف قاد النقد الذي قدمه هذا الأخير للأسس التي قامت عليها فلسفة التاريخ كما صاغها فلاسفة التنوير الفرنسي إلى التأسيس الفلسفي لفكرة تعدد الثقافات والقيم. حيث أدرك هردر أنه لا يمكن تحقيق فهم حقيقي وموضوعي للتاريخ ومكوناته من خلال تطبيق معايير عقلية كلية وشاملة. لهذا اقترح فهم كل ثقافة وكل مرحلة تاريخية وفق قيمها المحلية والخاصة بها.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 22-05-2022
تاريخ القبول 10-04-2023

الكلمات المفتاحية
فلسفة التاريخ
هردر
العقلانية التنويرية
تعدد الثقافات
العقل التاريخي

مقدمة

إن المتأمل في عصر التنوير يكتشف أنه لم يكن متجانسا من الناحية الفكرية ولم يكن يدافع فقط عن العقلانية، بل عرف تيارا فكريا مناقضا للعقلانية يُعرف بتيار «المناهضين للتنوير»-حسب ما يسميه المؤرخ زئيف ستيرنهال (Zeev Sternhell) أو بالفلاسفة الرومانسيين الأوائل كما يسميهم الفيلسوف الألماني أرنيست كاسيرر (Arnst Cassire) والفيلسوف الانجليزي ايزايا برلين (Isaiah Berlin)

وإذا كان عصر التنوير يعتبر أن هناك حقائق عقلية ومنطقية تحكم الطبيعة وجميع مظاهرها فإنه أيضا كان يؤمن أنه يمكن تطبيق هذا التصور المعرفي العقلاني على المعرفة التاريخية من أجل فهم حياة الأفراد والمجتمعات وكل ما تنتجه هذه الكيانات، لأنه يفترض أن التاريخ مثل الطبيعة تحكمه قوانين منطقية وموضوعية، ومن أجل فهم مسار التاريخ وكل ما يتضمنه من مكونات ينبغي تطبيق النموذج العقلاني، ويعد التنوير الفرنسي أفضل ممثلي لهذا التوجه. إلا أنه وفي المقابل تنامى داخل هذا العصر (عصر التنوير) حركة معادية كان روادها فلاسفة ألمان تبنت قناعات مناهضة للنزعة العقلانية هدفها رد الاعتبار لكل من الطبيعة والتاريخ من خلال تحريرهما من الرؤية العقلانية الباردة التجريدية، وبالمقابل رد الاعتبار للقوى الحيوية في الإنسان وفي الطبيعة والإعلاء منها.

انطلاقا من الصراع الذي حدث بين فلاسفة التنوير الفرنسي والفلاسفة الألمان المناهضين للعقلانية التنويرية حول التاريخ ومكوناته انبثق تصوران مختلفان حول فلسفة التاريخ الأول يمثله فولتير وأشياعه. حيث يقوم على العقلانية والعالمية وفكرة التقدم العقلي، والتصور الثاني يمثله الفيلسوف الألماني غوتفريد يوهان هردر (Johann Gottfried Herder)(1744-1803) ومن سار على نهجه، الذي تبنى مقاربة جديدة تستند على فكرة الخصوصية في مقابل العالمية، والقيم الحيوية والروحية في مقابل الرؤية العقلانية.

هذا الصراع أسس فيما بعد لرؤيتين مختلفتين حول الثقافة: الثقافة بالمفهوم الفرنسي والثقافة بالمفهوم الألماني؛ اختلاف يعود بالأساس إلى تباين المنطلقات الفكرية، فالفرنسيون يعتبرون أن الثقافة هي ما نتعلمه من خلال التربية العلمية والفنية والعقلية، هي كل ما ينقل الإنسان من حالة التخلف والهمجية إلى حالة التقدم والتحضر. والذي يجسد هذا المفهوم بشكل واضح هي فكرة التقدم العقلي في التاريخ، وهي فكرة رائجة في عصر التنوير مفادها

أن الإنسانية تسير نحو التقدم والتطور والتحضر واعتبروا الوسيلة التي تحقق هذا التقدم هو العقل بمفهومه الكوني المجرد. ومنه فإن الثقافة الجديرة بهذا المفهوم والجديرة بالتعلم هي الثقافة المرتبطة بالعقل وبالعلم وما عدى ذلك يمكن تجاوزه والتخلي عنه. وبهذا فان الثقافة التي يدعو إليها الفرنسيون في عصر التنوير هي الثقافة التي تجعل من الأفراد مواطنين عالمين ومتحضرين وعقلانيين. حيث تؤمن هذه الثقافة فقط بالقيم العقلية أي القيم العالمية المشتركة بين الناس، ومنه تجاوز كل ما هو محلي، وعرقي، وديني لصالح ماهو عالمي، وحضاري، وعقلي. وهذا التصور الفرنسي للثقافة هو في النهاية انعكاس لروح عصر التنوير القائم على العقلانية والعالمية.

وبالمقابل نجد الألمان، الذين كانوا يعيشون في عصر التنوير وضعا فكريا وسياسيا واجتماعيا مختلفا عن الفرنسيين، كانوا يروجون لمفهوم آخر للثقافة مختلف عن التصور التنويري أي مختلف عن التصور الذي يروج لفكرتي العالمية والعقلانية المجدرة، حيث يولي الاهتمام بما هو محلي وخصوصي في مقابل ما هو عالمي، وديني وحيوي في مقابل ما هو عقلاني. فالثقافة عند الألمان تشمل العادات والتقاليد والمعتقدات والأساطير والأذواق وليس شرطا أن تكون الثقافة هي نتاج التفكير العقلي المنطقي كما يعتقد التنوير الفرنسي. ويعد الفيلسوف الألماني هردر من الفلاسفة الألمان الذين دافعوا عن هذا المفهوم الواسع للثقافة والأب الممثل للرؤية الألمانية للثقافة في عصر التنوير. وقد عبر عن ذلك في كتابه: فلسفة أخرى للتاريخ الذي كتبه عام (1774) حيث تصدى للفهم التجريدي للثقافة كما روج له فلاسفة التنوير الفرنسي في كتاباتهم مقدما فهما آخر أكثر واقعية وحيوية للثقافة.

إذن نحن أمام تصورين للثقافة في عصر التنوير الأول يمثله الفرنسيون الذين أمنوا بالثقافة التي تعبر عن روح عصرهم المتمثل في العقلانية وفكرة التقدم، والقيم العالمية، والثاني مثله الرومانسيون الألمان، وبالخصوص هردر، الذي يعتبر الثقافة مرادفة لـ»روح الشعب» حيث تتجلى هذه الروح في مجموع الأشعار والأساطير والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تميز كل شعب، ولما كانت الشعوب مختلفة فإن الثقافات بدورها مختلفة ومتنوعة.

إذا كان هردر وليد عصر التنوير، عصر العقل، إلا أن توجهه الفكري لم يكن في الاتجاه نفسه الذي كانت تؤسسه وتروج له فلسفة هذا العصر القائمة على: العقلانية، والعالمية وفكرة التقدم. حيث طور، على النقيض من ذلك، أفكارا تنتقد هذه الأسس التي قامت عليها فلسفة التنوير وهذا النقد في النهاية أسس لتوجه فلسفي آخر في قلب عصر التنوير يساءل ويثور على مخرجات النزعة العقلانية التي تزدري القيم الحيوية والدينية، والعالمية التي تلغي الخصوصيات المحلية، والتقدم الذي يسيء إلى المراحل التاريخية السابقة. وبالمقابل أسس لفكرة التعددية الثقافية التي تضمن الدفاع عن خصوصيات الثقافية وتعترف بالقيم الحيوية وأهميتها.

إن هذا الصراع الفكري الذي دار بين هردر وفلاسفة التنوير الفرنسي حول الثقافة كان في الأصل صراعا حول فلسفة التاريخ، أو بالأحرى النقد الذي وجهه هردر لفلسفة التاريخ كما صاغها فلاسفة عصره هو الذي قاده إلى تأسيس رؤية فلسفية للتعددية الثقافية. ولهذا فإنه من أجل الإجابة عن الاشكالية المتعلقة بتشكّل الرؤية الهردرية (نسبة إلى هردر) حول التعددية الثقافية ينبغي أولا أن ننطلق من نقده لفلسفة التاريخ لأن أفكاره حول فلسفة التاريخ هي التي قادته إلى تقديم رؤية جديدة وثورية حول مفهوم الثقافة ومكانة الثقافات وأهميتها في التاريخ. لهذا فإننا في هذا المقال سنحاول أن نتطرق أولا إلى فلسفة التاريخ عند هردر ومن خلالها سنحاول أن نقدم رؤيته حول التعددية الثقافية.

1–من فلسفة التاريخ إلى فلسفة أخرى للتاريخ: في نقد هردر لفلاسفة التنوير

أسس هردر فلسفته في التاريخ من خلال صراعه الفكري الذي دار بينه وبين فلاسفة التنوير عموما والتنوير الفرنسي بالخصوص. حيث كانت أفكاره نقدا لتحليلات: هلفيتيوس (Helvétius) التي عرضها في كتابه في الروح *De l'esprit* 1758م، وبولنجي (N. A.Boulanger) في كتابه: *Recherches sur l'origine du despotisme oriental* بحوث في أصل الاستبداد الشرقي 1762م اللذان لم يفهما الاستبداد الذي ساد في مرحلة المجتمعات البداية، حيث ذهب بولنجي إلى أن الاستبداد نشأ في البدايات الأولى للإنسانية لما اتخذ الناس وسائط لضمان العلاقة بينهم وبين الكائن الأعلى، وتدريجيا تولد لديهم استعداد للخضوع لهذه الوسائط وخدمتها، ليخلص

إلى القول أن الدين هو أصل الاستبداد (Laurent, 2010)، وضد دالمبير D'Alembert في خطابه التمهيدي للموسوعة «Discours préliminaire à l' Encyclopédie» الذي كان خطابا يعلي من شأن عصر التنوير واعتباره أفضل العصور، كما كان أيضا ضد مونتسكيو (Montesquieu) الذي حاول في كتابه «روح الشرائع» أن يقبض، تحت تأثير النزعة العقلية، على مجرى التاريخ وديناميكية الحضارات في بعض القوانين العامة، وأيضا ضد فلسفة فولتير (Voltaire) الذي اجتمعت فيه حقه كل الانتقادات السابقة . (Raulet, 1995).

عبّر هردر عن نقده للفلسفة التنويرية الفرنسية بشكل جلي في كتابه المهم: فلسفة أخرى للتاريخ من أجل تربية الانسانية. اسهام يضاف إلى اسهامات العصر. *Une autre philosophie de l'histoire : pour contribuer à l'éducation de l'humanité. Contribution à beaucoup de contributions du siècle* الذي كتبه عام 1774. هذا الكتاب، في حقيقة الأمر، جاء كرد فعل على أفكار فلاسفة التنوير الفرنسي وبالخصوص فولتير الذي كتب قبل عشر سنوات، أي في عام 1765، كتابا حمل عنوان: «فلسفة التاريخ للقس بازل». حيث صاغ فولتير في هذا الكتاب فلسفة للتاريخ تتوافق مع روح عصره المتمثلة في العقلانية. ودر عليه هردر بكتاب آخر يحمل عنوانا مشابها ولكن له دلالة عميقة تلخصه كلمة «أخرى» (Herder, 1964). فلماذا عنون هردر كتابه بـ: فلسفة أخرى للتاريخ وليس فلسفة التاريخ وفقط؟ قبل الاجابة عن هذا السؤال سنحاول أولا أن نعرض الأسس التي قامت عليها فلسفة التاريخ كما صاغها فلاسفة التنوير ثم نتطرق إلى دلالة عنوان كتاب هردر «فلسفة أخرى للتاريخ».

إن عصر التنوير هو عصر العقل بامتياز، حيث كان يروج في هذه المرحلة لفكرة مفادها أن التاريخ كما الطبيعة يمكن دراسته دراسة عقلية والحكم عليه وفق معايير مستمدة من العقل. فلما كانت العقلانية هي المهيمنة في هذه المرحلة فإن هذا النموذج العقلاني امتد كذلك إلى ميدان الدراسات التاريخية حيث أصبحت الأحداث والمراحل التاريخية يتم فهمها وفق معايير عقلية مجردة، إلا أن هذه الطريقة في فهم التاريخ، في نظر هردر، تحول دون الفهم الحقيقي والأصيل للتاريخ وكل ما يضمه من ثقافات وشعوب.

لقد أدرك هردر خطورة المنهج الذي يعتمد على المعايير العقلية في دراسة التاريخ، وأدرك أن فولتير أراد أن يحدث في ميدان الدراسات التاريخية ما قام به نيوتن في ميدان العلوم الطبيعية حين اعتبر أن الطبيعة تحكمها قوانين موضوعية ودور الفيزيائي ومهمته هو الكشف عن هذه القوانين، المقاربة نفسها تبناها فولتير حين حدد عمل المؤرخ بطريقة تشبه عمل الفيزيائي في علاقة بالطبيعة، فكلاهما يسعيان إلى اكتشاف القوانين الكامنة خلف الظواهر الطبيعة بالنسبة لنيوتن، والأحداث التاريخية بالنسبة لفولتير، ولما اعتبر نيوتن أن القوانين الطبيعية مستقلة عن كل ما هو غيبي ديني فكذلك الأمر بالنسبة للأحداث التاريخية هي مستقلة عن التأثيرات الدينية والغيبية، حيث أراد فولتير بمقاربته العقلانية تحرير التاريخ من التفسيرات الميتافيزيقية والدينية تماما مثل ما تم تحرير الطبيعة من قبل مع نيوتن (Cassirer, 1996).

من السهل أن نفهم أن فلسفة التاريخ التي صاغها فولتير، وكل من سار على نهجه، تريد أن تبعد فكرة العناية الإلهية وتبعد تأثير الرب في مجرى التاريخ بعدما أبعده نيوتن من الطبيعة، كما أنها تسعى إلى التأسيس لرؤية فلسفية تمجد العقل فقط وبالمقابل الحط من كل ما لا يتوافق معه من المعايير والقيم.

تكوين هردر الديني جعله يرفض هذه الفكرة التي تلغي دور الرب في حياة البشر وفي التاريخ وفي الطبيعة، وبالخصوص أن الفرنسيين كان لهم موقف عدائي شديد تجاه الدين. هذه العدائية انتقلت بشكل تلقائي إلى ازدراء واحتقار كل الثقافات والشعوب والمراحل التاريخية التي يعد الدين عاملا أساسيا في تكوين وعيها وثقافتها.

لم تقم فلسفة التاريخ التنويرية على فكرة العقلانية وحسب وإنما أيضا على الايمان أن العقل هو المستقبل الوحيد والأفضل للإنسانية. هذا الايمان هو ما جسدته وعبرت عنه فكرة التقدم العقلي في التاريخ. ومفاد هذه الفكرة أن الإنسانية في تقدم مستمر، والتقدم المقصود هنا هو تقدم الأفكار وقوى الفهم العقلية وكأن البشرية جمعاء تسير نحو طريق واحد للفهم والتفكير؛ أي نحو النموذج المعرفي العقلي (ويزرمان وآخرون، 1986) أما المعرفة التي تقوم على الدين والاحساس والأسطورة فهي متعلقة فقط بالمجتمعات التقليدية التي تمثل مرحلة التفكير السطحي والساذج. لهذا

اعتبرت فلسفة التاريخ التنويرية أن مستقبل الانسانية ليس في ما تقدمه المعرفة الدينية الأسطورية وإنما في المعرفة العقلية، وأنه كلما زادت المعرفة العقلية كلما زاد كمال الجنس البشري وسعادته.

هذا التصور الجديد للتاريخ حمل وعدا وأملا في مستقبل انساني متطور وفاضل قوامه العقل. ومما زاد من قناعات هذا التصور المتفائل هو ما شهدته أوروبا آنذاك من انتشار للمعارف وتقدم علمي غير مسبوق وتراكم للثروات والتنظيم العقلاني للمجتمعات. ولم تكن فكرة التقدم التي طرحها فلاسفة التنوير مقتصرة فقط على فرنسا وأوروبا وحسب إنما كانوا يؤمنون أنه تقدم مطلق وحتمي يشمل الانسانية جمعاء. (ويزرمان وآخرون، 1986)

إن فركتي العقلانية والتقدم تقودنا إلى فكرة أخرى قامت عليها فلسفة التاريخ التنويرية وهي العالمية. إن وسيلة تحقيق التقدم الذي تصوره فلاسفة التنوير هي العقل بمفهومه الكوني. لهذا اتخذوا منه معيارا لفهم كل تاريخ البشرية وتحديد مسارها المستقبلي، حيث تم فهم تاريخ البشرية والحكم على كل مكوناته من حضارات وشعوب وثقافات من خلال العقل ومعاييره. ولما كانت الثقافة التنويرية هي ثقافة تؤمن فقط بالقيم العقلية؛ القيم العالمية المشتركة بين الناس فإنها عملت على إدانة كل ما لا يتوافق مع العقل ودعت إلى تجاوز كل ما هو محلي، وعرقي، وديني لصالح ماهو عالمي، وحضاري، وعقلي. ومن تبعات النزعة العالمية هو ادانة الاختلاف الثقافي وكل ما يحمله من مكونات تتعارض مع القيم العقلية العالمية.

في مقابل هذا التوجه الذي تأسست عليه فلسفة التاريخ التي قدمها فلاسفة التنوير حاول هردر أن يقدم فلسفة أخرى للتاريخ تطمح إلى إعادة فهم التاريخ بطريقة لا تلغي التعددية الثقافية ونسبيتها. وإدراج هردر لكملة أخر مهم جدا في فهم مقاربته فكلمة «أخرى» تحمل دلالة عميقة تكشف عن توجه فكري جديد مغاير لفلسفة التاريخ التي صاغها فلاسفة التنوير. ولما كانت هذه الفلسفة التنويرية قائمة على النموذج العقلاني فلن تكون هناك فلسفة أخرى للتاريخ إلا من خلال تقديم فلسفة مغايرة تستند على أسس مختلفة عن الأسس العقلانية المجردة التي قامت عليها الفلسفة التنويرية، أي من خلال الثورة على أسس المقاربة التنويرية للتاريخ والمتمثلة في: النزعة العقلانية، النزعة الكوسموبوليتانية وفكرة التقدم العقلي في التاريخ.

1-1-في نقد النزعة العقلانية

إن ما يثير الإشكال عند هردر في فلسفة التاريخ كما صاغها فلاسفة التنوير هي تبعات هذه الفلسفة نفسها على التاريخ ومكوناته من حضارات وثقافات وشعوب وأنماط التفكير التي كانت سائدة عند هذه الشعوب والثقافات وكذا المراحل التاريخية. فلما كانت فلسفة التاريخ التنويرية قائمة على النموذج العقلاني وعلى فكرة التقدم العقلي، والعالمية المجدرة فإن هذه الفلسفة حاولت أن تفهم التاريخ فهما عقلانيا، وحكمت على الحضارات والثقافات والشعوب وكل المراحل التاريخية من خلال قيم ومعايير عقلية. لهذا اعتبر أن فلاسفة التنوير وقعوا في خطأ منهجي حينما جعلوا من النموذج العقلي معيارا وحيدا لفهم التاريخ. فلما كانت العقلانية من ابداع الحداثة وتجلت وبلغت هذه العقلانية أوجها في عصر التنوير فإن فلاسفة التنوير حاولوا أن يفهموا التاريخ من خلال النموذج المعرفي الذي كان سائدا في عصرهم، في حين أن العقلانية لم تكن نمطا فكريا سائدا عند كل الحضارات والشعوب والثقافات السابقة. وبذلك فإن فلاسفة التنوير طبقوا نموذجا معرفيا غريبا عن المراحل التاريخية السابقة. حيث حكموا على كل المراحل التاريخية من خلال ثقافتهم ومعاييرهم الخاصة بهم والتي تقوم على العقلانية، في حين أن المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية السابقة كانت قائمة على الحكم الاستبدادي والفكر الذي يؤمن بالأسطورة والخرافة والدين أو لنقل على أمور كانت متعارضة مع الثقافة العقلانية التي تأسس عليها عصر التنوير. وكنتيجة لذلك بدت هذه الثقافات والشعوب والمراحل التاريخية السابقة على أنها مراحل وثقافات وشعوب بدائية، همجية ومتخلفة مقارنة مع عصر التنوير. في هذا الشأن توجه هردر بالنقد إلى فلاسفة التنوير الفرنسي الذي أدانوا الحضارات الشرقية القديمة وبالتحديد مظهرين من مظاهر الحياة في المجتمعات الشرقية وهما: الاستبداد السياسي، والتفكير الديني الخرافي. ومن الفلاسفة الذين ينتقدهم هردر نذكر منهم: هلفيتيوس (Helvétius) في كتابه *De l'esprit* 1758م الذي يرى في الاستبداد غريزة إنسانية تدفعه إلى السيطرة على الآخرين، وبولنجي (N. A.Boulanger)

في كتابه: *Recherches sur l'origine du despotisme oriental* 1762م الذي يرى أن الاستبداد نشأ في البدايات الأولى للبشرية حين اتخذ الناس وسائط ضرورية لضمان العلاقة بينهم وبين الكائن الأعلى، وتدريجيا تشكلت لديهم العادة والاستعداد للخضوع التام لهذه الوسائط، ليصل في النهاية إلى القول أن الدين هو مصدر الاستبداد (Giassi, 2010)لقد جعل فلاسفة التنوير الفرنسي الاستبداد مقولة عامة تنطبق على الحضارات الشرقية فحكموا على الشعوب الشرقية بالخنوع والطاعة العمياء وأنها أكثر الشعوب تجسيدا لمعاني العبودية، والتقاعس عن نشدان الحرية وكسر قيود الذل والهوان.

أما هردر فكانت له نظرة مخالفة فيما يخص الاستبداد الحاصل في هذه الحضارات الشرقية حيث افترض أن الاستبداد الذي طبع العصور البدائية يعد النظام الوحيد والملائم لتطور وتقدم الإنسانية. واعتبر أن هذه الشعوب البدائية تمثل مرحلة الطفولة الإنسانية ما يعني أنها مازالت تعيش تحت النظام الأبوي حيث تحتاج إلى من يرعاها ويوجهها. ويشبه هردر الاستبداد الذي يتكلم عنه فلاسفة التنوير باستبداد الأب الممارس على ولده الصغير الذي يحتاج إلى توجيه ورعاية في هذه المرحلة من العمر، كذلك الأمر بالنسبة للإنسانية فلما كانت الشعوب الشرقية القديمة تمثل مرحلة الطفولة، أي طفولة الإنسانية، فهذا يعني أن هذه الشعوب تحتاج إلى الرعاية والتوجيه من قبل أنظمة ودساتير مستبدة لأن ذلك يتلاءم كثيرا مع مستوى تطورها السياسي والفكري، ولذلك يعتبر هردر أن النظام الاستبدادي يعد نظاما ضروريا للإنسانية في هذه المرحلة كونها لا تستطيع أن تتعلم شيئا لوحدها دون رعاية وتوجيه واملاء. ولما كانت الحضارات الشرقية تثمل طفولة الانسانية فإن الطفل الصغير لا نتحاور معه أو نستشيره بل نلقي عليه الأوامر إلقاءً، كما أن البشر في هذه المرحلة لا يستطيعون استعمال العقل والعقل وحده في تنظيم حياتهم كون أن الإرهاصات العقلية لدى الأفراد لم تتطور بعد ومازالت في بداياتها لهذا عملوا على الاستعانة بالتصورات والخيالات التي تبدو أنها خاطئة لكنها في زمنهم هي ضرورية ومفيدة (Herder, 1964) ويؤكد هردر ذلك بقوله منتقدا فلاسفة عصره: «إن ما تسميه بالاستبداد هو في صورته الأكثر جلاء لم يكن في الحقيقة إلا مجرد سلطة أبوية غايتها تدبير أمور وشؤون البيت والمسكن» (Herder, 1964) «d.p.127.enant renoncer&s avec toute la froide philosophie de ton siècle il te faudrait sans» بالتصورات و الخيالات التي تبدوا إن الإنسانية في بداياتها كالطفل الذي يخضع لسلطة أبيه الذي لا يستطيع أن يكبر ويعتني بنفسه إلا بخضوعه لهذه السلطة الأبوية. وهردر لما سعى إلى رد الاعتبار للاستبداد الذي أدانته عقول التنوير في الحضارات الشرقية فإن هذا لا يعني أنه يمجد الحكم الاستبدادي في كل العصور وفي كل الحكومات وإنما يرى أن مكانه الطبيعي والملائم هو فقط في مرحلة طفولة البشرية. فالصبي وهو يكبر فإنه يتحرر شيئا فشيئا من تبعيته لوالديه ليصبح مع مرور الوقت أكثر استقلالية وتحررا. وما يُعِيبهُ هردر على هؤلاء الفلاسفة هو عجزهم عن فهم أهمية السلطة الأبوية ومنه أهمية الاستبداد الشرقي القديم في تنظيم شؤون الحياة الاجتماعية. وما منعهم من إدراك ذلك هو رؤيتهم للأشياء من خلال معايير عصرهم ومن خلال نظرتهم العقلية الباردة لمظاهر الحياة عند الشعوب الاخرى. لأن الاستبداد لم يكن بذلك الرعب الذي يتصوره فلاسفة التنوير ولم يكن وقعه على شعوب الحضارات القديمة مرعبا مثل ما يتصوره فلاسفة التنوير. وفي هذا الشأن يقول وهو يتوجه بنقده لفلاسفة التنوير الفرنسي: بولنجي وهلفيتيوس وفولتير ومونتسكيو فيقول: «لقد تعودّنا على مفهوم الاستبداد الشرقي المستمد من التعابير الأكثر مبالغة والمظاهر الأكثر عنفا لإمبراطوريات اندثرت غالبيتها، هذا الاستبداد هو مجرد لحظة احتضار- وهو كذلك- مرحلة احتضار- ولما كنا نستند إلى طرق تفكيرنا (وربما شعورنا) الأوروبية لم يكن بمقدورنا الحديث عن ما هو أكثر رعبا من الاستبداد فنحن نآسي أنفسنا بإخراجه من سياقاته التي تبلور فيها وإدخاله في سياقات لم يكن فيها مرعبا بالشكل الذي نتصوره انطلاقا من زاوية حكمنا نحن» (Herder, 1964) إن إعادة الاعتبار للاستبداد في الحضارات الشرقية صاحبه أيضا رد الاعتبار للدين بصفة عامة وللديانات الشرقية خصوصا. فيعتقد هردر أن الشكل الأول لنظام الحكم ينبغي أن يكون دينيا لأن الدين يتوافق أكثر مع التركيبة الإنسانية في الحقب الأولى (Laurent, 2010) ففي طفولة الإنسانية كانت النظرة الدينية إلى العالم وإلى الطبيعة هي السائدة أما النظرة

العقلية والمنطقية فلم تتشكل بعد. وخطأ التنويريين يتمثل في أنهم اعتبروا الدين وسيلة استعملها الحكام والملوك وعموما أناس مخادعون وماكرون من أجل استعباد الناس والسيطرة عليهم، في حين يعتبر هردر أنه من الطبيعي ومن العادي جدا أن يخضع البشر في هذه المرحلة لهؤلاء الملوك والشيوخ، ومن الطبيعي جدا اعلان الطاعة لهم لأنهم في طاعتهم هذه يشعرون بتدينهم، وكلما زادت طاعتهم وزاد ولائهم لهؤلاء كلما زادت مشاعر التعبد والتدين لديهم وفي ذلك يقول: «من الطبيعي أن يكون الشيخ والأب والملك ممثل الله على الأرض، وليس فقط من الطبيعي الخضوع للإرادة الأبوية والإذعان للأعراف القديمة والامتثال التام لممثل الإله الذي له ذكر العصور الخالية، إنما كل هذا يمتزج ليشكل شعورا دينيا بريئا» (Herder, 1964) كما يعتبر الدين النظام الأنسب للشعوب البدائية حيث يتساءل : «أليس من الطبيعي أن يكون اللاهوت أقدم نظام للحكم في بداياته عند كل الدول» (Herder, 1964) وكذلك يرى في الدين التصور الأول الذي استخدمه البشر لفهم وتفسير الطبيعة وظواهرها. ومصدر هذا الدين ليس الخوف كما اعتقد فلاسفة التنوير وإنما الإعجاب والانبهار بجمال الكون وروعته. ومنه فإن ما كان ينظر إليه هؤلاء الفلاسفة على أنها تخلف مثل الدين والاستبداد والسلطة والخوف هو في الحقيقة أشياء ايجابية لهذه المرحلة البدائية للإنسانية وبل هو ضرورية ومهمة لها ومن العادي جدا أن نرى البشر في طفولة البشرية يتصرفون بكل سذاجة وعفوية ويتقبلون بكل سلبية حقائق السلطة التي تحكمهم. (Herder, 1964)

إن الحكم الذي أطلقه فلاسفة التنوير على الثقافات والأمم الأخرى كان حكما من الخارج إي بالاستناد إلى معايير ثقافية غريبة عنها. لهذا اعتبر هردر أن الفهم الحقيقي للمراحل التاريخية لا ينبغي أن يتأسس من خلال نموذج معرفي يؤمن فقط بعالمية القيم والمعايير مثل ما فعل فلاسفة التنوير وإنما ينبغي فهم كل مرحلة تاريخية من خلال معاييرها وثقافتها وروح عصرها. وبذلك فقط يمكن أن نؤسس فهما حقيقيا ومتوازنا للتاريخ ومكوناته ومراحله.

إن المقاربة التنويرية عملت على إخضاع الأحداث التاريخية للتجريدات العقلية وهذه العقلانية لا تقدم فهما حقيقيا للتاريخ الواقعي المتعين الذي يتطلب نظرة محترمة للخصوصيات الثقافية والفكرية لكل مرحلة زمنية، لأن هذه الخصوصيات الثقافية تتعارض مع التعميمات العقلية والمنطقية، هذا لأن ن العقلانية العالمية لا تبالي بالخصوصيات التي تميز الثقافات والشعوب المختلفة ولا تحترمها بل تعتبرها صورا من صور التخلف والبدائية الفكرية، وأن ما يشكل مجد الانسانية وتقدمها ليس الدين أو ما يدور في فلكه وإنما العقل، وتبعا لذلك فإن قيمة أيّة حضارة أو ثقافة تتحدد بمدى تمثلها للقيم العقلية والتزامها بالنموذج الفكري العقلاني.

1–2–في نقد فكرة التقدم العقلي

لقد خط هردر لكتابه: فلسفة أخرى للتاريخ مهمة كبيرة تتمثل في الدفاع عن كل المراحل التاريخية وعن كل الثقافات المختلفة ضد هالة التكبر التي أصيب بها فلاسفة التنوير الذين ينظرون إلى عصرهم على أنه أفضل العصور، وثقافتهم على أنها أرقى الثقافات. وهذا بالتحديد ما تتضمنه فكرة التقدم العقلي في التاريخ. لأن هذا الطرح الذي يعتقد أن الانسانية في تقدم يعني ضمنيا أن المراحل التاريخية المعاصرة أفضل من المراحل التاريخية السابقة وأنها أكثر تطورا من السابقة، ولما كان أساس هذا التقدم ومعياره هو العقل فإن عصر التنوير هو أفضل العصور على الإطلاق لأنه الأكثر تجسيدا لقوى العقل مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة. هذا التصور يحمل في نظر هردر نية خفية لإهانة الآخر، أي اهانة الثقافات والمراحل التاريخية الأخرى.

وكرد على فكرة التقدم العقلي في التاريخ افترض هردر أن المراحل التاريخية تقوم على التكامل فكل مرحلة تكمل أخرى ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن مرحلة من المراحل فكلها مهمة في مسار تطور الانسانية. حيث يشبه مجرى التاريخ وتعاقب مراحله بجريان النهر الدائم التدفق وأحيانا أخرى يشبهه بالمراحل التي يمر بها الانسان. وهذه الاستمرارية ليست خالصة ونقية وإنما تحمل بعض آثار الأمم والحقب الأخرى. فالأمم والحضارات ليست منغلقة على ذاتها بل هي منفتحة على مثيلاتها إذ نجد أن كل الحضارات قد اعتمدت على بعضها البعض في عملية التشييد والبناء. ولقد صور لنا هردر العالم على أنه منفتح وفي تواصل وبل أنه مزيج من الثقافات والأفكار والفنون، وكل حضارة تكتسب وترث أشياء من التي سبقتها. حيث يقول هردر: «إن

المصري لم يكن ليوجد دون الشرقي، واليوناني نجد أنه شيد حضارته بالاعتماد على هذا وذاك، والروماني اعتمد على الجميع. إنه يوجد تقدم متواصل وتطور متتابع» (Herder, 1964) وفي موضع آخر يقول: «إن مزيج العقل الفينيقي والعقل المصري (...) هو الذي شكل مثالية العقل اليوناني وحريته» (Herder, 196) ونقرأ في موضع آخر: «إن المصري دون التعليم الذي تلقاه في الشرق من الصبي لمَاَ كان مصريا، ولَمَا كان اليوناني دون حماسة المصري، ونجد كراهيتهم بالتحديد هي العلامة على التطور والتقدم والدرجات المحققة» (Herder, 1964) ويضيف: «إن اليوناني يأخذ من المصري ما يجده مفيد له والروماني يأخذ من اليوناني ما هو مفيد له، وما إن يتشبع، فإنه يطرح الباقي أرضا ولا يرغب فيه» (Herder, 1964) عندما نقرأ هذه المقاطع نكتشف أن هردر يرى أن ما يشكل الحضارات هو هذا الإرث الذي تكتسبه كل حضارة من الأخرى، وهذا المكتسب الجديد هو الذي يعمل على تشكيل هويتها وثقافتها وحضارتها، فما وصل اليونانيون إليه من تطور فكري و تحرر عقلي لم يكن نتيجة عبقريتهم أو ما يعرف عادة بالمعجزة اليونانية التي ترى في الشعب اليوناني شعبا فريدا من نوعه، بل هناك عوامل خارجية وفدت من الثقافات والأمم والحضارات الأخرى هي التي أسهمت في تكوين فكرهم وثقافتهم، إلا أن ما ورثه اليوناني من العقل المصري والعقل الفينيقي لم يأخذوه كما هو وإنما تغير جذريا نتيجة تأثير العوامل الطبيعية والسياسية والفكرية والأخلاقية التي يتميز بها المجتمع اليوناني وهذا التحول هو الذي يشكل ويمثل هويتهم وأصالتهم ويجعلهم شعبا متميزا عن الشعوب الأخرى. (Crépon, 2003)

هذا التصور الذي قدمه هردر لمسار التاريخ يختلف عن ذلك الذي قدمته فلسفة التنوير فهو تصور لا يخضع الشعوب والثقافات لسلم ترتيبي معين ولا يسعى للحكم عليها أو تقييمها. ولكي يوضح هردر فكرته في تقدم الإنسانية يستعين ببعض التشبيهات، فتارة يشبه هذا التقدم بالمراحل التي يمر بها الإنسان في حياته وتارة يستخدم مثال الشجرة، وتارة أخرى يستعين بمثال النباتات. (Giassi, 2010) فلو نظرنا المراحل التي يمر بها الإنسان من طفولة وشباب وكهولة وشيخوخة نجدها كلها مراحل مهمة وضرورية ولا يمكن تجاهل أو اقصاء أي واحدة منها، فلكل واحدة منها قيمتها وأهميتها في حياة الإنسان. الشيء نفسه ينطبق على تاريخ الإنسانية فكل مرحلة من مراحلها لها أهميتها وقيمتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أي واحدة منها فكلها ضرورية ومهمة وكل واحدة تمهد للأخرى من أجل خلق التناغم والتناسق بين أجزاء هذا الكل. كما نجده يستعين بمثال الشجرة عندما يريد أن يتكلم عن الإنسانية ككل فالشجرة حتى تكون شجرة ينبغي أن يكون لها جذور وجذع وأغصان وأوراق وكلها مجتمعة تشكل الشجرة ولا ينبغي لهذه الأجراء وهي متفرقة أن تدعي أنها تمثل الشجرة لوحدها. كذلك الأمر بالنسبة للإنسانية فالشعوب والحضارات والثقافات تعبر عن أجزاء الإنسانية ولا ينبغي لثقافة ما أو شعب ما أو لحضارة ما أن تدعي أنها تمثل الإنسانية لوحدها بل كلها مجتمعة تسهم في تشكيل كيان الإنسانية.

بهذه الطريقة حاول هردر الرد على فكرة التقدم العقلي في التاريخ التي صاغها فلاسفة التنوير الذين يعتبرون أن عصرهم أفضل العصور وثقافتهم أفضل الثقافات وعقلهم أفضل العقول. وهذا في نظر هردر تقليل من أهمية الثقافات والحقب التاريخية الأخرى. لهذا وقف هردر ضد هذا الغرور الفكري الذي أصاب فلاسفة التنوير الفرنسي كطريقة لرد الاعتبار لكل المراحل التاريخية السابقة ولكل الأمم والشعوب والثقافات المختلفة وأن ما وصل إليه عصر التنوير لم يكن لو لا التراكم المعرفي الذي بدأ مع الحضارات القديمة. لهذا فكل مرحلة وكل ثقافة لها أهميتها في تاريخ الانسانية.

1–3–في نقد النزعة الكوسمبوليتانية

لقد دعا فلاسفة التنوير إلى بناء دولة عالمية كوسموبوليتانية تجمع كل أفراد النوع البشري. واعتبروا أن تصميم هذه الدولة يجب أن يكون وفقا لمعايير العقل لأنها المعايير الوحيدة التي يشترك فيها البشر والتي بإمكانها أن تجمعهم رغم اختلافهم. وتستند النزعة الكوسموبوليتانية إلى أفكار ديكارت التي تؤمن بوحدة الهوية الانسانية القائمة على العقل (Longo, 2005). وعبر عنها فيما بعد فولتير وغيرهم من الفلاسفة بفكرة «المواطن العالمي citoyen du monde» (Longo, 2005) هذه النزعة العالمية والكوسموبوليتانية التي دعا إليها فلاسفة التنوير هو ما حاول هردر الثورة عليه من خلال التأسيس لفكرة التعددية الثقافية.

وهذا المشروع التنويري الطامح إلى توحيد البشر قد يبدو

من الناحية النظرية جميلا ورائعا ونبيلا إلا أنه من الناحية الواقعية هو غير ذلك. فالعقل التنويري هو عقل مجرد لا يكترث بالوقائع، عقل متعالي ينظر إلى الأشياء نظرة فوقية وعامة. أفكار هذا المشروع مستمدة من العقل المتعالي وهذا العقل لا يكترث للخصائص التي تميز الشعوب، ما يهمه هو النوع البشري لا ثقافاته المختلفة، ما يهمه الكل وليس الجزء. لهذا اعترض هردر على هذا المشروع التنويري الذي رأى فيه خطرا على الإنسانية وتهديدا لها ولمكوناتها. لأن احترام هذا الكل (الإنسانية) والاهتمام به لا قيمة له إن أهينت واحتقرت وأهملت أجزاؤه المكونة له (الثقافات المختلفة)، بمعنى أن احترام الإنسانية يكون باحترام الشعوب والثقافات المكونة لها، وإلا ستبقى فكرة الانسانية فكرة مجردة وشعار خال من المعنى، كما أن احترام الأفراد يعني احترام ثقافتهم ودينهم ولغتهم لخ. وقد كتب هردر نصا صاغه بأسلوب تهكمي ينتقد فيه النزعة الكوسمبوليتانية التي دعا فيها فلاسفة التنوير الفرنسي الأمم والشعوب والثقافات المختلفة إلى التخلي عن الخصائص المحلية والذوبان في ثقافة عالمية موحدة مؤسسة على قيم عقلية مجردة حيث يقول: »طبائع ونمط حياة! أية حقبة يمكن أن تكون مأساوية مازالت تعيش فيها خصائص أمم: أية كراهية متبادلة، أي حقد للأجانب، أي استغراق في التفكير أية أحكام قديمة مسبقة، أي تعلق بالأرض التي ولدنا فيها وفيها سنتلاشى! طرق تفكير محلية! حيز أفكار ضيق، بربرية لا تنتهي! أما عندنا، فحمدا للرب! كل خصائص الأمم تم القضاء عليها! نحن متحابون كلنا، حتى أن الواحد فينا ليس بحاجة لأن يحب الآخرين؛ نحن نتردد على بعضنا، وكلنا متساوون فيما بيننا_ فنحن متأدبون و متحضرون وسعداء! صحيح أننا لا نملك وطنا، ولا نملك ما يتيح لنا أن نسميه «أهلنا» الذين نحيا لأجلهم، ولكن نحن أصدقاء الإنسانية ومواطنون عالميون. كل أمراء أوروبا يتكلمون الفرنسية ونحن في القريب العاجل سنغدوا مثلهم نتكلم الفرنسية، نتكلم الفرنسية! هنيئا لنا إذن! فالعصر الذهبي قد يبدأ من جديد، «العالم كله يملك لغة واحدة و الكلمات نفسها»! «لن يكون هناك سوى قطيع واحد وراع واحد»! يا خصائص الأمم، ماذا حل بكم؟ (Herder, 1964) « في هذا النص يتوجه هردر بالنقد إلى فلاسفة للتنوير الفرنسي في دعوتهم إلى تأسيس مجتمع انساني موحد يستند إلى قيم المواطنة العالمية. وحتى يتم تجسيد هذا المشروع ينبغي على الأمم والشعوب الأخرى أن تتخلى عن أنماط تفكيرها القديمة المبنية على الأسطورة والخرافة وبالمقابل تتبني التفكير المنطقي العقلي، وأن تتخلى عن السلوكات الهمجية والبربرية وتتعلم السلوكات المتخضرة والراقية، وأن تتخلى عن الخصائص المحلية التي تثير النعرات والكراهية بين الأمم لتتبني ثقافة عالمية واحدة تلغي التمايز بين الشعوب والأمم. ولكن هردر أدرك أن هذا المشروع تمت صياغته على مقاس الثقافة الفرنسية التي تريد أن تهيمن على العالم، وأدرك أن النزعة الشمولية التي دعا إليها فلاسفة التنوير الفرنسي هي عدوة الخصوصيات الفردية والأمم والثقافات المختلفة. وأن تصورهم للإنسانية تصور مجدر وبارد فالإنسانية ليست وعاءً فارغا أو مفهوما مجردا وإنما هي مجموع الشعوب والأمم والثقافات وجمال الانسانية وروعتها مستمد من تنوع ثقافاتها وشعوبها. لهذا اعتبر أن الدعوة إلى العالمية والوحدة كما صاغها فلاسفة التنوير الفرنسي هي دعوة تشوه جمال الانسانية ويقضي على تنوعها وثرائها وجمالها.

2–من فلسفة أخرى للتاريخ إلى التأسيس الفلسفي للتعددية الثقافية

إذا كانت أفكار هردر حول فلسفة التاريخ هي نتيجة صراعه الفكري مع فلاسفة عصره. فإن أفكاره حول التعددية الثقافية هي بدورها امتداد لهذا الصراع. فهردر وهو يرد على فلاسفة عصره حول ما ينبغي أن تكون عليه فلسفة التاريخ فإنه كان أيضا يؤسس لأفكاره حول التعددية الثقافية. لهذا فإنه لا يمكن الفصل بين فلسفة التاريخ عند هردر وأفكاره المؤسسة للتعددية الثقافية. ولما كان الأمر كذلك فإنه أيضا لا يمكن فصل تشكل الرؤية الهردرية (نسبة إلى هردر) حول التعددية الثقافية عن صراعه الفكري مع فلاسفة التنوير الذين يدافعون عن العالمية الأحادية، لأن التعددية الثقافية هي رد مباشر على فكرة هذه العالمية الداعية إلى تجاوز الاختلاف والتمايز بين الشعوب والأمم والثقافات.

وحتى يدافع هردر عن المراحل التاريخية ومختلف الأمم والثقافات ضد النزعة العالمية المجدرة افترض أن الإنسانية تتكون من أمم وثقافات وأن الانتماء الثقافي والأممي شيء جوهري في حياة الأفراد. (برلين، 2012) عكس الرؤية التنويرية التي تنطلق من فكرة وجود هوية انسانية واحدة وأنها غير

متمايزة أساسها العقل.

مفاد فكرة الانتماء الثقافي والأممي التي طرحها هردر كتجاوز لفكرة الهوية الإنسانية الواحدة أن البشر ينتمون دائما إلى جماعة ما، إلى ثقافة ما، ويتكلمون لغة معينة وهذا الانتماء هو الذي يحدد كينونتهم ويجعلهم يتميزون عن الجماعات الأخرى، فكل أمة تملك خصوصيات ثقافية ولغوية واجتماعية ودينية تعبر عن هويتها وتميزها عن غيرها. وهذه الخصوصيات متجذرة في هوية الأفراد الذين ينتمون إليها بحيث لا يمكن الغاءها أو تجاوزها. ففي مقابل فكرة الفرد المجدر (العقلاني) اختار هردر الانطلاق من فكرة الأمة لأن الأمة تحمل في طياتها اعتراف بالخصائص الجزئية للشعوب والثقافات في حين أن فلاسفة التنوير ينطلقون من فكرة الفرد المجرد التي تعتبر أن الهوية الأساسية للإنسان هي العقل أما الخصوصيات الثقافية والدينية يمكن تجاوزها من أجل قيم عالمية موحدة مستمدة من العقل وحده.

ويعتبر ايزايا برلين أن هردر هو أول من أسس لتوجه فكري يدافع عن مشروعية التعددية الثقافية ومنه القومية الثقافية وفي ذلك يقول: «من الممكن أن يحدد تاريخ بروزها كدعوة مترابطة في الثلث الأخير من الثامن عشر في ألمانيا، خصوصا في تصورات روح الشعب (Volksgeist) والروح القومية (Nationalgeist)، في كتابات الشاعر والفيلسوف ذي التأثير العميق يوهان غوتفريد هيردر» (برلين، 2016). حيث بدأت تهيمن على:» فِكر هيردر قناعته بأن من الاحتياجات الأساسية للإنسان، الأولوية للطعام أو للتناسل أو للاتصال، هناك حاجة الانتماء إلى الجماعة». (برلين، 2016) فالانتماء الثقافي والأممي شيء جوهري في الإنسان، وهوية الفرد تتشكل من انتمائه.

قبل الشروع في تحليل فكرة هردر حول الانتماء الثقافي نود أولا أن نفهم السبب الحقيقي الذي دفع هردر إلى التأكيد على فكرة الانتماء الثقافي والأممي ومنه التأسيس الفلسفي للتعددية الثقافية في مقابل النزعة الكوسمبوليتانية الفرنسية؟

من أجل فهم ذلك ينبغي أن نعود إلى التاريخ. فتاريخيا كانت فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر مهيمنة سياسيا وعسكريا وثقافيا على أوروبا، حيث كانت فرنسا بلدا قويا عسكريا، ومتقدم فكريا وثقافيا، وكانت عاصمتها باريس تمثل مركز اشعاع ثقافي وفكري عالمي، حيث كانت الدول الأوروبية تعتبر فرنسا نموذجا فكريا جديرا بالاقتداء، هذه الهيمنة السياسية والفكرية انتقلت إلى اللغة الفرنسية التي أصبحت لغة شائعة التداول في الدول الأوروبية مثل اسبانيا وايطاليا وألمانيا وهولندا، وكان ينظر إليها على أنها لغة الفكر والعلم والثقافة حيث كانت تلعب آنذاك نفس الدور الذي كانت تلعبه اللغة اللاتينية في العصور الوسطى. وكان ملك بروسيا آنذاك فريدريك الثاني (Frédéric II) (1712-1786) مهووسا باللغة الفرنسية وأدبها الخالد وكان يعتقد «أن اللغة الألمانية لغة متخلفة مقارنة بالفرنسية وأنها عاجزة عن ابداع أعمال أدبية خالدة مثل ما فعل الفرنسيون، وإذا أرادت أن تبلغ ذلك عليها بمحاكاة اللغة الفرنسية، وكان شائعا أن مكانة اللغة الفرنسية وأهميتها يعود إلى أنها لغة واضحة، وهذا الوضوح مستمد من التفكير العقلي المنطقي الذي كان يمارسه الفلاسفة الفرنسيون، وبذلك ساد الاعتقاد أن اللغة الفرنسية هي لغة العقل والثقافة والتقدم والتحضر. (Kulundzic, 2018)

في هذا الوضع التاريخي والفكري والسياسي كان يعيش هردر؛ وضع يشهد على انتصار فرنسا وانهزام ألمانيا. لم يستطع هردر أن يتقبل هذه الروح الانهزامية التي سادت أوروبا وبالخصوص بلده المانيا إزاء لغة فرنسا وثقافها. لهذا جند نفسه لمهمة التأسيس الفكري للتعددية الثقافية والدفاع عن الخصوصيات اللغوية والثقافية في مقابل الهيمنة الفرنسية. حيث طرح فكرة مهمة وهي أن لكل أمة ولكل شعب أهميته وأصالته في تاريخ الإنسانية وهذه الأهمية والأصالة يعبر عنها ب»روح الشعب». وروح الشعوب تتجلى في نمط تدينها وأشعارها الشعبية وأساطيرها البدائية وقصصها القديمة وكذا عاداتها وتقاليدها ولغاتها المحكية.

وكان هردر يرى أن الثقافة الحقيقية لا تتمثل في المعرفة العقلية والأفكار الفلسفية المجردة وإنما أيضا في تلك التي نجدها في روح الشعوب أي في التراث الشعبي والقصص والأشعار والأساطير القديمة. (Kulundzic، 2018) وهذه الروح هي التي تعبر عن عبقرية الشعوب وأصالتها. وبذلك فإن الانسانية الحقيقية عند هردر ليست تلك التي يتصورها فلاسفة التنوير الفرنسي على أنها انسانية العقل والقيم العقلية وإنما الانسانية الواقعية التي تتجلى في روح الشعوب،

أي في الثقافات واللغات والعادات والتقاليد المختلفة التي تكشف عن الحياة الحقيقية والواقعية للشعوب.

هذا الاهتمام بالثقافات الشعبية ومكوناتها والاشادة بها وبأصالتها هي طريقة لإيجاد بديل عن النموذج الثقافي الفرنسي الذي يعتبر أن الثقافة الحقيقية هي تلك المرتبطة بالعقل أما ما عداها فهي مجرد أشكال بدائية لا ترقى إلى الفكر الحقيقي. هذا البديل الذي قدمه هردر والذي يدعو إلى العودة إلى التراث الشعبي واشعاره واحيائه والترويج له هو طريقة للتخلص من هيمنة الثقافة الكلاسيكية العقلية التي تمثلها فرنسا آنذاك.

لقد أراد هردر أن يلفت أنظار المهووسين بالثقافة الفرنسية ولغتها الدخيلة إلى أن هناك نموذج ثقافي آخر محلي ومحايث لكل أمة ولكل شعب، وأن عبقرية كل أمة وأصالتها موجود في ثقافتها المحلية. ومنه فإن الفكر الحقيقي والأدب الخالد لن يكون كذلك إلا من خلال الاستثمار والانطلاق من الثقافة المحلية. وتبعا لذلك إذا أرادت ألمانيا (وهذا ينطبق على البلدان الأخرى) أن تنتج فكرا أصيلا وأدبا راقيا وخالدا مثل ما فعلت فرنسا فليس من خلال تقليد الفرنسيين وإنما من خلال العودة إلى روح الشعب الألماني؛ إلى العبقرية المحلية والاستثمار فيها (Kulundzic, 2018).

بهذا الطرح حاول هردر أن يتجاوز النموذج الثقافي الفرنسي العقلاني الأحادي الذي لا يبالي بروح الشعوب وما يمثل أصالتها وعبرقريتها. وهذا البديل الذي قدمه هو بالتحديد ما يشكل أصالته وابداعه الفكري. وبذلك يعد هردر الأول الذي أحدث تحولا كبيرا في مفهوم الثقافة في عصر التنوير فبعدما كانت الثقافة تعني عند الفرنسيين كل ما له علاقة بالفكر والعقل، أصبحت تعني «روح الشعب» أي كل ما يحيل إلى العادات والتقاليد والمعتقدات والأساطير ونمط العيش والسلوك، وبعدما كانت الثقافة واحدة وتستعمل بصيغة المفرد أصبحت الثقافة تستخدم بصيغة الجمع: الثقافات، فلا توجد ثقافة عالمية واحدة وإنما هناك ثقافات متعددة بتعدد الأمم والشعوب (Finkielkraut, 1987).

2–1–في طريقة فهم الثقافات المختلفة

بعدما قدم هردر تصورا آخر لمفهوم الثقافة مختلف عن التصور التنويري الأحادي والمجرد، وبعدما بيّن أنه لا توجد ثقافة واحدة كما يزعم فلاسفة التنوير وإنما هناك ثقافات متعددة ومختلفة باختلاف الأمم والشعوب. ينقلنا بعد ذلك إلى طريقة أخرى لدراسة وفهم التاريخ وكل ما يتضمنه من شعوب وثقافات ومراحل تاريخية مختلفة عن النموذج العقلاني التنويري. ومن أجل بلوغ ذلك دعا أولا إلى تجاوز العقل المتعالي الذي اعتمد عليه فلاسفة التنوير في فهم التاريخ والاستثمار في العقل التاريخي المحايث، لأن العقل التنويري المتعالي لا يفهم روح الشعوب وثقافاتها، ولا يفهم ما معنى أن يكون الفرد متدينا وعاطفيا ولا يفهم ما معنى أن يكون منتميا إلى ثقافة، إلى لغة، إلى وطن ... وهذا لأنه لا يبالي إلا بما يتوافق مع القيم العقلية، وبالمقابل نجد أن العقل التاريخي عقل لا يتعالى على التاريخ ومكوناته بل هو محايث له وهذه المحايثة تمنحه القدرة على القدرة على استيعاب الاختلاف الثقافي واحترامه لأنه يعتبر أن لكل مرحلة تاريخية معاييرها ولكل ثقافة قيمها الخاصة بها. (Larmore, 1993) والعقل الذي يراعي هذا الاختلاف ليس العقل التنويري المجرد وإنما العقل التاريخي الواقعي الذي بإمكانه أن يفهم ويبرر الاختلاف الثقافي والانتماءات القومية والمعتقدات الدينية. فالعقل التاريخي لا ينظر إلى الوقائع والمكونات التاريخية نظرة فوقية خارجية وإنما هو عقل محايث للتاريخ ومتعاطف مع مكوناته ووقائعه، العقل التنويري هو عقل يمتلك صورة قبلية حول ما ينبغي أن تكون عليه الاشياء فما توافق مع معاييره يقبلها وما تعارض معها يرفضها ويزدريها وينتقدها، في حين العقل التاريخي هو عقل يتماهى مع الوقائع ويبحث عن المنطق الذي يبررها.

لهذا يعتقد هردر أنه إذا أردنا فهم ثقافة ما أو ما يسميه بـ»روح الشعب» وما تملكه هذه الروح (الثقافة) من خصوصيات علينا أن نتعاطف معها (Giassi, 2010) حيث يقول هردر: «الطبيعة الكلية للروح التي تهيمن على كل شيء وتكيف حسب ماهيتها كل الميولات والملكات الروحية الأخرى وبل تتعداها إلى التصرفات الأكثر جمودا، وحتى يكون بمقدورك الشعور بها لا ينبغي بناء إجابتك من خلال رأي واحد بل حاول أن تتوغل في هذا العصر، في هذه الرقعة الجغرافية وهذا التاريخ بأكمله، توغل داخل كل هذه الأشياء وحاول أن تحس بها بنفسك. وهي الطريقة الوحيدة التي بإمكانها أن تقودك إلى فهم هذه الكلمة(الروح) (Herder, 1964) «إن أفضل طريقة لفهم الروح التي تسري في الأمم والشعوب الأخرى أو فهم

الروح السائدة في عصر ما هي أن نتعاطف معها. والتعاطف هنا يعني الغوص في تركيبة هذه الأمم والإنصات إليها عن قرب، أن نعيش وسطها، أن نتجرد من أحكامنا المسبقة حتى نستطيع فهمها وليس أن نحكم عليها من الخارج بأن نطلق أحكاما معممة وكلية في حين توجد اختلافات وخصوصيات تنفلت من هذه الأحكام العامة.

إن العقل التاريخي يؤمن أن لكل جماعة تملك خصوصيات تميزها عن غيرها وتعبر عن هويتها فالجزائري مثلا نجده مختلف عن الصيني في طريقة تفكيره وعمله ورقصه والقوانين التي تحكمه والموسيقى التي يفضلها والطعام الذي يأكله واللباس الذي يرتديه كل هذه الأفعال والسلوكات والقيم تجعله يتميز عن الصيني ومنه فإنه لا يمكن فهم الجزائري وما ينتجه من فن وموسيقى وأخلاق وقوانين دون العودة إلى هذه الخصوصيات لأنها هي التي وجهت فنونه وأخلاقه وقوانينه لتكون بهذه الصورة أو تلك. ومنه فإن فهم الفرد الجزائري لا يستقيم إن أهملنا تاريخه وثقافاته ولغاته، وأي إهمال أو إقصاء لأي مكون من مكوناته الثقافية والتاريخية واللغوية سيبقى فهمنا له ناقصا.

حسب هردر فإنه من أجل فهم جماعة ما أو أمة ما في أي حقبة كانت يجب أن نجهد مخيلاتنا من أجل الولوج إلى مشاعر هؤلاء البشر البعيدين عنا في الزمان والمكان ومختلفين عنا في الدين والثقافة. وإذا استطعنا عن طريق مجهود المخيلة أن نُنْشِأ من جديد، داخل ذواتنا، هذا النمط من الحياة الذي عاشه ويعيشه هؤلاء البشر وكيف كانت طبيعتهم ومناخهم وشوارعهم وقيمهم استطعنا بذلك أن نفهمهم. هذا يعني أننا إذا أردنا فهم الفلسفة اليونانية علينا أن نفهم أولاً الفن اليوناني، أن نفهم التاريخ والجغرافيا اليونانية وتركيبتهم الاجتماعية ونظمهم السياسية. وإلخ وهي الطريقة الوحيدة التي ينبغي إتباعها إذا أردنا أن نكون موضوعيين في أحكامنا عنها (برلين، 2012) وليس وفق المنهج الذي اتبعه فلاسفة التنوير الذين طبقوا قراءة شمولية كلية للثقافات المختلفة معتقدين أن الانسان كائن عقلاني وهويته واحدة يشترك فيها جميع البشر لا تتغير بتغير المكان والزمان، وتصوروا أن هناك معايير وقوالب ثابتة يمكن تطبيقها على الجميع في حين أنها هذه النظرة الكلية والمجردة لا تستطيع أن تستوعب الاختلافات وخصوصيات والوقائع الجزئية التي تزخر بها الأمم والثقافات.

2-2-الثقافات متعددة لكنها متساوية

لم يكتف هردر بالقول أن الثقافات متعددة وضرورة فهمها وفق قيمها ومعاييرها الخاصة وإنما أيضا أكد على أنها متساوية فيما بينها. إن عملية المقارنة تعني أن هناك سلما للقيم إليه نعود في عملية المقارنة ووفقا له نصدر أحكامنا من أجل القول أن هذا الشعب أو ذاك أقل أو أكثر تقدما أو سعادة من الأخر، أو أن ثقافة ما أفضل من الأخرى أو أن حقبة ما أو عصرا ما أكثر تطورا وتقدما من الذي سبقه أو تلاه. وهذا بالتحديد ما قامت عليه فكرة التقدم العقلي التي تصور أن التاريخ يسير نحو التقدم العقلي وأن هذا التقدم هو أساس سعادة الانسان ورقيه، وأنه الانسانية تسير من التخلف والهمجية نحو التطور التحضر. وحتى لا يقع هردر في مأزق المقارنة السلبية التي تسيء إلى الآخر، عمل على تأسيس رؤية فلسفية بحيث تكون فيها مختلف الأمم والحقب والثقافات على شكل سلسلة متناسقة ومتناغمة دون أن تكون ولو ضمنيا محاولة لتقييمها أو الحكم عليها. وهذه الرؤية في مقابل الرؤية التي تبناها فلاسفة التنوير الذين يعتبرون في التعاقب التاريخي صورة لتطور تدريجي نحو الأفضل. ولما جعل هؤلاء الفلاسفة معيار هذا التقدم هو العقل، ولما كانوا يعتبرون أن عصرهم هو عصر العقل بامتياز فإنه بدا لهم عصرهم على أنه أفضل العصور وأكثرها تقدما وتحضرا. وبالمقابل فإن الحقب الأخرى بدت لهم متخلفة وهمجية لأنها ببساطة أقل تمثلا للقيم العقلانية. لقد أدرك هردر أن فلاسفة التنوير بمقاربتهم هذه يحكمون على الماضي بمعايير الحاضر، وعلى أذواق الآخرين من خلال أذواقهم، ويحكمون على الإنسان البدائي والتقليدي من خلال الإنسان الحديث، وهنا بالتحديد يكمن الخطأ المنهجي الذي وقع فيه فلاسفة التنوير لما افترضوا سلما للمقارنة يتماشى فقط مع أذواقهم وروح عصرهم و رؤيتهم للعالم. (Herder, 1964)

إن فلاسفة التنوير افترضوا وجود سلم للمقارنة صالح لاستقراء كل تاريخ البشري. وعليه فإن تقييم هذا المسار التاريخي والحكم عليه يكون من خلال المعايير الموضوعة سلفا. ولما كان هؤلاء الفلاسفة يعتبرون عصرهم أفضل العصور وأكثرها تطورا وتقدما فإن الحكم على الحقب الأخرى يكون انطلاقا مما توصل إليه عصرهم متجاهلين

المسافة الزمنية وبالخصوص الفكرية التي تفصلهم عن الماضي وطرق تفكيره. (Herder, 1964) فصحيح أن العقل الإنساني في عصر التنوير قد قطع أشواطا كبيرة من حيث مناهج الدراسة والتفكير العقلي والمنطقي، كما شهد انتشارا رهيبا للمعارف فكان عصرهم بمثابة انعطافة لا مثيل لها في تاريخ البشرية، إلا أن هذا التطور والتقدم، في نظر هردر، لا يشرع إلقاء اللوم على الحقب الأخرى لأنها لم تبلغ هذا المقام من التطور والتقدم.

وحتى يوضح هردر فكرته يشبه مطالبة عصر التنوير المراحل التاريخية السابقة بالتقدم الذي بلغته والتفكير المنطقي والعقلي الذي تؤمنه به كمطالبة الطفل الصغير بنفس الكفاءات التي يمتلكها الشيخ الحكيم. كذلك الأمر بالنسبة للحقب التاريخية القديمة فلا ينبغي انتقادها على عدم امتلاكها آليات التحليل العقلي والمنطقي الذي بلغه عصر التنوير، وقد عبر عن ذلك هردر بقوله: «إن الأمر الأكثر ازدراء في العالم أن يكون شيخ بعمر ثلاث سنوات» (Herder, 1964) بمعنى أنه من غير المعقول أن نطالب صبيا صغيرا بعمر ثلاثة سنين تلك الحكمة التي يمتلكها الشيخ الكبير وهذا إشارة إلى فلاسفة عصر التنوير الذين يطالبون الشعوب البدائية والعصور الوسطى أن تكون بمستوى التطور العقلي والعلمي الذي بلغه عصرهم وهذا في حد ذاته يتنافى مع التفكير العقلي والواقعي.

لقد توصل هردر إلى أن المقاربة العقلية للتاريخ عاجزة عن فهم الحقب والأمم الأخرى انطلاقا من قيمها ومعاييرها والسياقات التي تكونت فيها، كما أنه تنبه إلى أنها مقاربة قائمة على مبدأ الإساءة وليس على مبدأ الفهم لأن المقارنة والتفضيل بين نمطين من التفكير ينتميان إلى مرحلتين زمنيتين مختلفين دون مراعات الاختلاف الموجود بينهما هو خطأ منهجي في عملية الفهم، كما أنه أدرك أن النزعة التقدمية التنويرية التي تفضل وتعلي من قيمة الحاضر على الماضي هو اجحاف في حق الماضي، لأنه لولا التراكم المعرفي لما بلغ عصر التنوير ذلك التقدم المعرفي الذي يتبجح به فلاسفته. لهذا دعا هردر إلى تجاوز المقاربة العقلية للتاريخ وبالمقابل تبني مقاربة تؤمن أن مسار التاريخ هو مسار متكامل ومتناغم وأن الاعتراف بمبدأ المساواة هو الوحيد الذي يضمن الاحترام بين الثقافات والأمم والمراحل التاريخية.

وحتى يدافع هردر عن أطروحته يشبه الاستمرارية بين المراحل التاريخية التي تمر بها الانسانية وأهمية مراحها وأصالتها بالمراحل التي يمر بها الفرد الإنساني، فكما أنه لا يمكن الفصل بين طفولة وشباب وشيخوخة الكائن البشري، والأهمية والخصوصية التي تتميز وتتمتع بها كل مرحلة، فكذلك الأمر بالنسبة لمراحل الإنسانية فكل مرحلة وكل حضارة وكل ثقافة تمثل حلقة مهمة وأصيلة ومكملة في هذا الكل الذي هو الإنسانية. (Crépon, 2003) ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يحق لأية ثقافة أن تدعي أنها تجسد لوحدها كل الإنسانية. من هذا المنطلق ينتقد هردر عصر التنوير الذي شن هجوما شرسا على العصور السابقة حين كان الفكر الخرافي والأسطوري والديني سائدا، معتقدا أن حياته بدأت فقط مع سن الرشد، أي مع مرحلة التفكير العقلي والمنطقي، ونسي مراحل اللعب وأيام المدرسة والاكتشافات الأولى. لقد أصيب عصر التنوير بفقدان الذاكرة وما كان لهردر إلا أن ذكره أن الإنسانية قبل أن تصبح راشدة فكريا مرت بمراحل الطفولة الفكرية، وكل المراحل التي مرت بها الانسانية لها قيمتها وأهميتها (Crépon, 2003)

إن الأفكار التي طرحها هردر حول روح الأمم وعبقريتها، واختلاف الثقافات ونسبيتها، والتأكيد على المساواة بينها، وضرورة فهم كل ثقافة، كل أمة وكل حقبة تاريخية وفق قيمها ومعاييرها، وبالمقابل نقد المقاربة العقلانية للتاريخ ورفض العالمية المجدرة. فإن هذه الأفكار الثورية أسست لفلسفة أخرى للتاريخ، هذه الفلسفة الأخرى للتاريخ ابدعت في النهاية تصورا جديدا لمفهوم الثقافة، ومنحت الشرعية الفكرية للتأسيس والدفاع عن التعددية الثقافية.

خاتمة

في هذا المقال حاولنا أن نبين كيف أدت أفكار هردر حول فلسفة التاريخ إلى التأسيس الفكري للتعددية الثقافية. وقد رأينا أن كتاباته أخذت طابعا سجاليا مع فلاسفة عصره وبالخصوص الفرنسيين منهم. حيث لم يكن هردر في البداية ينظر للتعددية الثقافية في ذاتها وإنما هي نتيجة منطقية لنقده للأسس التي قامت عليها فلسفة التاريخ كما صاغها فلاسفة التنوير والمتمثلة في: العقلانية، العالمية وفكرة التقدم.

لم تقد أفكار هردر حول فلسفة التاريخ إلى التأسيس

الفكري للتعددية الثقافية وحسب وإنما أيضا، كما أشار إلى ذلك زئيف ستيرنهال إلى التأسيس، مع مفكرين آخرين، لحداثة جديدة في مقابل الحداثة التنويرية:» قائمة على النزعة الجماعية، والنظرة التاريخية، والقومية، حداثة يكون فيها الفرد محدد بأصوله الإثنية، ومن خلال التاريخ، واللغة والثقافة» في مقابل حداثة تقوم على القيم العالمية، والاستقلالية الذاتية للفرد. ويعتبر أن الصراع بين الحداثتين وحول ما ينبغي أن تكون عليه الحداثة الحقة هو الذي طبع ويطبع الفضاء الفكري منذ عصر التنوير.

إن مسألة التعددية الثقافية التي طرحها هردر في عصر التنوير عرفت تنظيرا كبيرا من قبل العديد من الفلاسفة المعاصرين حيث أصبحت التنظيرات المتعلقة بالاختلاف الثقافي والعيش المشترك وحق الاختلاف في زمن العولمة والهجرة وانفجار القوميات الاثنية واللغوية وتطلعاتها نحو التحرر والاستقلال من بين الموضوعات الفكرية الأكثر طرحا في العالم المعاصر.

ويبدو أن الرهان في المجتمعات المعاصرة هو كيف يمكن تحقيق التصالح بين أسس الفلسفة التنويرية الداعية إلى العالمية التي تقوم على النزعة العقلانية والفلسفة المعادية لها والتي تدعو إلى الاعتراف بالثقافات المختلفة وحقها في التعبير عن ذاتها وفق قيمها المحلية الخاصة بها؟

المراجع

1. ايزايا برلين. (2012). جذور الرومانتيكية. (سعود السويدا، المترجمون) بيروت: جداول.
2. ايزايا برلين. (2016). نسيج الانسان الفاسد. (سمية فلوعبود، المترجمون) بيروت: دار الساقي.
3. ويزرمان وآخرون. (1986). تاريخ الدياليكتيك: الفلسفة الكلاسيكية الالمانية. (نزار عيون السود، المترجمون) : دار دمشق.
4. Cassirer, A. (1996). la philosophie des lumières. (P. Quillet, Trad.) Fayard.
5. Crépon, M. (2003). mémoires d'Europe (note sur une autre philosophie de Herder). (h. R. Org, Éd.) Revue germanique internationale(20),pp.145-152.
6. Finkielkraut, A. (1987). la défaite de la pensée. Paris: Gallimard.
7. Giassi, L. (2010). la philosophie de l'histoire selon Herder en 1774. (p. éditions, Éd.)
8. Herder. (1964). une autre philosophie de l'histoire. (M. Rouché, Trad.) Paris: Aubier.
9. Kulundzic, N. (2018, 12 20). Le rôle de la littérature dans l'édification d'une culture nationale. (U. P. Paol, Éd.) France.
10. Larmore, C. (1993). modernité et morale (éd. 1). Paris: presse universitaires de France.
11. Laurent, G. (2010). , la philosophie de l'histoire selon Herder en 1774. philopsis.
12. Longo, M. (2005). Voix des peuples et idée de nation chez Herder. La Revue Historique, 1(2004), pp. 19-34.
13. Raulet, G. (1995). Aufkarung:les lumières allemandes. Paris: Flammarion.

From the philosophy of history to the philosophy of culture: research on the philosophical foundation of cultural pluralism in Herder

Abstract

This article discusses the quarrel over the philosophy of history in the Enlightenment, between the French philosophers on the one hand and the German philosopher Johann Gutfrig Herder on the other, and also focuses on Herder's criticism of the foundations of the philosophy of history according to the French enlightenment philosophers, and how this criticism led to the founding of the idea of cultural pluralism and values. Herder realized that a true and objective understanding of history and its components could not be achieved by applying the principles of enlightenment rationalism. This is why he proposed to understand each culture and each historical period according to its own specific values.

Keywords
Herder
the philosophy of history
enlightenment rationalism
cultural pluralism
historical reason

De la philosophie de l'histoire à la philosophie de la culture : recherche sur le fondement philosophique du pluralisme culturel chez Herder

Résumé

Cet article aborde la querelle sur la philosophie de l'histoire au Siècle des Lumières, entre les philosophes français d'une part et le philosophe allemand Johann Gutfrig Herder d'autre part, et focalise aussi sur la critique herderienne des fondements de la philosophie de l'histoire selon les philosophes des lumières français, et comment a conduit cette critique à fonder l'idée d'un pluralisme culturel et des valeurs. Herder s'est rendu compte qu'une compréhension véritable et objective de l'histoire et de ses composantes ne pouvait être réalisée en appliquant les principes de rationalisme des lumières. C'est pourquoi il a proposé d'appréhender chaque culture et chaque période historique selon ses propres valeurs spécifiques.

Mots clés
Herder
la philosophie de l'histoire
le rationalisme des lumières,
le pluralisme culturel
la raison historique

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف واذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0..
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

السّرد والتّاريخ، تواطؤ الحقيقة والمتخيّل في الرّواية التاريخيّة

Narration and history, the complicity of truth and imagined in historical novel

عائشة بن خليفة[1]
Aicha Benkhelifa
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
aicha.bk30@gmail.com

أ.د. سفيان زدادقة
Pr. Sofiane Zedadka
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
sofizeda@yahoo.fr

ملخص

أيحدث أن يكون بين حقول المعرفة المختلفة تقارب أو تجاور، أو حتّى تقاطع أو تداخل في بعض العناصر قليلها أو كثيرها. لكن ما بين الأدب والتّاريخ أكثر من مجرّد ترابط عاديّ، إنّه التحام وانفصال في آنٍ، وشكل من الحبكة الدراميّة يتناوب فيها التّاريخ والرواية على لعب دور البطولة بامتياز. ومن عمق هذا المدّ والجزر ما بين متعة التّخييل الروائيّ بما يتيحه من سبل للإفلات من ربقة الواقع ومحدّداته وقواعده المنطقيّة، وصرامة الحقيقة التاريخيّة بما تفرضه من إلزامات وتوجهات وضوابط، كانت الرواية التاريخيّة شاهدا على ذلك التّلاحم وتلك المفارقات التي اتّخذت عدّة مستويات؛ انطلاقا من القصديّة كموجّه ومحرّك في إنتاج الدّلالة، مرورا بالتّلقي كفعاليّة للتأويل، ووصولا إلى المرجع بما هو المرتكز الذي تستند عليه الحقيقة والتخييل في النص. فما علاقة الحقيقة بالتّخييل في النصّ الروائيّ؟ وكيف نشأت الرّواية التاريخيّة وسط هذا الجوّ الإشكاليّ؟ وكيف تتجاور الحقيقة والتّخييل على مستوى المتن السّرديّ للرواية التاريخيّة؟

أسئلة وأخرى تحاول هذه القراءة الوصفيّة التّأويليّة ملاحقة بعض تفاصيلها، وسبر أغوارها بحثا عن مواطن التّوافق/ التّضارب بين الحقيقيّ والمتخيّل من خلال الرّواية التّاريخيّة.

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2022-09-16
تاريخ القبول 2023-03-14

الكلمات المفتاحية
الرّواية
التّاريخ
التّخييل
الحقيقة
الرواية التاريخيّة

مقدمة

لطالما كان السرد جزءًا من الوجود الإنسانيّ وكينونته كذات متكلّمة، فما وُجد الإنسان إلّا وهو يحكي رسما أو لغة؛ حيث «يتغلغل السرد في الدماغ البشريّ عميقا بشكل أنطلوجي وأنثروبولوجي. والسرد يروي عطش الخيال، الذي هو الملكة الأعمق للروح بعبارة كانط الشهيرة.» (مهنانة، 2021) فبواسطته تتحرّر الذّات من مكرهات الواقع، لتعيش فيه عالمها الممكن بالتوازي مع ما هو كائن. وبالتالي، يشكّل السرد جانبا مهمّا من حضور الإنسان وفعله التواصليّ، بل إنّنا قد لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إنّه مرآة الذّات عن ذاتها وتاريخها؛ فـ«ما من أمّة إلّا وفي تاريخها نماذج قصصية تروي أمجادها وتحدّث عن بطولاتها، في وقت لم يكن التّمييز جاريا بين أنواع الفنون الأدبية، وعلى هذا فإنّ القصّة وجدت حيث وجد شعب يمارس الحياة، لأنّ القصص ظاهرة إنسانية تضرب جذورها في التّاريخ للتواجد مع علاقة الإنسان بالحياة منذ بدء تلك العلاقة.» (المعوش، 1999) المتشابكة والإشكاليّة معاً.

هذا التّرابط الوثيق بين السّرد القصصيّ وطبيعة الوجود الإنسانيّ جعل تجلّيات هذا المسرود تتنوّع، سواء في صورتها الفنيّة الأدبية أو في صورة رمزية من خلال أشكال وطرائق تعبيريّة متنوعة تنوّع طرائق التّواصل وتباينها. وعلى هذا «فالمسرود حاضر في الأسطورة، وفي الخرافة، وفي الحكاية الرّمزية، وفي الحكاية، وفي القصّة القصيرة، والملحمة والقصة، والمسرحية والمأساة، والدراما والملهاة، واللوحة المرسومة [...] والزجاج المرسوم، والسينما والترويجات الهزلية comics، والحوادث والمحادثة. وكذلك فإنّ المسرود موجود، بكافة أشكاله، وفي جميع الأزمنة والأماكن والمجتمعات، بل إنّ المسرود بدأ مع فجر البشريّة نفسه. لا يوجد ولم يوجد في أيّ مكان في العالم شعب بلا مسرود [...] إنّ وجوده كوجود الحياة.» (بارت، 2010) التي اتخذت منه سبيل بيانها

1 المؤلف المراسل

وإفصاحها عن مكنوناتها وأسرارها، وكانت الذّات فيه البطل الأبرز مقصدا وغاية، صراحة وتضمينا، قراءة وتأويلا.

والإنسان إذ يحكي عن وجوده، فإنّ هذا الحكي – لامحالة- مرتبط بالزمن؛ «والسردية بما هي بنية زمنيّة تنفتح على الماضي لتبرز به المآل الحالي للوجود الإنساني، كما تنفتح على لحظة الحاضر لنضفي على المعاناة والنقص والشر الموجودين فيه، مسحة جماليّة، تخدّر المتقمّص لتلك السرديّة، وتحثّه على انتظار المستقبل الذي لن يكون إلّا وعدا بالخلاص.» (مهنانة، 2021) فالمسرود يحكي الذات والوجود في الماضي اعتبارا، وفي الحاضر تمثيلا وتنفيسا، وفي المستقبل استشرافا وتطلّعا، ليغدو الوجود الإنسانيّ سردا هو نفسه وجود الحياة، من وحيها تتتابع تفاصيل حكاية كبرى تبدأ بميلاده وتنتهي بوفاته لتبدأ أخرى وأخرى ...

ولعلّ في هذا التوافق الوثيق بين المسرود القصصي والوجود الإنساني ما يحضّ على تساؤلات إشكالية جمّة، فما مدى ارتباط هذا السرد القصصي بواقع الإنسان/ الراوي؟ ما هي مساحة التّخييل الإبداعي الدّاعي إلى الابتكار والمنشيء للمفارقات والاختلافات النصية في هذا السرد؟ كيف يتمّ ذلك التوافق/ التواطؤ العجيب بين الحقيقة والخيال في النص السردي؟ أسئلة سيحاول هذا العمل الحفر في أرضيتها من خلال تسليط الضوء على الرّواية التاريخيّة خاصّة، بوصفها فضاء خصبا تلاقحت فيه الحقيقة بالخيال لتنتج نصا فيه من كليهما، هو منهما وغيرهما في آن.

ويبدو من المفيد في البداية التفصيل في ماهية الرواية التاريخية وبعض الجوانب من مخاضات نشأتها لبناء فهم أوضح حول خصوصيتها كتشكيل أدبي فنيّ له ما يميّزه.

1–الرّواية التاريخيّة، مخاض النّشأة والتّشكّل

إذا كانت الرّواية بشكل عام عالما نصيّا « يعالج فيها الكاتب موضوعا كاملا أو أكثر زاخرا بحياة تامة واحدة أو أكثر.» (المعوش، 1999) تتشابك فيها خيوط اللّعبة الفنيّة والحبكة الدراميّة لتخرج نصّاً ثريّاً بالأحداث والمتغيرات، إن على مستوى الشخصيات، أو الأحداث أو الزمان أو المكان، كلّها أو بعضها. فإنّ الرّواية التاريخيّة منها هي «عمل فنيّ يتّخذ من التّاريخ مادّة له، ويوظّف الفنّ الرّوائي: الزمان، والمكان، والخيال الفنيّ في خدمة الحدث التاريخيّ، والشّخصيات التاريخية والمكان الذي دارت فيه الأحداث المدوّنة والمنقولة على شفاه الرّواة والمؤرخين، تضمّ في داخلها عدداً من الشّخصيات المختلفة من صنع الرّوائيّ، قد لا تكون موجودةً أصلاً في النصّ التّاريخيّ.» (القحطاني، 1433 هـ) فالرّواية التاريخيّة إذا قراءة جديدة للتّاريخ، يلعب فيها الخيال دوره، بما تقتضيه القواعد الفنية للعمل الروائي، في ملء الفراغات ما بين سطور التّاريخ، أو إلقاء ضوءٍ على زوايا معتمةٍ فيه، ليتشكّل من مزيج المرويّ التّاريخي والتّخييل الفنّي نصّ مبدع يقدّم رؤيته الخاصّة للتاريخ، رؤية تعلن انعتاقها من سياج المرويّ التاريخي لتتحرر في فضاء الخيال، وهو بالذات ما يمنحها التميّز، فهي «رواية لا يراد بها أداء وظيفة التاريخ، إنّما استثمار المناخ التاريخي، وتوظيفه كخلفية للوقائع، كما كان فرح أنطون قد حدّد هذه الوظيفة في وقت مبكّر حينما قال:»إنّ الروايات التاريخيّة لا يقصد بها سرد وقائع التاريخ وأرقامه، فإنّ طالب هذه الوقائع والأرقام يلتمسها في كتب التّاريخ حيث تكون قريبة المنال، ليجرّدها عمّا ليس منها، لا في الرّوايات المطوّلة التي تشتبك وقائعها الخيالية بها، ولا يصبر طالب التاريخ على مطالعتها، إنّما المقصود من الروايات الخيالية ... تكميل التّاريخ في جوانبه الناقصة.» (إبراهيم، 2008) تقول ما لم يقله التّاريخ، أو لم يتصوّر أن يقوله قطّ؛ لأنّ التّاريخ يتحرّى الحقيقة ما أمكن، ويحاول جهده حتّى لا يحيد عنها. في حين تنتصر الرّواية للفنّ عمادها وجوهر اشتغالها، وتعتمد على التّاريخ في ذلك مادّة لها، والتي قد تكون باعثا على العودة إلى النص التاريخي في صورته المدرسيّة.

لكن قد يقول القائل: أليس في عمل الرّوائيّ تزييفا للتاريخ وتطاولا على أحداثه، بما أنّ المادّة في الرّواية التّاريخية ترتكز على أساس دعائم وقائع التّاريخ وحقائقه. ويمكن القول في هذا السّياق: إنّ الرّواية التاريخيّة هي شكل من القراءة النّاقدة للتّاريخ، فيها من ذاتيّة القارئ مثلما فيها من موضوعيّته، وفيها من التّخييل مثلما فيها جوانب من (حقائقه).

وإذا كانت الرّواية ككل سرداً لتجليّات الوجود الإنساني بكلّ متناقضاته ومتوافقاته، فكيف شقّت الرّواية التاريخية - كفنّ له خصوصيّته الفنيّة- طريقها إلى الظّهور في عالم الرّواية الفسيح؟

1–1–الرّواية التاريخيّة عند الغرب

حينما نتطلّع إلى معرفة بدايات ظهور هذا الفنّ الأدبي الذي رسم خطوط تفرّده عن مختلف أشكال الأعمال الروائيّة،

فإنّ حديث النّشأة يعود بنا « إلى الكاتب الاسكتلندي (ولتر سكوت (1771- 1832) Walter Scott في بداية القرن التاسع عشر بروايته ويفرلي waverly عام 1814، وأفانهو Ivanhoe عام 1819)، حيث فتح الباب للكتّاب الأوربيين لكتابة تاريخ بلدانهم، وكتب ألكسندر دوماس الأب (1802- 1870) تاريخ فرنسا، وكتب تولستوي (1828- 1910) تاريخ روسيا، واستمرّت هذه المدرسة في أمريكا والشّرق الأقصى إلى حين قريب، تنقل التاريخ من سرد مملّ إلى أساليب أدبيّة راقية، يجد فيها المتلقي المتعة والفائدة في آن واحد.» (القحطاني، 1433 هـ) الشيء الذي شجّع على انتشار الرّوايات التاريخيّة، بتوسّع دائرة المقبلين على قراءتها.

على أنّ هذا التّحديد لأعمال ولتر سكوت كانطلاقة فعليّة للرّواية التاريخية لا ينفي بالمرّة وجود محاولات وإرهاصات سابقة لتبلور هذا اللون الأدبي، وهذا ما أكّده جورج لوكاتش Georg Lukács (1885، 1971) حين رأى أنّه من الطبيعيّ « أن يمكن العثور على روايات ذات موضوعات تاريخية في القرنين السابع عشر والثامن عشر أيضا، ويستطيع المرء إذا ما أحسّ ميلا في نفسه إلى ذلك أن يعتبر الأعمال القروسطية المعدّة من التاريخ الكلاسيكيّ أو الأساطير أسلافا أو مجتمعات للرّواية التاريخية، وهي في الحقيقة تعود إلى ماضٍ أبعد حتّى تبلغ الصّين أو الهند. إلّا أنّ المرء لن يعثر على أيّ شيء يلقي ضوءً حقيقيّا على ظاهرة الرّواية [...] وما يفتقد في ما يسمّى بالرواية التاريخيّة قبل السّير (والتر سكوت) هو بالضبط ما هو تاريخيّ على وجه التّخصيص، أي اشتقاق الشّخصيّة الفرديّة للشّخوص من خصوصيّة عصورهم التاريخيّة.» (لوكاتش، 1986) يظهر ممّا سبق أنّ الأعمال التي سبقت والتر سكوت الروائيّة وإن اشتملت في طيّاتها على نزعة تاريخيّة، إلّا أنّها لا يمكن أن تقدّم صورة واضحة ودقيقة عن الرّواية التاريخيّة كلون أدبي له خصوصيّاته الفنيّة والتقنيّة.

لقد أرسى والتر سكوت من خلال أعماله لتقاليد فنيّة في كتابة الرّواية التاريخيّة، ما لبثت تترسّخ معالمها عند من جاءوا بعده؛ حيث: «صوّر سكوت التاريخ، وجسّده بطريقة فنيّة أشدّ تأثيرا من كتب التاريخ الجافّة، حتى ساد اعتقاد النقّاد والباحثين أنّ روايات سكوت أقرب إلى الحقيقة التاريخيّة من كتب التّاريخ، وقد أثّر على مؤرّخي تلك الفترة تأثيرا بالغا؛ حيث حذوا حذوه، وطفقوا يصوّرون أحداث التاريخ ويعيدون بناءها بقليل من الخيال غير الجامح، منهم تيري وسيسموندي وبرسكوت[1].» (بالنور، 2014) الذين عملوا على تدوين مؤلفات تاريخيّة في مواضيع متنوّعة تتجاور فيها الحقائق جنبا إلى جنب وشيء من الخيال، في محاولة لجعل النصّ التاريخيّ متاحا للقراءة على صعيد واسع.

لكن إلى أيّ مدى يمكن التحكّم في عنصر الخيال ضمن نطاق النصّ التاريخيّ؟ وما مدى مصداقيّة النصّ التاريخي في حضور الخيال؟ أسئلة فتحت أبواب النّقد على مصراعيها، فكانت مقدّمة لتحوّلات مهمّة في إواليات الكتابة التاريخيّة عموما، والرواية التاريخيّة بوجه خاص.» ومن أهمّ التغييرات التي مسّت الرّواية التاريخيّة وتقاليدها ما نادى به ألفريد ديفني[2] في فرنسا سنة 1825، بروايته «5 مارس»، فهو يجعل من الشخصيات التاريخيّة في المحلّ الأوّل، في حين جعلها والتر سكوت في المقام الثاني والشخصيات الخياليّة في المقام الأوّل [...] وأضاف بلزاك[3] للرواية التاريخيّة ما يسمى وصف تاريخ العادات؛ حيث أصبح التاريخ هو المجتمع.» (بالنور، 2014) فمن خلال إعادة الاعتبار للشخصيات التاريخيّة، ووصف الجوّ العام للعصر، أمكن إنشاء رواية تاريخيّة تحاول أن تقارب الحقيقة قدر المستطاع بطريقتها الفنيّة الخاصّة.

ومع توسّع المدّ العلميّ الذي ما لبث يكتسح كلّ المجالات، لم تكن الرّواية (التاريخيّة منها على وجه الخصوص) في منأى عن هذه التحوّلات العميقة في العقلية الغربيّة؛ فكانت «سلامبو فلوبير[4] هي العمل النموذجيّ أو التّمثيل الكبير لهذه المرحلة من التّطوّر في الرواية التاريخيّة. وهي تجمع كلّ صفات أسلوب

1 أوغستين تيري (Augustin Thierry (1795، 1856: مؤرّخ فرنسيّ، من أهمّ أعماله: L'histoire de conquête de l'Angleterre par les Normands, 1825. جان دو سيسموندي Jean de Sismondi (1773، 1842): مؤرّخ سويسري، من أهمّ مؤلّفاته: History of the Italian Republics in the middle Ages. ويليام إتش بريسكوت William H. Prescott (1796، 1859): قانوني ومؤرّخ وكاتب أمريكيّ، من مؤلّفاته: History of the conquest of Peru, Conquest of Mexico …

2 ألفريد دي فيني (Alfred de Vigny (1797، 1863): كاتب وروائي وكاتب مسرحي وشاعر فرنسي، من مؤلّفاته: إلوا، أو أخت الملائكة 1824، قصائد قديمة وحديثة 1826، القدر 1864، ...

3 أونوريه دي بلزاك (Honoré de Balzac (1799، 1850: كاتب وروائي فرنسي، من مؤلّفاته: أوجيني جرانديه 1833، الأب غوريو 1835، بيت العمّة 1846...

4 جوستاف فلوبير (Gustave Flaubert (1821، 1880: روائي فرنسي، من أهم أعماله: التربية العاطفيّة، ثم رواية «مدام بوفاري» 1857، ثمّ رواية «سلامبو» 1862؛ وهي رواية تاريخيّة تدور أحداثها في قرطاج في القرن الثالث قبل الميلاد، مباشرة وأثناء تمرّد المرتزقة الذي نشب بعد الحرب البونيقية الأولى.

فلوبير الفنيّة العالية/ ومن الناحية الأسلوبيّة، فهي نموذج أهداف فلوبير الفنيّة [...] لقد صاغ فلوبير أهدافه صياغة مبرمجة. فهو يقول إنّه أراد أن يطبّق نهج وطريقة الرواية الحديثة على العصور القديمة.» (لوكاتش، 1986) وقد تجلّى هذا المنحى العلميّ الصّارم من خلال العمل على تجميع وحشد أكبر قدر ممكن من المعلومات التاريخيّة والإثباتات، لبناء رواية تاريخيّة أقرب ما تكون صورة لواقع الزّمن الماضي؛ «وهذا يفسّر صراع فلوبير اليائس لإثارة صورة حيّة عن قرطاجة القديمة عن طريق الدراسة الدقيقة والإنتاج الدّقيق للتفاصيل الآثارية.» (لوكاتش، 1986) على النحو الذي يجعلها توضّح بجلاء معالم المكان والزّمان والأشخاص. وفي وقت انبرى فيه كتّاب التّاريخ لتسجيل مآثر بلدانهم وإحياء أمجادها وبطولاتها وماضيها التّليد، تزامنا مع الانتصارات التي كانت تحقّقها على الأرض والتي تجلّت في حركيّة داخليّة أحدثت تغييرات مهمّة في نُظم الحكم، وحركيّة خارجيّة أذكت طموحاتها التوسعيّة الاستعماريّة خارج نطاق القارّة الأوربيّة، تزايد اهتمام الرّوائيّين الأوربيّين بالرّواية التاريخيّة؛ فأخذوا «يتّجهون إلى هذا النّوع الرّوائيّ المهمّ، لما فيه من إحساس بالرّوح القوميّة الأوروبيّة، وليبعثوا في الذّاكرة الشّعبيّة المعاصرة تلك الظّلال العظيمة والتّذكير باللّحظات المجيدة في تاريخ أممها. فظهر فيكتور هيغو برواية أحدب نوتردام في 1831، وفي روسيا تولستوي برواية الحرب والسّلام[1] [...]» (بالنور، 2014) وغيرهم من الروائيّين الذين ما انفكّوا يبثّون روح الحماسة الوطنيّة في أعمالهم، ممّا يعمّق من مشاعر التّعلّق بالوطن والاعتزاز به والانتصار له.

لكنّ كلّ تلك المحاولات لتشييد صرح واقعيّة صارخة، تعتقد بقدرتها على إعادة تشكيل معالم الوقائع التاريخيّة مثلما كانت على الحقيقة/ الأصل ما انفكّت تتلاشى، بفعل تراجع يقين الإنسان بإمكان القبض على الحقيقة؛ فبدا «أنّ الانحلال ينطلق بأسلوب ذي شقّين ومتناقض في الظّاهر. فمن جهة، يوجد تشكّك متزايد أبدا في إمكان معرفة الواقع الاجتماعيّ ومن ثمّ التّاريخ أيضا. وهذا التّحوّل يتحوّل بالضرورة إلى تصوّف [...] وتبلغ هذه الاتّجاهات ذروتها في التّزييف والأسطرة الفاشيّة البربريّة للتّأريخ. ومن جهة أخرى، فإنّ طرح التّاريخ مهمّة تتمثّل فيها الحدود القصوى من الدّقة فيما يتعلّق بالحقائق المنفردة والمعزولة، المنزوعة من سياقها الملائم.» (لوكاتش، 1986) هذا التّناقض الظّاهر قوّض اليقين، وزرع بذور الشّك التي بدأت تجتاح الأعمال الرّوائيّة.

ولعلّ من أوائل الأعمال التي عبّرت عن هذه النّظرة المتشكّكة المرتابة حيال الحقيقة التّاريخيّة؛ كتابات فيكتور هيجو المتأخّرة، «الذي ربّما كانت روايته «1793» أوّل عمل تاريخيّ مهمّ يحاول تفسير تاريخ الماضي بروح الإنسانيّة المحتجّة الجديد [...] وليس معنى هذا أنّ هوغو كان قد قطع صلته بجميع تقاليده الرومانتيكيّة السّابقة. ففي معنى من المعاني، إنّ رواية «1793» هي آخر صدى للرواية التاريخيّة الرومانتيكيّة.» (لوكاتش، 1986) لكنّه صدى تفوح منه رائحة تغيير جذريّ، ما لبثت عدواه تنتقل سريعا، لتتجلّى هذه النّظرة المعارضة للواقع التاريخي الصرف في أعمال: أناتول فرانس، أو هنريخ مان، أو ليون فويشتفانغر[2] ... حسب ما أورده جورج لوكاتش.

1–2–العرب والرّواية التاريخيّة

أمّا في الجانب العربيّ، فقد شهد القرن التّاسع عشر ميلاد الرّواية التّاريخيّة، في خضمّ حركيّة ثقافيّة عارمة، أجّجتها عمليّات التّعريب والبعثات العلميّة والطباعة و... التي رافقت ذلك السّعي الحثيث نحو اللّحاق بركب الحضارة العالميّة؛ فقد» أشاع التّعريب مناخا سرديّا مناسبا في الأدب العربيّ الحديث، وذلك عندما جرى اقتباس الكثير من النصوص الروائيّة والمسرحيّة ونقلها إلى العربيّة.» (إبراهيم، 2008) ممّا أثرى المكتبة العربيّة بجديد المؤلّفات وضخّ بالتالي دماء وروحا مغايرة لما ظلّ سائدا لقرون عبر فنّ المقامات وما شابهه.

وفي فسحة هذا الجو الذي يفيض تجديدا وتنوّعا وإبداعا، شقّ الرّوائيّون العرب طريقهم في سرد الرّواية التّاريخيّة؛ حيث أخذت ابتداء من سليم البستاني (1848، 1884) « تخطو خطواتها الفنيّة الأولى.. وقد كتب البستاني عدّة روايات تاريخيّة أبرزها «زنوبيا» و»بدور» (1872) [...] وقد اتّكأ في معظم آثاره.. وبخاصّة التاريخيّة، على المفاهيم الغربيّة.»

1 فكتور هوغو 1885 ،1802(Victor Marie Hugo): أديب وشاعر وروائيّ فرنسيّ. ليو تولستوي(1910 ،1828) Léon tolstoï: روائي ومصلح اجتماعي ومفكّر روسي.

2 أناتول فرانس (1924 ،1844) Anatole France: روائيّ وناقد فرنسي، من أعماله: جوكاست والهرم الهزيل، الزنبقة الحمراء، تاييس، ...

هنريخ مان Heinrich Mann (1871، 1950): روائيّ ألماني، من أهم أعماله: الفقراء Die Armen ، الموضوع Der Untertan ، الرأس Der Kopf .

ليون فويشتفانغر Lion Feuchtwanger (1884، 1958): أديب ألمانيّ، من أعماله: الجميلة يود، ثلاثية غرفة الانتظار، ثلاثيّة يوزيفوس، نيرون المزيّف ...

(المعوش، 1999) التي كان تأثيرها سائدا في عصره.

ونسجا على منوال هذا الفنّ الروائي المستحدث، توالت الأعمال في هذا المجال، لتتكرّس فنّا أدبيّا له خصوصيّاته مع جرجي زيدان (1861، 1914) الذي»يعدّ مرسي هذا الفنّ في النّهضة .. وقد حاول التّوفيق بين متطلّبات البيئة وبين تأثّره بالشكل الروائيّ الغربيّ [...] وكان معلّما للتاريخ، ومعظم رواياته مستمدّة من التاريخ الإسلاميّ والعربيّ [...] إذ يجعل زيدان من الفنّ خادما للتاريخ.» (المعوش، 1999) حيث يطوّع فنيّات الرّواية الأدبيّة لتقديم المادّة التّاريخيّة بالشّكل الذي يستدعي اهتمام القرّاء ويدعوهم لمطالعتها.

فكانت الغاية الأولى لكتابة الرواية التاريخيّة عند زيدان هي التّعليم؛ «فالروايات كانت سجلّات تاريخيّة تتحرّى الدّقة في نقل المعلومات بتفاصيلها، ولا تفرقها عن كتب التراث التاريخي سوى قصة عاطفيّة خياليّة، يربط بها المؤلّف الأحداث في الرواية [...] وهكذا بدت هذه الرّوايات وكأنّها تاريخ قصصيّ، وليست روايات قصصيّة.» (زيدان، 1988) بحيث غلب التّاريخ والرغبة في تعليمه فغطّى على الجوانب الفنيّة التي يفترض أن تميّز العمل الروائي.

وعلى غرار زيدان، توالت الكتابات في الرّواية التاريخيّة، تزامنا مع تصاعد المدّ القوميّ والحركات التّحرّريّة في أرجاء البلاد العربيّة؛ لتكون تمثيلا للحاضر في صورة الماضي. ولهذا تميّزت روايات هذه المرحلة بـ : «حماسها القوميّ واعتزازها بأبطال العرب لتقف في وجه الغرب الاستعماريّ وتثبت جدارة العرب وتفتّحهم ورقيّهم ...» (المعوش، 1999) في محاولة لبعث روح الماضي الزّاهر – حسب منظورهم- في الحاضر. وقد عبّر عن هذه المرحلة العديد من الأعمال الروائيّة؛ «فنجد محمد فريد أبو حديد يكتب رواياته التّاريخيّة مستعينا بتاريخ العرب قبل الإسلام، وأنتج منها: أبو الفوارس عنترة، والمهلهل سيّد ربيعة، والملك الضليل [...] أمّا علي أحمد باكثير فقد كتب رواياته التاريخيّة مستمدّا أصولها من التّاريخ الإسلاميّ. فنجد له روايات مثل: وا إسلاماه، وسلامة القس، والثّائر الأحمر [...] وتعتبر روايات باكثير التاريخيّة أكثر نضوجا من الروايات التي سبقتها، فهي تتجه نحو القوّة في بناء الرّواية، والاهتمام برسم الشخصيّات وتطوّرها.» (زيدان، 1988) في جوانبها المختلفة.

لتأخذ الرّواية العربيّة بعدا أكثر فنيّة مع أعمال نجيب محفوظ التاريخيّة، والتي انتقلت بهذا اللّون الأدبيّ من تعليم التّاريخ إلى تطويع التّاريخ لخدمة الفنّ؛ حيث «لم يأخذ نجيب محفوظ من التّاريخ الفرعوني إلّا ما هو أساسيّ، فهو لم يتقيّد بالوقائع التاريخيّة، وإن حافظ على الشخصيّات المتصلة بها. وكان في معالجته الروائيّة أقرب إلى العمل الحقيقيّ للروائيّ، وهو الاستلهام لا إعادة الصياغة. بل كان يؤسّس استلهامه لذلك التّاريخ على رؤية فكريّة معيّنة، تحدّدت في رواياته الثّلاث الأولى[1] وحين يكتب نجيب محفوظ عن التاريخ، فهو إنّما يفعل ذلك وعينه على الحاضر [...] وهو أيضا يلجأ إلى التّاريخ باعتباره تجربة مكتملة منتهية يسهل تقويمها واستخلاص العبرة منها والانتفاع بها في الحكم على الحاضر وتوجيهه هذه الوجهة أو تلك.» (عبد القادر، 2011) كلّ ذلك في إطار القالب الفنيّ للرّواية.

وإذا كانت التّجارب الرّوائيّة في هذه المرحلة قد استخدمت التّاريخ قناعا لأفكار مبطّنة، فقد شقّت الرّواية التاريخيّة في المرحلة المعاصرة طريقا نحو بعد أكثر تعقيدا؛ يتماهى فيه التّاريخ مع الفنّ بحيث يصعب الفصل بينهما، وهو ما تجسّده مثلا رواية: كتاب الأمير مسالك أبواب الحديد لواسيني الأعرج. ومع أنّ حضور التّاريخ في كتابات هذا الأخير لا يخفى، فـ «ليست هذه أوّل مرّة يعتمد فيها واسيني الأعرج على تاريخ الجزائر، بل جلّ رواياته تدور حول الجزائر الحديثة والمعاصرة، واستمدّ نسغها وإطارها وواقعها من ذلك أيضا. ولكنّ الذي يميّز هذا العمل الروائيّ هو الحضور القويّ للمادّة التاريخيّة، المتمثّلة في الوثائق والكتابات والمراسلات والمصادر المشهود لها في كتابات تاريخ الجزائر في تلك الفترة [...] وتتمثّل كذلك في قوّة لغته السرديّة التي كانت تخرج من صلب الوقائع التاريخيّة وترائب السرد التاريخي، أي من الحقائق التاريخيّة الموثّقة، ومن عمليّة الكتابة التي تحاول رفع الوثائق إلى مستوى التخييل السردي، حتّى يكاد يصبح السرد التاريخيّ شفافا ترى من ثقوبه الوقائع التاريخيّة، ويشرئبّ منه السرد التاريخيّ.» (مفنونيف، 2018) في نوع من التواشج الوثيق واللحمة التي تنصهر فيها عوالم النصوص وآفاق السرد في بوتقة الحكاية.

وفي هذه الحكاية تُستحضر الذّاكرة/ التّاريخ لتعيد ترتيبها في مساحات النص وعبر فضاء التخييل، فـ «الأدب باعتباره

1 الثلاثية التاريخيّة: هي باكورة أعمال نجيب محفوظ الرّوائيّة، كانت أولاها: عبث الأقدار 1939، تلتها رواية: رادوبيس 1943، ثمّ رواية: كفاح طيبة 1944.

من أكثر الخطابات فاعليّة في توثيق الذاكرة وتمثيلها [...] فإنّه لا يتيح فقط للذاكرات فضاء أوسع للتواصل والتفاعل والانتقال بين الأفراد والجماعات، بل يساعد أيضا على ترهين الفهم للماضي كما نجده عند عبد الوهاب المسيري في روايته «الديوان الإسبرطي». (إدريس، 2022) فهذه الرواية وسابقتها كان للتاريخ فيها حضوره المختلف، وهذا الحضور المكثّف للتاريخ/ الذاكرة ضمن فضاء الرّواية هو ما يمكن تسميته احتفاء بالتّاريخ في السّرد.

من كلّ ما سبق، فإنّ النّظر إلى هذا الاختلاف في استثمار المادّة التاريخيّة في الأعمال الرّوائيّة؛ بين التّشويق للعودة إلى قراءة التاريخ، أو التّحفيز على النّهوض بالحاضر اقتداء بمآثر الماضي، أو تخليد الأمجاد والتّذكير بعراقة الأمّة وماضيها الغابر ... يثير تساؤلات جمّة حول علاقة التاريخ بالرّواية أو بصيغة أخرى علاقة الحقيقة بالتّخييل في الرواية.

2–التّواصل الجدليّ بين الرواية والتّاريخ

ترتبط الرّواية والتّاريخ عبر علاقة يطبعها الإشكال، ويسمها الأخذ والرّد حول مختلف جوانبها المتداخلة، لكنّها «وطيدة، وأكثر من جدليّة، فهما ينتميان لمنظومة حكائيّة واحدة يستحيل فصلهما. لا تاريخ بلا فعاليّة سرديّة روائيّة، ولا رواية بلا فضاء تاريخيّ، يغذيّ أحدهما الآخر على نحو أكيد وأصيل وفعّال ومنتج.» (عبيد، 2020) لنصوص في التّاريخ والرّواية والنّقد تثري هذه الرّابطة بتنوّع الآراء ووجهات النّظر.

على أنّ الرّواية بما تحمله من تصوير لمشاهد الحياة والأماكن ومظاهر النّاس وتعاملاتهم وتحوّلاتها المختلفة عبر الحقب الزّمنيّة لا يمكنها -بأيّ حال من الأحوال- أن تكون بعيدة عن التّاريخ الذي يشاركها عناصرها الأساسيّة، من أحداث، وشخصيّات، وإطار زمانيّ ومكانيّ ... كما أنّ التاريخ لا ينفصل هو الآخر عن عنصر التخييل الروائيّ؛ «وهذا لا يعود إلى كون الماضي شيئا لا واقعيّا؛ بل لأنّ الواقع الماضي غير قابل للتأكّد، وبما أنّه لم يعد موجودا، فإنّ خطاب التّاريخ لا يستهدفه إلّا على نحو غير مباشر، أي رمزي وهنا تفرض القرابة بين السرد والتّاريخ نفسها.» (بريمي، 2014) باعتبار كلّ منهما يمتح من معين اللّغة لرسم معالم وجوده. ولهذا يحسن بنا التّفريق بين التّاريخ في الرّواية، باعتباره عنصرا من عناصرها، حاضر في مختلف أنواعها كتقنيّة من تقنيات السّرد. وبين الرّواية التّاريخيّة التي تعلن صراحة عن توجّهها التّاريخي من خلال اختيار واقعة أو شخصيّة تاريخيّة واستثمارها في بناء سرد روائيّ تخييليّ.

لكن ما الذي يصنع ميزة الرّواية عن التّاريخ رغم التّجاذب الشّديد الذي يطبعهما؟ فكلاهما – في النّهاية- يسرد واقعا ما، في محاولة للتّشبّث بالزّمن الماضي قدما دونما توقّف. التّاريخ يعاود نسج تفاصيل الحدث قراءة وتأويلا، بالشّكل الذي يجعلها أقرب للواقع منطقيّا. مثلما الرّواية تحاول من جانبها قراءة الواقع والتّاريخ برؤية فنيّة جماليّة. إذ» ليست مهمّة العمل الفنيّ عرض واقع معطى أو التّعبير عن أفكار مسبقة، وإنّما إعادة خلق الواقع بنقله من صعيد الواقع ووضعه على صعيد الخيال والتعبير والأسلوب. ذلك بأنّ دلالة العمل الفنيّ لا تتأسّس إلّا في الأبنية الملتفّة والمعقّدة والأفعوانيّة المسبوكة من نسج الاسترجاعات والتّعارضات وتحريفات الواقع.» (جينيت، 2003) فيتبدّى هذا الأخير بلبوس فنّ التّخييل الذي يبيح للروائيّ ما يحضر على المؤرّخ؛ من قبيل إدراج شخصيّات جديدة أو التّصرّف في الأحداث بما تمليه الضرورات الفنيّة ... إلى غير ذلك من اللّمسات التي يضفيها المبدع على عمله، تبعا لإستراتيجيته القرائيّة لمجريات الأحداث ومخرجاتها.

ولعلّ البحث في مواضع التّمايز بين الرّواية والتّاريخ، يحيلنا مباشرة إلى تعيين ثلاث مستويات أساسيّة للقراءة:

2–1–مستوى القصديّة

إنّ التّقاطع القائم بين الرّواية والتّاريخ، بما أنّهما يمتحان من معين السّرد في قراءة الأحداث، وتقديم تصوّر ما للمادّة التي يعالجها وللواقع بطريقة ما، لا يفضي بالضرورة إلى توافق يلغي الحدود الفاصلة بينهما؛ ذلك أنّ القصديّة النّصيّة تلعب دورها الهّام في توجيه شكل القراءة الروائيّة أو التّاريخيّة. فإذا زعمت الرّواية استلهام التّاريخ، والنّهل من وقائعه، «لا يستطيع سوى التّاريخ وحده ادّعاء وجود إحالة مسطورة في الواقع التّجريبيّ، ما دامت القصديّة التّاريخيّة تستهدف وقائع حصلت فعلا. وحتّى لو لم يعد الماضي يوجد [...] فإنّه يظلّ قد حدث سابقا. وبرغم ذلك تحكم واقعة الماضي، مهما كانت غائبة عن الإدراك الحاضر، القصديّة التّاريخيّة، مانحة إيّاها مسحة واقعيّة لن يقوى الأدب على أن يكون مكافئا لها، حتّى وإن ادّعى الواقعيّة.» (ريكور، 2006) في التصوير والتّمثيل.

لكن هل يعني ذلك أنّ التّاريخ بإمكانه استعادة الوقائع

الماضية بالشّكل الذي كانت عليه في الأصل؟ وهل يملك أن يسترجع ذلك الأصل الغائر في الزّمن بكلّ تفاصيله؟

إنّ الواقعة الحدثيّة شديدة التنوّع بطبيعتها، ومثقلة بالتّفاصيل التي يعجز أيّ ادّعاء مهما بلغ من الدقّة والمصداقيّة الإحاطة بها، والإلمام بجزئيّاتها المستعصية على الحصر. ف» لا معنى للقول بأنّ المؤرّخ يطمح إلى استعادة الأشياء كما وقعت، إنّ هدفه ليس أبدا أن يجعلنا نعيش من جديد الحدث السّابق، وإنّما أن يعيد تركيب هذا الحدث ويعيد إنشاءه من خلال نظام رجعيّ – فالموضوعيّة التّاريخيّة تكمن بالضّبط في نبذ ادّعاء مطابقة الماضي الأصليّ، إذ عمل المؤرّخ هو بناء نسق الواقع انطلاقا من فضاء المعقوليّة التّاريخيّة.» (ولد أباه، 1994) القابلة للتّصديق.

لكنّ تحصّن التّاريخ بهذه المرجعيّة التي ترتبط أواصرها بوقائع الماضي لا ينفي عن الرّواية - في المقابل- جانبها المعرفيّ الذي يتدثّر بلبوس الخيال»لذلك فإنّ الرّواية – حتّى وإن قصدت إلى تحقيق متعة خالصة- فإنّها لا تنفصل عن المعرفة: معرفة ذات خصوصيّة تسلك المنعرجات وتمزج العقلي بالأسطوري والمرئي بالمسموع والتجريبي بالمقروء... حتّى الحكاية أو العناصر القصصيّة التي تتكئ عليها، تنقل إلينا موقفا وفهما معيّنا لتاريخ الرّواية.» (برادة، 1996) كما تنقل لنا مجموعة من التجارب والخبرات إن في شكل معلن أو مضمر.

فكلّ من الرواية والتّاريخ يرتكز على قصديّة تنبني من جهة على ركيزة الانتماء إلى جنس الرواية أو التّاريخ، بكلّ ما يحمله هذا الانتماء من ثقل التّعريف وخصوصيّة التّصنيف، وعلى ما يحمله النّص من معرفة، ومرجعيّة هذه المعرفة وغاياتها. ولكنّها تستند أيضا إلى ما يضفي على هذا الانتماء وهذه المعرفة أيّا كان نوعها أو قيمتها شرعيّة الحكم؛وهذا ينقلنا رأسا إلى الشقّ الثاني من وجوه المفارقة بين التاريخ والرواية.

2–2–مستوى التّلقّي

إذا كانت القصديّة منطلق النّص في تشكيل بنيته المفهوميّة ورؤيته التّصوّريّة التي تتحكّم في توجيه مساره نحو الواقع التّأريخيّ أو التّخييل الرّوائيّ، فإنّ الاستجابة القرائيّة من شأنها تثبيت قدم النص في أحد الجانبين من خلال فعاليّة التّصديق، فللقارئ دوره المؤثّر في سيرورة المعنى النصيّ من خلال «أفق التّوقّع»، الذي «تحدّده ثقافة القارئ وتعليمه وقراءاته السّابقة أو تربيته الأدبيّة والفنيّة، لهذا أكّد ريتشاردز[1][2]* [...] وعيه بأنّ عمليّة القراءة مركّبة وأنّ «السياق» يلعب دورا مهمّا في قراءة النصّ وتفسيره. والسياق عند ريتشاردز يعني كلّ ما يجيء به القارئ إلى النصّ ويحدّد استراتيجيّات القراءة مقدّما قبل تعامله مع النصّ،أي تعليم النصّ. هذه الإستراتيجيّات هي التي تمكّن القارئ من التّعامل مع غير المعروف (النص الجديد) عن طريق المعروف.» (حمودة، 1998) الأمر الذي يتيح له تكوين رؤيته حول هذا النص.

غير أنّ هذه القراءة ليست تطويعا للنصّ حسب أهواء القارئ، ولا هي فرض لمعانٍ ما بصفة إكراهيّة، إنّما هي محاولة لفهم النصّ في إطار أفقه التّاريخيّ؛ وفي هذا السياق يقول هانز جورج غادامير Hans Georg Gadamer (1900، 2002): «في مجال هذا الفهم التّاريخيّ أيضا نتحدّث عن الآفاق، خاصّة عند الإشارة إلى مطالبة الوعي التاريخيّ برؤية الماضي في ضوئه هو، وليس في ضوء معاييرنا وأهوائنا المعاصرة، بل في داخل أفقه التاريخيّ، إنّ مهمّة الفهم التاريخيّ تعني أيضا تكوين أفق تاريخيّ ملائم، حتّى يمكن النظر إلى ما نحاول فهمه في أبعاده الحقيقية. وإذا فشلنا في الانتقال إلى الأفق التّاريخيّ الذي يتحدّث منه النص التراثيّ، فسوف نخطئ في فهم أهميّة ما يجب على النص أن يقوله ... يجب أن نضع أنفسنا في الموقف الآخر حتّى نفهمه.» (حمودة، 1998) فلا يجب على القارئ أن ينغلق على ذاته ضمن دائرة قناعاته الخاصّة،إنّما ينفتح على مسارات النص التاريخيّة؛ من خلال مقاربته في إطار سياقه ومرجعيّاته التي أنتجته، بدل تغريبه، وهو ما يتيح للقارئ بناء فهم أوضح لطبيعة النص.

وإقبال القارئ على النص، مع مراعاة حيثيات القراءة، لا يستبعد اختلاف الحكم على النص بناء على توجّهه المعلن. وهنا بالذّات مكمن المفارقة بين الرواية والتّاريخ. حيث «يختلف النّصان الأدبي والتّاريخيّ في طبيعة العقد القائم بين المؤلّف والقارئ. ففي العمل الأدبي يقبل القارئ مسبقا تصرّف المؤلّف في تشكيل الواقع المتخيّل، في حين يتوقّع القارئ من المؤرّخ سرد أحداث تمّت بالفعل في الماضي.» (ولد

1 إيفور أرمسترونغ ريتشاردز(1979 ،1893) Ivor Armstrong Richards: ناقد أدبي وبلاغيّ، من أهمّ مؤلّفاته: معنى المعنى، مبادئ النقد الأدبي، فلسفة البلاغة ...

أباه، 2014) فمن خلفيّة هذا العقد القرائيّ يقيم المتلقي المفارقة بين الرّواية بما هي تخييل يضاهي الحقيقة ويفارقها، والتاريخ بوصفه قراءة تتصوّر الماضي مثلما يمكن أن يكون. على أنّ هذه المفارقة تتمّ على مستوى يستحضر القصديّة، ويحفز الاستجابة القرائيّة، وهنا تلقي مسألة المرجع بظلالها، وتفرض حضورها الطّاغي، بوصفها حلقة وصل تلتقي عندها الرّواية بالتّاريخ وتفترقان في آن.

2–3–مستوى المرجع

تنبني قضيّة المرجع في الأساس على علاقة اللّغة بما هي دالّ صوتيّ ومدلول ذهنيّ مع ما تحيل عليه/ المرجع، وبذلك تشكّل اللّغة محطّ العقد والحلّ؛ ذلك أنّ لها «القدرة على إنتاج بنيات لغويّة من نوع معيّن؛ بنيات مولَّدة، يتحكّم في إنتاجها ما هو تصوّريّ، بناؤها يكون على مستوى التّمثيل الذّهنيّ، وليس على مستوى ما يربط بين المرجع في العالم الواقعي الحقيقيّ غير اللّغوي. فالعالم الحقيقيّ لا يؤثّر في اللّغة إلّا بصورة غير مباشرة؛ لأنّ دوره ينحصر في كونه يساعد ويعمل على تحفيز السيرورات التنظيميّة الإدراكيّة التي تنتج العالم في الذّهن.» (عوشاش، ب س) ومن ثمّ فهي تستغلّ هذه الطّاقات على التّنظيم والتّنسيق والبناء والتّصوّر في إنشاء عالمها الخاصّ، في مقابل عالم الواقع.

والرّواية بما تحوزه من إمكانّات تعبيريّة وتخييليّة، استغلّت ببراعة المساحات الرّحبة التي تمنحها اللّغة، لتنشئ عالمها الموازي، فالرّواية عالم فريد هو ليس بالضّرورة الواقع ولا الحقيقة، مع أنّه قد يبدو منهما، لكنّه مع ذلك يفارقهما، عالم يقوم على ابتكار مختلف عناصره وجزئيّاته، والتّأليف بينها وترتيبها وفق ما تقتضيه مجريات الأحداث وضرورات العمل الفنيّ.

في حين يحاول المؤرّخ جمع عناصر الواقعة الماضية؛ بما يتوفر لديه من مخطوطات وسجلّات وآثار ... ويعمل على التّأليف بينها، وتأويل ظواهرها –إن اقتضى الأمر- ليقدّم تصوّرا ما أو قراءة لهذا الماضي، على أنّ هذا التّصوّر أو هذه القراءة لا يُفترض أن تكون مطابقة تماما للأصل، إنّما تبقى دائما في دائرة الاحتمال/ في موقع الما- بين/ أو رؤية لما يمكن أن يكون ماضيا.

فالرواية تأخذ من عناصر الواقع لتنشئ عالمها المتخيّل المختلف، والتّاريخ يأخذ من التّخييل ليعيد تركيب وإنشاء الواقعة الماضية على الوجه الذي يقبله المنطق العقليّ؛ «والنّتيجة، أنّ التّخييل يستعير من التّاريخ، والتّاريخ يستعير من التّخييل. ثمّة إذن، مرجعيّة متقاطعة، بين التخييل والتّاريخ، عبرها تكسب الخاصية السرديّة للفعل الإنساني زمنيّته كمبدأ منظم لتجارب الواقع وعوالم السّرد.» (مفنونيف، 2018) فكلّ منهما يأخذ من الآخر، بيد أنّ أيّا منهما لا يطابق الآخر

ولكن أين مكمن الرّواية التّاريخيّة من كلّ هذه السّجالات؟

3–الرواية التّاريخيّة في قلب المتناقضات

وفي منطقة الما- بين/ بين الواقعيّ والتّخييليّ، بين الحقيقة والوهم، تتموضع الرّواية التّاريخيّة التي تنهل من هذه المفارقات، وتلعب على وتر المتناقضات/ المتآلفات بين الرّواية والتّاريخ،وتتحرّر من إكراهات التّاريخ (باضطراره إلى التدليل بالحجة والبرهان للإقناع بصدق أخباره)، وإلزامات الرّواية بالتشكّل ضمن فضاء التخييل، لتعلن عن غيريّتها التي تؤلّف بين التاريخ والرّواية وتخالفهما في الآن ذاته، تجمع بينهما لتصنع وجودها الخاص والمتفرّد، حيث تتواطؤ الأضداد» بين الرواية والتّاريخ في نصّ واحد، يعمل فيه الفضاء السّردي التخييليّ الكائن في مصطلح الرواية مع الفضاء المرجعيّ الواقعي الكائن في مصطلح التاريخ على منضدة محكيّ واحد.» (عبيد، 2020) حيث يتآلف ذلك التّنوّع في تناغم على مساحات النص، لتصنع الجميل والمختلف، هذا الجميل الذي لطالما ترافق على أرضه الآني والتّاريخي/ الواقعيّ والتّخييليّ، ف» ما دام الوعي الجماليّ يزعم أنّه يشمل كلّ شيء ذا قيمة فنيّة، فإنّ له سمة التّزامن. ولذلك فإنّ شكل التّفكير الذي يتحرّك فيه، كشيء جماليّ، ليس شكلا حاضرا فقط، لأنّ الوعي الجماليّ بقدر ما يجعل كلّ شيء يقيّمه شيئا متزامنا، فإنّه يشكّل نفسه كشيء تاريخيّ في الوقت نفسه.» (غادامير، 2007) فالعمل الإبداعيّ يصنع مفارقته الجماليّة في الوعي، فلا يرهنها في اللحظة الحاضرة وإنّما يتجاوزها نحو صيرورتها التاريخيّة.

خاتمة

من خلال ما سبق، يتجلّى نقاش الرواية والتّاريخ بين الحقيقة والتّخييل سجالا متعدّد الأبعاد متشعّب المباحث، فبقدر ما توحي الرّواية بارتباطها بالواقع وشايةً، فهي تفارقه في الآن ذاته. كذلك بقدر ما يدّعي التّاريخ مقاربة الماضي فهو يجانبه

أيضا. فكلّ من الرّواية والتّاريخ يأخذ من معين الواقع، لكن ليس لاجتراره، وإنّما لإعادة تشكيله بصورة تتباين مقصدا وغايةً؛ فما بين الإمتاع والإخبار/ الإبداع والتّركيب تتراوح العلاقة بين الرّواية والتّاريخ.

ويحتدم الجدال في الرواية التاريخيّة، التي ظهرت ونشأت وتطوّرت عبر مسارات وعوامل ساهمت في رسم معالمها كنصّ روائيّ له ما يميّزه. هذا النصّ الذي يمكن القول إنّ ميلاده جاء على يد والتر سكوت؛ الذي أسّس تقاليد هذا الفنّ الروائيّ في الثقافة الغربيّة. غير أنّ هذه التّقاليد ما انفكّت تخضع للنّقد والمراجعة لتنتقل الرواية التّاريخيّة من جموح الخيال التاريخيّ إلى عقلنة هذا الخيال الفنيّ ضمن إطار التّاريخ. في المقابل كان التّقليد المساحة التي ظهرت فيها الرواية التاريخيّة في الثقافة العربيّة. لكن يبدو أنّ الرّوح القوميّة كانت باعثا مهمّا لتوسّع الكتابة في هذا النّوع الرّوائيّ، بما يوحيه استحضار الماضي من تشبّث بأهداب الهويّة أيّا كانت ثقافة الانتماء.

وما لبثت الرواية التّاريخيّة تفرض وجودها وتتوسّط ذلك المعترك الصّعب كنوع أدبيّ فيه من تخييل الرّواية بقدر ما فيه من تصوّر حقيقة التاريخ، لكنّها ليست رواية تخييليّة خالصة، مثلما أنّها ليست تاريخا حقيقيّا ثابتا، إنّها كلاهما وغيرهما في الوقت ذاته، فالرّواية التاريخيّة تبتكر تميّزها من خلال إجادة لعبة المتناقضات؛ إن على مستوى القصديّة؛ من خلال إعلان توجّهها التّاريخيّ صراحةً، ثمّ كسر توقّعات القارئ عبر توليفة من الرّموز اللغويّة والاستراتيجيّات الفنيّة التي تبيحها الرّواية، لتخلق من كلّ هذا عالما سرديّا يؤسّس للجميل المدهش، وإن على مستوى التّلقي؛ الذي يتأسّس الحكم فيه على فاعليّة النّص التّأثيريّة وعلى مرجعيّات وخلفيّات المتلقّي القرائيّة، وإن على مستوى المرجع؛ حيث تستغلّ الرّواية التّاريخيّة إمكانات اللّغة وممكناتها بالشّكل الذي يتيح لها نسج خيوط لعبتها الدّراميّة، وبناء وتشكيل توليفة متناغمة لواقع هو الممكن بامتياز، هو المشابه/ المفارق المختلف.

المراجع

1. إسماعيل مهنانة. (1202). في نقد العقل السّردي. الجزائر ، بيروت: منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط1.
2. السيد ولد أباه. (4102). التاريخ والحقيقة لدى بول ريكور. مجلّة يتفكّرون ،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد3.
3. السيد ولد أباه. (4991). التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو. بيروت: دار المنتخب العربي، ط1.
4. بول ريكور. (6002). الّزمان والسّرد الحبكة والّسرد التاريخي،ترجمة: سعيد الغانمي وفلاح رحيم، مراجعة: جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1.
5. جورج لوكاتش. (6891). الّرواية التاريخّية، ترجمة: صالح جواد الكاظم. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط2.
6. جيرار جينيت. (3002). خطاب الحكاية بحث في المنهج، ترجمة: محمد المعتصم و عبد الجليل الأزدي وعمر الحلي. الجزائر: منشورات الاختلاف،ط3.
7. حميد عبد القادر. (91 ديسمبر, 1102). الّرواية التاريخيّة عند نجيب محفوظ .. عودة الّروح لمصر التي عمرها سبعة آلاف عام. تم الاسترداد من الجزائر نيوز: www.Djazairess.com/Djazairnews
8. خليفة عوشاش. (بلا تاريخ). المرجع والإحالة في النص الروائيّ. الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
9. رولان بارت. (2010). شعريّة المسرود، ترجمة: عدنان محمود محمد. دمشق: الهيئة العامّة السوريّة للكتاب .
10. سالم المعوش. (1999). الأدب العربّي الحديث نماذج ونصوص. بيروت : دار المواسم،ط1.
11. سامية إدريس. (جانفي, 2022). التّخييل التاريخيّ واستدعاء الذاكرة في رواية «الديوان الإسبرطي» لعبد الوهاب عيساوي. مجلة الخطاب جامعة مولود معمري تيزي وزو ، العدد 1
12. سلطان بن سعد القحطاني. (1433 هـ). العلاقة الجدلية بين الرواية والتاريخ . أبحاث ملتقى الباحة الأدبي الخامس: الّرواية العربية الذاكرة والتاريخ ، ط1.

13. سليمة بالنّور. (25 شباط/ فبراير, 2014). مجلة عود الند. تم الاسترداد من www.oudnad.net
14. سميرة حسن محمد زيدان. (1988). الّرواية التاريخية عند السير والتر سكوت وجرجي زيدان دراسة مقارنة. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى.
15. شعيب مفنونيف. (ديسمبر, 2018). بين الحدث التاريخي والسّرد الروائي أيّ تقاطعات وأيّ علاقة؟؟ كان التاريخية ، العدد 42.
16. عبد العزيز حمّودة. (1998). المرايا المحدّبة من البنيويّة إلى التّفكيك. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
17. عبد الله إبراهيم. (2008). موسوعة السرد العربي 1. بيروت، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس.
18. عبد الله بريمي. (2014). فلسفة السّرد بين الأدب والتاريخ هرمنوسيا الزّمن والمحكيّ عند بول ريكور. تأليف اليامين بن تومي، فلسفة السرد المنطلقات والمشاريع. الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط1.
19. محمد برادة. (1996). أسئلة الرواية وأسئلة النقد. الدار البيضاء: شركة الرابطة، ط1.
20. محمد صابر عبيد. (يناير/ كانون الثاني, 2020). وجهان ووجهتان. مجلّة الجديد ، لندن، العدد 60
21. هانز جورج غادامير. (2007). الحقيقة والمنهج الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية، ترجمة: حسن ناظم، وعلي حاكم صالح، مراجعة: جورج كتورة. طرابلس: دار أويا.

Narration and history, the complicity of truth and imagined in historical novel

Abstract

It happens that between the different fields of knowledge there is a convergence or a juxtaposition, or even an intersection or overlap in a few or many elements. However, between literature and history there is more than just ordinary interrelationship, it is both cohesion and split at the same time, and a form of plot in which history and the novel alternate to play a starring role with distinction. From the depth of this ebb and flow, between the narrator's pleasure of imagination with the means it offers as means to escape reality, its determinants and its logical rules as well as the rigour of historical truth, with all the obligations, directives and restrictions it imposes. The historical novel testified to that cohesion and those paradoxes that took many levels. From intentionality as a guide and motor in the production of meaning, through reception as the efficiency of interpretation, to finally reach the reference of what is the basis of truth and imagination in the text. What then is the relationship between truth and fiction? And how did the historical narrative arise in this problematic atmosphere? How does truth and imagination are adjacent at the narrative level of the historical novel? This interpretative descriptive reading will attempt to go after some details of these questions and others, as well as probe their convergence/divergence's points between real and imagined through historical novel.

Keywords
Novel
history
imagination
truth
historical novel

Narration et histoire, la complicité entre la vérité et l'imaginaire dans le roman historique

Résumé

Il arrive qu'entre les différents champs de connaissance il y ait une convergence ou une juxtaposition, ou même une intersection ou un chevauchement dans quelques ou plusieurs éléments. Cependant, entre littérature et histoire, il y a plus qu'une simple interrelation, il s'agit à la fois d'une cohésion et une division en même temps, et une forme d'intrigue dans laquelle l'histoire et le roman alternent pour jouer un rôle de premier plan par excellence. De la profondeur de ce reflux, entre le plaisir de l'imagination narrative avec les moyens qu'il offre comme moyens pour échapper à la réalité, à ses déterminants et à ses règles logiques ainsi que la rigueur de la vérité historique avec toutes les obligations, directives et les restrictions qu'elle impose, le roman historique témoignait de cette cohésion et de ces paradoxes qui comprenaient plusieurs niveaux. A partir de l'intentionnalité comme guide et moteur dans la production de la signification, en passant par la réception comme efficacité de l'interprétation, pour enfin parvenir à la référence de ce qui est la base de la vérité et de l'imagination dans le texte. Quel est alors le rapport entre la vérité et la fiction? et comment le récit historique a-t-il surgi dans cette atmosphère problématique ? Comment la vérité et l'imagination sont-elles adjacentes au niveau narratif du roman historique ? Cette lecture descriptive interprétative tentera d'aller chercher certains détails de ces questions et d'autres encore, ainsi que de sonder leurs points de convergence/divergence entre le réel et l'imaginaire à travers le roman historique.

Mots clés
Roman
histoire
imagination
vérité
roman historique

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

Journal of letters and Social Sciences (JLSS) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

المرأة والحرب بالمغرب الأوسط الزياني: دراسة في ألوان الضرر المعنوي «الخصاص الجنسي أنموذجا»

woman and war in the middle MaghrebianZayani country: a study about moral damages "Sexualneeds as a corpus"

د. البشير بوقاعدة
Dr. Bachir Bougaada
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
b.bougaada@univ-setif2.dz

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2021-07-01
تاريخ القبول 2023-04-10

الكلمات المفتاحية
الخصاص الجنسي
الطلاق
الأسرة
الجندي
الحرب

ملخص

تتطلّع هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن خفايا الألم المعنوي -وبشكل مركّز ضرر الخصاص الجنسي أو الحاجة الجنسية- الذي يطال المرأة-الزوجة بالمغرب الأوسط في العهد الزياني خلال فترات الإزم الناجمة عن تناسل مظاهر الصراع العسكري وتتالي فترات الحرب وتتابع معاركها إن استغرقت مسافات زمنية واسعة، واتسعت حدود دائرة مخلفاتها السيئة على النسيج المجتمعي أو عاشت مجرياتها مدة زمنية طويلة. ذلك أنّ تنامي مظاهر الاضطراب العسكري، وانشغال الجند الأزواج عن محيطهم الأسري فترات طويلة، وابتعادهم عن وسطهم العائلي شهورا عديدة أو سنينا متكررة بسبب أداء وظيفتهم الحربية أو انشغالا بها، وانقطاع أخبارهم عن أهليهم وذويهم مدة معتبرة، سيُسهم في مضاعفة حجم الضرر الذي ترمي به الحرب على أكتاف المرأة، وبالأخصّ ما تعلّق بسد رمقها الجنسي ومطلبها الغريزي-الفطري. وبالإضافة إلى حجم الضرر الذي تفرزه الحرب بشتى أثقالها على مختلف مناحي حياة المرأة الزيانية الاجتماعية كغيرها من عناصر المجتمع، يفرض عليها واقع غياب زوجها ضمّ أعباء المسؤولية الاجتماعية التي هي من اختصاص الزوج إلى صفّ مهامها الاجتماعية كزوجة من قبيل: أمور النفقة وتزويج بناتها فتتّسع حدود دائرة المسؤوليات وتتضاعف الأعباء، حتى أنّ بعض الزوجات اللواتي انقطعت أخبار أزواجهن عنهن وطالت مدة الغياب انشغالا بالحرب وتبعاتها، استنجدن بسلطة القضاء لتطليق أنفسهن تلافيا للضرر الذي طالهن في ظل ذلك الغياب، بل منهن من لاذت بحل الطلاق من زوجها قبل التأكد من موته كإجراء استعجالي-احترازي لتأمين نفسها من الوقوع بين مخالب الفساد الأخلاقي وتلافي النظرة الاجتماعية المشينة لوضعها في غياب بعلها، كما إنّ منهن من لجأت للاشتراط على زوجها ضمن عقد النكاح بأن لا يغيب عنها غيبة طويلة ولا قريبة.

مقدمة

في الوقت الذي لم تسلم المرأة الزيانية كغيرها من العناصر المجتمعية تحت وطأة الصراع العسكري الذي اتسمت به الساحة السياسية في مغرب العصر الوسيط في ظل تصادم طموحات قادة الدول زمنئذ وتعارض مآربهم، من الويلات التي تفرزها الحرب بكل صنوفها على عناصر المجتمع في شتى مناحي الحياة، رأينا أن نخضع واقع المرأة الزيانية زمن الحرب لاهتمامنا البحثي، لنحدّد طبيعة المعاناة التي عايشتها والضرر الذي تكبّدته.

وسينصبّ جهدنا في جسم هذه الدراسة على معالجة إشكالية حجم الضرر الاجتماعي-النفسي الذي طال المرأة-الزوجة بالمغرب الأوسط الزياني حين انشغل عنها زوجها مدّة زمنية معتبرة لسبب الحرب، لاسيّما ما تعلّق بالأثر السلبي الذي يُخلِّفه هجرانه الاضطراري مدّة طويلة لفراش الزوجية على حياتها الغريزية-الجنسية، أو ما يُصطلح عليه بالخصاص الجنسي والاضطراب على مستوى بعض الحاجات البيولوجية والغريزية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تميط اللثام عن جانب من جوانب المعاناة التي ترزح المرأة تحت سقفها إبان فترة الحرب، فمن المعلوم: أنّ مطلب النفس الغريزي الجنسي

-الذي هو فطري في التركيبة الجسمية والنفسية للكائن البشري- يُصرَف شرعا على كاهل الوصال المشروع بين الزوجين، بيد أنّ تعطيل المسار الطبيعي لتلك الوظيفة البيولوجية وتكرار الانقطاع المطول لفترات اللقاء البيولوجي والوصال الجنسي بين الزوجين الناجم عن انشغال الزوج عن حليلته مسافة زمنية معتبرة، من شأنه أن يُعمِّق من جرح معاناة الزوجة زمن الحرب؛ حين ينضمّ حجم الضرر المتلون الذي طال حياتها الاجتماعية إلى صفّ ضرر الاضطراب الذي عصف باستقرارها النفسي بما يُفضي إليه من نمو لهواجس الخوف والقلق على حياة علاقتها الزوجية سيّما إذا تناسلت فترات غربته عن فراشهما الزوجي، وطالت فترة الحرب.

كما تهدف الدراسة إلى بيان مستويات الضرر الذي تُفرزه الحرب خصوصا إذا طال أمدها وتنامت حدّة مخلّفاتها على حياة الساكنة المغرب أوسطية في العهد الزياني سيّما على شريحة النساء، باعتبارها أحد المسببات الفاعلة في تخصيب أرضية المعاناة التي ألمّت بحياة المرأة، ووسّعت من حدود دائرة الأعباء التي تحمّلتها تحت سقفها وفي طليعتها ضرر الخصاص الجنسي الذي عايشته وتحمّلت ضرره.

1-انعكاسات الحروب طويلة الأمد على حياة الجند الأزواج

دعنا نثير بداية إشكالية تاريخية، تتعلّق بنظرة الفرد المغربي في العصر الوسيط بشكل عام والمغرب أوسطي بشكل أخصّ إلى ظاهرة الحرب التي اصطبغ بها المشهد السياسي والعسكري المغربي في الفترة المذكورة، وطبيعة إسهامه في تغذية فصولها، ومستويات الإقدام على الدعم المادي والمعنوي أو الإحجام عنه، الذي كشف عنه سلوكه في الغالب في معاركها. إذ لا يخالجنا شك، في أنّ الإسهام المجتمعي المغربي في الحقل الحربي في الفترة الوسيطة، تباينت أوجهه وتعدّدت، واحتكمت لغايتها وامتثلت؛ فالظاهرة الحربية التي ألقت بأعبائها على كاهله، فرضت عليه نمطا من التنظيم أو التقسيم للأدوار الحربية، ودفعته إلى إبداء رؤى متباينة في ناحية الدعم، كما قادته إلى اتخاذ موقف متباين تجاه السلطة، وردود فعل متلونة مع القيادة العسكرية، وذلك بطبيعة الحال في مساعٍ لاستيعاب نتائج الحرب واحتوائها، والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، وتحصيل الوقاية المستديمة على المدى القريب أو البعيد.

إنّ الظرفية المضطربةالتي عاشتها المجتمعات المغربية في العصر الوسيط، والتي أسهمت في استفحال ظاهرة الحرب وتنامي كم نشوبها بقيادة سلطوية أو قبلية أو انتزائية- تمردية، ساهمت في سيادة روح الاستعداد المستديم لدى الفرد المغربي لاستقبال نشاطها، وتأقلمه -إلى حدّ ما- مع ظرفيتها، ودفعته إلى حسم وجهة نظره تجاه واقعها من حيث مادة الدعم والمعونة، حتى باتت فئة مجتمعية عريضة تنظر إليها باعتبارها الآلية الأنجع لفرض الأمن وردّ الظلم (تيتاو حميد، 2010). كما أنّ تعدّد أوجه الحرب ونشوبها بصفة دورية، أدّى إلى حضورها حتى في بنية الدولة المغربية؛ فلا يكاد يخلو أيّ جهد لتأسيس كيان سياسي على أرض المغرب من نهج سبيل الحرب لتقويض دعائم الكيان القائم، كما لا تكاد تخلو مساحة حكم سياسي وعهد إدارة دولة مغربية على طول امتداده من ضروب الحرب والصراع على اختلاف أوجهه، وأطرافه، ومسبباته ومخلفاته، كما هو منبثّ بين ثنايا المادة المصدرية. ولا يمكن تجاهل الدور الحيوي الذي لعبته الحرب في قيام تلك الكيانات، وكانت ترسانة الأسلحة أو الجيش بمثابة الجهاز الأساس في نشأتها، وللجيش الدور الحاسم في بنائها وتطورها، والحفاظ على استمراريتها (ابن خلدون عبد الرحمن، 2000).

ثمّ إنّه من الأهمية بمكان، الإشارة إلى ما أورده ابن خلدون بما يخدم طارحتنا هذه، حين أطلعنا على أهمية الجند والسلاح في حفظ الدولة، وتأمين بساطها، وبلوغ قوتها، واستمرار حياتها، وذلك إلى جانب المكانة المرموقة التي يحتلها القلم هو الآخر وأربابه في إعانة صاحب الملك في تدبير أموره، وسياسة شؤون رعيته. كما كشف هذا المؤرخ حقيقة الدور المُضطلع به من طرفهما وطبيعته، ومستويات حاجة صاحب الملك إليهما بحسب المرحلة من عمر الدولة؛ ذلك أنّ الحاجة إلى السيف أو السلاح تكون في أول الأمر أكثر من غيره، لأنّه في مسعى التمهيد، وهي المرحلة -على حدّ تعبيره- التي يعدّ القلم خلالها خادما فقط، ومُنفِّذا للحكم السلطاني، في الوقت الذي يعتبر السيف شريكا في المعونة، وهو ذات الأمر في آخر عمر الدولة (ابن خلدون عبد الرحمن، 2000، ابن أبي زرع، 1972).

وعلى اعتبار -في ضوء ما يراه صاحب دراسة «الحرب والمجتمع» ويزكيه- فإنّ لأصحاب السلاح في الغالب واسع

الجاه، وأنّ الكلمة كانت لأهل السيف حتى في المرحلة التي يعتبرها ابن خلدون مرحلة القلم وسلطته وفترة جبروته، لم يخفِ الفرد المغربي مدى تجاوبه مع أي طارئ أو نفير حرب، ولم يغفل عن ديمومة الاستعداد المادي والمعنوي من حيث إنتاج الرجال حاملي السلاح والقادرين على حسن استخدامه، وسلوك الادخار الغذائي (ابن عذاري، 1983، ابن فضل الله العمري، 1986)، وحسن التعاون مع السلطة القائمة، لتجاوز الظرفية الحربية تلافيا لسوء تبعاتها المحتملة على النسيج الاجتماعي (تيتاو، 2010).

ثمّ إنّ من الأمور التي تشدّ اهتمام الباحث في تاريخ الحرب بالمغرب الأوسط في الفترة الوسيطة بشكل عام والزيانية على وجه الخصوص، ومخلّفاتها على الفرد المرابط في سبيلها؛ ذلك المحارب الذي يعدّ بمثابة مادة الحطب التي تتغذى بها نار الحرب تلبية لمطامح قادتها، وتنفيذا لمشاريعهم السياسية أو العسكرية أو في خضم جهودهم التأمينية الوقائية: ما تعلّق بالمُدد الزمنية الشاسعة التي يقضيها الجنود في ميادين الحرب وحصاراتها بعيدا عن أهليهم وذويهم، يحترقون بنار الشوق إلى عائلاتهم، إلى صفّ ما يكابدونه من أتعاب الحرب ومتطلباتها.

فاستنادًا إلى الجرد الذي قمنا به لمساحة معتبرة من حوادث الصراع وصنوف الحرب التي مثّلت المشهد العسكري في محطات زمنية متباينة من التاريخ المغرب أوسطي على مدار الحقبة الزيانية، تطالعنا الإحصاءات الرقمية على أنّ الجندي الزياني كان يقضي في العديد من حوادث فصول الحرب ومعاركها فترات زمنية معتبرة، يمتشق السلاح، ويمتطي الخيل أو يرابط في حروب الحصار دفاعا أو هجوما.

فمن الناحية الخارجية:

-**الحرب مع المرينيين:** حيث كانت نار الحرب على الجهة الغربية لا تكاد تخمد ضدّ المرينيين؛ فقد تمكن بنو مرين من الاستيلاء على مدينة تلمسان نحو عشر مرات خلال العهد الزياني، ومن أبرز تلك الصدامات العسكرية: 646هـ /1248م، 647هـ/1249م، 651هـ /1253م، 695هـ/1296م، 696هـ/1297م، 697هـ /1298م، 698هـ /1299م.

-**الصراع على الجبهة الشرقية مع الحفصيين:** لم يكن الجندي الزياني يقاتل على جبهة واحد بل تعدّدت الجبهات، شرقا وغربا، فضلا عن الجبهة الداخلية، فإلى جانب استنزاف القتال على الجبهة الغربية ضد السلطة المرينية في إطار الصراع التوسعي بين القيادتين، كان للصراع المفتوح على الجبهة الشرقية بين الزيانيين وبني حفص مكانته هو الآخر في إشغال الجندي بتغذية فصول ذلك الصراع، والغياب عن أسرته لسببه، والمشاهد الكاشفة له متعدد، وقد أشرنا إلى بعضها في متن هذه الدراسة حسب مناسبته لذلك .

أمّا على المستوى الداخلي: فإنه وإلى جانب الجهد والانشغال بالمظاهر الصراع الخارجي، خاض الجندي الزياني حروبا عديدة تجسيدا لمساعي القيادة السياسية لضبط الأمن، وملامسة الاستقرار الداخلي، وكبح جماح الطموح الانتزائي-التمرّدي على غرار ما شهدته سنوات: 773هـ، 776هـ، 777هـ. كما لم تهدأ الجبهة الشرقية مع بني حفص ولم يسدها الهدوء والتفاهم والوئام في أغلب مراحل حياة حكم الدولتين، حتى قيل: أنّ تاريخ بني زيان في مجمله حرب تتخلله فترات سلم (فيلالي عبد العزيز،2002). وكثافة عدد الحملات العسكرية تلتهم أعمار الجنود المحاربين، وتهلك خلقا عظيما، وتُفني أعدادً كثيرة من عناصر المجتمع، وتُشرّد البعض في أقاليم مترامية بمجالات المغرب وخارجها (ابن خلدون، 2000)، ناهيك عن التهام مساحة زمنية عريضة من أعمارهم خارج ديارهم وبعيدا عن أسرهم وزوجاتهم. وإذا كان من الطبيعي الأخذ في الحسبان ما تعلّق بالمسافات الزمنية التي يقضيها الجندي في عمليات التدريب، وكذا مرحلة الاستعداد للحرب بعدما تدق نفيرها القيادة الزيانية إذا ما بلغ أسماعها نبأ مخططات الخصوم الهجومية على مجالات دولتهم وممتلكاتها (ابن خلدون، 2000، الناصري السلاوي، 1954)، فإنّ ذلك سيوسّع بشكل كبير من مدة انشغال الجندي بأمور الحرب، ويشغله عن أسرته، وعن ممارسة وظائفه الاجتماعية-الأسرية بشكل منتظم، ويعجز في نفس الوقت عن الحفاظ على استقراره النفسي؛ لأنّ ذلك النشاط يطوي بدوره مدة زمنية معتبرة، تُضاف إلى مسافة المدة التي تستنزفها الحرب من أعمارهم وأوقاتهم.

2-أثقال الحرب على حياة المرأة، الحاجة إلى سد الرمق الجنسي

بالإضافة إلى حجم التبعات السيئة التي رمت بأثقالها الحرب على عاتق المرأة في المغرب الأوسط الزياني، من فقدانها لزوجها بشكل نهائي، أو أسره مؤقتا وسجنه، ساهم الغياب الفاحش

للجندي-الزوج عن حليلته أو زوجته في توسيع دائرة الصعاب التي تتحمّلها تحت سقف الحرب، وتنامي حجم الضرر الذي يطال حياتها الاجتماعية؛ حيث اصطبغت حياتها بألوان من الألم والجراح التي لا يضمّدها إلاّ حضور زوجها وعودته إلى فراش الزوجية، وانخراطه في الوسط العائلي بشكل منتظم، وبالأخص ما تعلّق بما عانته من خصاص جنسي أو فقر في تغذية حاجاتها في التواصل الجنسي المشروع مع زوجها. حيث يصطدم المتتبع للمادة المصدرية في مضمار دراستنا هذه بإشارات كثيفة تفصح عن اتساع مساحة المدة الزمنية التي تقضيها المرأة في غربة عن زوجها-الجندي المنشغل عنها في ميادين الحرب وفصولها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يخفى علينا ما تكابده المرأة الزوجة تحت سقف تلك الغربة والتغيبات المتكررة والمتنامية من ضرر الخصاص الجنسي، وما ينتابها من شوق إلى زوجها وإلى فراش الزوجية. فبناءً على الرصيد الذي احتفظت به المدونات الفقهية ونصوص النوازل بشأن القضايا الاجتماعية المطروحة أمام القضاة للنظر فيها والفصل في مسائلها، نُلامس صوّرا كاشفة لحجم الضرر الذي طال المرأة، والخصاص الجنسي الذي عايشته حين غاب عنها زوجها غيبة طويلة في الحرب أو للحج والتجارة ونحوها.

فبخصوص انشغال الجند عن واجبهم الأسري، وغيابهم عن فراش الزوجية، وما يعانيه كل منهما من ضرر الخصاص الجنسي، وحتى لا نتيه عن مقصدنا الرئيس على كاهل هذه الورقة البحثية، نستنجد بسبيل الاقتصار على نماذج من فصول الحرب دون غيرها. ففي خضم الحصار المريني لتلمسان سنة 670 للهجرة، انشغل جنود بني زيان ورجالها بحرب المرينيين زهاء سنة من الزمن؛ حيث استمرت الحرب من الفاتح من صفر من السنة المذكورة إلى غرة محرم من السنة الموالية، قبع خلالها المجتمع الزياني تحت سقف ألوان من الضرر، وتكبّدت المرأة قسطا معتبرا من صنوف المعاناة والألم الاجتماعي والنفسي (ابن خلدون، 2000، ابن أبي زرع، 1972). كما انشغل جنود بني زيان وأهل المغرب الأوسط في حرب المرينيين مدة تسعة أشهر ضمن نشاطهم الدفاعي عن المدينة التلمسانية والمجال المغرب أوسطي بداية من ذي الحجة من عام 679 للهجرة، واستمروا إلى غاية شهر رمضان من السنة الموالية (680هـ) (ابن خلدون، 2000). وكان البلاء عظيما والمحنة التي عاشتها الساكنة التلمسانية أشدّ وأنكى خلال الأعوام التي قضتها تحت سلطان الحصار المريني لتلمسان الزيانية؛ وهو الحصار الطويل الذي طوى مسافة زمنية هائلة لامست مدة ثماني سنوات (ابن خلدون، 2000، ابن الخطيب، 1980). ولنا أن نتصور حجم الانعكاسات السلبية التي خلّفها هذا الحصار على حياة المحارب الزياني؛ وهو منشغل على مدار ما يقارب العقد من الزمن يُرابط مدافعا عن المدينة، ويكابد قساوة الجوع والعطش أمام التضييق الرهيب من طرف المرينيين المحاصرين للمدينة، ولا يذوق الراحة لا الجسمية ولا النفسية، يترقب الاقتحام في كل حين، ويتشوّف مصيرا مجهولا أمام العجز عن إرغام العدو على رفع الحصار.

وعليه، فالجندي المغربي في العصر الوسيط وزوجته كانا يتحمّلان عبئا ثقيلا زمن الحرب إذا ما تناسلت فصولها وتعدّدت أوجهها، ولم تفتر مظاهر الاضطراب والصراع العسكري، ويتكبّد كل منهما ضررا نفسيا ويعاني خصاصا جنسيا خلال فتراتها. ولعلّ اصطحاب القيادة العسكرية الزيانية للنساء في بعض حروبها ليحمل جانبا من الدلالة على مدى وعيها بمسؤولية تضميد الجرح الذي يعانيه الجندي الزياني المتزوّج زمن الحرب، ومدى إيلائها العناية بتلبية مطلبه الغريزي أو سدّ رمقه الجنسي وقضاء وطره حين سمحت له باصطحاب زوجته، بالإضافة -طبعا- لاستثمار خدماتهن في التشجيع وشحن الهمم، وبعث مادة الحماس في قلوب المحاربين (ابن خلدون، 2000). وبالرغم من أنّ المصادر التي طرقت التاريخ الحربي الزياني لم تطلعنا بما يكفي عن حجم ذلك الحضور النسائي في خرجات الجيش لساحات الحرب وميادينها لأي غرض من الأغراض التي ألمحنا إليها النظر؛ بما يجعل مسألة الجزم بأنّ هذا السلوك كان حاجة ملحاحة وشائعا أو سلوك عام في الفترة المخصصة للدراسة أمرا في غاية الصعوبة، ولا يمكن الفصل في شأنه بسهولةٍ ذلك أنّه يحتمل أنّ ذلك الخروج كان استثنائيا، ومع ذلك نعتقد بأنّ هذا الشاهد يسمح لنا بالاستئناس به في ظل ذلك الشح الإخباري. مع التنبيه إلى أنّ هذا الاستشهاد قد يعد قاصرا في غياب الشواهد الداعمة.

وفي هذا الصدد، تضمّنت المادة النوازلية مادة تكشف مدى حاجة الجندي لزوجته أثناء انشغاله لمدّة طويلة في ميادين

الحرب، فقد أورد صاحب المعيار نازلة فحواها: أنّ رجلا يودّ التوجه مع الجند لمحاربة العدو ويرغب في اصطحاب زوجته «لاحتياجه إليها في بعض ضرورياته» (الونشريسي أحمد، 1981)؛ حيث عرض سؤاله على أهل الاختصاص ليستبين رأي الشرع في صنيع الاصطحاب زمن الحرب. ولا يغيب عنّا، أنّ من بين مضامين تلك الضروريات حاجة الزوج لزوجته لسد حاجة الرمق الجنسي وتغذية مطلب النفس الغريزي. ونحسب أنّ إقدام الزوج على هذا الاصطحاب لزوجته يوحي بحجم الحاجة الملحّة إلى الزوجة في فترة الغياب، إذ على الرغم من كونه يعي أنّها مغامرة غير مضمونة العواقب؛ ذلك أنّ أمن المرأة تحت سقف الظرف الحربي ومناخ الاضطراب وجو الصراع العسكري غير مضمون، وسلامتها ليست أكيدة، ومع ذلك يجازف الزوج في اصطحابها (الونشريسي، 1981). ثمّ، ألا يوحي لنا ما تردّد في نصوص النوازل الفقهية التي احتواها التراث الفقهي ببلاد الغرب الإسلامي من مسائل فقهية نازلة تختص بمشاكل النزاع بين الزوجين، من قبيل: الاختلاف بينهما حول سفر الزوج حين لا ترضى الزوجة بخروج زوجها، ويُغضبها تمسّكه برغبة الخروج، وما يفضي إليه من تعقيد للروابط الأسرية وتفكيك لأوصالها، بأنّ الزوجة كانت تعاني من فرط غياب الزوج، وتكرار خروجه؟، وإلّا فإنّنا لا نعتقد أنّها كانت ستلجأ إلى الاشتراط عليه عدم الخروج إلا لضرورة قصوى. ولقد تضمّن مصنف المعيار قضايا نازلة ومسائل تخصّ المشاكل الأسرية كفيلة بتقوية طارحتنا هذه وفقه كنهها (الونشريسي، 1981، راجع في هذا الشأن: الباجي أبي الوليد، 1914، ابن قدامة، 1417هـ/1997م، 1986، القرطبي، 2006، ابن العديم الحلبي، 1984، الخلال، 1990). كما أنّ ما تعجّ به المدونات الفقهية ومصنفات النوازل من مادة تفصح عن مسائل طلب الطلاق من زوجات غاب أزواجهن عنهن مدة طويلة بسبب الحرب ومفرزاتها، ورفضهن النفقة من أهل أزواجهن على أولادهن عوضا عن أزواجهم، ورغبتهن من جهة أخرى في الزواج كمخرج من الواقع المتأزم الذي يرزحن تحت وطأته، لتحمل من الدلالات بما نحسبه يسد رمقنا لبيان حجم الخصاص الجنسي الذي كانت النسوة تعانين من ضرره، كيف لا، وهي تحمل من هواجس الخوف من الضياع أو الوقوع في الحرام أو الخيانة تحت تأثير الخصاص الجنسي (الونشريسي، 1981). وذلك على اعتبار أنّ الرغبة في الزواج تفي بالغرض بكل مناحيه، سواء ما تعلّق بأمور النفقة أو السهر على شؤون الأسرة وتلبية مطالبها وسد حاجاتها، بالإضافة إلى تحصيل الحاجات الغريزية-العاطفية أو المتعة الجنسية، وبالأخصّ حين نقف على نسوة فقدن أزواجهن وطلبن الطلاق، ويرفضن في ذات الوقت معيلا للأسرة بديلا عن الزوج من طرف أهله وهنّ لهن أولاد من ذوي القدرة على تحمل المسؤولية العائلية ومصادر دخل تسدّ حاجات الأسرة المادية. ففي ذلك ما يوحي بالخصاص الجنسي؛ ذلك أنّ النقص أو الفراغ يظل يتعلّق بشكل مركّز على ذلك الذي يختصّ بالجوانب الغريزية-الجنسية (الونشريسي، 1981). أمّا نساء أخريات فقد انتهكن أحكام الشرع سعيا منهن لتلافي انتهاكها؛ حيث وقعن في الحرام من حيث كنّ يرغبن في توخّيه، وذلك حين تعدّين على الشرع تلافيا للوقوع في الفاحشة. وذلك على نسق ما أفصحت عنه النازلة التي وقفنا عليها في مصنف «المعيار» للونشريسي؛ والمتعلقة بالمرأة التي توفي عنها زوجها وهي حامل، فتزوجت بآخر قبل أن تضع حملها، وحين سُئلت عن سبب صنيعها المعارض للشرع، علّلت صنيعها بخوفها على نفسها من العربي الذي طلبها للزواج (الونشريسي، 1981).

ثمّ إن من القرائن التي نرى أنّها تُقوّي من مصداقية ما نطرحه للبحث، ما تعلّق بالحادثة المُفصحة عن بعض خفايا أسباب رفع الحصار المريني الطويل على تلمسان العبدوادية؛ حيث تكشف المادة المصدرية أنّه إلى جانب تذمّر الجند من غيابهم الطويل عن أسرهم بسبب طول مدّة الحصار، تذمّروا أيضا من ضرر الخصاص الجنسي الذي عايشوه خلال المدة الطويلة وهم يرابطون على حصار تلمسان دون أن يظفروا باقتحام المدينة ولا استسلام المشرفين عليها، حيث يضع ابن أبي زرع بين أيدينا نصّا، مفاده: أنّه لمّا توفي السلطان يوسف بن يعقوب وهو ملازم لحصار تلمسان، وقد استعصى عليه اقتحامها، آثر خليفته على عرش بني مرين السلطان أبو ثابت أن يستشير أشياخ بني مرين والعرب ورؤساء الناس في أمر حصار تلمسان بين الإقامة على حصارها والاستمرار عليه أو رفعه وإخلاء سبيل المدينة وساكنتها، فأشار الجميع بالرحيل عنها والانصراف نحو العاصمة المرينية فاس لرفع الضرر النفسي الذي يعانيه الجند (ابن أبي زرع، 1972). وهو ما يكشف حجم الأضرار التي تخلّفها الحرب على الحياة

الزوجية، سيّما الضرر النفسي-الجنسي، وأنّ الدافع الجنسي قد شكّل أحد العوامل التي أذكت حدّة التذمّر لدى الجنود المحاصِرين لتلمسان الذين قضوا عديد السنوات منشغلين بأمور الحرب وأعبائها، وفي غربة عن وسطهم العائلي وفراش الزوجية.

في ذات المضمار، نشير إلى ما طرح من مسائل في ناحية الوصال الجنسي بين الزوجين، ومستويات حاجة الزوجة لزوجها الجنسية في حال غيابه، ومقدار المدة التي تقدر المرأة أن تصبرها في غيابه، ومن ذلك: المسألة التي أوردها النفزاوي في «روضه» عن المرأة التي سئلت من قبل رجل عن مقدار ما يمكن للمرأة أن تصبر على زوجها، فقالت: «المرأة الحسيبة الخيرة تصبر على النكاح ستة أشهر، والمرأة التي ليس لها أصل ولا عرض، ولو صابت ما قام لها الرجل عن صدرها» (النفزاوي محمد، 1999، تيتاو، 2010). فإذا ما أخذنا في الحسبان: أنّ العديد من فصول الحرب، وخاصة حرب الحصار التي ضيّقت الخناق على المجتمع التلمساني لمسافات زمنية شاسعة، شأن الحصار الطويل الذي سلف ذكره أو حصارها سنة 735هـ الذي دام زهاء 30 شهرا (ابن أبي زرع، 1972)، نلمس حجم الخصاص الذي عانى منه الزوجين زمن الحرب ومستوى الضرر الذي تكبّداه (ابن أبي زرع، 1972). إذ لا نعتقد أنّ ذلك الظرف الحربي العصيب الذي تخبّط بين نسيجه عناصر المجتمع، ناهيك عن الانشغال بوظيفة المدافعة عن المدينة وصدّ الخصم المُحاصِر، يمكن أن يشكّل أرضية تشجّع على نمو رغبة الوصال الجنسي بين الزوجين أو تحفّز على الإقدام عليه من طرف كل منهما.

ولعلّ ما سجّلته نصوص المسائل الاجتماعية-الفقهية النازلة، من صور لجوء بعض الأزواج -وعن رضى منهم- لمنح زوجاتهم بعض الصلاحيات التي هي في الأصل من اختصاصهم في حال غيابهم عن الوسط العائلي وشغور منصبهم المؤقت كصاحب العصمة الزوجية وربّ أسرة ومدير لشؤونها؛ ومن ذلك منحهم سلطة تطليق أنفسهن أو تخييرهن في ذلك حين يُقْدمون على الخروج للحرب أو التجارة أو الحج ولا يعرفون كم يقضون من مدة خارج بيوتهم أو يجهلون زمن عودتهم إلى أهليهم وذويهم، ليحمل-في الحقيقة- دلالة واضحة وشواهد ناصعة عن مدى شعور الأزواج بالمسؤولية، وحجم تفريطهم في حقوق الزوجية والتي منها -دون شكّ- جانب الغريزة الجنسية التي هي فطرية في التركيب البيولوجي للكائن البشري. وممّا يزكي هذا أيضا، أنّ البعض من الزوجات كنّ يتزوّجن بعد خروج أزواجهن، ومن ذلك النازلة التي أوردها صاحب المعيار؛ والتي تتعلّق بامرأة خرج زوجها للحج وخيّرها في أمر تطليق نفسها بعد غيابه، فاختارت الطلاق، وتزوّجت غيره (الونشريسي، 1981).

2-1-تصلّب شرايين الرغبة الجنسية وانكماش مصادر امدادها

من الطبيعي أنّ الحياة بشتى مناحيها تحت أي سقف مضطرب كواقع الحرب وألوان الصراع العسكري، لا سيما إن كان مشهدا مستديما لا يفتر إلا في أحيان محدودة، لن تسير وفق مجاريها الطبيعية، وإنّما تخضع لظرفية استثنائية تتحكم هذه الأخيرة في نظامها، وتوجهه الوجهة التي تسمح بالتأقلم والتعايش مع الظرف الطارئ، وتعين على تجاوز مخلفاته بسلام، ومن ذلك ما تعلّق بحياة المرأة الاجتماعية، وبشكل أدّق بالجانب العاطفي والجنسي-الغريزي.

بالرجوع إلى المادة المصدرية الكفيلة برّي مسامات الطارحة التي نسعى نحوها على عاتق هذا المبحث، نأخذ ظرفية حرب الحصار الذي نسج سياجه الجيش المريني على تلمسان العبدوادية، كمثال حي وناطق بشكل فصيح بحجم المعاناة التي تكبّدتها الساكنة التلمسانية بشكل عام والمرأة-الزوجة بشكل أخصّ خلال مسافته الزمنية العريضة بين سنتي 698هـ/ 1298م و706هـ/ 1306م (الوزان الفاسي، 1983). فالواقع الحربي الذي عايشته الأسرة الزيانية في خضم هذا الحصار الطويل، تكشف واقع التذمّر الشديد نظير شدّة الوقع الذي تنسجه مفرزاته على عناصرها في شتى مناحي الحياة لا سيّما على نفسية المرأة. كما أثرّ ذلك الواقع سلبا على سلامة العلاقة العاطفية وصحتها واستقرارها؛ فجوّ ذلك الاضطراب، دونما مواربة يبعد تفكير الزوجة بصورة ملحوظة عن الشعور برغبة الوصال الجنسي وممارسة المتعة الجنسية المشروعة، ويجمّد مادة الجاذبية نحو الزوج والشعور بلذة اللقاء الشرعي والتواصل الجنسي. فالإرهاق الذي تفرزه الحرب على مستوى الشعور والمخيال، بالإضافة إلى حجم الأتعاب اليومية، وحالات الترقّب للمصير المجهول الذي ستفرزه الحرب وتنذر به، وهواجس الخوف المتناسلة والمتنامية، مادة كفيلة بإشعار المرأة الزوجة أو الزوج بتخمة عالية الجرعة عن الحاجة لقضاء الوطر والاتصال الجنسي،

وعامل مساعد على الشعور بالخمول الجنسي والعزوف عن التقرب من فراش الزوجية لحاجة تتعدّى النوم أو تتجاوزه. إنّه ومع الإشارات المتكررة من لدن أصحاب التصنيف المصدري بشعور الساكنة التلمسانية بنوع من القنوط من جلاء ضباب الحصار عن سماء تلمسان والمجال المغرب أوسطي، بعدما عانقت مدته الزمنية ثماني سنوات أو قيل تزيد، والجيوش المرينية لا تزال ترابط عند أسوار المدينة، وتشيّد عرش حياة حضارية خارج تلك الأسوار؛ ببناء مدينة المنصورة وإقامة الأسواق والمساجد والماريستانات (ابن أبي زرع، 1972، ابن خلدون، 2000)، بما يوحي باستمرار الحصار وموت فكرة رفعه في أذهان القائمين عليه، تنجلي أمامنا صورة واضحة عن حجم الضرر والمعاناة الاجتماعية-النفسية التي رزحت تحت سقفها المرأة المغرب أوسطية في العهد الزياني (ابن أبي زرع، 1972، ابن خلدون، 2000).

إنّ هذه الظرفية الحربية التي ميّزت الساحة السياسية والعسكرية بالبلاد المغرب أوسطية على امتداد الحكم الزياني، ساهمت بمسافاتها الزمنية العالية، وتتالي صنوفها ومعاركها، في تشكّل نسيج من الهواجس في ذهن الساكنة، وتنامي شبح الخوف من تهديدات الحرب وسوء مفرزاتها، بما لا يُبقي مجالا للريب، أنّ حجم الضرر النفسي لم تنقطع سوء تبعاته على المجتمع الزياني بشكل عام والمرأة-الزوجة بصورة أدق حتى في الأيام التي تضع الحرب أوزارها؛ ذلك أنّها تتوقع أن تنفخ مطامح القيادات السياسية والعسكرية في رمادها فتشتعل من جديد، وتأتي على الأخضر واليابس كما يقال.

وإذا لم نغفل باقي ألوان التبعات السيئة التي تُلقي بأثقالها الحرب في الساحة الاجتماعية، شأن ما يتبعها من تفشي الأمراض والأوبئة والمجاعات، كالمجاعة التي عصفت بالمغرب الأوسط بشكل عام وتلمسان بشكل خاص 706هـ/ 1306م، أين كابدت الساكنة من محن نقص الأقوات، ومرارة الجوع، وشدّة البلاء، أو ما عايشته من ضرر أيام المجاعة التي قبلها خلال سنوات (630هـ/ 1232م، 635هـ/ 1237م، و693هـ/ 1293م)، وغيرها من سنين المجاعات التي ألمّت بالمجال الزياني؛ والتي غالبا ما تَتْبع سنوات الحرب وفصولها المتناسلة (ابن خلدون يحيى، 1904، بلعربي خالد، 2013). ولا نشكّ قيد أنملة، أنّ هذا الظرف المعيشي العصيب غالبا ما يفتك بالقوى الجنسية والفاعلية الغريزية، ويساهم في إخماد نارها، وإضعاف عوامل توقدها، فتموت الرغبة الجنسية ولو إلى حين. وهو ما نعتقد أنّه يُعمّق من حجم الضرر النفسي-الجنسي. ولو أخذنا في الحسبان الأثر البالغ الخطورة على الحياة الاجتماعية والنفسية-الجنسية الذي يُلقي بكلكله مرض الوباء على العائلة الزيانية، فإنّ مشهد المعاناة يزداد وضوحا، وصوّره تبدو ناصعة. ونحسب الطاعون الأسود الذي شهده المغرب الإسلامي ومنه الأوسط خلال منتصف القرن 8هـ/14م؛والذي أضاف ثقل أتعابه إلى صف مظاهر الفقر والحرمان وسوء التغذية التي أنجبتها المجاعة ومخلفات الحرب، يعدّ مشهدا بارزا يكشف بسوء تبعاته على الساكنة المغربية حجم الضرر على العلاقة الزوجية-الجنسية إذا ما فتك بأحد الزوجين أو كليهما ذلك المرض، وأضرّ بأفراد عائلتهما (ابن مريم محمد، 1908، نقادي، 2010).

هذا، ونحسب أنّ ما ترمي به الحرب من أثقال سيئة على كاهل ساكنة الأرياف والقرى من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية، وما تعانيه مجتمعاتها من فقر وخصاص اقتصادي زمن المجاعات، وغلاء الأسعار، وانكماش الإنتاج، وقبض الناس أيديهم عن الفلح ومختلف الحرف بسبب تعسف الحرب وجبروتها، وما تفرضه على تلك الساكنة من أمر الهجرة القسرية، وما تبسطه من عوامل الطرد السكاني عن الأراضي التي يقطنونها بحثا عن الكلأ والطعام والعيش الآمن من شأنه أن يضاعف من مستويات الضرر النفسي-الجنسي عند الزوجين. ولا نتصور تقلّب العائلة الزيانية الريفية في المجالات من مكان لآخر تنشد الأمن، وتسعى لتحصيل قوتها بعيدا عن حياة الضنك، ظرف يسمح بالشعور برغبة في الوصال بين الزوجين من طرفيهما، ومناخ يبعث على بقاء حياة الغريزة الجنسية في مستوياتها الطبيعية، أو حتى في أضعف حالاتها، بل نقول: أنّه يكاد يُميتها أو يجعلها آخر الاهتمامات ومطالب النفس البعيدة المنال. وحتى وإن تحركت تلك الغريزة في جسم أحد الزوجين ونفسيهما، فإنّها لن تكون على نسق طبيعي ومستواها البيولوجي السليم، وإنّما تقود لوصال يقضي الوطر تخفيفا لحجم الضرر لا أكثر.

قبل أن نغادر هذه المحطة البحثية، لا تفوتنا الإشارة بعد أن خصّصا البحث في إشكالية انكماش الرغبة في تحصيل المتعة الجنسية عند المرأة-الزوجة، بأن نضيف إلى صفّه: أنّ ما يقال عن المرأة يصدق كذلك على الرجل، بل قد يزيد عليها الرجل

معاناةً؛ كون الواقع المعيشي المضطرب بكل صوره ومناحيه من شأنه أن يرمي بسوء أثقاله ليطال حتى المساس بالقدرة الجنسية عند الرجل، حيث بالإضافة إلى إشعاره بضعف الرغبة في اللقاء الجنسي، يُضعف عنده مادة الاستمتاع عند حدوث الوصال الجنسي، ومع أنّه قد يكون من الطرفين (الزوج والزوجة)، إلاّ أنّ حدّته تكون عند الرجل أكثر من المرأة؛ على اعتبار أنّ الرجل هو الأكثر عرضة للإرهاق في خضم الحرب نظير المسؤولية الدفاعية أو الهجومية الملقاة على كاهله، وكذا لكون مستويات الراحة النفسية والجسدية ينبغي أن تكون في أعلى درجاتها حتى يبلي بلاء حسنا في خضم العملية التمتعية الجنسية، وإلا فإن مجرياتها لن تسير في المجرى الطبيعي من حيث المتعة أو المدة والتجاوب، ولن يكون الإشباع الجنسي بصورة كافية من الطرفين. ولعلّ ممّا يقوي هذا الطرح ويرفع من مصداقيته ما أوردته المادة المصدرية من أخبار القيادات العسكرية التي أصبحت تشترط على الجندي الذي يخرج ضمن جيوشها في حروبها أن لا يكون ممن بنى بناءً ولم يكمله، أو رجلا تزوج امرأة ولم يدخل بها (المالقي، 1984، مارمول كربخال، 1984).

2-2-غياب الزوج وانقطاعه عن وسطه العائلي

أسهمت الحرب في مغرب العصر الوسيط باستفحال نشاطها وتضخّم تأثيراتها السلبية على حياة المرأة المغربية كما سلف ذكره في تعميق جرح معاناة الزوجة، حين كانت الحرب كثيرا ما تحصد أرواح الأزواج، وتُغيّبهم أحيانا بلا رجعة إلى محيطهم الأسري وفضائهم العائلي. وفي هذا الصدد، جادت علينا نصوص النازلة بمادة كاشفة لمظاهر معاناة المرأة التي فقدت زوجها، أو غاب عنها غيبة طويلة لا تدري حياة زوجها من وفاته، ومن ذلك النازلة التي وقفنا عليها في معيار الونشريسي، والتي عالجها ضمن باب: «تُزوج البنت التي غاب أبوها إذا خيف عليها الفساد»، والتي تمحورت حول: التساؤل بشأن من غاب أبوه هاربا خوفا على نفسه من القتل عمدا وعدوانا، وبقيت ابنته في قرية أو مدينة لا تستطيع الوصول إليه ولا يقدر هو على الاجتماع بها، فهل يصح نكاحها إذا خيف عليها الفساد»؛ أي الخوف من «الزنى أو تضيع أو يصعب إعلام الأب في تحقيق إذنه إمّا بتعذر العدول أو المسافرين أو تعذر الطريق أو إهمال الأب أو إهمال أهل الموضع القيام بالواجب». فكان الجواب بناءً على سيادة ظرفية الخوف بتزويجها (الونشريسي، 1981).

وممّا يمكن أن نضيفه إلى صفّ هذا:

- تنامي حجم أعباء المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الزوجة كالنفقة والتزويج في ظل الغياب الطويل للزوج.
- المجهود الفقهي الكاشف عن إجابات لمسائل فقهية عارضة في الوسط المجتمعي تتعلّق بالحماية الاجتماعية للمرأة، وتأمين علاقتها الأسرية. ويندرج ضمن هذا ما تضمّنته نوازل معيار الونشريسي بخصوص بيان موقف الشرع من إشكاليات غياب الزوج عن وسطه العائلي، وقضية الإنفاق على الأسرة في حال غيابه، وحماية المرأة من الضرر المتوقع.

ولا بأس في هذا السياق، من المرور -في عجل- على نماذج تكشف جانبا من ذلك الواقع الاجتماعي الذي أفرزه غياب الزوج عن محيطه العائلي، والذي تجلّى بشكل ناصع على ضوء ما احتفظت به مدونات فقه النوازل، وما استعرضه علماء وفقهاء الغرب الإسلامي الوسيط من فتاوى مُطبِّبة لجروح اجتماعية متلونة وأزمات عائلية معقدة، وكاشفة لطبيعة العلاج الشرعي لما استشكل من قضايا المرأة في الحقل الاجتماعي، وما من شأنه أن يحفظ حقها على الزوج وواجبه تجاهها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أفادنا الونشريسي في معياره بمجموعة من النوازل تفي -إلى حدّ ما- بتغذية طارحتنا هذه، ومن ذلك ما فصّل فيه تحت عنوان: «من غاب عن زوجته قبل الدخول بها». حيث بيّن موقف الشريعة من واقع غياب الزوج عن زوجته قبل الدخول بها تحت أي غرض، إذا ما أرادت الزوجة القطع عليه، وأثبتت ما يجب إثباته، «فهل يزاد في الإثبات كونها مطيقة للوطء، وكونها دعته للدخول...؟» (الونشريسي، 1981). إذ تكشف هذه النازلة عن حجم المخاوف التي تعلق في أذهان النسوة في ظل الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، ومستويات مادة القلق الذي ينتابها حين يغادر زوجها وسطه العائلي، وطبيعة الضرر الذي يطالها في غيابه، وما تتحمّله من معاناة خلاله. بالإضافة إلى ما اختصّ بحالات اليأس التي تسيطر على الزوجات اللواتي غاب عنهن أزواجهن لمُدد طوال، واستعصى عليهن الوقوف على خبرهم؛ ففقدن الأمل في عودتهم. ممّا ضاعف من حجم الضرر الذي تتخبّط بين أمشاجه، وأصبحن يتخبّطن في مشاكل اجتماعية معقدة؛ حيث منهن من رغبت في الزواج، وتزوجت، وبعد مدة عاد زوجها، فازدادت وطأة الضرر حدّة على كاهلها في ظل ما ينجم عن ذلك من مشاكل اختلاط

الأنساب، والنكاح الفاسد، والخيانة الزوجية، والتعدّي على قدسية العلاقة الزوجية، والمساس بالأعراض وتدنيس الشرف، حتى وإن كان ذلك عن غير قصد، وإنما مؤسس على الظن، ومسعى رفع الضرر الاجتماعي والنفسي-الغريزي عن الزوجة. ونحسب أن ما جاد به علينا صاحب المعيار من نوازل كفيل بالزيادة في البيان والبرهنة؛ حيث تفضّل علينا برصيد منه: «من تزوج امرأة وبعد مدة قدم زوجها الأول»، «من تزوج امرأة فإذا بها في عصمة رجل آخر»، «امرأة تدعي أنّ لها زوجا غائبا غيبة انقطاع، وتطلب من القاضي تزويجها»، «من غاب عن ابنة له غيبة بعيدة وسن ابنته نحو العشرين عاما، فأرادت التزوج من ابن خالها» (الونشريسي، 1981).

3–انعكاسات الخصاص الجنسي على حياة الزوجة

إلى جانب كون الغياب المتواصل للزوج عن حليلته في أداء مهامه الحربية أحد أسباب الحرمان الجنسي الذي تألّم منه الزوجين زمن الحرب وتحت سقف مفرزاتها، ساهم ضرر الخصاص الجنسي بالنسبة إليهما هو الآخر في مضاعفة الواقع المتأزم الذي تتخبّط ضمنه المرأة الزيانية على وجه الخصوص، وهو ما تكشف عنه المحطات البحثية الموالية:

3–1–التفكك الأسري

من الطبيعي أنّ انشغال الزوج بأمور الحرب وشؤونها مسافة زمنية معتبرة له من الانعكاسات السلبية الملحوظة على علاقته الزوجية ورباطه الأسري. فالجندي الذي في حالة انقطاع شبه دائم عن أهله وذويه لا يُعقل أن يقوم بواجبه الاجتماعي ومسؤوليته الزوجية على أحسن وجه وكما ينشده الشرع ويدعو إليه، وإنّما سيشوب وظيفته الأسرية كمدير أسرة نوع من التفريط، تتفاوت حدّته بحسب مدة الغياب ومسافة الانشغال الزمنية؛ حيث قد تغلب كفة الوظيفة العسكرية في ميزان واجباته كزوج وأب على كفة الوظيفة الاجتماعية.

ومن ثمّ، ما كان مسار العلاقة الزوجية ليسلم من فخّ المشاكل الأسرية، والمعضلات الاجتماعية، ويصطدم قطارها بالعوائق والمشكلات. وما حالات التذمّر التي اصطبغ بها سلوك الجندي على إثر مُقامه فترة طويلة في ميادين الحرب ومعسكرات الحصار، إلا دليلا واضحا على خوفٍ مشروعٍ على مصير علاقته الزوجية، وأمنه الأسري وسلامة عائلته (ابن أبي زرع، 1972، بوتشيش ابراهيم، 1997). ولمّا كان ذلك الغياب واقع اضطراري تفرضه المسؤولية العسكرية والواجب نحو السلطة، فقد كان لغيابه المتنامي وانشغاله عن أسرته المتناسل ضلع واسع في إنتاج نسيج من العواصف الاجتماعية، والتي كانت في البعض من الأحيان هوجاء بلغت حدّ تدمير بنيان العلاقة الزوجية؛ حين وضع الطلاق أو الخلع حدّا لحياتها، وقاد إلى تفكك الأسرة وحدوث الانفصال بين الزوجين. بالإضافة إلى إسهامه في اتساع دائرة الخلاف والتضارب بين الزوجين، أو أقلّ الأضرار أن يجد الزوج صعوبة في الاندماج مع أسرته عند عودته من ميادين الحرب بعدما قضى مسافة جد شاسعة غائبا عن وسطها.

إنّ من الملامح الراسمة لمساحة ولو ضيّقة من مظاهر ذلك التفكك الأسري الذي تخبّطت بين أظهره الأسرة المغربية، ما نطقت بواقعه المسائل الاجتماعية المتعدّدة النازلة، ومن ذلك: ما كشفت عنه من واقع اقدام الزوجة المغربية على فرض شروطها في عقد النكاح؛ حيث تشترط الفتاة المخطوبة على خاطبها أو زوجها في عقد قرانها ألاّ يغيب عنها غيبة قريبة ولا بعيدة، طائعا أو مكرها، قبل البناء أو بعده أزيد من ستة أشهر (الونشريسي، 1981، ابن مرزوق محمد، 2008)، أو ما أوردته من صور لجوء البعض من الزوجات إلى القاضي لفسخ عقد الزواج احتجاجا على غياب أزواجهن المفرط للحج أو التجارة أو الحرب، وبالأخصّ حين لا تدري الزوجة حياة زوجها من مماته (الونشريسي، 1981، غزالي محمد، 2013).

إنّ هذه السلوكات والمواقف الصادرة من الزوجة؛ هي تعبير صادق عن حجم مخاوفها على مستقبل علاقتها الزوجية، كما تعدّ مادة كفيلة بكشف جانب من واقع الخصاص الذي واجهته الزوجات المغربيات من فرط الغياب المتكرّر والمتواصل للأزواج عن ديارهم وزوجاتهم فترة طويلة. وهو الطرح الذي تشدّ من عضده نوازل الونشريسي التي تتضمّن مسائل تخصّ العلاقة الزوجية، والتبعات التي تجرّها الحرب بمفرزاتها على نسيجها وما ترمي به من مضاعفات على عرشها بما قد يتمادى إلى درجة وضع حدّ لحياة تلك العلاقة وإنهائها بالطلاق أو الخلع. ومن ذلك: ما ساقه وعالجه ضمن باب: «من خطب يتيمة واتفقوا على الزواج بعدد معلوم وتغيب ولم يقع بينهم إشهاد» (الونشريسي، 1981). أو ضمن فصل:»من فُقد في هزيمة بأرض الحرب منذ عام ولم تتحقق حياته من مماته» (الونشريسي، 1981)؛ حيث تناول تحت سقفه عدّة

قضايا نازلة تتعلّق بما طرحه نساؤهم من شكاوى بين يدي القضاء، يطلبن من القاضي رفع الأمر، وبيان رأي الشرع، والقول الفصل في معضلاتهن. كما أورد نوازل أخرى ذات صله بما ذكرنا، ضمن مادة باب وسمه بـ: «من تزوج رابعة في دار الحرب وطلقها، انتظر خمس سنين» (الونشريسي، 1981)، والتي من ضمنها: أنّ أمّ العز بنت سعيد البجائي التي غاب عنها زوجها محمد بن علي الحسن، اشترطت ألا يغيب عنها زوجها «أزيد من ستة أشهر، فإن غاب عنها أزيد من ذلك فقد جعل أمرها بيدها بطلقة واحدة مملكة، وصدَّقها في دعوى المغيب والمنقضي من الأجل تصديقا مطلقا دون بيّنة تلزمها في ذلك ولا مشورة قاض ولا سواه عدا يمينها في الجامع الأعظم على صحة دعواها، ولها التأوُّم عليه ما أحبت والتربص ما شاءت لا يقطع لتوُّمها شرطها» (الونشريسي، 1981). حيث تُطلعنا مدونة فقه النازلة على مسائل عدة طُرحت في قضايا المرأة، وما تعلّق بطبيعة الضرر الذي كان يطالها بين أظهر المجتمع المغربي الوسيط، بما يكشف تعدّد المعضلات التي عصفت بالعلاقة الزوجية، واتساع حدود دائرة قضايا المرأة المطروحة على القضاء وأهل الفتوى، ومن ذلك: «ما تُطلق به المرأة من الضرر»، «امرأة غاب زوجها مدة طويلة فتزوجت دون طلاق ثم قدم الزوج الأول»، «رجل رهنت عنده جارية رومية فأولدها»، «تُزوج البنت التي غاب أبوها إذا خيف عليها الفساد»، و «الأجل المضروب للزوج المفقود»(الونشريسي، 1981).

ويستوقفنا جواب الزوجة التي أقدمت على الزواج في غيبة الزوج وحين رجع وجد لها زوجا غيره؛ ذلك أنّ الزوجة علّلت زواجها بظنّها أنّ زوجها الأول قد مات ولن يرجع ولم تستيقن أمره وتتأكّد من حاله، كما أنّها وافقت زوجها الأول في دعواه ولم تنكر مقولته، وشهدت أنّ الثاني تزوّجها دون أن يطلقها الأول، بما يوحي لنا أنّها كانت تخشى على نفسها البقاء دون زواج؛ والبقاء في عصمة رجل غائب لا يبدّد حجم المخاوف على نفسها، ولا يفي بالغرض. وأنّها كانت على وعي بحجم الضرر الاجتماعي والنفسي-الغريزي الذي ستتخبّط بين نسيجه إن ظلّت دون بعل.

وما كان الأمر في البعض من حالات زواج المرأة بعد انقطاع خبر زوجها عنها يتوقف عند ذلك الحدّ، وإنّما كان يتجاوزه إلى تراكم المشاكل الاجتماعية التي تخبّطت بين نسيجها المرأة المغربية في الفترة الوسيطة إذا ما أنهت علاقتها الزوجية بالطلاق ظنّا منها أنّه مات؛ ذلك أنّ عودة بعض الأزواج ممن وجد زوجته قد تطلقت منه بسلطة القضاء وتزوّجت من غيره، كان يُسهم في تعقيد الأمر حين يدخل الزوج في صراع مع زوجته المطلقة وزوجها الجديد (الونشريسي، 1981). واللافت للانتباه في هذا السياق، أن البعض من الزوجات كن يدعين أنّهن فقدن أزواجهن في الحرب وهن لم يتيقنّ أن أزواجهن فعلا ماتوا أو انقطعوا عنهن انقطاعا كليا (الونشريسي، 1981). بما يدفعنا للاعتقاد: أنّ الخصاص الجنسي يمكن أن يكون عاملا مؤثرا ضمن نسيج الدوافع التي جعلت الزوجة تتسرّع في البعض من الأحيان للبحث عن شريك حياة بديل عن الأول، والتحايل بادعاء أنّه انقطع بشكل نهائي، واللجوء إلى الزواج من آخر.

ولا يمكن أن يخفى علينا ما يترتّب عن بناء علاقة زوجية جديدة تقوم على الظنّ بأنّ الزوج الغائب مفقود بشكل قطعي أم لا، إذا ما تمّ تشييد عرشها على غير هدى شرعي أو نظر فقهي، وليس بواسطة النظر القضائي.وليس ببعيد عن مرمانا البحثي هذا، أورد الونشريسي نازلة تتعلّق بمن عاد من سفر ووجد مولودا فنفاه عنه ولم يتهم زوجته بالزنا (الونشريسي، 1981). فهذه القضية الأسرية تفصح عن مشاكل اجتماعية معقدة من قبيل: اختلاط الأنساب، والخيانة الزوجية.

3-2-التأثير السلبي على معدلات الخصوبة

من المتاعب الاجتماعية التي تفرزها الحرب على حياة المرأة المغربية في مجال العلاقة الزوجية، ما يترتّب عنها من تأثير سلبي على معدلات الخصوبة حين تنكمش وتتقلّص معدلاتها، ومن تنظيم قسري للنسل، وتباعد إجباري للولادات وليس عن رغبة من طرف الزوجين أو أحدهما. فهذا التباعد في الولادات الناجم عن انشغال الجند عن أسرهم بسبب الوظيفة الحربية التي يضطلعون بها حتى وإن كان لا يمثّل إلاّ نسبة ضعيفة أو محدودة من نسبة تقلّص معدلات الخصوبة، فإنّه حين يُضاف إليه ما تُسهم فيه الحرب بمفرزاتها السيئة على معدلات الخصوبة في ظلّ ما تخلّفه من حصائد في الأرواح، وانتشار للأمراض واستفحال للأوبئة والمجاعات، تتضاعف نسبة التأثير السلبي على معدل الخصوبه والتقهقر في نسبة النمو السكاني والزيادة الطبيعية.

ولعلّ خير كاشف لهذا الواقع هي حروب الحصار التي عايشتها

الساكنة الزيانية لاسيّما ضدّ الجار المريني دفاعا وهجوما، أين عايشت المرأة الزيانية من ويلات الحرب مآسٍ عديدة، فقد حصدت الحرب أرواح زهاء 120 ألفا، تعاون على زهقها الجوع والقتل بالسلاح (الونشريسي، 1981) خلال حصار تلمسان الطويل. بما يوحي بحجم التعطيل الكبير لمسار النمو الطبيعي للزيادة السكانية، والتقلّص الملحوظ لمعدلات الخصوبة.

ولا يفوتنا في هذا الصدد، التنبيه إلى أنّ هذا الرقم «120 ألف ضحية» رقم خيالي، واشكالية تسترعي التدقيق، وفحص حقيقة هذا العدد، الذي نعتقد أنّه مبالغ فيه إلى حد التخمة كما يقال. وهي في الحقيقة مسألة استوقفت العديد من الباحثين لدراستها وتحقيقها، ومنهم: الباحث: «بوالعراس خميسي»، خاصة في مقاله: «**التراث العسكري الاسلامي بين تقليدية الطرح ورهانات القراءة الجديدة**»، وكتابه: «النخب العسكرية بالغرب الاسلامي قراءة في التنظير والاحتراف». وعليه، فحتى وإن كان العدد الصحيح أقل من المذكور بكثير، فإنه ومع ذلك يفي بغرض الاستدلال على حجم التبعات على حياة الفرد الزياني تحت وطأة ويلات الحرب وتبعاتها.

3-3-الاستنجاد بالمحظور (من التذمر إلى التمرّد)

ساهمت الحرب بشتى أثقالها ومفرزاتها وسوء تبعاتها في فرض سلوكات اجتماعية مشينة على العناصر المجتمعية، ودفعتهم للسير في دروب لا أخلاقية ما كانوا يرضون سلوكها إلا مضطرين، وسلوكات لا طاقة لهم بعواقبها إلاّ مكرهين؛ ذلك أنّها ممارسات تخالف طبعهم الفطري السليم، وتتعارض مع نصوص الشرع الإسلامي ومع عاداتهم وتقاليدهم. فقد قادتهم الحرب بمخلّفاتها السيئة -ولو بطريقة غير مباشرة- للوقوع فريسة للمحظور وبين أنياب فخ الرذيلة والفاحشة، ومن هذه المآزق الاجتماعية التي أسهمت في إنتاج وبائها الحرب وساعدت على استشراء طاعونها: ما سقطت في مستنقعه بعض نسوة المغرب الأوسط الزياني بين مخالب جرم الخيانة الزوجية، ومظاهر الفاحشة ومهالك الشرف والعرض، كزنا المحارم والشذوذ الجنسي ومظاهر الاغتصاب والتعدي على الحرمات وإنسانية المرأة وشرفها (الونشريسي، 1981).

بل لقد بلغ الأمر، أنّ من العبيد بتلمسان من تجرّأ على نساء أسيادهم ومارس الفاحشة معهن، ممّا كلّفهم قطع أعضائهم التناسلية جزاءً على صنيعهم(بشاري لطيفة، 2012، فيلالي، 2002 ج1). ولا يمكن أن تفوتنا الإشارة إلى طبيعة الأسباب التي ساهمت في بناء عرش ذلك التطاول وتلك الجرأة؛ إذ لا نعتقد أنّه كان اعتداءً في كل أحيانه من طرف العبيد على شرف الأسياد غصبا وإكراها لهن على الامتثال لرغباتهم الجنسية الشنيعة والمحرمة، ومكرا منهم لإيقاعهن في فخّها، ومراودتهن عليها وجرّهن إلى أوكارها بالمكر والخديعة، وإنّما لا نستبعد مساهمة عوامل أخرى في إقدامهم على ممارسة هذه الجريمة الجنسية في حق المرأة فضلا عن الأسياد؛ ونقصد بذلك أن تكون للمرأة يد في حدوث هذا الفعل والجرم الأخلاقي والفاحشة الشنيعة؛ بأن تكون المبادرة ربما أحيانا من المرأة والطلب منها، فتجرّ فريستها إلى وكر الجريمة الجنسية، وحين يزول حجاب السيادة من بين عيني العبد وينكسر حاجز خشية العبد سيّدته، تنمو في نفسه مادة التطاول على حرمة السيد والتمادي في انتهاك شرفه. كما يقودنا هذا الطرح إلى التساؤل حول طبيعة الدوافع التي أسهمت في ركوب الزوجة سفينة الخيانة الزوجية، وإقدامها على انتهاك حرمة الشرع، بما يدفعنا للمغامرة حين نعتقد: أنّ الخصاص الجنسي ربّما يكون أحد العوامل المُساهمة في دفعها إلى ذلك، وإرغامها أمامه لخيانة زوجها مع عبيدها سواء تحت سقف الحرب أو دونه. ولا نستثني أن تكون ظاهرة المساحقة أو مخالطة المرأة للمرأة التي تفشّت هي الأخرى في بعض قصور تلمسان الزيانية (فيلالي، 2002)، من نتائج الخصاص الذي عانته المرأة الزيانية أمام مجموعة العوامل المتشابكة التي خصّبت الأرضية لتنامي حجم ذلك الضرر النفسي في الوسط الاجتماعي للمغرب الأوسط في الفترة مدار الدرس، وإن كان ليس العامل الرئيس فقد يكون له حضورا ضمن نسيج الأسباب ولو حضورا محتشما، وذلك طبعا ليس قرينا بفترة الحرب فحسب.

ومن الجرائم الجنسية التي وقفنا عليها، والتي احتفظت لنا نصوص النازلة بصورٍ عنها، ما تعلّق بزنا المحارم، فقد وضع بين أيدينا الونشريسي في معياره صورة بشعة تخصّ امرأة تعرّضت لولدها وهو سكران حتى وطئها فحملت منه وأتت من حملها منه بجارية وأخفت ذلك عن ابنها» (الونشريسي، 1981). ومن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح وتتبادر إلى الذهن: بما يمكن يا ترى أن يُعلَّل هذا السلوك الإجرامي والفاحشة الشنيعة؟ كيف سمحت الأم لنفسها أن تقترف

مثل هذا الجرم مع ابنها؟ وبما يمكن تفسير استغلالها لظرف كونه سكران؟ أكانت تعاني خصاصا جنسيا؟ أم أنّه شذوذ جنسي؟ أم له تعليل وتفسير آخر؟

إنّ صياغة إجابات وافية تسد رمق الباحث عن توصيف دقيق وأجوبة مقنعة ليس من السهولة بمكان ملامسته في ظل غياب المادة التاريخية الكفيلة بتغطية العجز الخبري الذي تعاني منه هكذا مواضيع ومسائل وإشكالات تتعلّق بالفترة المغربية الوسيطة، وبالأخصّ حين اقتصرت الإجابات التي تضمّنتها المدونة الفقهية على إيراد التفاصيل الوافية بالأحكام الشرعية الكفيلة بمعالجة مثل هذه النوازل والمسائل الفقهية، وكشف وجهة نظر الشرع تجاه مقترفيها أو من وقع فيها، وطبيعة العقاب الذي يستحقه، ونمط الحد الذي يتناغم وجريمته، وسكوتها -وهو طبعا ليس من اختصاصهم- عن تشريح الحالة، وبيان أسبابها، والظرفية التي ساعدت على تفشي أنماط من الجريمة الأخلاقية والممارسة الجنسية الفظيعة (كزنا المحارم)، ومخلفاتها السيئة على النسيج المجتمعي. ومع ذلك، تظلّ الإشارة إلى تفشي مظاهر لا أخلاقية خطيرة في المجتمع الإسلامي المغربي الوسيط، تتطلّب من الباحث توسيع حدود دائرة المادة المصدرية لبيان مخلفات هذه الجرائم الجنسية على المجتمع وتداعياتها على عناصره، والبحثٍ في أسبابها وعوامل انتشارها، وهو ما نأمل أن نضطلع ببيانه في دراسات أخرى، ونُفرد له عناية مركّزة في بحث منفصل.

ومع ذلك، قد نجازف، فنلقي قسطا من المسؤولية على تفشي مثل هكذا مظاهر لا أخلاقية في المجتمع المغربي الوسيط على عاتق الحرب ومخلّفاتها السيئة؛ فالحملات العسكرية التي كان الجندي المغرب أوسطي يُدير مجرياتها ويخوض معاركها ضمن مجال زمني عريض يجمع عدة شهور تحت جناحه في أحيان ويطوي السنين بين ثناياه في أحيان أخرى، وتتابع ذلك حال وتوالي مظاهره ومشاهده في غالب الفترات، قد أفرزت انعكاسات جدّ خطيرة على حياة الجندي الزوجية، واستقراره الاجتماعي، وأمنه العائلي وحياته الأسرية، حيث تمادى حجم الضرر ومستوى الخطر ليطال شرف الزوج الجندي وكرامته وعرضه؛ حين قاد غيابه الطويل زوجته إلى الارتماء في حضن الفاحشة، والاستنجاد بالمحظور استجابة لمطالبها الجنسية التي أجّج نارها بُعْده عنها وأضرمها غيابه الكبير عن فراشهما الزوجي (تيتاو، 2010).

كما أنّ من العادات الذميمة التي انتشرت في المجتمع المغربي في العصر الوسيط بشكل عام ومنه الأوسط الزياني بصورة مخصوصة: فاحشة الدعارة وألوان الفساد الأخلاقي كالمساحقة واللواط والشذوذ الجنسي، سواء في المدن أو الأرياف وسواء في فترات الحرب أو في غيرها، وكانت البساتين والأجنة من بين أوكارها ومواطنها (حميدي مليكة، 2002). حيث أورد أهل التصنيف المصدري: أنه انتشرت في حاضرة تلمسان وبوادي المغرب الأوسط في الفترة الزيانية نتيجة عدة عوامل اجتماعية وسياسية مظاهر لا أخلاقية، حتى أن هناك من نساء العامة من اتخذن من ممارسة الرذيلة مهنة للتكسب من خلال ممارسة العاهرات مهنة البغاء سواء في بيوت زبائنهن أو في بيوت خصصت للدعارة، وانتشر الزنا في أوساط العبيد حتى على نساء أسيادهم (عبد الشكور نبيلة، 2008).

ولا نجد حرجا في الإشارة إلى ما أورده الونشريسي في معياره من نوازل تندرج في خانة ارتماء بعض النسوة في مستنقع الرذيلة عن طريق الإقبال على أوكار الدعارة، وممارسة البغي لتصريف أزمتهن، حيث تحدّث بشأن وجود مواضع للفساد ببلاد المغرب، شأن ما يوجد في بلاد هوارة وجبل مهروقا بالقرب من القيروان على مسيرة مرحلة منها؛ والذي كان مسرحا لحوادث كثيرة من فرار النساء من أزواجهن إلى الحاضرة القيروان. كما سُجّلت مظاهر شبيهة بمجالات المغرب الأوسط. هذا وأفادنا الونشريسي في معياره بمادة كاشفة لحال نسوة فاسدات كنّ يتخذن أخذانا عزاب، فيهربن من أسرهن معهن إلى جبل مجاور (الونشريسي، 1981، فيلالي، 2002).

خاتمة

في ضوء هذه الدراسة، تجلّى لنا بشكل واضح مدى تضخّم الثقل الذي تتحمّله المرأة تحت وطأة الحرب، ومستويات الضرر الكبير الذي تعانيه من الناحية النفسية. وكان مما تمّ تسجيله من نقاط تُضمّ إلى صفّ ما نطقنا به:

- رمت الحرب بقسط عريض من مخلفاتها على كاهل المرأة، فإلى جانب الغياب المفرط لزوجها عن محيطه العائلي وتفريطه في واجباته الأسرية بشكل ملحوظ وعن غير قصد وانقطاعه عن فراش الزوجية لمسافات زمنية معتبرة يُؤدي وظيفته الحربية، تعمّق جرح معاناتها أكثر حين لجأت الزوجة

لحلول ظرفية كتطليق نفسها، وسد رمقها الجنسي بطرق غير شرعية.

- أسهم الخصاص الجنسي ومطلب سد الرمق الغريزي-الجنسي في زعزعة الاستقرار الأسري وتضعضع العلاقة الزوجية، كما شكّل أحد أسباب العصف بالرباط الزواجي، وتفكيك التماسك الأسري وخلخلة الروابط الاجتماعية.

- يتطلّب الوقوف على مادة خبرية كاشفة لحجم معاناة المرأة في جانبها النفسي-الجنسي، توسيع حدود دائرة المادة المصدرية، والاستنجاد بالمصادر الغميسة، وكانت المدونة الفقهية والتراث النوازلي في طليعة النص المصدري الكاشف لجانب من خفايا تلك المعاناة، وخبايا مخلفاتها على حياة المرأة الاجتماعية والنفسية.

- في الوقت الذي يضفي التلميح إلى طبيعة الخطاب السلطوي-الفقهي في معالجة المسألة، والتخفيف من وطأتها، أهمية بالغة في دراسة هذه الاشكالية، إلا أنّ افتقارنا لنصوص وشواهد تجلّي ذلك الموقف، حال دون ذلك. وقد اكتفى الخطاب الفقهي بتسجيل مشاهد عن ذلك؛ وليس بغرض التدوين وإنما في سياقات عرضية ضمن المسائل التي عرضت للتطبيب الفقهي في الغالب، وليس لتسجيل حجم التجاوزات والمعاناة التي كابدتها المرأة في ظل ذلك الواقع الاستثنائي.

أمّا ممّا نراه جدير بالتوصية به؛ فهو ضرورة تضافر الجهد بين الباحثين المتخصصين في التاريخ والعلوم الشرعية وعلم الاجتماع لدراسة مثل هكذا مواضيع بالتنسيق فيما بينهم؛ ذلك أنّ موضوعا كهذا يُشكّل حقلا بحثيا مشتركا، يسمح لكل متخصص من التخصصات الثلاثة بتقديم الإضافة العلمية في مجال اختصاصه لإخراج العمل في صورة أكثرة دقة وأهمية.

المراجع

1. ابن الأزرق،1429هـ/ 2008م، بدائع السلك في طبائع الملك، ج1، تح، علي سامي النجار، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
2. ابن الأحمر، 1987م، أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، تح، محمد رضوان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3. ابن أبي زرع، 1972، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، المنصور للطباعة، الرباط.
4. ابن أبي زرع، 1972، الذخيرة السنية في أخبار الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والنشر، المغرب.
5. ابن خلدون يحيى، 1904، بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد، بيير فونطانا الشرفية، الجزائر.
6. ابن خلدون عبد الرحمن، 1421هـ/2000م، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبطه، خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
7. ابن الخطيب، 1980، ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تح، محمد عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
8. ابن عذاري المراكشي، 1983، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج3، تح، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط3.
9. ابن غازي المكناسي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مطبعة الأمنية، الرباط.
10. ابن قدامة، (1417هـ/ 1997م)، المغنى، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، ج2، ط3، دار علم الكتب، الرياض.
11. ابن رضوان، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تح، علي سامي النشار، دار الثقافة، المغرب، 1984م.
12. ابن مريم، 1336 هـ/1908م، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، المطبعة الثعالبية، الجزائر.
13. ابن مرزوق، 2008، المناقب المرزوقية، تح، سلوى الزاهري، النجاح الجديدة، المغرب.
14. ابن هذيل، عين الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
15. أبو حمو موسى الزياني، 1861، واسطة السلوك في سياسة الملوك، المطبعة التونسية، تونس.
16. الباجي أبي الوليد سليمان، 1332هـ/1914م، كتاب المنتقى، ط2، دار الكتاب العربي، القاهرة.
17. الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح، إحسان عباس، ط3، مطابع هيدلبرغ، بيروت.

18. الخلال أحمد، 1410هـ/1990م، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تح، مشهور حسن سلمان وهشام السقا، ط1، المكتب الاسلامي دار عمار، تونس.
19. العمري، 1986، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت، 1986م.
20. القرطبي محمد، (1427هـ/2006م)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان، تح، عبد الله المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، ج4، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
21. النفزاوي،1999، روض العاطر في نزهة الخاطر، مطبعة أحمد بن الحاج الأزرق، طبعة حجرية.
22. الوزان الفاسي،1983، وصف إفريقيا، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان.
32. الونشريسي، 1401هـ/ 1981م، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إخراج، محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
24. أبو مصطفى كمال السيد، 1986، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
25. الديالمي عبد الصمد، 1431هـ/ 2010م، المعرفة والجنس من الحداثة إلى التراث، ط1، مطبعة النجاح الجديدة.
26. الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ج3.
27. بشاري لطيفة، علاقة بني عبد الواد ببني مرين بين القرنين 7-10هـ، مجلة أفكار وأفاق،ع3، جامعة الجزائر2، 2012.
28. بلعربي خالد،2013، آثار المجاعات والأوبئة على تراجع الحرف والصناعات بالمغرب الأوسط، مجلة مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد4، الجزائر.
29. بلعربي خالد ومحمد ناصري، الحرب والإنسان بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني: الأسر أنموذجا، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج4،ع8، الجزائر.
30. بوتشيش ابراهيم القادري، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 1997.
31. تيتاو حميد، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، منشورات عكاظ، المغرب، 2010.
32. حساني مختار، 1985، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيانية 633-962هـ/ 1235-1554م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
33. حميدي مليكة، 1423هـ/2002م، المرأة المغربية في عهد المرابطين 448-541هـ/ 1056-1146م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.
34. عبد الشكور نبيلة، 2008، إسهام المرأة المغربية في حضارة المغرب الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن السادس إلى نهاية التاسع للهجرة الثاني عشر- الخامس عشر الميلاديين، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
35. غزالي محمد، 2014، الأثر الاجتماعي لقضايا الخلع والطلاق في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مجلة عصور الجديدة، العدد 11-12، وهران، الجزائر.
36. فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية ثقافية)، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.
37. مارمول كاربخال،1989م، إفريقيا، تر، محمد حجي وآخرون، ج2، دار نشر المعرفة، المغرب.
38. مزدور سمية، 2009، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/ 1192- 1520م)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
39. نقادي محمد، 2010، إسهامات الإمام الآبلي في الحياة الفكرية للمغرب الكبير، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

woman and war in the middle MaghrebianZayani country: a study about moral damages "Sexualneeds as a corpus"

Abstract

This research paper seeks to reveal the hidden pains of the middle Maghrebian woman in the Zayniera. There were wars and conflicts in this era; which results in many damages and problems among which, woman psychological problems; particularly that of sexual needs, and the woman was still receiving such pains as long the war lasted. It was due to the unstability within military foces that lead married soldiers to stay away from their families for so long, and this affected their wives negatively, because they used to fulfill the irsexual needs. In addition to this damage that is left on the Zayani's woman, there is another burden she would bear; itis in case of the obsence of her hasband, she became responsibile for feeding, financing and marrying her daughter.

Keywords
sexual needs
divorce
family
soldier
war

Femmes et guerre au Maghreb moyen Al-Zayani : une étude des couleurs du dommage moral «La caractérisation sexuelle comme modèle»

Résumé

Cette recherche étudie la douleur morale notamment le besoin sexuel qui touche la femme zianide au Maghreb central à cause de la mentalité nerveuse qui due au conflit militaire ainsi que la guerre et l'absence prolongée des soldats mariés à cause de leurs obligations, ce qui entraine la souffrance de la femme zianide notamment sur le plan sexuel, car elle a besoin de satisfaire ses désirs sexuels. En plus, la lourde responsabilité sociale prise sur son propre compte. C'est pourquoi la femme zianide a pris des précautions au cas où l'époux serait absent longtemps pour qu'elle ne fasse pas de relations sexuelles illégales.

Mots clés
le besoin sexuel
divorce
la famille
les soldats
la guerre

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

إشكالات تحديد الاختصاص القضائي الدولي بخصوص المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية

Problems of determining international jurisdiction in disputes arising from electronic contracts

د. مريم بن خليفة
Dr. Meriem Benkhelifa
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر
mbenkhelifa452@gmail.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2019-10-20
تاريخ القبول 2022-05-12

الكلمات المفتاحية
اختصاص قضائي
ضابط الخضوع الاختياري
ضابط موطن المدعى عليه
ضابط الجنسية
عقود دولية

ملخص

تواجه الأطراف المتعاقدة جملة من التحديات والصعوبات الجوهرية عند إبرامها للعقود الإلكترونية والتي من شأنها عرقلة السرعة التي يتميز بها هذا النوع من المعاملات وكذا تعقيد إجراءاتها؛ وما يهمنا ضمن هذه الدراسة مناقشة بعض التحديات التي تخص الأحكام الإجرائية التي تخضع لها العقود الإلكترونية، فمع خلو هذه الأخيرة من أي بند يتعلق بتحديد الجهة القضائية المختصة للفصل في المنازعات الناشئة عنها وهو ما اصطلح عليه فقهاء القانون الدولي الخاص بضابط الخضوع الاختياري للأطراف المتعاقدة، ترك هذا الاحتمال فرضية مفادها إخضاع هذه العقود إلى الضوابط أو المعايير العامة في الاختصاص القضائي ونخص بالذكر ضابط موطن المدعى عليه وكذا ضابط الجنسية، وهو ما ولد بدوره إشكالية تتعلق بمدى ملاءمة هذه الضوابط التقليدية للعقود الإلكترونية وما تتمتع به من خصوصيات ومرونة وهو ما تحاول هذه الورقة معالجته.

مقدمة

أثبت القانون الدولي الخاص فعاليته في معالجة المسائل والمنازعات التي تثور بشأن المعاملات ذات العنصر الأجنبي، ومن أهم هذه المسائل وأشدها حساسية مسألة تنازع الاختصاص القضائي الدولي، والتي كانت ولا تزال محل جدل فقهي واسع بين جمهور فقهاء القانون الدولي الخاص، حيث لم يقف الأمر عند مجرد المسائل المتعارف عليها أو الإشكالات العادية التي ولدها الاختصاص القضائي الدولي لاسيما ما تعلق منها بالتنازع الإيجابي والسلبي وكذا مسألة ما إذا تعلقت قواعد الاختصاص القضائي بالنظام العام أم لا، بل تعداه الأمر ليشمل حتى التطور الملحوظ الذي عرفته المعاملات التي يتناولها لاسيما في ظل ظهور شبكة الأنترنت وما تبعه من تأثيرات واضحة على مستوى المجالين الاجتماعي والقانوني.

ولا يخفى على أحد أن المعاملات الالكترونية وعلى وجه الخصوص العقود الإلكترونية تعد من أبرز المواضيع الحديثة التي تناولها القانون الدولي الخاص، والتي أثارت جدلا كبيرا بين جمهور الفقهاء نظرا لما ولدته من إشكالات ملموسة تجسدت أساسا في مدى ملاءمة هذه الضوابط التقليدية للعقود الإلكترونية وما تتمتع به من خصوصيات؟ هذه الإشكالية ولدت بدورها مجموعة من الإشكالات الفرعية نلخصها كالتالي: كيف تعاملت التشريعات المقارنة وعلى وجه الخصوص المشرع الجزائري ضمن قانون التجارة الإلكترونية الجديد مع مسألة الاختصاص القضائي لا سيما في ظل الخصوصية التي تتمتع بها العقود الإلكترونية التي تعتبر من العقود ذات الصفة الدولية؟ ثم أنه وبغض النظر عن المكنة الممنوحة للأطراف في اختيار المحكمة المختصة بنظر النزاع، هل تكفي الضوابط العامة التقليدية المعتمد عليها في تحديد الاختصاص القضائي لحل مشكلة تنازع الاختصاص القضائي في مثل هذه المنازعات أم أنها لا تتماشى وخصوصية هذا النوع من العقود؟ ثم ما موقف التشريعات المقارنة والمجتمع الدولي من مسألة تحديد الاختصاص القضائي؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها فيما يلي ذكره معتمدين في ذلك على الخطة التالية والمتكونة من ثلاث عناصر :

الأول بعنوان : الإطار المفاهيمي لمصطلح العقد الإلكتروني وعلاقته بالاختصاص القضائي الدولي والذي سندرس فيه نقطتين أساسيتين ؛ الأولى تتعلق بتبسيط المفاهيم المتعلقة بالموضوع، والثانية حاولنا من خلالها التطرق لفكرة

الاختصاص القضائي الإلكتروني وما إذا كانت تصلح كبديل لقواعد الاختصاص التقليدية المتعارف عليها أم لا؟.

أما العنصر **الثاني** فخصصناه لدراسة مسألة تحديد الاختصاص القضائي في المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية من وجهة نظر الفقه والقانون ؛ والتي تحدثنا فيها عن ضابط الخضوع الاختياري وكذا الضوابط البديلة التي يمكن أن يلجا إليها الأطراف لتحديد المحكمة المختصة.

أما العنصر **الثالث** سنتناول فيه مسألة تحديد الاختصاص القضائي الدولي من وجهة نظر الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية بروكسل لسنة 1968 واتفاقية لوجانوا لسنة 1988.

وفي ختام هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على ما ورد في الاتفاقيات الدولية بخصوص هذا الشأن في محاولة لإيجاد حلول للإشكاليات التي يطرحها الاختصاص القضائي بشأن المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية.

هذا وتظهر أهمية الدراسة في كون البحث في مجال العقود الإلكترونية وكل ما يتعلق بها خاصة من الناحية القانونية أضحى من الأمور الواجبة علينا كقانونيين ذلك أن الدراسات في مثل هذا المجال محدودة بالمقارنة مع مواضيع أخرى، كما أن موضوع الاختصاص القضائي الدولي في مجال العقود الإلكترونية ولد العديد من الإشكالات القانونية لاسيما عند إسقاط الضوابط العامة المتعارف عليها في الاختصاص القضائي على المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية التي تتمتع بنوع من الخصوصية الأمر الذي أثار مجموعة من الصعوبات الملموسة عند التطبيق.

كما تهدف هذه الدراسة إلى :

-تسليط الضوء على العقود الإلكترونية باعتبارها من العقود الدولية التي تخضع لأحكام القانون الدولي الخاص؛ سواء في الشق المتعلق بالقانون الواجب التطبيق أو في شق المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عنها.

-تقييم ضابط حرية الأشخاص في اختيار المحكمة المختصة بنظر المنازعة وموقف المشرع الجزائري من هذا الضابط.

-تقييم الضوابط البديلة والمعروفة بالضوابط العامة أو التقليدية في الاختصاص القضائي وبحث مدى وملاءمتها في حل مشكلة الاختصاص القضائي بخصوص المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية.

-محاولة تحليل ما ورد ضمن الاتفاقيات الدولية فيما يخص هذه المسألة.

هذا وقد عالجنا هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي الذي يظهر واضحا من خلال الإشارة لمختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، بالإضافة إلى تعداد مختلف الضوابط التي يمكن اللجوء إليها عند تحديد المحكمة المختصة بنظر مثل هذه المنازعات، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي من خلال محاولة تحليلينا لمجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى استعانتنا بأسلوب المقارنة الذي يظهر واضحا من خلال الإشارة لما ورد ضمن التشريعات المقارنة بخصوص هذه المسألة.

1-الإطار المفاهيمي لمصطلح العقد الإلكتروني وعلاقته بالاختصاص القضائي الدولي

عرف الفقه الفرنسي **العقد الإلكتروني** بأنه اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب والقبول بشأن الأموال والخدمات عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة ومرتبة تتيح التفاعل بين الموجب والقابل.

كما عرفه الفقه المصري بأنه اتفاق بين شخصين أو أكثر يتلاقى فيه الإيجاب والقبول عبر تقنيات الاتصال عن بعد بهدف إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها.

ويعرفه غيرهم بأنه اتفاق بين طرفي العقد، من خلال تلاقي الإيجاب والقبول عن طريق استخدام شبكة المعلومات (online) سواء في تلاقي الإرادتين أو في المفاوضات العقدية، أو التوقيع، أو أية جزئية من جزئيات إبرامه سواء أكان هذا التصرف في حضور طرفي العقد، أو في مجلس العقد، أو من خلال التلاقي عبر شاشات الحاسب الآلي، أو أية وسيلة إلكترونية سمعية أو بصرية (ناصيف، 2009).

كما عرفته المادة 2 من القانون الإماراتي رقم 2 لسنة 2002 المتعلق بالمعاملات والتجارة الإلكترونية باعتباره معاملة إلكترونية مؤتمنة بقولها : « المعاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات إلكترونية، والتي لا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأية متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي، كما في السياق العادي للإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات..» (قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2، 2002).

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف العقد الإلكتروني ضمن نص المادة 6 من القانون 18-05 بقوله: «... العقد الإلكتروني بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد

القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ويتم إبرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني...» (قانون رقم 18-05، 2018).

ومن مختلف التعاريف السابقة للعقد الإلكتروني يتجلى لنا تميزه بجملة من الخصائص أبرزها :

-أنه عقد تفاعلي بالنظر إلى الحضور الافتراضي المعاصر بين المتعاقدين على الرغم من عدم الحضور المادي بسبب بعدهما وانفصالهما عن بعضهما البعض.

-كما أنه عقد ذو طابع تجاري كون أن التجارة الإلكترونية الميدان الأوسع لانتشار العقد الإلكتروني، حيث أضحت عقود بيع الخدمات والسلع تتم عبر شبكة الانترنت.

-غير أن ما يهمنا طي هذا الدراسة هو الخاصية التي مفادها أن العقد الإلكتروني التزام تعاقدي دولي حيث تجري أغلب الالتزامات التعاقدية المبرمة عبر شبكة الأنترنت بين أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة (أجانب)، كما قد يكون محل تنفيذ العقد دولة أجنبية لا ينتمي إليها المتعاقدين، وهو ما يعبر عن توفر العنصر الأجنبي في العلاقة محل الدراسة الأمر الذي يطرح بشدة إشكالية تنازع الاختصاص القضائي وتحديد المحكمة المختصة للفصل في النزاع الذي يمكن أن ينشأ عن العقد الإلكتروني (مسعودي، 2013).

وقبل تحليلنا للإشكالات المتعلقة بتحديد المحكمة المختصة ينبغي علينا أولا أن نقف على مفهوم محدد للاختصاص القضائي الدولي؛ حيث يقصد بالاختصاص في الاصطلاح القانوني بأنه السلطة التي خولها القانون لمحكمة ما في الفصل في نزاع ما، وتهدف قواعد الاختصاص إلى تحديد نصيب كل جهة من جهات القضاء ونصيب كل طبقة من طبقات المحاكم داخل الجهة القضائية الواحدة، ونصيب كل محكمة من محاكم الطبقة الواحدة من المنازعات التي يجوز الفصل فيها (الشواربي، 1985).

بينما تعرف قواعد الاختصاص بأنها مجموعة من القواعد القانونية التي تبين كيفية توزيع المنازعات على مختلف الجهات القضائية، فتحدد لكل جهة قضائية نصيبها من المنازعات التي تفصل فيها (زودة، د.س.ن).

أما **الاختصاص القضائي الدولي** فيراد به بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية (عبد الله، 1969).

ولما كانت الدولة تباشر سلطاتها القضائية بواسطة محاكمها، كان معنى الاختصاص القضائي الدولي هو بيان الحدود التي تباشر فيها محاكم دولة معينة وظيفة القضاء بالموازاة مع الحدود التي تباشر فيها محاكم الدولة الأجنبية هذه الوظيفة» (عبد الله، 1969).

كما عرفه جانب من فقه القانون الدولي الخاص بأنه ذلك الاختصاص الذي يخص علاقة قانونية مشوبة بعنصر أجنبي، وذلك إزاء الاختصاص الداخلي الذي يتضمن المنازعات الناشئة عن العلاقات القانونية الوطنية البحتة بجميع عناصرها من أشخاص ومحل وسبب، ويطلق أيضا على الاختصاص القضائي الدولي بالاختصاص العام، لأن هذا الاختصاص ينعقد على وجه العموم، للمحاكم الوطنية لدولة معينة، دون تحديد نوع المحكمة المختصة في نظر النزاع، فإذا ما طرحت على القاضي الوطني منازعة متعلقة بعلاقة دولية خاصة، فإنه ينبغي عليه أن يحدد وكمسألة أولية ما إذا كانت محاكم دولته مختصة بنظر هذه المنازعة بصفة عامة أم لا، فإذا تبين أن المنازعة تدخل في اختصاص محاكم دولته، فإنه يجب عليه الانتقال إلى قواعد الاختصاص القضائي الداخلي المنصوص عليها في قانون المرافعات لتحديد المحكمة المختصة داخل دولة القاضي (علي، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك جانبا من الفقه استخدم مصطلح الاختصاص القضائي الإلكتروني في المنازعات الناشئة عن العلاقات القانونية عبر شبكة الانترنت، حيث دعا البعض إلى ترويض قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات العقد الإلكتروني ومصالح طرفي النزاع (سلطان، 2009)، إلا أن هذا المصطلح في رأينا يأخذنا إلى ضرورة إعمال فكرة القضاء الإلكتروني أو كما يطلق عليها البعض اصطلاح المحكمة الرقمية وليس فقط تكييف ضوابط الاختصاص القضائي الدولي التقليدية لتتماشى مع خصوصية المعاملة الإلكترونية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يضيف أنصار الفكرة السابقة أن الاختصاص القضائي الالكتروني يعطي معنى الاختصاص القضائي الدولي وحده أو الاختصاص القضائي الوطني (الخاص وحده) وإنما ينعقد الاختصاص القضائي الإلكتروني لمحكمة تحسب أن العلاقة القانونية الإلكترونية وطنية محضة، أو قد ينعقد الاختصاص القضائي الإلكتروني لمحكمة تحسب أن العلاقات القانونية الإلكترونية دولية، وهذا القول

مأخوذ عليه في نظرنا كون أن ما يميز قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية عن قواعد الاختصاص القضائي الدولي في المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية هو تلك الميزة التي تنفرد بها العقود الإلكترونية عن العقود التقليدية لا غير والدليل على ذلك أن الضوابط التي ينادي بها أنصار هذا المصطلح هي ذاتها الضوابط المتعارف عليها ضمن نظرية الاختصاص القضائي الدولي، ناهيك عن أننا إذا تحدثنا عن الاختصاص القضائي الدولي فنحن بصدد علاقة دولية ومنه منازعة دولية يكون أحد أطرافها أجنبي.

هذا وقد عرف الفقهاء الاختصاص القضائي الإلكتروني بأنه مجموعة القواعد التي تحدد في مقتضاها ولاية محاكم الدولة بنظر المنازعات الإلكترونية إزاء غيرها من محاكم دول أخرى (سلطان، 2009)، وهذا التعريف لا يختلف عن ما سبقه من تعاريف متعلقة بمصطلح الاختصاص القضائي الدولي إلا ما تعلق منه بطبيعة المنازعة التي يعالجها، بل يعتبر قاصرا كذلك بالمقارنة مع ما قدمه الفقهاء من تعاريف متعلقة بالاختصاص القضائي الدولي والتي ركزت على تحديد نوع المنازعة بدقة وهي المنازعة المشتملة على عنصر أجنبي أي المنازعة ذات الصفة الدولية، بينما اكتفى التعريف سالف الذكر بالإشارة إلى المنازعة الإلكترونية التي يمكن أن تكون وطنية كما يمكن أن تكون دولية.

كما غاب في التعريف سالف الذكر الإشارة إلى الطريقة أو الأسلوب الذي يتم من خلاله تحديد الاختصاص القضائي الدولي.

2–مسألة تحديد الاختصاص القضائي في المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية من وجهة نظر الفقه والقانون

تناول العديد من الفقهاء وكذا التشريعات المقارنة مسألة الاختصاص القضائي بخصوص العقود المبرمة بالطريق الإلكتروني، واستقرت أغلبها على دراسة احتمالين، الأول يتعلق باتفاق الأطراف على المحكمة المختصة بنظر النزاع وهو ما يعرف بضابط الخضوع الاختياري ؛ والثاني يخص حالة ما إذا سكت أطراف العقد عن الإشارة إلى موضوع الاختصاص القضائي وهو ما سنأتي على تفصيله.

2–1–حرية الأطراف في تعيين المحكمة المختصة

يعد ضابط حرية الأطراف في تعيين المحكمة المختصة -أو كما أطلق عليه البعض ضابط الخضوع الاختياري أو الإرادي لولاية القضاء/ الضابط المستمد من إرادة الخصوم/ شرط الاختصاص القضائي- من الضوابط المتعارف عليها في المعاملات الدولية بين الأطراف والذي يجيز لهم حرية تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع القائم أو المحتمل وقوعه ضمن بنود العقد، وذلك تطبيقا لمبدأ سلطان الإرادة في تعيين المحكمة المختصة بنظر النزاع، ويعتبر هذا الضابط من بين الضوابط المستقر والمتفق عليها في أغلب التشريعات المقارنة[1] بغض النظر عن نوع العلاقة القانونية أو نوع النزاع (خليفي، 2010).

ومضمون هذا الضابط أنه يحق لأطراف العقد أن يتفقوا ضمنه على قبول ولاية قضاء دولة معينة بالرغم من أن محاكم هذه الدولة غير مختصة بنظر النزاع وفقا لأي ضابط من ضوابط الاختصاص التي حددها المشرع (المنزلاوي، 2008

1 وهو ما نص عليه المشرع المصري ضمن المادة 32 من قانون المرافعات على أنه: «تختص محاكم الجمهورية بالفصل في الدعاوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقا للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا».

- أنظر : صادق، هشام والحداد، حفيظة (2015). الموجز في القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين- تنازع الاختصاص القضائي)، د. ط، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية، ص 392.

كما تقضي المادة 27 في فقرتها الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني بأنه: «تختص المحاكم الأردنية بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا».

- أنظر: المصري، محمد وليد (2011). الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص (دراسة مقارنة للتشريعات العربية والقانون الفرنسي)، ط 2، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 312.

وكذلك تقضي المادة 8 من قانون أصول المحاكمات المدنية السوري بأنه: «يجوز للمحكمة السورية أن تحكم في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها دوليا طبقا للمواد السابقة (أي من المادة 3 إلى المادة 7)، إذا قبل المدعى عليه السير فيها صراحة أو ضمنا».

- أنظر : ديب، فؤاد وفلحوط وفاء (2010). الاختصاص القضائي الدولي، د. ط، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010- 2011، ص 73.

وكذلك قضى القانون الكويتي في نص المادة 19 من القانون الكويتي، على أنه: «يجوز للمحاكم الكويتية أن تقضي في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقا للأحكام المقررة في الفصلين السابقين، إذا قبل المدعى عليه السير فيها».

أما القانون التونسي فقد قضت المادة 2 منه على أن اختصاص المحاكم التونسية ينعقد: «إذا رضى (الأجنبي غير المقيم أو المتوطن) بالتقاضي لديها، مالم تكن الدعوى متعلقة بعقار خارج التراب».

بينما القانون البحريني تضمن النص على الخضوع الاختياري ضمن نص المادة 17 من القانون البحريني بقولها: «تختص محاكم البحرين بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقا للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا»، أما القانون السوداني فقد نص ضمن المادة 13 منه على أنه: «ينعقد الاختصاص لمحاكم السودان ولو لم يكن موضوع الدعوى داخلا في

؛ صادق، 2002).

هذا ويعد الاتفاق على الاختصاص بين طرفي العقد سابقا على قيام النزاع أو لاحقا، أي بعد نشوب النزاع حول موضوع العقد (خليفي، 2010) فالاتفاق قد يكون صراحة بموجب عقد مكتوب بين الأطراف (أعراب، 2008) أو في صلب العقد بحد ذاته (خليفي، 2010) كما لو نص الاتفاق المبرم بينهم على اختصاص قضاء دولة معينة بالنظر في المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ العقد (صادق، 2009) سواء بإدراج بند في العقد يولي الاختصاص لمحاكم دولة معينة، أو بإدراج بند تحكيمي وفي هذه الحالة يخرج النزاع بصفة كلية من ولاية القضاء.

كما يتصور أن يكون خضوع الخصوم لولاية قضاء الدولة ضمنيا، ويحدث ذلك عندما يعين الخصوم موطنا مختارا لهم في دولة معينة[1]، أو حين يترافع الخصم في الدعوى المرفوعة ضده دون أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة، فالتجاء المدعي إلى محاكم دولة غير مختصة بنظر النزاع في هذه الحالة يفيد خضوعه الاختياري لقضائها وسكوت المدعى عليه عن الدفع بعدم الاختصاص دلالة على قبوله الضمني لولاية محاكم هذه الدولة (صادق، 2009).

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أن المشرع الجزائري قد أشار إلى ضابط الخضوع الاختياري وذلك ضمن نص المادة 13 الفقرة 10 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية بقوله: «يجب أن يتضمن العقد الإلكتروني على الخصوص المعلومات الآتية : ...

- الجهة القضائية المختصة في حالة النزاع، طبقا لأحكام المادة 2 أعلاه...» (قانون 18-05، 2018).

ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن المشرع الجزائري فصل في مشكلة المحكمة المختصة بالفصل في النزاع وذلك بإلزامه لأطراف العقد على تحديد الجهة القضائية المختصة في حالة النزاع وذلك في إطار نص المادة 2 من القانون نفسه التي تقضي بأنه : «يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني :

متمتعا بالجنسية الجزائرية، أو

مقيما إقامة شرعية في الجزائر، أو

شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري،

أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر.» وهو ما سنأتي على تفصيله لاحقا.

اختصاصها إذا قبل المدعي ذلك صراحة أو ضمنا ولا تقضي المحكمة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها.

- أنظر : هشام، خالد (2012). القانون القضائي الخاص الدولي (دراسة مقارنة)، ط 1، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ص 78 و 79.

1 - الموطن المختار : هو موطن خاص يتخذ بالاختيار لتنفيذ عمل قانوني معين، حيث يعتبر هذا المكان موطنا مختارا لكل ما يتعلق بهذا العمل.

- أنظر: الكردي، جمال محمود (2005). مدى ملاءمة قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية (دراسة تطبيقية على بعض صور العقود التي أفرزها التطور الحديث العقود عبر الانترنت «نموذج عقود الاستهلاك» وعقود السياحة الدولية «نموذج عقود التايم شير»)، ط 1، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، ص 61.

وقد تضمنت المادة 39 من القانون المدني الجزائري النص على الموطن المختار بقولها: ««يجوز اختيار موطن خاص لتنفيذ تصرف قانوني معين.

يجب إثبات اختيار الموطن كتابة.

الموطن المختار لتنفيذ تصرف قانوني يعد موطنا بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا التصرف، بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري، ما لم يشترط صراحة هذا الموطن على تصرفات معينة».

فالأصل أن يختار الشخص موطنا بإرادته لتنفيذ عمل قانون معين، كأن يختار شخص مكتب أحد المحامين ليعلن فيه كل ما يتعلق بما يثار من منازعات حول تنفيذ عقد أبرمه مع آخر، واتخاذ موطن مختار قد يقع بناء على إرادة الشخص الحرة، ويجب إثبات وجود الاتفاق على الموطن المختار كتابة، وهذا ما نصت عليه المادة 39 الفقرة 2 السالفة الذكر.

وقد يجعل القانون الموطن المختار أمرا وجوبيا، فيتعين على الشخص أن يقوم بتحديده في جهة معينة، كما كان يقضي ذلك قانون الإجراءات المدنية السابق في المادة 15 الفقرة 03 وكان القانون يلزم المدعي –إذا كان موطنه يقع خارج دائرة اختصاص المجلس التي تتبع له المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى- أن يختار موطنا داخل دائرة ذلك المجلس وذلك تيسيرا على المخاطِب.

غير أن القانون الجديد ألغى هذا الالتزام الواقع على عاتق المخاطِب، ونص في المادة 21 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأن ألزم الخصوم بإيداع الأوراق والسندات والوثائق بأمانة ضبط الجهة القضائية، وتبعا لذلك أصبح من حق الخصم أن يبلغ خصمه بجميع الأوراق القضائية بأمانة ضبط المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

- أنظر : زودة، عمر. (د.س.ن). الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء أراء الفقهاء وأحكام القضاء، الجزائر : ENCYCLOPEDIA.، ص 435.

وبناء على ما سبق ذكره تختص محكمة الموطن المختار بالدعاوى التي ترفع على الشخص وتكون متصلة بهذا العمل دون غيره.

- أنظر : الكردي، جمال محمود (2005). مدى ملاءمة قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية (دراسة تطبيقية على بعض صور العقود التي أفرزها التطور الحديث العقود عبر الانترنت «نموذج عقود الاستهلاك» وعقود السياحة الدولية «نموذج عقود التايم شير»)، ط 1، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.، ص 61.

ومنه يثبت الاختصاص للمحاكم الوطنية بناء على وجود موطن مختار للأجنبي المدعى عليه في الجزائر رغم كون موطنه الأصلي أو محل اقامته في الخارج.

لابد للقول بمثل هذه الحالة الكتابة كشرط لإثبات وجود الموطن المختار أيا كانت قيمة العمل القانوني الذي تم اختيار هذا الموطن لتنفيذه فيه.

كما أنه لا يتأتى العدول عن الموطن المختار أو تغييره قبل تمام تنفيذ العمل القانوني المتعلق به إلا بذات طريقة تقريره، فإذا كان اختياره تم بمقتضى العقد وجب تراضي الطرفين على تغييره ومع ذلك يمكن تغييره بالإرادة المنفردة من جانب أحد المتعاقدين إذا كان مقررا لصالحه وحده أو لم يكن من شأن هذا التغيير الإضرار بالطرف الآخر طالما يتم إعلانه به.

- أنظر : المنزلاوي، صالح جاد (2008). الاختصاص القضائي بالمنازعات الخاصة الدولية والاعتراف والتنفيذ الدولي للأحكام الأجنبية، د. ط، د. د. ن، د. م. ن، ص 78 و79.

2-1-1-الأساس القانوني لضابط الخضوع الاختياري

يرجع الأساس القانوني لحرية الأطراف في تحديد الجهة القضائية المختصة إلى القواعد العامة في الاختصاص الداخلي المنتهجة منذ القدم، ويبدوا أن أول من قال بهذا المبدأ الفيلسوف الإغريقي «أفلاطون» حينما قرر أن أكثر المحاكم اختصاصا بنظر الدعوى هي المحكمة التي ارتضى الخصوم الخضوع لحكمها، وقد أصبحت هذه القاعدة أساسا تقليديا من الأسس التي يقوم عليها الاختصاص الإقليمي في القانون الداخلي، حيث يصح للخصوم كقاعدة عامة الاتفاق صراحة على اختصاص محكمة معينة بنظر النزاع القائم بينهم (صادق، 2009).

هذا ويقوم مبدأ الخضوع الاختياري في نطاق الاختصاص الداخلي على أساس أن قواعد الاختصاص الإقليمي لا تتعلق كقاعدة عامة بالنظام العام، ومن ثم يجوز للخصوم الخروج عنها (صادق، 2009)، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية نجده يجيز للخصوم الحضور دائما باختيارهما أمام القاضي حتى ولو لم يكن مختصا محليا بنظر الدعوى، مما يفيد أن قواعد الاختصاص الإقليمي ليست من النظام العام لأنه يمكن الاتفاق على مخالفتها، ولما كانت قواعد الاختصاص القضائي الدولي في الجزائر هي امتداد لقواعد الاختصاص الإقليمي الداخلي، فهي ليست من النظام العام، وبالتالي يمكن الاتفاق على مخالفتها فيصبح الاتفاق على سلب الاختصاص من القضاء الجزائري رغم اختصاصه، أو على جلب الاختصاص له رغم عدم اختصاصه.

وهذا الموقف هو الذي كان سائدا في فرنسا قبل تعديل سنة 1972 لقانون الإجراءات المدنية الفرنسي لوجود الانسجام بينه وبين قواعد الاختصاص القضائي المحلي الداخلي (أعراب، 2008).

2-1-2-شروط إعمال ضابط الخضوع الاختياري

من خلال دراسة ما تعلق بضابط الخضوع الاختياري لاحظنا وجود جدل كبير في الفقه المقارن حول شروط إعماله، إلا أن الخلاف بلغ ذروته في معرض الإجابة عن مسألتين: أولهما: مدى ضرورة قيام الصلة الجدية بين النزاع وبين المحاكم الناظرة فيه استنادا لضابط الخضوع الاختياري، أما الثانية فكانت مسألة الأثر السالب للاختصاص والذي يسلب الاختصاص من المحاكم المختصة أصلا بنظر المنازعة ويخول الاختصاص لمحاكم دولة أخرى تستمد هذا الاختصاص من إرادة الأطراف التي منحتها هذا الاختصاص، وذلك مقارنة مع مسألتي الخضوع المعتد به ونطاق ذلك الخضوع، الأمر الذي يوجب علينا ضرورة الوقوف عند كل من هذه المسائل (ديب وفلحوط، 2010).

2-1-2-1-ضرورة اتصاف النزاع محل الاتفاق المانح للاختصاص بالصفة الدولية

يعد هذا الشرط من بين أكثر الشروط التي أثارت الجدل بين فقهاء القانون الدولي الخاص، ويذهب غالبية الفقه إلى ضرورة أن يكون الاتفاق المانح للاختصاص وارد بصدد نزاع متضمنا عنصرا أجنبيا أو بمعنى آخر متصلا بمنازعة تتصف بالصفة الدولية (صادق والحداد، 2015)، وهذه الصفة تظهر من خلال صفة العقد الإلكتروني بحد ذاته الذي يعد كما سبق وذكرنا عقدا دوليا بمفهوم القانون الدولي الخاص من منطلق كونه يتضمن عنصرا أجنبيا مؤثرا سواء تعلق هذ العنصر بأطراف العقد أو بمحل إبرامه أو بمكان تنفيذه أو بموضوعه، وترجع للقاضي مسألة تقرير دولية العقد حسب ظروف كل قضية على حدة مراعيا في ذلك موضوع العقد والهدف منه (مسعودي،2013)[1].

2-1-2-2-توفر الرابطة الجدية بين النزاع والمحكمة المختصة

لكي يكون اتفاق الخصوم على اختيار محكمة مختصة منتجا لأثره يتعين أن تكون هناك رابطة جدية بين النزاع المطروح والمحكمة التي تم اختيارها للنظر في النزاع، فإذا

1 على الرغم مما يتصف به هذا الشرط من وضوح ومنطقية نظرا لأنه من الأمور ظاهرة التناقض أن يسمح لإرادة الأطراف بأن تعطى الاختصاص لمحاكم دولة أجنبية بصدد العلاقات الوطنية البحتة، فإن جانب من الفقه الفرنسي ذهب إلى اعتبار أن الصفة الدولية تتجسد في اشتمال النزاع محل الاتفاق لطرف أجنبي لا غير، إلا أننا سبق وأشرنا أن الصفة الدولية لعقد معين تتحدد انطلاقا من أطرافه، محله، مكان تنفيذه وموضوعه وهو ما أقرته محكمة النقض الفرنسية لتفصل في نطاق تطبيق المادة 48 من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في حكمها الصادر في 17 ديسمبر 1985، فقضت في حكمها المتقدم بمشروعية الشرط المعدل للاختصاص القضائي الدولي كأصل عام طالما كان الشرط منصبا على نزاع دولي ولم يؤدي إلى انتهاك الاختصاص الإقليمي الآمر للقضاء الفرنسي وأضافت المحكمة أن المادة 48 يجب أن تفسر بطريقة من مقتضاها أن يستبعد من نطاق الحظر الذي نصت عليه الاتفاقات التي لا تعدل الاختصاص الإقليمي الداخلي إلا نتيجة للتغير في الاختصاص القضائي.

- لمزيد من التفصيل أنظر : صادق، هشام والحداد، حفيظة (2015). الموجز في القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين- تنازع الاختصاص القضائي)، د. ط، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.، ص 396 و397.

تبين للمحكمة أن النزاع منعدم الصلة بالمحكمة المعروض عليها النزاع، فليس لها أن تنظر لمثل هذا الشرط المانح للاختصاص، وأن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص (رضا وأبو كطيفة، 2015).

وهذه العلاقة الجدية قد تستمد من عناصر شخصية كجنسية الأطراف أو موطنهم، كما قد تستمد من عناصر موضوعية مرتبطة بالعلاقة القانونية محل النزاع كأن يتصل أحد عناصر تلك العلاقة (محل تنفيذ العقد مثلا) بالدولة التي تتبعها المحكمة المختارة (صادق والحداد، 2015)، ويبقى لزوما على عاتق الأطراف البحث عن الرابطة مهما كان نوعها –رغم أن ذلك ليس من السهولة لعدم وضع معيار منضبط يتحدد على ضوئه مضمون هذه الرابطة- وهي الحالات التي أقرها الاختصاص الدولي، وأخذت بها مختلف القوانين والتشريعات الداخلية للدول والتي سبق الإشارة إليها (خليفي، 2010).

وقد انقسم الفقه إلى قسمين بصدد هذا الشرط إلى جانبين ذهب أحدهما إلى ضرورة اشتراط توافر هذه الرابطة الجدية بين المحكمة المختارة والنزاع المطروح أمامها معللا وجهة نظره بأنه :

يتعين أن يكون هذا الضابط قائما على أسس ثابتة حتى لا ينتهي الأمر بانصياع القضاء إلى أهواء الخصوم على نحو يخل بحق الدولة الأصيل في تنظيم اختصاص محاكمها بما يتفق ومبدأ سيادتها على إقليمها.

احترام مبدأ قوة النفاذ فاختصاص محاكم الدولة بنظر النزاع منبت الصلة بها لانعدام وجود أي رابطة مادية بين النزاع وإقليم الدولة سوف يؤدي إلى صدور أحكام غير قابلة للتنفيذ.

أن انعدام الرابطة الجدية بين النزاع والمحكمة المختارة المعهود إليها بالاختصاص يعني أن هذه المحكمة غير صالحة أو غير ملائمة للفصل في النزاع مما يستتبع أن تتخلى عن نظره...

بينما ذهب جانب آخر من الفقه إلى اقتراح فكرة المصلحة المشروعة بدلا من فكرة الرابطة الجدية للأسباب التالية: صعوبة وضع معيار منضبط يتم على ضوئه تحديد مضمون الرابطة الجدية أو الصلة المعقولة بين النزاع والمحكمة المختارة.

لا يستوجب شرط التحكيم الذي يعطي سلطة الفصل في النزاع للمحكم الأجنبي أن تكون هناك رابطة جدية بين هذا المحكم والنزاع المطروح أمامه، كما لا يستوجب أن تكون هناك علاقة بين النزاع والدولة التي سيجري التحكيم فيها (صادق والحداد، 2015).

أما عن الغاية من وراء اشتراط الجدية والارتباط فهي كفالة القوة والفعالية للأحكام الصادرة عن المحكمة التي تستوجب هذا الشرط، فالحكم الصادر يحمل صفة الارتباط بين النزاع والإقليم المختص للنظر فيه، عكس الحكم الذي يصدر عن القضاء دون أن يكون ثمة ارتباط والذي سوف يأتي مجردا من القوة والفعالية، مما يثير إشكالية تنفيذه في الخارج لكونه صادرا من قضاء غير مختص (خليفي، 2010).

هذا وذهبت أحكام القضاء الفرنسي إلى ضرورة اشتراط توافر الرابطة الجدية بين المحكمة الفرنسية المختصة بنظر النزاع بناء على ضابط الخضوع الاختياري وبين النزاع المطروح أمامها، وأيضا ذهبت بعض الأحكام الهولندية إلى ضرورة اشتراط نفس الشرط، وكذلك العديد من الأحكام الإنجليزية قد نهجت نفس النهج وذلك تطبيقا لنظرية القاضي الملائم (صادق والحداد، 2015).

2–2–لضوابط التقليدية في تحديد الاختصاص القضائي بخصوص المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية

من المتفق عليه كما سبق وذكرنا أن عقود التجارة الإلكترونية يغلب عليها الطابع الدولي، ويرجع ذلك إلى أنها عقود تتلاقى فيها عروض السلع والخدمات عن طريق شبكة الإنترنت، وذلك من قبل أشخاص متواجدين في دولة أو دول متعددة وحيث يتم التفاعل بينهم من أجل إشباع حاجاتهم المتبادلة.

ومن حيث المبدأ فإن الاتجاهات التقليدية في تحديد الاختصاص القضائي الدولي تقوم -أساسا- على ضوابط شخصية في صورة **ضابط جنسية المدعى عليه** الذي يعطي الاختصاص لمحكمة الدولة التي يتمتع هذا الأخير بجنسيتها، أو **ضابط الموطن أو محل الإقامة** باعتبارها ضوابط شخصية كذلك ذات طابع مكاني، كما أنها تعد في نظر البعض من عناصر الشخصية القانونية (بالأخص ضابط الموطن) (بلاق، 2016).

وبناء على ما سبق؛ وفي سياق جزئية الضوابط التقليدية أو العامة للاختصاص القضائي الدولي وبناء على ما ورد ضمن

مختلف التشريعات المقارنة؛ يمكننا القول أن أهم ضابطين للاختصاص القضائي الدولي هما ضابط الجنسية وضابط موطن المدعى عليه اللذان نص عليهما المشرع الجزائري ضمن المادتين 41 و 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[1].

بالنسبة للضابط الأول؛ وهو **ضابط الجنسية** يعد هذا المعيار من أقدم المعايير التي ينبني عليها الاختصاص القضائي الدولي في غالبية الدول (القصبي، 2008)، فالجنسية تعتبر ضابط اختصاص القضاء الوطني كونها تربط أشخاص النزاع بدولة القاضي المختص، وتلعب الجنسية دورا مهما في القانون الدولي الخاص فهي تمنح الطابع الدولي لقواعد الاختصاص القضائي على خلاف الموطن باعتبار أنها رابطة سياسية وقانونية تختلف عن الموطن الذي يعتبر مجرد رابطة قانونية (سمية، 2015).

ووفقا لهذا الضابط ينعقد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدولة التي ينتمي إليها المدعى عليه بجنسيته (الحداد، 2007 ؛ ناصيف، 2012)، وأساس ذلك أن جنسية المدعي وحدها لا تكفي كضابط للاختصاص (صادق، 2009).

ويعتبر البعض أن هذا الضابط هو ضابط شخصي وغير اقليمي مبني على صفة الشخص ودون الاعتداد بالإقليم[2] وقانوني لأنه مبني على فكرة قانونية، وعام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات دون غيرها (العيسى، 2009)، يتعين توافره وقت رفع الدعوى، وليس للمدعى عليه أن يدفع بعدم اختصاص محاكم الدولة بنظر الدعوى إلا في حالة الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الخارج.

إن الأخذ بالجنسية كضابط للاختصاص القضائي الدولي يستدعي تبيان شروط هذا الاختصاص سواء بالنظر إلى الأشخاص، أو بالنظر إلى المنازعة ذاتها.

2-2-1-شروط هذا الاختصاص بالنظر إلى الأشخاص

يكفي توافر جنسية دولة المحكمة عند المدعى عليه ولا يلزم بجانب هذا أن يكون متوطنا أو مقيما أو موجودا في دولة المحكمة.

ويصح أن يكون المدعى عليه شخصا طبيعيا كما يصح أن يكون شخصا اعتباريا، كذلك لا يلزم توافر أي شرط في المدعي، فيصح أن يكون وطنيا كما يصح أن يكون أجنبيا متوطنا أو قيما أو موجودا في دولة المحكمة أو في الخارج.

2-2-2-شروط الاختصاص بالنظر إلى المنازعة ذاتها

يستثني هذا الاختصاص الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الخارج دون غيرها من الدعاوى الأخرى (عبد الله، 1969).

ومن أمثلة التشريعات التي أخذت بمعيار جنسية المدعى عليه كضابط لانعقاد اختصاص محاكمها (الحداد،2007) التشريع المصري في المادة 28 من قانون المرافعات المصري[3]، وكذلك التشريع العراقي في المادة 14 من القانون المدني العراقي[4] وكذا التشريع الفرنسي (ممدوح، 2005) في نص المادة 14 من القانون المدني الفرنسي[5] التي تضمنت فقرتين لمبدأ واحد وهو ضرورة أن يمثل كل الأجنبي أمام القضاء

1 تقضي المادة 41 بأنه: «يجوز أن يكلف بالحضور كل أجنبي، حتى ولو لم يكن مقيما في الجزائر، أمام الجهات القضائية الجزائرية، لتنفيذ الالتزامات التي تعاقد عليها في الجزائر مع جزائري.

كما يجوز أيضا تكليفه بالحضور أمام الجهات القضائية الجزائرية بشأن التزامات تعاقد عليها في بلد أجنبي مع جزائريين».

أما المادة 42 فتقضي بأنه: «يجوز أن يكلف بالحضور كل جزائري أمام الجهات القضائية الجزائرية بشأن التزامات تعاقد عليها في بلد أجنبي حتى ولو كان مع أجنبي».

2 يعتبر هذا الرأي في نظرنا غير سليم لكون الجنسية دليل على ارتباط شخص معين بإقليم دولة معينة.

3 تنص المادة 28 من قانون المرافعات المصري على: «تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على المصري ولو لم يكن له موطن أو محل اقامة في الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع بالخارج».

- أنظر: قانون رقم (13) لسنة 1986 المتضمن قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري المعدل.

4 تنص المادة 14 من القانون المدني العراقي بأنه: «يقاضى العراقي أمام محاكم العراق عما ترتب في ذمته من التزامات حتى ما نشأ منها في الخارج».

- أنظر: القانون المدني العراقي، رقم 40 لسنة 1951.

5 - Article 14: "l'étranger, même non résidant en France, pourra être cité devant les tribunaux français, pour l'exécution des obligations par lui contracté en France avec un français; il pourra être traduit devant les tribunaux de France, pour les obligations par lui contractées en pays étranger envers des français".

- Loi n° 94653- du 29 juillet 1994- art. 1 JORF 30 juillet 1994- NOR : JUSX940002 4L, Code civil français avec la dernière modification : 012017/10/, Edition : 282017/10/, doit.Org, institut français d'information juridique.

تقابلها ترجمة نص المادة 14 من القانون المدني الفرنسي باللغة العربية على النحو التالي : «يجوز للأجنبي، حتى ولو كان غير مقيم في فرنسا أن يكلف بالحضور أمام المحاكم الفرنسية من أجل تنفيذ التزامات تعاقد عليها في فرنسا تجاه فرنسي، كما يمكن أن يمثل أمام المحاكم الفرنسية من أجل التزامات تعاقد عليها في بلد أجنبي مع فرنسيين».

- أنظر : ماير،بيار وهوزيه، فانسان (2008). القانون الدولي الخاص (ترجمة علي محمود مقلد)، ط1،لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 271. / أنظر كذلك: كمال سمية، المرجع السابق، ص 64- 65.

الفرنسي متى تعلق الأمر بتنفيذ التزامات ترتبت على عاتقه لصالح دائن فرنسي، هذا المبدأ يكمله نص المادة 15 من القانون المدني الفرنسي (Gutmann, 2007).

كما أن المشرع الجزائري تبنى ضابط الجنسية من خلال نص المادة 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، حيث جعل الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الجزائرية بناء على هذا الضابط اختصاصا اختياريا جوازيا.

وبالنظر إلى أحكام ضابط الجنسية التي سبق الإشارة إليها فإن أهم ما يمكن أن نلمسه من ملاحظات في هذا الصدد هو أن المدعي سيواجه العديد من الصعوبات عند رفع دعواه، يأتي في مقدمتها صعوبة التحقق من شخصية المدعى عليه وجنسيته وصعوبة تحديدها سواء تعلق الأمر بالأشخاص الطبيعية أو المعنوية أو الموقع الإلكتروني بحد ذاته، كما أنه من الصعب كذلك مراقبة العناوين الإلكترونية التي يستخدمها المتعاقدون للتحقق من هوية الشخص الآخر (الطرف الثاني في العقد)، فالتجار غير مسموح لهم بتخزين عناوين العملاء على قاعدة البيانات الخاصة بهم للتحقق من هويتهم، وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري ضمن نص المادة 26 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية[1].

وكتقييم لضابط الجنسية في تحديد الاختصاص القضائي الدولي دعا الأستاذ J.P. Ballow إلى عدم تطبيق المفاهيم الموجودة في العالم الحقيقي على العالم الافتراضي، لأنها مفاهيم مادية لا تتماشى والعالم الافتراضي الإلكتروني، بالنظر إلى الخصوصية التي تميز التعاقد عبر شبكة الانترنت وطريقة استخدامها، وهو ما يفيد بتراجع ضابط الجنسية في هذا المجال.

كما أكد هذا التوجه وأيده جانب من الفقه الفرنسي حينما أعلن عدم ملائمة ضابط جنسية المدعى عليه لمعطيات العالم الافتراضي وذلك للأسباب التي سبق وأن اشرنا إليها (بلاق، 2017).

فضلا عن أن أغلب التشريعات لم تتناول مسألة تحديد جنسية المواقع الإلكترونية، ولم تحاول وضع أي نص يلزم المواقع ببيان جنسيتها فمثلا جاء التوجيه الأوروبي رقم 44 لسنة 2001 خاليا من الإشارة إلى ضابط جنسية المدعى عليه على الرغم من أن واضعي هذا التشريع كان في اعتبارهم معطيات التجارة الإلكترونية، بل نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام 2005 قد نصت صراحة على استبعاد جنسية أطراف الخطابات الإلكترونية عند تطبيق أحكامها (سلطان، 2009 ؛ رضا وأبو كطيفة، 2015).

أما الضابط الثاني وهو **ضابط موطن المدعى عليه** ؛ ومفاده أن الاختصاص القضائي لمحاكم دولة ما ينعقد على أساس توطن المدعى عليه بها، ومثاله ما أخذ به القضاء الفرنسي من تقرير اختصاصه بالدعاوى فيما بين الأجانب متى كان للمدعى عليه موطن (ولو فعلا) في فرنسا، أو متى كان مقيما في فرنسا، ولم يكن له موطن خارج فرنسا، ومثاله أيضا ما هو مقرر في القانون الإنجليزي من كون القاعدة العامة في الاختصاص القضائي هي اختصاص محكمة موطن المدعى عليه، ومثاله كذلك عقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الجمهورية أو موطن مختار بها وهو ما سنأتي على تفصيله فيما يلي (عبد الله، 1969).

وعليه ينعقد الاختصاص بناء على هذا الضابط لمحاكم الدولة بخصوص الدعاوى التي ترفع على الأجنبي المدعى عليه الذي يوجد بها موطنه أو محل إقامته، وهو ضابط شخصي أو إقليمي لأنه مبني على أساس الصلة التي تجمع الشخص بإقليم الدولة، ومن ثم فهو يصل المنازعة بسيادة الدولة وبالتالي يصلها بولاية القضاء فيها (سمية، 2015 ؛ عبد الله، 1969)، وهو ضابط قانوني لأنه مبني على اعتبارات قانونية وهو ضابط عام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات (سمية، 2015)، وهذا الضابط من أكثر الضوابط شيوعا في التشريعات الوضعية، كما أن المشرع الجزائري تبناه ضمن نص المادة 41 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. والعلة من وراء تقرير هذا الضابط في مجال الاختصاص

1 تقضي المادة 26 بأنه: «ينبغي للمورد الإلكتروني الذي يقوم بجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي ويشكل ملفات الزبائن والزبائن المحتملين، ألا يجمع إلا البيانات الضرورية لإبرام المعاملات التجارية، كما يجب عليه :

- الحصول على موافقة المستهلكين الإلكترونيين قبل جمع البيانات،
- ضمان أمن نظم المعلومات وسرية البيانات،
- الالتزام بالأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

يتم تحديد كيفيات تخزين المعطيات ذات الطابع الشخصي وتأمينها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما».

القضائي الدولي لا تختلف عن مثيلاتها في مجال الاختصاص الداخلي (المحلي) للمحاكم الوطنية.

فالأصل في كلا الاختصاصين هو براءة الذمة كما سبق وذكرنا، وعلى من يدعي عكس ذلك إثباته، ويكون ذلك باللجوء إلى محكمة موطن المدعى عليه وهو الشيء الذي فصلناه سابقا عند الحديث عن مضمون هذا الضابط.

وفي حقيقة الأمر فإن ضابط موطن المدعى عليه كأساس لاختصاص المحاكم الوطنية في المنازعات ذات العنصر الأجنبي له أهمية خاصة من حيث أن الدولة التي تقوم بإصدار الحكم في مواجهة المدعى عليه ستكون هي أقدر الدول على إلزامه به، نظرا لتوفر الرباط الجدي بين تلك الدولة والمدعى عليه، والمتمثل في توطنه على أرضها، هذا الرباط الجدي قد يتخلف في حالة الاعتماد الكلي على ضابط جنسية المدعى عليه (الحداد، 2007).

ولابد من الإشارة إلى أن الأخذ بضابط موطن المدعى عليه في المنازعات العادية يطرح جملة من الصعوبات أهمها ما يتعلق بإمكانية تعدد الموطن للشخص الواحد، وهذا التعدد مقبول من وجهة نظر قانونية، أما عمليا فيفترض هنا اختيار المدعي للمحكمة التي يراها أنسب لمصلحته، وتظل العبرة بموطن المدعى عليه وقت إقامة الدعوى ضده فإن غير موطنه بعد رفعها تظل المحكمة المرفوع أمامها الدعوى مختصة بنظرها (ديب وفلحوط، 2010).

كما أن الأخذ بضابط موطن المدعى عليه يطرح صعوبات أكثر على صعيد المعاملات الإلكترونية، حيث واجه هذا الضابط العديد من الانتقادات سنحاول الإشارة إلى أبرزها فيما يلي :

اعتبر أغلب الفقه أن التعاقد عبر شبكة الأنترنت لا ينسجم بالكامل مع الضوابط ذات الطابع الإقليمي، وذلك لأن تحديد موطن الأطراف بوضوح في هذا النوع من العقود يتم بصعوبة كبيرة، على اعتبار أنه لا يوجد التزام على عاتق الأطراف بكتابة بياناتهم أو محل إقامتهم خاصة في العقود التي تبرم وتنفذ داخل الشبكة.

ضف إلى ذلك العناوين الإلكترونية لا تحمل أي إشارة أو مؤشر صحيح يدل على الموطن أو محل الإقامة، فالعنوان الإلكتروني الذي يتم التعامل من خلاله غير مرتبط في غالب الأحيان ببلد معين، وكمثال عن ذلك العناوين المشار إليها في المقطع الأخير منها بـ (Com.) أو (Org.)، وبالتالي فلا يشكل مثل هذا العنوان محل إقامة أو موطن ثابت بالمعنى المراد في الاتفاقيات الدولية.

هذا وقد ذهب جانب من الفقه إلى عدم تطبيق المفاهيم المحددة للاختصاص القضائي في العالم المادي على العالم الافتراضي، والاعتماد على فكرة الموطن الافتراضي كحل بديل بالرغم من أن هذه الأخيرة بدورها لا تخلو من الصعوبات في حال تطبيقها وهو ما تفطن إليه التوجه الأوروبي الصادر عام 2000 بشأن التجارة الإلكترونية، والذي أقر أن وجود مسألة تقنية وتكنولوجية لتوريد المعلومات لا يمثل منشأة للمؤدي، وذلك يكفي لرفض فكرة الموطن الافتراضي (بلاق، 2017).

3–مسألة تحديد الاختصاص القضائي الدولي من وجهة نظر الاتفاقيات الدولية

تناولت العديد من الاتفاقيات الدولية مسألة تحديد المحكمة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة عن العقود الدولية، على غرار اتفاقية بروكسل بشأن الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية بين دول الاتحاد الأوروبي لعام 1968، واتفاقية لوجانوا لعام [1]1988، وكذا مشروع اتفاقية لاهاي المتعلق بالاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية الصادر عن اللجنة الخاصة في 30 أكتوبر [2]1999 وهو ما سنشير إليه فيما يلي.

3–1–ضابط الخضوع الاختياري

أخذت كل من اتفاقية بروكسل بشأن الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية بين دول الاتحاد الأوروبي لعام 1968 السالف ذكرها بهذا المبدأ، وكذلك فعلت اتفاقية لوجانوا لعام 1988 السابق ذكرها التي تبنت إمكانية الأطراف على تحديد المحكمة المختصة، كما تم تبني المبدأ السابق الذكر ضمن مشروع اتفاقية لاهاي المتعلق بالاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية

1 - Convention concernant la compétence judiciaire et l'exécution des décisions en matière civile et commerciale Conclue à Lugano le 16 septembre 1988 Approuvée par l'Assemblée fédérale le 14 décembre 19901 Instrument de ratification déposé par La Suisse le 18 octobre 1991 Entrée en vigueur pour la Suisse le 1er janvier 1992 (Etat le 1er janvier 2007).

2 - Avant- projet de convention sur la compétence et les jugements étrangers en matière civile et commerciale, version modifiée, adopté par la commission spéciale et rapport de Peter NYGH et Fausto POOCAR, conférence de la Haye de droit international privé, exécution des jugements, document préliminaire No 11 d'aout 2000 à l'intention de la Dix- neuvième session de juin 2001.

الصادر عن اللجنة الخاصة في 30 أكتوبر 1999السالف ذكره، كما أكدت هذا المبدأ المادة 23 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2001/144 الصادرة عن المجلس في 2000/9/22 المتعلقة بالاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية[1]، والتي دخلت حيز النفاذ في 1 مارس 2002 بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (باستثناء الدنمارك التي قررت عدم الانضمام لها)، والتي كان من أبرز أهدافها التجارة الإلكترونية (Verbiest, 2002).

كما أنه وفي سياق شكل الاتفاق المحدد للاختصاص الذي اشترطته التشريعات المقارنة والذي سبق وأشرنا إليه عند الحديث عن ضابط الخضوع الاختياري، ذهبت اتفاقية بروكسل بشأن الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية السالف ذكرها ضمن نص المادة 17 إلى ضرورة النص على شرط اختيار القاضي للفصل في النزاع سواء كان ذلك كتابة أو لفظا مع تأكيد كتابي، أو سواء في شكل يتوافق مع ما تعارف عليه الأطراف فيما بينهم، أما ما تعلق بالتجارة الدولية فيتم الاتفاق على شرط الاختصاص القضائي بالشكل الذي يتوافق مع ما تعارف عليه الأطراف أو كان من المفترض بهم معرفة هذا الشكل بحكم انتشاره على نطاق واسع[2]، كما قام مجلس الاتحاد الأوروبي من جهته بإدخال تعديل على المادة 17 من معاهدة بروكسل لتتلاءم مع طبيعة العقد الإلكتروني، فاعتبر في حكم الكتابة كل ما يتداول بالطريقة الإلكترونية ويمكن الاحتفاظ به بصورة دائمة، وتطبيقا لذلك يمكن اعتبار شروط اختيار الاختصاص القضائي صحيحا إذا جرى تأكيده بموجب رسالة إلكترونية شرط أن تحفظ هذه الرسالة في ذاكرة جهاز المتعاقد على نحو يسمح بالاطلاع عليها فيما بعد، ويبقى أن طبع الرسالة على سند ورقي والاحتفاظ بها لا يعتبر سندا كافيا (خليفي، 2010).

كما أكد مشروع اتفاقية لاهاي بشأن الاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية ما سبق ذكره وذلك ضمن نص المادة 4 التي قضت بأنه في حالة ما إذا اتفق الطرفان على تعيين محكمة أو محاكم دولة متعاقدة للنظر في النزاعات الناشئة أو التي نشأت في حالة وجود علاقة قانونية معينة، فإنه يكون لتلك المحكمة أو المحاكم ولاية قضائية حصرية للنظر في هذه المنازعات ما لم تكن الأطراف قد قررت خلاف ذلك.

فإذا عينت اتفاقية ما محكمة أو محاكم دولة غير متعاقدة على وجه الخصوص، فإن الاختصاص يؤول على هذه المحاكم المعينة مالم تعلن المحكمة أو المحاكم المعينة أنها غير كفؤة لنظر المنازعة.

1 - La convention de Bruxelles du 1968, Tel qu'il a été modifié au rythme des adhésions de nouveaux états à la communauté européenne puis transformé en règlement communautaire, le règlement n° 442001/ du 22 décembre 2000, dit règlement Bruxelles 1 (sous-section 1). Le règlement Bruxelles 1 a été rendu applicable au Danemark par un accord conclu entre Danemark et la communauté.

Dans un même esprit de la simplification, la convention de Lugano du 16 septembre 2008, applicable dans les relations entre les états membres et les trois pays restants dans L»AELE (l'Islande, la Norvège et la suisse), a été révisée sur le modèle du règlement Bruxelles 1 (convention Lugano bis).

D'autre modifications sont attendus à la faveur de la révision programmée du règlement bruxelles1.

Voir : Marie-Laure, NIBOYET Géraud de Geouffre de la pradelle (2009). Droit international privé, 2e éd., Paris : L.G.D.J, Lextenso éditions.

2 - Article 17: '' Si les parties, dont l'une au moins a son domicile sur le territoire d'un État contractant, sont convenues d'un tribunal ou de tribunaux d'un État contractant pour connaître des différends nés ou à naître à l'occasion d'un rapport de droit déterminé, ce tribunal ou les tribunaux de cet État sont seuls compétents. Cette convention attributive de juridiction est conclue: a) par écrit ou verbalement avec confirmation écrite, soit b) sous une forme qui soit conforme aux habitudes que les parties ont établies entre elles, soit c) dans le commerce international, sous une forme qui soit conforme à un usage dont les parties avaient connaissance ou étaient censées avoir connaissance et qui est largement connu et régulièrement observé dans ce type de commerce par les parties à des contrats du même type dans la branche commerciale considérée.

Lorsqu'une telle convention est conclue par des parties dont aucune n'a son domicile sur le territoire d'un État contractant, les tribunaux des autres États contractants ne peuvent connaître du différend tant que le tribunal ou les tribunaux désignés n'ont pas décliné leur compétence. Le tribunal ou les tribunaux d'un État contractant auxquels l'acte constitutif d'un trust attribue compétence sont exclusivement compétents pour connaître d'une action contre un fondateur, un trustee ou un bénéficiaire d'un trust, s'il s'agit de relations entre ces personnes ou de leurs droits ou obligations dans le cadre du trust. Les conventions attributives de juridiction ainsi que les stipulations similaires d'actes constitutifs de trust sont sans effet si elles sont contraires aux dispositions des articles 12 et 15 ou si les tribunaux à la compétence desquels elles dérogent sont exclusivement compétents en vertu de l'article 16. Si une convention attributive de juridiction n'a été stipulée qu'en faveur de l'une des parties, celle-ci conserve le droit de saisir tout autre tribunal compétent en vertu de la présente convention. En matière de contrats individuels de travail, la convention attributive de juridiction ne produit ses effets que si elle est postérieure à la naissance du différend ou si le travailleur l'invoque pour saisir d'autres tribunaux que celui du domicile du défendeur ou celui indiqué à l'article 5 point 1.''

- convention de Bruxelles de 1968 sur la competence judiciaire et l'exécution des decisions en matière civile et commercial, op.cit.

كما قضت بأن الاتفاق المشار إليه في الفقرة 1 يكون ساري المفعول في الشكل الذي تم إبرامه أو تأكيده به متى تم:

-كتابة.

-بأي وسيلة اتصال أخرى تمكن من وصول المعلومات مع إمكانية الرجوع إليها لاحقا؛

-وفقا لما تعارف عليه الأطراف؛

-وفقا لعرف يفترض بالطرفين أو يتوقع منهما أنهما على علم به...»[1].

وقد أقر تقرير الأعمال الصادر في أوتاوا بتاريخ 28 إلى 1 مارس 2000 بشأن التجارة الإلكترونية والاختصاص القضائي الدولي في تعليق على نص المادة 4 من اتفاقية لاهاي السالف الذكر بأنه من غير المفيد مناقشة ما ورد في نص هذه المادة لكونه يتوافق جدا وأغراض التجارة الإلكترونية، وهذا يعني أن ذلك ينطبق على أي بند أدرج ضمن عقد مبرم في شكل إلكتروني[2].

وتجب الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا نص العقد على مثل هذا البند وتم الاتفاق على محكمة لا ينتمي إليها الأطراف المتعاقدين بأي شكل من الأشكال فإنه لا يجوز للمحكمة التي ينتمي إليها الأطراف سواء بجنسيتهم أو بحكم موطنهم أن تنظر في المنازعة الناشئة بين الأطراف إلا إذا رفضت المحكمة المعينة في الاتفاق نظر المنازعة. وهو ما ذهبت إليه الفقرة 2 من المادة 17 من اتفاقية بروكسل (صادق والحداد، 2015).

3-2-الضوابط التقليدية للاختصاص القضائي الدولي

ما يجب الإشارة إليه بعد عرضنا لمجمل الصعوبات التي واجهتها الضوابط التقليدية للاختصاص القضائي الدولي كما ذكرنا سابقا، هو أن هذه الأخيرة لا تلائم المعاملات الإلكترونية وما ينشأ عنها من منازعات، وهو ما يجعلنا نتساءل عن ماهية الضوابط التي يمكن أن تناسب هذا النوع من المنازعات.

وفي سياق تحليلنا لما ورد ضمن نصوص كل من اتفاقية بروكسل المتعلقة بالاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية، وكذلك مشروع اتفاقية لاهاي المتعلق بالاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية السالفي الذكر نلاحظ أن كلاهما قد أشارا إلى الاختصاص القضائي في المنازعات المتعلقة بالعقود العادية، حيث نصت المادة 2 من اتفاقية بروكسل بأن المعيار العام للاختصاص القضائي هو مكان إقامة المدعى عليه[3]، أما

1 - Article 4 Election de for: ''Si les parties sont convenues d'un tribunal ou des tribunaux d'un Etat contractant pour connaître des différends nés ou à naître à l'occasion d'un rapport de droit déterminé, ce tribunal ou ces tribunaux sont seuls compétents à moins que les parties n'en aient décidé autrement. Si une convention désigne à titre exclusif un tribunal ou des tribunaux d'un Etat non contractant, les tribunaux des Etats contractants se déclarent incompétents ou sursoient à statuer, sauf si le tribunal ou les tribunaux choisis se sont eux-mêmes déclarés incompétents.

Une telle convention au sens du paragraphe premier est valable en la forme si elle a été conclue ou confirmée :

a) par écrit ;

b) par tout autre moyen de communication qui rende l'information accessible pour être consultée ultérieurement ;

c) conformément à un usage régulièrement suivi par les parties ;

d) conformément à un usage dont les parties avaient ou étaient censées avoir connaissance et régulièrement observé par les parties à des contrats de même nature dans la branche commerciale en cause.

3. Les conventions attributives de juridiction ainsi que les stipulations similaires d'actes constitutifs de trust sont sans effet si elles sont contraires aux dispositions des articles 7, 8 et 12.‹‹

2 - بناء على دعوة من حكومة كندا ووفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة التي ساهمت في إعداد مشروع اتفاقية لاهاي المتعلقة بالاختصاص القضائي والأحكام الأجنبية بتاريخ 30 أكتوبر 1999، نظم مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في أوتاوا اجتماعا يضم خبراء من أجل بحث القضايا التي تثيرها التجارة الإلكترونية فيما يتعلق بالاختصاص الدولي للمحاكم، وذلك في الفترة الممتدة من 28 فبراير إلى 1 مارس 2000، وقد ترأس هذا الاجتماع جاك غوتييه (Jacques Gauthier) المستشار القانوني في حكومة كندا.

وفي سياق اجتماع آخر عقد بعد اجتماع الذي نظمته اللجنة الخاصة بمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بالتعاون مع جامعة جنيف، وضع الخبراء مذكرة تلخص الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها لجان العمل المختلفة في هذا الاجتماع.

كما استمع الخبراء إلى عدة تدخلات بشأن تطبيق خطة عمل مؤتمر لاهاي المتعلقة بمشروع اتفاقية الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية، بالإضافة إلى عرض مختلف التطورات الجديدة في مجال التجارة الإلكترونية وكذلك التطورات الأخيرة في بعض الدول الأعضاء في مؤتمر لاهاي.

- أنظر في هذا الصدد :

- Catherine JESSEDJIAN avec l'aide de l'équipe de droit international privé du ministre de la justice du canada (2000). Commerce électronique et compétence juridictionnelle internationale, Ottawa, 28 février au 1er mars 2000, rapport des travaux, conférence de la Haye de droit international privé, exécution des jugement, doc. Prél No 12, Aout / August 2000, p 4.

3 - Article2: ''Sous réserve des dispositions de la présente convention, les personnes domiciliées sur le territoire d'un État contractant sont attraites, quelle que soit leur nationalité, devant les juridictions de cet État.

Les personnes qui ne possèdent pas la nationalité de l'État dans lequel elles sont domiciliées y sont soumises aux règles de compétence applicables aux nationaux.''

بالنسبة لمشروع اتفاقية لاهاي؛ فإن الخبراء الذين قاموا بإعداد تقرير الأعمال الصادر في أوتاوا بتاريخ 28 إلى 1 مارس 2000 بشأن التجارة الإلكترونية والاختصاص القضائي الدولي وفي تعليق لهم على نص المادة 6 من اتفاقية لاهاي والمتعلقة بالعقود المبرمة بين المهنيين، والتي قضت في مضمونها بأنه: يجوز للمدعي أن يرفع دعواه أمام محاكم الدولة المبينة أدناه متى تعلق الأمر بـ:

-توريد الممتلكات الشخصية الملموسة، وذلك بالمحكمة التي تم في دائرة اختصاصها توريد البضائع كليا أو جزئيا؛

-بخصوص تقديم الخدمات، وذلك أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها تقديم الخدمة كليا أو جزئيا؛

-فيما يتعلق بالعقود المتعلقة بتوريد السلع والخدمات، وذلك في المحكمة محل الوفاء بالالتزام الرئيسي كليا أو جزئيا[1].

وبالرجوع إلى مشروع اتفاقية لاهاي المتعلقة بالاختصاص القضائي والأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية السابق ذكره نجد أنه فرق بين العقود المبرمة بين المهنيين، وبين العقود المبرمة بين المستهلكين، كما أن تقرير الأعمال الصادر في أوتاوا بتاريخ 28 إلى 1 مارس 2000 بشأن التجارة الإلكترونية والاختصاص القضائي الدولي السالف الذكر ناقش ثلاث (3) مواضيع أساسية طرحها نص المادة 6 ؛ الأول يتعلق بالتمييز بين العقود المبرمة إلكترونيا إلا أن تنفيذها لا يكون كذلك وكذا العقود المبرمة إلكترونيا والمنفذة بالطريقة نفسها، والثاني يتعلق بتحديد أطراف العقد وموقعهم، أما الثالث فيتعلق بالتمييز التقليدي بين المنتجات والخدمات. وقد خلص هذا التقرير فيما يخص النوع الأول من العقود وهو العقود المبرمة إلكترونيا والتي لا يكون تنفيذها كذلك بأن صياغة المادة 6 تنطبق على هذا النوع من العقود ولا تطرح أي إشكال من حيث التطبيق، بينما النوع الثاني من العقود وهو العقود المبرمة إلكترونيا والتي يكون تنفيذها بالشكل الإلكتروني فقد أشار التقرير إلى أن التمييز التقليدي بين المنتجات والخدمات لا يتوافق مع المعاملات الإلكترونية وهو أحد الأسباب التي تجعل من نص المادة 6 السالفة الذكر غير مناسب لهذا النوع من المعاملات وقد برر الخبراء ذلك من منطلق كون أن موضوع العقد سواء كان خدمة أو منتجا لا يهم بقدر ما يهم أن العقد بحد ذاته سيتم تنفيذه عبر الأنترنت.

كما أشار التقرير السابق ذكره في ختامه إلى إمكانية تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية لاسيما تلك التي بين المستهلكين والمهنيين عن طريق الطرق البديلة لتسوية المنازعات.

خاتمة

في ختام دراستنا لموضوع إشكالات تحديد الاختصاص القضائي الدولي بخصوص المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية خلصنا إلى أن أهم ضابط انتهجته التشريعات المقارنة لتحديد الاختصاص القضائي في المنازعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية هو ضابط الخضوع الاختياري أو ضابط إرادة الخصوم وهو ما انتهجه المشرع الجزائري ضمن قانون التجارة الإلكترونية الجديد 18-05 عند نصه على ضرورة تحديد الجهة القضائية المختصة وذلك ضمن العقد الإلكتروني، الأمر الذي أكد لنا أن العقود الإلكترونية وما ينشأ عنها من منازعات لم تحظ باهتمام من قبل المشرع الجزائري، فصدور القانون 18-05 المتضمن قانون التجارة الإلكترونية الجزائري لم يسهم كما كان متوقعا في حل المشكلات المتعلقة بالاختصاص القضائي الدولي وكذا القانون الواجب التطبيق على مثل هذا النوع من المنازعات، بل على العكس من ذلك، فقد زاد هذا القانون من حدة التحديات المثارة على مستوى المنازعات الناشئة عن التجارة الالكترونية ككل.

إننا وفي إطار التعقيب على ما ورد في القانون 18-05، لا يمكننا أن ننفي مدى تلائم هذا الاتجاه مع ضابط الخضوع الاختياري الذي سبق وتحدثنا عنه، والذي يعزز الدور الكبير الذي تلعبه إرادة الأطراف في هذا الشأن، إلا أن تقييد إرادة الأطراف ببند يتضمن ضرورة تعيين جهة قضائية مختصة

1 - Article 6 du projet de convention sur la compétence et les jugements étrangers en matière civile et commerciale, Contrats:

''Le demandeur peut introduire une action contractuelle devant les tribunaux de l'Etat dans lequel :

a) en matière de fourniture d'objets mobiliers corporels, ceux-ci ont été fournis en tout ou en partie ;

b) en matière de prestation de services, les services ont été rendus en tout ou en partie ;

c) en matière de contrats portant à la fois sur une fourniture d'objets mobiliers corporels et une prestation de services, l'obligation principale a été exécutée en tout ou en partie.''.

بنظر المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية، وبالمقابل ترك الحرية لهم في اختيار أي جهة قضائية مختصة وإن كان أمرا مستحسنا، إلا أنه لن يغير من حقيقة القصور الذي يعانيه قانون التجارة الإلكترونية على النحو الذي ذكرناه سابقا، ففي كل الحالات وسواء ألزم الأطراف بتعيين جهة قضائية مختصة أم لم يلزموا بذلك، فإن مسار الأمر سيخلص إلى اختيار الأطراف بمحض إرادتهم لجهة قضائية مختصة عند نشوب نزاع بينهم، فما جدوى إلزام الأطراف ببند كهذا ما دام جوهر القضية لم يعالج على مستوى قانون التجارة الإلكترونية؟

فعوض تقييد حرية الأطراف في هذا الشأن، كان من الأجدر على المشرع الجزائري تخصيص فصلين ضمن هذا القانون يتعلقان بالاختصاص القضائي الدولي والقانون الواجب التطبيق، كأهم مسألتين تطرحان بصدد عقود التجارة الإلكترونية والتي أضحت عقودا دولية.

ومادامت العلاقات الدولية الخاصة في شكلها العادي تطرح مشكلات جمة على صعيد الاختصاص القضائي الدولي، فما بالنا بموضوع التجارة الإلكترونية والذي منذ ظهوره على الساحة طرح ولا زال يطرح العديد من الإشكالات القانونية، فرغم أن المشرع الجزائري فصل في مشكلة تنازع الاختصاص القضائي إلا أنه بالمقابل أثار إشكالا آخر يتعلق بمدى رغبة الأطراف في اللجوء إلى القضاء وليس إلى جهات التحكيم مثلا؟.

إن أهم ما يميز العقود الإلكترونية سيما التجارية منها هو طبيعتها الإرادية وقيامها على مبدأ سلطان الإرادة، الذي تقلص دوره في هذا النوع من العقود بتقييد المشرع الجزائري لحرية الأطراف عن طريق إلزامهم بتعيين جهة قضائية مختصة بنظر منازعاتهم، دون أن يترك لهم حرية الاختيار بين الطريق القضائي والطرق البديلة لحل المنازعات، وهو ما يتناقض مع طبيعة هذا النوع من العقود من جهة، ومع ما ورد ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري من أحكام منظمة للطرق البديلة لحل المنازعات من جهة أخرى.

كما نشير إلى أنه في ظل الإشكالات والصعوبات التي ولدها تكييف الضوابط السابقة مع خصوصية العقود الإلكترونية اقترح العديد من الفقهاء بديلا للاختصاص القضائي وهو السعي لحل المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية باللجوء للطرق البديلة لتسوية المنازعات -ونخص بالذكر التحكيم الإلكتروني- لكونها أكثر ملائمة للمعاملات الإلكترونية، وهو الأمر الذي لا يعد غريبا عنا لكونه الحل الأمثل في حالة فشل الطريق القضائي أو مواجهة الأطراف لمشاكل عند تطبيقه.

المراجع

1. أعراب، بلقاسم (8002). القانون الدولي الخاص الجزائري (تنازع الاختصاص القضائي الدولي- الجنسية)، الجزء الثاني، ط5، الجزائر : دار هومة.
2. الشواربي، عبد الحميد (5891). قواعد الاختصاص القضائي في ضوء القضاء والفقه، الإسكندرية : منشأة المعارف.
3. الكردي، جمال محمود (5002). مدى ملاءمة قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية (دراسة تطبيقية على بعض صور العقود التي أفرزها التطور الحديث العقود عبر الانترنت «نموذج عقود الاستهلاك» وعقود السياحة الدولية «نموذج عقود التايم شير»)، ط 1، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.
4. المصري، محمد وليد (1102). الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص (دراسة مقارنة للتشريعات العربية والقانون الفرنسي)، ط2، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
5. المنزلاوي، صالح جاد (8002). الاختصاص القضائي بالمنازعات الخاصة الدولية والاعتراف والتنفيذ الدولي للأحكام الأجنبية، د. ط، د. د. ن، د. م. ن.
6. ديب، فؤاد وفلحوط وفاء (0102). الاختصاص القضائي الدولي، د. ط، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 0102- 1102.
7. زودة، عمر. (د.س.ن). الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء أراء الفقهاء وأحكام القضاء، الجزائر : AIDEPOLCYCNE.
8. صادق، هشام (9002). تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، د. ط، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.
9. الحداد، حفيظة السيد (7002). النظرية العامة في القانون القضائي الخاص الدولي، د. ط، بيروت ؛ منشورات الحلبي الحقوقية.
10. صادق، هشام والحداد، حفيظة (2015). الموجز في القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين- تنازع الاختصاص القضائي)، د. ط، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.
11. عبد الله، عز الدين (1969). القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني (في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين)، ط6، القاهرة : دار النهضة العربية.
12. علي، يونس صلاح الدين (2016). القانون الدولي الخاص (دراسة تحليلية في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية)،بيروت : منشورات زين الحقوقية.
13. ماير، بيار وهوزيه، فانسان (2008). القانون الدولي الخاص (ترجمة علي محمود مقلد)، ط1،لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
14. ممدوح، عبد الكريم (2005). القانون الدولي الخاص تنازع القوانين (الاختصاص القضائي الدولي، تنفيذ الأحكام الأجنبية)، ط1، الإصدار الثاني، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
15. ناصيف، إلياس (2009). العقود الدولية (العقد الإلكتروني في القانون المقارن)، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.
16. هشام، خالد (2012). القانون القضائي الخاص الدولي (دراسة مقارنة)، ط 1، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
17. Marie-Laure, NIBOYET Géraud de Geouffre de la pradelle (2009). Droit international privé, 2e éd., Paris : L.G.D.J, Lextenso éditions.
18. Daniel, GUTMANN (2007). Droit international privé, 5e ed., Paris : Dalloz.
19. العيسى، طلال ياسين (2009). دراسة قانونية في علاقة الاختصاص القضائي الدولي بقواعد النظام العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(1)، 305-337.
20. بلاق، محمد (2016). ضوابط تحديد الاختصاص القضائي الدولي في منازعات العقود الإلكترونية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، 4(2)،14-24.

21. سلطان، نافع بحر (2009). الاختصاص القضائي الإلكتروني للمحاكم العراقية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،2(1)، 200-235.

22. عبد الرسول عبد الرضا وعلي عبد الستار أبو كطيفة (2015). الضوابط العامة للاختصاص القضائي الدولي في منازعات التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 22(4)،1576-1622.

23. مسعودي، يوسف (2013). العقد الإلكتروني في العلاقات الدولية الخاصة، مجلة دفاتر السياسية والقانون، 5(9)،77-86.

24. سمية، كمال (2015). تطبيق قانون القاضي على المنازعات الدولية الخاصة [أطروحة دكتوراه في القانون الخاص]، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

25. خليفي، سمير (2010). حل النزاعات في عقود التجارة الإلكترونية [رسالة ماجستير في القانون الدولي]، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

26. القصبي، عصام الدين (2008). القانون الدولي الخاص، د. ط، د. د. ن، جامعة المنصورة، د. م. ن، 2008- 2009.

27. Catherine JESSEDJIAN avec l›aide de l›équipe de droit international privé du ministre de la justice du canada (2000). Commerce électronique et compétence juridictionnelle internationale, Ottawa, 28 février au 1er mars 2000, rapport des travaux, conférence de la Haye de droit international privé, exécution des jugement, doc. Prél No 12, Aout / August 2000.

28. Thibault VERBIEST (2002). Commerce électronique : loi applicable et juridiction compétente (une synthèse) , https://www.droit-technologie.org, Consulté le : 03/09/2019, à 13h42.

Problems of determining international jurisdiction in disputes arising from electronic contracts

Abstract

Contracting parties face great challenges and difficulties concerning electronic contracts that would hinder the pace of such transactions, and complicate their procedures, contrary to their nature; what matters among all these challenges has always concerned the scholars of private international law, this has also interested both the comparative legislation and the international community regarding the procedural provisions governing electronic contracts, while this latter lacks provisions that determine the judicial authority with overall responsibility for the settlement of disputes arising therefrom, as the scholars of international law called it the "voluntary submission" of contracting parties, this led to the hypothesis that these contracts should be subject to general controls or standards in the jurisdiction, notably the domicile of the defendant and the citizenship, which in fact caused an issue of the appropriateness of these traditional controls of electronic contracts, hence this is what this paper aims to unravel.

Keywords

Jurisdiction
voluntary submission
defendant's domicile control
citizenship control
international contracts

Les problématiques de détermination de la compétence internationale dans les litiges résultant de contrats électroniques

Résumé

Les parties contractantes sont confrontées à de grands défis et difficultés en ce qui concerne les contrats électroniques qui entraveraient le rythme de ces transactions et compliqueraient leurs procédures, contrairement à leur nature.; ce qui compte parmi tous ces défis a toujours concerné les spécialistes du droit international privé, ce qui a également intéressé à la fois la législation comparée et la communauté internationale en ce qui concerne les dispositions de procédure régissant les contrats électroniques, alors que cette dernière ne dispose pas de dispositions qui déterminent l'autorité judiciaire globalement responsable du règlement des différends qui en découlent, comme les spécialistes du droit international l'ont appelé la "soumission volontaire" des parties contractantes., cela a conduit à l'hypothèse que ces contrats devraient être soumis à des contrôles généraux ou des normes dans la juridiction, notamment le domicile du défendeur et la citoyenneté, ce qui a en fait causé une question de l'adéquation de ces contrôles traditionnels des contrats électroniques, d'où ce que le présent document vise à démêler.

Mots clés

compétence
soumission volontaire
contrôle du domicile du défendeur
contrôle de la citoyenneté
contrats internationaux

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

صعوبات الدراسات الديموغرافية في الجزائر

The difficulties of demographic studies in Algeria

د. هجيرة قليل
Dr. Hadjira Guellil
جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
hgtlm@outlook.com

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 2019-10-11
تاريخ القبول 2023-02-19

الكلمات المفتاحية
الديموغرافيا
الخصوبة
الوفيات
الهجرة
الهجرة
الداخلية

ملخص

تتناول الدراسة موضوع الصعوبات التي تواجه الدراسات الديموغرافية في تحليل ظواهرها الرئيسية المتمثلة في الوفيات والخصوبة والهجرة . تهدف الدراسة الى معرفة هذه المشكلات وبالتحديد المتعلقة بظاهرة الهجرة الداخلية والتي تاخذ النصيب الاكبر من الصعوبات والمشاكل محاولين اقتراح حلول لها ،باستخدام المنهج الوصفي الاحصائي من خلال تحليل اخر الاحصائيات المتوفرة لدينا اثناء انجاز الدراسة والمنشورة من قبل الديوان الوطني للاحصائيات، وقد توصلنا الي انه هناك تهميش كبير تواجهه الهجرة الداخلية خصوصا فيما يتعلق بالجانب الكمي من حيث توفر الارقام ومصادر المعطيات والدقة المرغوب فيها مقارنة بكل من ظاهرتي الخصوبة والوفيات اللذان تتوفر احصائيات حديثة عنهما بعكسها، وعليه لا بد من اعادة الاعتبار لها من خلال اعطائها حيزا اكبر من الاسئلة المطروحة في استمارة التعداد العام للسكان والسكن وضرورة انجاز مسوحات وتحقيقات تعالج الظاهرة وربطها بمختلف المحددات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لما لها من فائدة ودور فعال في التنمية والتنمية المستدامة للبلاد.

مقدمة

تعتبر الديموغرافيا من اهم مجالات البحث التي تدرس السكان، تهتم بدراسة الظواهر التى تساهم في نموهم وتطورهم وتسمح بمعرفة مستواهم الصحي والاجتماعي والاقتصادي ... وبالتالي رسم صورة مستقبلية لهم عن طريق التخطيط المستقبلي وكل ذلك يتحقق بإتباع منهج علمي يحققه لنا البحث العلمي.

في ظل غياب الاهتمام بهاذا الاتجاه فان البحث العلمي في مجال الديموغرافيا يواجه عدة صعوبات، منها غياب التعريف بهذا التخصص الى جانب غيابه تماما في عدة جامعات، بالاضافة الي غياب الدراسات السابقة خصوصا فيما يتعلق بظاهرة الهجرة الداخلية، كلها صعوبات تواجه الباحثين الذن يسعون الي القيام بدراسة على اساس علمي صحيح.

هدفنا في هذا البحث التطرق الى بعض المشكلات التى تواجه الباحث الذي يريد دراسة الظواهر الديموغرافية خصوصا من الجانب الكمي، باعتباره الهاجس الذي يواجه تحليل هذه الظواهر والتي تعتبر نتائج دراستها كما سبق الذكر تساهم في قياس مدى تطور المجتمعات في جميع المجلات، في ظل غياب مصادر بديلة عن التعداد وقصور ارقام الحالة المدنية التى تعتبر معطياتها ناقصة وغير كاملة سنحاول اعطاء اقتراحات عن الحلول التى يجب ان تمس المنظومة الاحصائية حتي نرتقي بالبحث العلمي ونتوصل الى الحصول على نتائج حقيقية، تساهم في تحسين الواقع وتمس ظاهرة الوفاة والتى تواجه مشكلات في التسجيل وتحتاج الى اعادة عملية توطين الوفاة domiciliation de la mortalité، الي جانب غياب تحقيقات تظبط اسباب وفيات الامهات والاطفال الاقل من 5 سنوات والتى تعتبر دراستهم ورغم انه قد تم تناولها كثيرا في اعمال سابقة الا انها ورغم حساسيتها لم تتم دراستها بالدقة والجدية التى يجب ان تكون عليه، ظاهرة الهجرة وخصوصا الداخليةالتي نعاني الاهمال في ظل الاهتمام المتزايد بالهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية، بينما توجد ندرة في الدراسات التى تتناول الهجرة الداخلية وذلك بسبب هاجس الارقام وغياب سجل

السكان في الجزائر وفي اغلب الدول النامية، الذي يتناول تحركهم وتنقلاتهم وهو الحل الوحيد الذي يجب ان يكون بديلا عن الاعتماد على نتائج التعدادات التى تعتبر غير كاملة خصوصا ونحن نعلم ان هذه الظاهرة تؤثر بالسلب والايجاب على مناطق الارسال والاستقبال معا خصوصا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

إن المبرر الرئيسي الذي دفعنا لإختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث؛ هو رغبتنا في مواكبة البحوث الراهنة التي تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل المشكلات الواقعية ومحاولة تقديم الإقتراحات المناسبة لها، إنطلاقا من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة. ومعرفة الصعوبات التي تواجه الباحثين الجزائريين في دراسة الظواهر الديموغرافية الاساسية وبالتحديد الهجرة الداخلية التي تاخذ الحيز الاكبر من هاته الصعوبات والعراقيل، اهمها غياب عدد المهاجرين الداخلين والخارجين بين ولايات الوطن من جهة وعدد المهاجرين المتنقلين بين الريف والحضر والعكس من جهة اخري، الي جانب نقص الدراسات التي تتناول الظاهرة، إذا لم نقل ندرتها في الجزائر خصوصا الحديثة منها، مما يجعل الباحث امام صعوبات ايجاد الدراسات السابقة من اجل الانطلاق في دراسة جديدة مبنية على اسس علمية سليمة.

وعليه نطرح اشكاليتنا التالية والمتمثلة في ماهية المشكلات التي تواجه الدراسات الديموغرافية وماهي الحلول المقترحة لمواجهتها؟ من اجل الرقي بالبحث العلمي في مجال الديموغرافيا الي مصاف الدول المتقدمة.

في اجابتنا على الاشكالية المطروحة سنحاول اتباع المنهج الوصفي الاحصائي من خلال تحليل للمعطيات المتوفرة من اجل معرفة الواقع بالارقام.

1–تعاريف ومفاهيم

1–1–الديموغرافيا

عند اليونانيين القدماء (Demos: peuple et graphein: écrire) ديمو يعني الشعب وغرافيا تعني الكتابة يتم تعريف الديموغرافيا بواسطة قاموس الامم المتحدة متعدد اللغات باعتباره علما هدفه دراسة السكان من حيث حجمه وتركيبه وتطورهم وكذلك بعض خصائهم العامة، تعتبر هاته الدراسة من وجهة نظر كمية (Hassen Mathlouth, 2015).

1–2–الخصوبة

لفظ الخصوبة يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ القدرة على التوالد وهي التي يقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الانجاب أ والقدرة الطبيعية على حمل الأطفال (فتحي محمد أبوعيانة، 1985).

1–3–الوفيات

الوفاة هي الاختفاء الكامل لكل مؤشرات الحياة في الانسان في اي وقت بعد الميلاد حسب تعريف منظمة الصحة العالمية.

وهذا التعريف لا يشمل الوفيات التى تحدث قبل الميلاد كالاجهاض والاسقاط، فالوفاة تعتبر ظاهرة بيولوجية تحدث مرة واحدة في حياة الانسان، بمعنى ان الانسان يموت مرة واحدة وايضا تحدث الوفاة في مكان محدد وفي وقت واحد.

وتختلف الوفاة عن الميلاد من حيث نوعية التاثير على حجم السكان اذا انها عامل نقصان تؤدى الى نقصان حجم السكان (محمد صالح المحفوظ،ب.س).

1–4–الهجرة

تعتبر الهجرة من المحددات الاساسية لمعدل النمو السكاني وهي تؤثر على النمو السكاني وخصائص السكان الاقتصادية والديمغرافية والعادات والتقاليد...الخ، فنتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان في مكان ما وتتنوع الهجرة إلى هجرة مؤقتة وهجرة مستمرة وهذا حسب معيار الاستمرار، ويمكن تصنيفها إلى هجرة دولية وهجرة داخلية وهذا حسب اتجاه الهجرة، وهناك هجرة إجبارية تتمثل في تهجير الأفراد من مواطنهم بسبب الحروب والصراعات وتقاس معدلات الهجرة باستخدام بعض المقاييس الكمية منها معدل الهجرة الوافدة ومعدل الهجرة المغادرة، معدل الهجرة الصافية. الخ (فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، 2019).

مهما كانت التعاريف فإنه يمكن تقسيم الهجرة إلى نوعين: الهجرة الدولية وهي «انتقال الأفراد من بلد إلى آخر عابرين حدوداً سياسية دولية بقصد الإقامة الدائمة». والنوع الآخر من الهجرة هي هجرة داخلية التي يمكن تعريفها على أنها «حركة الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد» (محمد عساف، 2009).

لقد اهتم الباحثون بدراسة الهجرة كظاهرة بشرية وسعوا الى محاولة فهمها وفهم الأسباب والعوامل التي تدفع المهاجرين

الى اتخاذ قرار الهجرة فظهرت هناك العديد من النظريات في هذا الصدد نذكر من أهمها: نظرية الجذب والطرد، نظرية اتخاذ القرار، نظرية التكلفة والعائد، نظرية الجاذبية.

وتاتي اهمية الهجرة الداخلية في لعب دورً مهمًم في تحريك عجلة سوق العمل، حيث تعمل كآلية موازنة بين القطاعات الريفية والحضرية، وخاصة في الاقتصادات النامية (Alpay Filiztekin, Ali Gokhan,2008)

2-الصعوبات البحثية في دراسة ظاهرة الخصوبة

التزايد المستمر في اعداد السكان وما يرافقه من ارتفاع طردي للمشاكل السكانية، اصبح امرا يورق اغلب الدول خصوصا الدول المتخلفة او السائرة في طريق النمو، وهذا ماينعكس على الدراسات والابحاث المنجزة التي اصبح شغلها الشاغل هو تحليل اسباب الزيادة السكانية واقتراح حلول لضبطها والتحكم فيها (فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، 2019).

الجزائر هي الاخري عرفت اهتماما بهذا الجانب من خلال برامج تنظيم الاسرة وتسخير كافة الموارد البشرية والمادية ووسائل الاعلام من اجل التوعية الصحية وانتشار استعمال موانع الحمل في إطار تنظيم النسل في ظل عدم تقبل مصطلح تحديد النسل.

ومع ذلك فرغم اثراء الدراسات فيما يتعلق بالخصوبة المدعمة بالدراسات الميدانية ومختلف التحقيقات المحلية والدولية المنجزة والتي اعطت صورة واضحة عن وضعية الخصوبة والولادات في الجزائر وربطها بمختلف المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتحكمة فيها الا انها تبقي ناقصة من حيث توفر معدلات الولادات والخصوبة والمؤشر التركيبي للخصوبة ... وغيرها من المؤشرات حسب الولايات وحسب الفئات العمرية وبالضبط المنحصرة بين السن 15 و49 سنة، الامر الذي يمنع بناء جداول الولادات في الجزائر حسب الولايات هذا الاخير الذي يعتبر الاداة الاكثر دقة والافضل في فهم الظاهرة وتطورها ولائيا ومتابعتها كل سنة وعلى غرار التي يوفرها الاحصاء فان اخر معطيات موجودة هي لتعداد السكان والسكن لعام 2008 وهو يعتبر قديما نوعا ما في انتظار تعداد جديد وارقام جديدة ومع ذلك وجب التنبيه الي ضرورة تطوير وعمل استمارة جديدة للانتقال من المعطيات العامة للبلد الي المعطيات المحلية التفصيلية.

اخر الاحصائيات المتوفرة لدينا خلال انجاز هذا البحث هي التي نشرت من قبل الديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2018، والتي تحتوي احصائيات عامة للبلاد.

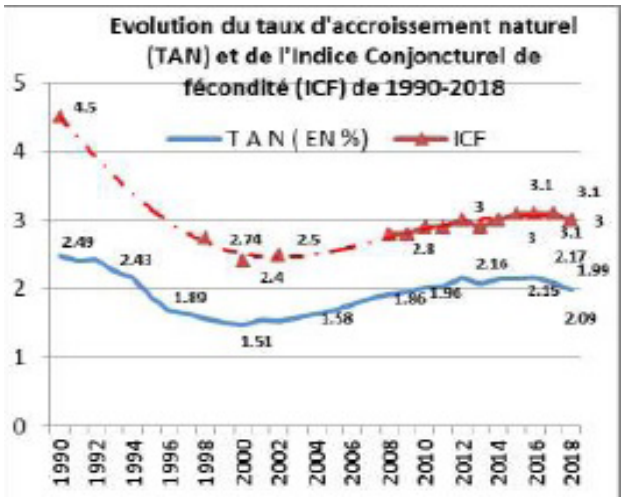

شكل (1): يوضح لنا تطور معدل الزيادة الطبيعية والمؤشر التركيبي للخصوبة للجزائر 2018

المصدر: Demographie algerienne: 2018
N°853, P3 office national statistique (Ons),

الشكل يوضح لنا تطور المؤشر التركيبي للخصوبة لعدة سنوات، بينما لا يتوفر حسب كل ولاية، في ظل غياب معدل الخصوبة العامة حسب الاعمار ومتوسط سن الزواج ومتوسط العمر عند الانجاب محليا، اذ نسجل فقط توفير عدد الولايات الحية لكل جنس على حدا وللجنسين معا. وهي معطيات تبقي ناقصة لدراسة ظاهرة مهمة كظاهرة الخصوبة باعتبارها اساس النمو السكاني والطريق الي الانفجار الديموغرافي في حالة عدم التحكم فيها.

«تستمد مؤشرات الخصوبة من استغلال المسح الجزائري حول صحة الطفل 1992 والمسح الجزائري حول صحة الاسرة 2002 ومسح الحالة المدنية لدي البلديات والاحصاء العام للسكان والسكن 2008 وذلك لسنتي 2008 و2009، بينما تم اعادة حساب وتصحيح المعدلات العامة للخصوبة للفترة 2010 الى 2018 على اساس توزيع الولادات حسب سن الام استنادا الى المسوحات الاسرية حول الشغل المنجزة خلال نفس الفترة»(Demographie Algerienne 2018).

3-الصعوبات البحثية في دراسة الوفيات

تعاني الجزائر من ندرة البيانات الاحصائية، الامر الذي يمثل صعوبة تواجه كل من يتكفل بدراسة حقيقة الرصد السكانى دراسة كمية، تتمثل في النقص وعدم الدقة في البيانات الاحصائية او عدم توافرها اطلاقا وهو امر يؤثر ويعيق من

وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تؤول اليه من نتائج.

وجود بيانات ديموغرافية دقيقة وشاملة تساهم الى حد كبير في الوصول الى نماذج احصائية مرتبطة باسقاطات وتنبؤات تفيد في خطط التنمية بكافة جوانبها .

هذه هي مشكلة تسجيل أحداث الحالة المدنية حسب مكان حدثها Domiciliation التي تمنع حساب المعدلات الحقيقية مثل: معدل المواليد ومعدل الوفيات، واحتمال الوفاة والبقاء على قيد الحياة، والعمر المتوقع ... لمنطقة ما، وتصميم جداول الولادية، الوفاتية والزواجية حسب الجنس. تسمح لنا هذه الجداول باجراء مقارنات بين مجموعات سكانية فرعية من نفس الجيل أو بين الأجيال نفسها. مشكل مكان الإعلان والتسجيل عن أحداث الحالة المدنية الذي هو مكان وقوع هذه الاخيرة، وهو أخطر المشاكل التي تواجهها الحالة المدنية. وإذا لم يكن هناك إعادة تسجيل الأحداث حسب مكان الإقامة، بمعني «Redomiciliation» البيانات المجمعة سوف تكون ناقصة وغير مناسبة لأغراض المقارنة، ويتم استنتاج المعدلات التي سيتم النظر فيها مع الكثير من التحفظات (يحي لعمارة محامد، 2015)

والشكل التالي يمثل اخر تمثيل بياني نشرته مصلحة الديوان الوطني للاحصائيات اثناء اجرائنا للدراسة والذي يحتوي على معدل وفيات الاطفال ومعدل وفيات المواليد الميتة خلال

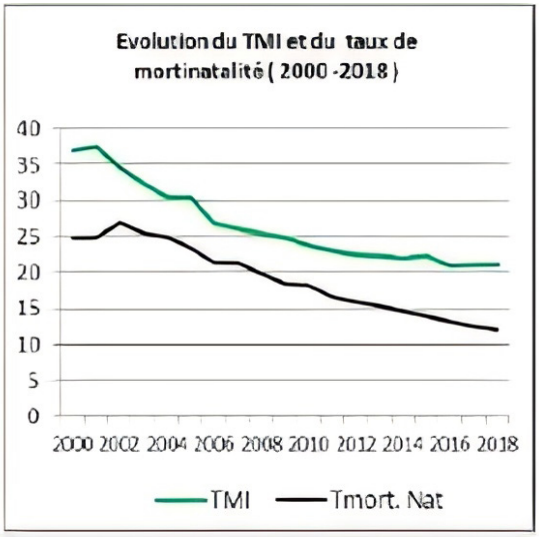

شكل(2): معدل وفيات الاطفال ومعدل وفيات المواليد الميتة في الجزائر 2000—2018

المصدر
Demographie Algerienne 2018 , office national statistique (ons), N°853 ,p3

بينما يبقي جدول الوفاة للجزائر عامة لا يعطي صورة واقعية وحقيقية عن ظاهرة الوفاة في الجزائر ، من اجل التعمق في الظاهرة ومقارنة مستوياتها بين الولايات لكل سنة ولكلا الجنسين معا .

جدول(1): جدول الوفاة المختصر للجزائر 2018(اناث)

AGE (x)	Q(x)	l	d(x;x+a)	L(x;x+a)	T(x)	E(x)
0	0,0195	100000	1950	98440	7844052	78,4
1	0,0031	98050	302	391597	7745612	79
5	0,0016	77748	155	488354	7354016	75,2
10	0,0015	97593	146	487600	6865662	70,3
15	0,0021	97447	201	486731	6378062	65,5
20	0,0024	97246	233	485646	5891331	60,6
25	0,0029	97013	280	484363	5405685	55,7
30	0,0037	96732	360	482762	4921322	50,9
35	0,0054	96372	524	480552	4438561	46,1
40	0,008	95848	763	477335	3958009	41,3
45	0,0113	95086	1075	472741	3480674	36,6
50	0,0163	94011	1533	466221	3007933	32
55	0,0242	92478	2235	456802	2541712	27,5
60	0,0371	90243	3344	442855	2084910	23,1
65	0,0577	86899	5018	421950	1642055	18,9
70	0,0956	81881	7827	389837	1220105	14,9
75	0,1617	74054	11974	340334	830268	11,2
80	0,2992	62080	18573	263967	489934	7,9
85	1	43507	43507	225967	225967	5,2

المصدر: DEMOGRAPHIE ALGERIENNE2018 office national statistique (ons), N°853 ,p9

الجدول (2): جدول الوفاة المختصر لجزائر 2018(الذكور)

AGE (x)	Q(x)	l	d(x;x+a)	L(x;x+a)	T(x)	E(x)
0	0,0225	100000	2250	98200	7708805	77,1
1	0,0032	97750	317	390366	7610605	77,9
5	0,0018	97433	171	486736	7220240	74,1
10	0,002	97262	191	485831	6733504	69,2
15	0,0033	97071	319	484558	6247672	64,4
20	0,0042	96752	408	48740	5763115	59,6
25	0,0047	96344	455	480581	5280375	54,8
30	0,005	95889	475	47857	4799794	50,1
35	0,0063	95414	597	475578	4321537	45,3
40	0,0083	94817	788	47116	3845959	40,6
45	0,0124	94029	1164	467237	3373844	35,9
50	0,0194	92866	1804	459818	2906607	31,3
55	0,0311	91062	2835	448221	2446789	26,9
60	0,0486	88227	4291	430407	1998568	22,7
65	0,0735	83936	6168	404261	1568160	18,7
70	0,1191	77768	9260	365691	1163900	15
75	0,1812	68508	12412	311512	798209	11,7
80	0,3064	56096	17187	237514	486697	8,7
85	1	38909	38909	249183	249183	6,4

المصدر: Demographie Algerienne2018, office national statistique (ons), N°853 ,p9

الجدول (3): جدول الوفاة المختصر للجزائر 2018 (ذكور+اناث)

AGE (x)	Q(x)	l	d(x;x+a)	L(x;x+a)	T(x)	E(x)
0	0,021	100000	2100	98320	7773592	77,7
1	0,0032	97900	310	390981	7675272	78,4
5	0,0017	97590	163	487543	7284292	74,6
10	0,0017	97427	169	486711	6796749	69,8
15	0,0027	97258	261	485635	6310037	64,9
20	0,0033	96996	323	484175	5824402	60
25	0,0038	96674	369	482445	5340228	55,2
30	0,0043	96304	418	480476	4857783	50,4
35	0,0059	95886	561	478029	4377307	45,7
40	0,0081	95325	775	474688	3899278	40,9
45	0,0118	94550	1119	469951	3424590	36,2
50	0,179	93431	1669	462981	2954639	31,6
55	0,276	91762	2537	452468	2491658	27,2
60	0,429	89225	3826	436560	2039191	22,9
65	0,0658	85399	5616	412953	1602631	18,8
70	0,1071	79782	8546	377549	1189678	14,9
75	0,1712	71237	12194	325700	812129	11,4
80	0,3026	59043	17867	250547	486430	8,2
85	1	41176	41176	235883	235883	5,7

المصدر: Demographie Algerienne 2018, office, national statistique (ons), N°853 ,p10

بعد ان تطرقنا الي بعض الصعوبات والعراقيل التي نجدها في دراستنا لظاهرتي الوفيات والخصوبة، فانه ورغم ذكرهما في الاول الا انهم يعتبرون الاكثر اهمية واهتمام من قبل المختصين في حين نجد ظاهرة الهجرة وبالخصوص الهجرة الداخلية تاتي في المرتبة الاخيرة من حيث اهتمام الباحثين وفي المرتبة الاولي من حيث الصعوبات والعراقيل والمشاكل والتعقيدات وان ذكرناها أخيرا وهذا ما سنأتي عليه فيمايلي:

4–الصعوبات البحثية في دراسة ظاهرة الهجرة الداخلية

فيما يخص الهجرة فانها تنقسم الى نوعين هجرة داخلية وهجرة دولة تحظى هذه الاخيرة بصفة عامة بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين وبالخصوص الهجرة الدولية وهجرة الادمغة وبالنمط الاخير من الهجرات المتمثل في الهجرة غير الشرعية او السرية.

بينما نسجل نقصا فادحا واهتماما يكاد يكون منعدما فيما يخص الهجرة الداخلية والتي تكون بين الريف والمدينة، المدينة والريف، الريف والريف والمدينة والمدينة، فرغم اهمية الظاهرة فانها تاتي بعد ظاهرتي الخصوبة والوفاة من حيث التهميش في المرتبة الاولي فلم تولي اليها الحكومات ولا المراكز البحثية والمهتمين اي اهمية في اعطائها حيزا من الاهتمام رغم اعتبارها العامل الاول في التنمية المحلية والاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة والافات الاجتماعية الي حد ما من جهة وتاثيرها في توزيع السكان على مختلف مناطق واقاليم الوطن من جهة اخري .

يعتبر التعداد المصدر الوحيد لدراسة الظاهرة في ظل غياب تحقيقات تدرسها، هذا مايفسر هروبا للباحثين والمختصين من تناولها وتحليلها بالارقام ودراستها دراسة ديموغرافية بحته الي جانب المحددات الاجتماعية والاقتصادية المتحكمة فيها وهذا ما يجعلها تحتل المرتبة الاولي من حيث الصعوبات ونقص الاهتمام بها وتهميشها الي حد ما.

وعليه فان ظاهرة التنقل الداخلية بين ولايات الجزائر، من حيث شدتها ونقصها ، ومن حيث الولايات الطاردة والجاذبة، غير متوفرة لكل السنوات ماعدا وكما سبق الذكر تعداد 2008 والذي يعتبر قديما مقارنة بالتحولات التي عرفتها الجزائر سواءا اقتصاديا او اجتماعيا ، وبالتالي فانه اصبح من الضروري اجراء تحقيقات ومسوحات عميقة لاعطاء صورة واضحة عن توزيع السكان في الجزائر وعمل برامج تنموية تناسب المناطق الطاردة لتشجيع الهجرة العائدة تصب في وضع مشاريع تصب في رفع المستوي المعيش ومناصب العمل وبناء المؤسسات والشركات وتوفير السكنات وتحسين الرعاية الصحية وتحسين التعليم ، والعدالة الاجتماعية بين المناطق الساحلية والولايات الكبري والمناطق الداخلية والولايات الصغري في توزيع الثروات والامكانيات المتوفرة وتخفيف الظغط على مناطق الاستقبال .

ولا تنتهي تعقيدات الهجرة الداخلية عند غياب الاحصائيات اللازمة لدراستها بل يتعداه الي صعوبات وتعقيدات في تحليلها ، فمن الضروري ضبط ومعرفة كل المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها ونجد اهمها فيما يلي والتي من الضروري معرفتها من اجل مواجهة اقل تعقيدات في التحليل ومنها مصطلح الهجرة نفسه وهي نوع من انواع الحراك المكاني وتعني عملية الانتقال من منطقة الاصل الى منطقة الاستقبال ويتسم مفهوم الهجرة بالغموض وعدم الوضوح حيث يوجد تباين واختلاف في تحديد هذا المفهوم وتحديد المسافة التى يقطعها المهاجر والمدة التى يقضيها في الموطن الجديد(علي حسن عنبر ،2009). الي جانب الشخص المعني بالاظاهرة ويطلق عليه اسم المهاجر هو الشخص الذي يقوم يتغير منظم ورسمي لمحل أقامته فيرتب على ذلك تغير في حياة الإنسان المهاجر بدرجة كبيرة (رنا عبدالحسن جاسم الكيتب، 2002).

دون نسيان **المنطقة الاصلية او (المغادرة)** هي المنطقة التى يغادرها المهاجر قاصدا منطقة اخري، وهي اما ان تكون مكان الاقامة عند بداية فترة الاسناد او مكان الاقامة الذي حصلت منه اخر حركة للتنقل (خالد زهدي خواجة، 2005) **والمنطقة المقصودة(الوصول)** هي المنطقة التى يقصدها او يصلها المهاجر، اي منطقة الاقامة الاخيرة في نهاية فترة الاسناد (خالد زهدي خواجة، 2005).

ومن الضروري معرفة مصادر الاحصائيات حيث يعتبر السجل السكاني في اي دولة هو المصدر الرئيسي للهجرة الداخلية كما تعتبر سجلات القادمين والمغادرين من والى اي دولة هو المصدر الرئيسي لاحصاءات الهجرة الدولية، في حين ان التعدادت تاتي كمصدر ثان(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009) . بينما ياتى في المرتبة الثالثة التحقيقات او المسوحات السكانية.

4–1–تحليل حجم الهجرة الداخلية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1998-2008

الجدول (4) :اهم تبادلات الهجرة بين بعض الولايات خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008

الولايات	تحركات السكان من	تحركات السكان نحو
الجزائر (شمال وسط)	شمال وسط البليدة (10.8) شرق الهضاب العليا سطيف (9.4) شمال وسط المدية (8.9) شمال وسط تيزي وزو (8.3) شمال وسط بومرداس (8.3) شمال وسط البويرة(7.4)	شمال وسط بومرداس (22.2) شمال وسط البليدة (21.5) شمال وسط تيبازة (8.6)
بومرداس (شمال وسط)	شمال وسط الجزائر(42.5) شمال وسط البويرة(11.9) شرق الهضاب العليا سطيف(8.3) شمال وسط تيزي وزو(8.2)	شمال وسط الجزائر(58.5) شمال وسط تيزي وزو(9.7) شمال وسط البليدة (6.1)
البليدة (شمال وسط)	شمال وسط الجزائر (35.4) شمال وسط المدية(18.0) شمال وسط عين الدفلي(6.2) شرق الهضاب العليا سطيف(3.9)	شمال وسط الجزائر (48.3) شمال وسط بومرداس (5.9) شمال وسط المدية(5.7) -4شمال وسط عين الدفلي (5.3)
المدية (شمال وسط)	شمال وسط الجزائر (20.8) شمال وسط البليدة (14.3) شرق الهضاب العليا الجلفة (12.45)	-الجزائر شمال وسط (33.4) -2شمال وسط بجاية (12.5)
سطيف (شرق الهضاب العليا)	شمال وسط بجاية(12.0) شمال وسط الجزائر (11.2) شرق الهضاب العليا برج بوعريريج(11.0) شرق الهضاب العليا باتنة (10.6) شمال شرقي ميلة (9.6) وسط الهضاب العليا مسيلة(6.4) شمال شرقي قسنطينة (4.4)	شمال وسط الجزائر (30.2) شمال وسط بجاية (12.5) شمال وسط بومرداس(10.4) شرق الهضاب العليا برج بوعريريج (5.9) ميلة (4.2) شرق الهضاب العليا باتنة (3.7)
تيزي وزو (شمال وسط)	شمال وسط الجزائر(36.6) شمال وسط بومرداس (14.8) شمال وسط البويرة (8.2) شمال وسط بجاية (5.3)	شمال وسط الجزائر(39.8) شمال وسط بومرداس (15.4) شمال وسط البويرة (7.2) شمال وسط بجاية (5.5) شمال وسط البليدة(4.2) 6. شمال غربي وهران(3.7)

المصدر: مجموعة خبراء، 2015، ص189

في الجزائر يعتمد كليا على التعدادات المنجزة فقط، حيث أظهر إحصاء سنة 2008 أنه من بين 27,7 مليون شخص تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق انتقل ما يزيد عن 675000 شخص من ولاية إلى أخرى، خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008، أي بنسبة 2,4 %. والجدير بالذكر أن الولايات ذات الرصيد السلبي بين 1998 و2008 هي ولايات الشمال والهضاب العليا، بينما الولايات ذات الرصيد الايجابي هي في الغالب المدن الشمالية الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران والبليدة(مجموعة خبراء،2015).علما ان العناصر المتوفرة لوصف تنقل السكان بين الولايات تسمح باستخلاص أن حركة التنقل خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008 قد عرفت وتيرتين متباينتين : شهدت جميع الولايات ذات الرصيد السلبي الكبير استمرار وتيرة حركة التنقل بين 1998 و2003 ، لتسجل انخفاضا ملحوظا بين 2003 و2008 (مجموعة خبراء،2015)

جدول (5): عدد المهاجرين ونسبة الهجرة في بعض الولايات المنفرة خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008

مناطق البرمجة الاقليمية	الولاية	العدد	النسبة
شمال وسط	المدية	-18841	-2.80
غرب الهضاب عليا	تيسمسيلت	-5212	-2.16
شمال وسط	البويرة	-10890	-1.88
غرب الهضاب العليا	سطيف	-17299	-1.42
شمال شرقي	جيجل	-7314	-1.38
غرب الهضاب العليا	تيارت	-9170	-1.35
شمال غرب	غليزان	-7725	-1.30
شمال وسط	تيزي وزو	-12058	-1.23
شمال غربي	معسكر	-7116	-1.12

المصدر: مجموعة خبراء، 2015، ص189

جدول (6): عدد المهاجرين لبعض الولايات المستقطبة خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008

مناطق البرمجة الاقليمية	الولاية	العدد
شمال وسط	العاصمة	27027
غرب الهضاب عليا	وهران	18774
شمال وسط	عين تموشنت	4853
غرب الهضاب العليا	تيبازة	8022
شمال شرقي	الطارف	6318
غرب الهضاب العليا	البليدة	24515
شمال غرب	بومرداس	26394
جنوب غرب	تندوف	2938
الصحراء الكبري	اليزي	3992

المصدر: مجموعة خبراء، 2015، ص189

الظاهر أنه منذ سنة 2003، قد أسفرت سياسة استقرار سكان الريف بالذات عن نتائج، خاصة من خلال برنامج الدعم الموجه للإسكان الريفي (مجموعة خبراء،2015)، كيف أثرت إذن حركة التنقل هذه على التنمية المحلية، وبالأخص في مناطق الاستقبال؟ من أجل دعم هذا التوجه، ونظرا لاختلاف وتباين التحركات الداخلية، يجدر أولا تقسيم الولايات حسب: الولايات التي كانت دائما مستقطبة، الولايات التي كانت دائما منفّرة، الولايات التي أصبحت مستقطبة، وأخيرا الولايات التي أصبحت منفرة.

4-2-العلاقة بين الهجرة الداخلية وبعض المؤشرات الديموغرافية

يترتب عن ربط الطابع الهجري مع بعض المؤشرات الديمغرافية، عن طريق النتائج الأولية التي تتطلب مزيدا من التحاليل المعمقة (لاسيما في مجال التنقل داخل نفس الولاية، سواء بين بلديات نفس الولاية، وفي مجال تمركز المهاجرين (ضواحي ووسط المدن)، أن تنفير الأقاليم يبدو أنه يرتبط عكسيا بسلوكات الإنجاب (انخفاض نسبة المواليد والزواج المبكر). وبعبارة أخرى، كلما كانت المنطقة أكثر تنفيرا، كلما قل لديها مستوى الإخصاب وكلما ارتفع الزواج المبكر. فيما يتعلق بالظواهر ذات الصلة الوثيقة والتي تبين سياقين متناقضين للتحول الديمغرافي، يمكننا القول إن هذه المناطق لا تزال تمارس تقاليد الزواج المبكر، لكن لا تسفر هذه الزيجات عن نشأة مواليد بسبب الهجرة إلى ولايات

أخرى، بالنسبة للمناطق الأخرى، لا سيما المستقبلة (الرصيد الهجري الإيجابي) يبدو أن الاستقطاب لا يرتبط بالحركية الطبيعية للسكان (المواليد). بمعنى أن تدفقات الهجرة تضفي تغيرات في وتيرة التحول الديمغرافي (مجموعة خبراء، 2015). يجب التنويه الي ان التوازن الإقليمي كان ولا يزال أحد أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية. حيث بدأت هذه السياسات بعد فترة وجيزة من الاستقلال من خلال تصميم برامج خاصة للولايات التي تعاني من عجز، سواء من حيث البنية التحتية الأساسية أو من حيث التنمية البشرية واستمرت من خلال تنفيذ مخطط وطني للتخطيط المكاني. على مستوى قطاع التخطيط، هيكل للتركيز على خطط التنمية المجتمعية

. (Nacer-Eddine Hammouda, 2018)(PCD)

العلاقة بين الهجرة الداخلية وبعض المؤشرات الاجتماعية

بالنسبة للانعكاسات الاجتماعية، في مجال تمدرس الأطفال وكثافة الأطباء العامين، يبدو، على العموم، أن الاستقطاب لا يؤدي إلى تحسين تعليم الأطفال، ربما بسبب عبء عدد المتمدرسين. وبالمقابل، يؤدي الاستنفار إلى تدهور وضعية تمدرس الأطفال، ولا يبدو أنه يؤثر بشكل ملموس على الرعاية الطبية. إذ من المفروض أن توفر حالة الاستنفار مساحة أكبر للتمدرس للسكان الباقين (Nacer-Eddine Hammouda, 2018).

4-2-1-الهجرة الريفية في الجزائر

ما يميز معظم عمليات الهجرة الداخلية في الجزائر هو التوسع الحضري المكثف والمتسارع (Lhaocine Aouragh et autres. 1998) فبعد الرحيل الكبير للأوروبيين في صيف عام 1962، شهدت المدن الجزائرية اضطرابات وهجرة كبيرة (Fouzia Bendraoua ,Ali Bedidi,Bernard Cervelle,2011) ولقد لعبت الظروف الاجتماعية السيئة في الجزائر دورها في عملية الهجرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي حدثت هجرة كبيرة لسكان الأرياف إلى المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى، وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان تعود إلى ظروف وأسباب تاريخية بعيدة عرفها مجتمعنا، أجبرت الفلاحين على الاندماج بصورة جماعية في سوق قوة العمل الريفية ثم الحضرية، وذلك بعد تجريدهم من أراضيهم، ثم اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن حوالي المليوني نسمة، وقبل هذا التاريخ لم تتجاوز نسبة سكان المدن إلى سكان الريف% 22 ، فارتفعت النسبة إلى ما يقارب 30% سنة 1960 ، ومنذ ذلك التاريخ وهي في تزايد مستمر (طاهر محمد بوشلوش، 2008)الملاحظ من خلال البيانات الاحصائية بين سنتي 1962 و1966هو ارتفاع اجمالي الهجرة بجميع الولايات ، فهو يتراوح بين (40 و130 ‰) ، غير ان الجزائر العاصمة قد استأثرت بالحد الاعلى، اما الحد الادنى فتشترك فيه عدة ولايات وهي الشلف ، مستغانم، تيارت، باتنة، عنابة، قسنطينة، الواحات، الساورة، وقد تساوت حركة السكان الداخلية خلال الفترة، بينما بلغ المعدل في سعيدة ووهران(80‰) وفي تلمسان والمدية (70 و60‰) على التوالي و(100‰) في تيزي وزو(الصادق مزهود،ب.ت). واستمرت الهجرة بعد ذلك بأعداد معتبرة ففي سنة 1969 ارتفع سكان حضر الجزائر إلى 38% من مجموع السكان كما سجلت أيضا هجرة 1.7 مليون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في 1967 أي بمعدل 170000 شخصا سنويا وعليه كان41% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية في سنة 1977. وعليه منذ السبعينيات تغير المشهد الحضري للمدن الجزائرية. وهي مرحلة البناء الاشتراكي. ومع حلول 1987 بلغ سكان الحضر في الجزائر 49.8% من مجموع السكان، وبالمقارنة مع سنة 1977 يكون معدل النمو الحضري في حدود 4 % إلا أن نصيب الهجرة نحو المدن يكون قد انخفض إلي 1%. وفسر ذلك بتوقف الاستثمارات في القطاع الصناعي، وعودة الحياة إلى القطاع الزراعي، بفضل تشجيع القطاع الزراعي الخاص، واستقلالية المستثمرات الفلاحية، وتحقيق تجربة الاستصلاح لنتائج مشجعة وبشكل عام إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وفي مقابل ذلك صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة في مجالات التشغيل والسكن ومرا فق الاستعمال بشكل عام (شريفة راكن، 2015). ونتيجة حتمية لسياسات سنة 1991 وماتلاها من احداث مست الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. اضطر نحو 1.5 مليون جزائري إلى الفرار من قراهم بين عامي 1993 و1997. وذهب أكثر من 100 ألف شخص للعيش على مشارف مدن مثل الجلفة والمدية والشلف. وكانت العديد من القرى، مثل أولاد علي، بالقرب من العاصمة، مهجورة. ومن

بين المشردين البالغ عددهم 1.5 مليون شخص، عاد 170000 شخص فقط إلى بلدانهم الأصلية، وكان أمنهم مضمونا بوجود مجموعات الدفاع المحلية. وما زال أكثر من 1.3 مليون نسمة يعيشون في ضواحي المدن الجزائرية. وهذا النزوح، مرتبط بالحالة الأمنية في الماضي (Ali Kouaouci , Saadi Rabah, 2013).

لتتواصل حركة التنقل خلال عشرية 2000 لاسباب اقتصادية واستمرار عودة السكان الى مناطقهم الاصلية واعادة اعمارهم للريف بمايعرف بالهجرة العائدة .

4–2–2–اسباب الهجرة الداخلية في الجزائر

الارقام تؤكد على ولايات الجزائر شهدت ولا تزال عمليات التوسع نتيجة النمو السكاني الطبيعي وتدفق المهاجرين منها واليها وقد ساهمت العوامل الديمغرافية والاقتصادية المختلفة في التحركات السكانية وصنع قرار الانتقال من ادقها المتمثلة في الحراك داخل المجمعات السكانية وفيما بينها ومساهمتها في توسع المدن وتاثيره في المظهر الحضري الا انه لم يلقى الاهتمام الكافى في الدراسة لفهم السلوك الانتقالي داخلها. الى اوسعها بين الولايات وبين الارياف والحراك المتبادل بينهما. علما ان الهجرة داخل البلد، تغير التكوين الديموغرافي للمدن والبلدات أو المناطق بعدة طرق (Andersson. E, 2017) .

وفي دراسة لريدجم علي وعداد محمد شريف تحت عنوان «The impact of rural-urban migration on the social component» اي «أثر الهجرة من الريف إلى الحضر على المكون الاجتماعي: حالة البلدات الصغيرة في الحضنة (الجزائر)». من خلال الاستغلال الشامل لجميع البيانات المتاحة عن عدد السكان في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. وفي مسح لهذه المنطقة جاء فيها ان الاسباب الرئيسية لهذا التنقل مايلي:

«كثيرا ما نميل إلى تفضيل الأسباب الاقتصادية في تحليل أسباب الهجرة. الأزمة الريفية، التي أعرب عنها أو النتائج في النمو السكاني والفشل التدريجي في التوازن بين السكان والموارد، يعتبر عموما السبب الرئيسي لانتشار السكان في المناطق الريفية. في الواقع، فإن عوامل حركة السكان تختلف كثيرا، فهي تعكس تنوع حركات الهجرة نفسها: الهجرة من الريف إلى الحضر في عد تنازلي أو تصاعدي، وما إلى ذلك. لذلك نحن مهتمون بالعلاقة بين السكان والجاذبية التي تمارسها المدينة على الاشخاص. هدفنا هو معرفة أسباب تنقل الناس. هذه المعرفة سوف تسمح لنا باستنتاج العوامل الحقيقية التي تدفع الناس إلى مغادرة منازلهم، وكيف أسهمت هذه العوامل في تشجيع الناس على مثل هذه الممارسة الاجتماعية المكانية (Ali Redjem, Adad Mohamed Cherif. 2015) . تم حصرها في خمسة عوامل مختلفة:«(44.9٪) انتقلوا بمحض ارادتهم لأسباب اقتصادية، البحث أساسا عن وظيفة من أجل وتحسين ظروف معيشتهم، (12.8٪) من رؤساء الأسر جاءوا لاجل مواصلة أطفالهم تعليمهم، وهو ما يفسر غياب المرافق المدرسية في الريف. مقابل شريحة كبيرة من السكان (31.8٪) فروا من قراهم لاسباب امنية محضة، وخاصة بعد 1992 عندما كان الوضع الاجتماعي والسياسي للبلاد متدهورا بشكل ملحوظ. وأخيرا (3.6٪) من استجابوا لجذب المدينة، يرون أنه يجب أن يأخذوا فرصهم مثل الجميع»(Ali Redjem, Adad Mohamed Cherif. 2015).

مما سبق يمكن اجمال أسباب الهجرة الداخلية في الجزائر الى مستوي التنمية بين المدن من جهة وبين المدن والارياف من جهة ثانية فكلما ارتفع مستوي التنمية بمنطقة ما ارتفعت حصيلة التحرك باتجاهها بحثا عن العمل والسكن.

5–التوصيات والحلول

مما سبق تطرقنا الى المشاكل التى تواجهها الديموغرافيا في دراسة وتحليل ظواهرها الاساسية في الجزائر مركزين على الهجرة الداخلية لانها تعتبر الاكثر صعوبة في الدراسة والتحليل والملاحظ اننا في تحليلها اعتمدنا على معطيات قديمة جدا لا تعكس الاوضاع الحالية بعكس الولادات والخصوبة التي تعتبر معطياتها متجددة ودورية تصف الواقع وعليه نقترح الحلول التالية :

-اجراء مسوحات متكررة تتناول الخصوبة وعدم الاكتفاء بالتي تجري على مستوي الامم المتحدة (MICS)

توفير الاحصائيات الدورية من اجل حساب مؤشرات الخصوبة سنويا ولكل ولاية على حدا

-من الضرورى اعطاء الاهمية عند تسجيل احداث الوفاة، لان التسجيل الذي يتم حسب مكان الوفاة وليس حسب مكان الاقامة يؤدى الى اخطاء فيما يخص الاحصائيات بحيث يتم تضخيم العدد في مناطق على حساب مناطق اخرى والعكس.

من الضرورى تصحيح هذه الطريقة من التسجيل لما تحمله من عيوب وذلك عن طريق اعادة توطين الوفيات بحيث يتم دراسة ملف كل متوفى حتى يتمكن من اعادة تصنيفه ضمن عدد المتوفين حسب مكان اقامته وهذه العملية لا تحتاج الا الى الارادة والاهتمام من الجهات المختصة.

-اعادة ضبط عملية التسجيل بحيث يتم تسجيل كل متوفى في منطقة اقامته، بحيث حتى ولو توفي في غير منطقته الاصلية، يتم ارسال ملفه الى منطقة اقامته حتى يعد ويحصى ضمن متوفيها دون احصائه ضمن المتوفين في المنطقة التى تعرض لها لحادث الوفاة.

هذه العملية تسمح بتحديد عدد الوفيات لكل منطقة وبالتالى ضبط الاسباب والعوامل المؤدية الى الارتفاع والعمل على تحسينه، باعداد خطط واقتراح حلول لتخفيضه وخصوصا تطوير الجانب الصحى ، لينتج عنه رفع امل الحياة عند نفس سكان المنطقة .

كذلك عندما يكون العكس بالعمل اكثر من اجل ان يستمر في الانخفاض .

فالوفاة هي السبب في تناقص أعداد السكان والولادات وهي السبب بالتعويض او في تجاوز التعويض الى حالة الزيادة في أعداد السكان ولا يقتصر اثر الوفيات في حجم السكان بل يتجاوزه الى التركيب النوعي والعمري وجملة الخصائص الأخرى ولهذا السبب من الضرورى المقارنة بين المناطق داخل الاقليم الواحد ومعرفة التباينات الحقيقية بينها .

الهجرة الداخلية هى نتيجة مباشرة من التنمية غير المتكافئة، الاقتصادي والاجتماعي، تميز المجال الجغرافى والسياسى معين. وبالتالي فتسارع تدفقات الهجرة الداخلية يجعل اعادة التوازن الاقليمى أكثر الحاحا. غير ان مجموع القرارات المتخذة ووسائل تنفيذها ووضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا لا تتفق اطلاقا فى تحقيق الاهداف المرغوب فيهافي كل من مناطق الارسال والاستقبال.

بالاضافة الي صعوبة تحليل الظاهرة فان اخر منشورات الديوان الوطني للاحصائيا تخلوا من اي ارقام تتعلق بها او تشير الي اتجاهات الهجرة الحالية ووصل الامر الي حد تهميشها الامر الذي يتطلع مراجعة استمارة الحالة المدنية باضافة اعداد المتنقلين بين حدود المنطقة وخارجها.

القيام بمسوحات وتحقيقات تتناول التنقلات الداخلية للسكان من ولاية الي اخري ومن الريف الي المدينة والعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورا في مناطق الاستقبال ومناطق الارسال لهذا من الضروري تحديدها من اجل تنمية محلية متكافئة.

الجزائر في حاجة كبيرة الي انشاء سجل للهجرة الداخلية لانه يحل العديد من المشاكل التنموية لكل ولاية.

ضرورة الاعتماد على معطيات الداخلين والخارجين لكل ولاية قبل القيام بانجاز اي عملية تنموية

واخيرا من الضروري توظيف اصحاب الاختصاص من الديموغرافيين في اجراء التعدادت والمسوحات عند تنفيذها مع مراعاة ضرورة خلق سجل السكان لمتابعة التغيرات السكانية بشكل يومي إذا أردنا الحصول على معطيات صحيحة ذات مستوي عال.

خاتمة

تتعدد الدراسات والابحاث التي تتناول الوفيات بانواعها والولادات وبالتحديد الخصوبة وبمعطيات احصائية حديثة بينما تبقي الهجرة الداخلية تلقي تهميشا كبيرا في اسئلة التعداد وغياب تام لها في التحقيقات الامر الذي لا يشجع الباحثين على تناولها مما يؤدي الي ندرة في الدراسات السابقة الامر الذي يزيد من صعوبات دراستها.

وفي الأخير هذا العمل محاولة جديدة لاظهار الصعوبات التي يتلقاها الباحثين في مجال الديموغرافيا سواءا في مرحلة الليسانس او الماستر الي غاية الدراسات العليا من الجانب الاحصائي خصوصا وان الأرقام تعتبر هاجسا امامهم قبل اختيار أي موضوع لقدمها، قلتها، وحتى ندرتها لهذا حاولنا اظهار ذلك في الثلاث ظواهر أساسية في الدراسات السكانية. وتبيان من خلال الأمثلة انه لا يمكن إعطاء تحليل دقيق وصحيح يحاكي الواقع وانما يبقي ناقصا في العديد من الجوانب.

المراجع

1. Hassen Mathlouthi, Cours de démographie, Ecole Superieure de Statistique Et D'analyse De L'information, Universite DE Carthage,2015.
2. فتحي محمد أبوعيانة، د ا رسات في علم السكان، بيروت، دار النهضة العربية، ب ط، 1985.
3. محمد صالح محفوظ، مقدمة في الديموغرافيا والسكان، جامعة الجزيرة، مركز الدراسات السكانية، ص33-34
4. فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة 1985 – 2016 د ا رسة قياسية باستخدام نماذج الا نحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 01، الصفحة: 116-130، 2019.
5. محمد العساف، إحصاءات الهجرة في الأردن، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول «تحسين إنتاج نماذج إحصاءات الهجرة الدولية» مصر/القاهرة، 2009.
6. Alpay Filiztekin, Ali Gokhan, The Determinants of Internal Migration in Turkey, Faculty of Arts and Social Sciences, Sabanci University, Tuzla/Istanbul, Preliminary Version.
7. فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة 1985 – 2016 د ا رسة قياسية باستخدام نماذج الا نحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 01، الصفحة: 116-130، 2019.
8. Demographie Algerienne2018 , office national statistique (ons), N°853.
9. حي لعمارة محامد، الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الديموغرافيا، جامعة وهران2، 2015.
10. علي حسن عنبر، كايد عثمان ابو صبيحة، الهجرة الداخلية في الاردن: حجمها واتجاهاتها، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 2 ،2009.
11. رنا عبد الحسن جاسم الكيتب، تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف (1977-1997)، لنيل شهادة الماجستير اداب في الجغرافيا ،2002، جامعة الكوفة، العراق، ص 49
12. خالد زهدي خواجة، الهجرة الداخلية مفاهيم ومقاييس، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الاردن، ص4
13. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الهجرة الداخلية والعائدة في الاراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2009.
14. مجموعة خبراء. ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015.
15. Nacer-Eddine Hammouda, Les inégalités spatiales : qu'en sait-on de la situation en Algérie ? Centre for Research in Applied Economics for Development CREAD, Alger (Algérie),2018.
16. Lhaocine AOURAGH et autres. (1998). LA Société Algérienne Entre Population Et Développement. P aris: Centre français sur la population et le développement(EHESS-INED-INSEE-ORSTOM-UniversiPtaéri s VI).
17. Fouzia Bendraoua ,Ali Bedidi,Bernard Cervelle. (2011). Dynamique Spatio-Temporelle De L'agglomération Oranaise (ALGÉRIE) Par Télédétection Et SIG. Université Paris-Est Marne-la-Vallée, Laboratoire Géomatériaux et Environnement, France.
18. طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية واثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1999 - 1967 ، دار بن مرابط ، الجزائر، 2008.
19. الصادق مزهود، (بلا تاريخ)، جغرافية السكان، جامعة منتوري، قسنطينة.
20. شريفة راكن، الهجرة الداخلية وأثرها في بروز السلوك الإجرامي لدى الشباب. مذكرة الماجستير في علم الإجتماع تخصص جريمة وإنحراف، كلية العلوم الإجتماعية والا نسانية، جامعة البليدة، 2015.
21. Ali Kouaouci , Saadi Rabah. (2013). La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirecte. Vol. 42, no 1, printemps 2013, p. 101-132, Association des démographes du Québec, Québec.
22. Andersson, E. (2017). Are You Staying?A Study of In-movers to Northern Sweden and the Factors Influencing Migration and Duration of Stay. Master's Thesis in Human Geography, Department of Geography and Economic History, Umeå University, Sweden.
23. Ali REDJEM, ADAD M. Cherif. (2015). The impact of rural-urban migration on the social component: Algeria.

The difficulties of demographic studies in Algeria

Abstract

The study deals with the difficulties faced by demographic studies in analyzing their main manifestations of mortality, fertility and migration. The study aims to know these problems, namely those related to the phenomenon of internal migration, which takes the biggest share of difficulties and problems and try to suggest solutions to them, using the descriptive-analytical method to analyze the latest statistics available to us during the study and published by the National Bureau of Statistics. We have concluded that there is a great marginalization faced by internal migration, especially about the quantitative aspect in terms of the availability of the figures, sources of data and the desired accuracy compared to both the fertility and mortality phenomena, which have recent statistics about them. It must therefore be re-considered by giving them more space than the questions raised in the general population and housing census form and the need to be completed ...

Keywords

demography
fertility
mortality
migration
internal migration

Difficultés des études démographiques en Algérie

Résumé

L'étude traite des difficultés rencontrées par les études démographiques pour analyser leurs principaux phénomènes de mortalité, de fécondité et de migration. Nous avons conclu qu'il y a une grande marginalisation face à la migration interne, surtout en ce qui concerne l'aspect quantitatif en termes de disponibilité des chiffres et des sources de données et la précision souhaitée par rapport aux phénomènes de fécondité et de mortalité, qui ont des statistiques récentes à leur sujet. Elle doit donc être reconsidérée en leur donnant plus d'espace que les questions soulevées dans le questionnaire général de recensement de la population et du logement, et la nécessité de mener des enquêtes et des enquêtes qui abordent le phénomène et le relient aux diverses caractéristiques économiques, sociales et démographiques en raison de son utilité et de son rôle efficace dans le développement durable.

Mots clés

démographie
fécondité
mortalité
migration
migration interne

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية Journal of letters and Social Sciences (JLSS)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

اللّغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائريّ خلال جائحة كوفيد 19 -دراسة تحليليّة لعيّنة من نشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة-

Media language of Algerian Television during the Covid 19 pandemic -An analytical study of a sample of Newscasts The third Algerian channel-

د. سمية بن عمر[1]
Dr. Soumaya Benamor
مخبر أبحاث ودراسات في الاتصال
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
so.uma23000@hotmail.fr

د. لامية مومن
Dr. Lamia Moumen
مخبر أبحاث ودراسات في الاتصال
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
lamious23@hotmail.fr

ملخص

هدفت الدّراسة إلى رصد مظاهر الاستخدام اللغويّ في وسائل الإعلام المرئيّة الجزائرية خلال جائحة كوفيد19، والكشف عن مستويات التعبير اللغوي في هذه الوسائل، لمحاولة استخلاص سبل ترشيد الممارسات اللغويّة ما بعد جائحة كوفيد19، اعتمادا على «المنهج الوصفي التّحليلي»، وباستخدام أسلوب «العينة القصدية» انطلاقا من تعيين عشرة أعداد من نشرات الأخبار الرئيسية التي بثّت طيلة الأيام الآتية من 31 جويلية إلى 22 جويلية 2020،وباستغلال أدوات جمع البيانات المتمثلة في: الملاحظة البسيطة، واستمارة تحليل المضمون كأداة رئيسيّة، وتمّ التّوصّل إلى العديد من النّتائج أهمّها أنّ اللغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائري في ظلّ جائحة كوفيد19 لغة بسيطة تحمل في طيّاتها العديد من المضامين، كما تبرز في شكلها عن لغة تحمل العديد من الصور الدلالية، و تأكّد من خلال هذا البحث أنّ الاهتمام ببناء لغة إعلامية سليمة موضوعيّة واضحة أولى الأولويّات تحقيقا لأهداف الرّسالة الإعلاميّة النّاجحة، و كسبا للرّأي العام .

معلومات حول المقال
تاريخ الاستلام 05-09-2020
تاريخ القبول 19-03-2023

الكلمات المفتاحية
اللّغة الإعلاميّة
التّلفزيون الجزائري
النّشرات الإخباريّة
القناة الثالثة
كوفيد 19

مقدمة

تحظى اللّغة بمكانة مميّزة في أيّ مجتمع نظرا لدورها الفعّال في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي وسيلة للتّعبير عن خبايا النّفس البشريّة، وكلّ تطوّر يحصل في المجتمع ينعكس من خلال اللّغة باعتبارها النّاطق الرسميّ باسم الأمّة والمعبّر عن حالها، ولذلك تعتبر أصدق سجلّ لتاريخ الشّعوب، لأنها أداة الحاضر وصورة التاريخ، واللّغة هي وعاء المجتمع، وفي ذلك يقول»كوفالسون» (حمدي، 2002): «نشأت اللّغة من ضرورة المشاعر في عمليّة الإنتاج، فهي تعني وعاء المجتمع، وفيها تتراكم الخبرة التي تكتسبها البشريّة، ومكاسب الثّقافة». وإذا كانت اللّغة بهذه الأهميّة لأنشطة الإنسان، فهي أكثر أهمية للنّشاط الإعلامي، لأنّ اللّغة الإعلاميّة كما يشير البعض هي أداة الإعلام في نقل الرّسالة لمستقبليها تصوغها، وتنقل الأفكار التي تحتويها وتعبّر عن مضمونها، وعلى قدر ما تكون هذه اللّغة من الكمال والاكتمال تكون الرّسالة الإعلاميّة فعّالة ومؤثّرة خاصّة إذا ما حملت اللّغة قضيّة جائحة عالميّة مثل: جائحة كوفيد 19.

ويبيّن «أحمد مصطفى» العلاقة بين اللّغة والإعلام في قوله: «اللّغة بمثابة تربة خصبة بالنّسبة للإعلام، وهي المجال الذي يمارس فيه نشاطه، وينقل عبرها أفكاره، كما أنّ اللّغة لا تستطيع الاستغناء عن هذه الوسائل بكونها أدوات للاتّصال بين الأفراد والمجتمع، ويساعد الإعلام اللّغة على النّموّ والتّطوّر من خلال الاستعمال الدّائم لها، وبذلك يحافظ على اللّغة من الذبول والانزواء» (مصمودي، 2009).

وقد أثبتت العديد من الدّراسات أنّ ارتباط لغة الإعلام بتطوّر الحياة اليوميّة جعل منها لغة متجدّدة تتفاعل مع

1 المؤلف المراسل

المستجدّات لتفرض طبيعتها الجديدة على المتلقّي، كما أنّها تفرضها على اللّغة ككلّ (العياضي، 1991) ، وتمتاز لغة النّصّ الإعلاميّ بوضوحها وصراحتها التي صقلتها عدّة اعتبارات كالمستوى الثّقافي للجمهور، والوجود الفعليّ للوقائع والأماكن والأشخاص، إضافة إلى ارتباطها بتطوّر الحياة اليوميّة.

وهو ما زاد من ضرورة الاهتمام بالرّسالة الإعلاميّة شكلا ومضمونا خاصّة من جانب اللّغة التي تقدّم بها الموادّ السّمعيّة البصريّة كونها تعدّ من الأدوات الفعّالة في الاتّصال الجماهيري، وتتمكّن بها من إدراك الحياة، وتوضيح معالمها في كلّ الظّروف والأوضاع.

لهذا فإنّ موضوع «اللغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائري في ظلّ جائحة كوفيد 19» من المواضيع الهامّة التي تتطلب الدّراسة العلميّة والمعالجة الإحصائيّة الجادّة للكشف عن طبيعة هذه اللغة، مضامينها مستوياتها وأشكالها.

الإشكالية

تهتمّ العديد من ميادين الفكر الإنسانيّ بـ «اللّغة»، بوصفها الوعاء الذي يحتوي هذا الفكر، لكنّ وجهات النّظر فيها تختلف باختلاف دورها الوظيفيّ في الميدان المعني، فمن جهة تعتبر اللّغة أداة تعبير غايتها الكبرى منوطة بالتّأثير الذي تحدثه على المتلقّي، ومن جهة أخرى هي أداة توصيل غايتها الكبرى نقل الأفكار، وهذا صميم غاية «لغة الإعلام».

وتبرز أهميّة اللّغة في وسائل الإعلام من اهتمام علوم أخرى بها مثل علم «الإعلام اللّغويّ» الذي يعتبر أنّ الوسيلة في الاتّصال بين المتلقّي والمستقبل تكمن في اللّغة، والمتمثّلة في الرّموز الكتابيّة أو على صورة موجات يحملها الهواء (شرف، 1980)، حيث يشيد العديد من الباحثين على أهميّة اللّغة في العمليّة الاتّصالية، ذلك أنّ الإعلام الجماهيريّ يحتاج إلى وسيلة نشر واسعة الأفق من أجل أن يكون إعلاما جماهيريّا، والواسطة -هنا- هي اللّغة، فبها تبلّغ الرّسالة الشّفويّة أو الخطيّة إلى المشاهد أو المستمع أو القارئ، وتحوي معلومات وآراء عن طريق الكلام المنطوق أو الكتابة أو الإشارات المختلفة (حمران، 1998).

وما زاد من أهميّة اللّغة الإعلاميّة التّطور الحضاريّ الذي واكبه التّطوّر التّقنيّ مثل: اختراع بعض وسائل الإعلام كالصّحافة المكتوبة والإذاعة والتّلفزيون، حيث كثر الحديث عن اللّغة الإعلاميّة في النّصف الثّاني من القرن الماضي، والتي ظهرت متأثّرة بلغة الأدب خاصّة في كونها تعبيرا لغويّا، ولها فاعليّة في السّلوك الإنسانيّ، فاللّغة الإعلامية في مفهومها لا تستغني عن نتاج الدّراسات اللّغويّة بمختلف ميادينها، إذ تمدّها بما تهتدي إليه من ظواهر لغويّة، وما تكشفه من بحوث فنيّة تفيد في دراسة لغة الإعلام، وتهذيب ألفاظها، وتوسيع نطاقها، وترقية مفرداتها.

لهذا لا يمكن فصل اللّغة عن التّواصل والإعلام خاصّة التّلفزيونيّ منه، فالتّلفزيون من أبرز عوامل نشر اللّغة إن استخدمت بالشّكل المراد دون تشويهها، والعبث بأساليبها، كما أنّ وضوح اللّغة الإعلاميّة وسلامتها سبيل لإنجاح الرّسالة الإعلاميّة خلال الأوضاع والظّروف العادية من جهة، وفي حالات الأزمات، والأوبئة العالميّة من جهة أخرى.

فالحديث مثلا عن الوباء العالميّ المستجدّ «كوفيد - 19» الذي اجتاح العالم، هو حديث عن حالة استنفار قصوى شهدها العالم ما جعل الدّول تنفق أموالا طائلة لمعالجة المرضى للحدّ من تفشّي هذا الوباء (طلحة، 2020)، وبسبب امتداد هذه الأزمة أصبحت التّحديّات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والإعلاميّة لا تقلّ أهميّة عن التّحديّات الصّحيّة، حيث اجتهدت وسائل الإعلام في كلّ أنحاء العالم في نقل الأخبار عن هذا الفيروس المستجدّ، ومناقشة كل قضاياه، مع توعيه الجماهير بأخذ كلّ الإجراءات الوقائيّة.

وتشير العديد من التّقارير إلى عودة الجمهور لوسائل الإعلام التّقليديّة (القنوات التّلفزيونيّة على وجه التّحديد)، بعد أن بقيت المنصّات الرّقمية تنقص من نسبة مشاهداتها واعتمادها كمصدر للأخبار لدى الجمهور حيث شهدت القنوات التّلفزيونيّة خلال جائحة كورونا قفزة نوعيّة في نسب اعتمادها كمصدر للأخبار مقارنة بأشهر قليلة قبلها (خمايسة، 2020).

والجزائر كغيرها من دول العالم اتّخذت العديد من الإجراءات للحدّ من انتشار فيروس كورونا المستجدّ بين المواطنين، فكان لوسائل الإعلام الجزائريّة دور في الاهتمام بقضايا كوفيد 19 خصوصا في البرامج الإخبارية مثل: « نشرات الأخبار « التي تعمل على بثّ خطاب يحمل في طيّاته العديد من الدّلالات، وهذا ما يقود إلى البحث عن طبيعة اللغة الإعلامية بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19.

وعليه يطرح التّساؤل الرّئيسيّ:

- كيف وظّفت اللّغة الإعلاميّة في نشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة خلال جائحة كوفيد 19؟

وتفرّع التّساؤل الرّئيسيّ بدوره إلى ما يلي:

- ما أهمّ المضامين التي عبّرت عنها اللّغة الإعلاميّة بنشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة خلال جائحة كوفيد 19؟
- ما هو شكل اللّغة الإعلامية المستخدمة في نشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة خلال جائحة كوفيد 19؟
- ما هي مستويات التّعبير اللّغويّ المستخدمة في نشرات أخبار القناة الجزائرية الثّالثة خلال جائحة كوفيد 19؟

أهداف الدّراسة

تستمدّ الدّراسة أهدافها من أهميّة الظاهرة المدروسة، و ن القيمة العلميّة للنتائج التي تصبو الوصول إليها، لتكون نقطة انطلاقة لأبحاث إعلاميّة جديدة، فالاهتمام بموضوع اللّغة الإعلاميّة بالبرامج الإخباريّة كنشرات الأخبار ضرورة لابدّ منها خصوصا مع الظّروف المستجدّة، ومن أبرز أهداف الدّراسة نذكر:

- رصد مظاهر الاستخدام اللّغويّ في وسائل الإعلام المرئيّة الجزائريّة خلال جائحة كوفيد 19.
- الكشف عن اتّجاه مستويات التعبير اللغويّ في وسائل الإعلام الجزائرية نحو اللّغة العربية الفصحى مقابل اتجاهها نحو اللّهجات العاميّة، واللّغات الأجنبيّة خلال الجائحة.
- محاولة استخلاص سبل ترشيد الممارسات اللّغويّة الإعلاميّة الجزائريّة ما بعد جائحة كوفيد 19.

1–الإجراءات المنهجيّة للدّراسة

تطلّب موضوع الدّراسة الإجراءات المنهجيّة الآتية:

1–1–طبيعة الدّراسة

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات «الوصفيّة التّفسيريّة التّحليليّة» التي تسعى إلى تفسير ظاهرة موجودة، وهي «طبيعة اللّغة الإعلاميّة المستخدمة في نشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة خلال جائحة كوفيد19»، وذلك من خلال الوصف والتّفسير والتّحليل وصولا لنتائج دقيقة وموضوعيّة.

1–2–منهج الدّراسة

تستوجب كلّ دراسة الاعتماد على منهج علميّ لكي تتّصف بالعلميّة، وتستطيع الوثوق بنتائجها (بوحوش ومحمود، 1995)، وانطلاقا من موضوع البحث تمّ الاعتماد على **المنهج الوصفي التّحليليّ**.

1–3–مجتمع وعيّنة الدّراسة

بما أنّ مجتمع البحث المتمثّل في مضمون اللّغة الإعلاميّة بنشرات أخبار القناة الجزائريّة الثّالثة كبير جدّا، ويتعذّر استهداف جميع مفرداته في وقت وجيز، فقد تمّ حصر مجموعة من نشرات الأخبار بالقناة الجزائريّة الثّالثة، باستخدام أسلوب «العيّنة القصديّة»، انطلاقا من تعيين عشرة أعداد من نشرات الأخبار الرّئيسيّة التي بثّت من 13 جويلية إلى 22 جويلية 2020.

1–4–أدوات جمع البيانات

تمّ استخدام أدوات جمع البيانات الآتية:

1–4–1–الملاحظة البسيطة

ويقصد بها المعاينة المباشرة لأشكال السّلوك الذي يدرس، وتمثّل الوسيلة التي تفتح مجالا واسعا أمام الباحثين لجمع المعلومات والبيانات، وذلك من خلال ملاحظة جميع الظّروف والملابسات بالظّاهرة، ثم يتّجه الباحث إلى حصر نطاق ملاحظته، ويجب مراعاة بعض الشّروط عند استخدام الملاحظة (بن مرسلي، 2005): بداية بتجنّب الأحكام القيميّة، والاستنتاجات الذاتيّة، ونقل الأحداث بموضوعيّة، إضافة لدراسة السّلوكات العفويّة عند حدوثها (أنجرس، 2013)، فقد كانت ملاحظة الظّاهرة أساس طرح الإشكاليّة.

1–4–2–تحليل المضمون

تمّ استعمال تقنية تحليل المضمون باعتباره «أداة بحث تهدف إلى تحليل المحتوى الظّاهري لمادّة الاتّصال عن طريق تبويب خصائص المضمون وتصنيفها عن طريق العدّ والإحصاء، وكذلك الاهتمام بجوانب المعاني والعلاقات بين المعاني» (عبد الحميد، 2008)، أي أنّ تحليل المضمون لا يكتفي بالمعاني الظاهرة فقط بل الكامنة أيضا، وعليه تمّ إبراز فئات التّحليل ووحداتها كالآتي:

جدول (01): يوضح فئات التحليل

فئات ماذا قيل؟	فئات كيف قيل ؟
وهي فئات تعمل على وصف طبيعة اللّغة الإعلاميّة بعيّنة الدّراسة، من خلال الكشف عن المعاني الظّاهرة والضّمنيّة.	وهي الفئات التي تتناول الأشكال التّعبيريّة واللّغويّة المستخدمة في نشرات الأخبار من وسائل التّعبير والمعالجة الفنيّة.

جدول (02): يوضّح وحدات التّحليل

وحدة الكلمة لفئات ماذا قيل؟ {فئة المضمون}	**وحدة الزّمن** لفئات كيف قيل؟ {فئة الشّكل}
استعملت هذه الوحدة لتحليل نصّ الخطاب الإعلاميّ الذي تحمله نشرات الأخبار بعيّنة الدّراسة.	استخدمت كوحدة عدّ لتحليل الشّكل، من خلال إبراز مدّة بثّ النّشرات الإخباريّة والقيم المتضمّنة.

التّحديد المفهميّ والإجرائيّ

إنّ أهميّة **المفاهيم** في البناء المعرفيّ، والتي عبّر عنها **بالمتغيّرات** يستدعي تحديد هذه المفاهيم وتعريفها بدقّة، وبما أنّ الواقع هو أساس المعرفة العلميّة، فإنّه لابدّ من ربط معنى المفهوم بما يمثّله في الواقع، ويتمّ هذا **بالتّعريفات الإجرائيّة**، وفي الآتي عرض لمفاهيم الدّراسة:

1-5-اللّغة الإعلاميّة

جاء في تعريف «اللّغة» في «القاموس المحيط» أنّها:

«أصوات يعبّر عنها كلّ قوم عن أغراضهم» (المحيط، 2019).

و عرّف المعجم «الوسيط» اللّغة بأنّها: «نظام صوتي أساسا يتكوّن من رموز اصطلاحيّة، يستعمله أفراد جماعة ما لتبادل الأفكار والمشاعر» (الوسيط).

أمّا «دي سوسير» و هو رائد المدرسة الحديثة في علم اللسانيات ، فقد عرّف «اللغة» على أنّها: «وسيلة اتّصال إنسانيّة ترتكز على محورين هامّين، و هما» (الطيب، 2010) :

1-6-النّظام اللغوي

وهو مجموعة القواعد النّحويّة والصّرفيّة المعجميّة الفطريّة والمكتسبة المخزّنة في العقل البشري.

استعمال هذه القواعد وتسخيرها لإنتاج رسائل مفهومة.

ويعرّف «محمد سيد محمد» اللّغة الإعلاميّة على أنّها: «الحقل المشترك بين اللّغة و الإعلام في العلاقة بين اللّفظ والمعنى، فعلماء اللّغة يعنون بعلم الدّلالات، وعلماء الإعلام يهتمّون بالإطار المشترك بين مرسل الرسالة و مستقبلها حتّى يتمّ الإعلام في هذا الإطار المشترك، ولا تسقط الرّسالة خارجه» (الشريف و منصور، 2004).

ويشير مصطلح «اللّغة الإعلاميّة» إلى تلك اللّغة المستخدمة في وسائل الإعلام (الصّحافة ، الإذاعة، التّلفزيون)، و قد ارتبط ظهور وتطوّر هذا المصطلح مع تطوّر وسائل الإعلام، لذلك يمكن التّمييز بين ثلاثة مستويات من اللّغة الإعلاميّة بحسب وسائل الإعلام التي تستخدمها في التّواصل مع الجمهور، وهذه المستويات هي (محمود، 2009):

- اللّغة الإعلاميّة المستخدمة في الصّحافة (لغة الصحافة).
- اللّغة الإعلاميّة المستخدمة في الإذاعة (لغة الإذاعة).
- اللّغة الإعلاميّة في التّلفزيون (القنوات الفضائيّة).

وعليه تعرّف اللّغة الإعلاميّة إجرائيّا على أنّها: «أداة يستغلّها الإعلاميّون في نشرات الأخبار بتحويل المعلومات والأفكار إلى مادة مرئيّة يمكن تلقّيها، وفهم واستيعاب ما تحمله من مضامين توضع في أشكال فنيّة معيّنة.

1-7-التّلفزيون الجزائريّ

مؤسّسة التّلفزيون الجزائريّ هي: مؤسّسة عموميّة للإعلام والاتّصال، تضطلع بمهامّ رئيسيّة يحدّدها دفتر شروط بموجبه تتابع في وسائطها الاتّصاليّة النّشاطات الرّسميّة لمؤسّسات الدّولة بالتّبليغ والبثّ وفق ما يقتضيه الصّالح العامّ للبلاد، كما تضطلع بمهمّة التّوجيه والإعلام إضافة إلى التّرفيه والتّثقيف... تمّ استرجاع السّيادة على المؤسّسة الوطنيّة للتّلفزيون من الاستعمار الفرنسي في 28 أكتوبر 1962 (الموقع الالكتروني للتلفزيون الجزائري).

1-8-مفهوم جائحة كوفيد 19

جائحة عالميّة ظهرت لأوّل مرّ بمدينة « أوهان» الصينيّة وانتقلت بعدها لكلّ دول العالم.

إنّ كوفيد-19 هو مرض تتسبّب به سلالة جديدة من الفيروسات التّاجيّة «كورونا»، ويرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس، والذي يتسبّب بمرض المتلازمة التّنفسيّة الحادّة الوخيمة «سارز»، وبعض أنواع

الزّكام العادي (الموقع الإلكتروني لليونيسيف).

1–9–نشرات الأخبار

نشرة الأخبار هي الوعاء الذي يصبّ فيه الإعلاميّ التّلفزيونيّ إنتاجه، وهي المنبع الذي ينهل منه المشاهد معلوماته عمّا يدور حوله سواء كان في وطنه أو في العالم، ومن أهداف النّشرة: الإخبار والتّعليم والتّرفيه، ويرى بعض الباحثين أنّ نشرة الأخبار تهتمّ بصورة مباشرة بالهدف الأول، أي هدف الإخبار، وأحيانا ما تتطرّق للهدفين الثاني والثالث بصورة عرضية وغير مباشرة.

وورد في معجم «مصطلحات الإعلام» تعريف لنشرة الأخبار وهي: «تقوم بإصدارها وكالة أنباء، وتتكوّن من أخبار تقدّم خلال فترة زمنيّة محدّدة» (زكي، 2006) .

1–10–قناة الجزائريّة الثالثة

يعود مشروع إنشاء قناة عموميّة فضائيّة إلى سنة 1998 وتمّ تنفيذه وتجسيده على أرض الواقع في ديسمبر 1999، وعرفت القناة ميلادها الرسميّ يوم 5 جويلية 2001، وهي تبثّ عبر عدد من الأقمار الصناعية: نيلسات، عربسات ، هوتبيرد، أن أن أس 7،بدر 3، و سعت القناة في بداياتها إلى الحضور الدائم و المشرّف ، ونقل الصّورة الحقيقيّة للجزائر، وتفنيد ما كانت تتداوله بعض القنوات الأجنبيّة (بن عودة، 2018/2017).

1–11–مدخل إلى اللّغة الإعلاميّة

اختلف الباحثون في تعريف لغة الإعلام، وتحديد مميّزاتها، فأطلقوا عليها تسميات مختلفة، مثل: اللّغة الثّالثة التي تتوسّط الفصحى والعاميّة، أو فصحى العصر التي تواكب التّطوّر الاجتماعيّ والمعرفيّ للعرب، أو اللّغة العربيّة الجديدة التي تستند في أصولها إلى العربيّة القديمة، وتستجيب لمستجدّات العصر والحاجات التعبيريّة للناطقين بها، وذهب البعض الآخر للقول أنها النثر العمليّ الذي ظهر مع ظهور الصّحافة، ويقع في منطقة وسطى بين لغة النّثر الفنيّ أي لغة الأدب والنّثر العادي أي لغة التّخاطب اليوميّ، وهي لغة تمتاز بالبساطة والوضوح (حلواني، 2015).

ويمكن القول أنّ اللّغة الإعلاميّة هي شكل من أشكال التّواصل اللّغويّ في وسائل الإعلام السّمعية والمرئيّة والمقروءة ومتعدّدة الوسائط الإلكترونيّة، حيث يعمل منتجو الخطاب الإعلامي، وواضعو السّياسة التّحريرية باستعمال اللّغة على ابتكار استعمالات جديدة لعدد من المفردات بقصد التّوسع في إيصال الرّسالة الإعلاميّة، وبهدف تحقيق التّأثير في الذّوات المتلقيّة (الرّأي العام).

1–12–خصائص اللّغة الإعلاميّة

هناك خصائص عامةّ يجب توافرها في اللّغة الإعلاميّة أهمّها ما يلي:

1–12–1–الوضوح

تعتبر هذه السّمة من أبرز سمات لغة الإعلام وأكثرها بروزا، ويرجع ذلك إلى طبيعة وسائل الإعلام من ناحية، وجمهورها من ناحية أخرى، فإن كانت الكلمات غير واضحة في الإذاعة فقد المستمع المضمون المقدّم، ولم يستطع استرجاعه للتّأكد منه أو الاستفهام عن الغموض، وجمهور وسائل الإعلام فئات متنوّعة ، يميلون إلى العجلة في تعرّضهم للوسائل، وليس لديهم الرغبة ولا الوقت للتّركيز في المضمون المقدّم، لذا يجب أن تكون الكلمات والجمل والمعاني واضحة كلّ الوضوح لتحقيق أهدافها (الشريف و منصور، 2004)

1–12–2–المعاصرة

يقصد بها أن تكون الكلمات والجمل التراكيب، والتعبيرات اللّغويّة متماشية مع روح العصر ومتّسقة مع إيقاعه، فالجمل الطويلة والكلمات المعجميّة والجمل المركبة قد لا تكون مناسبة للغة الإعلاميّة إلاّ في مواضيع معيّن، وفي حالات محدّدة.

1–12–3–الملاءمة

يقصد بها أن تكون اللّغة متلائمة مع الوسيلة من ناحية، و مع الجمهور المستهدف من ناحية أخرى، فلغة الإذاعة مثلا هي لغة ذات طابع وصفي، وهي لغة تتوجّه إلى حاسّة السمع، لذا يجب أن تكون مفردات هذه اللّغة ملائمة لهذه الحاسّة، ولغة الصّحافة تستهدف فئات معيّنة، وتتوجّه إلى حاسّة البصر، فيجب أن تكون ملائمة أيضا (الشريف ومنصور، 2004).

1–12–4–الاتّساع

يقصد به أن يكون عدد المفردات كبيرا بحيث تلبّي الاحتياجات المختلفة، واللّغة الإعلامية متّسعة، وتتّسع بشكل يوميّ، وقد يكون للاتصال مع الثّقافات الخارجية وضرورة التّرجمة اليوميّة لكثير من المصطلحات أثره في زيادة حجم اللّغة الإعلاميّة و اتّساعها (الشريف ومنصور، 2004).

وعليه يمكن القول أنّ اللّغة الإعلاميّة لغة تتّسم بالعديد من

الخصائص التي تميّزها عن باقي اللغات، فالاهتمام بنجاح الخطاب الإعلاميّ يعني توظيف مختلف هذه الخصائص.

1-13-توظيف اللّغة في الخطاب الإعلاميّ

إذا كانت اللّغة من النّاحية الشّعوريّة والوجدانيّة تمثّل روح الأمّة، ومن النّاحية الثّقافيّة تمثّل الوعاء والوسيلة النّاقلة للأفكار والتّقاليد والخبرات عبر الأجيال المتعاقبة على تاريخ الأمّة، وكانت من النّاحية السّياسيّة هي معالم الحدود الحقيقيّة للرقعة الجغرافيّة الوطنيّة والقومية، ومن النّاحية السّياديّة هي أهمّ أسس الهويّة ومكوّنات الشّخصيّة، والوحدة الوطنيّة لأية مجموعة بشريّة تعيش في انسجام على وجه الكرة الأرضية، إذا كانت اللّغة كذلك لأنّها تعتبر وسيلة للتّخاطب بين الأفراد والتّعبير عن أفكارهم ومشكلة اللّغة في وسائل الإعلام لها ثلاثة مظاهر هي (الشامي، 2012):

-شيوع الأخطاء النّحويّة في العربيّة الفصحى المستخدمة، وهي ركيكة في الأساس.

-شيوع الكتابة بالعاميّة في المقالات، وفي البرامج التّلفزيونيّة.

-كثرة استخدام المفردات الأعجميّة في ثنايا الخطاب الموجّه.

لغة الإعلام التّلفزيونيّ الجزائريّ بين نقل الحقائق والتّهويل اتّجاه جائحة كوفيد 19:

للإعلام دور مهمّ في نقل مختلف الأحداث الوطنيّة والدّوليّة، خاصّة في عزّ الأحداث المهمّة والأوبئة العالميّة، وفي هذا السّياق تعتبر جائحة كوفيد 19 قضيّة السّاعة في مختلف الوسائل الإعلاميّة، والتّلفزيون الجزائري كغيره من تلفزيونات العالم اهتمّ بتسليط الضّوء على كلّ جديد يخصّ وباء كوفيد 19 وطنيّا و دوليّا، فبين نقل الحقائق والتّهويل فيها انقسم الجمهور، فقد يبدو للبعض أنّ هناك تهويلا إعلاميّا يتعلّق بأعداد ضحايا فيروس كوفيد 19 التي يتم التّصريح بها، لكن الحقيقة التي يجب الوقوف عندها أنّ هناك خطرا يهدّد الجزائر والعالم، وهو يتطلّب التّعامل معه بجدّية.

وعموما يمكن القول أنّ لغة التّلفزيون الجزائري في برامج الأخبار عموما ونشرات الأخبار خاصّة المهتمّة بجائحة كوفيد 19 هي لغة متنوّعة بين لغة تحمل في طيّاتها نقل الحقائق، وبين لغة أخرى تصاحب التّهويل.

2-دور التّلفزيون الجزائري في التّصدّي لجائحة كوفيد19

للإعلام النّاجح دور مفصليّ في الكثير من الأحداث، فيهتمّ بالقضايا ويسلّط الضوء على أبرز الأحداث التي تهمّ المجتمعات، ومعالجتها وفقا للمعايير المهنية إنصافا للحقيقة من جهة، وخدمة لمشاغل الناس واهتماماتهم من جهة أخرى، لذلك نجده المتصدّر في التّصدّي للأزمات.

ومع ظهور فيروس «كوفيد 19» فجأة وتسارع وتيرة ضحايا هذه الجائحة التي لم يتم وضع حدّ في بداياتها، دفع التّلفزيون الجزائري إلى تحمّل مسؤوليّته تماما كما يتحمّلها الأطبّاء، نظرا لدوره الكبير في الظّروف الصّعبة التي يمرّ بها العالم بأكمله، ومن بين الأساليب التي اتّخذها التّلفزيون الجزائريّ للتّصدّي للجائحة ما يلي:

-تغطية الأحداث المحليّة والوطنية والدّوليّة التي تهتمّ بوباء كوفيد 19.

- تخصيص برامج تعريفيّة بفيروس كوفيد 19، وإبراز طرائق الحماية والوقاية منه.

- مساعدة الجماهير لتوسيع درجة الوعي الفردي والمجتمعيّ، وبناء مناعة للحدّ من انتشار الفيروس القاتل.

الجانب التّحليليّ للدّراسة:

بعد تحديد الإجراءات المنهجيّة للبحث، تمّ تحليل عيّنة قصديّة من نشرات الأخبار القناة التلفزيونيّة الجزائريّة الثالثة.

3-تحليل عينة البحث

3-1-فئات ماذا قيل؟

وهي الفئات التي تجيب عن السّؤال ماذا قيل؟ وتمثّلت في:

3-1-1-فئة المعاصرة

جدول (03): المعاصرة بعيّنة الدراسة

المعاصرة	التكرار	النسبة
ألفاظ حديثة	03	% 30
ألفاظ قديمة	01	% 10
تنوّع بين الألفاظ القديمة والحديثة	06	% 60
المجموع	10	% 100

يبرز الجدول رقم 03، المبيّن أعلاه نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بفئة «المعاصرة» التي تميّز اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ التّنوع بين الألفاظ القديمة والحديثة في لغة نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة هو السّمة الغالبة بتصدّره قائمة

بنسبة 60 %، وهذا راجع لرغبة القائمين على نشرات الأخبار تنويع أساليب اللغة الإعلامية بين ألفاظ حديثة تجذب الجماهير، وبين قديمة للتّذكير بحيثيّات سابقة أو التّأكيد على إجراءات مقدّمة.

3–1–2–**فئة الملاءمة**

جدول (04): الملاءمة بعيّنة الدراسة

الملاءمة	التكرار	النسبة
لغة ملائمة للخبر	05	50 %
لغة ملائمة للجمهور	03	30 %
لغة ملائمة للخبر والجمهور	02	20 %
المجموع	10	100 %

يمثّل الجدول رقم 04 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «الملاءمة» باعتبارها خاصيّة من الخصائص التي تميّز اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، وأبرز التّحليل أنّ «اللّغة الملائمة للخبر « حصدت نسبة 50 %، وهي أعلى نسبة بالقائمة.

وأبرزت نتائج البحث التّحليلي أنّ «اللّغة الملائمة للجمهور» جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 30 %، في حين أنّ الجمع بين لغة ملائمة للخبر والجمهور جاء في ذيل التّرتيب بنسبة 20%.

وترجع كلّ هذه الأرقام إلى أنّ نشرات الأخبار بالقناة التّلفزيونيّة الجزائريّة الثالثة المهتمّة بجائحة كوفيد 19 تنقل الأحداث بلغة ملائمة للخبر في حدّ ذاته، أي أنّها تعمل على تقديم ملائم للخبر أوّلا ثمّ تنتقل للاهتمام بالجمهور المشاهد وبعدها الجمع بالاهتمامين « الخبر والجمهور».

3–1–3–**فئة الجاذبيّة**

جدول (05): الجاذبيّة بعيّنة الدراسة

الجاذبيّة	التكرار	النسبة
لغة وصفيّة جذابة	06	60 %
لغة تحليليّة جذابة	03	30 %
لغة جافّة خالية من الجاذبيّة	01	10 %
المجموع	10	100 %

يبرز الجدول رقم 05 نتائج البحث التحليلي المتعلّقة بفئة «الجاذبيّة» التي تميّز اللّغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة تعتمد على «لغة وصفيّة جذّابة» باعتبارها السّمة الغالبة والتي تصدّرت قائمة الجاذبيّة بنسبة 60 %، و هذا راجع لطبيعة نشرات الأخبار ولغتها الوصفيّة البعيدة عن التّحليل في الكثير من الأحيان كون الخبر يكون مختصرا، و هذا لا يعني أنّ نشرات الأخبار لا تعتمد على اللّغة التّحليليّة فهي تستعين بها في بعض الأحيان .

لهذا جاءت « اللغة التحليلية الجذابة « في المرتبة الثانية بنسبة 30 %، لتأتي أخيرا «اللّغة الجافّة الخالية من الجاذبية» في المرتبة الأخيرة بنسبة 10 % في مواضع جزئيّة من نشرات الأخبار التي تسلّط الضّوء على جائحة كوفيد 19.

3–1–4–**فئة الاختصار**

جدول (06): الاختصار بعيّنة الدراسة

الاختصار	التكرار	النسبة
لغة دقيقة و مختصرة	06	60 %
لغة فضفاضة طويلة	01	10 %
تنويع بين لغة مختصرة وفضفاضة	03	30 %
المجموع	10	100 %

جاء في الجدول رقم 06 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بفئة «الاختصار» التي تميّز اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ نشرات أخبار القناة الجزائرية الثّالثة تعتمد على «لغة دقيقة ومختصرة» باعتبارها السّمة الغالبة والتي تصدّرت القائمة بنسبة 60 %، وهذا راجع لطبيعة نشرات الأخبار ولغتها الوصفيّة البعيدة عن التّحليل في الكثير من الأحيان كون الخبر يكون مختصرا لا يحتاج إلى الكثير من الوقت لبثّه.

وهذا لا يعني أنّ نشرات الأخبار لا تعتمد على اللّغة الفضفاضة الطّويلة، فهي تستعين بها في بعض الأحيان.

3–1–5– **فئة المرونة**

جدول (07) : المرونة بعيّنة الدراسة

المرونة	التكرار	النسبة
لغة معبّرة عن الموضوع بسلاسة	05	50 %
لغة معبّرة عن مواضيع تخص القضيّة	03	30 %
لغة غير معبّرة عن حاجات الجمهور	02	20 %
المجموع	10	100 %

يبرز الجدول رقم 07 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بفئة «المرونة» التي تميّز اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ نشرات أخبار

القناة الجزائرية الثالثة تعتمد على «لغة معبّرة عن الموضوع بسلاسة» باعتبارها السّمة الغالبة والتي تصدّرت قائمة المرونة بنسبة 50 %، وجاءت «اللغة المعبّرة عن مواضيع تخصّ القضيّة « في المرتبة الثانية بنسبة 30 %، لتأتي أخيرا «اللغة التي لا تعبّر عن حاجات الجمهور» في المرتبة الأخيرة بنسبة 10 %.

ومن خلال الأرقام المتوصّل إليها يتّضح أنّ اللّغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة معبّرة عن الموضوع بسلاسة غالبا كتقديم معلومات وإجراءات جديدة تخصّ الجائحة، لكنّها مقصّرة في حقّ الجمهور المشاهد في أحيانا أخرى مثل: إهمال نشرات الأخبار تزويد الجمهور المشاهد بمختلف طبقاته الاجتماعيّة والعلميّة بتحليلات منطقيّة للمساهمة في مكافحة وباء كوفيد 19.

3–1–6– **فئة الاتّساع**

جدول (08): الاتّساع بعيّنة الدراسة

الاتّساع	التكرار	النسبة
تعدّد المصطلحات المستخدمة	03	30 %
التّرجمة اليوميّة للمصطلحات	02	20 %
عدم اتّساع المصطلحات	05	50 %
المجموع	10	100 %

يمثّل الجدول رقم 08 المرفق معه نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بفئة «الاتّساع» التي تميّز اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة لا تعتمد على تعدد المصطلحات بنسبة معتبرة، وعليه تصدّر «عدم اتّساع المصطلحات» القائمة بنسبة 50 %، وجاء «تعدّد المصطلحات المستخدمة» في المرتبة الثانية بنسبة 30%، لتأتي أخيرا «التّرجمة اليوميّة للمصطلحات» في المرتبة الأخيرة بنسبة 10%.

نتائج البحث المتوصّل إليها وضّحت أنّ اللّغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة معبّرة عن الموضوع، لكنّها تعاني من عدم اتّساع المصطلحات، وكذا التّرجمة اليوميّة التي تفيد في إنجاح الرسالة الإعلاميّة وتثبيتها.

3–1–7–**فئة أساليب الإقناع**

جدول (09): أساليب الإقناع بعيّنة الدراسة

الأساليب الإقناعيّة	التكرار	النسبة
الأساليب المنطقيّة	03	30 %
الأساليب العاطفيّة	04	40 %
الأساليب التّخويفيّة	03	30 %
المجموع	10	100 %

يمثل الجدول رقم 09 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «الأساليب الإقناعيّة» التي توظّفها اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل أنّ نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة تعتمد على «الأساليب العاطفيّة»، بنسبة معتبرة قدّرت بـ40%، حيث تحمل نشرات الأخبار التي تسلّط الضوء على فيروس كوفيد 19 مشاعر وأحاسيس عاطفيّة للفت الجمهور إلى مدى خطورة الجائحة، وضرورة الوعي والعمل بالإجراءات الوقائيّة لتفاديها، وحملت «الأساليب المنطقيّة» و «الأساليب التّخويفيّة» نفس النسبة المتمثلة في 30 %، و هو ما يبرز استعانة النشرات الإخباريّة لمثل هذه الأساليب الإقناعيّة كاستمالات تفيد إنجاح الرسالة وتحقيق الهدف من الخبر الإعلامي.

فالأساليب الإقناعيّة المنطقيّة التي تخاطب العقل بروح المنطق تقدّم إحصائيّات ومواقف دالّة، أمّا «الأساليب التّخويفيّة» هي تقديم مختلف أشكال التّخويف للتّعبير عن حجم الجائحة وخطورتها.

3–2– **فئات كيف قيل؟**

وهي الفئات التي تهتم بالشكل الذي تقدّمه نشرات الأخبار بالقناة التلفزيونية الجزائريّة الثالثة، وتمثلت فئات موضوع البحث من الجانب الشكلي في:

3–2–1– **فئة القوالب الإعلاميّة**

جدول (10): القوالب الإعلاميّة بعيّنة الدراسة

القوالب الإعلاميّة	التكرار	النسبة
تقرير إعلامي	07	70 %
روبورتاج إعلامي	02	20 %
بورتريه إعلامي	01	10 %
المجموع	10	100 %

يوضّح الجدول رقم 10 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «القوالب الإعلاميّة» المعتمدة في النشرات الإخباريّة بالقناة الجزائريّة الثالثة خلال جائحة كوفيد 19، حيث أثبت التّحليل

أنّ «التّقرير الإعلامي» تصدّر قائمة القوالب الإعلاميّة بنسبة مرتفعة تمثلت في 70% باعتبار أنّ التّقرير الإعلامي هو عصب النّشرات الإخباريّة ، و جاء «الروبورتاج الإعلامي» في المرتبة الثانية بنسبة ضئيلة مقارنة مع التّقرير، و تمثلت هذه النّسبة في 20%، ليأتي «البورتريه الإعلامي» في المرتبة الأخيرة بنسبة 10% .

نتائج البحث المتوصّل إليها أبرزت أنّ اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة اعتمدت على قوالب إعلاميّة متعدّدة، اهتمّت بـ« التّقرير الإعلامي»، لكنّها أهملت أنواعا أخرى كالروبورتاج والبورتريه.

3–2–2–فئة المدّة الزمنيّة

جدول (11) : المدّة الزمنيّة بعيّنة الدراسة

المدّة الزمنيّة	التكرار	النسبة
أقل من 5 دقائق	01	10 %
أكثر من 5 دقائق	08	80 %
10 دقائق فما فوق	01	10 %
المجموع	10	100 %

مثّل الجدول رقم 11 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «المدّة الزمنيّة» المخصّصة لجائحة كوفيد 19 في نشرات الأخبار بالقناة التلفزيونيّة الثالثة وأثبت التّحليل أنّ المعدّل الزمني للاهتمام بقضيّة كوفيد 19 هو أكثر من 5 دقائق بنسبة قدّرت بـ 80 %.

وهذا منطقيّ لأنّ النّشرات الإخباريّة محدّدة زمنيّا للعديد من الأخبار المحليّة، الوطنيّة والدوليّة في كلّ المجالات، والحاجة الإعلاميّة لتوظيف مختلف الأخبار التّلفزيونيّة تؤثّر على العامل الزمني، لهذا تظهر أخبار الجائحة أحيانا في أقلّ من 5 دقائق من عمر النّشرة الإخباريّة، وأحيانا أخرى تسجّل 10 دقائق فما أكثر.

3–2–3–فئة المؤثّرات الصوتيّة

جدول (12): المؤثّرات الصوتيّة بعيّنة الدراسة

المؤثرات الصوتيّة	التكرار	النسبة
مؤثرات صوتية بشريّة	03	30 %
مؤثّرات صوتيّة طبيعيّة	06	60 %
مؤثّرات صوتيّة صناعيّة	01	10 %
المجموع	10	100 %

يوضّح الجدول رقم 12 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «المؤثرات الصوتيّة» المخصّصة لجائحة كوفيد 19 بنشرات الأخبار بالقناة التلفزيونيّة الثالثة، وأثبت التّحليل أنّ المؤثّرات الصوتيّة الطبيعيّة حصدت أعلى نسبة قدّرت بـ 60%، في حين حملت «المؤثرات الصوتيّة البشريّة» نسبة 30%، أمّا «المؤثّرات الصوتيّة الصناعيّة» تحصّلت على نسبة ضئيلة قدّرت بـ 10 %.

نتائج البحث المتوصّل إليها أبرزت أنّ اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة اعتمدت على مؤثّرات صوتيّة طبيعيّة لإيصال رسالة إعلاميّة على طبيعتها، واهتمامها بـ «المؤثرات البشريّة» يزيد من عمليّة التّأثير عند تسليط الضوء على الجائحة، أمّا المؤثّرات الصناعيّة فقد استعانت بها نشرات أخبار القناة التلفزيونيّة الجزائريّة الثالثة لتحقيق هدف تعديل أو تغيير في شكل المضمون الإعلامي.

3–2–4–فئة الألوان

جدول (13): الألوان الموظّفة بعيّنة الدراسة

الألوان	التكرار	النسبة
اللّون الأزرق	05	50 %
اللّون الأبيض	03	30 %
اللّون الأحمر	02	20 %
المجموع	10	100 %

وضّح الجدول رقم 13 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ «الألوان الموظّفة» المخصّصة لجائحة كوفيد 19 بنشرات الأخبار بالقناة التلفزيونيّة الثالثة، وأثبت التّحليل أنّ «اللّون الأزرق» حصد أعلى نسبة قدّرت بـ 50 % ويدلّ اللون الأزرق على روح المسؤوليّة والمصداقيّة، كما يبعث هذا اللون في نفسيّة الضيف والجمهور المشاهد الراحة والاطمئنان.

وكان للونين الأبيض والأحمر مكانتهما في نشرات الأخبار بنسبة ضئيلة، فللأبيض دلالات عديدة أهمها: أنّه لون السّلام والراحة، والشّفاء والرّحمة، أمّا اللون الأحمر الذي يرمز له بلون الخطر والإثارة فوظّف هو الآخر في النشرات الإخباريّة التي تعرض جائحة كوفيد 19.

نتائج البحث المتوصّل إليها أبرزت أنّ للألوان لغة ودلالات لا تقلّ أهميّة عن اللغة السمعيّة والبصريّة، لهذا يتّضح أنّ اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري لغة متنوّعة.

3–2–5–**فئة زوايا التّصوير**

جدول (14): زوايا التّصوير بعيّنة الدراسة

زوايا التّصوير	التكرار	النسبة
الزاوية العادية	06	60 %
الزّاوية المرتفعة	02	20 %
الزّاوية التّصاعديّة	02	20 %
المجموع	10	100 %

يمثّل الجدول رقم 14 نتائج البحث التّحليلي المتعلقة بـ « زوايا التّصوير» المخصّصة لجائحة كوفيد 19 بنشرات الأخبار بالقناة التلفزيونيّة الثالثة، وأثبت التّحليل أنّ «الزّاوية العادية « حصدت أعلى نسبة قدّرت بـ 60 %، وهذا لإبراز كلّ جوانب عرض الأخبار المتعلّقة بجائحة كوفيد 19.

خاتمة

بعد إجراء الدراسة التحليلية، تم التوصل للعديد من النتائج أهمّها:

- التّنوع بين الألفاظ القديمة والحديثة في لغة نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة هو السّمة الغالبة في فئة المعاصرة.
- نشرات الأخبار بالقناة التّلفزيونيّة الجزائريّة الثالثة المهتمّة بجائحة كوفيد19 تنقل الأحداث بلغة ملائمة للخبر.
- تعتمد نشرات الأخبار بالقناة الجزائريّة الثالثة على « لغة وصفيّة جذّابة « وهي «لغة دقيقة ومختصرة».
- اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد19 لغة معبّرة عن الموضوع، لكنّها تعاني من عدم اتّساع المصطلحات وكذا التّرجمة اليوميّة.

تعتمد نشرات أخبار القناة الجزائرية الثالثة على « الأساليب العاطفيّة «، بنسبة معتبرة قدّرت بـ 40 %، للفت الجمهور إلى مدى خطورة الجائحة، وضرورة الوعي والعمل بالإجراءات الوقائيّة لتفاديها.

- اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة اعتمدت على قوالب إعلاميّة متعدّدة، اهتمّت بـ « التّقرير الإعلامي «، لكنّها أهملت أنواعا أخرى كالروبورتاج والبورتريه...
- المعدّل الزمني للاهتمام بقضيّة كوفيد 19 هو أكثر من 5 دقائق بنسبة قدّرت بـ 80 %.
- اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد19 لغة اعتمدت على مؤثّرات صوتيّة طبيعيّة لإيصال رسالة إعلاميّة على طبيعتها.
- للألوان لغة ودلالات لا تقلّ أهميّة عن اللغة السمعيّة والبصريّة، لهذا يتّضح أنّ اللغة الإعلاميّة بالتلفزيون الجزائري خلال جائحة كوفيد 19 لغة متنوّعة رغم إهمالها لبعض الجوانب.
- استغلّت العديد من الجوانب التقنيّة بنشرات أخبار القناة الجزائريّة الثالثة لإثراء اللغة الإعلاميّة في ظلّ جائحة كوفيد19 كاستغلال زوايا التّصوير العادية، والتّنويع التّقني كلّما ألحّت الحاجة.

وفي خاتمة الدّراسة يمكن القول أنّ اللغة الإعلاميّة بالتّلفزيون الجزائري في ظلّ جائحة كويد 19 لغة بسيطة تحمل في طيّاتها العديد من المضامين، كما تبرز في شكلها عن لغة تحمل العديد من الصور الدّلالية، فالاهتمام ببناء لغة إعلامية سليمة موضوعيّة واضحة أولى الأولويّات تحقيقا لأهداف الرسالة الإعلامية النّاجحة وكسبا للرأي العام.

وعليه، تقدّم **التوصيات** الآتية:

- العمل على تنويع أساليب اللغة الإعلاميّة بالبرامج الإخباريّة بالقنوات الجزائريّة في ظلّ جائحة كوفيد 19، وما بعدها.
- الخروج من الوصف الخبري الجذاب إلى لغة إعلاميّة تحمل تحليلا منطقيّا وموضوعيّا لمختلف الأحداث.
- ضرورة الاهتمام بشكل ومضمون الرّسالة الإعلاميّة قبل بثّها على التّلفزيون.
- الاهتمام بكلّ شرائح الجمهور، والعمل على أن يكون الخبر أكثر وضوحا.
- التكثيف من الملتقيات والندوات الوطنية أو الدولية التي تهتم باللغة بشكل عام وعلاقتها بالإعلام خصوصا لمواجهة كل استغلال سيء وتأثير سلبي.

المراجع

1. بوحوش, ع., & محمود, م. (1995). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة.
2. الشامي, ج. أ. (2012). اللغة العربية في الإعلام بين التأصيل و التوصيل . جريدة الرياض .
3. الشريف, س., & منصور, أ. ن. (2004). اللغة الإعلامية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. القاهرة: جامعة القاهرة.
4. الطيب, ع. ع. (2010). منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة. السودان: جامعة أم درمان.
5. العياضي, ن. ا. (1991). مساءلة الإعلام، المؤسسة الوطنية للطباعة . الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة .
6. المحيط, ا. (2019, أكتوبر 08). Retrieved from https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%84%D8%BA%D8%A9/
7. الموقع الالكتروني للتلفزيون الجزائري. (n.d.). Retrieved from www.entv.dz
8. الموقع الإلكتروني لليونيسيف. (n.d.). Retrieved from www.unicef.org
9. الوسيط, ا. (n.d.). القاهرة: مجمع اللغة العربية .
10. أنجرس, م. (2013). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. الجزائر: دار القصبة.
11. بن عودة, م. (2017/2018). القيم الإخباريّة في القنوات الفضائيّة الجزائريّة: دراسة تحليلية ومقارنة. الجزائر: جامعة مستغانم.
12. حلواني, ف. ا. (2015). لغة الإعلام العربي . مجلة جامعة دمشق .
13. حمدي, أ. (2002). الخطاب الإعلاميّ العربيّ: آفاق وتحديّات. الجزائر: دار هومة للنّشر والتّوزيع.
14. حمران, أ. (1998). الاتجاه اللغوي لجمهور وسائل الإعلام الجزائريّة في ظل الازدواجية اللغوية . الجزائر: جامعة الجزائر.
15. خمايسة, م. (2020, 22 جوان). في زمن كورونا الصوت الأعلى للتّلفزيون ... قراءة في تقرير معهد رويترز. Retrieved from معهد الجزيرة للإعلام: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1114
16. زكي, أ. (2006). معجم مصطلحات الإعلام . القاهرة : دار الكتاب المصري .
17. شرف, ع. ا. (1980). المدخل إلى وسائل الإعلام. القاهرة: دار الكتاب المصري .
18. طلحة, ا. أ. (2020). التّداعيات الاقتصاديّة لفيروس كورونا المستجدّ على الدّول العربيّة . الإمارات العربيّة المتّحدة : صندوق النقد العربي .
19. عبد الحميد, م. (2008). تحليل المحتوى في بحوث الإعلام والاتصال. بيروت: دار الهلال.
20. محمود, خ. (2009). إنتاج اللغة في النصوص الإعلامية . الدار العربية للنشر و التوزيع.
21. مرسلي, أ. ب. (2005). مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
22. مصمودي, د. (2009). الفضائيات العربية بين اللغة الإعلامية و الاستعمال اللغوي . مجلة علوم اللغة العربية و آدابها , الجزائر.

Media language of Algerian Television during the Covid 19 pandemic -An analytical study of a sample of Newscasts The third Algerian channel-

Abstract

the aim of this research is to monitor the manifestations of linguistic use in the Algerian visual media during the pandemic of Covid 19, and to reveal the direction of levels of linguistic expression in the Algerian media, To try to find ways to rationalize Algerian media linguistic practices after the pandemic, as Covid 19, Based on the "Descriptive Approach" using the "intentional sample" method, starting from the appointment of ten issues of the main news bulletins that were broadcast over the following days from 13 July to 22 July 2020, by using data collection tools represented in: simple observation, and content analysis as a main tool ,and reached many conclusions with some recommendations.

Keywords
media language
Algerian tv
newsletters
the third channel
covid 19

Le langage médiatique de la télévision algérienne pendant la pandémie de Covid-19- Une étude analytique d'un échantillon des bulletins d'information de la troisième chaîne algérienne -

Résumé

L'objectif de cette recherche est de suivre les manifestations de l'usage linguistique dans les médias visuels algériens lors de la pandémie de Covid 19, et de révéler l'évolution des niveaux d'expression linguistique dans les médias algériens, pour tenter d'extraire des pistes de rationalisation des pratiques linguistiques des médias algériens après la pandémie de Covid 19, en se basant sur la «méthode descriptive analytique» utilisant la méthode de «l'échantillon intentionnel», basée sur l'attribution de dix numéros des principaux bulletins d'information qui ont été diffusés dans les jours suivants du 13 au 22 juillet 2020, en utilisant les outils de collecte de données représentés: l'observation simple et l'analyse de contenu comme outil principal, L'étude a atteint de nombreux résultats et recommandations.

Mots clés
langage des médias
télévision algérienne
nouvelles
la troisième canal
Covid 19

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف واذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي .CC BY NC 4.0
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

صعوبات الاستعارات التي تواجه طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في تفسير النصوص الأدبية

ملخص

الأدب مفيد لتنمية الكفاءة التواصلية لطلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. ومع ذلك يفتقر الطلاب الجزائريون في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية إلى الحماس تجاه تعلم الأدب لأنهم غير قادرين على تفسير النص الأدبي الذي يتم فيه نقل معنى الكلمات والعبارات بسبب استعمال المحسنات البديعية والبيانية. تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من الصعوبات المتعلقة بالتعاليم التي يواجهها الطلاب الجزائريون في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية عند قراءة وتفسير معنى النص الأدبي. ولتحقيق هذا الهدف، تم تقديم استبيان على 30 طالبًا يدرسون الأدب في قسم اللغة الإنجليزية - جامعة قاصدي مرباح. تظهر نتائج هذا البحث أن الطلاب الجزائريين في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية يواجهون صعوبات عند محاولة تفسير معنى النص الأدبي. توفر لنا هذه النتائج المشجعة نقطة انطلاق قابلة للتطبيق لتدريس طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية من أجل زيادة تفسيرهم للنص الأدبي وتعزيز مهارات القراءة لديهم.

الكلمات المفتاحية

طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية
النص الأدبي
مهارة القراءة
التفسير
الصعوبات المستندة إلى أدوات

Difficultés basées sur les tropes rencontrées par les étudiants EFL dans l'interprétation de textes littéraires

Résumé

Malgré que la littérature puisse développer la compétence communicative, les étudiants d'anglais comme langue étrangère manquent d'enthousiasme pour apprendre la littérature à cause de leurs incapacités d'interpréter un texte littéraire dans lequel le sens est transféré à cause des tropes. Cette étude vise à étudier les difficultés liées aux tropes que rencontrent les étudiants lorsqu'ils interprètent un texte littéraire. Pour atteindre cet objectif, un questionnaire a été administré à 30 étudiants dans le département d'anglais de l'Université Kasdi Merbah. Les résultats montrent que les étudiants rencontrent des difficultés basées sur les tropes en essayant d'interpréter le texte littéraire. Ces résultats encourageants nous fournissent un point de départ viable pour enseigner aux étudiants tropes afin d'augmenter leur interprétation du texte littéraire et de promouvoir leurs compétences en lecture.

Mots clés

efl students
littérature
lecture
interprétation
difficultés basées sur les figures de style

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Competing interests

The author(s) declare no competing interests

حقوق المؤلف واذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.
للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية؛ بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقًا لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal›s copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).
To see a copy of this license, visit:
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/
This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

Section three

The affect of tropes- based difficulties in EFL students' performance. Please put the cross in one box depending on your reaction when tropes-based difficulties make interpreting literary text a difficult task for you.

N	Statements	Always	Often	Sometimes	Rarely	Never
1	I stop reading, when I find it difficult to identify figurative forms implemented in literary text					
2	I stop reading, when I fail to decode figurative meaning of an expression or a word					
3	I stop reading, when I fail to identify the type of figurative form employed in the literary text					
4	I stop reading if fail to identify comparison based figurative forms whether metaphor or simile					
5	I stop reading if I fail to identify the figurative meaning of a word or an expression whether metaphor or symbol					
6	I stop reading if I find difficulties to understand the different figurative meanings that an expression or a word in literary text has					
7	I get bad marks in the exam because I'm unable to decode figurative language					
8	I get bad marks in the exam because I'm unable to identify the figurative forms employed in the literary text					
9	I spend long time during the exam to identify the figurative forms					
10	I spend long time during the exam to interpret the figurative meaning of a word or an expression					
11	I participate in the activities based on the identification of tropes employed in a literary Text					
12	I keep silent when I'm asked to identify and interpret tropes used in a given literary text					

Student Questionnaire

Dear students

I am presently conducting a research on tropes- based difficulties encountering EFL students when interpreting literary text. The purpose of this questionnaire is to investigate tropes- based difficulties encountering EFL students when interpreting literary text and the extent to which the aforementioned difficulties negatively affect EFL students' understanding of literary text and, then, their attitudes towards learning literature. I would be very grateful if you could answer these questions. Your responses will be used for research only and will remain confidential.

Section one

EFL students' attitudes towards learning literature. Please put a cross (X) in One of the boxes depending on how much you agree or disagree with the statements.

N	Statements	Strongly agree	Agree	Neutral	Disagree	Strongly disagree
1	I like reading English literature					
2	English literature helps me to develop my proficiency in English language					
3	I enjoy if I'm asked to read a literary text in the classroom					
4	I enjoy if I'm asked to read a literary work as a home activity					
5	Reading literary text is a motivating activity					
6	I like to participate in English literature- based activities in the classroom					
7	I like using literature in the classroom when learning English language.					
8	Learning literature is important because it contributes to my future professional career.					
9	Learning literature is a demanding task.					

Section two

difficulties encountering EFL students when coming to interpret a literary text. Please put a cross in the appropriate box depending on how frequently encounter difficulties when you come to interpret literary text.

N	Statements	Always	Often	Sometimes	Rarely	Never
1	I find difficulties when dealing with English literature.					
2	I find it difficult to understand a literary text as my low proficiency in English language.					
3	The lack of English vocabulary raises troubles when coming to understand a literary text.					
4	I fail to give a literary text an appropriate interpretation because my cultural competence is underdeveloped.					
5	I find difficulties to appropriately interpret literary text because I'm unable to decode figurative language.					

13. Grenfell , M., & Erler , L. (2007). Language learner strategies. Language Learner Strategies, 35(01), 5–7.
14. Hill , R. (1995). Criteria for the section of literary texts. Oxford : Oxford University Press.
15. Knowles , E., & Smith , M. (2001). Reading rules! Motivating teens to read. Westport, CT: Libraries Unlimited.
16. Lazer , G. (1993). Literature and Language Teaching: A Guide for Teachers and Trainers. New York : Cambridge University Press.
17. McKay, S. (1982). Literature in the ESL Classroom. Teachers of English to Speakers of Other Languages. TESOL Quarterly, 16(04), 529–536.
18. McRae, J. (1997). Literature with a small 'l.'. Hong Kong: Macmillan Publishers Limited.
19. Maley, A. (1989). "Down from the Pedestal: Literature as Resource" in Literature and the Learner: Methodological Appro. Cambridge : Modern English Publications.
20. Maley, A. (2001). Literature in the Language Classroom. In The Cambridge Guide to TESOL. Cambridge : Cambridge University Press.
21. Martinez-Flor, A., & Uso-Juan, E. (2006). Approaches to Language Learning and Teaching: Towards Acquiring Communicative Competence Through the Four Skills. In Current Trends in the Development and Teaching of the Four Language Skills. Berlin: Mouton de Gruyter.
22. Moss, J. (2003). ≪Which English? ≫ . In Learning to Teach English in the Secondary School: A Companion to School Experience. London: Routledge Falmer.
23. Povey , J. . (1967). Literature in TESOL programs: The language and the culture. TESOL Quarterly, (1), 40–46.
24. Pugh, S. (1989). Literature, culture, and ESL: A natural convergence. Journal of Reading, 3(2), 320–329.
25. Shanahan, D. (1997). Articulating the Relationship Between Language, Literature, and Culture: Toward a New Agenda for Foreign Language Teaching and Research. The Modern Language Journal, 81(02), 164–174.
26. Spack , R. (1985). Literature, reading and writing, and ESL Bridging the gaps. TESOL Quarterly, 19(04), 703–725.
27. Van , T. T. . (2009). The relevance of literary analysis to teaching literature in the EFL classroom. English Teaching Forum, 47(03), 2–9.
28. Wang , J. ., & Guthrie , J. . (2004). Modeling the effects of intrinsic motivation, extrinsic motivation, amount of reading, and past reading achievement on text comprehension between U.S. and Chinese students. Reading Research Quarterly, 39(02), 162–186.
29. Widdowson, H. . (1975). Stylistics and the teaching of literature. Harlow : Longman .
30. Zengier, S., & Shepherd, T. (2003). What is literature really? A corpus-driven study of students" statements. Presented at the Style.

respondents get bad marks in the exam by the reason their inability to decode figurative language. For the eighth question, 83, 33% of the participants get bad marks in the exam due to their inability to identify the figurative forms employed in the literary text. The question nine shows that 83, 33% of the respondents spend a long time during the exam to identify the figurative forms. For the question ten, 83, 33 % of the participants spend a long time during the exam to interpret the figurative meaning of a word or an expression. The eleventh question indicates that 86, 66% of the respondents do not participate in the activities based on the identification of tropes employed in a literary text. For the question number twelve, 83, 33% of the participants keep silent if they are asked to identify or interpret the meaning of figurative forms in a literary text. The results obtained from the third section demonstrate that the participants are not able to identify the figurative forms and to interpret the figurative meaning of a word or an expression. Additionally, they fail to make a difference between the closer figurative forms such as metaphor and symbol. Moreover, tropes-based difficulties encountering the participants affect their performance in the exam as well as in the classroom.

Conclusion

To develop EFL students' communicative competence, literature is proposed as powerful pedagogic tool. However, EFL students lack enthusiasm towards learning literature due the difficulties they encounter. As a literary text is based on figurative language in which meaning of words and expressions is transferred due to tropes as we suppose in this study. Accordingly, this study has reached some significant conclusions. First, this study proves that EFL students show negative attitudes towards literature which they consider detrimental to English language learning. Second, it also demonstrates that the inability to decode figurative meaning of words and expressions in a literary text makes is difficult for them to give a literary text an appropriate interpretation. Third, consequently, trope- based difficulties affect EFL students' exam and classroom performance.

Recommendations

The results of this study showed that EFL students have negative exam outcomes and attitudes towards literary texts because of their inability to decode meanings of sentences and words. Further research is recommended to conduct experimental studies to determine the maximum achievable enhancement in appreciating and reading literary texts through teaching EFL students explicitly tropes.

Références

1. Adeyami, M. (2010). A Study of secondary school teachers' view on the teaching of integrated social studies in Oyo State of Nigeria (Doctoral dissertation). ObafemiAwolowo University, Ile-Ife, Nigeria.
2. Dornyei, Z. (2005). The psychology of the language learner: Individual differences in second language acquisition. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
3. Afzali, K., & Tahririan, M. (2007). Strategic needs of ESL students in developing their literary competence. The Asian ESP Journal, 3(1), 4–16.
4. Bouazid, T., & Cheryl , L. R. (2010). Constraints Experienced by EFL Literature Students: a case study from an Algerian university. A Journal for Language Learning: Tydskrif Vit Taalaanleer, 26(2), 33–49
5. Bredella, L. (2004). Literary text. In Routledge Encyclopedia of Language Teaching and Learning. London: Routledge.
6. Brumfit, C. ., & Carter , R. A. (1986). Literature and language teaching. Oxford: Oxford University Press.
7. Collie, J., & Slater , S. (1987). Literature in the Language Classroom: A Resource Book of Ideas and Activities. Cambridge : Cambridge University Press.
8. Collie, J., & Slater , S. (1990). Literature in the Language Classroom: A Resource Book of Ideas and Activities. Cambridge : CUP.
9. Collie , J., & Slater , S. (1994). Literature in the Language Classroom. Cambridge : Cambridge University Press.
10. Carter, R. ., & Long , M. (1991). Teaching Literature. London: Macmillan.
11. Frey , L. R., Carl , H. B., & Gary , L. K. (2000). Investigating communication: An introduction to research methods. Boston : Allyn and Bacon.
12. Ghosn , I. (2002). Four good reasons to use literature in primary school ELT. ELT Journal , 56(2), 172–179.

the view that reading a literary text is a motivating activity. The sixth question shows that 63, 33% of the participants answer that they don't like to participate in English literature- based activities in the classroom. The results obtained from the question seven indicate that 73, 33% of the respondents dislike implementing literature in English language classroom. Question eight reports that 60% of the participants view learning literature is not important and it has no contribution to their future professional career. For the last question, 96, 66% of the participants believe that learning literature is a demanding task. Based on the results obtained from the first section we can conclude that the majority of participants have negative attitudes towards learning literature as they consider it a demanding task. Additionally, they view reading literature a detrimental activity to the learning process of English language, and it does not contribute their future professional life.

1–2–The second section

The second section is about difficulties encountering EFL students when coming to interpret a literary text.

Table N°2: Difficulties Encountering EFL Students when Interpreting Literary Text

Q N	Always	Sometimes	Never
Q1	76,66%	13,33%	10%
Q2	70%	16,66%	13,33%
Q3	66,66%	20%	13,33%
Q4	83,33%	16,66%	00%
Q5	90%	10%	00%

For the first question, 76, 66% of the participants responded that they always find difficulties when dealing with English literary works. For the second question, it is reported that 70% of the respondents always find difficulties to understand a literary text due to their low proficiency in English language. The results obtained about the third question show that 66, 66% of the participants fail to understand a literary text by reason of lucking of English vocabulary. For the fourth question, 83, 33 % of the respondents answer that they always fail to interpret appropriately a literary text their underdeveloped cultural competence. The fifth question shows that 90% of the participants respond that they find difficulties to appropriately interpret literary text as they are unable to decode the figurative language. Comparing the results obtained from all questions, we report that there are several difficulties encountering the participants when interpreting literary text, but their failure to appropriately interpret a literary text is caused by inability to decode figurative language, as it takes the highest percentage in the table.

1–3–The third Section

The third section is about the affect of tropes-based difficulties on EFL students' exam and classroom performance.

Table N° 3: Tropes-Based Difficulties' Affect on EFL Students' Performance

Q N	Always	Sometimes	Never
Q1	80%	13,33 %	06,66%
Q2	90%	10%	13,33%
Q3	90%	06,66%	03,33%
Q4	93 ,33%	03,33%	03,33%
Q5	93,33%	03,33%	03,33%
Q6	86,66%	06,66%	06,66%
Q7	83,33%	06,66%	10%
Q8	83,33%	06,66%	10%
Q9	83,33%	10%	06,66%
Q10	83,33%	06,66%	10%
Q11	06,66%	06,66%	86,66%
Q12	83,33%	03,33%	13,33%

For the first question, 80% of the participants reply that they stop reading if they find it difficult to identify figurative forms implemented in a literary text. The second question shows that 90% of the respondents stop reading just as they fail to decode the figurative meaning of an expression or a word. The third question reports that 90% of the participants stop reading if they fail to identify the type of figurative forms employed in a literary text. In the question number four, the majority of the participants 93, 33% are unable to make a difference between metaphor and simile. The results obtained from the fifth question indicate that 93, 33% of the respondents are not able to identify the figurative meaning of a word or an expression whether metaphor or symbol. For the sixth question, the majority of the participants 86, 66%can not understand other figurative meanings that an expression or a word in a literary text has. The results obtained from the question number seven show that 83, 33% of the

difficulties they encounter when dealing with literature and interpreting a literary text (Afzali &Tahririan, 2007; Grenfell & Erler, 2007; Bouazid. T & Cheryl le Roux, 2010; Zengier & Shepherd, 2003). What lacking, however, is a research exploring the nature of the different difficulties encountering EFL students when dealing with literary text.

Literary text has many characteristics; one of them is the use of figurative language. Actually, the writer uses figurative language to achieve an aesthetic value and convey the intended meaning in more deeply way. In fact, figurative forms are divided into two parts: schemes and tropes. On the one hand, schemes are defined as any artful deviation from the typical arrangement of individual sounds and words. On the other hand, tropes are viewed as any artful deviation from the ordinary and principal meaning of a word or an idea. One among many aims of literary texts is to say as much as possible using few words to achieve a maximum effectiveness. For this reason, writers implement tropes to say what they want to give their word or sentence more implied figurative meanings. As tropes dominate literary texts, as it is supposed, there is a need for studies to probe whether the use of tropes raises difficulties among EFL students when they come to interpret literary texts. Accordingly, the aim of this study is to investigate the extent to which tropes- based difficulties make it difficult for EFL students to understand and interpret a literary texts. In other words, this study finds its central focus in analyzing the problems, caused by the overuse of tropes, which EFL students experience in understanding literary text.

Research Questions

To achieve this objective, the following research questions are raised:

Do tropes create difficulties among EFL students in interpreting a literary text?

How can tropes-based difficulties affect EFL students' understanding and interpretation of a literary text?

Research Hypotheses

In the light of the aforementioned questions, the following hypotheses are drawn:

Tropes may create difficulties among EFL students in interpreting a literary text.

Tropes-based difficulties affect at highly level EFL students' understanding and interpretation of a literary text.

Research methodology and procedures

As mentioned previously, the present research serves to explore tropes-based difficulties encountering EFL students in interpreting literary texts. To achieve the study aim, a questionnaire was administered to 30 participants. The participants are EFL second- year students at Kasdi Merbah University of Ouargla. The selection of participants is based on random convenience sampling method which "includes participants who are readily available and agree to participate in a study" (Frey, Carl and Gary, 2000, p.131). The questionnaire consists of three sections each of which is devoted to attain a certain sub-objective related to the general objective.

1–Data Analysis and Interpretation

1–1–The first section

The first section is about EFL students' attitudes towards learning literature.

Table N°1: EFL Students' Attitudes towards Learning Literature

Q N	Agree	Neutral	Disagree
Q1	66%, 26	16,66%	56,66%
Q2	26,66%	20%	53,33%
Q3	33,33%	13,33%	53,33%
Q4	33%, 23	10%	66%, 66
Q5	20%	6,66%	73,33%
Q6	23,33%	33%, 13	63,33%
Q7	10%	16,66%	73,33%
Q8	23,33%	16,66%	60%
Q9	96,66%	3,33%	00%

Table 1 presents EFL students' attitudes towards learning literature. For the first question, 55, 66% of the participants don't like reading English literature. The second question shows that 53, 33% of the participants have a negative ideas about English literature which does not help them to develop their proficiency in English language. The results obtained from question three indicate that 53, 33% of the respondents say that they don't enjoy reading a literary text in the classroom. For question four, the table reports that 66, 66% of the participants hold negative attitudes towards reading literary work as an activity at home. For question five, 73, 33% of the respondents disagree with

Journal of letters and Social Sciences (JLSS) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4

Tropes-Based Difficulties Encountering Algerian EFL Students in Interpreting Literary Texts

صعوبات الاستعارات التي تواجه طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في تفسير النصوص الأدبية

Dr. Souad Benguega
د. سعاد بن ققة
ENS-Ouargla, Algeria
souadbenguega1987@gmail.com

Informations about Article
Date de réception: 08/06/2020
Date d'acceptation:19/02/2023

Key Words
EFL students
Literary text
Reading Skill
Interpretation
Tropes- based difficulties

Abstract

Though literature can develop communicative competence, EFL students lack enthusiasm toward learning literature because they are unable to interpret literary text in which the meaning is transferred due to the use of rhetorical devices: tropes. This study aims at investigating tropes- related difficulties that Algerian EFL students encounter when interpreting literary texts. To achieve this goal, a questionnaire administered to 30 participants at English department- Kasdi Merbah University. The findings show that students encounter tropes-based difficulties when interpreting a literary texts. These encouraging results offer a viable starting-point for teaching EFL students tropes to increase their interpretation of literary texts and promote their reading skill.

Introduction

The main concern of English language teaching is to develop EFL students' communicative competence to use English language through its four skills: listening, speaking, reading and writing (Esther Uso´-Juan & Alicia Martı´nez-Flor, 2006a). In fact, communicative competence includes the mastery of not only linguistic forms but also the ability to interpret a contextualized discourse (Esther Uso´-Juan & Alicia Martı´nez-Flor, 2006a). For this reason, the content of EFL programs and curriculum has been subjected to different modifications for assuring the development of EFL students' communicative competence.

Among the many components in EFL curriculum content, literature is included and it has a basic role. A huge number of researches have proved that literature is a powerful pedagogical tool due to the different advantages it offers to EFL students (Bredella, 2004; Carter & Long, 1991; Collie & Slater, 1987; Ghosn, 2002; Lazar, 1993; McKay, 1982; Moss 2003; Povey, 1972; Pugh, 1989; Shanahan, 1997; Spack, 1985; Widdowson, 1975; Van, 2009). Literature is considered an authentic material as it makes EFL students familiar with many different linguistic forms, communicative functions and meanings (Collie and Slater, 1987). As cultural awareness is needed when communicating with people in the target country, literature can offer EFL students an opportunity to promote their cultural competence and helps them to understand how communication takes place in the country whose language is being taught (Lazer, 1993). Literary works can improve EFL learners' linguistic competence (ibid) and enrich their vocabulary (Wang and Guthrie, 2004). According to Dornyei (2005, p. 112), using literature in the classroom can help in "creating an overall positive motivational climate in the classroom." It is also beneficial in the learning process due to the fact that it fosters their personal involvement (Dornyei, 2005). Moreover, it develops language skills mainly reading, since literature is a rich and widely-appealing material for reading *(Brumfit, 1986)*.

However, regardless of the various benefits that literature offers, many Algerian EFL teachers prefer to discard literature from classroom for its being detrimental to the learning process of learners who show a great reluctance to reading literature as they are unable to interpret literary text. EFL students' lack of enthusiasm towards learning literature is theorized to be the result of the

Dr. Meriem Benkhelifa	Problems of determining international jurisdiction in disputes arising from electronic contracts {Ar}	264
Dr. Hadjira Guellil	The difficulties of demographic studies in Algeria {Ar}	281
Dr. Soumia Benameur Dr. Lamia Moumen	Media language of Algerian Television during the Covid 19 pandemic {Ar}	294
Dr. Souad Benguega	Tropes-Based Difficulties Encountering Algerian EFL Students in Interpreting Literary Texts	306

Content

Dr. Lyazid Bouarouri	Concepts transformations in contemporary sociology Zygmunt Bauman and the renwal of Concepts {Ar}	09
Dr. Dris Nouri	Thinking the state in the Arab world: a critical approach {Ar}	27
Pr. Nora Amer	The degree of primary school teacher's knowledge about the Attention Deficit Hyperactivity Disorder of the pupil {Ar}	45
Dr. Omer Emad Eldin	Visual Contents on Smart Platforms A study on parents' attitudes towards their children watching {Ar}	60
Dr. Hassina Ahmid Dr. Naima Strerrahmane	The estimates of university teachers in relation to effectiveness degree of training in distance education programme {Ar}	75
Dr. Hassaine Ahmed Dr. Saber Bensalhia	Contractual equilibrium in the obligations of the insurance contract parties {Ar}	89
Dr. Ahmed Layadi	Time Structure in the novel "Ghosts of the Murdered City" by the novelist Bashir Mufti {Ar}	98
Mouna Hassani Pr. Aicha Beya Abid	Attitudes of pupils' parents with hearing disabilities toward those pupils and their impact on academic achievement {Ar}	109
Dr. Zahira Bareche	Arabic narrative patrimony, career and changes, applying approach in: "the narrator said: Narrator structures in the popular biography" {Ar}	124
Dr. Mahmoud Smaili	Role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria. -{Ar}	139
Abdelhalim Bouchekioua Pr. Allal Guachi	The International Legal Protection of unaccompanied and separated children during armed conflicts {Ar}	157
Pr. Hafid Melouani	The hermeneutical approach of the novel "chatah al-madina" -the delusions of the city- by Gamal Ghitany according to the thesis of the critic Mahmoud amine Al-alem {Ar}	170
Dr. Khaled Khouani	The theory of infection according to the experimental method of the ancient muslim doctors {Ar}	183
Dr. Mekki Saadallah	Identity between cognitive rooting and civilized acculturation	195
Dr. Sihem Benabid	Criminal protection of women from domestic violence under law 15/19 –Between achievements and aspiration-{Ar}	212
Dr. Yacine Kerram	From the philosophy of history to the philosophy of culture: research on the philosophical foundation of cultural pluralism in Herder {Ar}	224
Aicha Benkhelifa Pr. Sofiane Zedadka	Narration and history, the complicity of truth and imagined in historical novel {Ar}	238
Dr. Bachir Bougaada	woman and war in the middle MaghrebianZayani country: a study about moral damages "Sexualneeds as a corpus" {Ar}	249

Scientific Committee

Pr. Said Kesskes	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Miloud Sefferi	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Youcef Aibeche	ATRSSH Constantine
Pr. Toufik Samai	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Bachir Faid	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Amar Koussa	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Noureddine Mebni	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Belkacem Nouicer	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Abd elkarim Anayat	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Abdelghani Alioua	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Mohamed Boudjadja	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Dr. Hamid Oumlili	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Noureddine Bouali	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Tahar Saoud	Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria
Pr. Fadhil Deliou	Constantine 2 University
Pr. Tayeb Bouderbala	Batna1 University
Pr. Daho Faghrour	Oran1 University
Pr. hamza Mohamed cherif	university algiers1
Pr. Ammar Manaa	CRASC Oran, Algeria
Pr. Ahmed Sarri	University of Emir Abdelkader Constantine
Pr. Azeddine Ben Zeghiba	Juma Al Majid Center Dubai
Pr. Awad Kadem Lefta El Ghazi	Dhi Qar University, Iraq
Pr. Abderrahman Mohamed Elhacene	Bakht Al-Ruda University - Sudan
Pr. Saad Khemici	Constantine2 University
Pr. Hocine Ameziane	ENS Constantine
Pr. Daniel Istria	France CNRS
Pr. Mohamed Sahnouni	Spain CENIEH
Pr. Brahim Hamdaoui	Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco
Pr. Dicko Bréma Ely	University of Paris 7 France

Journal of letters and social sciences

Peer reviewed scientific journal published by Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria

Journal manager

Pr. khier Guechi University director

Chief editor

Pr. Kheireddine Daiche

Editorial committee

Pr. Bendjedou Boutalbi
Pr. Nacereddine Gheraf
Dr. Mohamed Ben arabe
Pr. Anouar Mokrani
Pr. Abdelmelek Boumendjel
Pr. Mahmoud Boussenna
Pr. Salah Eddine Zeral
Dr. Farouk Tebaa
Dr. Bachir Elchrif Chemseddine
Dr. Wahib Boussadia
Dr. Amina Fatima Zohra Talbi
Dr. Hassina Ahmid
Pr. Chamseddine Zouaghi
Pr. Farida Guemaz
Dr. Noreddine Hamici
Dr. Loubna Achheb
Dr. Hocine Bellahreche
Pr. Mohamed Bouadi
Dr. Ikhlas Gherzouli
Dr. Cherif Zeroukhi
Pr. Sofiane Zedadka
Dr. Boubaker Karce
Dr. Sofiane Loucif
Pr. Djamel kouihal
Dr. Ibrahim Boudoukha

Secretariat

Lamia Boudiaf
Mofida Cherifi
Mabrouk Sebaihi

- **About us**
- **Author declaration**
- **Journal templates**

URL: https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=15280
URL: https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=15802

Correspondence

Adress: Journal of letters and social sciences, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2,
Al-Hadab district, Setif 19000, Algeria
Phone / fax: 036.66.11.81

websites:

-https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4
-http://revues.univ-setif2.dz/

Email : revue@univ-setif2.dz - revue.setif2@gmail.com

Legal deposit: 2004-650

ISSN : 1112-4777

eISSN: 2588-1906

© All rights reserved to Mohamed Lamine Debaghine University Setif 2, Algeria

Journal of letters and social sciences